تقرير

التنمية البشرية

2023/2024

صورة التعاون
في عالم الاستقطاب

تقرير التنمية البشرية
2023/2024

حقوق الطبع محفوظة @ 2024
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, NY 10017 USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا تجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة أو حفظها عبر أي نظام استرجاع، ولا تجوز إعادة نشرها بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم آلية، أم عن طريق النسخ، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، من دون الحصول على إذن مسبق.

Sales no.:
Print ISBN:
PDF ISBN:
Print ISSN: 0969-4501
Online ISSN: 2412-3129

هذا الكتاب مسجل في المكتبة البريطانية ومكتبة الكونغرس

إخلاء المسؤولية. ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان لمكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. تشير الخطوط المنقطة والمتقطعة على الخرائط إلى حدود تقريبية قد لا يكون هناك بعد اتفاق تام بشأنها.

الاستنتاجات والتحليلات والتوصيات الواردة في هذا التقرير، كما هو الحال في التقارير السابقة، لا تمثل الموقف الرسمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تشكل جزءاً من المجلس التنفيذي فيه. ولا يدعمها بالضرورة الأشخاص المذكورون في الشكر والتقدير أو المشار إليهم في التقرير.

لا يعني ذكر أسماء شركات أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعمها أو يوصي بها أكثر من الشركات الأخرى ذات الطبيعة المماثلة التي لا يرد ذكرها.

بعض الأرقام الواردة في الجزء التحليلي من التقرير، حيثما ذكرت، هي تقديرات لمكتب تقرير التنمية البشرية أو لمساهمين آخرين، وليست بالضرورة إحصاءات رسمية للبلد أو المنطقة أو الإقليم المعني الذي يمكن أن يعتمد طرقاً بديلة. جميع الأرقام الواردة في الملحق الإحصائي مستمدة من مصادر رسمية. اتخذ مكتب تقرير التنمية البشرية جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذه المطبوعة. لكنّ المادة المنشورة توزّع من دون أي نوع من الضمانات، سواء صراحةً أم ضمناً.

تقع مسؤولية تفسير المادة واستخدامها على عاتق القارئ. لا يكون مكتب تقرير التنمية البشرية ولا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً، في أي حال من الأحوال، عن أي أضرار ناجمة عن استخدامها.

المساهمات الموقّعة في الأطر والإضاءات تمثّل آراء المؤلفين وهي نتاج بحوث مستقلة من مسؤوليتهم. وليس فيها ما يتضمن التعبير عن أي موقف أو رأي كان لمكتب تقرير التنمية البشرية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتحمّل المؤلفون مسؤوليّة أيّ خطأ أو سهو فيها. وهي معروضة في التقرير لتحفيز النقاش والحوار بين الباحثين وصانعي القرار.

طُبع التقرير في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل شركة AGS التابعة لشركة RR Donnelley، باستخدام أوراق خالية من عنصر الكلورين ومصدقة من مجلس رعاية الغابات. استُخدم في الطبع حبرٌ نباتي الأصل.

تقرير التنمية البشرية
2023/2024

الخروج من المأزق

صورة التعاون في عالم الاستقطاب

فريق العمل

مدير المكتب والمؤلف الرئيسي
بيدرو كونسيساو

البحث والإحصاءات
سيسيليا كالديرون، وبراتيبها غوتام، ومموميتا غوراي، وديفيا جويال، ويو-تشيه هسو، وكريستينا لينغفيلدر، وبريان لوتز، وتسنيم ميرزا، وريحانة محمد، وجوزفين باسانين، وفرناندا بافيز إسبري، وأنطونيو رييس غونزاليس، وسوم كومار شريستا، وأجيتا سينغ، وهيرييرتو تابيا، ويانشون تشانغ

الإدارة الرقمية وإدارة البيانات والمعارف، والاتصالات، والعميلات، وتقارير التنمية البشرية الوطنية
ناسانتويا شولون، وجون هول، وسيوكهوان برايس هوانج، ونيكول إيجلوي، وأدمير ياهيتش، ومحمد كميل جوادي، وفي خواريز شاناهان، ومينجي كواج، وآنا بوراس، وستانيسلاف سيلينج، وماريوم سومرو، وساجيا وايس

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة
فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
بإدارة وإشراف نضال نون

أعضاء المجلس الاستشاري لتقرير التنمية البشرية 2023/2024

الرئيسان المشاركان	**ثارمان شانموغاراتنام** رئيس سنغافورة	**جوزيفبيدر ستيجليتز** أستاذ جامعي، جامعة كولومبيا		
الأعضاء	**أولو أجاكاى** رئيس تنفيذي، المركز الأفريقي لبناء القدرات الإنمائية المشتركة، نيجيريا	**سكوت باريت** معهد لينفيست-ايرث،أستاذ في اقتصاديات الموارد الطبيعية، جامعة كولومبيا	**كوشيك باسو** أستاذ في الدراسات الدولية، جامعة كورنيل	**لورا شينشيلا** رئيسة سابقة لجمهورية كوستاريكا
	ديان كويل أستاذة بينيت في السياسة العامة، ومديرة مشاركة، معهد بينيت للسياسة العامة، جامعة كامبريدج	**أويندريلا دوبي** أستاذة فيليب بيرسون، كلية هاريس للسياسة العامة، جامعة شيكاغو	**كاي فانغ** كبير خبراء، مركز الفكر الوطني، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية	**مارك فلورباي** مدير أبحاث، المركز الوطني للأبحاث العلمية؛ أستاذ، كلية باريس للاقتصاد؛ أستاذ مشارك، دار المعلمين العليا، باريس
	رافي كانبور أستاذ، جامعة كورنيل	**جوديث كيلي** عميدة، كلية سانفورد للسياسة العامة، جامعة ديوك	**ميليسا ليتش** مديرة، معهد دراسات التنمية	**هاريني ناجيندرا** مديرة، مركز الأبحاث، وأستاذة وقائدة، مركز تغيّر المناخ والاستدامة، جامعة أزيم بريمجي
	أبيب شيميلز أستاذ فخري، قسم الاقتصاد، جامعة كيب تاون، جنوب أفريقيا ومستشار اقتصادي أقدم؛ مدير تنفيذي منتهية ولايته، الاتحاد الأفريقي للبحوث الاقتصادية	**بلينداريرز** أستاذة، جامعة بريتوريا؛ باحثة منتسبة، معهد بيجير للاقتصاد الإيكولوجي، الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم	**إيلونا زابو دي كارفالو** مؤسسة مشاركة ورئيسة، معهد إيفارابي، البرازيل	**كروشيل واتيني** أستاذة مشاركة في الفلسفة، بيتر كراوس، جامعة أوكلاند

تمهيد

عالمنا في ترابط محكم، إلا أن التحديات المشتركة والمتشابكة، مثل جموح تغيّر المناخ، تكاد تكتسح طاقات مؤسساتنا على الاستجابة. وبتنا اليوم تحت وطأة "مأزق عالمي" متفاقم من جراء استقطاب متفشٍّ في بلداننا، تنبت عنه حواجز أمام التعاون الدولي.

فلماذا نحن، هكذا، عالقون رغم ما نملك من ثروات وتقنيات؟ وهل بوسعنا أن نحشد الجهود من أجل التصدي للتحديات المشتركة العالمية في عالم يمزقه الاستقطاب؟ هذه الأسئلة هي ما يحفز تقرير التنمية البشرية 2023/2024. ويبني تقرير هذا العام على طروحات الإصدارات السابقة، ليذكّرنا بأن طموحنا المشترك إلى التنمية لا بد وأن يحدو بنا أبعد من إنجازات الرفاه، إلى تمكينٍ يُشعر الناس بسيطرة أكبر على حياتهم، وبعضٍ من الأمان إزاء المخاطر المحدقة، وبقدرةٍ على التحرك إزاء التحديات المشتركة.

ومع تأزم المأزق، تتعاظم الكلفة، فتزهق أرواحٌ، وتتبدّد فرصٌ، وتتأجج مشاعر اليأس. وبعد 20 عاماً من التقدم، تتجه، وللمرة الأولى على الإطلاق، قيم دليل التنمية البشرية، التي تقيس الصحة والتعليم ومستوى المعيشة في بلد ما، إلى مزيد من أوجه عدم المساواة بين البلدان على الطرف الأدنى والطرف الأعلى من الدليل. وبعد تراجع في دليل التنمية البشرية في العالم في عامي 2020 و2021، لاحت فرصة عالمية لبناء مستقبل أفضل. لكن، وبدلاً من اغتنامها، يبيّن تقرير التنمية البشرية هذا أن مجتمعنا العالمي ينحرف عن المسار. فالوفيات أثناء المعارك وحالات النزوح من جراء الصراعات العنيفة بلغت أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية. وسُجلت في عام 2023 أعلى درجات للحرارة على الإطلاق، ويتوقع أن يفتتح هذا العام عقداً من الارتفاع المطّرد في درجات الحرارة. مسار التنمية البشرية ينتكس، فبات اليوم أدنى من اتجاه ما قبل عام 2019، ما يهدد بإدامة الخسائر.

ما لم نصحح الوجهة.

لا يزال بوسعنا تدارك أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، لكن علينا أولاً أن نسارع إلى أخذ بعض العبر. فأولاً، يحاجج التقرير بأنه علينا الاستفادة من روابطنا العالمية، وانتهاج التعاون بدلاً من الصراع. ويبيّن التقرير أن سوء إدارة أوجه الترابط العابرة للحدود (كما في الاستجابة لجائحة كوفيد-19) سبب أساسي للعديد من التحديات المعاصرة، ولضائقة الدين في العديد من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، وللمخاطر المحدقة بالأمن الغذائي، ولانتشار الشعور بانعدام التمكين في شتى أنحاء العالم. ويظهر تحليل جديد في التقرير، استخدمت فيه بيانات من مسح القيم العالمية، أن نصف سكان العالم فقط يشعرون بالسيطرة على حياتهم، وأن نسبة منهم لا تتجاوز الثلث يعتقدون أن أصواتهم مسموعة في نظامهم السياسي.

ولن يفتأ المستقبل يسفر عن مزيد من الفرص والتحديات المشتركة بين سكان العالم. وبالإضافة إلى الترابط الاقتصادي الوطيد، يتوقّع لمحركين رئيسيَّين للترابط أن يؤديا دوراً هاماً في رسم ملامح المستقبل على مدى العقود القادمة. وأول هذين المحركين هو تعميق الروابط العالمية بين المجتمعات والاقتصادات والنُّظُم الإيكولوجية بفعل التغييرات الخطيرة التي يوقعها الأنثروبوسين في الكوكب، فالفيروسات في هوائنا واللدائن الدقيقة في محيطاتنا والحرائق في غاباتنا لا تأبه بالحدود الوطنية. وكما يشدد التقرير، لربما يسعنا اختيار العودة عن العولمة، ولكن ليس العودة عن عيشنا المترابط على الكوكب. والمحرك الثاني هو الثورة الرقمية التي حققت تزايداً مذهلاً في تبادل البيانات والأفكار والثقافات بين المجتمعات.

وسعياً إلى الخروج من المأزق، يشتمل التقرير على دعوة إلى تصوّر جديد للتعاون، وذلك من خلال ثلاث أفكار يجدر بالعالم أن يكافح لأجلها.

أولاً، ضرورة إيجاد أرضية مشتركة، مع التسليم بحق البشر في الاحتفاظ بمصالحهم وأولوياتهم المختلفة. واختراق ضباب الخلافات الزائفة والأفكار الخاطئة عن الآخرين طريقة ناجعة لتغيير السلوكيات بحيث تتوخى التعاون في معالجة التحديات المشتركة.

ثانياً، ضرورة تمكين الناس من السعي إلى تحقيق طموحاتهم المشروعة والطبيعية في الأمن البشري، ولكن من دون النزعات الحمائية. وقد انقضى الآن 30 عاماً على طرح تقرير التنمية البشرية لعام 1994 مفهوم الأمن البشري لأول مرة. وهذا المفهوم يركز على ما يزود البشر بالولاية على الذات بحيث يرسمون هم مسار حياتهم بحرية من الخوف والعوز، ومن العيش من دون كرامة. والمناقشات التي تتناول المخاطر والتحديات، سواء في الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة أم الذكاء الصناعي، يجب أن تُوازن مع صياغة متماسكة لرؤية للعيش وقد حاز البشر، للمرة الأولى على الإطلاق، فائضاً من الطاقة، وتقدماً في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يوسّع إمكاناتهم وقدراتهم.

ثالثاً، الحاجة إلى إرساء بنيان للتعاون الدولي يلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين من المنافع العامة العالمية. ويشمل ذلك المنافع العامة المطلوبة على نطاق

الكوكب لتجاوز مخاطر الأنثروبوسين، على غرار التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتأهب للجوائح والحفاظ على التنوّع البيولوجي، بالإضافة إلى البنية الأساسية العامة الرقمية والمنافع العامة الرقمية التي تتيح تسخير الثورة الرقمية لتمكين الناس من خصب العيش بالإنصاف. والمنافع العامة العالمية في غاية الأهمية لمستقبلنا المترابط، كمواطنين في كوكب الأرض، ويتطلب توفيرها إعادة التفكير في التمويل الدولي بحيث تستكمل هذه المنافع المساعدة الإنمائية (لدعم البلدان الفقيرة) والمساعدة الإنسانية (لإنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ).

وعلينا الاعتراف بحقيقة لا يمكن إنكارها: باتت لدينا اليوم سُبلٌ للحصول على آليات تمويل جديدة، وتطوّرات تكنولوجية مدهشة. وفي صلب هذا كله، لدينا أعز ما نملك: قدراتنا الإنسانية على الابتكار والإبداع والتعاون. وعلى الرغم من هذه الإمكانات، يحذّر علماء النفس اليوم من أن العديد من الأطفال يبلغون عن شعورهم بالقلق، وعن تصوّرات بأنهم يعيشون في عالم لا يأبه بمستقبلهم. هذا التقرير هو نداء للتآزر: بوسعنا أفضل مما فعلنا، وعلينا أن نبذل أفضل ما بوسعنا. وفي هذا التقرير خريطة طريق للمستقبل، ودعوة إلى الحوار من أجل تصوّر جديد للتعاون.

أكيم شتاينر
المدير التنفيذي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شكر وتقدير

كيف نسّوغ إصدار تقرير عن التنمية البشرية في زمن الحرب؟ ولا نعني فقط حرباً بين البلدان، أو داخل البلدان، بل حرباً مع كوكبنا، ومع أنفسنا، ومع مستقبلنا. خيّم هذا السؤال ثقيلاً على أذهاننا. ولكنه، مع الوقت، رفد عزيمة الفريق، وأجج القناعة بأن الرسائل المتكررة في الإصدارات المتلاحقة من تقرير التنمية البشرية باتت اليوم أهم من أي وقت مضى. وهي رسائل جديرة بالتكرار، لأنها، ورغم التطرق إليها مرة تلو مرة، يبدو وأنها تُبعَد عن الواجهة أكثر فأكثر. محورية البشر كالغاية من التنمية، وكالقوة الفاعلة في تحقيقها. وعلى الرغم من مرور ثلاثين عاماً على طرح مفهوم الأمن البشري لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، لا يزال تمكين البشر من عيش حياتهم بحرية من الخوف والعوز والمهانة ذا أهمية حاسمة. ومعالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية.

وكما في غيره من تقارير التنمية البشرية، يبحث هذا التقرير في الحواجز التي تعوق الناس عن عيش حياة يحققون فيها كامل طاقاتهم، وفي كيفية تخطي هذه الحواجز. وقد استجد في عالمنا الكثير الكثير. بناءً على تقرير التنمية البشرية 2021/2022، الذي وجد في الاستقطاب حاجزاً يعوق التصدي للتحديات المشتركة، وطبقة إضافية من ضباب عدم اليقين الذي يكتنف عالمنا اليوم، يتعمّق تقرير هذا العام في تبيّن أسباب تفاقم الاستقطاب، وفي المأزق الذي يتسبب به للعمل الجماعي، كما يتناول تصوّرات جديدة لسبل التعاون من أجل الخروج من المأزق. وما كان هذا التقرير ليصدر لولا تشجيع الكثيرين ومساهماتهم السخية، ولا يمكننا الإحاطة إلا ببعض هذا الفضل في قسم الشكر والتقدير هذا.

ونبدأ بشكر أعضاء المجلس الاستشاري بجانب أعضاء فريق التقرير، نظراً لمساهماتهم الأساسية في وضع الأطر والتحاليل للتقرير. ونود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للرئيس المشارك ثارمان شانموغاراتنام، الذي تفضل بالعمل رئيساً مشاركاً منذ عام 2019، ووافق على البقاء في هذا الدور حتى بعد توليه منصباً رفيعاً. ونحن، وكل من يهتم بالتنمية البشرية، والتنمية بنطاقها الأوسع، مدينون للرئيس ثارمان.

واستكمالاً لمشورة المجلس الاستشاري، قدم فريق التقرير الاستشاري الإحصائي توجيهات بشأن جوانب عدة متعلقة بالمنهجية والبيانات، لا سيما في ما يخص حساب أدلة التنمية البشرية. ونتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء هذا الفريق: ماريو بيجيري، وكاميلو سيتا، ولودجارد كوبينز، وكوين ديكانك، وتوماس هيلغيسون، وجيسون هيكيل، وميلوراد كوفاكيفيتش، وستيف ماكفيليس، وسيلفيا مونتويا، وشانتانو موخرجي، وإكاترينا بولشوك، وميكايلا سايسانا، وهاني تركي، ومحمد عزير، وداني وازن.

ونعرب عن تقديرنا أيضاً لجميع البيانات والمدخلات الخطية واستعراضات الأقران لمسودات من فصول التقرير، بما فيها تلك التي قدمها باربرا آدامز، وسكوت باريت، وكورنيليا بيتش، وروبرت بوم، وفولفغانغ بوخهولز، وليوناردو بورشتين، وفرناندو كاسال بيرتوا، وباتريسيا كلافين، وتياغو ديفيسا، وتشارلز ايفرسون، وشارلوت فيدلر، وأود-هيلج فيلدستاد، وكاتيا فرايستين، وكارلا دانييلا غونزاليس، وكينيث هارتجن، ونيكول حسون، ولوكا هنكل، وجوزيف هنريش، وتاداشي هيراي، وإنغريد هوم سجورسن، وإدواردو إيبارا - أوليفيو، وأوتو إيلونا، وجوليا لينينغر، وأندريا مارينوتشي، ورونالد ميندوزا، وخوسيه أنطونيو أوكامبو، ولورا بيريرا، وهانا بول، ومارسيلا ريوس توبار، وتود ساندلر، وإيمانويل ساينزا، وأرمين فون شيلر، وتوبياس شيلينغز، وفيليب سبرينجهولز، وأندرو طومسون، وجوريل ياب، وسارة وايت.

ونتوجه بالشكر، على التعاون الوثيق، إلى شراكائنا: المجلس الدولي للعلوم، ومنهم بيتر جلوكمان، وميجا سود؛ مؤسسة لويدز ريجستر، ومنهم سويلا أكسوي وإد مورو؛ معهد ماكينزي العالمي، ومنهم آنو مادجافكار؛ معهد أبحاث السلام في أوسلو، ومنهم سيري آس رستاد، وأندرو آراسميث، وكريستين هيلسكوج، وجودرون أوستبي؛ علماء الجنوب والشمال، ومنهم نينو ناديراشفيلي، وتشارلي زونغ؛ مختبر تأثير المناخ، ومنهم هانا هيس؛ وشركة غالوب، ومنهم جون كليفتون، وأندرو رزيبا؛ مختبر السياسة العالمية، ومنهم سليمان هسيانج، وجوناثان بروكتور، ولوك شيرمان؛ جمعية التنمية والقدرات البشرية، ومنهم آن ميتشل، وميلاني ووكر؛ المعهد الدولي لتحليل النُّظم التطبيقية، ومنهم لويس جوميز إيشيفيري، وبراتيك باتيل، وايلينا روفنسكايا؛ مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، ومنهم سابينا ألكير، ومايا إيفانز، وألكسندرا فورتاكز، وأوشا كاناجاراتنام؛ البنك الدولي، ومنهم إنديرميت جيل، ولويس فيليبي لوبيز كالفا؛ مختبر عدم المساواة العالمي، ومنهم لوكاس تشانسيل؛ بالإضافة إلى التعاون البحثي مع إنغفيلد ألماس، وديفيد بلانشفلاور، وألكسندر برايسون، وإيرل إليس، ونيكولاس ديبسكي، وبول هوفي، وديرين كوكاكوساك، وجاستن إي لين، وستيفن سيبانياك، وإف ليرون شولتس.

وعُقد عدد من المشاورات مع خبراء في الموضوع وخبراء إقليميين، والمشاورات غير الرسمية مع الكثير من الأفراد الذين ليس لهم دور استشاري رسمي في عملية إعداد تقرير هذا العام. ونحن ممتنون للمساهمة في هذه المشاورات من إيما عبد الرحيم، ولينا أبي رافع، وجيريمي أدلمان، وآرون أغراوال، وأروي أجاني، وفونتيه أكوم، وهنري ألينيتوي، وإنغفيلد ألماس، وطارق العلمي، وشيرين الشواربي، وفيليب أبوولي كاسيجا، والسي أتافواه، وتان سري أزمان هج مختار، وجو باك كولمان، وآن باردسلي، وكارل بيرجستروم، وعمار بهاتاشاريا، وديبابريا بهاتاشاريا، وهارون

بهورات، وروبرتو بيسيو، وليا البرازيل، وكارلوس براون، وجوانا برايسون، وفورال شاكر، وميغيل سينتينو، وتان سري داتو سيري جيفري تشيه، وسيسان كلايتون، وسارة كليف، وداونيل كلاين، وفلافيو كوميم، وأليستير كوك، وفانيسا داليساندرا، وإيف داكورد، وإيزابيل دي سان مالو، وداغومار دجروت، وفيصل ديفجي، وكاثرين ديجنازيو، وإسحاق ديوان، وجيمي درومونـد، وجاكو ايلو، ونديم فرج الله، وهيجي فيسكنيس، وبيتر فرانكوبان، وجيميما جارسيا جودوس، ونيلانجان غوش، وأندرو جروتو، وجون هالدون، وكورين هيكمان، وأولي هينمان، ولويس هيرنان فارجاس، وإيريا هيسالي، وكارلا هوف، ونديم حوري، وسليم الحق، ونيجار إسلاملي، وأندري إيفانوف، وجنيفر جاكيه، ورشا جرهوم، وشو جين، وميتزي جونيل تان، وتهمينة قاوسجي، وابراهيم قصيرية، ولينا الخطيب، ويوليوس كييزا، وروث كيتاميريكي، ومارتن كورتي، وناجيش كومار، وأوليفرلاسي هول، وميشيل لامونت، وليس لانجلوا، وجوليا لينينغر، وشاراتشاندرا ليلي، وهود ليبسون، وجينيفيف ليفلي، وهيلا لوتز-سيسيتكا، ووينيفريد لويس، وفاطماتا لوفيتا سيساي، وتان سري جميلة محمود، وأندريس مالامود، وبيكي مالاي، ويادفيندر مالهي، وكانشان ك. مالك، وهيفين ماناسيان، وإيما ماريس، وستيف ماكوريستون، وطارق مجريسي، وإيميل ميميس، ورنا ميتر، ورومان موغيليفسكي، وبيترا مولنار، وسمر محارب، وخالد مصطفى مدني، وموامبوتسيا نديبيسا، وسجيلا نفاتريا، وديانا نفوي موشاي، وإبراهيم إيكومو، وإليانا أوليفي، ومارجي أونغ، ومافيس أوسو جيامفي، وفوتيني باباجيوتي، وتوريل إيرين بيدرسن، وتاوانا بيتي، وسيتا برابهو، وكريستيل برات، وساتين سيري سونيتا راجاكومار، ومايكل روبنز، وإيما روتكامب بلوم، وسيلفيا سالفاتيتشي، ومارك سانر، وماهنديران سانجاران ناير، وكارلوس سكارتاشيني، وماريو شارفبيلي، وكريم شاهين، وبنيام سيساي ميندسو، وسكوت سميث، وماساشي سوغا، وهيما سريدار، وإريكا ستيل فون هولشتاين، وأبيدا سوليري، وزينب توفيقي، وجاتولوايفانا تيليانا أفاماساغا، ولوكاس تسي، وتانيا فاسكيز لوك، وديبورا ويلينج، وجون ويلشاير، وجياجون شو، وأونج كنغ يونغ، وتشانغ يوجون، وأنيس يوسزال يوسف، وينغكين تشنغ.

ونحن ممتنون بصورة خاصة على الحوارات المتعمقة التي أجريت في جامعة ديوك، مع ستيفاني ألت لام، وسارة بيرميو، ونادية تشامبرلين، وجوديث كيلي، وأنيرود كريشنا، وإدي ماليسكي، وكيريلين شيويل؛ وفي جامعة شيكاغو، مع ناتالي أرسينولت، وأليسون باولوس، ولويس بيتنكورت، وكريستوفر بلاتمان، وإميلي جرانت، ومايكل جرينستون، وغاري هيريجل، وماتياس ستايش؛ وفي جامعة جورجتاون، مع داجومار ديجروت؛ وفي جامعة ييل، مع ديفيد ألزاتي، وديفيد إنجرمان، وجيسيكا فايتا، وأردينا حسن بصري، وجيم ليفينسون، وكوستاس ميغير، وأيشواريا راتان، وإرنستو زيديلو؛ ومع زميلة ييل غرينبرغ العالمية إيما سكاي. ونحن نقدر التعاون الأكاديمي من مركز المفكرين العالميين بين بلدان الجنوب.

وقدم الدعم عدد كبير من الأفراد يصعب ذكرهم جميعاً هنا. وترد المشاورات التي عقدت على الموقع https://hdr.undp.org/towards-hdr-2023. ونتوجه بالشكر لعديد من الزملاء من عائلة الأمم المتحدة لمساهماتهم ودعمهم: المكتب التنفيذي للأمين العام، ومنهم ميشيل غريفين؛ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ديمة الخطيب، وزنوفرإسماعيلبيبي ونفيدا نذير؛ حملة الأمم المتحدة للعمل على أهداف التنمية المستدامة، كزافييه لونجان، ومارينا بونتي، وأولكاي تيتيك؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنهم جينيت أزكونا، وبابا سيك؛ منظمة العمل الدولية، رافائيل دياز دي مدينا، ويوسف غلاب، وروجر جوميس، وستيفن كابسوس، وسانجيون لي؛ شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة، ومنهم باتريك جيرلاند؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنهم وداني غفاري؛ معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم الثقافة ومنهم وأوليفييه لابي، وألاسدير ماكويليام، وباتريك مونتجودس، وسعيد ولد أحمدو فوفال؛ معهد الأمم المتحدة العالمي للبحوث الاقتصادية الإنمائية، ومنهم راهول لاهوتي. كما نعرب عن امتناننا لجميع المكاتب الإقليمية والمركزية والمكاتب القُطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقدّم زملاء في البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشورة وإسهامات ونظموا مشاورات. نعرب عن امتناننا لجايرو أكونا ألفارو، وتهمينة أختر، وعبد الله الدردري، ودارة الجودار، والسي عطافة، وجولي أكسيلسن، ونيلوي بانيرجي، وفيونا بيات رينو، وجولي بيرج، وتيسا برتراند، وجورجيانا براغا أوريلارد، وميشيل كاندوتي، وأليساندرا كاسازا، وأنجيليك إم كرامبلي، وميركو إبلسهاوسر، وماجا إدفاست، وأهونا إيزياكونوا، وألفونسو فرنانديز، وألمودينا فرنانديز، وسارة فيرير، وأرفين جادجيل، وريموند غيلبين، وكارولينا جيفن سجولاندر، وجورج جراي مولينا، وجانيل غريناواي، ونيامه حنافين، وينوين هي، وكارولين هوبر بوكس، وفانيسا هاو جونز، وغيداء إسماعيل، وتوموهيرو كاواسي، وجوليا كيرشر، وأديثيا كومار، وراكيل لاغوناس، وباس لور، وسارة ليستر، وفاطماتا لوفيتاسيساي، وتشاوكسي منغ، وأولريكا مودير، ولوكا مونج روجاريلو، وأنيت مبابولونجي واكابي، وميشيل موشيت، ومـاركـوس أثـياس نيتو، وسجيلا نجاتريا، وشوكو نـودا، وميزوهو أوكيموتو-كايوتاثيب، وسارة بول، وكورلي بريتوريوس، وجـورجـيـوس بروفيليوتيس، وسهى رشيد، ولوكا ريندا، وكارولينا ريفيرا فاسكيز، وسارة ماريا ساستاموينين، وفيليب شيلكينز، وبهدجا سيهلي، ونـاروي شيكي، وأشفيندر سينغ برامجيت سينغ، وبن سـلاي، وأنكا ستويكا، ورانـيـا تـرزي، وديفيد تـات أوي تـان، وكلير فان دير فايرين، وفيديريكو فـاز، وفرانسيس واسـوا، وكاني ويجناراجا، وبرونوين ويليامز، وكلاريس ويلسون، هاوليانج شو، وشينوبو ياماغوتشي وإيفانا زيفكوفيتش. كما نعرب عن إمتناننا لجميع المسؤولين عن مسح وتحليل الإشـارات ولمختبرات التسريع التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المشاركة في المشاورات.

وحظينا أيضاً بدعم الإستشاريين في مجال العمليات جودي أوستن، وبياتريس تشينابن، وميلاجروس فيليسيانو والمتدربين الموهوبين ومدققي الوقائع: دوبي أدجور، وناتاليا أغيلار رويز، وإدويج باييلي، وبارث تشاولا، وسوسلر دانيال، ومودي مايكل إليسا، ومورغان حمزة، وسيجي هـان، وينجيلونج هـو، وجيسيكا كاركي، وألايـف لاسمان، ودانييل مالون، ولويزا ناكامورا، وباريسيا نوجويرا، ونظيفا رافا، وماريا ناتاليا راميريز، ويو يا رونغ، ولورا سانزاريلو، وزهـراء شبانة، وتشينغ تو تشونغ، وديفو فاليجو، ويوتشينغ وانـغ، وشـوان يي، وموبا تشو.

ويتوجه مكتب تقرير التنمية البشرية بخالص الشكر إلى حكومات البرتغال وجمهورية كوريا واليابان لما قدمته من دعم مالي. فدعمها المستمر أساسي وهو موضع تقدير كبير.

ونتوجه بالشكر إلى المحررين والمصممين المحترفين في مؤسسة Communications Development Incorporated بقيادة بروس روس-لارسون، وهم جو كابونيو، وميتا دي كوكيرومونت، ومايك كرمبلر، وكريستوفر تروت، وإلين ويلسون. وكما في جميع تقارير التنمية البشرية على مر العقود، انخرط بروس، على وجه الخصوص، بالعملية إلى درجة أنها بات وكأنه أحد أفراد الفريق.

ونود أن نستذكر بحرارة إنجي كول، وقد كانت، في مرحلة مبكرة، قائدة لمكتب تقرير التنمية البشرية ورائدة في مجال المنافع العامة العالمية، التي يتطرق إليها هذا التقرير، علاوة على أنها مفكرة ومعلمة شديدة الاستقلالية. وقد افتقدنا إنجي كثيراً.

ولا يمكننا المبالغة في قدر الامتنان الذي ندين به للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكيم شتاينر. فقد أعطانا حيّزاً وحرية للاستكشاف والمخاطرة، لتجربة أمور جديدة، ليس فقط في تقارير التنمية البشرية ولكن من خارجها، بما في ذلك الابتكارات غير المسبوقة مثل منصة آفاق المناخ البشري (https://horizons.hdr.undp.org/). وقد كان دائماً كريماً في مشاركة الفريق وقته (على ضيقه الشديد) وحكمته. ويطلق على مكتبنا اسم مكتب تقرير التنمية البشرية، ولكن، كما يُذكّرنا دائماً، الهدف ليس إصدار تقرير بل تعزيز المناقشات حول التنمية البشرية ودعوة صانعي القرار إلى المشاركة في التحليل. وكما هو الحال دائماً، نسعى جاهدين إلى تحقيق هذا الطموح.

بيدرو كونسيساو
مدير
مكتب تقرير التنمية البشرية

المحتويات

تمهيد v

شكر وتقدير vii

مقتطفات 1

لمحة عامة 11

الجزء الأول

النهوض بالتنمية البشرية في عالمٍ مترابط 25

الفصل 1

التنمية البشرية ضحية سوء إدارة الترابط 27

هل وهنت قوى بناء المستقبل؟ تعافٍ غير متكافئ وغير مكتمل من التدهور الذي لحق بالتنمية البشرية في الفترة 2020-2021 29

في سوء إدارة الترابط كلفة باهظة على التنمية البشرية 34

تتأثّر آفاق زيادة الولاية على الذات والرفاه بإدارة الترابط 38

الفصل 2

الترابط العالمي مستمر، لكن بملامح متغيّرة 45

استمرار الروابط العالمية – عالم شديد الترابط وأوجه تبعية متبادلة 47

بملامح متغيّرة، يرجَّح أن يستمر الترابط العالمي في المستقبل 56

الفصل 3

توفير المنافع العامة العالمية لإدارة الترابط 71

ما هي المنافع العامة العالمية؟ 73

ما الذي يتطلبه توفير المنافع العامة العالمية؟ لم تنشأ متساوية 76

عدسة المنافع العامة العالمية في التصدي لكوفيد-19 79

الجزء الثاني

تصوّر جديد للتعاون عبر توسيع الولاية على الذات وتخفيف الاستقطاب 97

الفصل 4

البحث في كيفية تحسين العمل الجماعي 99

بدءاً بنموذج الخيار الأناني القياسي في السلوك 102

لا بد من تطبيق العبر من العلوم السلوكية، ولكن مع توخي الحذر في هذا التطبيق 105

فلنتبيّن كيف تؤثر الثقافة في السلوك والمؤسسات 109

الفصل 5

ولاية أكبر على الذات لعمل جماعي أوسع 143

كيف تعوق الفجوات في الولاية على الذات العمل الجماعي 145

تضييق الفجوات في الولاية على الذات لرفد العمل الجماعي 148

مؤسسات محورها الإنسان، ملكيتها مشتركة، وجهتها المستقبل لتوسيع العمل الجماعي 158

الفصل 6

الخروج من المأزق لتحسين العمل الجماعي 173

كيف ينشأ الاستقطاب السياسي؟ 175

الاستقطاب السياسي يتهدد التعاون 177

تعزيز العمل الجماعي الدولي - فوراً 179

الملاحظات 207

المراجع 227

الأطر

ل-1 مبادئ المنافع العامة العالمية: أي منافع عامة عالمية تعد ذروة، وأيها تعد فرصة فضلى، وأيها تعد حلقة أضعف؟ 18

1-2 رحلة الهاتف الذكي حول العالم - قصة آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية عابرة للحدود 49

2-2 التنقل البشري في مواجهة تغيّر المناخ: حالة فيبيت نام 60

إ-2-2-1 الرفاه العلائقي والمترابط 68

1-3 البنى الأساسية العامة الرقمية والمنافع العامة الرقمية 75

2-3 ما الذي يدفع البلدان إلى المساهمة في المنافع العامة العالمية؟ 79

1-4 نموذج الخيار الأناني القياسي في السلوك 103

2-4 نموذج الخيار السلوكي في عملية صنع القرار 106

3-4 يمكن توسيع حيّز التفضيلات الاجتماعية 107

4-4 «ليست بكذبة إذا صدقتها أنت» – الاعتقادات والأعراف الاجتماعية والعمل الجماعي 108

5-4 التحفيزات لتغيير السلوك: أسلوب واعد لا يخلو من الخطورة 111

6-4 السياق الاجتماعي يشكل تصرفات الناس وتصوّراتهم لأنفسهم 112

7-4 أين تكمن الاعتبارات السياسية؟ 114

8-4 بدت آنذاك وكأنها فكرة جيدة: مخاطر إهمال عدم التجانس عند السعي إلى إحداث انعطاف اجتماعي 115

1-5 تشجيع أشكال أكثر تشاورية لمشاركة المواطنين 155

2-5 الحوار الاجتماعي في عالم الأعمال 155

1-6 المحاجة والمداولة العامة من أجل التنمية البشرية 176

الأشكال

م-1 تحوّل دائمٌ في مسار دليل التنمية البشرية؟ 4

م-2 تفاوتٌ كبيرٌ متوقّعٌ في تعافي قيم دليل التنمية البشرية من الانخفاض في 2020-2021 4

م-3 عدم المساواة في اتساع بين بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً وبلدان التنمية البشرية المنخفضة، مما يخالف الانخفاضات الطويلة الأجل 5

م-4 الإبلاغ الذاتي عن الإجهاد تزايد في معظم البلدان، حتى قبل جائحة كوفيد-19 6

م-5 مفارقة الديمقراطية؟ دعم لا يتزعزع للديمقراطية، ودعم متزايد لقادة قد يقوّضون الديمقراطية 7

م-6 دوافع الأمل: تحسينات في دليل التنمية البشرية من غير زيادة الضغوط على الكوكب 8

م-7 الفجوات في الولاية على الذات أعلى على مستوى العمل الجماعي منها على مستوى السيطرة على الحياة 9

ل-1 تزايد مقلق في عدد الوفيات وحالات النزوح القسرية بسبب الحروب 13

ل-2 تغيّر المناخ قد يؤدي إلى تفاقم متسارع في أوجه عدم المساواة 14

ل-3 الترابط الاقتصادي يستقر عند مستويات مرتفعة جداً 15

ل-4 ارتفاع هائل في تحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية 16

ل-5 تراجع الثقة في الحكومة الوطنية يرتبط غالباً بتراجع الثقة في الأمم المتحدة 19

ل-6 حرية التعبير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالولاية على الذات وتسجل تراجعاً في السنوات الأخيرة 21

ل-7 كلما زاد انعدام الأمن البشري، انخفض شعور الفرد بالولاية على الذات 21

ل-8 تصوّر الولاية على الذات (السيطرة على الحياة) يرتبط بمستوى الدخل 22

ل-9 المساواة بين الجنسين في السياسة تقيّدها الأعراف الاجتماعية المتحيّزة ضد المرأة 23

1-1 قيمة دليل التنمية البشرية في العالم دون اتجاه ما قبل عام 2019 30

2-1 عدم اكتمال التعافي في قيم دليل التنمية البشرية 31

3-1 تفاوتٌ كبيرٌ متوقّعٌ في تعافي قيم دليل التنمية البشرية 31

4-1 بلدان التنمية البشرية المنخفضة تعرّضت للإهمال 32

5-1 القيمة المتوقّعة لدليل التنمية البشرية لعام 2023 لكل منطقة نامية أقل من اتجاهها قبل عام 2019 33

6-1 تراجع غير مسبوق في نتائج التعلّم، وفقاً لاختبار برنامج التقييم الدولي للطلاب 34

7-1 ارتفاع عدد القتلى المدنيين، بعد سنوات من الانخفاض، نتيجةً للصراعات 36

8-1 عدد النازحين قسراً يتّخذ منحًى تصاعدياً نحو مستويات قياسية 37

9-1 الضغوط على الكوكب منفصلة عن آثارها الجغرافية والزمنية 38

10-1 تغيّر المناخ قد يؤدي إلى تفجّر أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية 39

11-1 اتجاهات الحد من الجوع في العالم تنعكس 40

12-1 يحتمل أن تكون جائحة كوفيد-19 قد غيّرت بشكل دائم مسار الحد من الفقر 40

13-1 حرية التعبير تسجّل تراجعاً في السنوات الأخيرة 42

1-2 العولمة المفرطة في انحسار، لكن مستويات الترابط مرتفعة بدرجة غير مسبوقة 48

2-2 التحويلات إلى بلدان الدخل المنخفض والمتوسط تقترب من مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر 50

3-2 دعم السياسات المعادية للنخبة في ازدياد 52

4-2 سوء إدارة الترابط يؤدي إلى طلب على الشعبوية من جرّاء خسائر في الرفاه وتحوّلات في المعتقدات 53

5-2 قبل عام 2020، كان القلق والإجهاد في ازدياد في معظم البلدان 54

6-2 تمكّنت النخب من استغلال العولمة المفرطة، وازداد تحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية بشكل هائل 55

7-2 كلفة السخط باهظة: انحدار مسارات الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تشهد فترات من الشعبوية 55

8-2 أثّرت الصراعات العنيفة على 15 في المائة من سكان العالم في عام 2022 56

9-2 عدم المساواة والأنثروبوسين - بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً تضع ضغوطاً أكبر على الكوكب 57

10-2 إطلاق العنان للإمكانات: قيم أعلى لدليل التنمية البشرية بضغوط أقل على الكوكب 57

11-2 الفصل بين الضغوط على الكوكب ودليل التنمية البشرية 58

12-2 تحدث التكنولوجيات الرقمية تحوّلات في الترابط الاقتصادي العالمي، مع زيادات كبيرة في صادرات الخدمات الحديثة منذ عام 2000 61

1-3 الاستحصال على تراخيص للقاحات كوفيد-19 كان الأسرع على الإطلاق 82

إ-1-3-1 يتعرض ثلث أرصدة مصائد الأسماك في العالم لإفراط في الصيد 84

1-4 تأثير متبادل بين التغيير السلوكي والإصلاح المؤسسي - ويشكلان معاً إجراءات الاختيار الاجتماعي 102

2-4 جهود على نطاق واسع تستمد من العبر السلوكية في توجيه السياسات العامة 110

3-4 للظواهر السلوكية تأثيرات أقوى في الشرائح الأكثر تعليماً وثراءً من السكان 115

4-4 اختلافات كبيرة في تفضيلات الإنصاف في أنحاء العالم 116

5-4 مرحلة انتقالية كبيرة في العالم من نمو سكاني متسارع إلى نمو سكاني أبطأ 119

إ-4-2-1 بعد تحديد 180 تحيّزاً معرفياً يصعب استخلاص تصوّرات عن كيفية تغيير السلوك لتحسين العمل الجماعي 126

إ-4-4-1 يرى معظم الناس في البلدان الأفريقية أن عدم دفع الضرائب على الدخل هو بالحد الأدنى «خطأ، ولكنه مفهوم» وهم أقرب إلى الموافقة من عدم الموافقة على أنه يحق لمصلحة الضرائب دائماً إلزام الناس بدفع الضرائب 137

إ-4-4-2 إعادة التوزيع من خلال الضرائب ليست قضية انتخابية بارزة في معظم البلدان الأفريقية، ولا هي أولوية لمواطنيها 138

1-5 مفارقة الديمقراطية؟ دعم لا يتزعزع للديمقراطية، ودعم متزايد لقادة قد يقوّضون الديمقراطية 147

2-5 نسب كبيرة ومتزايدة من السكان تدعم قادة قد يتجاهلون المعايير والممارسات الديمقراطية، 1994-2022 148

3-5 ارتباط قوي بين الصدمات الاقتصادية وانخفاض الثقة في المؤسسات، وارتباط أضعف بينها وبين الثقة في الأمم المتحدة، وبينها وبين ثقة السكان بعضهم ببعض 149

4-5 الفجوات في الولاية على الذات أعلى على مستوى العمل الجماعي منها على مستوى السيطرة على الحياة 150

5-5 الحد من الفساد يعزز الثقة في الحكومات، وكذلك تضييق الفجوات في الولاية على الذات 150

6-5 الولاية على الذات من حيث السيطرة على الحياة والثقة 151

7-5 التصوّر بشأن الولاية على الذات (السيطرة على الحياة) تتأثّر بالدخل 152

8-5 كلما ارتفع الدخل، ازداد احتمال إبلاغ الأفراد بأنهم يهتمون بالسياسة ويدلون بأصواتهم في الانتخابات 152

9-5 كلما ارتفع مستوى التعليم، ازداد احتمال إبلاغ الأفراد بأنهم يهتمون بالسياسة ويدلون بأصواتهم في الانتخابات 152

10-5 كلما زاد انعدام الأمن البشري، انخفض شعور الفرد بالولاية على الذات 153

11-5 انعدام الأمن البشري المتصوّر على صلة بالثقة العامة، ولا سيما في المجموعات الأعلى لدليل التنمية البشرية 154

12-5 انعدام الأمن البشري المتصوّر على صلة بالثقة في مؤسسات الدولة 154

13-5 الأعراف الاجتماعية المتحيّزة ضد للمرأة تحدّ من الولاية السياسية للمرأة على ذاتها 157

14-5 تنتشر أوجه عدم المساواة بين الجنسين المتعلقة بالفجوات في الولاية على الذات في مواجهة الكوارث المستقبلية 158

إ-1-5-1 المكوّنات المقترحة للتماسك الاجتماعي 164

1-6 دعم إعادة التوزيع على الصعيد الوطني في ألمانيا على ارتباط وثيق بدعم إعادة التوزيع على الصعيد العالمي، لكن البعض يريدون إعادة توزيع موسعة وطنياً وضيّقة عالمياً، والبعض يريدون العكس 182

2-6 الاعتقادات الكونية على ارتباط بشواغل الفقر العالمي والبيئة العالمية 183

3-6 الاعتقادات الكونية على ارتباط بإعادة التوزيع على الصعيد العالمي والبيئة العالمية في بلدان الدخل المرتفع، ولكن للسياق الثقافي أهميته 183

4-6 الثقة في المؤسسات الوطنية على ارتباط بالثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف، وهي عامل أساسي للعمل الجماعي الدولي 184

5-6 الثقة في العديد من المؤسسات على ارتباط وثيق بالثقة في الحكومة الوطنية 185

6-6 التصوّرات الخاطئة بشأن نسبة المهاجرين من مجموع السكان مرتفعة ومنتشرة على نطاق واسع في المجتمع 187

إ-1-6-1 كيف يساهم التماهي مع الفئة في زيادة الاستقطاب 190

إ-2-6-1 يعيش نصف مليار شخص في حالات تباعد سياسي، أي حوالي خمسة أضعاف الرقم المسجل في عام 2010 195

الإضاءات

1-2 الخسائر البشرية الناجمة عن سوء إدارة الترابط: عبر من التاريخ الوطني والدولي باتريسيا كلافين 63

2-2 إدارة الترابط العالمي للنهوض بالتنمية البشرية 67

1-3 مشاعات مصائد الأسماك البحرية في العالم سكوت باريت 84

2-3 تقييم المكاسب الصافية من المنافع العامة العالمية وتوزيعها رونالد ميندوزا وجوريل ياب 89

3-3 كيف تكشّفت أوجه عدم الإنصاف في الوصول إلى لقاحات كوفيد-19: مشهد من عدسة المنافع العامة العالمية 94

1-4 نهجّ يركز على التكنولوجيا في مفاوضات تغيّر المناخ سكوت باريت 120

2-4 استخدام تصوّرات من العلوم السلوكية: حذار! 125

3-4 التطوّر الثقافي وسياسة التنمية جوزيف هنريتش 129

4-4 دور الثقة والأعراف في الامتثال الضريبي في أفريقيا أود هيلج فيلدستاد وإنغريد هوم سجورسن 135

1-5 توطيد التماسك الاجتماعي للتخفيف من انعدام الأمن البشري: آمال ومخاطر جوليا لينينجر وأرمين فون شيلر وشارلوت فيدلر 163

2-5 التضامن والعزم الخلاق نيكول حسون 167

3-5 دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في توفير المنافع العامة العالمية خوسيه أنطونيو أوكامبو وكارلا دانييلا غونزاليس 170

1-6 الهوية والاستقطاب وعواقبهما المجتمعية والسياسية خروبرت بوم، فيليب سبرينغولز، لوكا هنكل وكورنيليا بتش 190

2-6 العمل الجماعي الدولي في زمن الاضطرابات الجيوسياسية 194

3-6 الجغرافيا السياسية والأمم المتحدة في بداية عهدها: صداقة أو خصومة؟ أندرو طومسون 197

4-6 فهم الآخرين (خطأً) ليوناردو بورشتاين 201

الجداول

1-3 توصيات لتحسين توفير مختلف أنواع المنافع العامة العالمية 77

إ-2-3-1 موجز تقييمات المنافع العامة العالمية: خمس حالات 92

إ-4-4-1 أنواع الأعراف وأمثلة 136

1-6 الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية أعلى لدى الأشخاص الذين يثقون في الآخرين 184

الملحق الإحصائي

دليل القارئ **269**

أدلة التنمية البشرية المركبة

1 دليل التنمية البشرية وعناصره 274

2 اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1990-2022 279

3 دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة 283

4 دليل التنمية حسب الجنس 288

5 دليل الفوارق بين الجنسين 293

6 دليل الفقر المتعدد الأبعاد: البلدان النامية 298

7 دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل الضغوط على الكوكب 301

المناطق النامية **306**

المراجع الإحصائية **307**

الخروج من المأزق

مقتطفات من تقرير
التنمية البشرية 2023/2024

الخروج من المأزق

مقتطفات من تقرير التنمية البشرية 2023/2024

بوسعنا أفضل مما فعلنا. بوسعنا أن نبني عالماً لا يجمح فيه تغيّر المناخ، ولا تكتسحه الجوائح، عالماً لا يموج بأحداث الاستيلاء غير الدستوري على السلطة في خضم مد عارم للشعبوية، عالماً لا تتراكم فيه انتهاكات حقوق الإنسان، وترتكب فيه المجازر، دونما اكتراث، لتحصد الأرواح في المنازل، في المرافق المدنية، في المستشفيات والمدارس والملاجئ.

علينا أن نبذل أفضل ما بوسعنا، حتى لا يبقى عالمنا بمجتمعه وبيئته، وكأنه مصنوع من بيوت ورق، تكاد تهوي في أي وقت. هذا ما يستحقه كلٌّ منا، وما يستحقه منا غيرنا من البشر، وما يستحقه منا أولادنا وأولادهم.

بوسعنا الكثير الكثير.

نعرف ما هي التحديات العالمية وعلى من يقع أشد تأثيرها. نعرف أنه يبقى حتماً الكثير مما لا قدرة لنا على استباقه.

نعرف الخيارات التي تتيح فرصاً أوسع للسلام والازدهار والاستدامة، وتفتح طرقاً أرحب لخوض شعاب عدم اليقين وغمار المفاجآت المتداخلة التي يضيق بها الكوكب[1].

نتمتَّع بثروة ودراية وتكنولوجيا غير مسبوقة تفوق خيال أجدادنا، لما تطلقه من خيارات جريئة وضرورية لبناء السلام ورفده بتنمية بشرية مستدامة وشاملة، في حال استخدامها وتوزيعها بطرق تضمن مزيداً من الإنصاف.

لماذا إذاً يبدو تحقيق طموحاتِ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس جهداً جهيداً، متثاقلاً على رمال متحركة؟

لماذا تستعصي، وفي كل مكان تقريباً، استعادة السلام. لماذا تبدو حتى الهدنة أو وقف إطلاق النار في خطوة أمل نحو السلام بعيدة المنال؟

لماذا نعجز عن التحرك في الحوكمة الرقمية بينما يتحكّم الذكاء الاصطناعي بالبيانات؟

لماذا نحن، هكذا، عالقون؟ كيف ننعتق من هذه الدوامة من غير اللجوء الجامح إلى العنف أو الانعزالية؟ من هذه الأسئلة ينطلق تقرير التنمية البشرية 2023/2024.

أسئلة كحد السيف تخفي أسئلة لا تنتهي: فوارق في القوة، تعصى على سهولة التفسير؛ رصاصات سحرية تبهر، وتضلّل؛ نداءات خلابة ومغوية تنطلق شعارات تستغل مظالم جماعات وشعوب. حلول خدّاعة ووصفات بسيطة تدس السمّ في إرادتنا، فتثنينا عن مشقة لجم الاستقطاب.

مستنقعات جيوسياسية تتكاثر، تغذيها ديناميات تجاذب القوى بين الدول، وتطلعات شعوب أسرها الانكفاء في واقع الاستقطاب وعدم المساواة وانعدام الأمن. كلها مواضيع يتناولها هذا التقرير، وقد عرضت لها تقارير التنمية البشرية الأخيرة. مع ذلك، يجدر بنا ألا نقف مكتوفي الأيدي أمام منافسة تستعر بين القوى العظمى، وأصوات من بلدان ناقصة التمثيل في نظام الحوكمة العالمية، تطالب بكلمة لها في القضايا العالمية المصيرية. فلنتذكّر أن العالم، في خضم الحرب الباردة، تعاون على قضايا كبرى، مثل القضاء على الجدري، وحماية طبقة الأوزون، ومنع انتشار الأسلحة النووية.

حتى في حالنا هذه، يلمع وميض أمل. فاتفاقية الحبوب الأوكرانية، قبل تعليقها في عام 2023، حالت دون انتشار انعدام الأمن الغذائي، الذي كان سيلحق أشد الضرر بأكثر البلدان والناس فقراً. وإنتاج لقاحات كوفيد-19، التي أنقذت حياة ملايين الأشخاص، اعتمد على سلاسل الإمداد العالمية، ولكن، لأمكن للأسف إنقاذ المزيد من الأرواح لو تحقق الإنصاف في تغطية اللقاحات[2]. والتعاون متواصل بين البلدان بشأن تسلسل الحمض النووي للمتغيّرات، حتى في ظل أوجه مزمنة ومخزية من عدم المساواة في الوصول إلى اللقاحات[3]. وفي المؤتمر 28 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، أنشأ العالم صندوقاً جديداً للخسائر والأضرار لصالح أكثر من ثلاثة مليارات شخص، بتعهدات تجاوز مجموعها 600 مليون دولار[4]. وبلغ الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة، وما تستحدثه من وظائف وفرص، أعلى مستوى له على الإطلاق عند 1.8 تريليون دولار في عام 2023 (أي ما يعادل حجم اقتصاد جمهورية كوريا)، مقارباً ضعف مبلغ عام 2020[5].

التحديات الجيوسياسية، على جسامتها، ليست ذريعة لمكوثنا في المأزق. أمامنا أكثر من مسار. إعادة التفكير في المنافع العالمية وتوفيرها بالكامل بطرق تلبي في نفس الوقت احتياجات التنمية الوطنية، مسار منها.

وكان تقرير التنمية البشرية 2021/2022 قد استشرف عقدة جديدة في عدم اليقين، تربك الحياة في جميع أنحاء العالم وتثقل على التنمية البشرية. وها هي قيمة دليل التنمية البشرية في العالم تنخفض للمرة الأولى، في عامي 2020 و2021 على التوالي.

ومن ثم، عاود دليل التنمية البشرية في العالم ارتفاعاً إلى المستوى القياسي الذي كان متوقعاً لعام 2023 (الشكل م-1)، ومن المتوقع أن يتجاوز بجميع مكوناته أرقام ما قبل عام 2019[6].

وعلى الرغم من بلوغه المستوى القياسي المتوقع، يبقى دون الاتجاه المرسوم. ويخفي الرقم العالمي تبايناً أليماً بين البلدان: فتشير التوقعات إلى أن الانتعاش قد عمّ كل بلد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بينما اقتصر على نصف أقل البلدان نمواً (الشكل م-2). وبعد 20 عاماً من التقدم المطرد، سار عدم المساواة بين البلدان الواقعة على طرفي دليل التنمية البشرية الأعلى والأدنى عكس المسار، إذ يسجل ارتفاعاً سنوياً منذ عام 2020 (الشكل م-3).

الشكل م-1 تحوّلٌ دائمٌ في مسار دليل التنمية البشرية؟

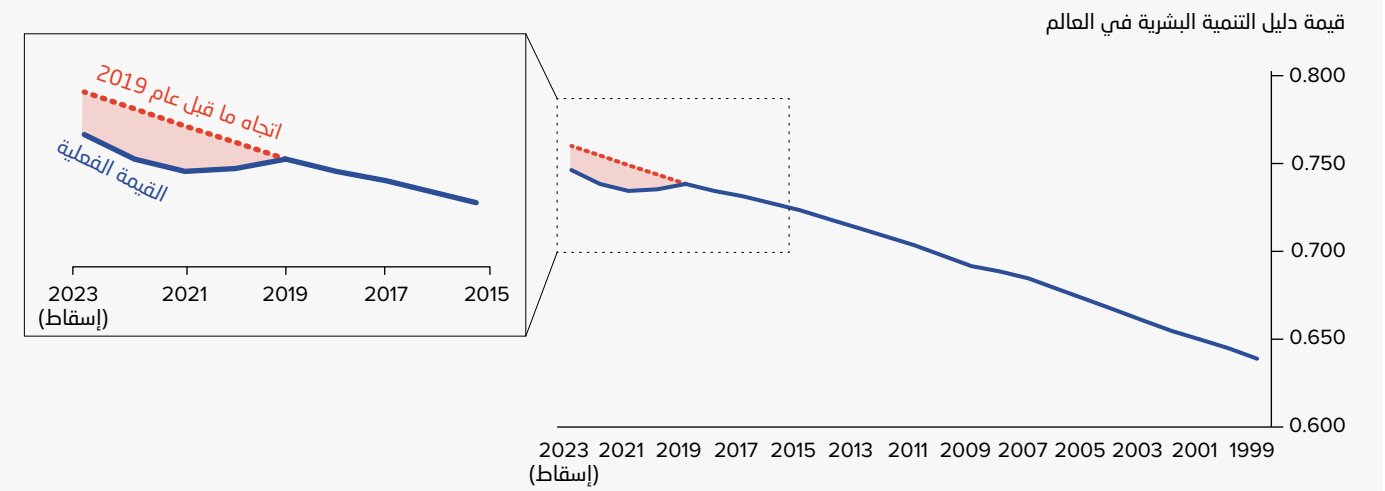

ملاحظة: قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2023 هي إسقاط. يستند اتجاه الدليل ما قبل عام 2019 إلى مسار تطوّره خلال السنوات العشرين الماضية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Barro and Lee 2018؛ IMF 2023d؛ UNDESA 2022, 2023؛ UNESCO Institute for Statistics 2023؛ United Nations Statistics Division 2023؛ World Bank 2023.

الشكل م-2 تفاوتٌ كبيرٌ متوقّعٌ في تعافي قيم دليل التنمية البشرية من الانخفاض في 2020-2021

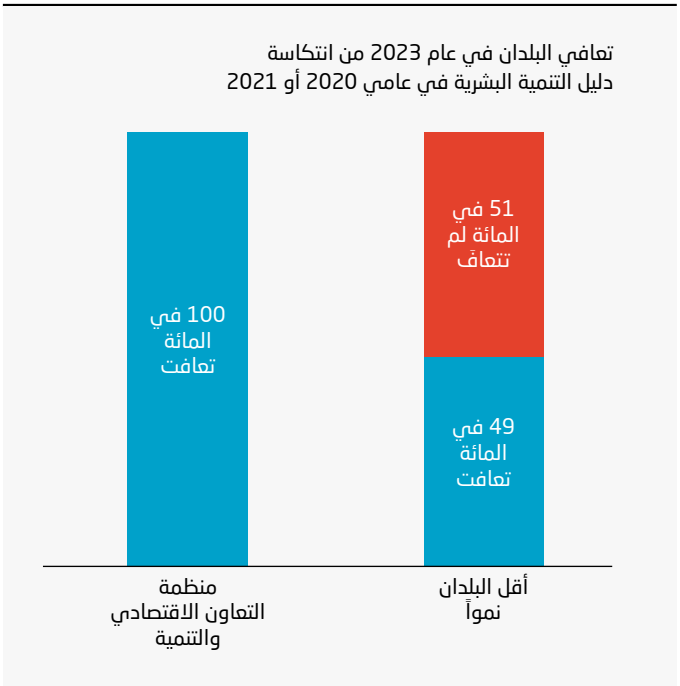

ملاحظة: أقل البلدان نمواً تسجل مستويات منخفضة من الدخل وتواجه مخاطر تجعل منها «الشريحة الأفقر والأضعف» في المجتمع الدولي (https://www.un.org/ohrlls/content/about-least-developed-countries). والتعافي يعني أن البلدان التي سجلت انخفاضاً في قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2020 أو 2021، استعادت في عام 2023 مستوى ما قبل الانخفاض أو تجاوزته.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Barro and Lee 2018؛ IMF 2023؛ UNDESA 2022, 2023؛ UNESCO Institute for Statistics 2023؛ United Nations Statistics Division 2023؛ World Bank 2023.

وإذا استمر دليل التنمية البشرية في العالم على منحىً دون اتجاه ما قبل عام 2019، كما يحدث منذ عام 2020، ستكون الخسائر دائمة. فوفقاً للاتجاه خلال الفترة 1999-2019، كانت قيمة الدليل على المسار الصحيح لتجاوز حدّ التنمية البشرية المرتفعة جداً (قيمة 0.800) بحلول عام 2030، تزامناً مع الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكنّ العالم انحرف عن هذا المسار. ومن المتوقع أن تبقى كل منطقة في عام 2023 دون اتجاه ما قبل عام 2019. وأياً كان المنحى المستقبلي، لن تلتقط قيمة دليل التنمية البشرية في العالم إلا صورة غير مكتملة عن العديد من العناصر الأخرى، هذا إذا التقطتها أصلاً. إذ تقيّد عناصر عديدة، مثل الأمراض المزمنة أو الطفرات الحادة في اضطرابات الصحة العقلية أو العنف ضد المرأة، إمكانات البشر في حياتهم. ولن تتعافى البلدان الغنية ولا البلدان الفقيرة من بعض الخسائر على الإطلاق. وما تقوله الرسوم البيانية والمؤشرات عن الناس اليوم، لن يغيّر واقع خسارة 15 مليون شخص أودت بأرواحهم جائحة كوفيد-19[7]. فحياة هؤلاء لن تعود. وماذا عن الوقت الذي مضي سدى، في العزلة، في الرعاية، خارج المدرسة؟

ودليل التنمية البشرية مقياس هام، وإن إجمالي، للتنمية البشرية. فقبل بضع سنوات فقط، بلغ الرفاه أقصى المستويات، والفقر أدناها. ومع ذلك، أفاد الناس في جميع أنحاء العالم بمستويات مرتفعة من الحزن والإجهاد والقلق (الشكل م-4)[8]. ومنذ ذلك الحين، تزايد عدد الذين أبلغوا عن

الشكل م-3 عدم المساواة في اتساع بين بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً وبلدان التنمية البشرية المنخفضة، مما يخالف الانخفاضات الطويلة الأجل

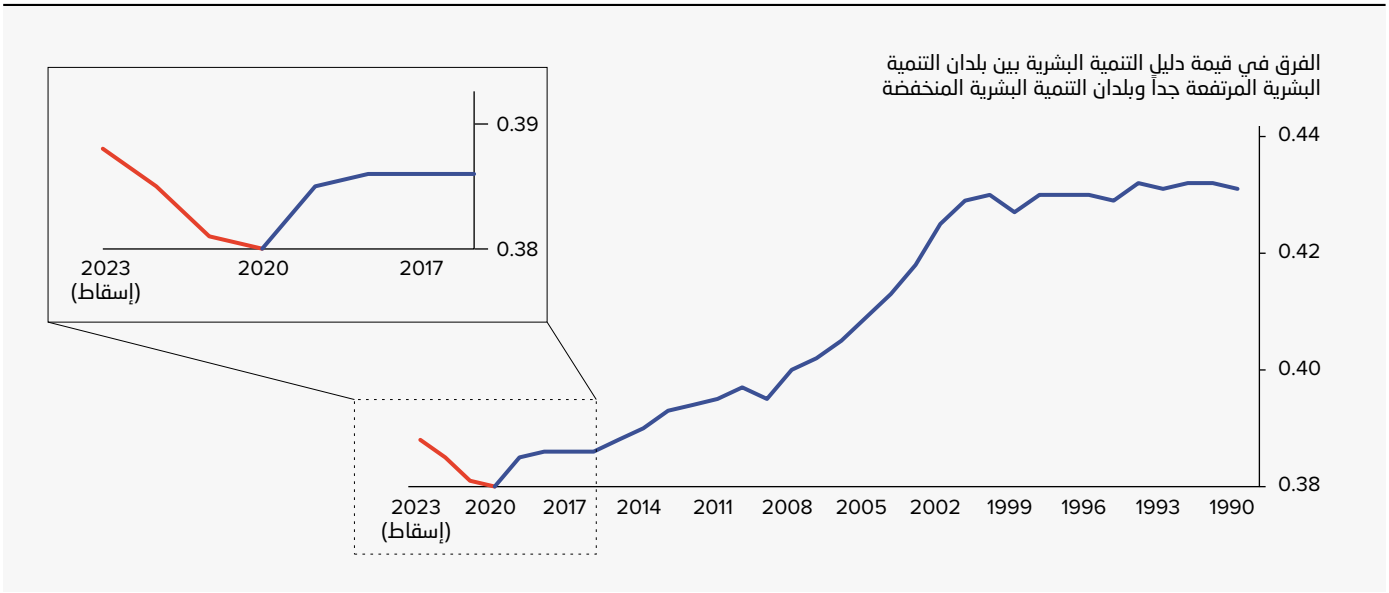

ملاحظة: الفرق في قيم دليل التنمية البشرية لعام 2023 هو إسقاط.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Barro and Lee 2018؛ IMF 2023؛ UNDESA 2022, 2023؛ UNESCO Institute for Statistics 2023؛ United Nations Statistics Division 2023؛ World Bank 2023.

مقاييس ذاتية إلى ثلاثة مليارات شخص[9]. وبينما أفاد 9 من كل 10 أشخاص عن دعم لا يتزعزع للمثل العليا للديمقراطية، كانت هناك زيادة في عدد الداعمين للقادة الذين قد يقوّضون الديمقراطية: واليوم، ولأول مرة على الإطلاق، يدعم أكثر من نصف سكان العالم هؤلاء القادة (الشكل م-5)[10].

لقد ألقت عقدة عدم اليقين بظلّها طويلاً وكثيفاً على التنمية البشرية، فلم تكن السنوات الأخيرة مجرد نكسة عابرة، بل مفترق طرق خطير كان بوسعنا تفاديه.

ما السبب؟

تكاد وتيرة التقدم تتفلت من طاقتنا على الاستيعاب، خاصة مع ازدياد فهمنا لما نوقعه من ضغوط على الكوكب. ومن الواضح أن مقاييسنا للتنمية لا تلتقط الصورة كاملة. فقد تغفل، مثلاً، عن فقدان البشر للتمكين، أي للفجوات التي تظهر في ولايتهم على ذاتهم. وهذه الولاية تتلقى ضربة تلو الأخرى مع تكوين ترتيبات جديدة لتعقيدات العالم وترابطه، وما يحدق به من استقطاب وانعدام في الأمن واليقين.

ينشد الناس إجابات وطرقاً للمضي قدماً. وفي ذلك اختيار بين مسارين: الأول هو الطموح المشترك الذي يلتقي عليه الجميع (وقد لا يشمل بالضرورة كل شيء)، في مجالات تعاون لا تأتي على حساب الآخرين، معززاً بالروايات والمؤسسات المتعاونة، المبنية على أساس متين من ثقة الجمهور. ويلوح شعاع أمل في إمكانية سلوك هذا المسار في تحسن أرقام بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً والمرتفعة، حسب دليل التنمية البشرية، على مدى الأعوام العشرة الماضية، من غير زيادة الضغوط على الكوكب، بعد أن تحوّلت هذه البلدان من مسارات سابقة يقترن فيها الاتجاهان (الشكل م-6).

وأما المسار الثاني، كما يبدو الآن، فحلقات خطيرة من تبادل اللوم، يثير، في أفضل الأحوال، الشك وعدم الثقة، وفي أسوأ الأحوال، يؤجج التحيّز والتمييز والعنف.

والشعبوية في تمدد مخيف، إذ تجاوزت كل ذروة شهدها القرن الماضي، على أثر فترات تفلّت العولمة من كل ضوابط الإدارة الجيدة[11]. ويترافق ذلك مع أشكال بغيضة، وفي الغالب استغلاليّة، من الاستقطاب، كتغذية الهويات والانتماءات الضيقة، والتشدد فيها، لتسفر عن تفضيلات قسرية بالإكراه، تُقبل، إن لم يحتفَ بها، في نزعة من الهوس المستمر بذريعة المصلحة الذاتية العقلانية.

فقدرة الناس على تحديد ما يرون فيه حياة جيدة، بما في ذلك التفكير في مسؤولياتهم تجاه الآخرين وتجاه الكوكب، باتت تزاحمها، حتى الإلغاء، نزعات كثيرة أخرى. وتفشّي سياسات رفع اليد إنما هو غطاء لوضع اليد على كنوز الاقتصاد والبيئة. وفي المشهد صورة ذئاب تأكل ذئاباً، تعيد العالم إلى عقلية النزعة المركنتيلية، التي تضع المصلحة الذاتية فوق أي حساب. وباتت السياسات والمؤسسات، ومنها تلك التي أساءت إدارة ديناميات السوق المعولمة، تضع "الأنا" قبل "النحن".

الشكل م-4 الإبلاغ الذاتي عن الإجهاد تزايد في معظم البلدان، حتى قبل جائحة كوفيد-19

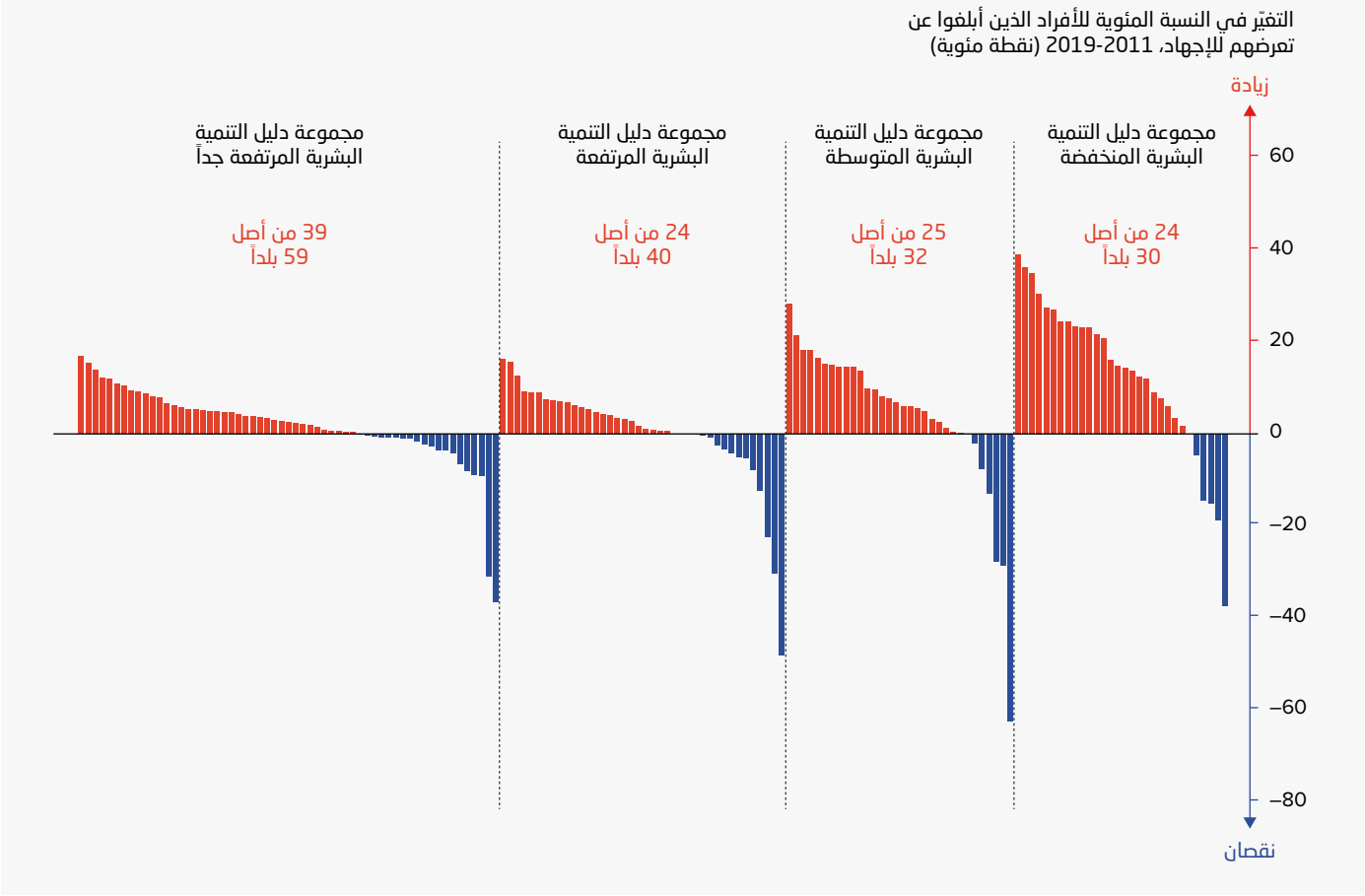

ملاحظة: تشير القيم إلى التغيّر في النسبة المئوية للأفراد الذين أبلغوا عن تعرضهم للإجهاد «لوقت طويل يوم أمس».
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى استطلاعات غالوب العالمية (Gallup 2023).

نحن اليوم عند مفترق طرق مرعب. فالاستقطاب وانعدام الثقة تيار يتربص بكوكب مريض، يؤججه انعدام الأمن والمساواة، وتذكيه أيضاً خطابات محبطة، تلوم القدر استسلاماً، وتكتفي بجمود وانتظار هدام، تدور في دوامة يشلّها الاستقطاب السياسي المخدّر.

فما الذي بوسعنا فعله لتدارك المسار؟ بوسعنا الكثير الكثير.

إرساء بنيان للمنافع العامة العالمية في القرن الحادي والعشرين

أولاً، ينبغي لنا أن نرسي البنيان لتوفير المنافع العامة العالمية التي نعتمد جميعاً عليها، فيكون مساراً ثالثاً للتعاون الدولي، يكمّل مساري المساعدة الإنمائية للبلدان الفقيرة، والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ليست هذه المسارات جزراً منعزلة. والواضح أن بنيان المنافع العامة العالمية يدفع بتحويلات من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، تدعم تحقيق أهداف تأتي بالفائدة على كل بلد. فأمام كل بلد فرصة ليكون له صوت، لتكون له مساهمة. وبهذا المعنى، يكون هذا المسار الثالث، في طبيعته، متعدد الأطراف.

وتتطلب المنافع العامة العالمية تمويلاً إضافياً، يكمّل المساعدة الإنمائية التقليدية، ولا يكون بديلاً عنها أو منافساً لها. والتمويل يمكن أن يأتي بأشكال عديدة. فعندما يولِّد جزءٌ من الاستثمار في بلد فقير فوائدَ عالمية، لا بد لما يقابله من تمويل (أو نقل للتكنولوجيا) أن يكون بشروط ميسرة، بحيث يتحقق توازن بين من يستفيد (سائر العالم) ومن يدفع (سائر العالم). أما المحاذير، فهي مخاطر أو صدمات ليست من صنع بلد واحد. والمعالجة تكون في حوافز تلقائية على شكل سندات أو اتفاقات قروض، وخاصة أدوات الدين السيادي المشروط في حالات الطوارئ، لمساعدة البلدان الأكثر فقراً على التصدّي لأزمات لا يد لها فيها، كما في حال تغيّر المناخ. ويهيئ ذلك ظروفاً قابلة للتوقع في

الشكل م-5 مفارقة الديمقراطية؟ دعم لا يتزعزع للديمقراطية، ودعم متزايد لقادة قد يقوّضون الديمقراطية

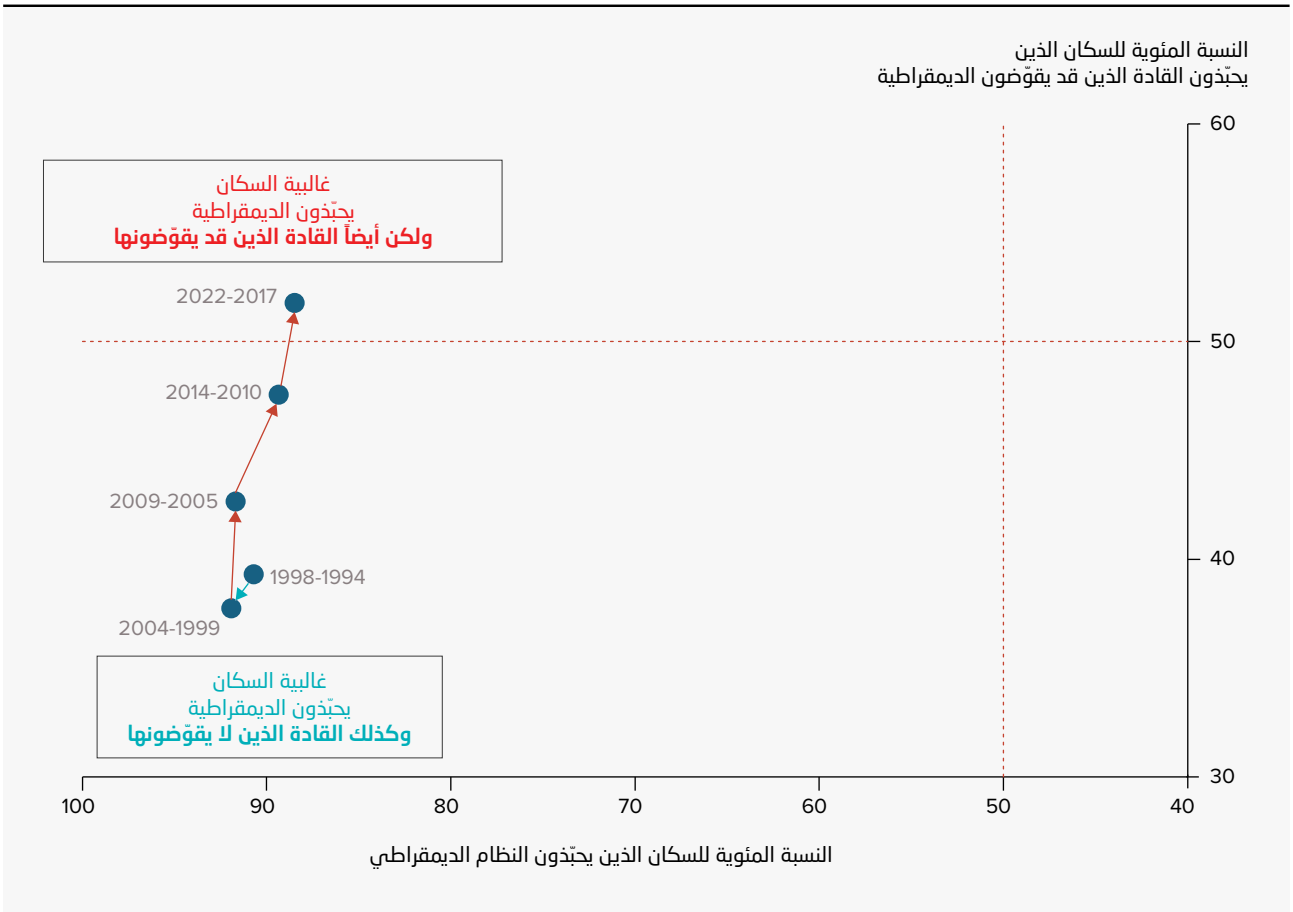

ملاحظة: البيانات هي متوسطات مُرجحة بعدد السكان. تشير النسبة المئوية للسكان لمجموعة من البلدان تمثل 76 في المائة من سكان العالم. عند المحور العمودي إلى الأشخاص الذين أجابوا بأن وجود قائد قوي لا يعبأ للبرلمان وللانتخابات أمر «جيد جداً» أو «جيد». تشير النسبة المئوية للسكان عند المحور الأفقي إلى الأشخاص الذين أجابوا بأن وجود نظام سياسي ديمقراطي «جيد جداً» أو «جيد».
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من عدة موجات من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

خضم عالم من عدم اليقين، تيسّر حشد التمويل الخاص وجذبه إلى تلك البلدان.

نبذ الحميّة ولجم الاستقطاب

ثانياً، لا بد من نبذ الحمية، ولجم الاستقطاب الذي يدس السموم في كل ما يطاله، ويعوق التعاون الدولي. وفي توفير المنافع العامة العالمية ما يجدي ويساعد. وكذلك في تصحيح المفاهيم الخاطئة حول تفضيلات الآخرين ودوافعهم. ففي الكثير من الأحيان يضع الناس آخرين في افتراضات منحازة، ولا سيما الأشخاص الذين ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة. غير أنّ ما يتفقون عليه أكثر بكثير مما يظنون. إذ يفيد 69 في المائة من الناس في جميع أنحاء العالم بأنهم على استعداد للتضحية ببعض دخلهم للمساهمة في التخفيف من آثار تغيّر المناخ. غير أن 43 في المائة لا يرون الاستعداد نفسه في الآخرين (أي أن ثمة 26 نقطة مئوية من سوء الظن)[12]. والنتيجة واقع اجتماعي زائف بفعل جهل الجماعة، تعوق فيه الظنون الخاطئة بالآخرين التعاون البناء. وفي الاعتراف بهذا الزيف وتصحيحه فرصة لإطلاق العمل الجماعي بشأن المناخ.

ولا يمكن اختزال الاستقطاب بمجرد سوء الظن، وإن كان دوره كبيراً. من هنا أهمية تهيئة مساحات للتداول وتقريب المسافات. ومن هذه المساحات تنظيمات وجمعيات المواطنين، إلا أنها ليست الوسيلة الوحيدة. ويمكن للتدخلات التي تسهّل التداول الهادف للمعلومات أن تقي الخطر المتنامي لوقوع الناس أسرى ظنون لا أساس لها في الواقع[13]. وفي حالات الخلاف بين مجموعات، يمكن تقديم المعلومات في صيغة تتجنب إثارة الغضب، فتلجم الاستقطاب[14]. وأكثر التدخلات فعالية ما يعتمد على نهج سرد القصص والمقالات القصيرة[15].

الشكل م-6 دوافع الأمل: تحسينات في دليل التنمية البشرية من غير زيادة الضغوط على الكوكب

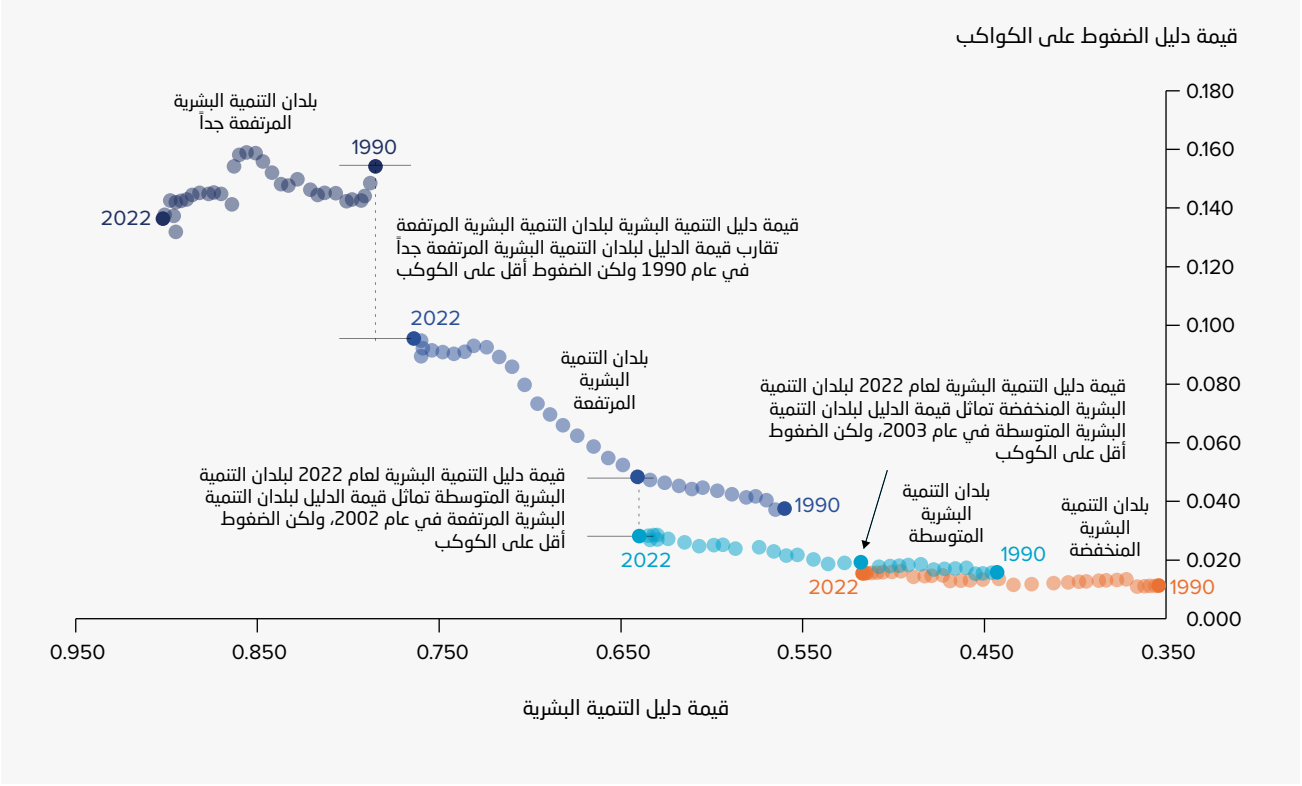

ملاحظة: وضع دليل الضغوط على الكوكب باستخدام مستويات مساهمة الفرد في (إنتاج) انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة المادية في كل بلد (وهو 1 ناقص عامل التعديل بالضغوط على الكوكب الوارد في الجدول 7 في الملحق الإحصائي).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية. يمكن الاطلاع على المصادر المحددة في الجدولين 2 و7 في الملحق الإحصائي.

والعبرة الرئيسية في التفاعل والتداول. ففي الاستقطاب، تتفوق قدرة التدمير الذاتي على قدرة التصحيح الذاتي. والطريق تمر عبر الضغط الإيجابي الحثيث الذي يذكي التعاطف، ويبني الثقة بين الأفراد، ويضيء على التداخل والتشارك في الهويات.

تضييق الفجوات في ولاية الإنسان على ذاته

ثالثاً، من الضروري تدارك الفجوات في الولاية على الذات، التي تتغذى من الاختلاف بين ما يظنه الناس ممكناً وما هو ممكن بالفعل[16]. وتتضح الفجوات في ولاية الإنسان على ذاته أيضاً لدى نصف الأفراد في جميع أنحاء العالم، إذ أفادوا بأنهم لا يملكون سيطرة على حياتهم، ويدرك أكثر من ثلثيهم أن تأثيرهم ضئيل في قرارات الحكومات (الشكل م-7).

ولهذه الغاية، تحتاج المؤسسات إلى أن تركّز أكثر على الإنسان، وتكون ملكاً للجماعة، وتتجه وجهة المستقبل.

والتركيز على الناس يعني الاعتراف بالترابط بين الناس والكوكب، عند تحديد أهداف نهائية للتنمية البشرية والأمن البشري.

وتعني ملكية الجماعة التوزيع العادل للسلطة في تحديد الأهداف الجماعية، والمسؤولية عن متابعتها، والنتائج المنشودة منها. وتشدد على تشكيل الأعراف الاجتماعية التي تغذي ثقافة الإنجاز الجماعي والسلوك التعاوني[17].

والتوجه وجهة المستقبل يعني التركيز على ما يمكننا من تشكيل وإبداع إذا عملنا معاً، فيثري عملنا فسحة التداول والاتفاق[18]. وإزاء التحديات، يفتح التوجه نحو المستقبل فسحات الأمل والإرادة الخلاقة.

وفي تكييف هذه المبادئ حسب الظروف، طريقٌ نسلكها إلى الحوار البناء والعمل المثمر، طريقٌ يتسم بالمرونة والصلابة وسط الكثير من عدم اليقين، لاستخلاص عِبرٍ توجّه تصحيح المسارات الخاطئة.

عِبرٌ تساعدنا على كسر الطغيان في روايات الفرد العدائية وهويات الفرد الإقصائية.

عِبرٌ تساعدنا على حسن التعامل مع عالم شديد الترابط وسريع التغيّر.

عِبرٌ تساعدنا على الخروج من المأزق العالمي بسلام عبر التعاون.

الشكل م-7 الفجوات في الولاية على الذات أعلى على مستوى العمل الجماعي منها على مستوى السيطرة على الحياة

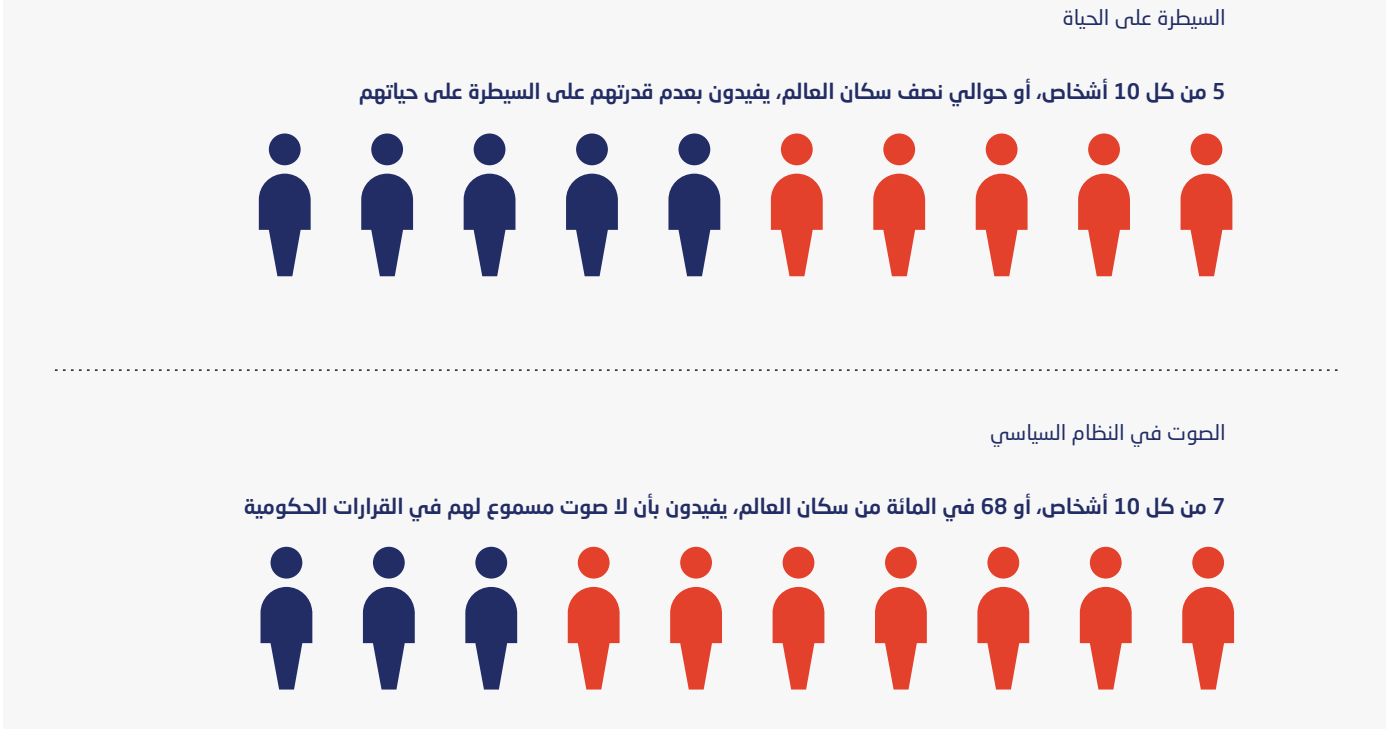

ملاحظة: الولاية هي قدرة الناس على اتخاذ إجراءات فعلية بناء على التزاماتهم (Sen 2013). وتحسب الولاية بمؤشرين: نسبة السكان الذين يفيدون بالقدرة على السيطرة على حياتهم (على مقياس من 1-10، حيث يشير من 1-3 إلى نقص حاد في الولاية، و4-7 إلى نقص معتدل، و8-10 إلى عدم وجود نقص في الولاية)، ونسبة السكان الذين يفيدون بأن لهم صوتاً مسموعاً في النظام السياسي («إلى حد كبير» أو «إلى حد كبير جداً»). جرى حساب البيانات باستخدام البيانات الجزئية والأوزان المتساوية بين البلدان.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 7 (2017-2022) من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

لمحة عامة

إدارة الترابط
في عالم الاستقطاب

إدارة الترابط في عالم الاستقطاب

سوء إدارة الترابط العالمي يمسّ بالبشر

يأتي سوء إدارة الترابط بخسائر بشرية جسيمة، تحصد البشر وتقتلعهم، تبدّد الفرص، تؤجج مشاعر اليأس. إعتداءات وصراعات وحالات عنف هي اليوم سيّدة الواقع القاسي، في ظل شبكات معقدة تترابط وتتحكم بالمصائر، لا سيما إزاء خلفيات طويلة من الاختلالات في موازين القوى.

حروب تشتعل في غزة وأوكرانيا والسودان واليمن وأماكن أخرى، وعنف جماعي يتأجج، وأمن أهلي يتزعزع، فينوء السلام والاستقرار تحت ضغوط تذهب بهما إلى الانهيار بتسارع مرعب. وتتصاعد صراعات كبرى، بين قوى كبرى، فتتضاعف أعداد الضحايا (الشكل ل-1). والمحزن أننا نعيش حقبة عنف جديدة، صراعات مسلحة بين الدول لم يشهد العالم مثلها منذ عام 1945، وصراعات أحادية الجانب، يقع ضحيتها السكان المدنيون العزل[1].

والعنف يولد العنف، كما يثمر السلام مزيداً من السلام. فالأحداث السياسية الكبرى، كالانقلابات والثورات والتحوّلات الديمقراطية، تمتد عادةً عبر الحدود. وكثيراً ما تغيّر الصراعات النظرة إلى الحرب، فتصبح مقبولة، ويزداد احتمال اندلاع أعمال العنف في أماكن أخرى.

ففي عام 2022، ارتفع عدد النازحين قسراً في العالم إلى 108 ملايين شخص: أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية. (الشكل ل-1)، وأكثر مرتين ونصف من الرقم المسجل في عام 2010[2].

وليست الصراعات العنيفة وعواقبها على الناس سوى غيض من فيض. فالمأزق يعني مخاطر نُظُمية تنشأ عن سوء إدارة الترابط العالمي، أو عن عدم إدارته أصلاً، ويعني أناساً محاطين بمفاجآت لا يسعهم الاستفادة منها. وفي الحالات القصوى، تتحوّل المفاجآت إلى أزمات جامحة، ترتد وتتضخم بطرق غير متوقعة في عالم غير متكافئ عالق في شبكة محكمة. فتصبح هذه الحالات القصوى هي الواقع المألوف.

وجائحة كوفيد-19 كانت قد سبقتها سلسلة طويلة من الجوائح، إلا أنها أصابت العالم على حين غرة، فواجه الجميع مصاعب جمة في الحفاظ على قدر ضئيل من التماسك إزاء حالة الطوارئ الجديدة. وتوفي نحو 15 مليون شخص (وربما أكثر) في مختلف أنحاء العالم، وانخفضت قيمة دليل التنمية البشرية[3].

وفي الهوة العميقة وغير المبررة في الوصول إلى اللقاحات الناجعة، كان العنصر المفقود هو الثقة - في حكوماتنا وفي بعضنا البعض[4]. ووفقاً لأحد التقديرات، لو كانت لدى البلدان كافة ثقة متبادلة بين الأشخاص بمستويات مماثلة لتلك التي وصل إليها الربع الأعلى من البلدان، لكانت الإصابات العالمية قد انخفضت بنسبة 40 في المائة، ما كان سيبقي على ملايين الأرواح[5]. وفي المجتمعات المستقطبة في جميع أنحاء العالم، تحوّل تلقي اللقاح من عدمه إلى خط فاصل بين معسكرين من فئات السكان[6].

وفي قصة لقاحات كوفيد-19 مثالٌ على الإمكانات التي يطلقها التعاون العالمي، وفي الإجحاف في توزيع اللقاحات مثالٌ على عواقب انهيار ذلك التعاون. واعتمد تطوير لقاحات

الشكل ل-1 تزايد مقلق في عدد الوفيات وحالات النزوح القسرية بسبب الحروب

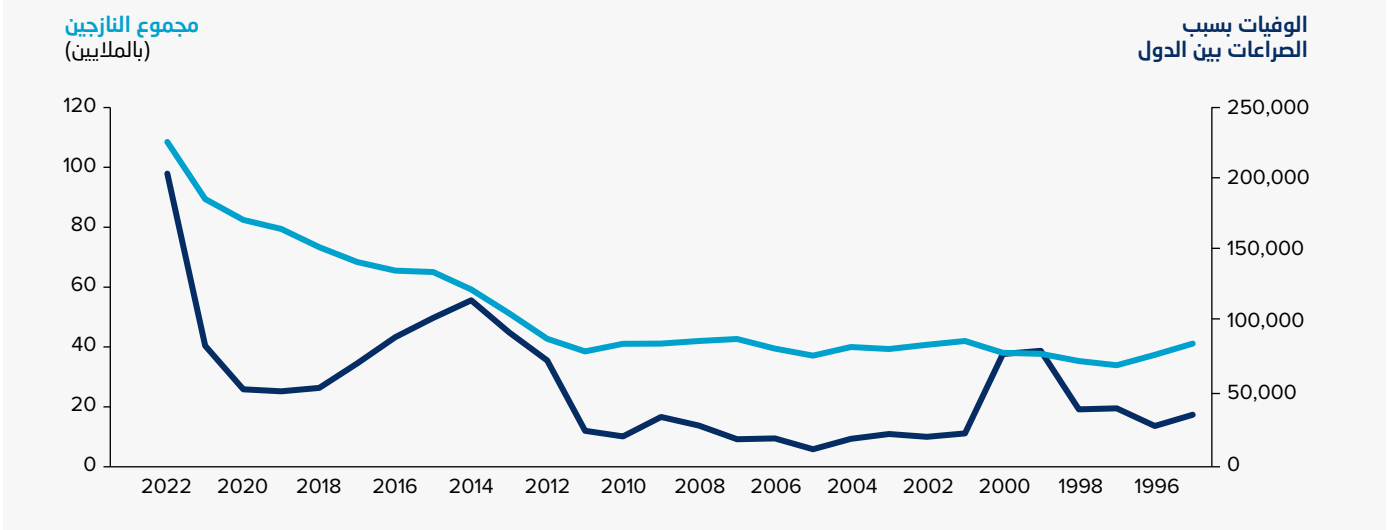

المصدر: Uppsala Conflict Data Program 2023؛ UNHCR 2023.

الحمض النووي الريبوزي المرسال بشدة على شراكات عابرة للحدود والأقاليم للحصول على الموارد والمكوّنات[7]، ولإجراء التعديلات والتجارب السريرية[8]، وأخيراً للتصنيع. ولكن سرعان ما انحرفت قصة اللقاحات إلى نمط خبيث من عدم المساواة في الحصول على التكنولوجيات، بما فيها تلك المُنقذة للحياة[9]. وهذا النمط مألوف ومتكرر، لكن لا بد من كسره، وإن فقط لخبثه وضرره. وتتبع التطوّرات التكنولوجية، من الذكاء الاصطناعي إلى البيولوجيا التركيبية، مسارات شديدة الانحدار والتسارع والقوة، تتوسّع عليها الهوة بين من لهم ومن ليس لهم.

والعمل المناخي قد يكون أكبر ضحايا المأزق العالمي، وهو في الواقع عامل لتعاظم هوة عدم المساواة.

وقد سجل العام الماضي أعلى درجات للحرارة من أكثر من 140 عاماً[10]. ووفقاً لإسقاطات منصة آفاق المناخ والبشر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحجب المتوسط فوارق إقليمية كبيرة ستتسع في حال الاستمرار في سيناريوهات العمل المعتاد (الشكل ل-2)[11]، حيث يؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم متسارع في أوجه عدم المساواة.

والواقع أن عواقب تغيّر المناخ تهزّ الجماعات والمجتمعات، بما توقعه من خسائر اجتماعية وعاطفية وعقلية. ومن عوامل الضغط التي يسببها تغيّر المناخ تصاعد الكرب إزاء البيئة، في "شعور عام بأن الأسس البيئية للوجود تتداعى"[12]. وقد يؤدي فقدان التنوّع البيولوجي والمناظر الطبيعية وأساليب الحياة إلى شلل يحرف القرارات الهامة في الحياة، مثل الاستثمار في الدراسة أو إنجاب طفل[13]. وفي هذا تقييد للتنمية البشرية، تقييد للحريات وللإمكانات في الحياة، يعزى إلى الضغوط التي يسببها الإنسان، وكذلك إلى كيفية طرح هذا الواقع بواسطة التقارير الفنية ووسائل الإعلام الشعبية وخطابيات القادة السياسيين. ولا تترك الروايات عن المستقبل، إذا ما تجذرت في الإنكار أو في نزعة جبرية أو في التخويف، فسحة للولاية والخيال.

والأنظمة السياسية هي أيضاً واسطة خير أو شر، أو لكل منهما، بين الأزمات وتداعياتها على الناس، فتخفف من هذه الأزمات أو تُفاقمها. والأنظمة نفسها ليست، في أحيان كثيرة، بمنأى عن تداعيات الأزمات، بما فيها تلك الناجمة عن سوء إدارة الترابط العالمي. وقد تفضي تداعيات الصدمات، من تزعزع الاستقرار إلى انتشار التصوّر بأن المؤسسات عاجزة عن حماية الناس، إلى تأجيج الشعبوية[14].

وسواء أكان الانزلاق إلى الشعبوية نتيجة لصدمة أو لسبب آخر، غالباً ما يربك الأعراف والممارسات

الشكل ل-2 تغيّر المناخ قد يؤدي إلى تفاقم متسارع في أوجه عدم المساواة

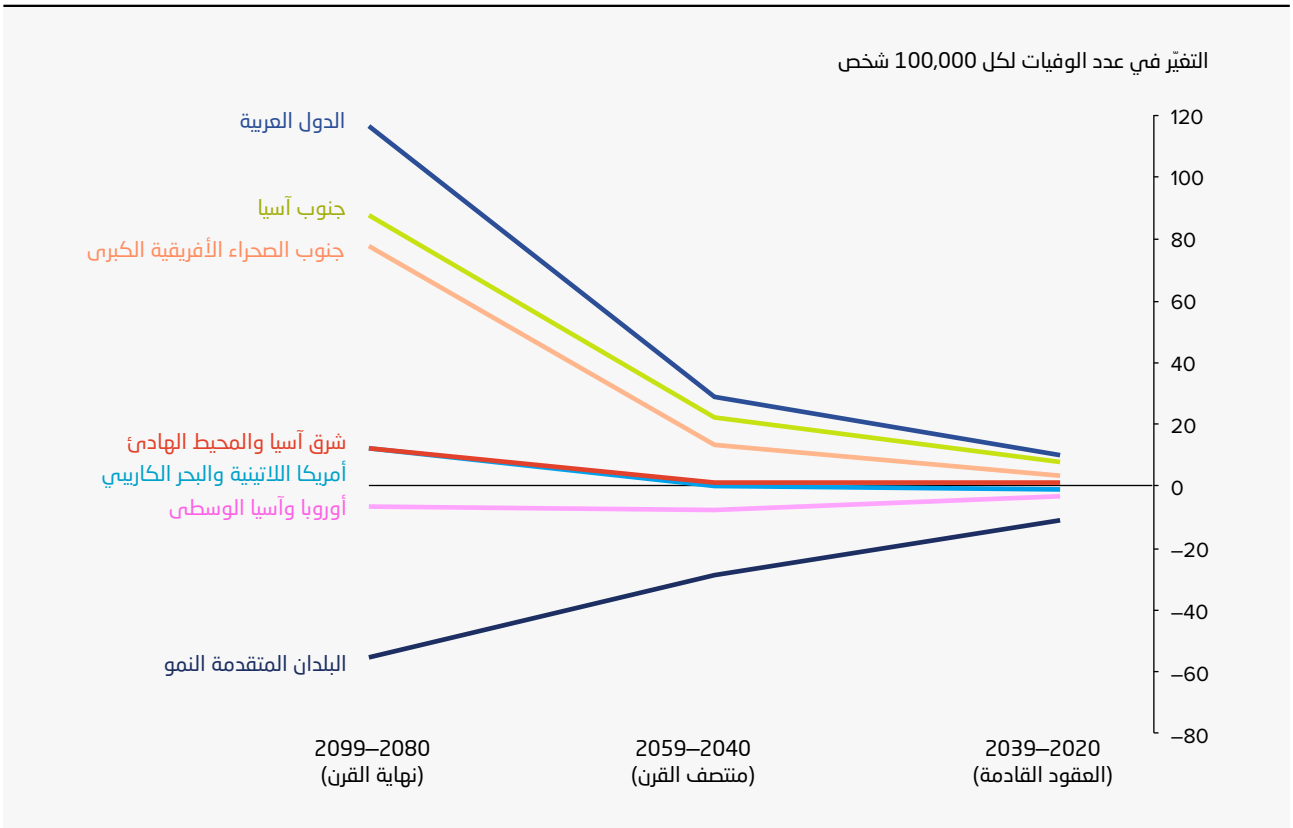

ملاحظة: سيناريو الانبعاثات المرتفعة جداً.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Carleton and others 2022؛ Human Climate Horizons (https://horizons.hdr.undp.org/)

الديمقراطية، ويوقع خسائر اقتصادية جسيمة[15]. وتشير دراسات حديثة إلى أن بعض أنواع الصدمات توقع خسائر لا تعوّض، وأن بعض الأزمات تسبب انتكاسات دائمة في مسارات النمو أو الحد من الفقر[16]. وقد تسبق الانزلاقَ نحو الشعبوية أزماتٌ وصدماتٌ، بل قد تعجّل به في بعض الأحيان. وفي هذه الحالات، قد تكون الشعبوية عامل تضخيم وتعقيد للأزمات، لا حواجز وقائية تخفف من وقعها. وفي عالمنا المترابط، تكون النتيجة التواء مسار التداعيات، وتضخيم وقعها.

الترابط العالمي في تطوّر

تصل بنا الأزمات المختلفة، من جائحة كوفيد-19 إلى تغيّر المناخ، إلى الانتشار العالمي للشعبوية والصراعات، إلى حقيقة قاسية واحدة: يمس تجاهل الترابط العالمي أو سوء إدراته بالبشر. ومن التهور أيضاً العودة بالزمن إلى الوراء، تحت أي إطار، سواء ارتبط بالمناخ أو بالأمن القومي أو بأي سبب آخر.

فلا الاستمرار بالعمل المعتاد ولا العودة عن العولمة يفي بالغرض. وبدلاً من ذلك، علينا أن نواجه تعقيد الترابط العالمي وإدارة أشكاله القديمة والجديدة بطرق أفضل، تحمي وتوسّع إمكانات الناس، حتى في زمن الضباب الجيوسياسي، في جو الاستقطاب وانعدام الأمن واليقين والمساواة، الذي يعسّر مسارات الأمل في المستقبل.

ووفقاً لبعض المقاييس، بلغ الترابط العالمي مستويات قياسية، حتى مع تباطؤ وتيرة التكامل الاقتصادي (الشكل ل-3)[17]. فالتجارة في السلع الوسيطة باتت اليوم أكبر حجماً من التجارة في السلع النهائية[18]. وتجتاز السلع اليوم ضعف المسافة التي كانت تقطعها قبل 60 عاماً، وتعبر المزيد من الحدود، قبل الاستهلاك النهائي[19]. وطرق تصنيع الهواتف الذكية، مثلاً، بعيدة كل البعد عن عملية خطوط التجميع التي كانت سائدة في القرن الماضي. وتتقاطع سبل مختلف العناصر التي تدخل في التصنيع، من الكوبالت المستخرج إلى البطاريات إلى وحدات الكاميرا، عبر العالم ذهاباً وإياباً، فتخلّف في طريقها ندوباً اجتماعية وبيئية كان بالإمكان تفاديها.

ولا يزال العالم شديد الترابط مالياً، حتى وإن ركدت وتيرة التكامل في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2007/2008[20]. فقد تضخمت تكاليف خدمة الديون على بلدان الدخل المنخفض والمتوسط على مدى العامين الماضيين، عقب موجة من الزيادات في معدلات الفائدة، أطلقتها البنوك المركزية تصدياً للتضخم[21].

الشكل ل-3 الترابط الاقتصادي يستقر عند مستويات مرتفعة جداً

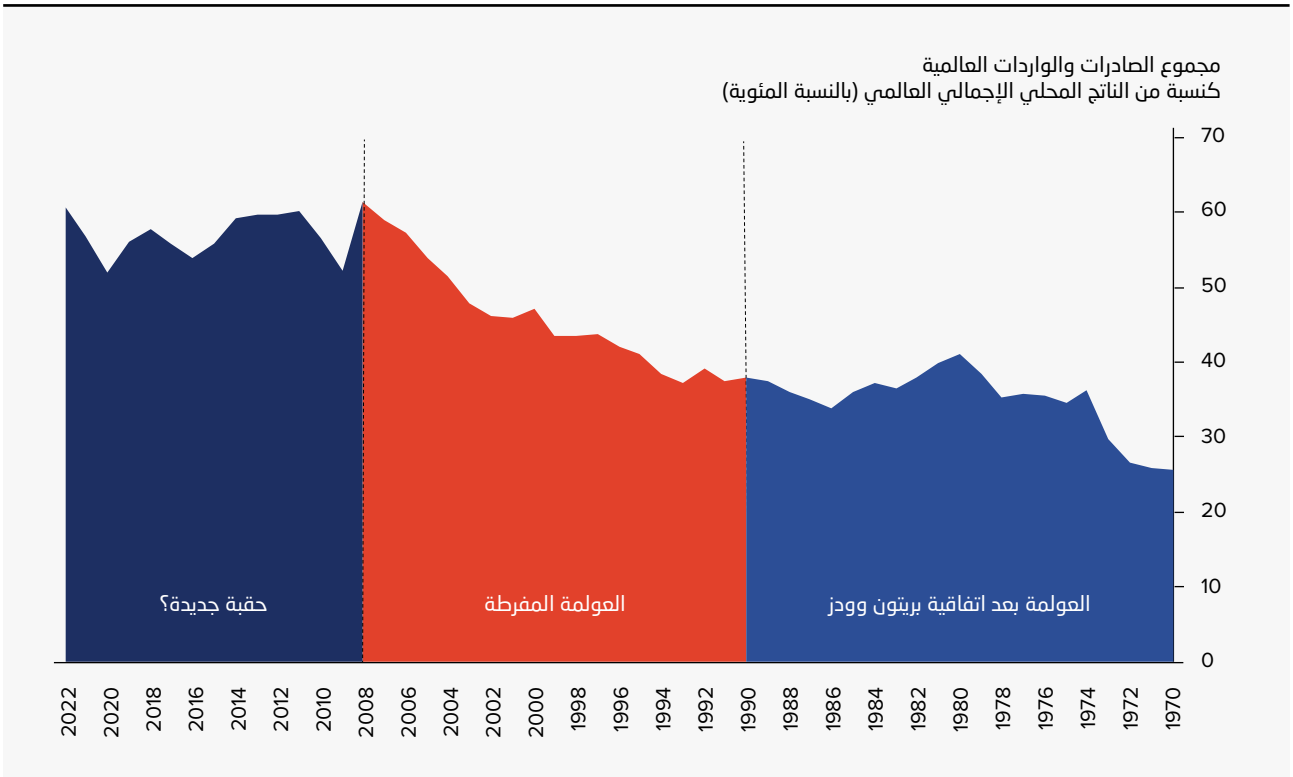

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية البشرية؛ Aiyar and others 2023.

وتتدفق المعلومات متجاوزة أي حدود، وبأحجام غير مسبوقة كل عام. وقد باتت حصة صادرات الخدمات الرقمية أكثر من نصف التجارة العالمية في الخدمات التجارية[22]. ويقع معظم سكان العالم ضمن تغطية شبكة النطاق العريض النقال، وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 5.4 مليار شخص في عام 2023، إلا أن أوجه عدم المساواة لا تزال أيضاً واسعة النطاق[23].

وتضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلد ولادتهم ثلاث مرات منذ عام 1970، فارتفع من 84 مليون إلى نحو 280 مليون في عام 2020، أي نسبة 3.6 في المائة من مجموع سكان العالم[24]. والهجرة الدولية هي أحد تجليات ممارسة الولاية على الذات، وتوسيع خيارات الناس وإمكاناتهم[25]. فهي تكوّن روابط اجتماعية وثقافية واقتصادية بين البلدان المضيفة والبلدان المرسلة[26] وترفد التدفقات المالية عبر الحدود[27].

وينبغي أن نتوقع استمرار الترابط بأشكال مألوفة في المستقبل. غير أن ضبط إدارة هذا الترابط يبقى ضرورياً، ما لم يكن القصد هو خصخصة المكاسب وتعميم المخاطر[28]. فنحن مضطرون أحياناً لتجهيز الطرق بمطبات السرعة. إلا أن الترابط في القرن الحادي والعشرين ليس مجرد إحصاء وقياس بمعايير القرن العشرين، أي حساب عدد السلع أو الأشخاص أو البتات التي تتحرك عبر الحدود. فصفات التبادل مهمة أيضاً. والترابط يتزايد على مدار الدقائق وعلى اتساع الكوكب.

وتنشأ أوجه عديدة للترابط بين الاقتصادات والبشر والكوكب، وتترسخ أخرى، مع التقدم في الثورة الرقمية والتوغل في عصر الأنثروبوسين – عصر البشر. وقد ساعد توسّع التجارة العالمية على توليد ثروات طائلة لحساب البعض، وانتشال الملايين من براثن الفقر[29]. والمؤسف أن ذلك تزامن مع تفكك شبكات للحماية الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية، كان من شأنها أن تحصّن التنمية البشرية وترسّخها. وتزايدت الأسواق تركّزاً، ما شجّع نزعة التركيز على الريع البحت. وتتركز نسبة 40 في المائة من التجارة العالمية في السلع في ثلاثة بلدان فقط - حتى السلع التي يتوفر لها عدد أكبر من الموردين[30].

وقد تنامت المشاعر المناهضة للعولمة في الخطاب العام لمختلف الأحزاب[31]. ويتخذ الغضب الشعبوي من النخبة أبعاداً عالمية. ويغذي هذا الإحباط شعور عارم بأن قوى العولمة أتت بالفائدة على قلة في القمة وأهملت من سواهم. وتشير التقديرات إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات قد حوّلت قرابة 1 تريليون دولار من الأرباح إلى ملاذات ضريبية في عام 2022[32]. ونتيجة لتحويل هذه الأرباح، تكبّد العالم خسائر من إيرادات الضريبة على الشركات بمستويات هائلة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين (الشكل ل-4). وفي دوامة مناهضة العولمة، يقع التعاون الدولي أسير التسييس.

ومناصرو العودة عن العولمة، أو أي مفهوم قريب مثل استعادة الأعمال أو تقريبها أو توجيهها إلى أطراف صديقة، قد تكون لهم مسوّغاتهم، لكنهم في معزل عن استيعاب أشكال جديدة متطوّرة، لا مفر منها أحياناً، للترابط على مستوى العالم والكوكب. وأياً يكن تأثير ما قد يحدث في التجارة الدولية وتدفقات رأس المال، يبقى دون ما تفرضه تذاكر السفر والهواتف الذكية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغير ذلك، من أوجه تداخل مفرط عابر للحدود. وتضع دوافع ترتبط بالأمن الغذائي والمائي قدرة بلدان عديدة أمام عوائق تحول دون فرض قيود على التجارة، وأمام مصاعب جمة إذا ما اختارت بلدان أخرى فرض قيود على التجارة معها. ولم يحقق أي بلد أو منطقة الاكتفاء الذاتي، إذ تعتمد البلدان والمناطق كافة على واردات من مناطق أخرى لتلبية ما لا يقل عن 25 في المائة من احتياجاتها من السلع والخدمات الأساسية[33]. ولا يأبه المناخ لحدود وطنية، ولن تفرّق تداعياته المدمّرة بين بلد وآخر. وكذلك حال الجوائح في الحاضر والمستقبل.

وبعبارة أخرى، حتى لو كان بوسعنا العودة، ولو جزئياً، عن العولمة، لا يمكننا العودة عن عيشنا المترابط على الكوكب، ليس في عصر الأنثروبوسين. فلا بد لنا، في القرن الحادي والعشرين، من أن نعتبر المنافع العامة العالمية،

الشكل ل-4 ارتفاع هائل في تحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية

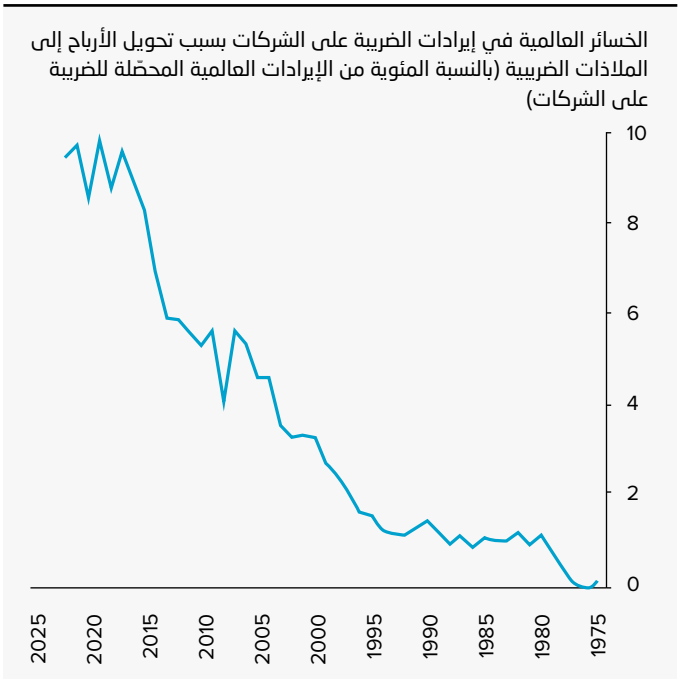

المصدر: Alstadsæter and others 2023.

من التأهب للجوائح، إلى السلام، إلى المناخ والحوكمة الرقمية، فرصاً يجب اغتنامها، لا تحديات يجب تفاديها. وليست الاستجابة لسوء إدارة الترابط في العودة عن هذه المنافع إلى انكفاء داخل حدود لا تصد الأزمات؛ بل في التسليم بأهمية هذه المنافع، وتحسين إدارتها، والتعلم من تجاربنا وتصحيح ممارستنا لها مع الوقت. وبدلاً من تفكيك العولمة أو العودة عنها، علينا ممارستها بنهج مختلف، بطرائق لا تدمر الكوكب، ولا تركّز سلاسل الإمداد بأيدي القلة، ولا تولّد أزمات في تكاليف العيش تؤجج أزمات الدين في بلدان الدخل المتوسط والمنخفض. والترابط العالمي راسخ، في تعمّق دائم وتطوّر مستمر. لذا، لا بد من تحوّل في الفكر وصنع السياسات والعمل المؤسسي لتحسين إدارة هذا الترابط، والخروج من الطرق المسدودة التي وصل إليها.

المنافع العامة العالمية تساعد

قد تحمل عدسة المنافع العامة العالمية مكاسب جمة. وسيساعد توفير هذه المنافع بالكامل على إدارة الترابط العالمي المتجذر والمتطوّر، بما يصون التنمية البشرية ويعمّمها، ويدفع إلى دورات حميدة من التعاون وبناء الثقة. هذه المنافع تساعدنا على التعامل مع التعقيد بدلاً من تجاهله، وعلى تحدي نزعة الكسب المتلف على حساب الآخرين التي تؤلّب البشر بعضهم ضد البعض. هذه المنافع تحرك مخيلتنا إلى إعادة تأطير المشاكل، مرة تلو مرة، إلى أن تتحوّل إلى فرص يكسب منها الجميع، وتبث الروح في إحساسنا بالواجب إزاء بعضنا البعض، وإزاء كوكبنا، وهو موطننا المشترك والوحيد. وهذا كله يتحقق من دون أن نتمنى زوال الخلافات أو تباين المصالح.

فما هي المنفعة العامة العالمية؟[34] باختصار، هي مكوّن أو فعل (أو نبذ فعل) أو حتى فكرة يتمتع بها، عند توفرها، الجميع في أنحاء العالم كافة. التخفيف من آثار تغيّر المناخ منفعة عامة عالمية. وكذلك هي أعمال جلال الدين الرومي، الشاعر من القرن الثالث عشر. وكذلك هي الحرية في البحار. والمنافع العامة على نطاق الكوكب إحدى فئات المنافع العامة العالمية، وهي تقابل الترابط على نطاق الكوكب، وتستجيب للآثار المتنقلة بين البلدان، التي لا يمكن إدارتها أو التخفيف منها عند الحدود. وقد تشمل أيضاً البنية الأساسية الرقمية العامة، وما يسمى المنافع العامة الرقمية الناجمة عن الثورة الرقمية.

وقد تكون المنافع العامة العالمية بمثابة نداء للإجماع على تصحيح المظالم وانعدام الكفاءة، إلا أنها ليست مجرد تطلعات مرغوبة. وليست هذه المنافع "سلعاً" ملموسة بقدر ما هي خيار، خيار نتوافق عليه نحن، البشر، على كيفية الاستفادة منها معاً. ولعلّها أيضاً تطلع وطريقة تفكير، تحدونا إلى التعاون بسبل شتى. وحدودها بذلك من الأسفل مخيلتنا وإرادتنا الجماعية، وحدودها من الأعلى تركيبة النفوذ وطريقة استخدامه. فهذه المنافع خيارات اجتماعية، وليس فقط في كيفية تخلينا لها، بل في اتخاذنا لقرار تخيلها أصلاً.

فقد يندرج في إطار المنافع العالمية، مثلاً، تطوير لقاح عالمي، أو تفجير كويكب يندفع نحو الأرض، بل وأكثر من ذلك، قد يعدّ نوعاً محدداً من المنافع العامة العالمية، التي تعرف باسم "الفرصة الفضلى" (الإطار ل-1). وما يعنيه ذلك هو أننا غير مضطرين إلى البدء من الصفر عند الاستجابة. فالوقت كالسيف، إذا طال حصد الأرواح. هذا يعني أنه بوسعنا أن نفكر من منظور أوسع من القطاعات، ومن حواجز العزلة، وأن نكون أفضل استعداداً. هذا يعني أنه بوسعنا الاستفادة من تجربتنا مع جائحة كوفيد-19، مثلاً، عندما يهدّد العالم كويكب أو مرض جديد قاتل أو نوبة من عدم الاستقرار. هذا ليس ببعيد. ولكن لا يُفترض بنا أن نكون مكبّلين بأزمات الأمس.

> "تساعدنا عدسة المنافع العامة العالمية على تفكيك القضايا المعقدة التي يتعقد العديد منها لأن أوجهها المختلفة تتطلب منا تنظيماً بطرائق مختلفة.

تساعدنا عدسة المنافع العامة العالمية على تفكيك القضايا المعقدة التي يتعقد العديد منها لأن أوجهها المختلفة تتطلب منا تنظيماً بطرائق مختلفة. ويمكن فهم الكثير من استجابتنا لجائحة كوفيد-19، وما شاب هذه الاستجابات من قصور، من خلال عدسة المنافع العامة العالمية، وتكوين رؤى حول كيفية هيكلة الحوافز لبناء التعاون وتصميم التمويل الداعم.

وأحد جوانب هذا الفهم هو الاعتراف بأن المنافع العامة العالمية يمكن أن تكون في متناول الجميع؛ وتوزيع فوائدها على الجميع جانب آخر. وتختلف قيمة كل منفعة عامة عالمية لكل بلد باختلاف مصالح ذلك البلد وموارده. وفي تباين المكاسب ما يؤجج بعض التحديات التي تواجه توفير المنافع العامة العالمية.

ويمكن لعدسة المنافع العامة العالمية أيضاً تقديم رؤى حول إعادة تأطير التحديات. فقد يتحقق تقدم في التخفيف من آثار تغيّر المناخ (وهو ذروة المنافع العامة العالمية) من خلال الإسراع بالتطوّر التكنولوجي والابتكار اللازمين لمصادر الطاقة المتجددة والنظيفة (بما في ذلك انطلاقات كبرى مثل الاندماج النووي)، ما يعيد تأطير التحدي بحيث يصبح فرصة فضلى لتأمين المنافع العامة العالمية. لنتخيل محطات ضخمة لعزل الكربون،

الإطار ل-1 مبادئ المنافع العامة العالمية: أي منافع عامة عالمية تعد ذروة، وأيها تعد فرصة فضلى، وأيها تعد حلقة أضعف؟

تبرز ثلاثة أنواع من المنافع العامة العالمية: الذروة، والفرصة الفضلى، والحلقة الأضعف. والتخفيف من آثار تغيّر المناخ هو مثال نموذجي للذروة في المنافع العامة العالمية، إذ يعتمد مجمل التخفيف على مجموع المساهمات من كل فرد، من كل بلد على حدة. وعلى المؤسسات جمع المساهمات الكبيرة والصغيرة، والعمل على حل مشكلة الكسب الجامح المجاني، والتعامل مع الإشكالات النظرية، مثل تلك التي تطرحها معضلة السجين الكلاسيكية (حيث يحقق المنتجون المتعاونون نتيجة أفضل من العمل المنفرد من أجل المصلحة الذاتية).

فلنتخيل كويكبا مدمّراً، لكن بالإمكان تدميره، يندفع نحو الأرض. ما هو أفضل مسار للعمل؟ يعتمد احتمال تدمير الكويكب على البلد أو العامل الذي يطوّر أدق تكنولوجيا لخرق الكويكبات، بعبارة أخرى، فرصة فضلى للمنفعة العامة العالمية. والفائدة التي تعود على كل فرد على الكوكب يحدّدها العامل الفاعل (في هذا المثال، بلد أو مجموعة من البلدان) الذي يحقق أعلى فعالية في استثمار الموارد. ويمكن اعتبار الكثير من إنتاج التكنولوجيا، مثل السباق على تسلسل الجينوم البشري وعلى المعرفة في المجال العام، فرصة فضلى للمنافع العامة العالمية.

والجيوب العصية لشلل الأطفال المتوطن هي مثال للنوع الثالث من المنافع العامة، أي الحلقة الأضعف. وفي حين نجحت الجهود في القضاء على نمطين من فيروسات شلل الأطفال الجامحة الثلاثة (النمط 2 في عام 2015 والنمط 3 في عام 2019)[1]، لم تنجح في استئصال شلل الأطفال بعد، وفوّتت مهلاً محددة عدة، لأن السلالة الثالثة من الفيروس (شلل الأطفال الجامح من النمط 1) لا تزال موجودة في مناطق محدودة في أفغانستان وباكستان، ولا يزال النمط 2 الناشئ من اللقاح منتشراً[2].

والقضاء على المرض، كما هي حال الجدري، منفعة عامة عالمية. وبعد، وكما هي الحال مع شلل الأطفال، إذا انتشر العامل المُمرِض في أي مكان، يكون العالم بأسره في خطر. وفي هذه الحالة، ترتبط الفائدة العالمية بظروف العامل الأضعف. وتترتب على تجميع الموارد آثار جلية. وتعدّ السيطرة على الأمراض، عموماً، من الحلقات الأضعف للمنافع العامة العالمية[3].

ملاحظات

1. https://www.who.int/news-room/feature-stories/detail/two-out-of-three-wild-poliovirus-strains-eradicated. **2.** Barrett 2011؛ Cohen 2023. **3.** أثبتت تقييمات ما بعد جائحة كوفيد-19 أن البلدان التي تتمتع بإمكانات صحية عامة أكثر قدرة على السيطرة على المرض، ما يؤكد أهمية عدم الاكتفاء بالاستجابة للطوارئ، بل أيضاً بناء القدرات اللازمة للسيطرة على الأمراض والصحة العامة (Neill and others 2023).

تعمل بالاندماج النووي، في السهول الجليدية في القطب الشمالي، أو في الصحراء الكبرى. وتأطير تغيّر المناخ كفرصة تكنولوجية يجب انتهازها قد يحدث أثراً جاذباً يولّد زخماً إيجابياً، بدلاً من خطانا المتثاقلة على مسار الخفض الطوعي لانبعاثات الكربون.

والاختيار البشري، على أهميته لإنشاء المنافع العامة العالمية وتأطيرها وتأمينها، ليس القصة الكاملة. فللتكنولوجيا دور مهم أيضاً. وقد أتاح البث الإذاعي والتلفزيوني، لكل فرد يملك جهاز استقبال، المعلومات المنقولة عبر الأثير. وأتاح تلفزيون الكابل، وفي وقت لاحق خدمات البث، فرصاً لتقييد الوصول إلى البرامج، واستبعاد من لا يدفعون، وأدى إلى انتشار خدمات الاشتراك، التي يمكن تصنيفها اقتصادياً ووصفياً على أنها أداة للإقصاء. وزوال الهواتف العامة بعد طفرة الهواتف النقالة يحكي قصة مماثلة: إذ استحدثت التكنولوجيا فرصاً للإقصاء سمحت بها، بل وشجعتها أحياناً، خيارات السياسة.

وكما هي حال التكنولوجيا نفسها، لا تأتي المنافع العامة العالمية من المعطيات، بل تنشأ من التطوّرات. نحن من ينشئها! بخيالنا، بخياراتنا الاجتماعية. وهنا يكمن حيّز كبير من قوتها. هي تتطلب خيالاً متوقداً، يتصوّر عالماً مختلفاً، وطريقة عمل مختلفة، وهذا بالضبط ما يلزمنا لاجتياز أزمنة عدم اليقين. وبالجمع بين هذا الإبداع والحافز الصحيح والبنية المؤسسية، التي بات بإمكاننا تصوّر ملامحها العامة، نقطع شوطاً طويلاً لتحريك الأمور وتشييد بنيان عالمي للقرن الحادي والعشرين لتأمين المنافع العامة العالمية.

أشكال بغيضة من الاستقطاب تعترض الطريق

يسهل قولاً ويصعب فعلاً! فما الذي يعترض الطريق؟

في البدء: نحن!

يتفشى في عالمنا استقطاب بين الفئات، وينتشر[35]. استقطاب يجثم على السياسات الوطنية والدولية، التي ترسم مسارنا في التصدي للتحديات العالمية المشتركة على مدى العقود المقبلة[36]. وغالباً ما يؤجّج الاستقطاب التعصب والتنافر، على حساب التسوية والتفاوض، ما قد يسوقنا إلى مأزق وجمود سياسي. ومن صور الاستقطاب وتداعياته تآكل الثقة بين المجتمعات المحلية، إلى حد يعوق جهود معالجة القضايا المجتمعية الكبرى، كالأزمات الصحية والصراعات العنيفة وتغيّر المناخ. ويسبّب العديد من هذه القضايا تبايناً في الآراء، وتنافساً سياسياً ضارياً، فيشكل الاستقطاب عقبة مجتمعية كبرى أمام معالجة المشاكل المشتركة[37].

وليس الاستقطاب مرادفاً للاختلاف ولا الخلاف، ولا حتى للخلاف الحاد. ففي تنوّع التفضيلات ووجهات

النظر إثراء لصنع القرار والعمل الجماعي[38]. والواقع أن المؤسسات السياسية موجودة لتسخير التنافس لخدمة المصلحة العامة. فعلى سبيل المثال، لم تستبعد الحجج التي استشهد بها جيمس ماديسون في وضع دستور الولايات المتحدة الأمريكية المصالح المتنافسة، بل دفعت إلى تصميم مؤسسات تستفيد من هذه الاختلافات فتتكيّف معها وتسخّرها لخدمة المصلحة العامة[39].

لكن الاستقطاب يطرح تحديات جديدة تنهك المؤسسات[40]. وتُختزل الخلافات كافة في مسائل تنتهي إلى هوية ضيّقة أو فردية. فعلى سبيل المثال، ظهرت، مع الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، هويات اجتماعية جديدة (دعاة الخروج ودعاة البقاء)، فكان ذلك منطلقاً لاستقطاب جماعي آخر بين هاتين المجموعتين[41]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي أماكن أخرى، تحوّل أخذ شخص للقاح كوفيد-19 من عدمه حداً فاصلاً بين معسكر وآخر[42].

وللاستقطاب الوطني تداعيات عالمية، إذ يثقل التعاون الدولي، وكذلك توفير المنافع العامة العالمية. وبين عامي 1970 و2019، أجري 84 استفتاءً بشأن التعاون الدولي (مثل العضوية في المنظمات الدولية)، وتزايد عدد هذه الاستفتاءات خلال العقود الأخيرة[43]. وكانت هناك حملات تدعو إلى الانسحاب من المنظمات الدولية[44]. ووُصِف كلٌّ من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات العدالة الدولية بأنه يواجه تحديات تتعلق بالشرعية[45].

فمن ناحية، إذا ما استُقطبت المجتمعات بين نقيضين سياسيين، يضعف الاعتماد على الشركاء الدوليين. وهناك أيضاً مشكلة ثقة. فالاستقطاب إشارة إلى تآكل الثقة. وتآكل الثقة، أو تراجع الاطمئنان، إزاء المؤسسات الوطنية يرتبط غالباً بتراجع الثقة في المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة (الشكل ل-5). ويتغذى الاستقطاب، في الغالب، على الكسب على حساب الآخرين، ويولد نظرةً سوداوية ساخرة إلى التسوية والتسامح. وهذا كله على النقيض من فكرة المنافع العامة العالمية.

ولا يتطلب توفير المنافع العامة العالمية لحظة انسجام جياشة بين الأمم، ولا تدخلاً إلهياً يفيض بالوئام. ولكنها لا يتطلب أيضاً طرف النقيض، الغارق في تصوّرات حول سلوك البشر، أفراداً وأمماً، تحصره في المصلحة الذاتية، بحيث يقتصر التعاون على المعاملة بالمثل - أي تكرار ألعاب معضلة السجين. سيذوي توفير المنافع العامة العالمية عند أي من هذين الطرفين. لدى الناس وبلدانهم دوافع أخرى، غالباً تهيمن على سلوكهم، تشكّلها التفضيلات والأعراف الاجتماعية التي كثيراً ما تعتمد على الثقافة السائدة. وقد يتخذ التعاون شكل حشد الموارد كما قد يتخذ شكل إزاحة الكلفة إلى الآخرين، ليس في كل مجال، بل خصوصاً في التحديات التي لا تتيح الكسب على حساب الآخرين.

الشكل ل-5 تراجع الثقة في الحكومة الوطنية يرتبط غالباً بتراجع الثقة في الأمم المتحدة

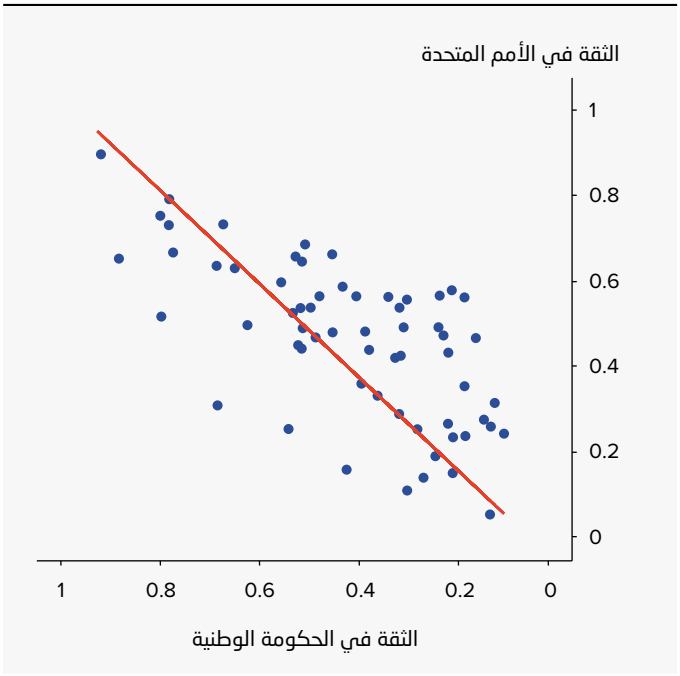

ملاحظة: الثقة في المؤسسات (الحكومة الوطنية والأمم المتحدة) تشمل الإعراب عن «قدر كبير» أو «قدر كبير جداً» من الثقة (ومن الخيارات الأخرى: «قدر قليل» أو «لا ثقة على الإطلاق»).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى الموجة 7 (2017-2022) من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

وسيتطلب ذلك تمويلاً إضافياً للمنافع العامة العالمية، يكمّل المساعدة الإنمائية التقليدية، ولا يكون بديلاً عنها ولا منافساً لها. وتكاليف توفير المنافع العامة العالمية ضئيلة، مقارنة بحجم ما يحققه من مكاسب[46]. وطرائق التفكير والسرد مهمة في هذا السياق. وتنبثق دوافع عديدة لدعم التعاون العالمي، بما في ذلك إعادة التوزيع العالمي، عن مجال أرحب من المصلحة الذاتية، من تصوّرات البشر للعدالة والانصاف، ومن تساؤلهم عمّا إذا كانت إحساسهم بالواجب محصوراً بحدود بلدانهم أم واسعاً بسعة العالم. وعند توفير المنافع العامة العالمية، يكسب الجميع، فهي على العكس التام من الكسب على حساب الآخرين. وإذا أردنا توفيرها، سيكون من الأهمية بمكان التركيز على طبيعة هذه التحديات، وإنشاء مؤسسات تيسّر توفير المنافع.

وسوء إدارة الترابط العالمي يُفاقم الاستقطاب بطرق عديدة، خاصةً إذا ما بلغ أسوأ أشكاله في الصدمات والأزمات. وأولى هذه الطرق هي إشعار الناس بعدم الأمان، والثانية هي عندما يحوّل حمل الشعارات الشعور بعدم الأمان إلى شعور بالخوف يُستغَل لتحقيق مكاسب سياسية وشخصية. لذلك، من المهم توفير المنافع العامة العالمية. فهذه المنافع تساعد على إدارة الترابط العالمي، فتخفف من وقع محرك رئيسي للاستقطاب في العالم.

”المنافع العامة العالمية تساعد على إدارة الترابط العالمي، فتخفف من وقع محرك رئيسي للاستقطاب في العالم.

ومن الممكن أيضاً إخماد نار الاستقطاب مباشرةً. وإحدى طرق ذلك تصحيح المفاهيم الخاطئة بشأن معتقدات الآخرين، وتقويم التصوّرات الخاطئة الواسعة الانتشار. على سبيل المثال، تنتشر الاعتقادات المؤيدة للعمل المناخي في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ضعف ما يعتقده الناس[47]. ويسفر التصوّر الخاطئ حول هذا الشأن عن واقع اجتماعي زائف يعوق العمل الجماعي بشأن تغيّر المناخ.

وإيجاد حيّز للتداول والتقريب بين الآراء طريقة أخرى لإخماد الاستقطاب. وجمعيات المواطنين وسيلة لإيجاد ذلك الحيّز. وقنوات كهذه للتفاعل الشخصي المنظّم والمتكرر في غاية الأهمية. والحط من الأشخاص، والانتقاص من أهمية القضايا، وبث الافتراءات أسهل بكثير في خفية وسائل التواصل الاجتماعي الخالية من التفاعل الشخصي، والنقد اللاذع أسهل بكثير إذا ما وُجّه إلى كاميرا تلفزيونية، منه على مائدة تُشارك مع إنسان، حتى لو كان خصماً سياسياً. وربما يكون هذا هو سبب نجاعة القصص والمقالات القصيرة في الحد من الاستقطاب[48]. فهي تعسّر تحويل من خالفنا في الرأي إلى "آخر" بعيد.

علينا تدارك الفجوات في الولاية على الذات

تواجه مؤسساتنا مصاعب جمة في مواكبة تطوّر أوجه الترابط العالمي وتجذرها، وفي توفير المنافع العامة العالمية. والاستقطاب جزء كبير من المشكلة، وكذلك الافتراضات الضيّقة التي يرضي بها البعض نفسه بشأن انحصار السلوك البشري في المصلحة الذاتية، والتي طالما هيمنت على المؤسسات على جميع المستويات. وتسبب ذلك بتقليص الحيّز للتفضيلات والأعراف والواجبات الاجتماعية والثقافية. وما تمارسه الشعبوية من ضغوط لا يساعد على تصحيح المسار. والنتيجة مؤسسات تخفق في الوفاء بالمطلوب منها. فلا عجب إذاً من أن الغالبية العظمى من البشر يدعمون المثل العليا للديمقراطية، بينما يدعم نصفهم قادة قد تقوّض ممارساتُهم الديمقراطية من أساسها.

والولاية على الذات أساس التنمية البشرية. وليس من السهل إجراء قياس مباشر لهذه الولاية، لكن القدرة على العمل الجماعي في تآكل[49] (الشكل ل-6)، على الأقل لنسبة كبيرة من الناس في جميع أنحاء العالم[50].

ويشعر الكثيرون بالغرق، كما يتضح من انتشار متزايد للإبلاغ الذاتي عن شعور بالكرب والقلق واليأس، وعن تقلص في السبل المتاحة أمام الكثيرين لممارسة الاختيار من أجل عيش الحياة التي ينشدون. وبينما تصغر قائمة الخيارات المتاحة أمامهم، يتضاءل شعورهم بالأمان واليقين بأن الخيار الذي ينشدون قابل للتحقيق.

هذه ظاهرة تهدد نفسيات البشر، تهدد شعورنا بالذات، وبالاستقلالية والأمان في انتماءاتنا، تهدد التزامنا بما نتشارك فيه من قصدية[51]، وقدرتنا على تقرير قيمنا في الحياة، وكيف يمكننا أن نتصرف وفقاً لهذه القيم، وكيف نتصرف فعلاً على أساسها. وليس هذا التهديد أقل خطراً من إعصارٍ عاتٍ أو وباءٍ متفشٍّ أو عنفٍ متأجج. ويتفلت من مقاييس تقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي، أو حتى مؤشر التنمية البشرية، أمرٌ في غاية الأهمية، يتردد صوته عالياً في الشوارع، وفي صناديق الاقتراع، وفي تزايد الدعم لقادة قد يقوّضون الديمقراطية. وقد تساعدنا على فهم هذه الفجوات مفاهيم الولاية على الذات والشعور بعدم الأمان. وقد بات إيجاد سبل مبتكرة لقياس هذه المفاهيم ضرورة ملحة. وفي كل المناطق، يرتبط شعور البشر بالأمان ارتباطاً وثيقاً بتدارك الفجوات في الولاية على الذات (الشكل ل-7).

ولنضف إلى هذا المزيج عدم المساواة. يُسجّل انخفاض كبير في نسبة الأشخاص الذين يبلغون عن مستويات متدنية للغاية من السيطرة على حياتهم مع ارتفاع توزيع الدخل بين أفقر 50 في المائة على سلم توزيع الدخل (الشكل ل-8). أي أن الولاية على الذات تنحو إلى التزايد مع تنامي دخل أفقر 50 في المائة على سلم التوزيع. ويشتد الافتقار إلى هذه الولاية في أدنى درجات السلم، وعادةً ما تكون الفجوات في الولاية على الذات أكبر بثلاث مرات في العشر الأدنى من سلم التوزيع مما هي عليه في العُشْر السادس فما فوق. ونسبة الذين يبلغون على مستويات مرتفعة للغاية من السيطرة على حياتهم منخفضة ومتساوية نسبياً بين أفقر 50 في المائة على سلم التوزيع، إلا أنها تتزايد للعشر السادس فما فوق. وما تعنيه هذه النتائج هو أن الولاية على الذات تُحدّد بأوجه عدم المساواة في الدخل، التي عادةً ما تجتمع مع أوجه أخرى من عدم المساواة في التنمية البشرية.

ويُوقِع كلٌّ من الاستقطاب والسرديات الاختزالية وانعدام الأمن والمساواة خسائر بشرية يمكن فهمها من منظور الولاية على الذات، إذ تربط الولاية على الذات بين هذه الخيوط المختلفة كقاسم مشترك في ما بينها، ونجم هادٍ للمسار الذي يجب اتباعه بشأنها.

الشكل ل-6 حرية التعبير ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالولاية على الذات وتسجل تراجعاً في السنوات الأخيرة

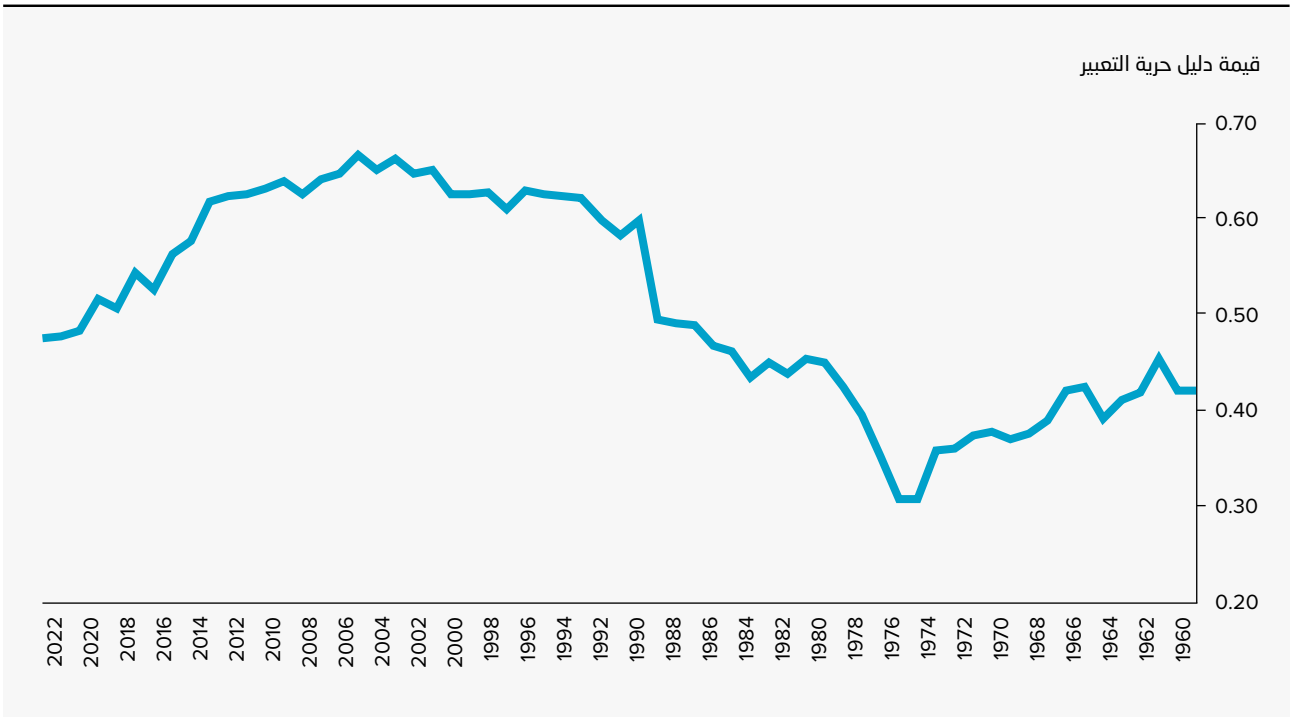

ملاحظة: البيانات هي متوسطات عالمية مُرجحة للسكان.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من مشروع تنوّع الممارسة الديمقراطية وقاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية البشرية.

الشكل ل-7 كلما زاد انعدام الأمن البشري، انخفض شعور الفرد بالولاية على الذات

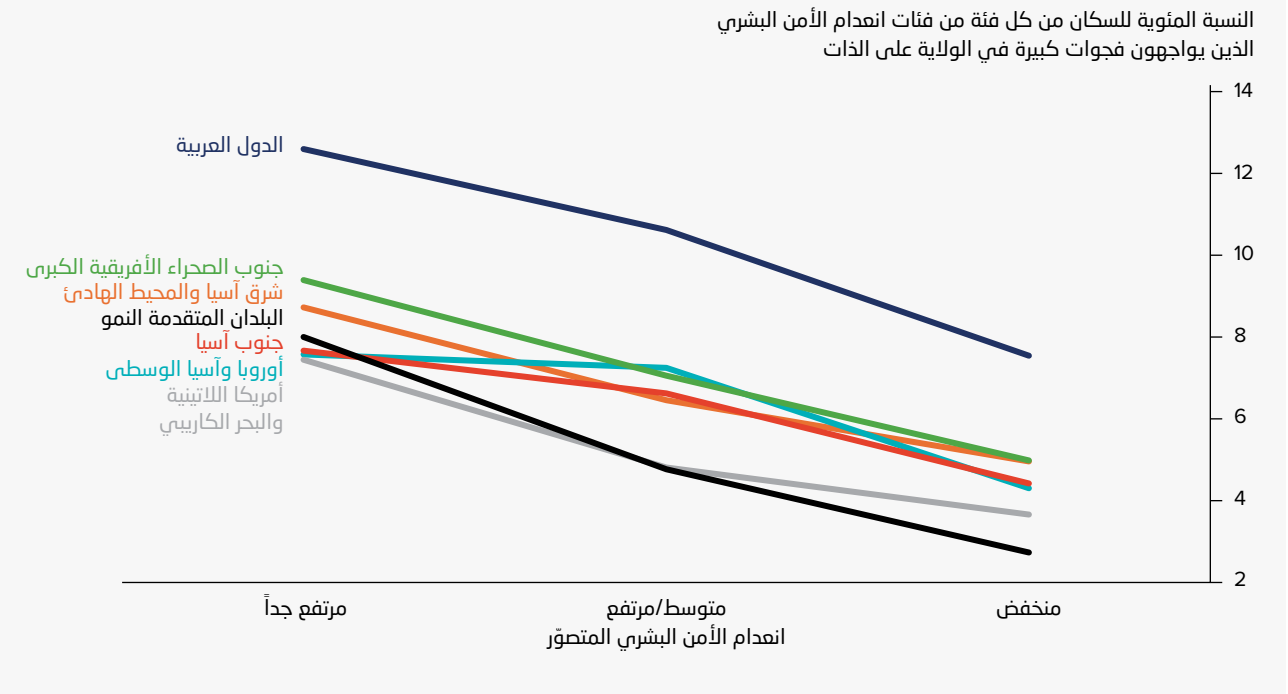

ملاحظة: يقاس انعدام الأمن البشري المتصوّر على أنه «منخفض» و«متوسط ومرتفع» و«مرتفع جداً» باستخدام بيانات جزئية وترجيحات متساوية عبر البلدان، ويرتكز إلى الدليل الوارد في الملحق 2-1 من UNDP (2022d). تقيس الفجوة الكبيرة في الولاية على الذات نسبة الأشخاص الذين يبلغون بأن سيطرتهم على حياتهم قليلة أو معدومة (درجات تتراوح بين 1 و3 على مقياس من 1 إلى 10).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى الموجة 6 (2010-2014) والموجة 7 (2017-2022) من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

الشكل ل-8 تصوّر الولاية على الذات (السيطرة على الحياة) يرتبط بمستوى الدخل

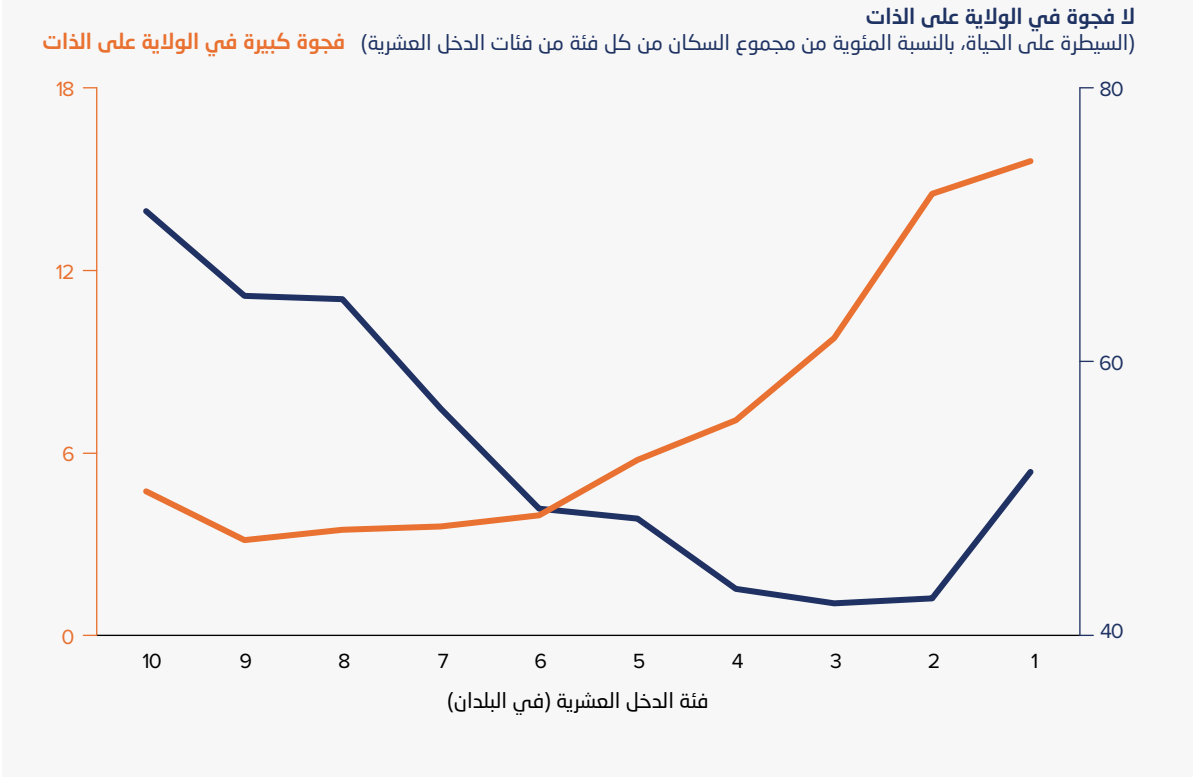

ملاحظة: احتُسبت باستخدام بيانات جزئية وترجيحات متساوية عبر البلدان.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى الموجة 7 (2017-2022) من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

ولا تنحصر أبعاد الفجوات في الولاية على الذات في المؤسسات النظامية. فالأعراف تتداخل بحيوية مع المؤسسات، ودورها في غاية الأهمية. ففي بداية القرن العشرين، كانت النساء ممنوعات، بموجب القانون، من المشاركة في العديد من الأدوار المجتمعية، من امتلاك العقارات والالتحاق بالجامعات إلى الانخراط في السياسة. فكانت الفجوات في ولاية النساء على ذاتهن جسيمة وواسعة الانتشار. وشهد القرن العشرون إصلاحات كبيرة في جميع أنحاء العالم، أقرت بموجبها الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساوي بين النساء والرجال. ولا تزال بلدان عديدة تفرض قيوداً على ولاية النساء على الذات، ولكن الإصلاحات المؤسسية حققت، بالمقابل، تقدماً لا يستهان به. واتجهت الفجوات في الولاية على الذات التي فرضتها القوانين الرسمية إلى الزوال. والحق القانوني في التصويت في الانتخابات، وهو تجل رئيسي للولاية السياسية على الذات، مثال واضح على هذا التطوّر.

إلا أن ولاية النساء على الذات لا تزال مقيّدة في مجالات عديدة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك وصول المرأة إلى المناصب السياسية العليا، وهي ذروة الولاية السياسية على الذات. فلا تشغل النساء منصب رئاسة الدولة أو الحكومة إلا في 10 في المائة من البلدان، وهي نسبة لم تحقق تغيّراً يذكر خلال العقود الأخيرة[52].

ودليل الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالجنسين لعام 2023، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعامل التحيّزات على أنها انحرافات عن الأعراف العالمية المشتركة للمساواة بين الجنسين، وتبيّن نتائجه تقييد المساواة بين الجنسين بفعل الأعراف الاجتماعية المتحيّزة ضد المرأة (الشكل ل-9)[53]. ويعتقد نصف البشر تقريباً أن الرجال قادة سياسيون أفضل من النساء[54]. وقد تترسخ الأعراف المتحيّزة ضد النساء إلى درجة تدفع إلى الحكم بقسوة أشد على النساء اللواتي يشغلن مناصب سياسية عليا. وتخيّم هذه التحيّزات على أكشاك التصويت ولجان المقابلات واجتماعات مجالس الإدارة، فتحد من ولاية النساء على الذات.

وإذا ما أضحت المؤسسات تتمحور حول البشر، والملكية المشتركة، واستشراف المستقبل، قد يساعد ذلك على تضييق الفجوات في الولاية على الذات. فما الذي تعنيه هذه المبادئ لما لدينا من مؤسسات متعددة الأطراف؟

الشكل ل-9 المساواة بين الجنسين في السياسة تقيّدها الأعراف الاجتماعية المتحيّزة ضد المرأة

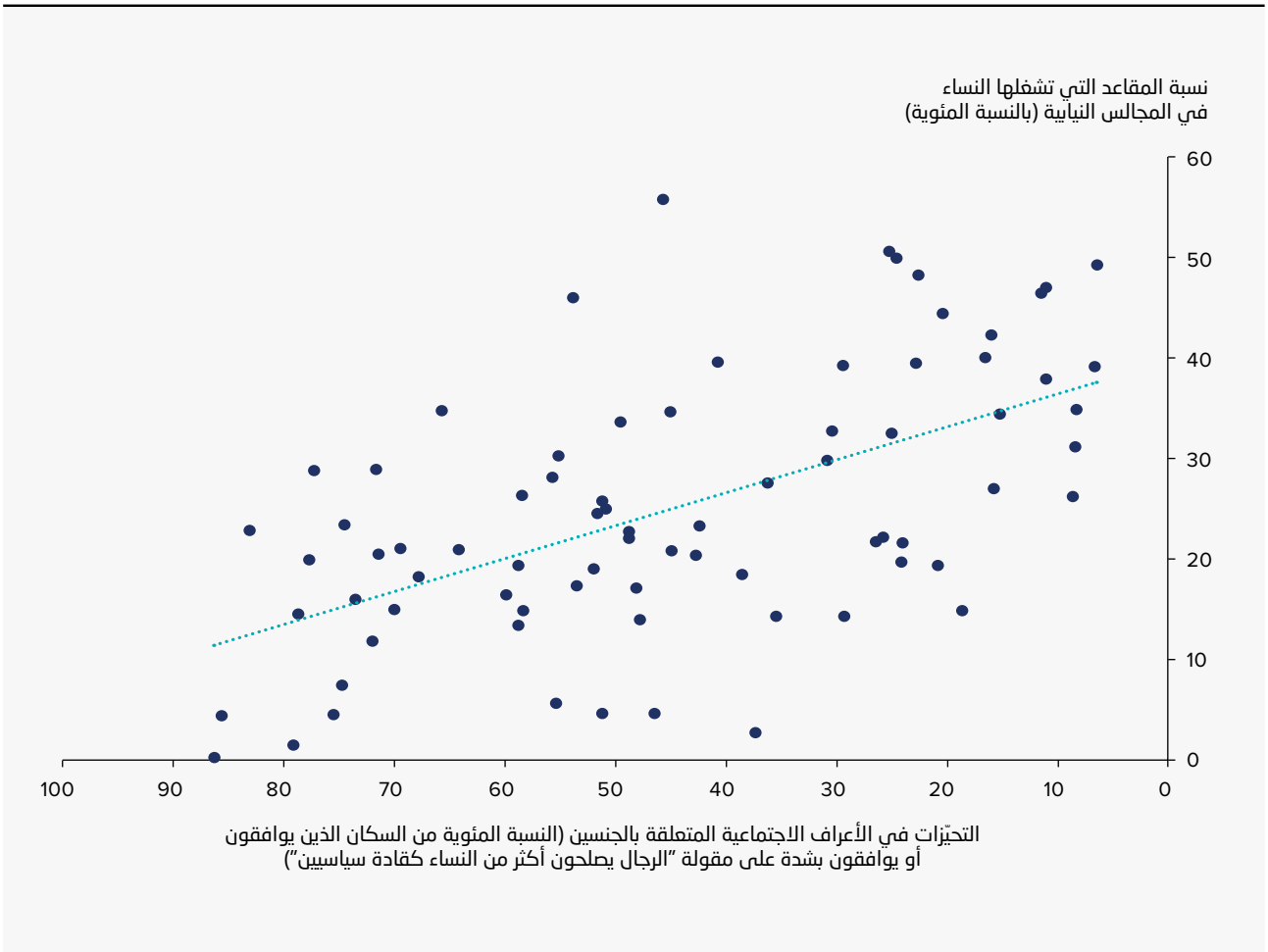

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى الموجة 7 (2017-2022) من مسح القيم العالمية (للتحيّزات في الأعراف الاجتماعية) وبيانات من الاتحاد البرلماني الدولي (لنسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية في عام 2021). يمكن الاطلاع أيضاً على UNDP 2023a.

التنمية البشرية مؤشر بديل على تمحور المؤسسات حول البشر، إلا أن المؤسسات المتعددة الأطراف لا تعترف به إلا على نحو جزئي أو محدود في أفضل الأحوال. والأداء الاقتصادي لا يزال سيد الخطط والنتائج. ولذلك، بات من الأهمية بمكان منظور ما وراء الناتج المحلي الإجمالي، الذي شدد عليه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس[55]. وتَظهر الفجوات في الملكية المشتركة في استمرار ترتيبات للحوكمة تديم، عبر قواعد صريحة وأخرى ضمنية، إرث توزيع النفوذ في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتشمل هذه الفجوات المؤسسات المالية الدولية، بل وحتى الأمم المتحدة، رغم اقتراحات عديدة طرحت على مر السنين لتدارك أوجه القصور في التمثيل التي تشوب ترتيبات الحوكمة[56].

وتنطوي الملكية المشتركة على التوزيع العادل لعبء العمل الحكومي، مع التخلص من أوجه عدم المساواة الناجمة عن تجنب الضرائب والتهرب منها. وقد أحرز، خلال العقد الماضي، تقدم كبير في السيطرة على التهرب الضريبي، من جراء تزايد انتشار المعلومات والشفافية في جميع أنحاء العالم[57]. وقد أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة عملية وضع اتفاقية إطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي، لتسهيل تنسيق السياسات بشأن هذه القضايا[58]. وليس من الضروري فرض معدلات مرتفعة للحد الأدنى للضرائب العالمية، مثل الحد الأدنى الفعلي لضريبة دخل الشركات، لجمع مبالغ كبيرة، إذا ما نفذت هذه الآليات بكفاءة[59]. فالتنفيذ هو، أولاً وقبل كل شيء، خيار سياسي، كما أنه يرتكز على التنسيق الدولي.

أما استشراف المستقبل فيعني تبيّن طرق إعادة تشكيل الترابط بيننا في عصر الأنثروبوسين، وذلك نتيجة للثورة الرقمية، وكذلك التوصل إلى سبل لتوفير المنافع العامة العالمية على نحو أكثر منهجية وكفاءة وإنصافاً.

في سبيل رؤية إنمائية محورها الولاية على الذات

ما هي التنمية؟ وكيف نسعى إلى تحقيقها على أفضل وجه ممكن؟ كان هذا سؤالاً محورياً في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تغيّرت الإجابة عليه بتغيّر الوقائع مع مرور الزمن. واليوم، يرخي التفاعل الدينامي بين ضغوط الأنثروبوسين على الكوكب من ناحية وتفاقم أوجه انعدام الأمن والمساواة من ناحية أخرى، ظلالاً ثقيلة على جميع السرديات بشأن التنمية.

وحتى على التنمية البشرية نفسها.

وقد أعلن أول تقرير للتنمية البشرية، في عام 1990، بفخر أن "الناس هم الثروة الحقيقية للأمم". وهذا واقع لم ولن يتغيّر. فما جدوى التنمية إن لم تعنَ بالبشر؟ ولكن طريقة حديثنا عن البشر وقياسنا لتنميتهم يجب ألا تقتصر على إنجازات الرفاه كما يقيسها دليل التنمية البشرية، وغيره من المؤشرات التقليدية. بل علينا أن نذهب أبعد، علينا أن نشمل الولاية على الذات، أي طاقات البشر الفريدة وغير المحدودة لوضع الأهداف والالتزامات والقيم، ولإعادة وضعها حسب مقتضى الحال؛ وقدراتهم على اتخاذ خيارات يحركها العقل، تساهم في رفاههم أو تمس به؛ وتوخيهم، آخر الأمر، حياة ذات غاية تتجاوز حدودهم الفردية.

وتكاد الخطط الإنمائية تخلو من أي إشارة صريحة إلى الولاية على الذات. والنتائج ليست بخفية. فتصاعدت مع الفجوات في الولاية على الذات اتجاهات مقلقة إزاء الأعراف والممارسات الديمقراطية، وانتشر الاستقطاب، وانخفضت ثقة الجمهور في الحكومات والمؤسسات الدولية. وحتى التعاون الدولي ينحو إلى مزيد من التسييس. ومؤسساتنا تتعثّر بفعل هذه الفجوة في الولاية على الذات.

وأعاد أمارتيا سين، في كتابه التاريخي "التنمية كحرية"، صياغة التنمية، فاعتبر أنها سعي إلى "مزيد من الحرية بما يزيد قدرة الناس على مساعدة أنفسهم، وكذلك على إحداث أثر في العالم [...] وترتبط القضية الشاغلة في هذا السياق بما يمكننا تسميته [...] اعتبار الولاية على الذات"[60].

يبدأ تقرير التنمية البشرية 2023/2024 في تشكيل ما يمكن تسميته برؤية لتحرير التنمية عبر الاستعانة بفكرة سين، أي أن التنمية حرية، للإضاءة على أخطر تحديات عصرنا: تهافت الأزمات على البشر والكوكب. يركز هذا المنظور إلى التنمية على توسيع الولاية على الذات من منطلق الترابط بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان والاستدامة. والهدف هو توسيع حيّز الحريات بأشكالها العديدة، بما في ذلك الحرية من طغيان الهويات الإقصائية، ومعتقدات الكسب على حساب الآخرين، ونماذج السلوك التبسيطية التي تختزل البشر في نرجسية تتبع الأرقام.

على مؤسسات القرن الحادي والعشرين أن تضيّق الفجوات في الولاية على الذات، وأن توسع، لا أن تستبدل، نموذج مؤسسات دولة الرفاه الذي ساد في القرن العشرين. وتنضج الحرية لتثمر معانٍ أعمق، تذهب أبعد من أشكال الحرية القائمة على النفي، على ضرورتها وأهميتها، مثل الحرية من الخوف والعوز والحرمان، فتشمل الحرية بمعنى الإثبات الذي يلهم ولا يقل أهمية، على غرار حرية الذات، وحرية الفكر، وحرية العمل، بما في ذلك العمل الجماعي المفيد.

> "لدى الدول، من جميع المشارب السياسية وفئات الدخل، فرصة وواجب لصنع سياسات ومؤسسات تتمحور حول الولاية على الذات، وتضرب بجذورها في التنمية البشرية، وتسترشد بحقوق الإنسان.

لدى الدول، من جميع المشارب السياسية وفئات الدخل، فرصة وواجب لصنع سياسات ومؤسسات تتمحور حول الولاية على الذات، وتضرب بجذورها في التنمية البشرية، وتسترشد بحقوق الإنسان وحماية الكوكب. مؤسسات تحررنا من مأزق التقاعس، وتستجيب استجابةً أفضل لاحتياجات البشر وتحصّن تمكينهم. مؤسسات تحررنا من سرديات عن أنفسنا وغيرنا يأسرها الجمود وعقلية الكسب على حساب الآخرين. وعندما يشعر البشر بأن لديهم حرية أكبر لاعتناق هوياتهم المتعددة والمتداخلة؛ عندما يغلب الحوار العقلاني الذي يركز على القضايا على الخطابيات المشحونة عاطفياً التي تستغل المظالم الجماعية؛ عندما يلتقي البشر ببعضهم البعض بدلاً من التغريد عن بعضهم البعض، عندئذ فقط تزيد فرص الناس للسعي وراء أهدافهم، وقدرتهم على الوصول إلى التسويات، وبناء أوجه التعاون بشأن الغايات المشتركة التي تعزز إمكانية تحقيق أهدافهم الفردية.

هذه هي الحلقة الحميدة التي تطمح إليها رؤية إنمائية محورها الولاية على الذات، والتي يطمح هذا التقرير إلى وضع ركائز لها. عندئذ، ينحسر المأزق العالمي أمام مد من التعاون، يشمل توفير المنافع العامة العالمية، حتى عندما يستمر تباين التفضيلات، وهو تباين علينا أن نتوقع استمراره. والواقع أن الاختلافات في ما ينشده البشر عامل محفز للتنمية البشرية، وقد أشارت إليه تقارير التنمية البشرية السابقة. فالتنوّع، بمختلف أنواعه، ضروري لتلمّس الطريق عبر طبقات عدم اليقين المستجدة والمتفاعلة.

بوسعنا أفضل مما فعلنا. بوسعنا الكثير الكثير. وما علينا إلا التحرك!

الجزء الأول

١

النهوض بالتنمية البشرية في عالمٍ مترابط

الفصل

1

التنمية البشرية ضحية سوء إدارة الترابط

التنمية البشرية ضحية سوء إدارة الترابط

بعد عقودٍ من التقارب، تتباعد مجموعتا بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً وبلدان التنمية البشرية المنخفضة. ويتحوّل مسار تحسّن المتوسط العالمي لدليل التنمية البشرية إلى الانحدار.

ما الأسباب؟ السبب الأول سوء إدارة الترابط كما يتبيّن في الاستجابة الواهنة لجائحة كوفيد-19، والتقدم المتلعثم في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، وتأجّج الصراعات العنيفة، وما يترتّب عن جميعها من تداعياتٍ لا تأبه لحدود.

سجّلت قيمة دليل التنمية البشرية في العالم تراجعاً غير مسبوق في عامَي 2020 و2021. وفي طيّات التراجع خسائر لا يمكن تعويضها، أهمها ملايين الأرواح البشرية. ويُرجّح أن يكون التعافي متفاوتاً إلى حد كبير بالرغم من ارتفاع قيمة الدليل في العالم في عام 2022 واحتمال استمرار هذا المنحى في عام 2023. فمن المتوقع أن تتعافى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالكامل أو أن تتجاوز القيم التي سجّلتها في عام 2019، بعكس 51 في المائة من أفقر البلدان التي يبلغ عدد سكانها 328 مليون نسمة[1].

يتناول هذا الفصل التراجع غير المسبوق في دليل التنمية البشرية والتعافي إثر الإخفاق في إدارة تحدٍّ عالمي مشترك تمثّل في فيروسٍ مستجد تجاوز الحدود وترافق مع مصاعب اقتصادية وخسائر في نواتج الصحة والتعليم. فالتداعيات غير المباشرة العابرة للحدود خيرُ دليلٍ على إخفاقنا في إدارة الترابط بين البلدان، رغم أن للبشرية القدرات اللازمة للتصدي لها. ويعرض الفصل 3 كيف ظهر سوء إدارة الترابط، ونواحي تعثّر التعاون الدولي أو نجاحه، والأسباب الكامنة[2]. ويسلّط هذا الفصل الضوء على الضرر الذي يُلحقه سوء إدارة الترابط بالتنمية البشرية.

أحياناً، يوصَف الترابط الذي تجلّى في فترة تفشي جائحة كوفيد-19 بأنه صدمة لا بل حدث سلبي يجب التعافي منه والمضي قُدُماً لبناء مستقبلٍ أفضل. ولكن، عند التعمّق في ما وصفه تقرير التنمية البشرية لعام 2021/2022 بأنه "عقدة عدم اليقين الجديدة"[3]، يُعاد تحديد أنماط الترابط (الفصل 2)، وقد يؤدي سوء إدارتها إلى تصعيد أزمات التنمية البشرية بكلفة باهظة. وللترابط قنواتٌ عدة. يتعلق بعضها بالترابط على مستوى الكوكب في عصر الأنثروبوسين، أي عصر البشر[4]، ويشمل تغيّر المناخ، وفقدان التنوّع البيولوجي، والآثار العابرة للحدود الناجمة عن التلوّث والأمراض الحيوانيةِ المصدر الجديدة والمعاوِدة الظهور التي قد تؤدي إلى جوائح في المستقبل. بالفعل، كان شهر تموز/يوليو من عام 2023 الشهر الأشد حرّاً على الإطلاق في جميع مناطق العالم[5]. وجعل الطقس الحارّ ودرجات الحرارة القصوى صحةَ الإنسان عُرضة لخطر تزايد الأمراض والوفيات[6]. وسجّل عام 2023 حرائق قياسية في غاباتٍ في كندا[7] وولاية هاواي الأمريكية[8]. وغمرت الأمطار الغزيرة والفيضانات ليبيا وأوروبا وأجزاء من آسيا، وترافقت مع ظواهر مناخية متطرفة أكثر تواتراً، مثل الأعاصير المدارية بكافة أشكالها[9]. فبات البشر في كل أنحاء المعمورة يفطنون لآثار التغيّر الخطير الذي يطرأ على الكوكب بفعل خياراتهم.

ويؤدي سوء إدارة التوترات الجيوسياسية وتجلّيها في صراعات عنيفة إلى إلحاق الضرر بالتنمية البشرية، في البلدان المشاركة في الصراع كما في الكثير غيرها من البلدان. وقد تفاقمت الصراعات والتوترات الجيوسياسية الأخيرة[10]. ولم تتجاوز آثار الصراعات الحدود الجغرافية فحسب، بل تخطّت أيضاً الحدود ما بين الأجيال، فأدّت الحروب في أوكرانيا وغزة واليمن إلى محو مكاسب التنمية البشرية التي تحقّقت على مر الأجيال وتقليص الآفاق والفرص المتاحة لمجموعاتٍ كاملة من الشباب[11].

> "يتجلّى سياق عدم اليقين المستجد وسوء إدارة الترابط أيضاً في ازدياد معدلات الفقر والجوع في العالم على مدى السنوات القليلة الماضية، فالعالم ينحرف عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتجلّى سياق عدم اليقين المستجد وسوء إدارة الترابط أيضاً في ازدياد معدلات الفقر والجوع في العالم على مدى السنوات القليلة الماضية، فالعالم ينحرف عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة[12]. ويصادف عام 2023 منتصف المدة نحو بلوغ الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصد خطة عام 2030. لكن خُطى التقدم تعثّرت أو تراجعت في 30 في المائة من المقاصد، بينما سجّلت تقدماً ضعيفاً أو غير كافٍ في 50 في المائة منها[13]. وإلى جانب الانتكاسات التي طالت الرفاه، ينتاب الناس شعورٌ بفقدان حس الولاية على الذات، أي العجز عن عيش حياةٍ توجهها التزاماتهم، ما يمثّل تراجعاً في السعي إلى النهوض بمفهوم أمارتيا سين عن "التنمية كحرية"[14]. وغالباً ما يقع الناس في شراك أحداثٍ لا يفهمونها تماماً أو يكون دورهم في تشكيلها بسيطاً أو معدوماً، وتطال عواقبها حياتهم اليومية[15]. وبالإضافة إلى الثغرات في الرفاه، تظهر أيضاً فجوة في الولاية على الذات، وهي تتأتى جزئياً عن عجزنا الجماعي عن توجيه أعمالنا بشكلٍ هادفٍ لإدارة الترابط.

هل وهنت قوى بناء المستقبل؟ تعافٍ غير متكافئ وغير مكتمل من التدهور الذي لحق بالتنمية البشرية في الفترة 2020-2021

من المتوقع أن تزداد قيمة دليل التنمية البشرية في العالم لعام 2023 بعد التراجع غير المسبوق الذي سجّلته في الفترة 2020-2021. ويُتوقع أن تبلغ أعلى حد لها بين القِيَم المسجّلة (وعلى الأرجح الأعلى على الإطلاق)، متجاوزةً قيمة عام 2019 في عناصر الدليل كافة: العمر المتوقع عند الولادة، ومتوسط سنوات الدراسة، والعدد المتوقع لسنوات الدراسة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. لكن هذا التعافي غير متكافئ وغير مكتمل. وقد تصير الندوب التي خلّفها التراجع

دائمةً إذا بقي اتجاه التقدم في دليل التنمية البشرية على ما كان عليه قبل عام 2019. وأساساً، سبق أن سُجّلت خسارة في دليل التنمية البشرية مقارنةً بالاتجاه السائد قبل عام 2019 (الشكل 1-1).

وفي عام 2022، تحوّل الاتجاه التنازلي في دليل التنمية البشرية إلى اتجاهٍ تصاعدي، لكن بعض الأدلة تشير إلى أن قوى بناء المستقبل وهنت لأربعة أسباب.

- أولاً، لا يمكن تعويض كل خسارةٍ في التنمية البشرية. بالفعل، لا يمكن تعويض الخسائر في الأرواح التي بلغت نحو 15 مليون ضحية[16]، أو فرص التعليم التي تبدّدت والمشاريع الاقتصادية التي لم تتحقق. وتبيّن المنطقة المظلّلة في الشكل 1-1 هذه الخسارة في التنمية البشرية: الثغرة بين القيمة الفعلية لدليل التنمية البشرية في العالم (بما في ذلك قيمة الإسقاط لعام 2023) والقيمة في واقعٍ معاكس حيث يستمر اتجاه ما قبل عام 2019. وتظهر خسارة بهذا الحجم للمرة الأولى على الإطلاق.
- ثانياً، التعافي غير مكتمل. فبعد تراجع قيمة دليل التنمية البشرية في معظم البلدان في الفترة 2020-2021، تعثّر التعافي في عدد كبير منها فلم تحقق قِيَم ما قبل عام 2019. وفي عام 2023 (مع عدم اكتمال البيانات على المستوى الوطني)، من المتوقع أن يسجّل أكثر من ربع البلدان التي تعرّضت لانتكاسة، قيمةً أقل من تلك التي سُجّلت في دليل التنمية البشرية قبل عام 2019. ويُرجح ألا تستعيد منطقة واحدة، هي المنطقة العربية، قيمة دليل التنمية البشرية لما قبل عام 2019.

ويُعدّ التعافي في عام 2023 للعودة إلى قيمة عام 2019 معياراً منخفضاً، لا يأخذ بالخسائر المتكبّدة ولا تلك المحتملة في المستقبل إذا استمرّ دليل التنمية البشرية على منحًى دون اتجاه ما قبل عام 2019. ومن بين البلدان التي سجّلت انخفاضاً في قيمة الدليل في عام 2020 أو في عام 2021 أو في العامين معاً، فإن نسبة البلدان التي من المتوقع أن تعود في عام 2023 إلى قيمة الدليل لعام 2019 أو تتجاوزها، تزيد قليلاً عن 70 في المائة. ومن المتوقع أن تكون نسبة معظم المناطق (باستثناء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا) أقل من ذلك (الشكل 1-2).

- ثالثاً، التفاوت كبير في التعافي. فمن المتوقع أن تسجّل جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2023 قيماً مساوية لقيم الدليل ما قبل عام 2019 أو أن تتجاوزها، مقابل 49 في المائة فقط من أقل البلدان نمواً (الشكل 1-3)[17]. والتفاوت واضحٌ أيضاً في التعافي بين مجموعات دليل التنمية البشرية: 48 في المائة من بلدان التنمية البشرية المنخفضة مقابل 92 في المائة من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً. وتبيّن هذه الأرقام عواقب سوء إدارة الترابط في زيادة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية[18].

ونتيجةً لأنماط التعافي غير المتكافئة، تفاقمت أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية بين البلدان منذ عام 2019 (مُقاسة بالمسافة بين قيمة دليل التنمية البشرية

الشكل 1-1 قيمة دليل التنمية البشرية في العالم دون اتجاه ما قبل عام 2019

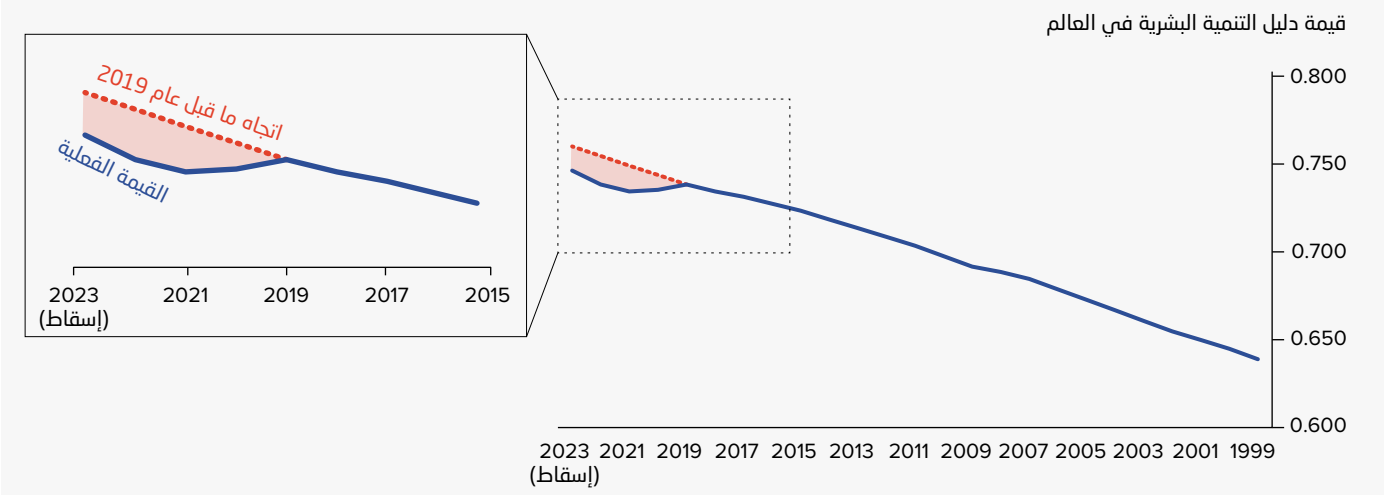

ملاحظة: قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2023 هي إسقاط. يستند اتجاه الدليل ما قبل عام 2019 إلى مسار تطوّره خلال السنوات العشرين الماضية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Barro and Lee 2018؛ IMF 2023d؛ UNDESA 2022, 2023؛ UNESCO Institute for Statistics 2023؛ United Nations Statistics Division 2023؛ World Bank 2023.

الشكل 1-2 عدم اكتمال التعافي في قيم دليل التنمية البشرية

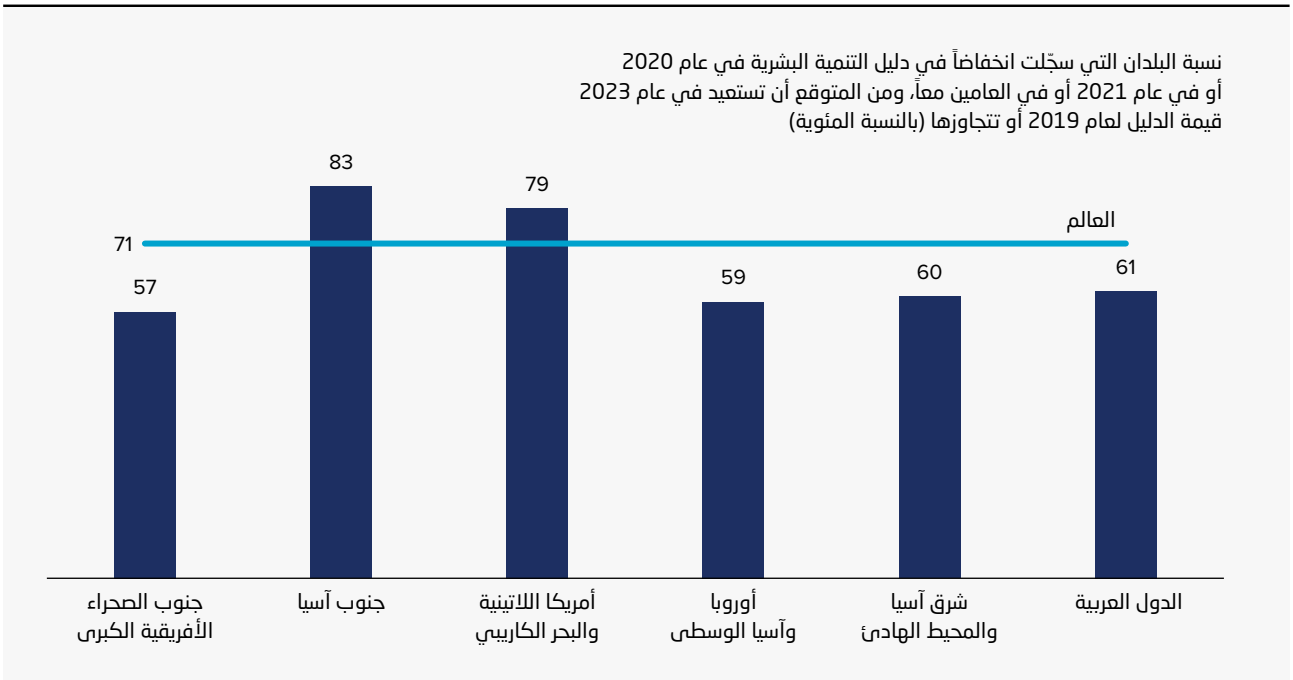

ملاحظة: التعافي يعني أن البلدان التي سجّلت انخفاضاً في قيمة الدليل في عام 2020 أو 2021، من المتوقع أن تستعيد في عام 2023 مستوى ما قبل الانخفاض أو تتجاوزه.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Barro and Lee 2018؛ IMF 2023d؛ UNDESA 2022, 2023؛ UNESCO Institute for Statistics 2023؛ United Nations Statistics Division 2023؛ World Bank 2023.

الشكل 1-3 تفاوتٌ كبيرٌ متوقّعٌ في تعافي قيم دليل التنمية البشرية

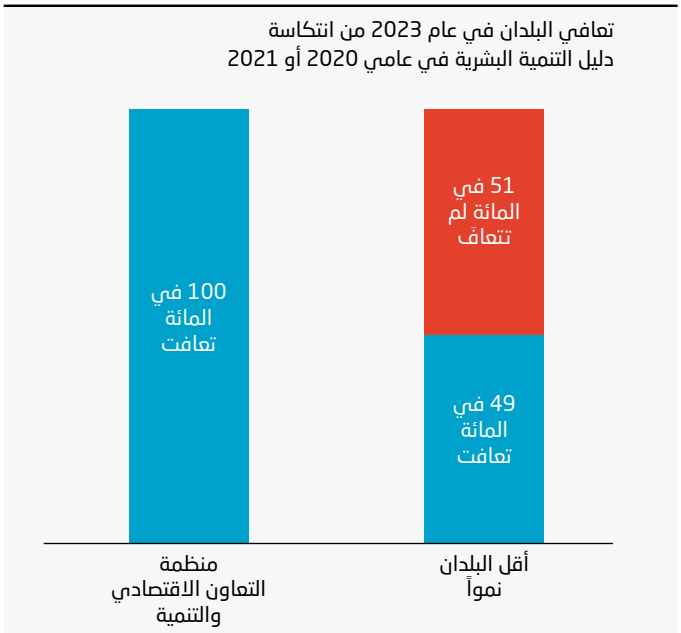

ملاحظة: أقل البلدان نمواً تسجل مستويات منخفضة من الدخل وتواجه مخاطر تجعل منها «الشريحة الأفقر والأضعف» في المجتمع الدولي (https://www.un.org/ohrlls/content/about-least-developed-countries). والتعافي يعني أن البلدان التي سجلت انخفاضاً في قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2020 أو 2021، استعادت في عام 2023 مستوى ما قبل الانخفاض أو تجاوزته.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Barro and Lee 2018؛ IMF 2023d؛ UNDESA 2022, 2023؛ UNESCO Institute for Statistics 2023؛ United Nations Statistics Division 2023؛ World Bank 2023.

لمجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً ومجموعة التنمية البشرية المنخفضة)، فغيّرت الاتجاه بعد عقدين من التقارب (الشكل 1-4).

- رابعاً، قد تكون بعض الخسائر الناجمة عن تراجع قِيَم دليل التنمية البشرية دائمة. ويُرجح أن العالم صار على مسار أدنى لدليل التنمية البشرية، إذا استمر المنحى في المستقبل دون اتجاه ما قبل عام 2019. واستناداً إلى الاتجاه خلال الفترة 1999-2019، كانت قيمة الدليل في العالم متّجهة نحو تجاوز عتبة التنمية البشرية المرتفعة جداً (0.800) بحلول عام 2030، تزامناً مع الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن يُتوقع أن يكون العالم قد انحرف حالياً عن هذا المسار، إذ بالفعل يتوقع أن تتراجع جميع المناطق في عام 2023 عن مسار ما قبل عام 2019 (الشكل 1-5).

وقد أجريت دراسات واسعة في السنوات الأخيرة عن اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي وارتباطها بتاريخ الصدمات (التلاكؤ)[19]. وخلافاً لافتراض حصول انتعاش يعيد الأمور إلى ما كانت عليه (لا بل أفضل مما كانت عليه) قبل الانكماش الاقتصادي، غالباً ما تخلّف الصدمات ندوباً طويلة المدى وربما دائمة[20]. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الركود الاقتصادي يؤثر على جانب العرض الذي يرتبط بالقدرات الإنتاجية على المدى الطويل. ويمكن للصدمات، وإن

الشكل 1-4 بلدان التنمية البشرية المنخفضة تعرّضت للإهمال

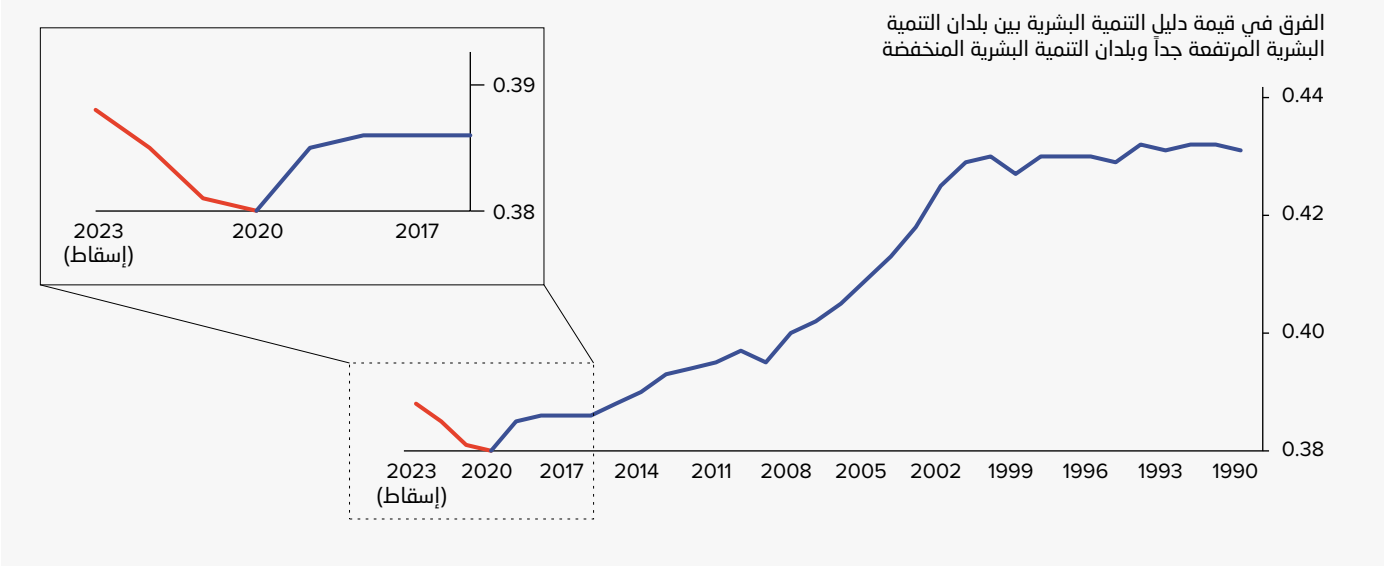

ملاحظة: الفرق في قيم دليل التنمية البشرية لعام 2023 هو إسقاط.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Barro and Lee 2018؛ IMF 2023d؛ UNDESA 2022, 2023؛ UNESCO Institute for Statistics 2023؛ United Nations Statistics Division 2023؛ World Bank 2023.

كانت مؤقتة، أن تؤثر على الظروف الاقتصادية في مجالات العمالة[21]، والاستثمار في البحث والتطوير[22]، ورأس المال البشري[23]، والإنتاجية، والنمو الاقتصادي الطويل المدى[24].

قبل عام 2019، كثرت الأدلة على أن للصدمات المالية والسياسية والبيئية المختلفة آثاراً جليّة وطويلة المدى في كثير من الأحيان على التنمية البشرية، بما في ذلك على دليل التنمية البشرية[25]. لكن هذه الآثار لم تغيّر الاتجاه العالمي العام لدليل التنمية البشرية[26] الذي تابع مساره على الرغم من التراجع في بعض البلدان في سنوات معيّنة[27]. هذه المرة الأولى على الإطلاق التي يتخذ فيها الاتجاه العالمي للدليل منحى الانحدار، وهو يعاود تحسّنه الآن بالتوازي مع اتجاه ما قبل عام 2019، من دون أن يتجاوزه (فيعطي لمحة عن مستقبل الأزمات المتكررة والتعافي في التنمية البشرية)[28]، مع احتمال حدوث التلاكؤ كميزة مستحدثة تستوجب مزيداً من التحليل[29].

وقد يظهر التلاكؤ في التنمية البشرية عبر قنوات مختلفة، تتجاوز العناصر المعيارية لدليل التنمية البشرية. وترد في القسم التالي عدة أمثلة عن صدمات حديثة كان لها مظاهر عابرة ولكن عواقب أكثر ديمومة على حياة الناس. ومن هذه الأمثلة تقييمات حديثة لنتائج تعلّم الطلاب بلغت أدنى مستوياتها التاريخية وفقاً لبرنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA)[30]؛ وتقارير عن مشاكل مزمنة في الصحة العقلية؛ وعبء ديون مرتفع إلى حد استثنائي، يقيّد قدرة الكثير من الحكومات على الاستثمار في المستقبل واعتماد برامج اجتماعية.

وأخيراً، من الضروري النظر في اتجاه التغيّرات غير المسبوقة في دليل التنمية البشرية من منظور أوسع. فالصدمات في السنوات الأخيرة، بآثارها المؤقتة والدائمة، حدثت في عالم يرزح أساساً تحت وطأة الضغوط. وفي عام 2019، اجتاحت العالم عدة احتجاجات اجتماعية[31]. وركّزت تقارير التنمية البشرية الأخيرة على الشعور بعدم الرضا لأسباب متعدّدة. وحذّر تقرير عام 2019 من خطورة تزايد أوجه عدم المساواة في القدرات في القرن الحادي والعشرين. وشدّد تقرير عام 2020 على تزايد أهمية آثار الأنثروبوسين على حياة البشر. كما أفاد التقرير الخاص لعام 2022 حول الأمن البشري بأن 6 من كل 7 أشخاص كانوا يشعرون بانعدام الأمن، حتى قبل جائحة كوفيد-19، وبتفاقم الصراعات وازدياد أعداد السكان المتأثرين بها. وتناول تقرير عام 2022/2021 ترابط اتجاهين بدأ يظهر جلياً في العقد المنصرم، وهما اضطراب الناس والاستقطاب السياسي. وحتى لو لم تتراجع قِيَم دليل التنمية البشرية في الفترة 2020-2021، لم يكن من مجال للتقاعس. فجميع التحديات، التي هي من صنع الإنسان وتتأثر بعلاقاتنا، لم تتوارَ بل بالأحرى تتضاعف كلما عجزنا عن إدارة الترابط.

الشكل 1-5 القيمة المتوقّعة لدليل التنمية البشرية لعام 2023 لكل منطقة نامية أقل من اتجاهها قبل عام 2019

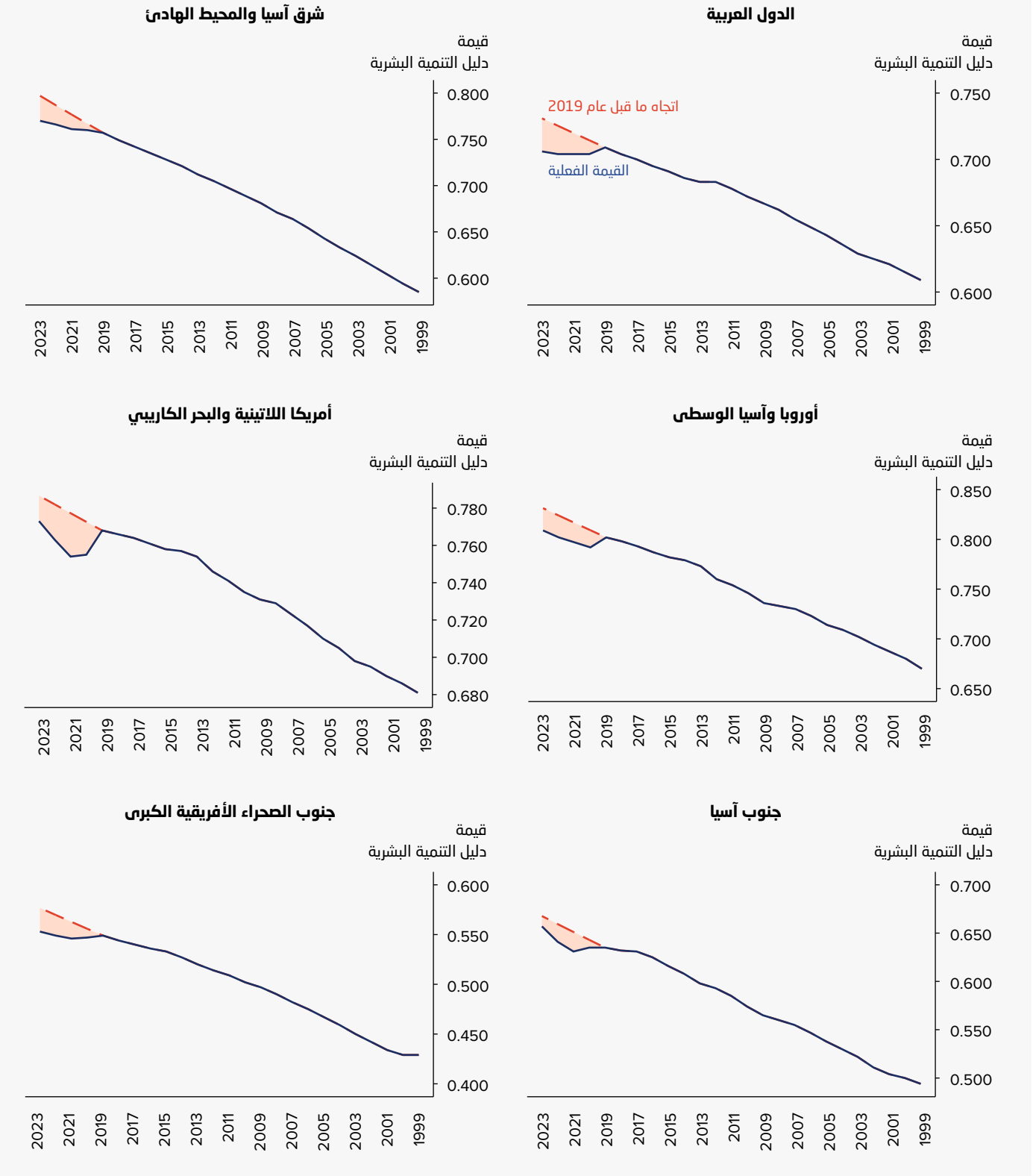

ملاحظة: قيم دليل التنمية البشرية لعام 2023 هي إسقاط. يستند اتجاه الدليل ما قبل عام 2019 إلى مسار تطوّره في كل منطقة خلال السنوات العشرين الماضية.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من Barro and Lee 2018؛ IMF 2023d؛ UNDESA 2022, 2023؛ UNESCO Institute for Statistics 2023؛ United Nations Statistics Division 2023؛ World Bank 2023.

في سوء إدارة الترابط كلفة باهظة على التنمية البشرية

تروي تجربة جائحة كوفيد-19 قصة عالم لم يستثمر كفايةً في التأهّب للجوائح على الرغم من التحذيرات الجمّة، ثم أساء إدارة الاستجابة بعد تفشيها. وأودت الجائحة بأرواح نحو 15 مليون شخص[32]، أي أكثر من عدد الوفيات الناجمة عن الأوبئة الأخيرة مجتمعةً، بما فيها الإنفلونزا الآسيوية، وإنفلونزا هونغ كونغ، وإنفلونزا الخنازير، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، والإيبولا[33]. ولم تخفّض جائحة كوفيد-19 العمر المتوقع عند الولادة في معظم البلدان فحسب، بل أضعفت أيضاً العناصر الأخرى لدليل التنمية البشرية، فعرقلت الوصول إلى فرص التعلّم وخلّفت آثاراً دائمة على الاقتصاد.

وأسفرت جائحة كوفيد-19، إلى جانب آثارها المباشرة، عن آثار غير مباشرة وعميقة على الصحة. وحوّل أخصائيو الرعاية الصحية اهتمامهم نحو مرضى كوفيد-19، فانخفضت كثيراً الزيارات الشخصية لغير المصابين بهذا الفيروس، بمن فيهم أصحاب الاحتياجات الملحّة، مثل المصابين بأمراض القلب والأوعية الدموية، واضطرابات الكلى، وحالات الصحة العقلية، والمدمنين على الكحول[34]. وتراجع عدد الزيارات الروتينية والطارئة بشدة مع بدء عمليات الإغلاق الشامل، وترافق ذلك مع عواقب محتملة طويلة المدى على الصحة، مثل انتشار الأمراض وارتفاع عدد الوفيات[35].

وتضاعفت معاناة الناس من جرّاء تفاقم أعباء الصحة العقلية نتيجةً للشعور بالوحدة، والعنف المنزلي، وغيرها من العوامل[36]. وعلى الصعيد العالمي، تسبّبت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 بزيادة 28 في المائة في حالات الاكتئاب الشديد و26 في المائة في حالات القلق[37]. وتفاقمت اضطرابات الصحة العقلية في شتّى المجموعات الديمغرافية، لكن أشارت الأدلة إلى زيادة أكثر حدة لدى النساء والشباب[38]. فقد ازدادت لدى الطلاب مشاعر القلق والخوف والحزن نتيجةً للعزلة الاجتماعية المطوّلة وتعطيل الروتين مع إغلاق المدارس[39]. وبشكل خاص، تأثّر الأطفال الذين يعانون أساساً من حالات في الصحة العقلية مثل الاكتئاب، والأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة[40].

ويسود قلقٌ من احتمال أن يكون تفاقم اضطرابات الصحة العقلية طويل المدى. على سبيل المثال، أشارت سلسلةٌ من 11 دراسة طولية أُجريت في المملكة المتحدة إلى أن التدهور الشديد في الصحة العقلية في المملكة المتحدة خلال فترة الإغلاق الشامل الأولى لم يعكس اتجاهه عند انتهاء فترة الإغلاق الشامل، بل على العكس، لوحظ تدهور مستمّر طوال فترة الجائحة[41].

وكشفت دراسة طولية أخرى أُجريت في ألمانيا وركّزت على الشباب أن علامات الصحة العقلية ساءت بدرجة كبيرة خلال جائحة كوفيد-19 ولم تعد إلا جزئياً إلى قِيَم ما قبل الجائحة[42].

كذلك، برزت أدلة مستجدّة على ظهور آثار دائمة على التعلّم إثر إغلاق المدارس لفترات طويلة خلال جائحة كوفيد-19[43]. وأدت الجائحة إلى الحد من تراكم رأس المال البشري في اللحظات الحرجة من دورة الحياة وأثّرت بصورة خاصة على الأشخاص الذين تقلّ أعمارهم عن 25 عاماً، الذين سيمثلون 90 في المائة من القوى العاملة في سن الذروة في عام 2050[44]. وبين عامَي 2018 و2022، سجّلت نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب أكبر تراجع على الإطلاق، فانخفض متوسط النتائج في بلدان منظمّة التعاون الاقتصادي والتنمية 15 نقطة مئوية في الرياضيات و10 نقاط مئوية في القراءة (الشكل 1-6)[45]. وتُظهر تقييمات النتائج الوطنية الأمريكية أن الجائحة محت عقدين من التقدم[46]. وقد يحتاج طلاب الصف الثامن إلى 28 عاماً للعودة إلى تحصيل ما قبل الجائحة في الرياضيات كما قد يحتاج طلاب الصف الرابع إلى 22 عاماً للعودة إلى تحصيل ما قبل الجائحة في القراءة[47]. ويكلّف هذا التأخيرُ في التعلّم الاقتصادَ العالمي نحو 1.6 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2040، أو 0.9 في المائة

الشكل 1-6 تراجع غير مسبوق في نتائج التعلّم، وفقاً لاختبار برنامج التقييم الدولي للطلاب

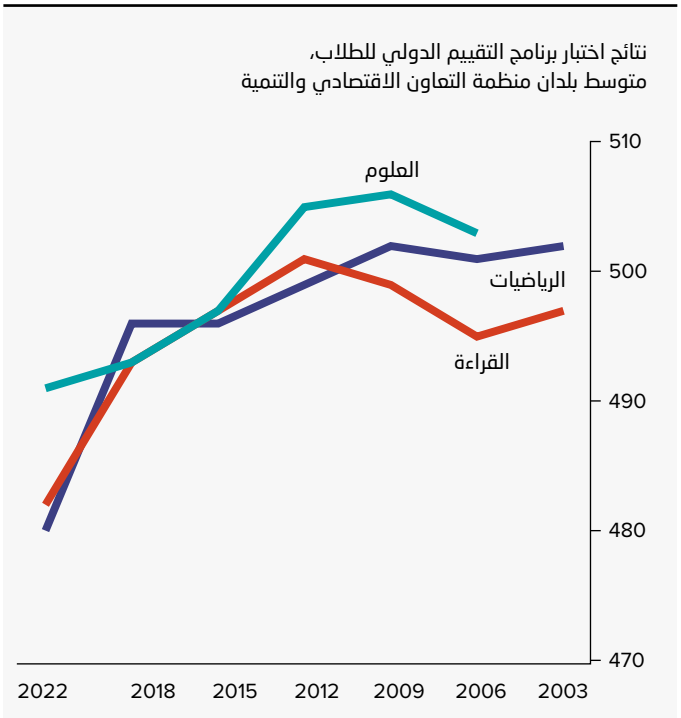

المصدر: OECD 2023.

من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[48]. وتباينت الآثار على التعلّم إلى حدٍّ بعيد بين بلدان العالم، فتأخرت بعض المناطق أكثر من غيرها، لا سيما حيث دام إغلاق المدارس فترة أطول[49].

ألقت جائحة كوفيد-19 العالم في أكبر حالة ركود منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل[50]. وتراجع الناتج العالمي بمقدار ثلاثة أضعاف ما تراجعه خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008، وحدث ذلك بشكل مفاجئ أكثر، فتوقّفت الأنشطة الاقتصادية فجأةً مع بداية تفشي الجائحة[51]. ولم تعد معدلات البطالة العالمية بعد إلى مستويات ما قبل الجائحة، كما دُفع المزيد من العمال نحو القطاع غير النظامي[52]. وكانت النساء، لا سيما العاملات في قطاع الخدمات والأقل تعليماً، أكثر عرضة من الرجال للخروج من القوى العاملة أثناء الجائحة في العديد من البلدان[53]. وعلى سبيل المثال، كانت النساء، لا سيما اللواتي لديهن أطفال، أشد تأثّراً من الرجال بالركود الناجم عن الجائحة، على عكس حالات الركود الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تفاوتت عمالة الرجال أكثر على طول دورة الأعمال[54]. ويُعزى ذلك جزئياً إلى التوقّعات الاجتماعية بشأن التزام المرأة تجاه رعاية الأطفال أثناء إغلاق المدارس[55]. وفي ما يتعلق بالنساء اللواتي حافظن على وظيفتهنّ (ومعظمهنّ من ذوات التعليم العالي والقادرات على العمل عن بُعد)، تمثّل التحدي الحقيقي في قدرتهنّ على التوفيق بين رعاية الأطفال ومهام العمل، ما ضاعف عبء العمل اليومي والإجهاد[56].

ويعاود الاقتصاد العالمي توسّعه عقب الانكماش الحاد في عام 2020. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط دخل الفرد في عام 2023 بنسبة 5 في المائة مقارنةً بعام 2019[57]. لكن التكاليف الاقتصادية تدوم. فخلال جائحة كوفيد-19، نفّذت الحكومات برامج طوارئ ضخمة وسط تراجع الإيرادات المالية بحكم النشاط الاقتصادي المحدود. ولجأت الاقتصادات المتقدمة إلى مجموعة من السياسات المالية والنقدية للاستجابة لحالة الطوارئ الصحية، كما قدّمت دعماً غير مسبوق للمحافظة على سُبُل العيش والتوظيف والاستهلاك والمساكن. كذلك، جاهدت اقتصادات ناشئة عدّة لتوفير دعمٍ كافٍ لشبكات الأمن الاجتماعي تصدياً للجائحة في ظلّ ضيق الحيّز المالي، فغرقت في ضائقة الديون[58]. وفي كلتا الحالتين، أسفرت السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية عن تراكم هائل للدين العام الذي كان أساساً في تزايد في السنوات السابقة[59]. وأضحت البلدان أمام خيارَين إمّا خدمة ديونها وإمّا تمويل السياسات الاجتماعية، "ويعيش 3.3 مليار شخص في بلدان تنفق على خدمة الدين أكثر مما تنفق على التعليم أو الصحة"[60]، وهي ديناميكية قد تفضي إلى ازدياد معدلات الفقر[61] وتدنّي التنمية البشرية. في الواقع، يُرجح ألا تتعافى قِيَم دليل التنمية البشرية في عام 2023 من التراجع الذي سجّلته في الفترة 2020-2021، في 24 من أصل 51 اقتصاداً من الاقتصادات المثقلة بالديون التي حدّدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[62].

سوء إدارة الترابط واحتدام الصراعات حول العالم

> "يسود الاضطراب عالمنا فيما تتصاعد التوترات الجيوسياسية والتحديات العالمية، ويبدو أننا عاجزون عن الاتحاد للاستجابة. وها نحن نواجه فيضاً من التهديدات الوجودية، من أزمة المناخ إلى التكنولوجيات الكاسحة، ونقوم بذلك في حقبة انتقال فوضوي.
>
> – الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش[63]

يشير اندلاع الصراعات العنيفة مؤخراً في أجزاء مختلفة من العالم، وتصعيدها لتستحيل صراعات طويلة المدى متّسعة النطاق، إلى عودة التهديدات التي تنتشر عبر البلدان وتتوعّد السلام والاستقرار العالميين. وتستعر الصراعات الواسعة النطاق التي تشارك فيها القوى الكبرى للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة. ففي عام 2022، حتى قبل تأجّج الصراعات في منطقتَي الشرق الأوسط وأفريقيا، تأثّر 1.2 مليار شخص (15 في المائة من سكان العالم) بصراعات مستعرة في مناطق مجاورة[64]. ولهذه التحوّلات المهيبة والخطيرة التي تطال الاستقرار والأمن العالميين تداعيات جسيمة مع مرور الوقت وعبر الحدود.

وتكثيف الصراعات ومشاركة القوى الكبرى فيها أمر بالغ الأهمية ليس فقط للبلدان المعنية مباشرة بل لجميع البلدان أيضاً. فالعنف يولّد العنف، كما يثمر السلام مزيداً من السلام[65]. وكثيراً ما تغيّر الصراعات تصوّرات الحرب، فتصبح مقبولة، ويزداد احتمال اندلاع صراعات في أماكن أخرى[66]. والأدلة الدامغة كثيرة على انتقال أحداث سياسية مخلّة عبر البلدان[67]. وغالباً ما تمتدّ الصراعات وآثارها إلى البلدان المجاورة، فتتفاقم آثارها ومخاطرها[68]. ويؤكّد تحوّل الصراعات المحلية إلى صراعات إقليمية، وما يترتب على ذلك من تبعات سياسية واقتصادية في جميع أنحاء العالم، على الحاجة الماسة إلى احتواء الصراعات والتخفيف من حدة آثارها الإجمالية. وتعزز الصراعات أيضاً الميل إلى التعبئة العسكرية[69]. وفي هذا السياق، اتّخذ الإنفاق

العسكري العالمي منحًى تصاعدياً، فتجاوز لأول مرة قيمة تريليونَي دولار في عام 2019[70].

والآثار على التنمية البشرية مهولة. فقد سُجّل في عام 2022 أكبر عدد وفيات ناجمة عن المعارك منذ أجيال[71]، وأكبر عدد من الصراعات المسلّحة بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية[72]، ونسبة متزايدة من الصراعات الأحادية الجانب التي يقع ضحيتها السكان المدنيون العُزَّل[73]. وإضافة إلى ذلك، تتزايد الوفيات بفعل أعمال حربية بمعدل ينذر بالخطر، بما في ذلك الوفيات في صفوف المدنيين (الشكل 1-7)[74]. وتدفع الصراعات المسلحة ملايين الأشخاص إلى النزوح القسري.

وفي العقد المنصرم، تنامى عدد البلدان المشاركة في صراعات خارج حدودها، في دلالةٍ على كيفية الترابط الجيوسياسي. وسُجّل في عام 2022 تدويل 22 صراعاً من أصل 55 صراعاً داخل دول[75]، مقارنةً بمجموع 4 صراعات من أصل 37 صراعاً أهلياً في عام 2000[76]، أي بزيادةٍ تتجاوز خمسة أضعاف. وفي حين أن البلدان تعتمد على بعضها لتسوية الصراعات والتوجّه نحو اتفاقات سلام طويلة المدى، لا دليل على أن التدخل الأجنبي يسرّع تحقيق هذه الأهداف. بل أدّت كثرة الجهات الفاعلة والدوافع المتضاربة، إلى جانب مخاطر زيادة عناصر الجيش والتمويل، فضلاً عن تصوّرات الدعم الخارجي، إلى تعقيد عملية تسوية الصراعات[77]. وغالباً ما يؤدي التدخّل الخارجي إلى نتائج أكثر فتكاً بسبب إطالة أمد الصراعات وزيادة عدد الضحايا[78]. كذلك، تسهم الجهات الفاعلة غير الحكومية في تكثيف الصراعات، فتسفر عن نتائج أشد عنفاً[79].

ويبقى الترابط مهمّاً قبل الصراعات وأثناءها وبعدها، ويفضي سوء إدارته إلى تضخيم الآثار الإجمالية. ونتيجةً للصراعات والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان، بلغ عدد النازحين قسراً 108 ملايين شخص، بمعدل لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية وأكثر مرتين ونصف من الرقم المسجّل في عام 2010 (الشكل 1-8)[80]. ولا يشمل العدد عمليات النزوح الأخيرة لفلسطينيي غزة، وأزمة اللاجئين الأرمن، وغيرها من الأزمات. والجدير بالذكر أن طفلاً من أصل كل خمسة أطفال في العالم يعيش وسط صراع أو يهرب منه[81].

وغالباً ما يواجه النازحون قسراً (أكثر من نصفهم هم من النازحين داخلياً)، لا سيما ذوو الاحتياجات الملحّة، بمن فيهم النساء الحوامل وكبار السن وصغار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة، نقصاً حاداً في الغذاء والمياه النظيفة والأدوية والكهرباء والوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة[82]. ويمكن لملايين الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الذين أجبروا على

الشكل 1-7 ارتفاع عدد القتلى المدنيين، بعد سنوات من الانخفاض، نتيجةً للصراعات

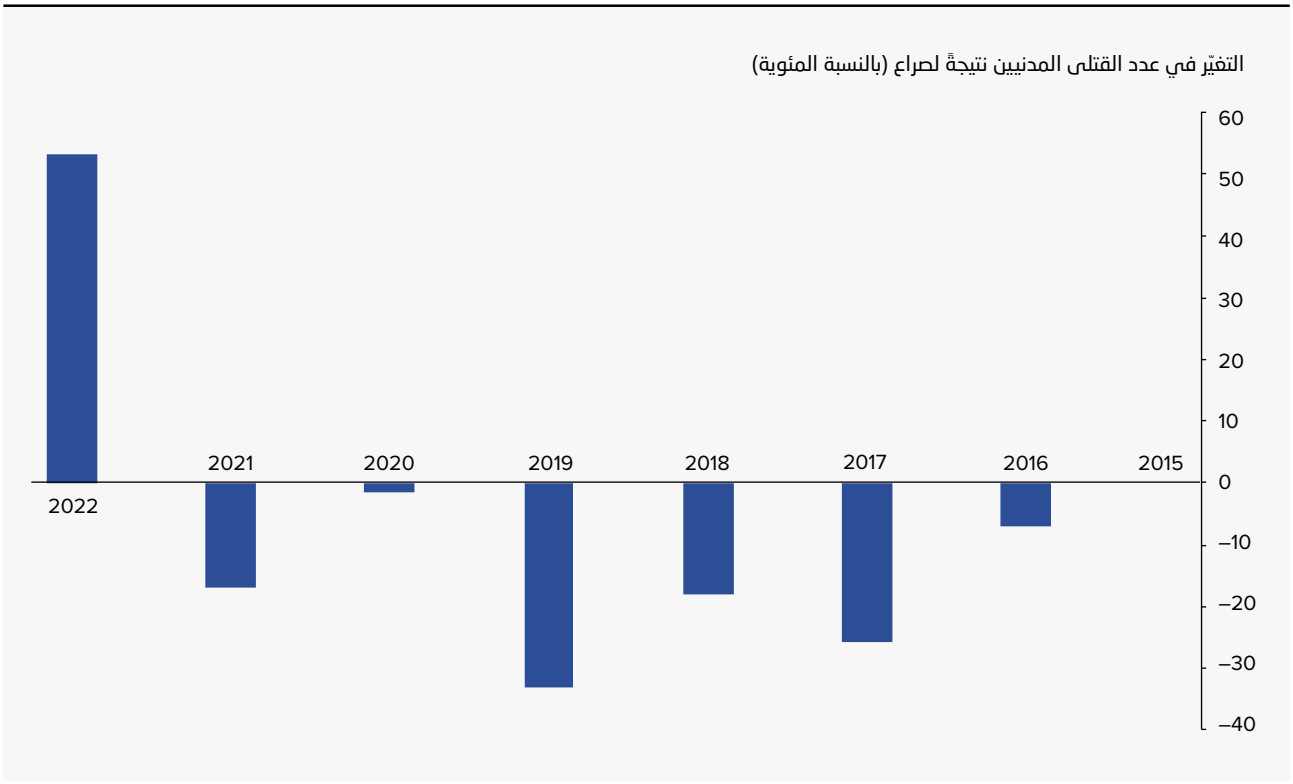

المصدر: Uppsala Conflict Data Program 2023.

الشكل 1-8 عدد النازحين قسراً يتّخذ منحًى تصاعدياً نحو مستويات قياسية

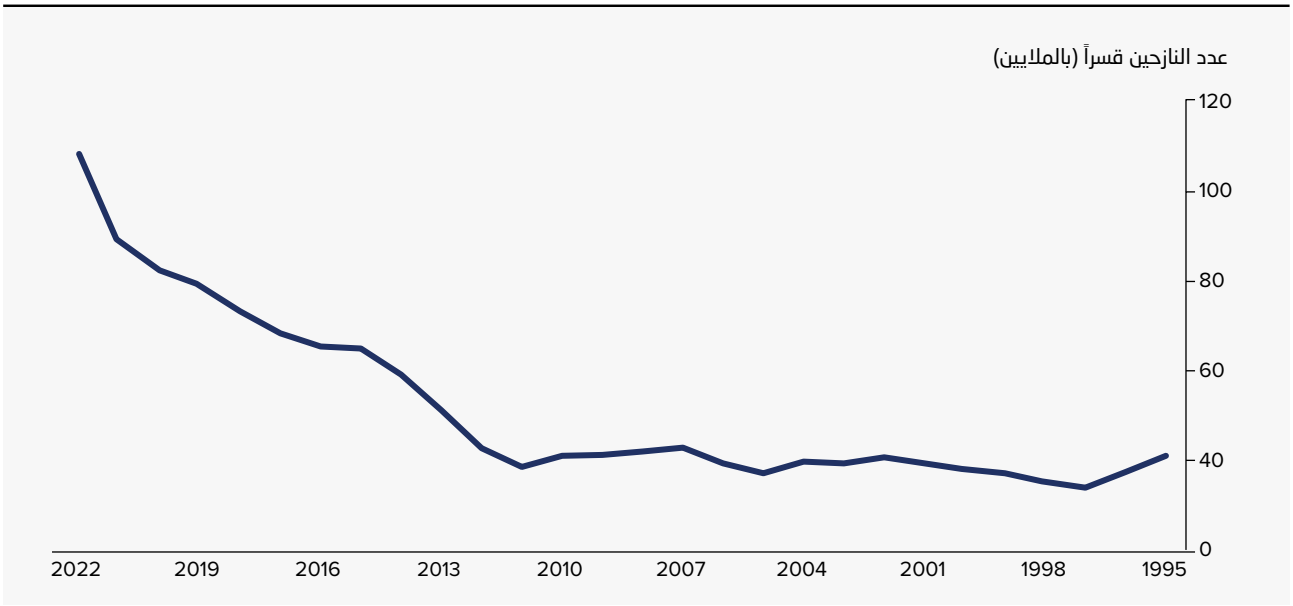

ملاحظة: يشمل النازحون قسراً الفئات التالية: النازحون داخلياً، واللاجئون الذين تسري عليهم ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، واللاجئون الفلسطينيون الذين تسري عليهم ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وطالبو اللجوء، وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.
المصدر: UNHCR 2023c.

الفرار من ديارهم من دون أن يرتكبوا أي ذنب، أن يعيشوا حياة كريمة إذا تمكنت البلدان (إن كانت مشاركة أو غير مشاركة في الصراع) من إيجاد حلول للنازحين تكون مقبولة من قبل الطرفين المتنازعين[83]. وتطرأ هذه القضايا في وقتٍ يتصاعد فيه العداء تجاه اللاجئين، لا سيما في بلدان الدخل المرتفع التي أصبح فيها الخطاب العام عن اللاجئين أكثر استقطاباً[84]. وتستضيف بلدان الدخل المنخفض والمتوسط في الغالب نحو 80 في المائة من اللاجئين حول العالم[85].

ومن المتوقع أن يصل عدد المحتاجين إلى مساعدات إنسانية في عام 2024 إلى 300 مليون شخص[86]. ولا تتناسب الزيادات المتزامنة في التمويل مع الزيادات الهائلة في المساعدات الإنسانية اللازمة. وعلاوةً على اشتداد الصراعات، يؤدي الجفاف إلى تفاقم مخاطر انعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض في العديد من البلدان[87].

في سياق تغيّر المناخ: أسباب سوء إدارة الترابط وكلفته على التنمية البشرية

تشكّل انبعاثات غازات الدفيئة المسبّب الرئيسي لتغيّر المناخ، وهي تنجم عن أنشطة بشرية متعدّدة[88]. والفصل مزدوجٌ بين المسؤولين عن الانبعاثات من جهة والمتضرّرين من آثار تغيّر المناخ من جهة أخرى. الفصل الأول مؤقّت: فالأنشطة المسبّبة للانبعاثات اليوم لها آثارٌ رئيسية إيجابية على الجيل الحالي، بيد أنها تلقي ظلالاً ثقيلة على كاهل الأجيال المقبلة. أما الفصل الثاني فطابعه جغرافي: يُرجَّح أن تتكبد المناطق التي استفادت تاريخياً من الانبعاثات حصّةً أقل من أعباء التكاليف المتوقعة. وعلى سبيل المثال، تسجّل بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً معدلاً أعلى لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقارنةً بسائر البلدان، ومع ذلك يُتوقّع أن تختبر عدداً أقل من أيام درجات الحرارة القصوى بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين (الشكل 1-9).

ولا بد من التسليم بالحاجة إلى أن تترافق إدارة الترابط مع السعي إلى تخفيف آثار تغيّر المناخ. فعلى سبيل المثال، قد تدفع صرامةُ التشريعات في بعض المناطق النشاطَ الاقتصادي إلى تحويل الإنتاج الكثيف الانبعاثات الكربونية إلى مواقع لا تكون فيها التشريعات بالقدر نفسه من الصرامة. وغالباً ما تستفيد الشركات من الاتجار بالكربون لتجاوز التشريعات البيئية في وطنها. فتكون واردات الكربون من البلدان غير الملتزمة بخفض الانبعاثات إلى البلد الملتزم بخفضها أعلى بنسبة 8 في المائة مقارنةً بحالة عدم التزامه، ما يغيّر ببساطةٍ مصادر استهلاك السلع الكثيفة الانبعاثات الكربونية[89]. أما نقل الكربون إلى الخارج (أي نقل الإنتاج الكثيف الانبعاثات الكربونية إلى مناطق ذات معايير منخفضة للكربون) والتسرّب الكربوني، فيلغيان ممارسات خفض الانبعاثات المحلية وقد يؤديان حتى إلى ازدياد

الشكل 1-9 الضغوط على الكوكب منفصلة عن آثارها الجغرافية والزمنية

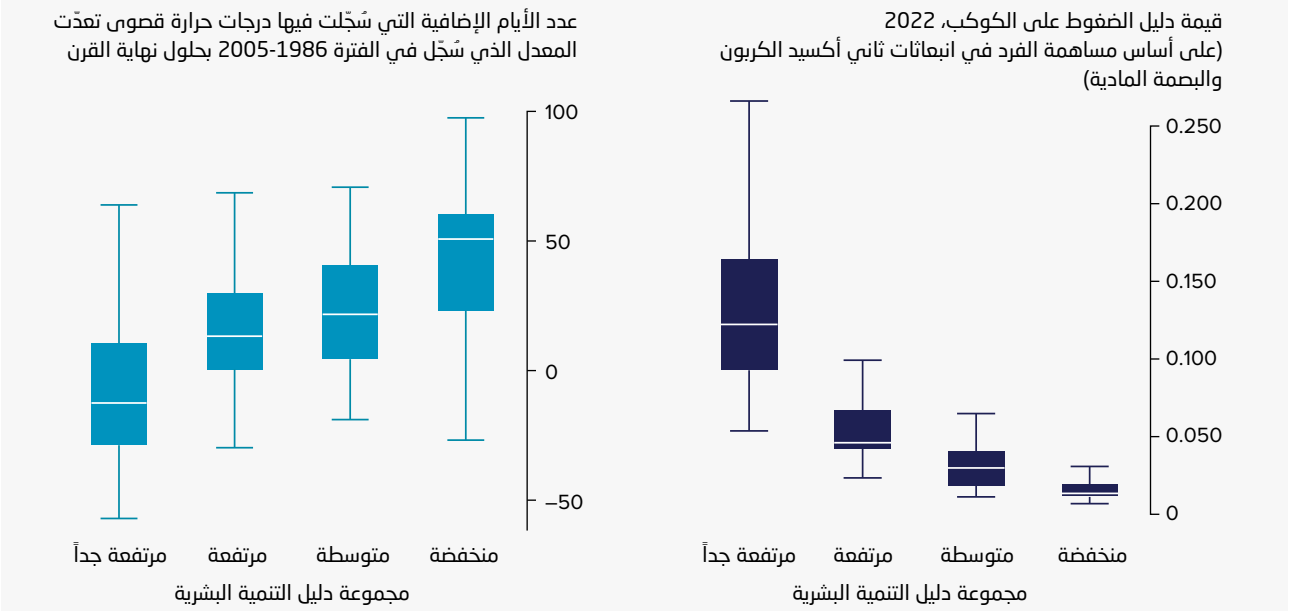

ملاحظة: وُضع دليل الضغوط على الكوكب باستخدام مستويات مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة المادية في كل بلد (وهو 1 ناقص عامل التعديل بالضغوط على الكوكب الوارد في الجدول 7 في الملحق الإحصائي).تستند الأيام التي تسجّل فيها درجات حرارة قصوى بحلول نهاية القرن إلى سيناريو الانبعاثات المرتفعة جداً. يضمّ كل مستطيل نسبة 50 في المائة الوسطى على سلّم التوزيع، والخط في الوسط يمثّل قيمة الوسيط. وخارج كل مستطيل، الخطوط المتطرفة هي الحد الأدنى والحد الأقصى التقريبي للتوزيع. ولا يعرض الشكل القيم المتطرفة.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Carleton and others 2022؛ UNDP 2020b.

الانبعاثات حول العالم. ويمكن أن تفضي السياسات البيئية التي تتجاهل الآثار المحتملة على التجارة إلى عواقب غير مقصودة[90].

ومن المتوقع أن تكون الكلفة على التنمية البشرية بفعل سوء إدارة الترابط في سياق تغيّر المناخ باهظة ومتنامية. فقد كان عام 2023 الأكثر حرّاً على الإطلاق (على الأقل منذ عام 1880، عندما بدأ تسجيل درجات الحرارة العالمية لأول مرة)، وهو يمهّد لعقدٍ تسجّل فيه درجات حرارة متزايدة[91]. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تم تجاوز عتبة درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، لأول مرة في يوم واحد[92].

وتُظهر توقّعات منصة آثار تغيّر المناخ على الإنسان التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تغيّر المناخ من شأنه أن يولّد آثاراً مدمّرة، وغير متكافئة إلى حد بعيد، على التنمية البشرية في حال استمرار المسار الحالي الذي يضع ضغوطاً هائلة على الكوكب. وحتى مع التخفيف المعتدل من آثار تغيّر المناخ، من المتوقع أن يلقى نحو 40 مليون شخص حتفهم من جرّاء ارتفاع درجات الحرارة من الآن حتى نهاية القرن. وفي سيناريو الانبعاثات المرتفعة جداً، يمكن أن يتجاوز عدد الوفيات 190 مليون شخص[93]. ثم أن الآثار غير متكافئة إلى حدٍّ كبير. فيمكن أن يؤدي تغيّر المناخ إلى تفاوتٍ هائلٍ في التنمية البشرية، ومن المتوقع أن تواجه مناطق الدول العربية وجنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى زيادات حادة في معدلات الوفيات (الشكل 1-10)[94].

وآثار تغيّر المناخ متعددة الأبعاد. فعلى سبيل المثال، ارتفع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر بمقدار 23سنتيمتراً منذ أواخر القرن التاسع عشر. وحتى في سيناريو الانبعاثات المعتدلة، ستستمر مستويات سطح البحر في الارتفاع بمقدار 40.7 سنتيمتراً بحلول نهاية القرن. وينطوي ارتفاع مستوى سطح البحر على مخاطر أعظم تتمثّل في غمرٍ دائم للبابسة وفيضانات جارفة. والمناطق الساحلية من المناطق الأعلى كثافة سكانية في العالم وهي ستتأثّر بشكلٍ غير متناسب[95]. وفي ما يتعلق ببعض الدول الجزرية الصغيرة النامية والمعرّضة أساساً لآثار تغيّر المناخ بحُكم موقعها الجغرافي وافتقارها النسبي إلى الموارد للاستثمار في التكيّف، قد تتضاعف نسبة سكان السهول التي تتعرّض لفيضان مرة كل 20 عاماً، ثلاث مرات بحلول نهاية القرن[96].

تتأثّر آفاق زيادة الولاية على الذات والرفاه بإدارة الترابط

في منتصف الطريق نحو عام 2030، الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، انحرف العالم

الشكل 1-10 تغيّر المناخ قد يؤدي إلى تفجّر أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية

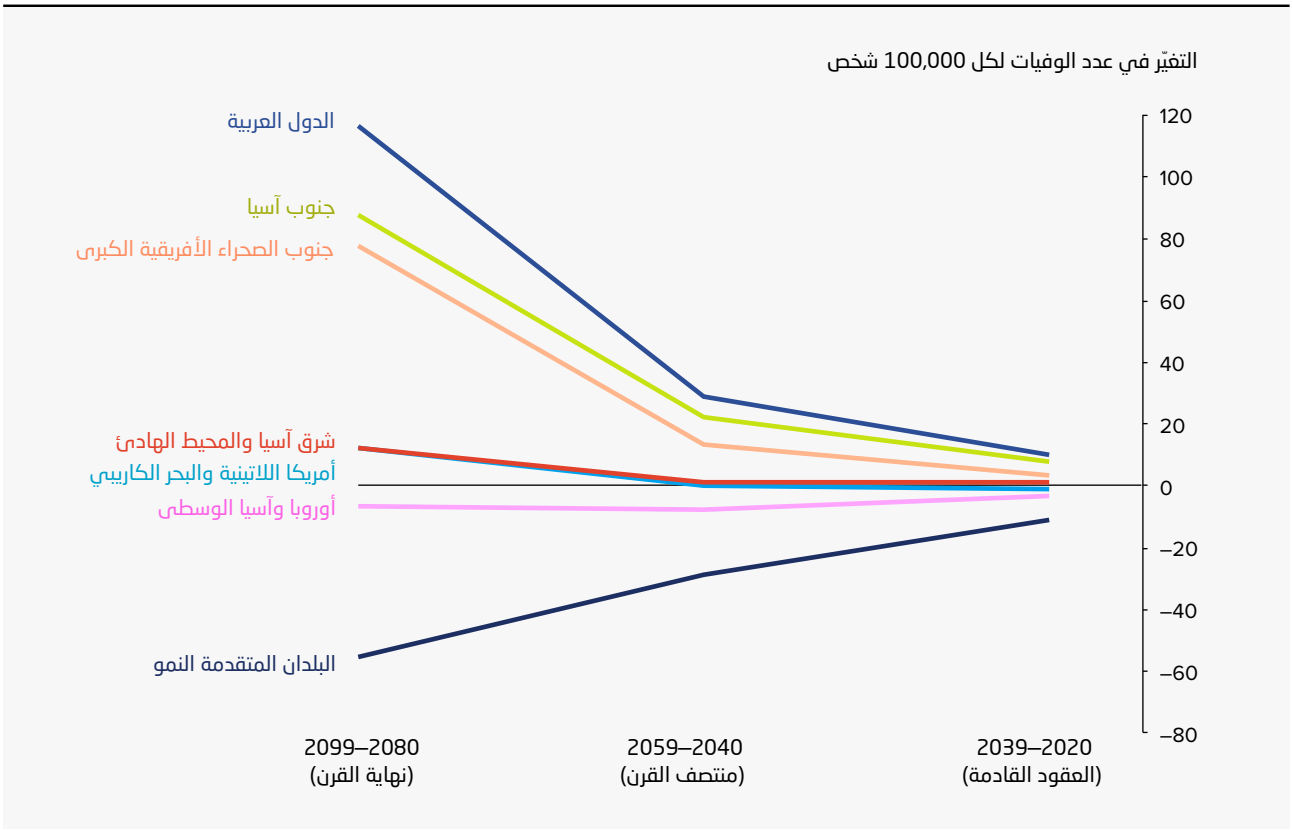

ملاحظة: سيناريو الانبعاثات المرتفعة جداً.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Carleton and others 2022؛ Human Climate Horizons (https://horizons.hdr.undp.org/).

عن المسار أكثر مما كان منحرفاً قبل أربع سنوات[97]، وهو يتقاعس عن الأهداف الرئيسية المتعلقة بالعمل المناخي، وفقدان التنوّع البيولوجي، والأمن الغذائي، والفقر، وعدم المساواة، والفوارق بين الجنسين[98]. في هدف الجوع مثلاً[99]. توقّف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع عن الانخفاض في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ليعاود ارتفاعه بعد عقدٍ من الركود (الشكل 1-11).

وتسبّبت جائحة كوفيد-19 بأكبر انتكاسةٍ للفقر النقدي منذ عقود[100]، وانعكست اتجاهات الفقر لأول مرة خلال عقدين. وينطبق هذا على خط الفقر المدقع (2.15 دولار في اليوم) وخطّي الفقر لذوي الدخل المنخفض (3.65 دولار في اليوم) والدخل المتوسط (6.85 دولار في اليوم)[101]. وفي عام 2020، ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع 90 مليون شخص مقارنةً بتوقّعات ما قبل جائحة كوفيد-19[102]. وأظهرت مسوح الأسر أثناء الجائحة أن 23 في المائة من المجيبين توقفوا عن العمل و60 في المائة خسروا دخلهم[103]. ومن المحتمل أن تكون هذه الانتكاسات قد بدّلت بصورةٍ دائمة مسار الحد من الفقر على المدى البعيد، فأبعدت العالم أكثر فأكثر عن مساره نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الشكل 1-12). ومن المتوقع أن يحقّق ثلث البلدان فقط الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030[104]. وعانى أشد الناس فقراً من أسوأ الانتكاسات في قطاعَي الصحة والتعليم، بما في ذلك الوفيات المبكرة والخسائر الدائمة في التعلّم[105].

وتفاقم عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي[106] خلال العقد المنصرم، ليعود إلى المستوى الذي كان عليه في خمسينات القرن العشرين[107]. وكان عدم المساواة في الدخل بين البلدان آخذٌ في الانخفاض، حيث لحقت بعض بلدان الدخل المنخفض والمتوسط ببلدان الدخل المرتفع، لكن جائحة كوفيد-19 عكست هذا الاتجاه في العديد من البلدان[108]. وازداد عدم المساواة في الدخل ضمن البلد الواحد وتفاقم بسبب الجائحة، وفقدت الأسر الأشد فقراً عملها ودخلها بمعدلات أعلى عموماً من الأسر الأكثر ثراءً[109]. وليس عدم المساواة في الدخل والثروة أمراً حتمياً، بل هو خيار سياسي[110]. ويمثّل فهمُ أسباب عدم المساواة في الدخل ضمن البلد، على خلفية إدارتنا للترابط، جوهرَ الخطاب السياسي عن عدم المساواة اليوم.

الشكل 1-11 اتجاهات الحد من الجوع في العالم تنعكس

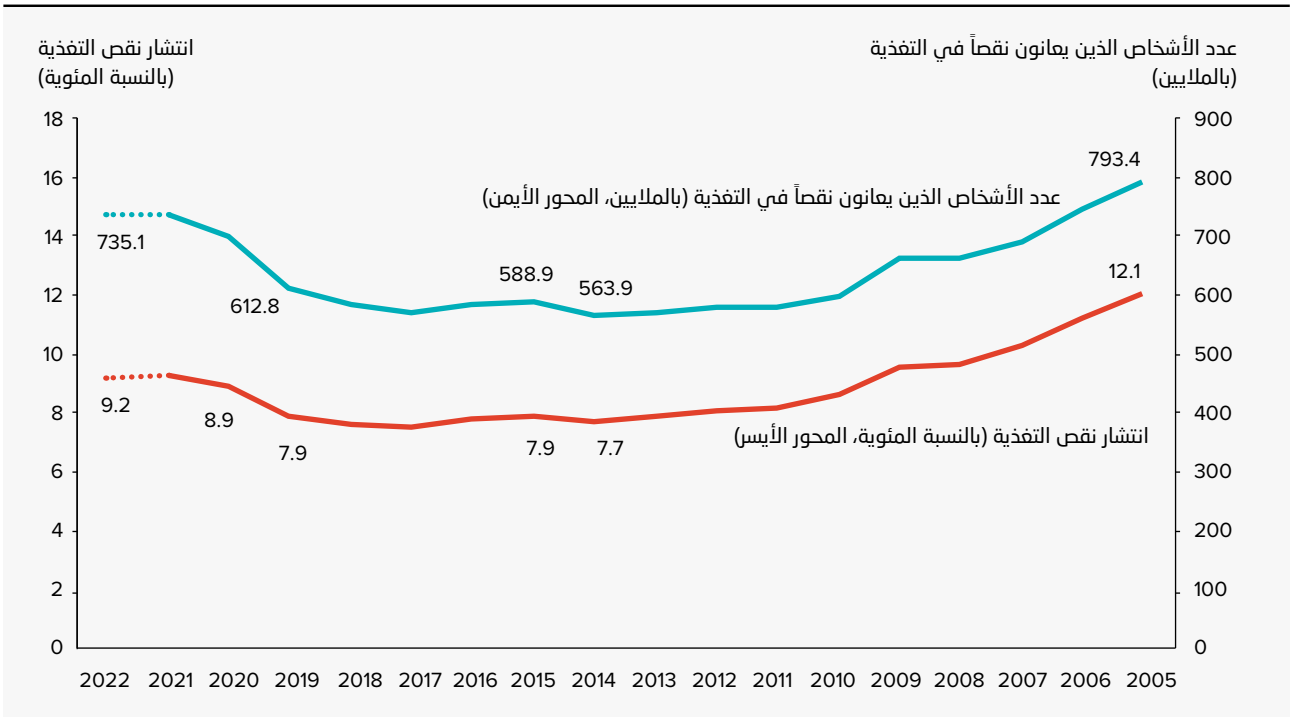

ملاحظة: بيانات عام 2022 هي إسقاطات.
المصدر: FAO and others 2023.

الشكل 1-12 يحتمل أن تكون جائحة كوفيد-19 قد غيّرت بشكل دائم مسار الحد من الفقر

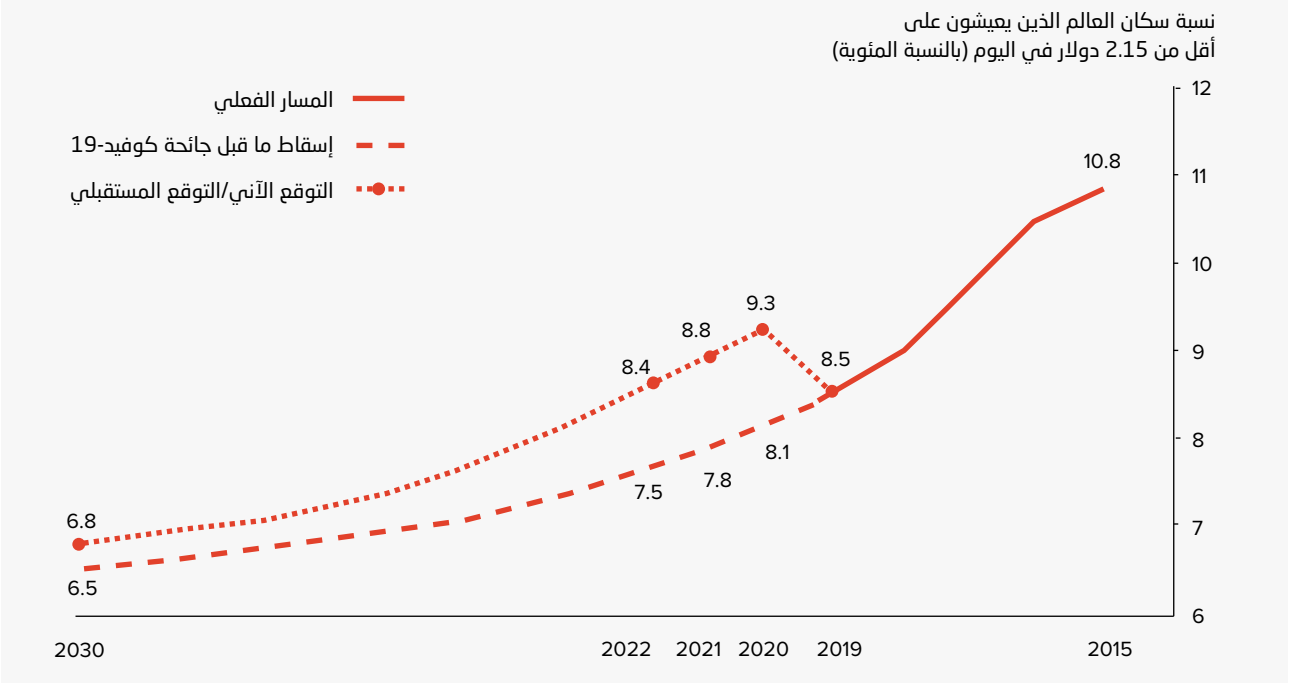

المصدر: UN 2023c.

وأفضى رفض المساواة بين الجنسين في أجزاء مختلفة من العالم إلى عرقلة التقدم في هذا المجال[111]. وعليه، انقلب مسار الحريات المدنية والسياسية والاقتصادية للمرأة رأساً على عقب في سياقات عديدة. وتشير الاتجاهات السائدة حالياً إلى أن تحقيق المساواة في تمثيل الرجال والنساء كقادةٍ في القضايا الوطنية قد يستغرق 40 عاماً أخرى[112]. ويتزامن عكس مسار المؤشرات الاجتماعية والإنمائية المختلفة مع تردّي المعايير والممارسات الديمقراطية[113]، ويُعزى ذلك جزئياً إلى الشعور بعدم الرضا تجاه سوء إدارة الترابط (الفصل 2)[114].

يقوم ترابطٌ بين البلدان تماماً كما تقوم روابطٌ بين التحديات. وعلى سبيل المثال، يمكن للضغوط الحادة التي تنجم عن التغيّر البيئي وتؤدي إلى تفاقم الإجهاد المائي وانعدام الأمن الغذائي، أن تؤجّج التوترات والصراعات، وتقوّض السلام والاستقرار، وتنعكس سلباً على المجتمعات المحلية. وبحلول عام 2030، قد يعيش نحو ثلثَي الذين يعانون من فقر مدقع في العالم في حالات صراعٍ وبيئات هشّة[115].

> "بالرغم من وجود أدلة على أن الترابط قد يوسّع نطاق الولاية على الذات، تفيد أدلة أخرى بأن سوء إدارة هذا الترابط قد يحدو بالعالم في الاتجاه المعاكس.

لنهج التنمية البشرية أهمية بالغة في فهم تبعات سوء إدارة الترابط على الولاية على الذات (الفصل 5). فالشخص الذي يتخذ مبادرات ويُحدث تغييرات هو صاحب ولاية على ذاته، والولاية على الذات هي قدرة الناس على عيش حياة يقدّرونها ولأسباب وجيهة. وعلى سبيل المثال، الصحفيون الذين يرون أن من واجبهم تقديم معلومات صادقة وغير متحيّزة للجمهور والقادرون على العمل من دون خوفٍ من الانتقام أو قلقٍ على أمنهم الشخصي يكونون أفضل حالاً في سياقٍ اجتماعي وسياسي يحمي حرياتهم الفردية مما سيكونون عليه في سياقٍ يكبّل هذه الحريات. وفي عالم يزداد فيه الاستقطاب السياسي (الفصلان 2 و6)[116] وتتراجع فيه حرية التعبير[117]، تخضع ولاية الإنسان على ذاته لشروطٍ جديدة.

ويصف أمارتيا سين التنمية، في كتابه "التنمية كحرية"، على أنها سعيٌ إلى توسيع نطاق حرية الأفراد بشتّى الطرق (وهي تشمل الحرية في الإجراء وفي الفرص)، مع قدراتٍ (مرتبطة بالرفاه وبالولاية على الذات) ترسم السياسة العامة، ومع سياساتٍ عامةٍ قادرة على تعزيز تلك القدرات، في دورة حميدة محتملة[118]. بيد أن الطريقة التي نختار بها إدارة الترابط تؤثّر على ما إذا كانت هذه الدورة الحميدة ستترسّخ أم لا.

وبالرغم من وجود أدلة على أن الترابط قد يوسّع نطاق الولاية على الذات، تفيد أدلة أخرى بأن سوء إدارة هذا الترابط قد يحدو بالعالم في الاتجاه المعاكس. وأفضت الأنماط الأخيرة لسوء إدارة الترابط إلى تداعيات وخيمة على حقوق الناس ودخلهم ورفاههم، ما يؤثر على تفضيلاتهم وخياراتهم السياسية (الفصل 2). فعلى سبيل المثال، تراجعت المعايير والممارسات الديمقراطية إلى مستويات شوهدت للمرة الأخيرة في عام 1986، مقاسةً في 202 بلد[119].

علاوةً على ذلك، تدهورت حرية التعبير في السنوات العشرين الماضية (الشكل 1-13). ووُثّقت حالات القمع التي اختبرها الصحفيون والكتّاب والناشطون والفنانون في جميع مناطق العالم، وهي آخذة في الازدياد. كذلك، شهد نحو 85 في المائة من سكان العالم تراجعاً في حرية الصحافة في بلادهم بين عامَي 2016 و2020[120]. ويؤدي غياب وسائل الإعلام المستقلّة إلى زيادة التحيّز والانقسام، فتخلو المناقشات العامة من وجهات نظر محايدة في سياق الاستقطاب المتزايد.

فضلاً عن ذلك، تتراجع الصحة العقلية كثيراً. فقد ازداد في العقد الأخير عدد الأشخاص الذين يعانون حالات من الإجهاد أو الحزن أو الاضطراب أو الغضب أو القلق، بلغ أعلى مستوياته منذ بدء استطلاعات غالوب[121]. ومن المفارقات أن هذا الازدياد تزامن مع حقبةٍ من الرفاه المادي العالي، والتقدم غير المسبوق في التكنولوجيا، ومستويات من التنمية البشرية أعلى من أي وقتٍ مضى.

ووقعُ الآثار السلبية أسوأ على مجتمعات محددة. فقد اختبرت مجتمعات السكان الأصليين مثلاً مجموعة من التغيّرات الناجمة عن سوء إدارة الترابط. وواجه السكان الأصليون الكثير من حالات نزع ملكية الأراضي وفقدان الموارد الطبيعية طوال قرونٍ عدة لصالح تطوّرات مختلفة في الصناعة والبنى الأساسية، مثل المناجم والسدود[122]. ومن المتوقع مثلاً أن تنقرض 90 في المائة من اللغات المستخدمة في العالم، وهي بغالبيتها الساحقة من اللغات التي يستخدمها السكان الأصليون، في غضون 100 عام[123].

ولنتوقّف عند سكان الجزر التي تواجه تهديداً وجودياً بفعل ارتفاع منسوب مياه البحر[124]. يولّد لديهم المستقبل الذي يحتمل أن يخسروا فيه أسلوب عيشهم وأرضهم شعوراً بالعجز التام. وتُطرح إمكانية انتقال سكان كيريباس وتوفالو إلى البلدان المجاورة، إذ قد تغمر المياه البر الرئيسي في غضون 50 إلى 100 عام، لكن العديد منهم يرَون في الانتقال الملاذ الأخير[125]. ويحاجج القادة بأن انتقال السكان هو هزيمة بحد ذاتها، لكونها تنقض مبدأ الإقرار بما يحدث للعالم. ويرفض كبار السن الانتقال بسبب ارتباطهم بوطنهم وتمسّكم بتقاليدهم.

الشكل 1-13 حرية التعبير تسجّل تراجعاً في السنوات الأخيرة

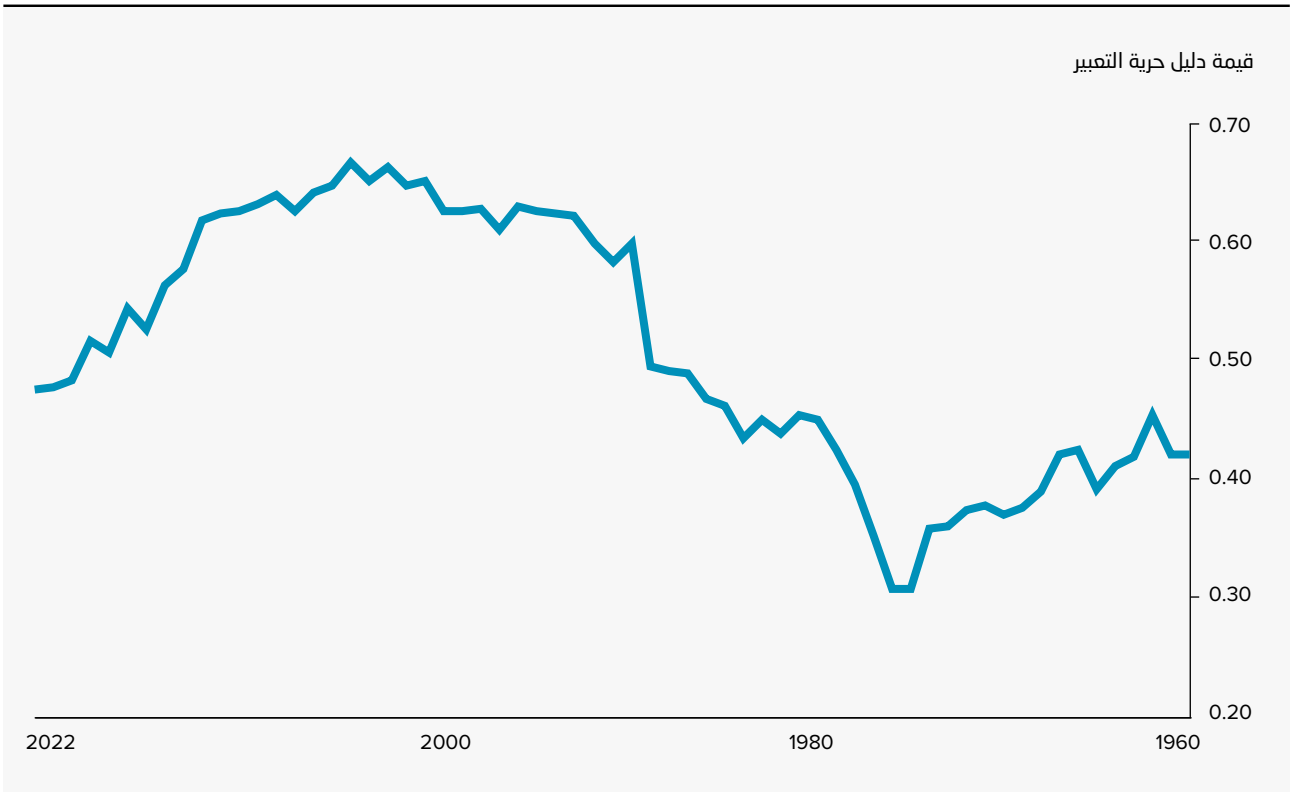

ملاحظة: البيانات هي متوسطات عالمية مُرجحة بعدد السكان.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من مشروع تنوّع الممارسات الديمقراطية وقاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية البشرية.

وتوثّق مجموعة من الأعمال الاضطراب إزاء تدهور البيئة، وهو شعور عام بالخسارة وبأن الأسس البيئية للوجود على مشارف الانهيار[126]. ويتناول هذا الاتجاه الجديد من الأعمال البحثية مواضيع لا تتناولها عادةً أدبيات الكوارث[127]. ويتعمّق في فهم المشاعر العامة بشأن تغيّر المناخ بشكلٍ مجرد (فكرة أن الهلاك هو مصير البشرية)[128]. ويعرض الخسارة البيئية على أنها زوال المناظر الطبيعية والتنوّع البيولوجي. وترتبط هذه المشاعر بالتهديدات الوجودية، وفقدان الهوية، وأساليب العيش وأماكنه، والكوارث المستقبلية المرتقبة والمتصوّرة. وتولّد إحساساً عارماً بالمسؤولية للتعامل مع أمرٍ ضخم لدرجة أنه يُشعر بالشلل، ومن هنا فقدان الولايةً على الذات. ويعبّر الشباب في جميع أنحاء العالم عن شعورهم بالأسى نتيجةً لعدم قدرتهم على الاستجابة للأحداث من حولهم أو المساهمة في التغيير، وسط شعور بالتقاعس الجماعي. فيصعب عليهم إيجاد معنى في مساعي الحياة الأخرى، مثل الاستثمار في التعلّم أو إنجاب طفل[129].

ويسعى علماء الاجتماع إلى دراسة هذا الشعور بفقدان الولاية على الذات في مواجهة تغيّر المناخ، وهم حريصون على فهم ما إذا كان في الأزمة المتفاقمة والشكوك المتزايدة فرصةٌ لإحداث تغيير وتحوّل[130]. وهذا شكلٌ من أشكال النقص في ولاية الإنسان على ذاته التي تعوق النهوض بالعمل الجماعي (الفصل 5).

وتوهن عوامل مثل عدم اليقين والهياكل المؤسسية والحوافز غير المتسقة الولاية على الذات. ويرتبط تفاقم انعدام الأمن البشري المتصوَّر بتراجع حس الولاية على الذات[131]. ويتّضح نقص الولاية على الذات في الفجوة المتّسعة بين التوصيات المستندة إلى وقائع علمية لضمان الرفاه المستدام للجميع من جهة، والإجراءات الفعلية على أرض الواقع من جهة أخرى. وعليه، يديم نقص الولاية على الذات عدم الاستدامة، ويبدّد ثروات القِيَم والتطلّعات، ويخلق تناقضاً وهمياً بين التنمية والاستدامة[132]. وتفضي هذه الظروف أكثر فأكثر إلى تقليص دور الناس كأصحاب ولاية على ذاتهم، وإلى تعسّر العمل الجماعي.

وبالرغم من التحديات، يحاجج بعض علماء الاجتماع بأن الولاية على الذات قادرة على إعادة تشكيل أنظمة الأرض بفعالية[133] وقيادة التغيير المجتمعي على نطاق واسع[134]. فلنأخذ مثلاً دراسةً لتصوّر أساليب جديدةً لحوكمة المناخ عبر الحدود الوطنية التي تتّخذ شكلها ببطء[135]. يهدف هذا العمل إلى فهم كيفية تنشيط الولاية

على الذات أبعد من الحدود الوطنية لنقل أهداف المصلحة العامة إلى نطاق الكوكب ككل[136].

كيفيّة إدارة الترابط خيار. فالترابط يضاعف فوائد المعرفة المشترَكة والتعاون كما يظهر في التقدم في الطب والتكيّف مع تغيّر المناخ والحد من الفقر والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وغيرها. وحسب الفصلين 3 و4، يمثّل القضاء على الجدري وبروتوكول مونتريال والتدخلات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية[137] والاستجابات المالية خلال جائحة كوفيد-19[138]، إنجازات هائلة في وجه عوامل كان يمكن أن تتحوّل إلى انتكاسة كبرى في التنمية البشرية. وتناقش سائر فصول الجزء الأول من التقرير كيف تجري إعادة تشكيل الترابط (الفصل 2) والأدوات التي يمكن استخدامها لإدارة الترابط على نحوٍ أفضل (الفصل 3). ويستكشف الجزء الثاني كيفية إعادة تصوّر التعاون للنهوض بالتنمية البشرية.

الفصل

2

الترابط العالمي مستمر، لكن بملامح متغيّرة

الترابط العالمي مستمر، لكن بملامح متغيّرة

لا يزال سكان العالم يعيشون في مجتمعات مترابطة. وعلى الرغم من تباطؤ العولمة الاقتصادية، لا تتفكك عُرى هذا الترابط، بل تتغيّر ملامحه من جرّاء محركات ستبقى حاضرة في المستقبل.

فالتغيّرات الخطيرة التي يتخبّط فيها الكوكب في عصر الأنثروبوسين، مثل الجوائح وتغيّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي، لا تأبه بأي حدود، بينما التقدم في التكنولوجيات الرقمية يوقع تغيّرات جسيمة في البنى الاقتصادية ويعطي تدفّق المعلومات عبر الحدود زخماً أقوى من أي وقت مضى.

ومع مرور الوقت، وترابُط المجتمعات بشكل متزايد وبطرق متعددة، سيكون العمل الجماعي للتصدي للتحديات العالمية المشتركة ضرورةً حتمية لحماية الأمن البشري والنهوض بالتنمية البشرية.

نحن نعيش في عالم مترابط ترابطاً مفرطاً. وقد أظهرت اضطرابات سلاسل التوريد والتضخّم في أعقاب جائحة كوفيد-19 الترابط الاقتصادي العالمي وأوجه الضعف المواكبة له[1]. والمخاوف بشأن التوزيع غير المتكافئ لفوائد الترابط بين البلدان وداخلها، والمخاطر الناشئة عن التدفقات المالية والتجارية العابرة للحدود غير المنظمة – ليست وليدة اليوم[2]. فقد تباطأت التجارة الدولية إثر تحوّل العديد من هذه المخاطر واقعاً كما في الأزمة المالية العالمية 2007-2008[3]، وعقب جائحة كوفيد-19، ما حدا بالبعض إلى إعلان نهاية العولمة[4]. ويبدو أن في تجدد الصراعات، واحتدام التوترات الجيوسياسية، والمآزق في بعض المؤسسات المتعددة الأطراف[5] ما يضغط على الروابط التي تجمعنا، بل وحتى يفكّك بعضها.

ومع ذلك، يبيّن هذا الفصل أن الترابط، عوضاً عن أن يتفكّك، بات يكتسب ملامح جديدة بل ويتعمق في بعض النواحي، ومردّ ذلك جزئياً إلى محركات ستبقى حاضرة في المستقبل. وفي هذا الشأن، تُطرَح ثلاث حجج رئيسية.

أولاً، إضافة إلى الروابط الاقتصادية، لا تزال حركة الأشخاص والمعلومات والأفكار عبر حدود البلدان قوية[6]، وهي تجعل من الترابط سمةً تميّز عصرنا[7]. وفي حين أنه يمكن للترابط أن يولّد فرصاً اقتصادية وغير اقتصادية للناس، وأن يساعد على تخفيف آثار الصدمات المحلية والإقليمية[8]، فإنه قد يؤدي أيضاً إلى نشوء مواطن ضعف جديدة وإلى انتشار الصدمات في مختلف أنحاء العالم[9]. غير أن نشوء مواطن الضعف وانتشار الصدمات ليسا بالضرورة من السمات الحتمية للترابط، بل هما نتيجة نُهج إزاء العولمة غير منظمة إطلاقاً. فقد أدت هذه النُهج، على سبيل المثال، إلى تركز إنتاج بعض السلع الأساسية والبضائع في عدد قليل من المناطق أو لدى حفنة من المنتجين، ما يزيد من مخاطر حدوث انقطاعات في التوريد العالمي عندما تواجه إحدى هذه المناطق أو أحد هؤلاء المنتجين مشاكل في الإنتاج أو التوزيع[10]. وأفضت هذه النُهُج أيضاً إلى توزيع غير متكافئ لتكاليف العولمة ومكاسبها داخل البلدان[11]، مبدّدةً الكثير من الفرص الاقتصادية ومؤججةً تصوّرات انعدام الأمن التي يمكن أن تذكي الاستقطاب السياسي وتدعم المواقف السياسية المعروفة بالشعبوية[12] – ما يسهم في عولمة السخط[13].

ثانياً، ما برح نطاق الروابط العالمية وسرعة تطوّرها يغيّران ملامح الترابط تغييراً عميقاً. وأضحى البشر قوّة جيولوجية توقع تغيّرات في الكوكب، وتمهّد لعصر جيولوجي جديد، هو الأنثروبوسين، أي عصر البشر. وفي هذا العصر، يواجه الكوكب مجموعة غير مسبوقة من التحديات تُضاف إلى العولمة التي تتحدّد ملامحها بفعل الخيارات المتّخذة على مستوى السياسات. فالآثار العابرة للحدود لأحداث مثل حرائق الغابات وتفشي الأمراض الحيوانية المصدر والظواهر الجوية الشديدة، تنجم، أقلّه جزئياً، عن التغيّرات التي يشهدها الكوكب بفعل الإنتاج والاستهلاك البشريين. ولا يمكن إدارة هذه التغيّرات مباشرة عن طريق الحد من تدفقات السلع والأموال والأشخاص عبر الحدود. في الوقت نفسه، يؤدي التقدم في مجال التكنولوجيات الرقمية والجهود المتضافرة المبذولة لخفض إنتاج الكربون في الأنشطة الاقتصادية إلى تغييرات كبرى في البنى الاقتصادية وفرص التنمية. وها هي الخدمات والمنصات الرقمية تقلّص العالم، وذلك من خلال إتاحة التعاون في الوقت الفعلي والتواصل الفوري تقريباً بين أماكن مختلفة من العالم. وعلى الرغم من استقرار مستويات التجارة العالمية في السلع، وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، ما برحت تدفقات المعلومات عبر الحدود تتزايد لتبلغ مستويات قياسية جديدة كل عام[14].

> "نشوء مواطن الضعف وانتشار الصدمات ليسا بالضرورة من السمات الحتمية للترابط، بل هما نتيجة نُهج إزاء العولمة غير منظمة إطلاقاً.

ثالثاً، تدل "عولمة السخط" على أن إدارة الترابط العالمي تغفل عن نواحٍ عديدة. فالسعي وراء العولمة الجامحة أو الانكفاء إلى الحمائية ليسا الخيارين الوحيدين – ومن المستبعَد أن ينجح أي منهما في إدارة التحديات العالمية المشتركة التي تسِم عصر الأنثروبوسين. فنحن جميعاً نتشارك هذا الكوكب[15]. وحتى ولو تسنّى التخفيف من أنواع معيّنة من الترابط بين البلدان من خلال فرض حواجز تجارية أو تعقيد الهجرة الدولية، فالتحديات المحدقة بالكوكب، مثل تغيّر المناخ، لا تقف عند حدود وطنية. والأمر سيّان بالنسبة إلى فوائد الحد من تغيّر المناخ أو منافع التأهّب للجوائح، التي لا تأبه بأي حدود. وبينما نتوغّل في عصر الأنثروبوسين، تزداد آفاقنا المستقبلية ترابطاً. ومن الأهمية تفادي سوء إدارة الترابط، وتلافي التكاليف التي تتكبّدها التنمية البشرية نتيجةً له (الفصل 1). ولكن، من المهم أيضاً الاستفادة من الترابط بطرق تدفع عجلة التنمية البشرية إلى الأمام.

استمرار الروابط العالمية - عالم شديد الترابط وأوجه تبعية متبادلة

يعيش المزيد من الناس في مجتمعات محلية تشكل جزءاً من مجتمعات عالمية مترابطة[16]، وتتشابك حياتهم عبر ثقافات واقتصادات ونُظم إيكولوجية من مختلف أنحاء العالم. ومسيرة العولمة، المتّسمة بكثافة تدفق المعلومات

والأشخاص والأموال والسلع والخدمات عبر الحدود، ليست وليدة اليوم، إنما هي نتاج تطوّرات تكنولوجية وسياسية بدأت منذ وقت طويل[17].

وقد أدى التقدم التكنولوجي إلى خفض تكاليف النقل والاتصالات المترتبة على العديد من التدفقات عبر الحدود[18]، في حين أسفرت خيارات متعمَّدة على مستوى السياسات إلى تعميق الترابط بين المجتمعات والاقتصادات. وأفضى التحرير المالي والتجاري، الذي كان له دور أساسي في دفع عجلة العولمة الاقتصادية منذ سبعينات القرن العشرين، إلى تسارُع التكامل الاقتصادي العالمي حتى وُصف بالعولمة المفرطة[19]. واندمجت معظم البلدان في سلاسل القيمة العالمية، وشرّعت أسواقها أمام التجارة الخارجية والتدفقات المالية، متنازلةً عن بعض السيطرة على هذه التدفقات مقابل وعدٍ بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر[20]. وشهدت هذه الفترة تحسّناً ملفتاً في مستويات معيشة أعداد كبيرة من السكان[21]، غير أن مكاسب التكامل التجاري والاقتصادي لم توزَّع بالتساوي. كما شهدت هذه الفترة تفاقماً في عدم المساواة داخل العديد من بلدان الدخل المرتفع[22]. وغالباً ما تجلّى ذلك في نشوء أوجه عدم مساواة كبيرة أو تزايدها على المستوى المحلي[23]، وفي انحسار فرص العمل في بعض المجالات والقطاعات الاقتصادية[24]. وبالنسبة لبعض بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، اتّسمت العولمة المفرطة في بعض الأحيان بعدم مساواة في شروط التبادل التجاري، وبتنفيذ سياسات ربّما حالت دون نمو الإنتاجية والتقدم على مسار التنمية[25].

وفي السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك، وسط مخاوف متزايدة بشأن انقطاعات في سلاسل التوريد وتجدد الصراعات العنيفة، مالت كفّة الميزان من التركيز المفرط على الكفاءة تمهيداً للعولمة الجامحة، باتجاه معالجة المخاوف بشأن الاستقرار والمنعة. وقد تحقّقت إعادة التوازن، جزئياً، من خلال فرض حواجز تجارية على الحدود الوطنية. فازدادت القيود التجارية مثلاً من أقل من 500 في السنة في عام 2010 إلى نحو 3,000 في عام 2022[26]. وتدل الجهود المبذولة لإعادة الإنتاج إلى الوطن أو تقريبه أو توجيهه إلى أطراف صديقة[27] على عودة جزئية عن العولمة المفرطة[28].

وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة التكامل الاقتصادي العالمي، أو حتى ركوده في بعض النواحي، لا يزال الترابط بين بلدان العالم قوياً والتبعية بين الاقتصادات شديدة – وذلك بدرجة غير مسبوقة تاريخياً وفقاً لبعض التقارير (الشكل 2-1)[29]. ومعدلات التجارة الدولية آخذة بالارتفاع منذ وقت طويل، على الرغم من انقطاعات كبيرة في

الشكل 2-1 العولمة المفرطة في انحسار، لكن مستويات الترابط مرتفعة بدرجة غير مسبوقة

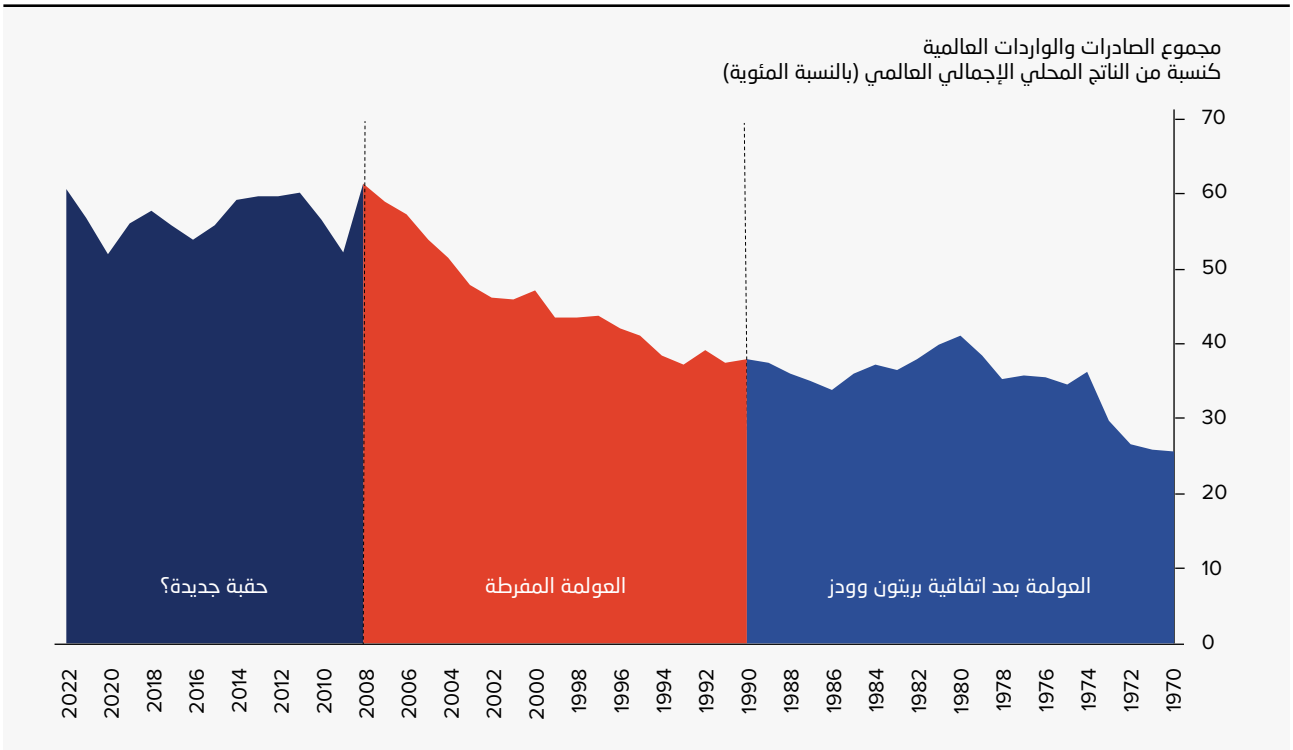

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية؛ Aiyar and others 2023.

السلاسل العالمية[30]. وحجم التكامل المالي اليوم أكبر أربع مرات تقريباً ممّا كان عليه في منتصف تسعينات القرن العشرين[31]. ولا يمكن لأي منطقة في العالم أن تدّعي الاكتفاء الذاتي، لأن كل منطقة تعتمد على غيرها للحصول على واردات 25 في المائة أو أكثر من نوع رئيسي واحد على الأقل من السلع والخدمات[32]. وتدعم سلاسل القيمة العالمية كل شيء، من الغذاء إلى الأدوية، وحتى الخدمات الرقمية والأجهزة التي تشغّلها[33]. واليوم، تجتاز السلع ضعف المسافة التي كانت تقطعها في عام 1965، وتعبر المزيد من الحدود قبل الوصول إلى وجهتها النهائية[34]. ويستلزم ذلك علاقات اقتصادية عالمية معقّدة وأوجه ترابط وتبعية متعددة في عملية إنتاج السلع والخدمات (الإطار 2-1).

وكل يوم، يعبر ملايين الأشخاص الحدود الوطنية، في حركة مؤقتة أو دائمة بين البلدان. واعتباراً من عام 1970، ازداد العدد التقديري للأشخاص الذين يعيشون خارج مسقط رأسهم ثلاث مرات، من 84 مليون نسمة إلى نحو 280 مليوناً، علماً أن هذه الزيادة تبدو بسيطة عند حسابها كنسبة من سكان العالم (من 2.9 في المائة في عام 1990 إلى 3.6 في المائة في عام 2020)[35]. ووُجهة أكبر نسبة من المهاجرين الدوليين هي أوروبا (30.9 في المائة)، تليها عن كثب آسيا (30.5 في المائة)[36].

الإطار 2-1 رحلة الهاتف الذكي حول العالم - قصة آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية عابرة للحدود

أصبحت الهواتف الذكية سريعاً وجهاً أساسياً من أوجه الحياة اليومية لنسبة كبيرة من سكان العالم. ومنذ إطلاق هواتف آيفون وأندرويد في عام 2007، سجلت المبيعات العالمية لهذه الهواتف زيادةً مذهلةً. فقد سُجّل 6.4 مليار اشتراك في شبكة الهواتف المحمولة في جميع أنحاء العالم في عام 2022[1]، وكان من المتوقع بيع 1.15 مليار جهاز جديد في عام 2023[2] - بمعدّل جهاز لكل سبعة أشخاص على الكوكب. والهواتف الذكية هي أكثر من مجرد أجهزة للاتصال بالعالم الرقمي. إنها نتاج نظام عالمي معقّد ومترابط يتجاوز الحدود، تشارك فيه جهات عدّة، وينطوي على عمليات متعددة. وتكشف رحلة الهاتف الذكي، من طرح فكرته إلى استخدامه، كيف ترسم تدفقات المواد والمعلومات والقيم والنفايات في جميع أنحاء العالم معالم حياتنا.

فقبل الوصول إلى المستهلكين، تعبر الهواتف الذكية حدوداً متعددة، وأحياناً نفس الحدود أكثر من مرة. وتنتج شركات متخصصة مكوّنات الهواتف الذكية، بما في ذلك رقائق الذاكرة والمعالِجات والبطاريات ووحدات الكاميرات، في أماكن مثل الصين واليابان وجمهورية كوريا[3]. ويتطلّب صنع كل مكوّن مدخلات من اقتصادات أخرى مشارِكة في سلسلة القيمة العالمية. على سبيل المثال، يتطلّب صنع البطارية معدن الكوبالت، الذي كثيراً ما يستخرج في بلدان الدخل المنخفض، حيث يرتبط قطاع التعدين بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمالة الأطفال، وبتدهور بيئي شديد[4]. ويصدَّر الكوبالت من بلدان فيها مناجم لتجهيزه في بلدان مثل الصين، قبل إرساله إلى بلدان مثل اليابان أو جمهورية كوريا لدمجه مع مواد أخرى لإنشاء خلايا البطارية[5]. ويمكن بعد ذلك إعادة خلايا البطارية إلى الصين أو شحنها إلى ماليزيا، مثلاً، لتجميعها في حزم بطاريات، إلى جانب مكوّنات أخرى مثل لوحات التشغيل[6].

والقيمة المضافة لهذه الأنشطة الوسيطة منخفضة مقارنة بسعر التجزئة النهائي للهواتف الذكية، ما يترك لبلدان الدخل المنخفض والمتوسط حصة أصغر من الأرباح من تلك الأجهزة المنتجة عالمياً. ومعظم الأرباح تجنيها الشركات التي تصمّم الهواتف الذكية وتسوّقها وتبيعها، وهي تتخذ من بلدان الدخل المرتفع مقراً لها في غالب الأحيان[7]. كما تمتلك هذه الشركات معظم حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع المتعلقة بالهواتف الذكية[8].

لقد غيّرت الهواتف الذكية حياة مليارات الأشخاص حول العالم، ومكّنتهم من التواصل عبر الحدود، والوصول إلى معلومات آنية تقريباً، والحصول على الخدمات المالية، والمشاركة في الاقتصاد الرقمي. ومع ذلك، لا تزال التفاوتات في استخدام الهواتف الذكية شاسعة على مستوى العالم[9]. وعلى الرغم من الآثار الإيجابية العديدة، تُعزى إلى الاستخدام المفرط للهواتف الذكية أيضاً آثار سلبية على الصحة العقلية، خاصة لدى الشباب[10].

ولا تصل رحلة الهاتف الذكي إلى نهايتها بمجرّد وصوله إلى المستهلكين. فللهواتف الذكية عمر افتراضي قصير، إذ تطبَّق عليها استراتيجية التقادم المقصود، ويسوَّق للطُرز الأحدث منها بشكل مكثّف، ما يسرّع استبدالها. والنفايات الإلكترونية، بما في ذلك نفايات الهواتف الذكية، تزداد بسرعة. فعلى الصعيد العالمي، ينتج كل شخص حوالي ستة كيلوغرامات من النفايات الإلكترونية كل عام. غير أن الفوارق في الإنتاج حادة. فالشخص العادي في أنحاء معيّنة من أفريقيا ينتج أقل من كيلوغرامين من النفايات الإلكترونية كل عام، في حين أن الشخص العادي في النرويج ينتج 28.5 كيلوغراماً[11]. ولا يُعاد تدوير إلا نحو 17 في المائة من النفايات الإلكترونية، على الرغم من إمكانية استعادة المعادن الأساسية وإعادة استخدامها[12]. وينتهي المطاف بنسبة كبيرة من النفايات الإلكترونية في مطامر في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، وتنبعث منها مواد سامة وتنجم عنها مخاطر صحية[13].

ملاحظات

1. Statista 2023 **2.** Kharpal 2023 **3.** Gentile and others 2021؛ Sturgeon and Kawakami 2010 **4.** Amnesty International 2023 **5.** Carton, Mongardini and Abi-Jaoude, Naylor **10.** Rowntree 2019 **9.** Sturgeon and Kawakami 2010 **8.** WIPO 2017 **7.** Farooqui 2023 **6.** Richter 2023؛ Gulley 2023؛ and Li 2018 and Pignatiello 2020 **11.** Parajuly and others 2019 **12.** Forti 2020 **13.** Parajuly and others 2019.

ويتنقّل الأشخاص عبر الحدود لأسباب مختلفة، منها البحث عن عمل، أو متابعة التحصيل العلمي، أو التماس الحماية الإنسانية. والتنقّل هو سِمة رئيسية من سِمات التنمية البشرية، إذ يمكّن الناس من توسيع خياراتهم، وإدارة دفّة حياتهم، وزيادة رفاههم ورفاه أسرهم ورفاه المجتمعات المضيفة ومجتمعات المنشأ على السواء[37]. وللتحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون أهمية اقتصادية كبيرة، إذ تجاوزت منذ فترة طويلة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدَّمة لبلدان الدخل المنخفض والمتوسط. وفي عام 2022، وصلت هذه التحويلات إلى نفس مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر – غير أنها أقل تقلّباً بكثير (الشكل 2-2). وإضافةً إلى الروابط الاقتصادية[38]، تنشئ الهجرة الدولية روابط اجتماعية وثقافية بين البلدان المضيفة وبلدان المنشأ[39].

وعلى الرغم من تزايد المخاوف إزاء الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية في العديد من بلدان الدخل المرتفع، وذلك بموازاة تصاعد الخطاب المناهض للمهاجرين، تُؤكّد بحوث كثيرة أن الهجرة الدولية تتيح فوائد صافية للاقتصادات المتقدمة، لا سيما حيثما توضع سياسات لمساعدة المهاجرين الدوليين على إيجاد مكانة لهم في سوق العمل المحلية[40].

ولعلّ المثال الأكثر وضوحاً على الترابط المفرط (التي تتناولها الأقسام المقبلة) هو الزيادة السريعة في كفاءة التكنولوجيا الرقمية واستخدامها، وربط مسافات جغرافية شاسعة، في الوقت الحقيقي تقريباً. وقد أتاحت سعة النطاق الترددي العالمي، التي سجلت ارتفاعاً كبيراً منذ عام 1990، نمو تدفقات المعلومات عبر الحدود نمواً هائلاً[41]، وتعزيز التجارة الدولية بين البلدان[42] من خلال سلاسل القيمة العالمية[43]. وعلى الرغم من أوجه عدم المساواة المركَّزة في مناطق معيّنة، تنتشر وسائل الاتصال الرقمي انتشاراً واسعاً. فنسبة 95 في المائة من سكان العالم الآن تقع ضمن تغطية شبكة النطاق العريض النقال، وكان 5.4 مليار شخص يستخدمون الإنترنت في عام 2023[44].

التركُّز والاختلال في الاقتصاد: خطران محدقان

في عالمنا الشديد الترابط، حيث تتيح تفاعلات يصعب الفصل بينها تدفّق المعلومات والأشخاص والأموال

الشكل 2-2 التحويلات إلى بلدان الدخل المنخفض والمتوسط تقترب من مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر

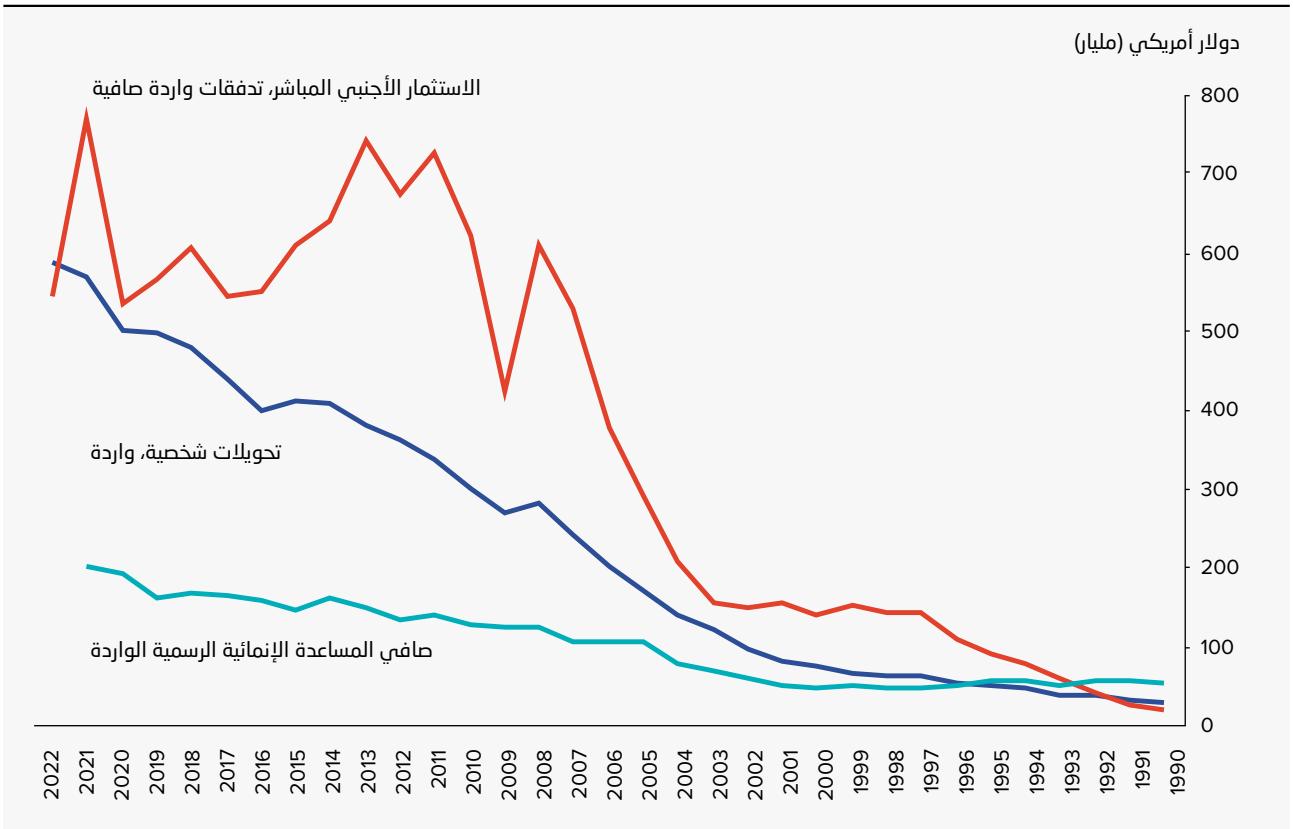

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية، اطلع عليها في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛ IOM 2022.

والسلع والخدمات عبر الحدود[45]، يمكن أن تنتشر تداعيات بعض السياسات والخيارات بوتيرة سريعة على المستوى الإقليمي وحتى العالمي. ويمكن لاقتصادات الحجم والنطاق أن تركّز الإنتاج في بلد واحد أو عدد قليل من البلدان، ما يجعل سائر البلدان تتأثّر بالقرارات المتّخذة خارجَها. وتحدث معظم التبادلات التجارية العالمية ضمن كتل إقليمية كليّة تهيمن عليها الاقتصادات الكبرى[46]. في المقابل، ينتهي المطاف بالعديد من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط المعتمدة اعتماداً مفرطاً على التجارة الدولية في آخر ركب التجارة العالمية، وتكون سيطرة هذه البلدان على العوامل التي تؤثّر على معدلات التبادل التجاري ضئيلة جداً[47]. ولهذا السبب، يمكن أن تؤثر السياسات المحلية المعتمدة في الاقتصادات الكبرى على بلدان الدخل المنخفض والمتوسط. على سبيل المثال، يضع نظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السياسة النقدية الأمريكية بموجب تفويضه القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن لقراراته آثار كبيرة[48] على اقتصادات السوق الناشئة[49]. ولأن الآثار تنتقل عبر قنوات متعددة، فقد يكون من الصعب احتواء الآثار غير المباشرة العابرة للحدود[50].

> "قد يكون تركّز السوق علامة على التخصّص واقتصاد وفورات الحجم، وهما يؤديان إلى مكاسب في الكفاءة. ولكن هذا التركّز يزيد أيضاً من مخاطر انتقال الاضطرابات والصدمات من شركة واحدة أو عدد قليل من الشركات إلى العديد من القطاعات والبلدان، وذلك من خلال سلاسل القيمة العالمية المتكاملة بقوة.

وفي العديد من سلاسل القيمة العالمية، غالباً ما تتركز السلطة لدى عدد قليل من الشركات عبر الوطنية التي يمكن لاستراتيجياتها التجارية أن تؤثر تأثيراً مباشراً على اقتصادات متعدّدة[51]. ويمكن لهذه الشركات أن تعزّز الاستثمار والابتكار والفرص الاقتصادية[52]، لكن يمكنها أيضاً أن تزاحم الشركات المحلية وتبعدها عن السوق، لا سيما في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط[53]. ويسمح تركّز السوق في سلاسل القيمة العالمية للشركات الكبرى بالاستفادة من هوامش الربح ومن الأنشطة الريعية، ويُعزى إلى هذه الشركات انخفاض حصة القوى العاملة العالمية من الدخل[54] وارتفاع أسعار الاستهلاك[55].

وتركُّز السوق مرتفع بشكل خاص في سلاسل القيمة العالمية للسلع التي تلبّي بعض الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء[56]، وكذلك في مجال التكنولوجيا الرقمية. واليوم، تتمتع حفنة من شركات التكنولوجيا بقوة كبيرة في السوق، وقراراتها تؤثّر على الديناميات المجتمعية والسياسية. ففي عام 2021، تجاوزت القيمة السوقية لكل من أكبر ثلاث شركات للتكنولوجيا في العالم الناتجَ المحلي الإجمالي لأكثر من 90 في المائة من البلدان – بما في ذلك بعض أهم الاقتصادات في العالم[57].

وقد يكون تركّز السوق علامة على التخصّص واقتصاد وفورات الحجم (وكذلك على عوامل خارجية)، وهما يؤديان إلى مكاسب في الكفاءة[58]. ولكن هذا التركّز يزيد أيضاً من مخاطر انتقال الاضطرابات والصدمات من شركة واحدة أو عدد قليل من الشركات إلى العديد من القطاعات والبلدان، وذلك من خلال سلاسل القيمة العالمية المتكاملة بقوة[59]. أمّا التخصّص، فيمكن أن يؤدي إلى أسواق تكون فيها "الشركات أقل عدداً من أن تفشل"[60]. ووفقاً لبيانات حديثة، يتركّز نحو 40 في المائة من التجارة العالمية في السلع في ثلاثة بلدان أو أقل – حتى السلع التي يتوفر لها عدد أكبر من المورّدين[61]. وقد يكون التركّز قوياً جداً في حالة بعض المنتجات والمواد الأساسية المطلوبة للتكنولوجيا الرقمية والانتقال في مجال الطاقة[62]. وصارت الاضطرابات في سلاسل القيمة العالمية أكثر شيوعاً ومنهجيةً مما كانت عليه في الماضي[63]. ويُعزى ذلك، إلى حد بعيد، إلى مزيج من الصدمات المناخية والتوترات الجيوسياسية التي قد تستمر في المستقبل[64].

أمّا الوجه الآخر للتركّز، فهو الاختلال الاقتصادي الناجم عن حدوث تغيّرات في الإنتاج تقلّل من الفرص الاقتصادية المتاحة في قطاعات أو مناطق كانت منخرطة في الإنتاج المحلي الذي تم استبداله بالواردات. وعلى الرغم من التحذيرات الواضحة بشأن هذه المخاطر، فإن الوعد الضمني بتوزيع المكاسب الإجمالية على نحو يتيح التعويض "للخاسرين" من العولمة لم يتحقق في الكثير من الأحيان[65]. والواقع أن الحكومات غالباً ما كانت إما غير راغبة في التعويض لبعض شرائح سكانها عن الآثار الجانبية السلبية للتكامل الاقتصادي العالمي، وإما غير قادرة على ذلك. وربما يعود ذلك، جزئياً، إلى أن التفكّك الاقتصادي لم يكن ناجماً عن التكامل الاقتصادي وحده، بل عن عوامل أخرى مثل التغيّرات التكنولوجية أيضاً[66].

وبصرف النظر عن المسار الذي أفضى إلى التفكّك الاقتصادي، فإن المناطق أو المجموعات التي شعرت بأنها مهمّلة وعزت هذا الإهمال إلى العولمة غالباً ما أمست معادية للانفتاح التجاري، ما أسهم في دعم المواقف السياسية التي يمكن وصفها بالشعبوية وفي دعم الاستقطاب السياسي[67]. وبشكل عام، ومن دون الدخول في التفاصيل، يمكن القول إن الترابط الذي لا يُدار جيداً لا يضرّ بالتنمية البشرية فحسب (الفصل 1)، بل إن له أيضاً آثاراً أوسع نطاقاً تُترجم على شكل استياء من العولمة، وهذا الاستياء يغذّي مسارات الاستقطاب السياسي.

سوء إدارة الترابط يغذّي عولمة السخط

في السنوات الأخيرة، اكتسبت الحركات السياسية التي تدافع عن أولوية القضايا المحلية على القضايا الدولية وتشكّك في الحاجة إلى التعاون العالمي زخماً في العديد من البلدان[68]. وتتميّز هذه الحركات بخطاب يفرّق بين ما يزعَم أنه يمثّل مصالح عامة السكان وما يخدم نخبة متمكّنة، في ما وُصف بأنه "نظرية مجتمعية معادية للنخبة"[69]. وهذه الآراء لا تقوم على أسس أيديولوجية، بل تركّز على تفوّق الناس "الأخلاقي" على النخبة الفاسدة. وتشمل بعض المتغيّرات وجهات نظر منظمة قائمة على الهوية، مثل الحركات الوطنية القائمة على تفوّق عرق معيّن أو إثنية معيّنة، أو الحركات التي تؤيّد القادة الأقوياء من دون أي محاسبة[70].

اليوم، نسبة البلدان التي ينطبق على حكوماتها هذا التعريف الأوسع للحركات المعادية للنخبة وتشكك في الحاجة إلى التعاون العالمي (وغالباً ما توصف بأنها شعبوية) تبلغ مستوى غير مسبوق. بل أكثر من ذلك، الانتماء الأيديولوجي في هذه البلدان آخذ في التغيّر. فقد كان الانتماء إلى الجناح اليساري مهيمناً في وقت ما (ولا تزال مستوياته مرتفعة)، في حين ازدادت نسبة الانتماء إلى الجناح اليميني بشكل كبير منذ تسعينات القرن العشرين (الشكل 2-3).

الشكل 2-3 دعم السياسات المعادية للنخبة في ازدياد

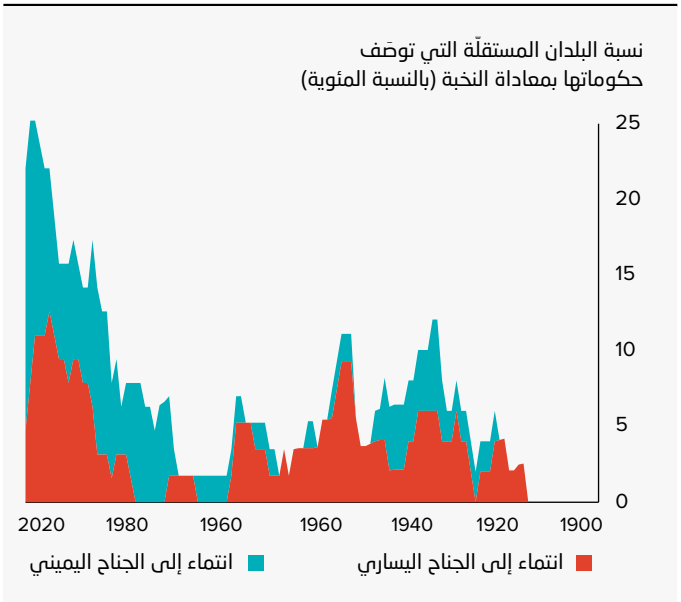

المصدر: Funke, Schularick and Trebesch 2023.

ما الذي يدفع إلى الشعور بالسخط؟

على الرغم من زيادة الدعم المقدَّم لهذه الحركات السياسية، فإن العداء تجاه العولمة لم يكبر بالضرورة بين عامة الناس[71]. ولتفسير هذه المفارقة، يمكن وضع إطار يشرح الروابط بين سوء إدارة الترابط وصعود الحركات السياسية التي يمكن وصفها بأنها شعبوية، وذلك لجهتَي الطلب (الأشخاص الذين يدعمون الأحزاب والقادة) والعرض (صعود هؤلاء القادة والأحزاب) من السياسة.

وتؤجّج القناة القائمة على الرفاه كما تلك القائمة على المعتقدات العداء تجاه العولمة وتعزّز دعم الحركات الشعبوية (الشكل 2-4). والأمر، ببساطة، هو أن قناة الرفاه تُظهر كيف يمكن للاختلالات الاقتصادية وتداعيات سوء إدارة الترابط على التنمية البشرية أن تدفع الناس إلى الاحتشاد وراء الزعماء الشعبويين، الذين قد يستخدمون استياء الناس ومظالمهم بشأن الآثار التوزيعية (الفعلية أو المتصوَّرة) لخدمة مصالحهم الخاصة[72]. أما قناة المعتقدات، فتنطوي على تصوّرات بأن معايير وهويات معيّنة قد أضحت مهدَّدة بفعل العولمة، وتساهم تصوّرات التهديد هذه في دعم الشعبوية[73]. ويمكن أن تعزز كل قناة الأخرى[74]، ما يجعل من فك الروابط أمراً صعباً.

قناتا الرفاه والمعتقدات تربطان بين سوء إدارة الترابط والشعور بالسخط

في النُّظم الاجتماعية المترابطة على المستوى العالمي، للصدمات والاضطرابات آثار عالمية متعددة، غير متوقّعة أحياناً. فالتنمية البشرية تتأثّر سلباً من جرّاء سوء إدارة الترابط (الفصل 1). وعلى جانب الطلب، قد تُؤثّر الخسائر المتكبَّدة على مسار التنمية البشرية تأثيراً مباشراً على تفضيلات السياسات لدى الناس، ما يطلق العنان للسرديات الشعبوية والقومية في حال لم تكن الآليات القائمة قادرة على إدارة آثار الصدمات العالمية والتخفيف من حدتها. على سبيل المثال، تزيد المخاطر الطبيعية والأزمات المالية من الدعم المقدَّم للقيادات الاستبدادية والحركات السياسية المتطرّفة، ولا سيما في إطار اليمين المتطرف. كذلك، ترتبط أزمات ديون الأسر، التي كثيراً ما تعقب الأزمات المالية، بتزايد دعم الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة[75]. فمنذ الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008، ارتفع عدد البلدان التي نفّذت سياسات تقشفية ارتفاعاً كبيراً[76]. ولعلّ ذلك أمعن في تقييد قدرتها على حماية السكان من تداعيات الصدمات العالمية[77].

الشكل 2-4 سوء إدارة الترابط يؤدي إلى طلب على الشعبوية من جرّاء خسائر في الرفاه وتحوّلات في المعتقدات

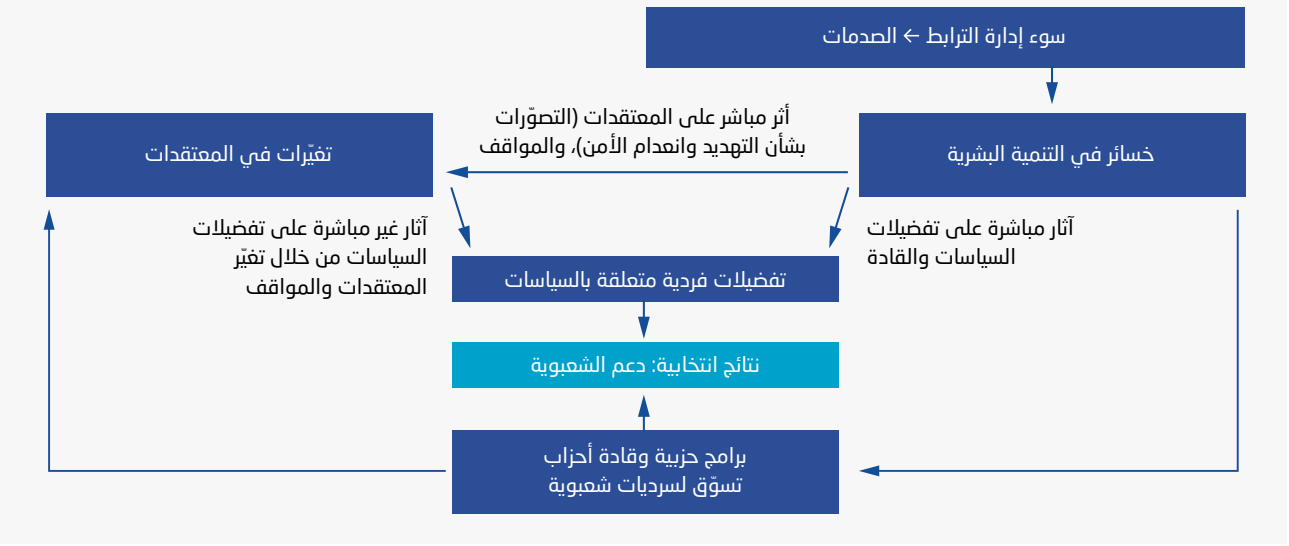

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Rodrik 2021.

ومع ذلك، فإن الخطر المتزايد المتمثّل في تراجع معدلات الرفاه المحلية نتيجةً للعولمة (في الواقع أو في التصوّرات) لا يمكن أن يفسَّر بالكامل الجاذبية المتزايدة التي تكتسبها الحركات الشعبوية والقومية. وخلصت مراجعة أجريت حديثاً لنتائج أحد المسوح إلى أن الفرضية القائلة بأن المصلحة الذاتية الاقتصادية وحدها تحرّك المشاعر المناهضة للعولمة لا تلقى سوى القليل من الدعم[78]. وحتى أنه، في بعض الحالات، ازداد الدعم المقدّم في الانتخابات للمرشحين السياسيين الذين يدعون إلى اتخاذ تدابير حمائية، على الرغم من أن لهذه التدابير آثاراً سلبية على العمالة المحلية[79]. وتتماشى الاستنتاجات مع الرأي العام، ومع نتائج البحوث المتعلقة بآثار المخاطر الموضوعية للعولمة، مثل نقل الوظائف إلى الخارج[80].

وهكذا، فإن الصلة بين الخسائر المتكبَّدة على مسار التنمية البشرية من جرّاء الصدمات العالمية وبين زيادة دعم الشعبوية قد تتأثّر أيضاً نتيجة لتغيّر التصوّرات والمعتقدات والهويات والمواقف تجاه العولمة[81]. ويمكن للإحساس بعدم الأمان والخوف، لا سيما من فقدان المكانة الاجتماعية، تغيير تفضيلات الناس ودفعهم إلى احتضان الحركات الشعبوية والقومية[82]. ويمكن أن يكون هذا الارتباط القائم على المعتقدات قوياً جداً حيثما تكون الآفاق الاقتصادية متدهورة على المدى الطويل[83]. مثلاً، تستفحل القومية ومناهضة المهاجرين بسهولة أكبر في الأماكن التي تشهد تغيّرات اقتصادية سلبية (على سبيل المثال، الزيادة في معدلات البطالة أكثر أهمية من مستويات البطالة في حد ذاتها)[84].

وينطبق ذلك على عالمنا الشديد الترابط، الذي يزداد أيضاً مخاوفَ وكروباً[85]. اليوم، مشاعر الكرب وانعدام الأمن مستشرية، حتى في أغنى البلدان. ففي مختلف أنحاء العالم، أبلغ نحو ثلاثة مليارات فرد عن شعورهم بالقلق أو التوتر أو الحزن[86]. وفي حين وجد البعض أن الرفاه الذاتي يتأثّر بالصدمات الخارجية[87]، يبدو أن جائحة كوفيد-19 لم تؤدِّ سوى إلى تفاقم اتجاه كان سائداً قبل تفشّيها: كان القلق والتوتر في مستويات قياسية، حتى قبل الجائحة (الشكل 2-5). وتزايدت مشاعر الضيق هذه حتى عندما كان العالم يحرز إنجازات إنمائية كبرى[88]، علماً بأن التقدم على مسار التنمية اصطدم بحائط مسدود في عامي 2020 و2021 (الفصل 1).

يمكن للقادة السياسيين والحركات السياسية استغلال العلاقة بين سوء إدارة الترابط والشعور بالسخط

على جانب العرض، يمكن للقادة السياسيين والحركات السياسية توطيد العلاقة بين سوء إدارة الترابط وتزايد دعم الشعبوية، من خلال استغلال الشعور بالسخط لصالحهم[89]. وفي حين أن مثل هذه التكتيكات ليست حكراً على الحركات الشعبوية، فقد دأبت هذه الحركات على تأليب المشاعر الجماعية السلبية للانتقام من النخبة المتمكّنة[90]، وعلى تصوير القادة على أنهم أبطالاً وحماةً أكفاء لـ "عامة الناس"[91] في مواجهة "النخبة العالمية". وعلى هذا النحو، فقد تكتسب هذه الحركات زخماً من خلال استغلال مشاعر

الشكل 5-2 قبل عام 2020، كان القلق والإجهاد في ازدياد في معظم البلدان

أ. التغيّر في النسبة المئوية للأفراد الذين أبلغوا عن تعرضهم للإجهاد، 2011-2019 (نقطة مئوية)

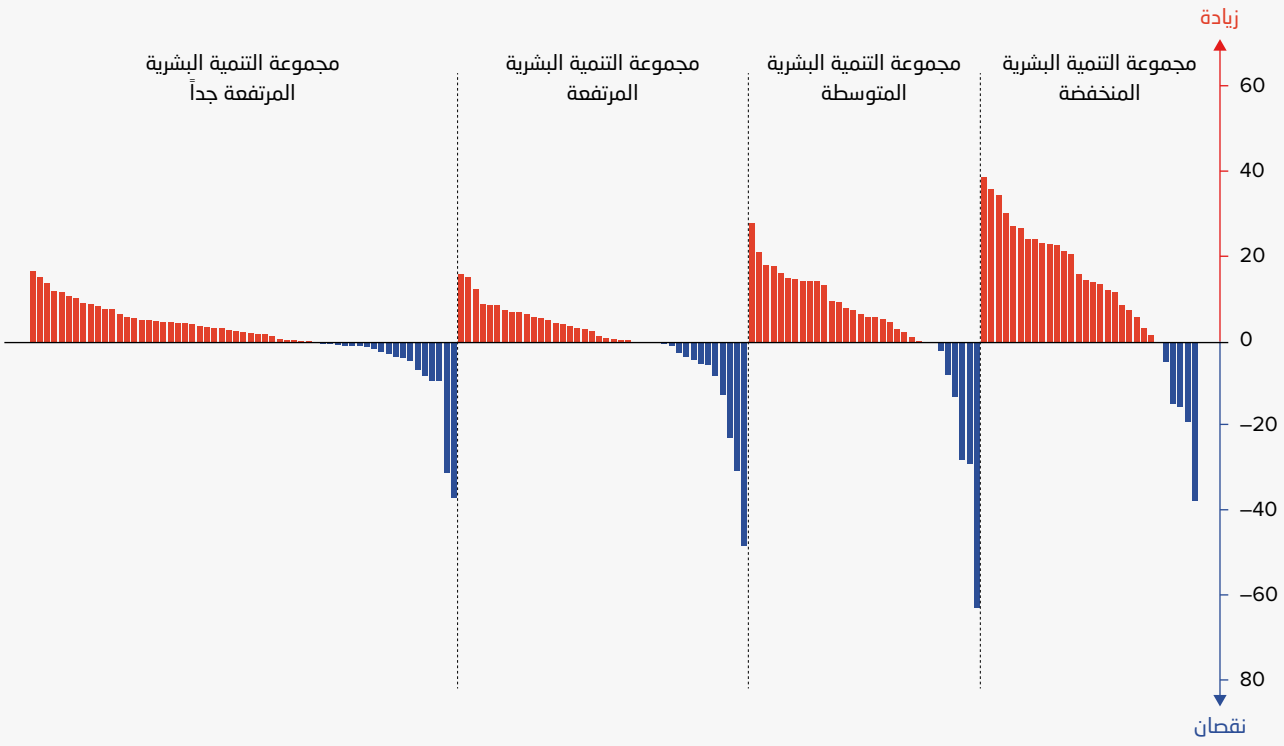

ب. التغيّر في النسبة المئوية للأفراد الذين أبلغوا عن تعرضهم للقلق، 2011-2019 (نقطة مئوية)

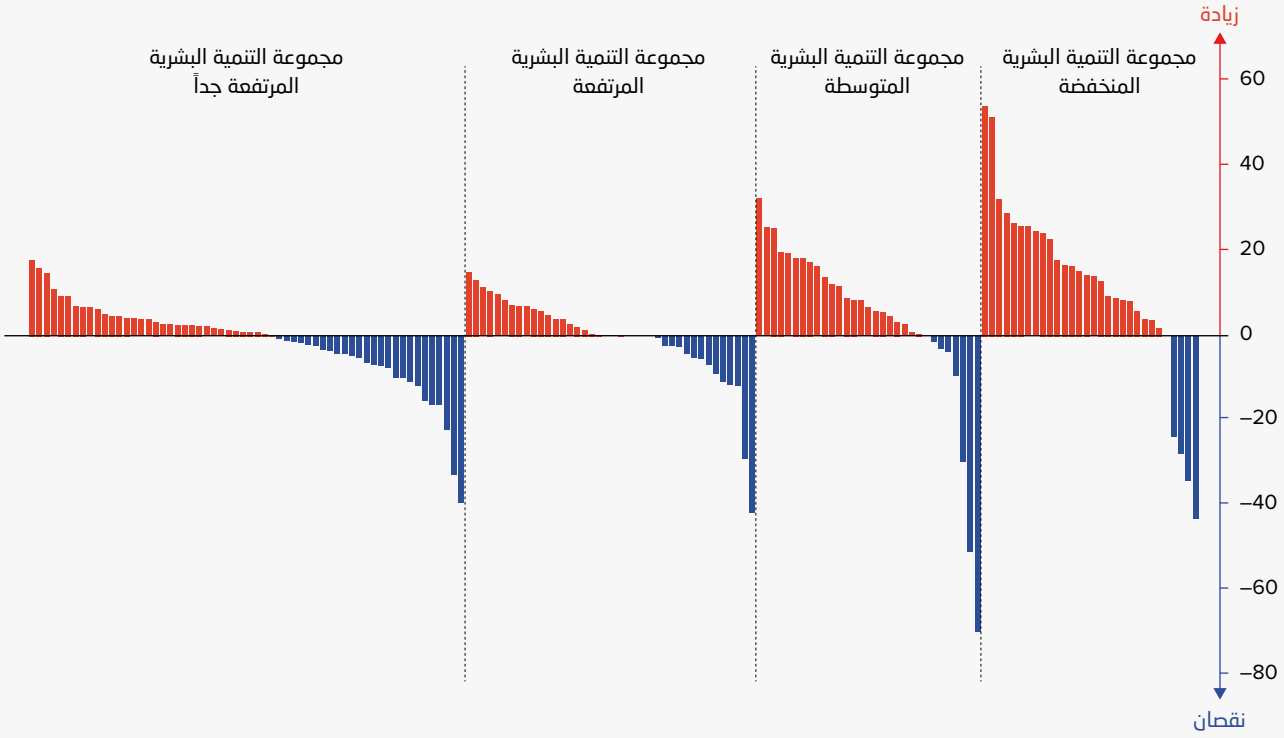

ملاحظة: تشير القيم إلى التغيّر في النسبة المئوية للأفراد الذين أبلغوا عن تعرضهم للإجهاد أو القلق «لوقت طويل يوم أمس».
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى استطلاعات غالوب العالمية (Gallup 2023).

الإحباط لدى مَن يشعرون بأنهم مهمَلون على درب العولمة، أو مَن يجدون في العولمة تهديداً لهوياتهم.

وقد تُعزى هذه المشاعر المعادية للنخب والعولمة، جزئياً، إلى الطريقة التي تمكّنت بها النخب العالمية لغاية الآن من الاستفادة من مكاسب العولمة للمضي قدُماً في تحقيق مآربها. فإضافةً إلى الاختلالات الاقتصادية وتفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفقدان أعداد هائلة من الوظائف في بعض الأماكن، مكّنت العولمة الجامحة الأفراد الأثرياء والشركات الغنية من التهرب الضريبي وتجنب دفع الضريبة في الخارج. ويُقال إن الشركات المتعددة الجنسيات حوّلت مبالغ طائلة قد تصل قيمتها إلى تريليون دولار من الأرباح إلى ملاذات ضريبية في عام 2022[92]، ما أدى إلى خسارة مليارات الدولارات من الإيرادات الضريبية. وارتفعت الخسائر العالمية من إيرادات ضرائب الشركات ارتفاعاً صارخاً منذ منتصف تسعينات القرن العشرين نتيجةً لتحويل الأرباح (الشكل 2-6). وترتبط هذه الأنماط بوضوح بعدم التماثل بين كيفية استفادة النخب وعامة السكان من العولمة المفرطة، ما يؤجّج السخط الذي، بدوره، يغذّي السرديات الشعبوية.

ويمكن للقادة الشعبويين والحركات الشعبوية أيضاً اللعب على وتر المعتقدات، وذلك بالاستعانة بخطاب وسرديات لإثارة الاستقطاب وتسييس قضايا مثل التعاون الدولي[93]. والواقع أن الخطاب الحزبي بات ينضح بالمشاعر المعادية للعولمة على نحو متزايد[94]. ويمكن لهذه القضايا، مع بروزها بوضوح أكبر في الحملات والسرديات السياسية، أن تؤدي إلى تغيير في معتقدات الناس، وإلى فرزهم حسب معايير الهوية الضيّقة وليس حسب فئات الدخل، وأن تؤدي بالتالي إلى تغيّرات في التفضيلات المتعلقة بالسياسات[95]. وربّما تسفر هذه التغيّرات عن أنماط تصويت قد تتعارض في بعض الحالات مع المصلحة الذاتية الاقتصادية للفرد[96]، وربّما تؤثّر حتى على سلوكيات أخرى غير التصويت[97]. على سبيل المثال، أدت الحملات الشعبوية ضد المشورة العلمية خلال جائحة كوفيد-19 إلى الحد من الالتزام بالتباعد الاجتماعي في الأماكن التي يحظى فيها القادة الشعبويون بدعم كبير[98].

وللشعبوية مفاعيل مدمّرة في السياسة وتكاليف باهظة في الاقتصاد[99]. ففي البلدان التي تداولت عليها حكومات وُصفت بالشعبوية في فترة ما، سواء كانت تنتمي لجناح اليمين أم اليسار، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو، بعد مرور 15 عاماً على بدء تلك الفترة، أقل بنسبة 10 في المائة مما هو عليه في البلدان التي لم تشهد مثل هذه الفترات (الشكل 2-7). وعادةً ما تظهر الآثار السلبية للشعبوية على الاقتصاد بعد مرور ثلاث إلى خمس سنوات فقط على

الشكل 2-6 تمكّنت النخب من استغلال العولمة المفرطة، وازداد تحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية بشكل هائل

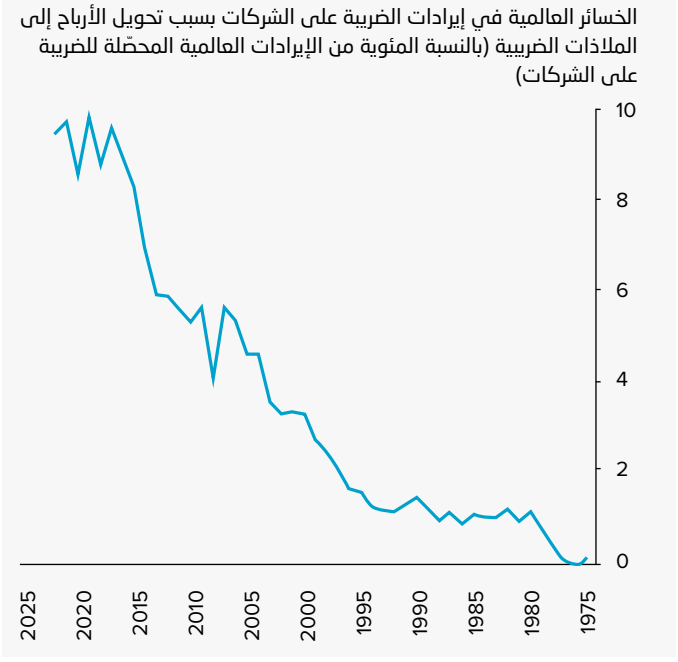

المصدر: Alstadsæter and others 2023.

الشكل 2-7 كلفة السخط باهظة: انحدار مسارات الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تشهد فترات من الشعبوية

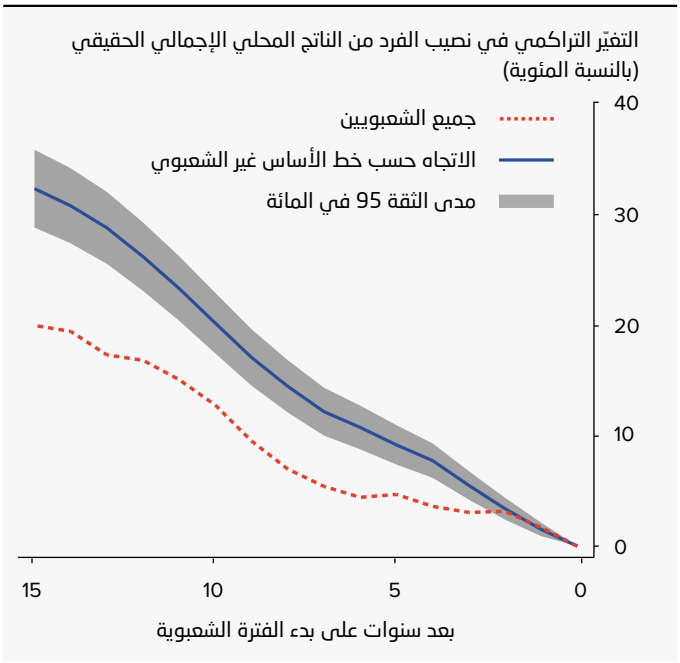

ملاحظة: تشمل جميع الانحدارات التأثيرات الوطنية الثابتة وخمس فترات تأخّر في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والنمو العالمي، والتضخم، والضوابط المصرفية وتلك الناجمة عن أزمات الديون السيادية، ومؤشر جودة المؤسسات/الديمقراطية المنبثق عن المكوّن الرئيسي الأول لمؤشرات أصناف الديمقراطية والمتعلقة باستقلالية القضاء ونزاهة الانتخابات والحريات الإعلامية (Coppedge and others 2022)، بالإضافة إلى درجة الديمقراطية في النظام السياسي الرابع (Marshall and Gurr 2020). وتغطي البيانات عيّنة أساسية من الفترات الشعبوية في 60 دولة منذ عام 1945.

المصدر: Funke, Schularick and Trebesch 2023.

بدء الفترة الشعبوية، وتتفاقم هذه الآثار باستمرار مع مرور الوقت[100]، وقد تفضي إلى خسائر لا رجعة عنها.

السخط يغذي الاستقطاب، وقد يفضي إلى عواقب وخيمة

الخطاب الشعبوي الداعي إلى الانكفاء ومعاداة المهاجرين يؤدي إلى الاستقطاب في المجتمع، وذلك من خلال تأليب المجموعات المختلفة ضد بعضها البعض – نحن، الشعب ضدّ الآخرين، النخبة. كما أن الانطوائية ومعاداة المهاجرين، اللتين تسِمان العديد من الحركات الشعبوية، تقوّضان القدرة على إدارة الترابط العالمي المتغيّر الملامح ومعالجة القضايا العابرة للحدود بصورة جماعية. وعبر التاريخ، قامت الأنظمة الشعبوية والراديكالية، التي تبوّأت السلطة في أعقاب الأزمتين الماليتين العالميتين في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين في سياق من الاستقطاب السياسي العميق، بدفع البلدان إلى حرب عالمية، بدلاً من تقديم حلول للتحديات المشتركة (الإضاءة 2-1).

واليوم، يتخبّط المجتمع الدولي تحت وطأة صراعات عنيفة متصاعدة ومتجددة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمّرة على التنمية البشرية والأمن البشري. ففي عام 2022 وحده، وقبل تصاعد العنف والصراع في منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط في عام 2023، كان نحو 1.2 مليار شخص، أي 15 في المائة من سكان العالم، يعيشون في مناطق متضررة من الصراعات العنيفة (الشكل 2-8)[101]. وهذه الأرقام الصادمة تندرج ضمن اتجاه مروّع يتمثل في احتدام الصراعات العنيفة، واستفحال هذه الصراعات وعبورها للحدود الدولية بشكل متزايد[102]، ملحقةً الأضرار بالمزيد من الناس في المزيد من الأماكن، بما في ذلك البلدان التي تحتل مراتب عليا حسب دليل التنمية البشرية[103]. وبالإضافة إلى الآثار المحلية المدمِّرة، غالباً ما تكون للصراعات العنيفة آثار عابرة للحدود. وتشتمل تداعياتها المتعددة على انتشار الأسلحة[104]، والنزوح القسري عبر الحدود، وانعدام الأمن الغذائي الإقليمي[105]، وتفاقم التضخم[106].

بملامح متغيّرة، يرجَّح أن يستمر الترابط العالمي في المستقبل

بصرف النظر عن خيارات السياسات العامة التي تحدد ملامح الترابط العالمي، من تعريفات جمركية على الواردات تثني عن التجارة وقيود على التأشيرات تبطئ الهجرة،

الشكل 2-8 أثّرت الصراعات العنيفة على 15 في المائة من سكان العالم في عام 2022

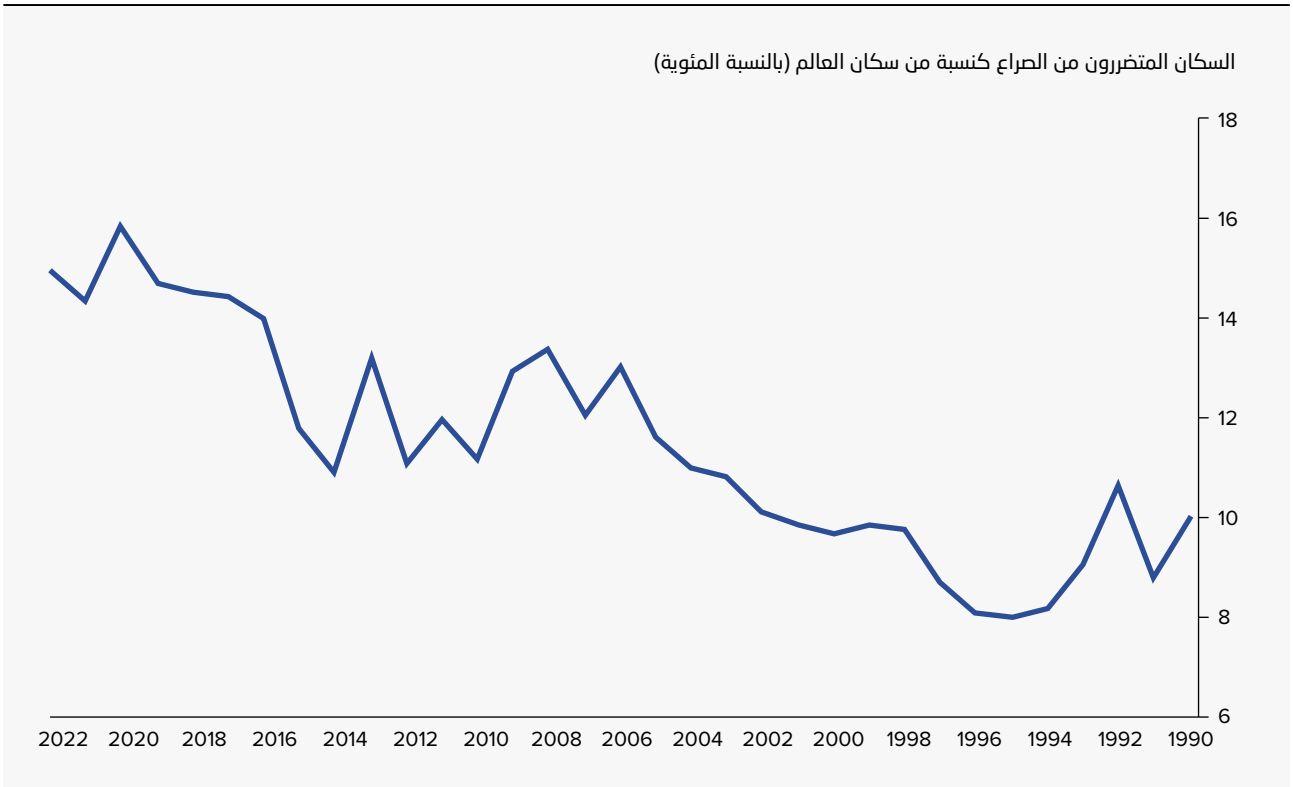

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Aas Rustad and Østby 2023؛ Arasmith, Østby and Aas Rustad 2022.

فإن الترابط سمة لا مفر منها من سِمات العيش على كوكب مشترك يمر بتغيّرات خطيرة وغير مسبوقة من حيث أنها تطال العالم بأسره وتنجم عن خيارات البشر. وما يذكي هذه التغيّرات أيضاً هو أن البشر كائنات لا يمكنها العيش من دون علاقات متبادلة (الإضاءة 2-2). ومن الآن فصاعداً، سيسهم محرّكان في إعادة تشكيل الروابط العالمية، هما التغيّرات الخطيرة التي تطرأ على الكوكب والتحوّلات العميقة التي تمر بها الاقتصادات وتغذّيها التكنولوجيات الرقمية. وهذان المحرّكان يستلزمان إدارة الترابط بإحكام أكبر – وليس بإحكام أقل – نظراً إلى أن الفرص المتاحة لإدارة هذا النوع من الترابط من خلال اتخاذ قرارات بشأن القيود المفروضة على الحدود هي محدودة إلى غائبة تماماً.

الأنثروبوسين يضفي بُعداً كوكبياً على الترابط العالمي

الأنثروبوسين حقبة جديدة يُقترَح إضافتها على الجدول الزمني الجيولوجي، وهو يتميز بما للنشاط البشري الحديث من تأثير غير مسبوق على أنظمة الأرض (الفصل 3). ويتيح الأنثروبوسين إطاراً مفيداً لفهم الترابط بين البشر، والمجتمعات البشرية، وكوكبنا المشترك. فهو يساعد على "توطيد الروابط بين مجالاتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظام الأرض نفسه"[107]، ويكشف النقاب عن تشابك أوجه عدم المساواة العالمية التي تعرّض الوظائف الحيوية لأنظمة الأرض للخطر.

ولطالما كانت النُّظم الاجتماعية والبيئية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، ولكن، نادراً ما كان ذلك على نطاق الكوكب بأسره[108]. واليوم، التأثيرات البشرية على الكوكب صارخة لدرجة أنها توقع تغييرات في عمليات الكوكب. فقد غيّر البشر الدورات الطبيعية للكربون[109] والنيتروجين[110] والفوسفور[111] والماء[112] وعناصر أخرى، ما أدى إلى تغيير درجة الحرارة ومستوى هطول الأمطار ومستوى سطح البحر وتكوين الغلاف الجوي للكوكب[113].

وتمارس بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً، التي تحتل مراتب متقدمة حسب دليل التنمية البشرية، ضغوطاً أكبر على كوكبنا (الشكل 2-9). ومن المرجّح أن تلحق بالبلدان الواقعة في الطرف الأدنى من دليل التنمية البشرية، التي تضع ضغوطاً أقل على الكوكب، أضرارٌ جسيمة من جرّاء الضغوط على الكوكب[114]. وتخلق هذه التفاوتات ديناميات مزعزِعة للاستقرار قد تؤخّر، مع الاستقطاب الجامح، العمل على احتواء تلك الضغوط أو الحد منها. غير أنه، مع مرور الوقت، يرتبط تقدم التنمية البشرية بتراجع الضغوط على الكوكب. ففي عام 2022، كان متوسط الضغوط المطلوبة للحفاظ على مستوى معيّن من مستويات أدلة التنمية

الشكل 2-9 عدم المساواة والأنثروبوسين - بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً تضع ضغوطاً أكبر على الكوكب

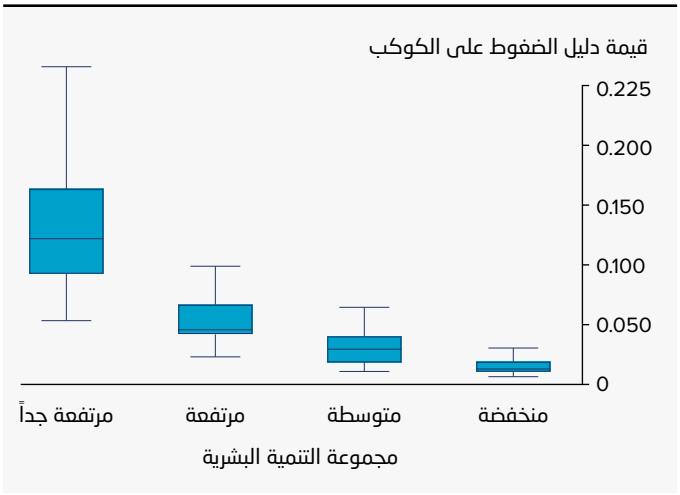

ملاحظة: وُضع دليل الضغوط على الكوكب باستخدام مستويات مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة المادية في كل بلد (وهو 1 ناقص عامل التعديل بالضغوط على الكوكب الوارد في الجدول 7 في الملحق الإحصائي). يضمّ كل مستطيل نسبة 50 في المائة الوسطى على سلّم التوزيع، والخط في الوسط يمثّل قيمة الوسيط. وخارج كل مستطيل، الخطوط المتطرفة هي الحد الأدنى والحد الأقصى التقريبي للتوزيع. ولا يعرض الشكل القيم المتطرفة.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية. يمكن الاطلاع على المصادر المحددة في الجدول 7 في الملحق الإحصائي.

الشكل 2-10 إطلاق العنان للإمكانات: قيم أعلى لدليل التنمية البشرية بضغوط أقل على الكوكب

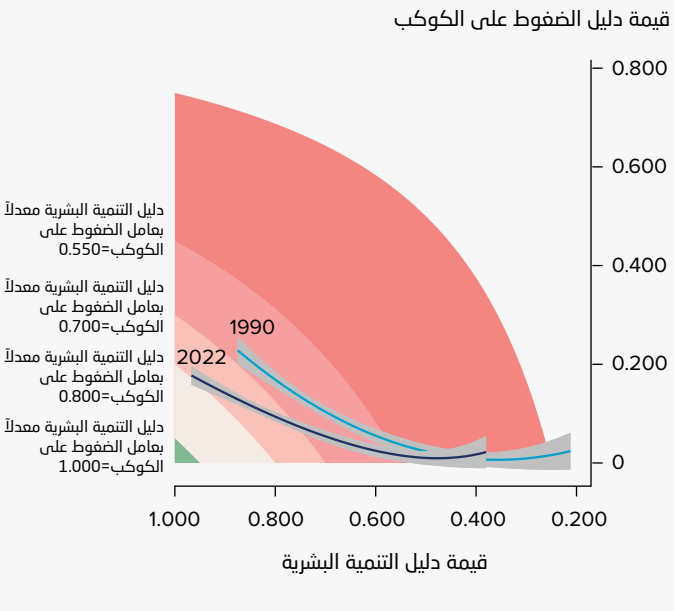

ملاحظة: وُضع دليل الضغوط على الكوكب باستخدام مستويات مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة المادية في كل بلد (وهو 1 ناقص عامل التعديل بالضغوط على الكوكب الوارد في الجدول 7 في الملحق الإحصائي). واحتُسبت أنماط الضغوط المقطعية لعامي 1990 و2022 باستخدام نماذج الانحدار المتعددة الحدود. والأجزاء المظللة هي مدى الثقة.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية. يمكن الاطلاع على المصادر المحددة في الجدول 7 في الملحق الإحصائي.

البشرية أقل مما كان عليه في عام 1990 (الشكل 2-10). والواقع أن بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً والمرتفعة واصلت، في السنوات الأخيرة، تحسين قيمها حسب دليل التنمية البشرية، من دون زيادة الضغوط على الكوكب، على الرغم من أن التقدم المحرز في دليل التنمية البشرية في بلدان التنمية البشرية المرتفعة أدى إلى زيادة حادة في الضغوط المفروضة على الكوكب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (الشكل 2-11). ومع ذلك، يتعيّن على جميع البلدان، ولا سيما بلدان التنمية البشرية المرتفعة جداً والمرتفعة، تكثيف الجهود، وذلك على نطاق أوسع وبسرعة أكبر، للتخفيف من الضغوط على الكوكب. في الواقع، يجب أن يبدأ الاتجاه في الانحدار، بحيث تتحسّن قيم دليل التنمية البشرية بموازاة انخفاض تلك الضغوط.

فالتطوّر التكنولوجي، ولا سيما نُظم الطاقة المتجددة والمنخفضة الكربون، يطلق العنان لكافة الإمكانات، وقد يمكّن من تحقيق مكاسب في دليل التنمية البشرية من دون زيادة الضغوط على الكوكب. غير أن الفترات الانتقالية، التي يُستخدم فيها الوقود الأحفوري وتُخفّض فيها انبعاثات الكربون بشكل متزامن، قد تشهد تقلّبات كبرى وتواكبها زيادة في المخاطر عبر الحدود[115]. ومن المرجّح جداً أن يؤدي الابتعاد عن الوقود الأحفوري إلى تغيير المزايا النسبية للبلدان، وأن يفضي إلى تحولات في أنماط التجارة والقوى الاقتصادية، مع ما يترتب على ذلك من آثار جيوسياسية[116]. ويمكن أن تكون للتغييرات في السياسات المحلية المعنية بالمناخ مفاعيل دولية، وأن تنتقل هذه المفاعيل عبر القنوات التجارية والمالية[117]، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات قوية بوجه خاص على بلدان الدخل المنخفض والمتوسط. وقد لا تقتصر هذه التداعيات على إحداث تقلّبات في ميزان المدفوعات بل تطال أيضاً ديناميات الديون الطويلة الأجل[118]. ولذلك، لن تؤثر أنواع السياسات المناخية التي تعتمدها البلدان على آفاق التخفيف من آثار تغيّر المناخ فحسب، بل ستكون لها أيضاً آثار عميقة على الروابط العالمية وآفاق التنمية. وإذا تم تسخير الترابط بطريقة إيجابية، بدءاً من وقف سوء إدارته، فإن التوقعات لكل من الناس والكوكب ستكون أكثر إيجابية[119].

الضغوط على الكوكب تؤدي إلى تداعيات على نطاق الكوكب

عندما يتفاعل التغيّر الاجتماعي والتغيّر البيئي على نطاق عالمي، يمكن أن تطال الآثار غير المباشرة الناجمة

الشكل 2-11 الفصل بين الضغوط على الكوكب ودليل التنمية البشرية

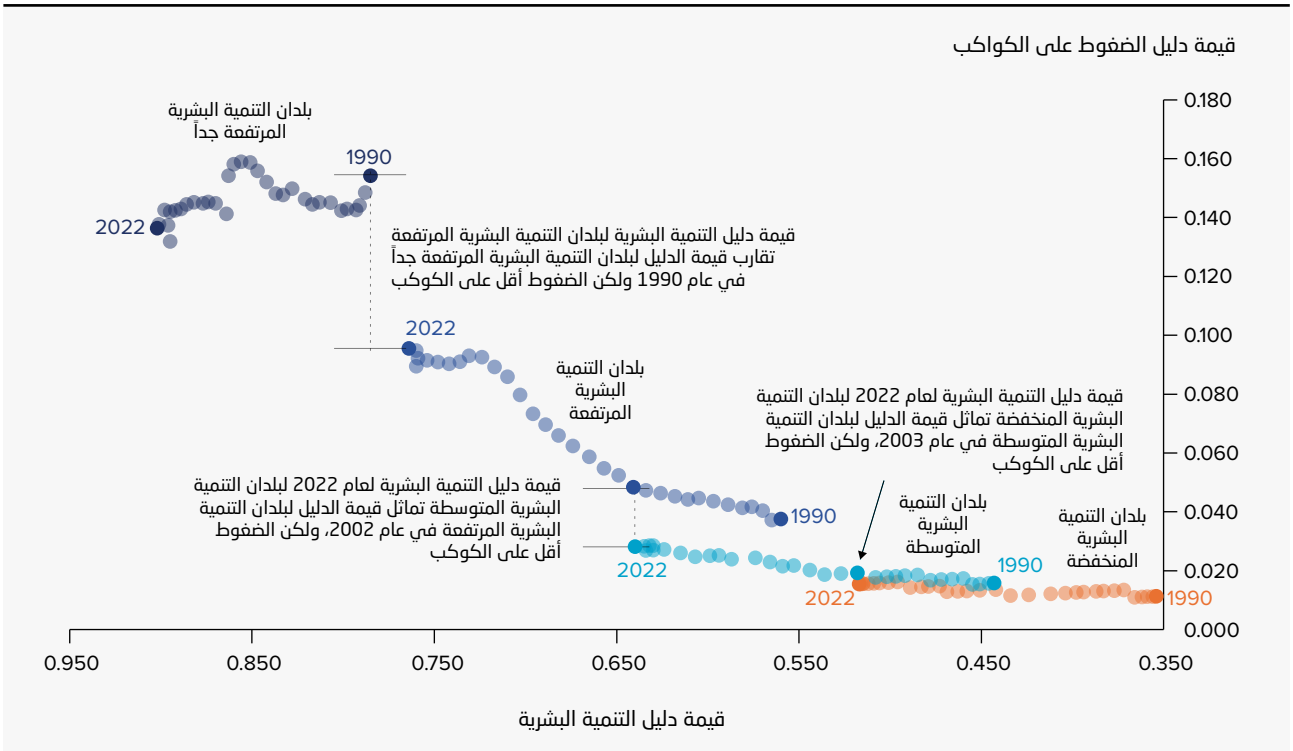

ملاحظة: وُضع دليل الضغوط على الكوكب باستخدام مستويات مساهمة الفرد في (إنتاج) انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة المادية في كل بلد (وهو 1 ناقص عامل التعديل بالضغوط على الكوكب الوارد في الجدول 7 في الملحق الإحصائي).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية. يمكن الاطلاع على المصادر المحددة في الجدولين 2 و7 في الملحق الإحصائي.

عن النظام الإيكولوجي الاجتماعي المحلي الكوكب بأسره. ولفهم ذلك أفضل، يمكن التفكير في مفهوم "الارتباط عن بُعد"، ويُقصَد به التفاعلات عن بُعد وحلقات التفاعل المعقّدة بين الأنظمة البشرية والبيئية عبر مسافات شاسعة، والمحاولات لحساب الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية غير المباشرة حسب النطاق وعبر المكان والزمان[120]. على سبيل المثال، تؤثّر قرارات استخدام الأراضي التي تتخذها الشركات والمزارعون في الغابات المدارية على التدهور البيئي الإقليمي، وفقدان التنوّع البيولوجي، وتغيرّ المناخ على مستوى العالم، ليس فقط من خلال زيادة انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة لإزالة الغابات، بل أيضاً من خلال التغيّرات في أنماط تساقط الأمطار في المناطق البعيدة عن الغابات المدارية (الفصل 3). وتتأثّر قرارات استخدام الأراضي بدورها بديناميات السوق العالمية، مثل تفضيلات المستهلكين ومعدلات التبادل التجاري. مثلاً، يمكن أن يحدو ارتفاع الطلب العالمي على فول الصويا بالمزارعين المحليين إلى التحوّل عن تربية الماشية إلى زراعة فول الصويا[121]. ونتيجة لذلك، قد تتراجع إزالة الغابات وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكثر ممّا سيكون عليه الحال لو استمر سيناريو تربية الماشية[122].

مثال آخر هو الصيد في محيط الشعاب المرجانية، الذي يمكن أن يخفّف من الكتلة الحيوية لأنواع الأسماك التي توفر خدمات هامة للنُّظم الإيكولوجية[123]، مثل الأسماك العاشبة الكبيرة التي تقلل من نمو الطحالب. فبدون هذه الأنواع، قد يزداد نمو الطحالب، ما يؤدي إلى تبييض الشعاب المرجانية[124]. وبدوره، يبطّئ تآكل الشعاب المرجانية دورة الكربون (ما يفاقم تغيّر المناخ)، كما أنه يقضي على سبل عيش الكثير من الناس، ويقوّض الحماية الطبيعية للسواحل من العواصف[125]. وفي المقابل، يمكن لممارسات الصيد المحلية المستدامة أن تحسن الكتلة الحيوية للأسماك العاشبة وأن تعود بالفائدة على الغطاء المرجاني[126].

ومن عدسة الأنثروبوسين، يجب أن ينطوي مفهوم الترابط العالمي على فهم لنظام الأرض ككل. فالمجتمعات الشديدة التعقيد المترابطة عالمياً تشكّل معالم النُّظم الإيكولوجية الشديدة التعقيد المترابطة عالمياً، وتتشكّل بها. ومع ذلك، فإن "الافتراضات المكانية بشأن العالم غالباً ما تُهمل في المناقشات بشأن الاقتصاد، وأيضاً في مناقشة قضايا البيئة والطبيعة"[127].

وفي عالمنا الشديد الترابط، حتى البلدان الأقل عرضةً لمخاطر تغيّر المناخ يمكن أن تتضرّر من آثاره غير المباشرة من الدرجتَين الثانية والثالثة[128]. على سبيل المثال، إذا أدى خطر طبيعي إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية في بلد ما، فقد تكون لذلك آثار غير مباشرة على الشركاء التجاريين الرئيسيين لهذا البلد. وإذا تضرّرت البنى الأساسية الحيوية في بلد ما، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد وتراجع الناتج المحلي الإجمالي لدى كل من الشركاء التجاريين في المراحل السابقة واللاحقة للعمليات[129]، وإلى تقلّبات في المؤشرات الإجمالية لأسواق الأوراق المالية[130].

ويشكّل إنتاج الأغذية واستهلاكها مثالاً جيداً آخر. فتشير التقديرات إلى أن 11 إلى 28 في المائة من سكان العالم فقط يستطيعون الوصول إلى المحاصيل الغذائية الرئيسية الموجودة ضمن نطاق 100 كيلومتر من منازلهم، ما يضطر الغالبية العظمى من سكان العالم إلى الاعتماد بشدة على الواردات الغذائية وسلاسل القيمة الغذائية العالمية[131]. ويتركّز إنتاج المدخلات الحيوية والمنتجات الوسيطة للإنتاج الزراعي، مثل البذور والأسمدة، تركّزاً جغرافياً، ويسيطر عليه عدد قليل من الشركات[132]. مثلاً، تسيطر أربع شركات على حوالي ثلثي مبيعات الكيماويات الزراعية العالمية، بما في ذلك مبيدات الحشرات والأسمدة الاصطناعية التي تتيح الزراعة على نطاق صناعي. وثلاث من هذه الشركات هي أيضاً من بين الشركات الأربع التي تسيطر على أكثر من نصف مبيعات البذور التجارية في العالم[133].

وفي حين أدت التجارة في الأغذية إلى تحسين الإمدادات الغذائية على مستوى العالم وشكّلت استراتيجيةً لمواجهة الصدمات المناخية المحلية[134]، تُربَط هيمنة شركات الأغذية المتعددة الجنسيات على النُّظم الغذائية الآن بانخفاض التنوّع في الإنتاج المحلي للأغذية وبفقدان تقاليد الثقافة الغذائية المحلية[135] وسعي الشركات الكبرى وراء الربح[136]. وأصابت أنماط التركّز في إنتاج الأغذية النُّظم الغذائية العالمية بنقاط ضعف من المرجح أن تتفاقم إذا ظل البشر يمارسون الضغوط على الكوكب من دون رادع. ففقدان التنوّع البيولوجي وتغيّر المناخ، على سبيل المثال، يزيدان من خطر فشل عدّة محاصيل في آن[137]، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب على الأمن الغذائي العالمي. وأرقام الجوع في العالم آخذة في الارتفاع بالفعل. فقد عانى 691-783 مليون شخص من الجوع في عام 2022، وازداد وضعهم سوءاً بفعل الحرب في أوكرانيا وازدياد التضخّم[138].

> "أصابت أنماط التركّز في إنتاج الأغذية النُّظم الغذائية العالمية بنقاط ضعف من المرجح أن تتفاقم إذا ظل البشر يمارسون الضغوط على الكوكب من دون رادع.

وعندما تندر الأراضي الصالحة للزراعة أو تتدهور بسبب تغيّر المناخ، قد تنخفض غلة المحاصيل ويتهدّد أمن سبل عيش المزارعين، ما قد يدفعهم إلى النزوح والهجرة[139].

ولكن، من الصعب التنبؤ بالطرق والمسارات التي يسلكها البشر للتنقّل استجابةً لعوامل الإجهاد المتعلّقة بالمناخ والغذاء وسبل العيش، خصوصاً وأن درجات الحرارة المحلية ومستويات هطول الأمطار والظواهر الجوية الشديدة تنحرف بشكل متزايد عن أنماطها التاريخية. والهجرة جزء لا يتجزأ من المسارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديمغرافية والبيئية التي يمكن أن تؤثّر على خطر الجمود والقدرة على التنقل في آن واحد[140].

وفي ظل استمرار تغيّر المناخ واشتداد آثاره، لا سيما مع عدم انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة على نطاق واسع، يمكن أن تصبح الهجرة من الاستراتيجيات القليلة القابلة للتطبيق والمتاحة للمجتمعات المنكوبة كي تتكيّف وتكتسب المنعة. وحسب بعض التوقّعات، في إطار السياسات الحالية المتعلقة بالانبعاثات، يمكن أن يُترك ثلث سكان العالم خارج ما يسمى "البيئة الملائمة مناخياً للبشر"، أي نطاق درجات الحرارة الأكثر ملاءمة لحياة الإنسان. وإذا نفّذت البلدان بالكامل جميع سياسات التخفيف من تغيّر المناخ، قد يقتصر الاحترار العالمي على نحو 1.8 درجة مئوية، وفي هذه الحالة يبقى نحو 10 في المائة من سكان العالم خارج ما يسمى "البيئة الملائمة مناخياً للبشر"[141]. ومن المرجح أن تكون آثار الحرارة الشديدة على الصحة وسبل العيش وسوق العمل كبيرة، كما يتبيّن من منصة آثار تغيّر المناخ على الإنسان التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الإطار 2-2)[142]. وحسب بعض الأبحاث، من المرجح أن ينزح أكثر من 200 مليون شخص داخلياً (ضمن البلد الواحد) بحلول منتصف القرن، في ظل الإجهاد المناخي[143].

الإطار 2-2 التنقل البشري في مواجهة تغيّر المناخ: حالة فييت نام

هانا بول

تقوم منصة آثار تغيّر المناخ على الإنسان التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحساب وتصوّر كيفية تأثير تغيّر المناخ على رفاه الإنسان، في ظل سيناريوهات مختلفة لانبعاثات غازات الدفيئة. وتقدّر المنصّة الآثار المتوقّعة لتغيّر المناخ على مستوى دقيق للغاية، وتبيّن كيف يمكن أن يؤثّر على الأماكن والمجتمعات في أكثر من 200 دولة وإقليم.

لنأخذ على سبيل المثال فييت نام، التي تعاني بالفعل من آثار تغيّر المناخ، في ظلّ تزايد تواتر موجات الجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية. من المتوقع أن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية من 25.9 درجة مئوية في الفترة 1986-2005 إلى 26.7 درجة مئوية في الفترة 2020-2039، إلى 27.6 درجة مئوية في عام 2080. وحسب سيناريو الانبعاثات المرتفعة، يمكن أن تصل درجة الحرارة إلى 29.2 درجة مئوية. وسيؤثر ارتفاع درجات الحرارة بشكل خاص على ساعات عمل الأشخاص في المهن المنخفضة والعالية المخاطر. وحسب سيناريو الانبعاثات المعتدلة، يمكن خفض ساعات العمل السنوية لكل عامل بمقدار 2.3 ساعة في الفترة 2020-2039 وبمقدار 10.5 ساعات في الفترة 2080-2099. أما حسب سيناريو الانبعاثات المرتفعة، فيمكن خفض ساعات العمل السنوية لكل عامل في المهن العالية المخاطر في الزراعة والبناء بمقدار 36.7 ساعة.

وفييت نام، التي يمتدّ فيها الخط الساحلي على طول 3,000 كيلومتر، شديدة التأثّر بارتفاع منسوب مياه البحر[1]. وحسب سيناريو الانبعاثات المرتفعة، من المتوقع أن يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على نسبة 1.3 في المائة إضافية من السكان في الفترة بين عامي 2020 و2039 و7.4 في المائة بحلول نهاية القرن، مقارنة بسيناريو خالٍ من تغيّر المناخ[2].

وقرارات الهجرة معقّدة ومتعددة الأوجه، يمكن أن يساهم فيها تغيّر المناخ وعوامل البيئة. وبحلول عام 2050، يمكن أن يصبح 1.5-3.1 مليون شخص في فييت نام من المهاجرين بسبب المناخ[3]. وفي مقاطعة ثوا ثين-هيو في فييت نام، أعرب السكان عن نيتهم الانتقال بشكل دائم بسبب زيادة خطر الفيضانات نتيجةً لارتفاع مستوى سطح البحر[4].

وعندما يضطر السكان إلى الانتقال نتيجةً لتغيّر المناخ، عادةً ما ينتقلون داخل الحدود الوطنية أولاً قبل الانتقال إلى البلدان المجاورة[5]، وغالباً من المناطق الريفية إلى المدن. وفي فييت نام، سيضع ذلك ضغطاً إضافياً على البنى الأساسية الحضرية[6]. وربّما ينتقل السكان أيضاً إلى كمبوديا أو تايلند المجاورتين، اللتين ستتأثران أيضاً بتغيّر المناخ حسب بيانات المنصة.

ومثل هذه السيناريوهات مهمة لتقييم كيفية تأثير تغيّر المناخ على التنقل البشري ولدفع الناس إلى بذل كل ما هو ممكن اليوم لتجنب سيناريو الانبعاثات المرتفعة. غير أنه لا يمكن التنبؤ بالتنقل البشري بشكل قاطع، ولا سيما في المستقبل البعيد، نظراً لإمكانيات الولاية على الذات على مستويات مختلفة وترابطها، فهي تمنح البشر القدرة على «إيجاد حلول إبداعية ومناسبة محلياً» في عالم يضجّ بنُظم مادية اجتماعية واقتصادية وثقافية ومكانية متنوعة[7].

ملاحظات

1. IPCC 2022. **2.** UNDP and Climate Impact Lab 2022. بيانات من منصة آثار تغيّر المناخ على الإنسان، اطلع عليها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. **3.** Clement and others 2021. **4.** Duijndam and others 2023. **5.** IPCC 2022. **6.** Spilker and others 2020. **7.** Horton and others 2021, p. 1279.

التكنولوجيات الرقمية تجعل الاتصالات عبر الحدود شبه فورية وتُغيّر البنى الاقتصادية

بموازاة التحديات التي يواجهها الكوكب في عصر الأنثروبوسين، تمر الاقتصادات بتحوّلات عميقة، يحدوها الابتكار التكنولوجي السريع، لا سيما في مجال التكنولوجيات الرقمية. وتؤدي هذه التحوّلات بالفعل إلى تغيير طبيعة الترابط العالمي، ومن المرجح أن تستمر في ذلك لوقت طويل.

والتكنولوجيات الرقمية تربط الأماكن البعيدة بشكل شبه فوري، ما يؤثر على التجارة الدولية وأسواق العمل وإنتاج المعلومات واستهلاكها. فمن الناحية النظرية، يمكن في عام 2023 لأي شخص لديه جهاز كمبيوتر أو هاتف ذكي[144] أن يصل إلى أكثر من نصف سكان العالم. كذلك، يُتوقّع أن يواصل عدد مستخدمي الإنترنت ارتفاعه[145]. ويمكن أن يؤدي انتشار المعلومات (المضلّلة) بواسطة التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع ديناميات العدوى والتأثير على السلوكيات، وإلى آثار عابرة للحدود، كعدم الاستقرار المالي[146] أو الصراع[147] على سبيل المثال.

وفي حين يمكن للحكومات وضع ضوابط على استخدام الإنترنت، فإن منع الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت، أو حتى مجرد مراقبتها، أمر صعب للغاية، لأن التكنولوجيا تتطور وتتوسع باستمرار[148].

وحتى أثناء عمليات الإغلاق المادي وإقفال الحدود بفعل جائحة كوفيد-19، سجلت تدفقات المعلومات عبر الحدود ارتفاعاً هائلاً[149] بينما انخفضت تدفقات السلع والأشخاص عبر الحدود انخفاضاً كبيراً. وتتيح المنصات الرقمية والتدفقات العالمية للبيانات زيادة حجم التجارة بين البلدان[150]، وتعزّز الفرص المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية[151]. ونمو التكنولوجيات الرقمية في الاقتصاد العالمي ليس إلا جزءاً من تغييرات أعمق في هيكل الاقتصادات، حيث تزداد قيمة المعرفة والخدمات مقارنة بقيمة السلع المادية[152]، مدعومة بأنظمة للطاقة تصبح منخفضة الكربون بشكل متزايد[153]. ففي عام 2022، بلغت قيمة صادرات الخدمات الرقمية 3.8 تريليون دولار، وشكلت أكثر من نصف التجارة العالمية في الخدمات التجارية[154]. وازدادت صادرات الخدمات الحديثة، التي تشمل خدمات الحاسوب والمعلومات، خمس مرات منذ عام 2000، وسرعان ما تجاوزت صادرات الخدمات التقليدية مثل السياحة، وصادرات الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية (الشكل 2-12).

التكنولوجيا الرقمية تُملي علينا كيف نعيش في عصر الأنثروبوسين

خياراتنا المرتبطة بالثورة الرقمية تُملي علينا كيف نعيش في عصر الأنثروبوسين[155]. فالاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية له تأثيرات مباشرة على كوكبنا، بما في ذلك البصمة البيئية للتكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل. وتتطلب هذه التكنولوجيات قدرات حاسوبية هائلة، وتُعزى إليها كثافة انبعاثات غازات الدفيئة[156].

وما برح توسّع توافر البيانات وزيادة القدرة على معالجة كميات هائلة من البيانات عاملين رئيسيين

الشكل 2-12 تحدث التكنولوجيات الرقمية تحوّلات في الترابط الاقتصادي العالمي، مع زيادات كبيرة في صادرات الخدمات الحديثة منذ عام 2000

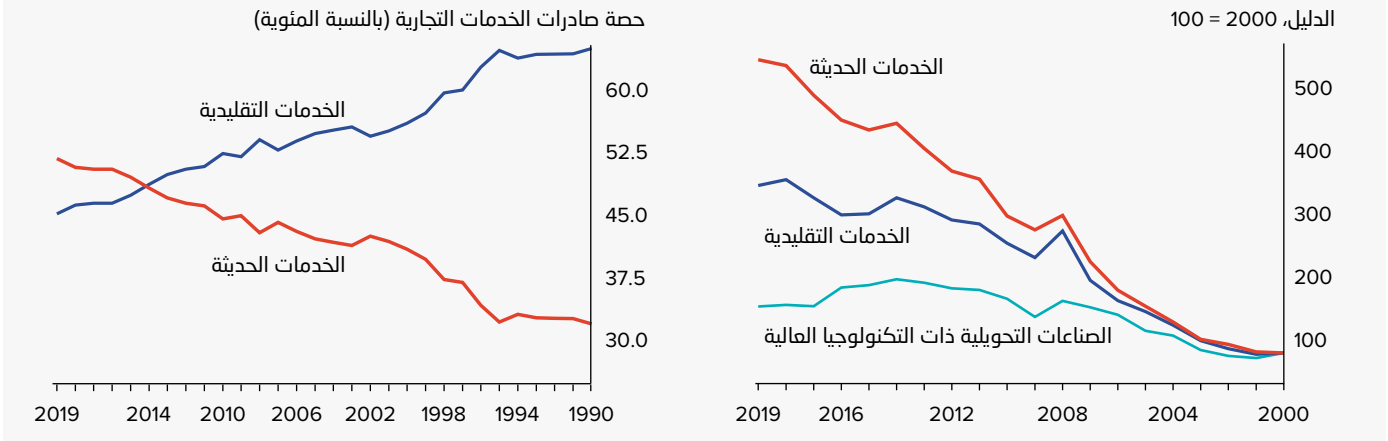

المصدر: Cornelli, Frost and Mishra 2023.

يتيحان التعرّف على الأنثروبوسين، إذ يسمحان بقياس نظام الأرض ورصده ونمذجته بدقة أكبر. كذلك، أتاحت التكنولوجيا الرقمية إيصال ونشر المعرفة العلمية حول الأنثروبوسين للجمهور بشكل عام[157]. غير أن التفاعل بين المجتمعات التي يمزّقها الاستقطاب بالفعل والاتصالات الرقمية في الشبكات الاجتماعية، التي تتميز بخوارزميات تغذّي الانقسام والمعلومات المضلّلة، يمكن أن يؤدي إلى تناقص التداول العام، وتقويض الثقة في العلوم، ووضع حواجز أمام العمل الجماعي الرامي إلى الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون[158].

وفي حين شرّعت الرقمنة أبواب الفرص لكثير من الناس، تشوب الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية تفاوتات واسعة ومركّزة في مناطق محدّدة. ففي أفريقيا، كان 37 في المائة فقط من السكان يستخدمون الإنترنت في عام 2023، مقابل متوسط عالمي قدره 67 في المائة[159]. ولا يُعزى سوى ثلث الفجوة الرقمية تقريباً في أفريقيا إلى الافتقار إلى البنى الأساسية[160]؛ فقضايا مثل التكاليف الباهظة وغيرها من الحواجز قد تكون مسؤولة عن الجزء المتبقي من الفجوة. كذلك، تعود زيادة التفاوتات في الدخل إلى الاستثمار في التكنولوجيات الرائدة، مثل الذكاء الاصطناعي[161]. وإذا استمرت أوجه عدم التماثل هذه، فيُخشى ألا يستفيد العديد من الناس من تزايد الفرص الاقتصادية المواكبة للتكنولوجيات الجديدة. وقد تؤدي أوجه عدم المساواة أيضاً إلى تعزيز أنماط الاستهلاك التي تفرض مزيداً من الضغوط على الكوكب، من خلال تدفّق الإنفاق على ما يسمى بالسلع الموضعية، مثل السيارات الأضخم حجماً[162]. وتتعزز هذه الأنواع من أنماط الاستهلاك بفعل التطلعات والمعايير، التي قد تتأثر بوسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي[163].

الخسائر البشرية الناجمة عن سوء إدارة الترابط: عبر من التاريخ الوطني والدولي

باتريسيا كلافين، جامعة أكسفورد

كانت الحرب العالمية الأولى فترة كارثية في التاريخ خلّفت آثاراً واسعة النطاق. فقد حصدت، في كل يوم من أيامها، 5,600 قتيل وألحقت بالجنود والمدنيين أنواعاً من الإصابات لم يسجّل التاريخ أسوأ منها. وهدّمت الحرب، حيثما استعرت، مصانع ومزارع ومنازل قُدّرت قيمتها بثلاثين مليار دولار، أي نصف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت[1]. وشملت تداعياتها السياسية انهيار الإمبراطوريات النمساوية-المجرية والألمانية والعثمانية والروسية، ونزوح أكثر من 14 مليون شخص[2]. وتبيّن جلياً في مفاوضات السلام التي تلت، أنه في حين كان الملايين من الناس في كل مكان يتطلعون إلى مزيد من الحكم الذاتي، كانت الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية توسّعان عدد الأراضي الخاضعة لحكمهما نتيجةً للصراع. أما بلدان أخرى، ولا سيما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فازدادت مكانتهما على الصعيد العالمي.

وجاء في مؤتمر باريس للسلام لعام 1919 ومعاهدات السلام التي تلته أن الدول ذات السيادة متساوية في النظام الدولي. لكن بدا واضحاً من الحرب ونتائجها أن ما في العالم من إمبراطوريات، ودول قومية، وشعوب مستعمرة تطمح إلى إقامة دولة، إنما تختلف فيما لديها من موارد طبيعية وفي إمكانية وصولها إلى الموارد التي تحدد شكل التنمية البشرية. وفي النظام الدولي، كان للدول أيضاً مصالح واهتمامات مختلفة. فبعد عام 1918، جهدت الحكومات والشركات والبنوك والمزارعون والناس في كل مكان لفهم حجم التغيير الناجم عن الحرب. فقد واجهتها سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية دفعت بها إلى اتخاذ تدابير دفاعية أعطت الأولوية للمصالح الوطنية والإمبريالية. وأساءت حكومات عديدة إدارة الترابط في الأسواق وبين الناس. ووجدت بلدان عدة أنها تتجه نحو حرب عالمية ثانية ولم يمض جيلٌ على الحرب العالمية الأولى.

وكانت الحرب العالمية الثانية أشد ضراوة من الأولى، فحصدت نحو 60 مليون قتيل حول العالم. وحوّلت المزيد من الممتلكات والبنى الأساسية إلى خراب. وتسببت بأنواع من التلوّث لم يعرفها كوكب الأرض من قبل، منها إشعاع خلّفه نوع جديد من الأسلحة: القنبلة الذرية. لكن العالم هذه المرة تجنّب الوقوع في الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي ضربت العديد من الحكومات والشعوب والأسواق العالمية بعد عام 1918. وفي العقود التي تلت، تحسنت آفاق التنمية البشرية بشكل ملحوظ وحافظت على مسارها التصاعدي لما تبقّى من القرن العشرين. وتبيّن هذه الإضاءة كيف أدّت إدارة الترابط بين الناس بعد كل من الحربين إلى نتائج مختلفة.

البحث عن ملاذ وطني في عالم مترابط

بعد عام 1918، كانت الأزمة الأولى التي اجتاحت العالم ذات طابع مالي. فلم يفكر أحد في كيفية تمويل حرب عالمية غير مسبوقة. وبالنتيجة، لجأت الحكومات المتحاربة إلى اقتراض النقود أو إلى طبعها لدفع التكاليف. ومع انتهاء الحرب، كانت الحكومات تتوق للعودة إلى "الحياة الطبيعية"، فأزالت جميع الضوابط عن اقتصاداتها الوطنية بطريقة غير منسقة. فجاءت النتيجة حالات من التضخم السريع، كان أسوأها وأكثرها جموحاً في الجمهوريات الجديدة في ألمانيا وبولندا والنمسا وهنغاريا. ففي ألمانيا، ازدادت الأسعار أربع مرات كل شهر، على مدى 16 شهراً.

وشهدت بعض أقوى الاقتصادات في العالم تضخماً سنوياً بمعدل 20-30 في المائة، عملت على كبحه بإعادة عملاتها إلى المعيار الذهبي الدولي، وهو آلية صرف ثابتة، فحققت استقراراً في الأسعار ومعدلات الفائدة. ولم تنسّق الدول فيما بينها، إنما ركّزت على مصالحها الوطنية، وأولت المهمة للمصارف المركزية والأسواق المالية[3]. فجرى مثلاً تقدير الدولار الأمريكي والفرنك الفرنسي بأقل بكثير من قيمتهما الحقيقية، ما ساعد صادرات هذين البلدين. أما بريطانيا، وهي مستورد رئيسي للأغذية ومصدرٌ لرأس المال والخدمات المالية، ففضّلت أن تكون عملتها قويّة، واختارت تقدير الجنيه الإسترليني بأكثر من قيمته. وكانت نتائج هذا القرار صعبة على منتجيها المحليين إذ شجعت العديد منهم على طلب الحماية من التجار الأجانب، شأن منتجين من مختلف أنحاء العالم. وفي حين حافظت أسعار الصرف على استقرارها، قام

الترابط في السوق، الذي كان من المفترض أن يحميه نظام الصرف بالذهب، على أسس متزعزعة.

وضربت الأزمة المالية التالية العالم بعد عقدٍ من الأزمة الأولى، بعد تشرين الأول/أكتوبر 1929. فبانت عواقب عدم تنسيق عمليات إعادة بناء الهياكل المالية بعد عام 1919 جليّةً مع انهيار سوق الأسهم في وول ستريت في الولايات المتحدة الأمريكية. ورأى القادة السياسيون والماليون الأمريكيون، الذين كانوا منهمكين بإعادة الاستقرار إلى العملات والاقتصادات في أوروبا الوسطى في عشرينات القرن العشرين، أن المستثمرين في الداخل والخارج كانوا يقترضون الأموال بيسرٍ شديد، فقرّر الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة. وحوّل هذا القرار انكماش سوق الأسهم إلى كساد تام، إذ توقف الاستثمار في الخارج. وانتقلت الأزمة إلى جميع أنحاء العالم من خلال نظام الصرف بالذهب. ودافعت مصارف مركزية أخرى عن عملاتها بزيادة أسعار الفائدة وطلبت من حكوماتها التوقف عن الإنفاق. وتم تسريح العمال بأعداد كبيرة، وسجّلت معدلات الفقر والجوع ارتفاعاً كبيراً في أسوأ أزمة انكماشية عرفها العالم.

وبحلول عام 1933، توصّل كبار الاقتصاديين والمستشارين الدوليين إلى الحل الصحيح: اقترحوا تدابير منسقة دولياً لإنعاش الاقتصاد العالمي ووقف سياسة الحمائية التجارية الآخذة بالانتشار. إلا أن الدول كانت قد اعتمدت بعد عام 1929 طرقاً غير منسقة للدفاع عن اقتصاداتها. ورغم استمرار المعاناة أربع سنوات، كانت القدرة على التعاون غائبة. وظهرت انقسامات أيديولوجية ضمن حدود الدولة الواحدة وفيما بين الدول، وتضاربت المصالح الجيوسياسية، واعتمدت سياسات وطنية شديدة التباين في اتجاهاتها. وأدّى عجز الاقتصادات الكبرى في العالم، بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، عن العمل معاً إلى عواقب وخيمة. وإذا بها تواجه تهديداً متصاعداً من ألمانيا الاشتراكية الوطنية وإيطاليا الفاشية والإمبراطورية اليابانية التي كانت تشن بالفعل حرباً في منشوريا.

وكان تأرجح كبرى اقتصادات العالم بين تضخّم مرتفع وانكماش حاد، إما مرتبطاً بأزمات اجتماعية وسياسية مستمرة، أو سبباً في إثارة أزمات جديدة. وضربت هذه الأزمات بشدة البلدان التي هزِمت، أو الدول القومية الجديدة التي أنشئت إثر الحرب العالمية الأولى. وأول الأزمات كانت جائحة "الإنفلونزا الإسبانية"، وقد أطلق عليها هذا الاسم بسبب تحديد أولى حالاتها في إسبانيا في عام 1918. حصدت الجائحة 50-100 مليون شخص، ولا يزال منشؤها غير معروف. وتفاقمت آثارها وآثار تحديات صحية أخرى بسبب تنقل الكثير من الناس هرباً من الحرب ومن مخلّفاتها[4]. وانتهت الحرب لكن الأزمات الصحية وحالات العنف لم تنته. فاجتاحت الحرب الأهلية الأراضي التي كانت تابعة للإمبراطورية الروسية. وعندما وضعت أوزارها، كان عدد السكان قد انخفض من 143 مليون إلى 134 مليون. واعترى الناس في ذلك الوقت قلقٌ شديد من مخاطر داءي التيفوس والسل. وفي عام 1916، أظهرت أول دراسة رئيسية لتاريخ الأمراض الوبائية في زمن الحرب أن احتمال موت الجنود من الأمراض المعدية أعلى من احتمال موتهم على يد العدو، وأن المرض الوبائي يتفشى بين الجنود بشكل أسوأ منه بين السكان المدنيين[5].

وفي عام 1920، في العاصمة الإمبراطورية السابقة فيينا، كانت واحدة من كل أربع وفيات ناجمة عن مرض السل. وساءت التغذية والظروف المعيشية لدرجة أن حسابات المسؤولين المحليين لمعدلات الوفيات الناجمة عنها جاءت أعلى من معدلات الوفيات بالطاعون الدبلي (المسمى الموت الأسود) الذي انتشر قبل قرون، واعتُبر الجائحة الأكثر فتكاً في تاريخ البشرية. في ذلك الوقت، أوضحت المعارف العلمية الجديدة، التي شملت اكتشاف الفيتامينات ودور المعادن، أن جودة الطعام بالنسبة إلى صحة الإنسان لا تقل أهمية عن كميته. وكان العديد من الناس حول العالم يكافحون للحصول على ما يكفي من الطعام، على الرغم من أن العالم كان يعاني من إفراط في الإنتاج الزراعي، تسبب في انخفاض أسعار السلع الأساسية بعد عام 1918. فعلى سبيل المثال، لم يتمكّن نحو 60 مليون فلاح في أوروبا الشرقية من إنتاج ما يكفي من الخبز محلياً لمدة عام، فواجهوا دورة متواصلة من نقص رأس المال، ونُدرة فرص العمل، وسوء التغذية، والبؤس في الريف. وتضخمت سطوة الأزمة في آسيا وأوروبا على صغار المزارعين والفلاحين الذين لا يملكون أرضًا بفعل التهديدات التي انطوت عليها ظاهرتا الإنتاج الصناعي للغذاء في القارتين الأمريكية والأسترالية، والزراعة الجماعية في الاتحاد السوفياتي بعد عام 1927.

وقابلت هذه الأزمة في المجتمعات الريفية أزمة بطالة في المجتمعات الحضرية. وحتى أواخر القرن التاسع عشر، كان بإمكان العمال الفقراء في الأرياف أن ينتقلوا إلى المدن التي كانت تتطور بسرعة نتيجة التصنيع والتوسع الحضري، أو أن يهاجروا إلى بلد آخر. لكن الضوابط الجديدة التي فُرضت على الهجرة قبل الحرب العالمية الأولى وتعززت خلالها، حصرت أسواق العمل ضمن الحدود الوطنية والإمبريالية، فاستُنزفت المدن في محاولة استيعاب فقراء الريف[6]. وكان شبح البطالة يخيّم بالفعل في عشرينات القرن العشرين إذ كان الاقتصاد العالمي يتعافى من التفكك الذي أصابه جراء الحرب وفي ظل الانتقال من الصناعات الثقيلة التي ميّزت الموجة الأولى من التصنيع إلى التركيز على الصناعات الاستهلاكية. وتحوّل هذا الشبح إلى أزمة بكل ما في

الكلمة من معنى في فترة الكساد الكبير. ولم يسلم أي بلد من أزمة البطالة، لكن انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية، الاقتصاد الأكبر في العالم الذي كان في أوج ازدهاره في عشرينات القرن العشرين، صدم الجماهير المطّلعة حول العالم.

وبنهاية ثلاثينات القرن العشرين، لم يكن لدى المراقبين أدنى شك في أن هذه الأزمات التي تعاقبت بوتيرة سريعة، أدت إلى تطرف في السياسة العالمية. وكثُرت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين الثورات من اليسار، والانقلابات العسكرية أو حالات الطوارئ من اليمين. ولكن سجل هذه الأنظمة الراديكالية أظهر أن إداراتها أيضاً لم يكن لديها رد فعال لمواجهة تحديات التنمية البشرية في عالم فرض حواجز جديدة ومتزايدة على الترابط من: ضوابط العملة، والحمائية التجارية، والقيود الصارمة على الهجرة.

وعدم المساواة، المستوطن بالفعل لدى شعوب وفئات اجتماعية مختلفة، اتخذ بعداً خطيراً وغير أخلاقي في الأنظمة الفاشية والقومية والاستبدادية. فقد أرادت هذه الأنظمة تحسين مستوى معيشة الأشخاص الذين اعتبرتهم تابعين لها، لكنها رأت أن الموارد اللازمة محدودة. فالديكتاتور الألماني أدولف هتلر نصّب نفسه Raumpolitiker، أي رجل سياسة يُعنى بالحيّز المكاني، يطالب بإعادة تشكيل العالم ليتناسب مع السعي إلى المجال الحيوي Lebensraum. ووطّدت المعركة، التي تحوّلت إلى الحرب العالمية الثانية، تحالفه مع إيطاليا واليابان ضمن "بلدان المحور" سعياً إلى "النوع الأمثل" من المواد والبشر والحيّز المكاني[7].

واستغلّ القادة الراديكاليون في تحالف المحور الأزمة لاعتماد سياسات تهدف إلى رفع مستويات المعيشة لشعوبهم المختارة، وتخفيضها بشكل ملحوظ للفئات العرقية والقومية والاجتماعية والاقتصادية التي اعتبروها من الأعداء، داخل حدودهم الوطنية وخارجها. وأكّد قادة المحور عزمهم وقف اعتمادهم على الدول الأخرى وعلى المعايير الدولية، والتحكم في مصيرهم. ولم تقتصر سياسات إفقار الجار، كما كان الناس يسمونها في ذلك الوقت، على الديكتاتوريات، بل اعتمدتها الدول في كل مكان باتخاذ تدابير تشجّع على الاكتفاء الذاتي والانعزال، ما أدى إلى كساد في الاقتصاد العالمي وانتكاس في التنمية البشرية.

المساعدة المتبادلة والتعاون المؤسسي للتعامل مع الترابط

لطالما ناقش المؤرخون الدور المحوري للحروب الحديثة في قيام الدولة الحديثة وتوطيدها. ومن المفارقات أن الحروب الكبرى تجعل القادة السياسيين مدركين تماماً للسياق الدولي، بغض النظر عما إذا كانت بلدانهم مشاركة في الحرب. وكما حدث عندما خاضت اليابان الحرب ضد الصين في عام 1937 وهاجمت ألمانيا بولندا في عام 1939، أخلت النزعة القومية التي اتسمت بها السياسة بعد عام 1918 السبيل لتدويل الحرب. وأرست سبلاً جديدة للتعاون الدولي في إدارة الترابط العالمي.

وفي الحرب العالمية الثانية، كان قادة دول الحلفاء مصممين على تحويل الأزمة إلى فرصة، بدافع أساسي هو التعلم من الماضي وقطع الصلة به. وهذه المرة، توقّع صانعو السياسات تحديات كبيرة، لا بل أزمات، في مرحلة ما بعد الحرب. وساعدت عصبة الأمم، التي أصبحت فيما بعد منظمة الأمم المتحدة، في إرساء أسس النقاش التعاوني بين الاتحاد السوفياتي وبريطانيا والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، من بين قوى أخرى. وكانت ترى أن مشاكل الترابط في عالم من المنافسات الجيوسياسية لا يمكن تسويتها عن طريق مؤتمرات رسمية[8]. واقترحت في المقابل أن يكون الهدف الأساسي للتعاون الدولي تبادل المساعدة، وقبل كل شيء، تبادل المعرفة وثمار التجربة[9].

وخلافاً لما حصل في الحرب العالمية الأولى، بدأ التخطيط للسلام مبكراً، بمجرد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في كانون الأول/ديسمبر 1941. وخلافاً لما حصل في الحرب العالمية الأولى أيضاً، لم تحظَ المسائل الجيوسياسية المتعلّقة بالحدود ونزع السلاح بالأولوية، بل انصب التركيز بعد عام 1941 على القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الفارق اعتراف بأهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لآفاق التنمية البشرية، وبضرورة فهم احتياجات الاقتصادات الوطنية وإدارتها في ضوء احتياجات الاقتصاد العالمي. وأُعلن عن أول منظمة تابعة للأمم المتحدة الجديدة في اجتماع عقد في هوت سبرينغز في ولاية فيرجينيا في عام 1943 فانبثقت منظمة الأغذية والزراعة عن إرادة دولية جديدة لمعالجة المشاكل بالتضامن تحت عنوان التحرر من الفاقة[10].

وتجسّدت هذه الإرادة في مؤسسات جديدة ومنفصلة، على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)، وصندوق النقد الدولي، وإدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل (للإشراف على إعادة الإعمار بعد الحرب). وكان من المقرر أيضاً إنشاء منظمة جديدة للتصدي للحمائية التجارية، فكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

ومع أن هذه المؤسسات كانت جديدة، استلهمت مسارات التعاون التي أنشأتها عصبة الأمم في عام 1919. فقد ركّزت في البداية على نزع السلاح وتحقيق السلام، لكن أزمات ما بين الحربين شجعت على إطلاق

قدرات جديدة في المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والصحية. فعلى سبيل المثال، كانت منظمة الصحة العالمية، التي أنشئت في عام 1945، امتداداً للجنة الصحة التابعة لعصبة الأمم. ويسود اعتقادٌ بأن عصبة الأمم فشلت لأنها عجزت عن منع نشوب صراعات بين الدول الأعضاء. إلا أن المنظمة أرست أفكاراً وممارسات رائدة أسهمت في تفعيل التعاون المتعدد الأطراف الذي بنت عليه مؤسسات عالمية وإقليمية جديدة[11]. كما أتاحت للقوى الصغيرة والمتوسطة الحجم منصة دولية لإعلاء صوتها على قدم من المساواة الإسمية مع القوى الأكبر التي لطالما كانت صاحبة القرار.

وبعد عام 1945، جرى التأكيد على الحاجة إلى إدارة الاقتصاد ودعمه بما يحقّق الصالح الاجتماعي. وتماشى هذا التأكيد مع مواقف الحكومات التي كان لديها أدوات ومعلومات سياسية جديدة. وفي ذلك دلالة على ثقة جديدة في قدرة دول العالم الكبرى على التعامل مع الأزمات على الصعيدين الوطني والدولي، واعتراف بالترابط بين الاستقرار العالمي والوطني والمحلي. وفي عام 1945، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ثراءً وقوةً من أي وقت مضى، وذلك على الصعيدين المطلق والنسبي. وخلافاً لعام 1919، عندما غابت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي عن عصبة الأمم، التزم البلَدان هذه المرة بدعم المؤسسات الدولية الجديدة لتعزيز التعاون. وكان الاتفاق قوياً على ضرورة تنسيق الجهود على أساس دولي وإقليمي لتفادي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تفضي، في حال غياب التعاون، إلى كارثة على غرار ما حدث بعد عامي 1914 و1937.

وكان من الممكن أن تقف سياسة القوة عائقاً في وجه التعاون. فقد انقسم الخبراء وصانعو السياسات في كثير من الأحيان حول تفاصيل تدابير محددة، وحالت النزاعات السياسية المحتدة بين الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة الأمريكية في خمسينات القرن العشرين وأوائل الستينات دون التعاون في بعض المسائل. كذلك جرى التنافس على معالجة معضلات مشتركة، فتزاحمت القوى الرأسمالية والشيوعية على دعم التطلّعات إلى التحديث في أجزاء من أفريقيا وآسيا على سبيل المثال. وعند استعراض تاريخ مواجهة الأزمات بشكل منعزل خلال حقبتي ما بعد الحرب، يتبيّن أن التعاون في مبادرات محددة نادراً ما كان حصيلة إرادة جماعية. ففي أربعينات القرن العشرين على سبيل المثال، ساهم أفراد ومجموعات بأفكار كبيرة في تعزيز التعاون بطرق بعثت الأمل في الناس في أحلك الساعات. وكان في ما أنشأه هؤلاء من منظمات وممارسات دولية إقرارٌ بأن المجتمعات والأسواق مترابطة. ولم يكن النظام العالمي المؤسسي الذي أنشئ بعد عام 1945 حصيلة توافق أو نهاية جدلٍ، بل نتيجة ما جرى الاتفاق عليه من قواعد وفهم للظروف التي أدت إلى نشوب الصراع[12].

ملاحظات

1 Bogart 1920.
2 Zhvanko and Gatrell 2017.
3 Eichengreen 1992.
4 Barry 2004.
5 Prinzing 1916.
6 Lake and Reynolds 2008؛ Zieger 1969.
7 Overy 2021.
8 League of Nations 1939.
9 League of Nations 1939.
10 Staples 2006.
11 Clavin 2013.
12 Hurrell 2008.

إدارة الترابط العالمي للنهوض بالتنمية البشرية

البشر كائنات علائقية[1]. والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تحدد القيم والفرص والخيارات، ما يعني ضمناً أن التنمية البشرية لا تتوقف على ما يملكه الناس أو على ما يمكنهم القيام به، بل أيضاً على علاقاتهم بالآخرين، وبالمجتمع الذي يعيشون فيه، وبالطبيعة. وفي دورة الحياة، ينخرط الأشخاص في شبكات اجتماعية، فيعتمدون عليها أحياناً، كما يعتمدون أحياناً على نحو متبادل على آخرين يؤثرون على الفرص والقيود والرفاه[2] (الإطار إ-2-2-1). وتساهم السياقات والعلاقات الاجتماعية أيضاً في تحديد التفضيلات، ويمكن أن تؤدي إلى سلوكيات وممارسات تديم الأعراف الاجتماعية، بما في ذلك المؤذي منها[3]. فالأعراف الراسخة المرتبطة بالجنسين والتحيّزات ضد المساواة بينهما يمكن أن تؤثّر على سبيل المثال على تطلعات المرأة وأن تثنيها عن ممارسة أنواع معينة من المهن أو الأعمال[4]. ويمكن أن تؤثر الأعراف الاجتماعية أيضاً بشكل كبير على المواقف والسلوكيات المرتبطة بالطبيعة والكوكب (الفصل 4)[5].

وقد يُحدث التداخل بين السياقات الاجتماعية ونواتج التنمية البشرية حلقات مفرغة أو حلقات حميدة[6]. فعلى سبيل المثال، للعلاقات الأسرية الإيجابية والدعم الذي يوفره الآباء دور أساسي في النمو في مرحلة الطفولة المبكرة[7]، ما يسهم لاحقاً في تحقيق إنجازات تعلّمية أقوى تترجم إلى مكتسبات أعلى في مرحلة البلوغ[8]. كذلك تسهم العلاقات الإيجابية داخل الأسرة وفي مكان العمل في تحسين الصحة النفسية والرفاه، وتوفر الظروف المؤاتية لاستمرار هذه الإيجابية في علاقات الفرد مع أولاده وفي أي علاقات مستقبلية أخرى[9]. أما أوجه عدم المساواة والحرمان في التنمية البشرية، فيمكن أن تنسحب على دورة حياة المرء وعلى الأجيال المقبلة[10]. وقد يساعد التدقيق المنهجي في هذه العوامل الخارجية الاجتماعية في الكشف عن آليات جديدة للاستفادة من الترابط الذي لا ينحصر في تصحيح فشل الأسواق[11] (الفصل 4). فتعزيز غريزة الإيثار على سبيل المثال عند الأم والأب، يمكن أن يوسّع نطاق التضامن والسلوك الاجتماعي الإيجابي إلى ما وراء حدود الأسرة المباشرة[12]. ويمكن الاستفادة من الأعراف الاجتماعية وما لها من آثار على السلوك لتعزيز التنمية البشرية والمحافظة على الطبيعة[13].

والرفاه في العلاقات ينسحب على المجموعة والمجتمع وحتى على الكوكب، وهذا هو محور هذا الفصل. ولقدرة البشر الكبيرة على التواصل الاجتماعي[14] وعلى تكوين روابط فيما بينهم دور محوري في تسهيل التعاون والتبادل، حتى بين الغرباء، فقد مكّنت من تشكيل مجتمعات واسعة وأنظمة اقتصادية معقدة. وتلقي الأفكار التي تطرحها نظرية التطوّر وعلم النفس الثقافي والاجتماعي الضوء على هذا المسار (الفصل 4)[15].

وهذا لا يعني أن التعاون حتميّ، فالأمثلة لا حصر لها على الحروب والصراعات على السلطة. وقد أنشأت المجتمعات المختلفة، للتعامل مع القيود والسياقات المختلفة، آليات تعاون متعددة[16]، إما بالاستناد إلى الأعراف الاجتماعية أو من خلال القوانين واللوائح الرسمية (الفصل 4). وتبيّن الأفكار أن الاعتماد على قدرات البشر على تكوين علاقات للتعاون والاستفادة من "الدماغ الجماعي"[17] له دور أساسي في دفع التقدم. وعلى مر التاريخ البشري، تمكّنت مجتمعات أكبر حجماً وأكثر ترابطاً من الحفاظ على تكنولوجيات ولغات ومؤسسات وسلوكيات أكثر تعقيداً[18].

والمعرفة والابتكار من المحركات القوية، وربما الأساسية، للتنمية البشرية. فالأفكار تُبنى الواحدة على الأخرى، وتُدمج في عمليات تتطلب من الناس أن يعملوا معاً[19]. ويمكن أن يسهّل التعامل مع الآخرين التبادل المباشر للأفكار، وأن يمكّن انتقال المعرفة بشكل غير مباشر، خاصة عندما تتركز جغرافياً، ما يفسر لماذا توفر المدن أرضاً خصبة للمشاريع الجديدة والتقدم التكنولوجي[20]. وفي الوقت نفسه، تمكّن التجارة العالمية والروابط البعيدة المدى الاقتصادات المحلية من التغلب على قيود الإنتاج ونُدرة الموارد الطبيعية، وتدعم تدفق الأفكار[21]، والاستفادة من إمكانيات وفورات الحجم والتخصص. كذلك تعزز هذه الروابط التعلم والابتكار ونقل المعرفة فتمكّن الشركات والأماكن من رفع مستوى المهارات وزيادة الإنتاجية والدخل[22].

وقد تحقّق ازدهار كبير نتيجة تفعيل الروابط العالمية عبر الحدود والمشاركة في القدرات التعاونية. وأدت التدفقات العالمية عبر الحدود إلى توسيع الفرص الاقتصادية ونمو الإنتاجية، وحقّقت تحسّناً غير مسبوق في مستويات المعيشة لملايين الأشخاص[23]. وساهمت

الإطار إ-2-2-1 الرفاه العلائقي والمترابط

انطلاقاً من أن للعلاقات أهمية معنوية، تعيد النُهج العلائقية تشكيل فهمنا للرفاه وتؤكّد الحاجة إلى أدوات وأساليب أكثر غنىً لتحقيق الرفاه[1]. فترتبط الرفاه بجودة علاقاتنا مع الآخرين ومع الطبيعة. وأكثر من ذلك، يأخذ الرفاه العلائقي في الحسبان سمات العلاقات داخل المجتمعات المتصلة وعبرها، بما في ذلك ترابط العلاقات عالمياً وبين الأجيال. وبذلك، توفّر النُهج العلائقية نقطة انطلاق لمواجهة التحديات العالمية والإيكولوجية والمشتركة بين الأجيال وتفتح في الوقت نفسه آفاقاً مجتمعية لتوليد حلول جديدة.

وتوسّع الأطر العلائقية نَهج القدرات إذ تبيّن أن رفاه الفرد يتكوّن من التفاعل بين العمليات الفردية والاجتماعية والبيئية[2]. ويصبح للعلاقات دور حاسم للعيش بشكل جيد، فتكون وسيلةً للازدهار أو عائقاً في وجهه. وانطلاقاً من أن الأفراد هم جزء من شبكة متنوّعة من الروابط الاجتماعية والثقافية والبيئية وبين الأجيال، لا تُفهم العلاقات على أنها مجرد وسيلة للعيش بشكل جيد، بل على أنها أساسية لهوياتنا.

ورفاه البشر، باعتبارهم كائنات علائقية[3]، ليس مرتبطاً بالآخرين فحسب، بل يتأثّر بنقاط ضعفنا واحتياجاتنا الاجتماعية واعتمادنا على البيئة. وبالاعتراف بأن رفاهيتنا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصحة البيئة الطبيعية، يمكننا أن نفهم كيف يؤثّر تغيّر المناخ ليس فقط على صحتنا الجسدية ولكن أيضاً على صحتنا العقلية وتماسكنا الاجتماعي وهويتنا الثقافية[4].

وهذه النُهج شائعة في مجتمعات السكان الأصليين حول العالم. فغالباً ما توفر العلاقات طريقة شاملة ومتعددة الأبعاد لترسيخ وتنظيم الأطر والمجالات المفاهيمية بما يتيح لفلسفات السكان الأصليين أن تتشكل وتتطوّر. وتنضوي العلاقات في مجتمعات السكان الأصليين تحت مفاهيم تتعلّق بالرعاية، مثل رعاية البيئة (kaitiakitanga) في نيوزيلندا[5]، والحياة الكريمة (sumac kawsay) والحياة الجيّدة (allin kawsay) في أمريكا الجنوبية[6]، وحب الأرض (Aloha) والاهتمام بالأرض ومواردها (Mālama ʻĀina) في هاواي[7]، والقوة العاطفية والكرامة والفخر Mabu liyan (وغيرها من المفاهيم التي تتضمن رعاية السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس للبلد) في أستراليا[8]. وهذه العلاقات عميقة بالنسبة للعديد من مجتمعات السكان الأصليين لدرجة أن فقدانها قد يمثل تهديداً وجودياً لطريقة حياتهم (الفصل 1). وفي كتاب «Radical Hope» لجوناثان لير، يصف رئيس قبيلة كرو المدعو بلنتي كوبس إحساس مجموعات السكان الأصليين بخسارة الهوية والهدف إزاء اختفاء المناظر الطبيعية والتنوّع البيولوجي فيقول: عندما اختفى الجاموس، أصبحت معنويات شعبي في الحضيض، ولم يتمكنوا من رفعها مرة أخرى. وبعد ذلك لم يحدث شيء[9].

والارتباط بالعلاقات قائمٌ في نُهج نسوية مختلفة عبر المجتمعات والتخصصات وفيما بينها[10]، وفي التفكير المنهجي في مجالي الصحة والبيئة[11]، وفي المجتمعات المحلية أيضاً. ومن خلال التأكيد على الترابط والاعتماد المتبادل بين البشر عبر الحدود والتخوم، توفر هذه النُهج وجهات نظر وسبلاً مختلفة للابتكار. كما أنها توطّد الشعور بالتضامن العالمي، وتساعدنا على التعامل مع عدم اليقين والتعقيد في عالم متغيّر بزيادة القدرة على التكيّف من خلال التعلم والدعم الاجتماعي وبناء العلاقات.

ملاحظات

1. استفاد هذا الإطار ملياً من مساهمات كروشيل واتيني. **2.** White and Jha 2023. **3.** White and Jha 2023. **4.** Allen and others 2023؛ Grix and Watene 2022. **5.** Grix and Watene 2022. **6.** Watene and Merino 2018. **7.** Ingersoll 2016. **8.** Yap and Yu 2019. **9.** Lear 2006, p. 3. **10.** Murdock 2018؛ Teaiwa 2021؛ Underhill 2011-Sem؛ Yap and Watene 2024؛ Whyte 2016. **11.** Jones 2019؛ Matheson 2022؛ Matheson and others 2020.

الهجرة الدولية في الربط بين الثقافات[24]، فأثرت المشهد الفني والموسيقي والثقافي في العالم[25]. وأدى تبادل المعرفة والتعاون العلمي على المستوى الدولي إلى تحقيق إنجازات وتقدمات حاسمة في مجال صحة الإنسان. فعلى سبيل المثال، كان للتعاون عبر الحدود الدور الأكبر في اكتشاف فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) وعلاجاته[26]، وتطوير لقاحات كوفيد-19 مؤخراً[27]، ورسم خرائط الجينوم البشري[28].

ولمواصلة الاستفادة من حالات الترابط، ينبغي إدارتها بشكل أفضل، بدون التذرّع المتكرر بالحواجز عند الحدود الوطنية. ومع أن هذه الحواجز قد تكون مبررة في بعض الحالات لإدارة مخاطر العولمة الجامحة، فإنها لا تكفي للتعامل مع الطرق التي يعاد بها تشكيل الترابط عالمياً بفعل الضغوط التي يمارسها البشر على الكوكب والتحوّلات الرقمية الجارية. والإجراءات الانغلاقية والحمائية التي تدعو إليها العديد من المواقف الشعبوية سواء صدرت عن جهات داعمة أم قيادية مكلفة أيضاً[29]، وقد تكون خطيرة (الإضاءة 2-1). ويمكن أن تؤدي تجزئة التجارة إلى زيادة تقلب الأسعار وتصاعد عدم اليقين في الأسواق العالمية[30]. وإزاء التجزئة في الأسواق العالمية، قد تقع أكبر الخسائر في الرفاه على اقتصادات الدخل المنخفض التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الدولية للسلع الأساسية[31]. لكن حتى الاقتصادات والمناطق الكبيرة ذات الدخل المرتفع معرّضة لخسائر في الرفاه في سيناريوهات التجزئة الجيواقتصادية المختلفة[32]. وفي المقابل، السياسات التي تستهدف مناطق محدّدة، والتي تكمّل التعاون الدولي بدلاً من أن تحل محله، يمكن أن تحفّز التنمية الاقتصادية وتدعم الشركات والمناطق في الاستفادة من فوائد الترابط العالمي[33]. وقد ينطوي

ذلك على تحوّل في نُهج سياسات التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية من منطق زيادة السلع الأولية للتصنيع دعماً للصادرات، إلى الاستثمار في المهارات التي تتيح الانتقال من الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، ضمن سلاسل القيمة العالمية[34].

ومن الآن فصاعداً، تساهم عوامل عدة، ولا سيما واقع الأنثروبوسين في كوكب متغيّر، والتحوّلات الاقتصادية الواسعة النطاق والابتكار التكنولوجي، في إعادة تشكيل ودفع أنماط جديدة من الترابط. والخيار في هذا السياق ليس بين الترابط العالمي والاعتماد الوطني الكامل على الذات، إنما هو بين مواصلة العمل كالمعتاد وقبول التحدي المتمثل في بناء أنظمة ومؤسسات مرنة وقابلة للتكيّف في سياق آخذٍ في التطوّر.

وتدعو "عولمة السخط" إلى التحوّل في النُّهج المتّبعة نحو إدارة الترابط العالمي. أما التراجع عن التبادل والتعاون عالمياً لصالح النزعة القومية المنعزلة، فمن غير المرجح أن يساعد على مواجهة التحديات التي تنشأ عن المحركات الحالية للترابط. ومن غير المرجح أيضاً أن تساعد على ذلك العولمة المتفلّتة من أي ضوابط أو الأمل في التوصل إلى حل تكنولوجي صرف للتحديات التي تتجاوز الحدود[35]. ففي عالم بهذا الترابط لا بد من أن نواصل العمل على تحديد مشاكلنا المشتركة وكيفية معالجتها (الفصل 3).

ملاحظات

1 يؤكد الإرث المعرفي والمدارس الفكرية الفلسفية على تنوّعها على ارتباط البشر ببعضهم بالعلاقات. فمفهوم Ubuntu الجنوب الأفريقي – "أنا موجود لأننا موجودون" على سبيل المثال، يسلط الضوء على أهمية المجتمع في تعريف الفرد (Chowdhury and others 2021). وتؤكد الأخلاقيات الكونفوشيوسية على أهمية أن يؤدي الفرد أدواره ومسؤولياته تجاه الآخرين (Shun and Wong 2004). في الفلسفة الغربية، رأى أرسطو، على سبيل المثال، أن البشر حيوانات سياسية تتميّز بالقدرة على التعاون من خلال الكلام والعقل (Arnhart 1994). وفيما بعد، شدد العلماء النسويون على أهمية العلاقات والتناسل في الحفاظ على ظروف الحياة البشرية، على غرار رعاية الأطفال (يمكن الاطلاع على دراسات نانسي فولبر، Folbre 2008, 2012؛ Folbre and Bittman 2004؛ ودراسة جولي أ. نيلسون، Ferber and Nelson 2009).

2 Settersten 2018.

3 Hoff and Stiglitz 2016.

4 Tabassum and Nayak 2021.

5 UNDP 2020b.

6 Fleurbaey, Kanbur and Viney 2021.

7 Jeong and others 2021.

8 في دراسة Gertler and others 2021، أدى التدخل المنزلي الذي حسّن التغذية ونوعية التفاعلات بين الأم والطفل (لتحسين المهارات المعرفية واللغوية والنفسية الاجتماعية) إلى زيادة بنسبة 40 في المائة في دخل الأشخاص في سن 31 عاماً وكانوا قد استفادوا من هذه التدخلات عندما كانوا أطفالاً، بالمقارنة مع مجموعة مرجعية.

9 Fleurbaey, Kanbur and Viney 2021, p. 18.

10 UNDP 2019.

11 Fleurbaey, Kanbur and Viney 2021.

12 Fleurbaey, Kanbur and Viney 2021.

13 UNDP 2020b.

14 Henrich and Muthukrishna 2021.

15 Henrich 2023؛ Henrich and Muthukrishna 2021؛ Henrich and others 2016؛ Tomasello and others 2012.

16 Henrich and Muthukrishna 2021.

17 Henrich 2023؛ Henrich and Muthukrishna 2021.

18 Henrich 2023, p. 407.

19 Romer 1994.

20 Bettencourt and others 2007؛ Fujita, Krugman and Venables 2001.

21 يوفر نموذجا ريكاردو وهيكشر-أولين (Ricardo and Heckscher–Ohlin) الأسس للتأثيرات الدولية على الدخل؛ ويمكن الاطلاع مثلاً على Leamer 1995.

22 Crescenzi and Harman 2023. ويمكن الاطلاع أيضاً على Stiglitz 2007؛ Stiglitz and Greenwald 2014؛ Grossman and Helpman 1991؛ Hoekman, Maskus and Saggi 2005؛ Sturgeon 2008.

23 Bartley Johns and others 2015؛ Dollar and Kraay 2004؛ Winters, McCulloch and McKay 2004.

24 Leblang and Peters 2022.

25 Martiniello 2022.

26 National Academy of Medicine 2022؛ Schwetz and Fauci 2019.

27 Lee and Haupt 2021؛ UNESCO 2023.

28 International Human Genome Sequencing Consortium 2004؛ Maxson Jones, Ankeny and Cook-Deegan 2018.

29 Funke, Schularick and Trebesch 2023.

30 Alvarez and others 2023.

31 Bolhuis, Chen and Kett 2023.

32 Baba and others 2023.

33 Goldberg 2023.

34 Crescenzi and Harman 2023.

35 كما جاء في الفصول 3 و5 و6، في كثير من الحالات، تتوفّر بالفعل تكنولوجيات مثل مصادر الطاقة المنخفضة الكربون ويمكن توسيع نطاقها، لكن الاستقطاب وانعدام الثقة يمكن أن يعيقا العمل.

الفصل

3

توفير المنافع العامة العالمية لإدارة الترابط

توفير المنافع العامة العالمية لإدارة الترابط

يفرض سوء إدارة الترابط تكاليف ويتسبب حتى بانتكاسات على التنمية البشرية. ولكن يمكن تحسين إدارة الترابط عن طريق تحديد دوره كإطار من أهدافه الصريحة توفير المنافع العامة العالمية، مثل السلام والتخفيف من آثار تغيّر المناخ.

وإذا ما نظر إلى جائحة كوفيد-19 من عدسة المنافع العامة العالمية، تتبيّن ثلاث رؤى رئيسية عن كيفية تحسين عمليات الاستجابة في المستقبل. أولاً، يمكن تصميم آليات لمعالجة العراقيل لكل نوع من أنواع شتى من المنافع العامة العالمية. ثانياً، يمكن غالباً اختيار ما يشكل منافع عامة عالمية، ويسهم توفيرها في تقريب البلدان. ثالثاً، يمكن إنشاء مؤسسات مولجة بتحسين عملية توفير المنافع العامة العالمية.

تساعد عدسة المنافع العامة العالمية على تحسين إدارة الترابط العالمي. فهي تنقلنا من النعرات القبَلية القائمة على مبدأ لا مكسب إلا على حساب الآخر، ويعترف التقرير بأنها مشكلة حقيقية، إلى إطار ذهني يحسن الربط بين العمل المشترك والمشاكل المشتركة، من دون افتراض أن جميع المنازعات ستتبدد أو أن المصالح المتباينة ستتلاشى. وهي تُحوّل تفكيرنا من التسليم بالقضاء والقدر من وجهة نظر دفاعية أو النظر إلى التحديات كمشاكل لا نهاية لها إلى الاعتراف بالولاية على الذات والقدرة على التغيير، فتثري المناقشات العملية والثاقبة حول مستقبل مشترك وتدفع بالعمل لأجله. وبحشد العمل المشترك، لا نعزز فرصنا في تحقيق نتائج أفضل بشكل عام فحسب، بل نعزز أيضاً فرصنا بعدم إهمال أحد. وبتغيير الإطار يُطلق العنان لمخيلتنا فترسم الكثير من الطرق المحتملة الأخرى للمضي قدماً، ونتمكّن من التدقيق في هذه الخيارات بشكل أفضل وأكثر منهجية باستخدام ما نعرفه عن المنافع العامة العالمية وما تعلمناه عنها، في البحث والممارسة، على مدى سنوات عديدة. وبذلك ندخر الوقت والطاقة والموارد ونبلغ نتائج أفضل وأكثر مساواة. وبعد ذلك، تولّد النجاحات مزيداً من النجاحات[1].

وتساعد عدسة المنافع العامة العالمية في إدراك السمات والأنماط التي قد تكون مشتركة بين مجموعة واسعة من التحديات العالمية، وبذلك في استعداد العالم بشكل أفضل لاستباق التحديات الجديدة، عن طريق نَهج أكثر انتظاماً لتحديد التحديات الناشئة والمترابطة والتصدي لها، حتى تلك التي لا يسعنا استباقها اليوم.

> "يمكن تحسين إدارة الترابط عن طريق تحديد دوره كإطار من أهدافه الصريحة توفير المنافع العامة العالمية، مثل السلام والتخفيف من آثار تغيّر المناخ.

إن الخسائر البشرية المروعة التي يخلّفها الصراع العنيف، وويلات تغيّر المناخ، وإعادة تشكّل التجارة العالمية، ودورة المديونية الحرجة الجديدة، والأرواح التي انزهقت من جراء كوفيد-19، كلها توضح أننا نعيش في عالم مترابط للغاية تنتشر فيه الأشياء المادية والرقمية، من الفيروسات إلى المعلومات المضللة، بسرعة عبر الحدود الوطنية. وبينما نتجه أكثر نحو الأنثروبوسين، حيث يقود البشر التغيير في كوكب الأرض بطرق غير مسبوقة، يتعيّن علينا التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي هي على مستوى حجم كوكبنا. وكما يوضح الفصلان السابقان، تتغيّر ملامح الترابط العالمي، وتترتب على سوء إدارته تكاليف، أو حتى نكسات، تطال التنمية البشرية. ويمكن تحسين إدارة الترابط عن طريق تحديد دوره كإطار من أهدافه الصريحة توفير المنافع العامة العالمية، مثل السلام والتخفيف من آثار تغيّر المناخ. ويجري ذلك بالفعل عن طريق مقترحات لإصلاح الحوكمة المتعددة الأطراف[2] والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل توسيع ولاياتها لدعم المساهمات الوطنية في المنافع العامة العالمية[3].

ما هي المنافع العامة العالمية؟

نبدأ بمثال ملموس يتعلمه تلاميذ المدارس في جميع أنحاء العالم كل عام وهو: علم المثلثات. لطالما كان تحديد طول جوانب المثلثات يثير اهتمام علماء الرياضيات والفلاسفة، ناهيك عن المهندسين والبنائين. على سبيل المثال، إذا عرفنا طول جانبي المثلث، فما الذي يسعنا معرفته عن طول الجانب الثالث؟ يتضح أنه بالنسبة لأنواع معيّنة من المثلثات، يمكن أن نعرف الكثير. تعطينا نظرية فيثاغورس[4]، وهي نظرية كلاسيكية في علم الهندسة، قاعدة لحساب طول الجانب الثالث للمثلثات القائمة الزاوية. وتساعدنا هذه القاعدة على فهم الأشكال الأساسية الأخرى، مثل الدوائر، وتدعم الكثير مما يسعنا بناؤه في أذهاننا وفي العالم الحقيقي.

وتعرض نظرية فيثاغورس، مثل الكثير من المعارف، السمات المميزة للمنافع العامة العالمية. فعندما يطبّق أحدهم هذه النظرية، لا ينتقص العلم من أي شخص آخر في العالم. ولطالما استخدمت هذه النظرية، ولا تزال تستخدم، من أشخاص عديدين في آن واحد في البناء والملاحة ورسم الخرائط والعديد من الأنشطة الأخرى[5]. ومن الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، منع أي شخص من استخدام النظرية[6] إذ لا تتحكم شركة حصرياً بشروط استخدامها. كما أنها ليست مقيدة بحدود بلد يتمتع بالسلطة السيادية ليقرر كيف يمكن للأشخاص الذين يعيشون في بلدان أخرى استخدامها[7].

وهاتان الخاصيتان، الاستخدام من قبل شخص لا يمنع شخصاً آخر من الاستخدام في آن واحد ومن الصعب منع أي شخص من الاستخدام، تجعلان نظرية فيثاغورس منفعة من المنافع العامة العالمية[8] على غرار جميع النظريات الرياضية في المجال العام، وكذلك رؤى أخرى حول العالم الطبيعي وحول كيفية عمل الاقتصادات والمجتمعات وتغيّرها. باختصار، فإن الأفكار والمعارف في المجال العام هي منافع عامة عالمية[9].

وتشمل المنافع العامة العالمية أيضاً تحديد واحتواء الأمراض ذات النطاق العالمي، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ، ومنع واحتواء الأزمات المالية الدولية، والحفاظ على السلام الدولي، وتعزيز الأمن السيبراني[10]. ولا يمكن تصوّر بعض المنافع العامة العالمية الآن لأننا ببساطة نفتقر إلى المعرفة اللازمة لتحديدها، بنفس الطريقة التي أتاحت مؤخراً من خلالها العلومُ وتقنياتُ الكشف توثيقَ استنفاد طبقة الأوزون أو تحديدَ السبب البشري لتغيّر المناخ.

> "استخدام عدسة المنافع العامة العالمية مفيدٌ في إدارة التحديات أو الفرص التي تمتد عبر الحدود. وهو مفيدٌ أيضاً في مواجهة التغيّرات الكوكبية الخطيرة ومعالجتها.

ويمكن أيضاً استحداث منافع عامة عالمية، فهي لا تُعطى دائماً ببساطة. على سبيل المثال يوفّر العالم، عن طريق بروتوكول مونتريال، المنفعة العامة العالمية المتمثلة في تجنب استنفاد طبقة الأوزون في الستراتوسفير، التي تحمي كل أشكال الحياة من الأشعة فوق البنفسجية الضارة التي تصدرها الشمس. وللتكنولوجيا كما للخيارات الاجتماعية دور في تشكيل ظروف الإنتاج أو الاستهلاك التي يمكن أن تحدد ما إذا أمكن استبعاد شخص ما[11]. فعلى سبيل المثال، يمكن للقنوات التلفزيونية الإذاعية أن تصل إلى أي شخص لديه جهاز استقبال، في حين أن قنوات تلفزيون الكابل (وهي تقنية بديلة) متاحة فقط لأولئك الذين يشتركون في الخدمة (يمكن أن يستبعد بعض الأشخاص من الوصول إلى قنوات تلفزيون الكابل نتيجةً لتكنولوجيا جديدة وخيارات اجتماعية بشأن كيفية نشرها).

ونظراً لحالة التكنولوجيا والخصائص المتأصلة للمنفعة المعنية، كثيراً ما يدخل بعض من الاستنسابية في تحديد ما يشكل منفعة من المنافع العامة العالمية أو ما ليس كذلك عن طريق الخيارات الاجتماعية. وبعض التكنولوجيات، مثل تلك التي تحافظ على التواصل الرقمي في عالمنا فتتيح المشاركة الفورية للمعلومات من قبل جميع الأشخاص الذين يعيشون على الأرض اليوم والبالغ عددهم 8 مليارات نسمة، تستحدث ظروفاً من الترابط يمكن أن تتطلب منافع عامة عالمية جديدة[12]. وفي سياق الثورة الرقمية، يشمل ذلك ما وصف بالمنافع العامة الرقمية (الإطار 3-1). وهكذا، فإن توفير المنافع العامة العالمية، الذي كثيراً ما يشار إليه بحق على أنه مشكلة يتعيّن حلها، يمكن أيضاً أن يستخدم بشكل هادف لتعبئة العمل من أجل التصدي للتحديات المشتركة[13].

استخدام عدسة المنافع العامة العالمية مفيدٌ في إدارة التحديات أو الفرص التي تمتد عبر الحدود. وهو مفيدٌ أيضاً في مواجهة التغيّرات الكوكبية الخطيرة ومعالجتها[14].

التحديات والفرص العابرة للحدود منافع عامة عالمية

لتفشّي مرض معدٍ عبر الحدود آثار سلبية غير مباشرة يمكن إدارتُها عن طريق المنفعة العامة العالمية لمكافحة الأمراض المعدية. وتنطوي المنافع العامة العالمية دوماً على آثار دولية غير مباشرة تعكس الترابط الذي لا تعويض عنه بين البلدان (بمعنى أن بلداً ما يتخذ قرارات بغض النظر عن تداعياتها على بلدان أخرى)[15].

وفي العقود الأخيرة، كانت الآثار غير المباشرة ذات النطاق العالمي مدفوعة بخيارات السياسة العامة (مقدار ما تسمح به البلدان بتدفق الأشخاص والسلع والخدمات والتمويل والمعلومات)، والتكنولوجيات (التي تحدد كلفة التدفقات عبر الحدود وسرعتها وسهولة تدفقها) والطريقة التي يتفاعل بها الاثنان (الفصل 2). وعلى الرغم من أن السياسات يمكن أن تقيّد التدفقات عبر الحدود، فإن التكنولوجيا تصعّب الأمر (يمكن للعديد من الناس بسهولة استقلال الطائرة وتبادل المعلومات على مستوى العالم عبر الشبكات الرقمية). ولكن بعض المنافع العامة العالمية لا يمكن وقف تدفقاتها عبر الحدود، وإدارتها على أنها كذلك، وتقع هذه في فئة المنافع العامة الكوكبية.

المنافع العامة الكوكبية: فئة ناشئة وباقية من المنافع العامة العالمية

حقيقة أن البشر يتشاركون كوكباً واحداً مع بعضهم البعض ومع أشكال أخرى من الحياة، اليوم وفي المستقبل، تعني أنه يمكن النظر إلى عمليات التغيير الكوكبي الخطير من عدسة المنافع العامة العالمية[16]. من الأمثلة على ذلك إدارة المشاعات العالمية، مثل مصائد الأسماك في البحار المفتوحة (الإضاءة 3-1). المشاعات العالمية هي موارد يمكن الوصول إليها على نطاق واسع ولكنها ليست منافع عامة عالمية[17] لأن استخدامها من قبل شخص ما يعني أن الموارد المستخرجة منها ليست متاحة في نفس الوقت لشخص آخر، كما هو الحال مع الصيد في البحار المفتوحة[18]. لكن منع استنفاد المشاعات العالمية، مثل تجنب استنفاد طبقة

الإطار 3-1 البنى الأساسية العامة الرقمية والمنافع العامة الرقمية

ديان كويل، جامعة كمبريدج

تحمل التكنولوجيات في طياتها، كما يشير هذا الفصل، وعود ومخاطر للعالم في السنوات والعقود المقبلة. فمن ناحية، توفر المنافع العامة الرقمية، مثل البرمجيات مفتوحة المصدر والذكاء الاصطناعي والمعايير والمحتوى، فرصاً للاقتصاد والتنمية الاجتماعية، لا سيما لبلدان الدخل المنخفض[1]. ومن ناحية أخرى، أذكى التطوّر السريع للذكاء الاصطناعي التوليدي خصوصاً مخاوف إزاء انتشار التزييف العميق والمعلومات المضللة وسباق التسلح الجيوسياسي المحتمل المزعزع للاستقرار للنهوض بالذكاء الاصطناعي ونشره. ومع استمرار تطوّر التكنولوجيا بسرعة، يتشكّل في هذه اللحظة مسار العالم في المستقبل عن طريق الإجراءات التي تتخذ الآن.

وأنظمة الهوية والمدفوعات مجال من المجالات التي بدأت تظهر فيها إمكانات إيجابية. وهي مكدسات التكنولوجيا التي تعرف باسم البنى الأساسية العامة الرقمية. وتتألف من نظام لتحديد الهوية (يمكن أن يكون بيومترياً) وهياكل المدفوعات والبيانات. ويمكن استخدام البنى الأساسية العامة الرقمية ليس فقط للدفع بواسطة الهاتف المحمول ولكن أيضاً لتقديم استحقاقات اجتماعية وغيرها من الخدمات العامة والخاصة. ومن أشهر الأمثلة على ذلك منصة «إنديا ستاك» التي تأسست على منصة تحديد الهوية «أدهار»[2]، و«إكس رود» في إستونيا[3]. وقد بدأت عدة بلدان أخرى في اعتماد هذه المنصات أو رقمنة الهوية والخدمات العامة باستخدام حلول أخرى، وتحت قيادة الهند أكدت مجموعة العشرين مؤخراً التزامها باستخدام البنى الأساسية العامة الرقمية من أجل التنمية[4].

ولا تخلو المبادرات من المشاكل، بما في ذلك المخاوف من حيث وصول الفئات المهمشة والأخطاء أو التأخير في المشتريات[5]. ولا ينبغي النظر إلى البنى الأساسية العامة الرقمية على أنها الحل السحري، بل من المهم تجنب الضجيج التكنولوجي والتعلم من الإخفاقات المبكرة. وتوفر التكنولوجيا الرقمية فرصاً جديدة للتنمية، تماماً كما أتاحت ثورات الهاتف المحمول والنطاق العريض من منتصف عام 2000 إمكانات اقتصادية للناس والشركات في بلدان الدخل المنخفض والمرتفع على حد سواء. وفي حين شدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية المنافع العامة الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد حان الوقت للنظر في جوانب التكنولوجيا الرقمية التي ينبغي أن تصبح أهدافاً إنمائية في حد ذاتها والدخول في نقاش دقيق حول البيئات المناسبة في السياسات العامة[6].

ولا بد، في الوقت نفسه، من الحرص على ألا تؤدي التطوّرات المستقبلية في الذكاء الاصطناعي، وفي البنى الأساسية الداعمة لمراكز البيانات، والكابلات البحرية، والرقائق، والبيانات، إلى سباق تسلح محصلته الكسب على حساب الآخر. ففي البيئة العالمية الحالية، غالباً ما يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي التوليدي وتصنيع الرقائق المتقدمة من عدسة الأمن القومي فحسب، وهو منظور أساسي ولكنه جزء فقط من الصورة العالمية. وصدرت العديد من المدونات الدولية بشأن مبادئ الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، مثل ما صدر عن مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكن نادراً ما دار نقاش موضوعي ومفصل حول الحوكمة العالمية الفعالة بالنظر إلى خصائص ومزايا التكنولوجيا والهياكل القائمة للسوق والسلطة السياسية[7].

ملاحظات

1. للاطلاع على تعريفات لتطبيقات النهوض بالتنمية وأمثلة عليها، https://www.un.org/techenvoy/content/digital-public-goods (اطلع عليها في 17 شباط/فبراير 2024). **2.** https://indiastack.org/ (اطلع عليها في 17 شباط/فبراير 2024). **3.** https://e-estonia.com/solutions/interoperability-services/x-road/ (اطلع عليها في 17 شباط/فبراير 2024). **4.** G20 2023b. **5.** Howson and Partridge 2022. **6.** UNDP 2023c. **7.** بشأن مجموعة العشرين، يمكن الاطلاع على https://www.mofa.go.jp/policy/economy/g20_summit/osaka19/pdf/documents/en/annex_08.pdf؛ بشأن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكن الاطلاع على https://www.oecd.org/science/forty-two-countries-adopt-new-oecd-principles-on-artificial-intelligence.htm (اطلع عليهما في 17 شباط/فبراير 2024).

الأوزون، يمكن أن يوضع في إطار المنافع العامة العالمية[19]. وبعض الآثار البيئية الخارجية السلبية، مثل تلوّث الهواء، لا يمكن إيقافها عند الحدود. كذلك حال الطيور المهاجرة عبر البلدان وأحياناً القارات، فهي تضفر عوامل الطبيعة عبر الحدود الإقليمية[20]. تسوّغ مثل هذه الأمثلة على الترابط الإدارة الدولية الطويلة الأمد للتحديات البيئية، كما يبرّرها العدد المتزايد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التي تسارعت منذ ثمانينات القرن العشرين[21].

وتتزايد المعرفة والوعي ببعض هذه الآثار البيئية الخارجية، جزئياً بفضل تكنولوجيات رصد التدفقات الفيزيائية الحيوية وجزئياً عن طريق التقدم العلمي في فهم تفاعلاتها. فعلى سبيل المثال، حددت التطوّرات الحديثة في علم المياه أن دورات المياه تعتمد على ما يحدث ليس فقط في المياه السطحية (بما في ذلك الأنهار والبحيرات، مع ما تنطوي عليه من تحديات معروفة عابرة للحدود) أو المياه الجوفية (بما في ذلك طبقات المياه الجوفية) ولكن أيضاً على إعادة تدوير الرطوبة الأرضية (الرطوبة التي تدخل الغلاف الجوي عن طريق التبخر أو النتح للنبات وتنتقل مع الرياح عبر البلدان وحتى القارات، وتتساقط في نهاية المطاف على شكل مطر)[22]. وتمثل إعادة تدوير الرطوبة الأرضية 40 في المائة من هطول الأمطار سنوياً على الأرض، وتصل النسبة إلى 75 في المائة في بعض الأماكن[23]. لذلك، فهذه العمليات العالمية مهمة للغاية في تحديد أنماط هطول الأمطار المحلية،

التي يمكن أن تكون حاسمة في دعم الزراعة أو التنبؤ بالفيضانات والجفاف. ومن الأمثلة على الترابط العالمي من حيث إعادة تدوير الرطوبة، المساهمة الكبيرة للغابات الاستوائية في تبخر الأراضي على الصعيد العالمي[24]. ويمكن أن تؤدي إزالة الغابات في منطقة معيّنة إلى الحد من هطول الأمطار في مناطق بعيدة، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بشكل خاص على الزراعة البعلية[25].

> "توفر عدسة المنافع العامة الكوكبية، كجزء من عدسة المنافع العامة العالمية الأوسع نطاقاً، إطاراً تحليلياً ينظّم مجموعة واسعة من التحديات والفرص المتصلة بالترابط العالمي، ويمكن الاستفادة منها لتعبئة العمل على مستويات متعددة.

وأنماط تعطّل العمليات الفيزيائية الحيوية الكوكبية، بما في ذلك إعادة تدوير الرطوبة الأرضية العالمية، تصل إلى سرعة ونطاق غير مسبوقين[26]. وهذا يشير إلى أننا نعيش في حقبة جيولوجية جديدة تماماً ألا وهي: الأنثروبوسين[27]. وتتجلى، بطبيعة الحال، هذه الاضطرابات بمظاهر معروفة أكثر أبرزها استنفاد طبقة الأوزون، وتغيّر المناخ، والخطر على سلامة النُّظم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي، وكلها قد حللت عن طريق عدسة المنافع العامة العالمية[28]. والسياسات على الحدود لا تفعل شيئاً يذكر أو على الإطلاق لإدارة أو تقييد الآثار غير المباشرة المرتبطة بهذه الاضطرابات، نظراً لأنها تنبع من واقع أن جميع البشر يعيشون على كوكب مشترك. وبالتالي فإن المنافع العامة الكوكبية هي فئة خاصة من المنافع العامة العالمية، وسيستمر واقع الأنثروبوسين في المستقبل[29]. لذا فأهميّة توفير المنافع العامة الكوكبية لا تقتصر على اليوم، بل تمثل تحدياً ينسحب على الأجيال القادمة[30]. وهو يشمل اعتبار المحيط الحيوي (الطبقة الرقيقة من الحياة التي تحيط بالكوكب ونندمج فيها نحن وتنميتنا) منفعة من المنافع العامة الكوكبية. ويمكن تقييم مدى توفير المنفعة العامة الكوكبية عن طريق الحفاظ على السلامة العالمية للمحيط الحيوي. ويتوسط المحيط الحيوي وسلامته على مستوى العالم استجابات واسعة النطاق في نظام الأرض يمكن أن تؤثر على ملاءمته للمجتمعات البشرية المعقدة[31].

وتوفر عدسة المنافع العامة الكوكبية، كجزء من عدسة المنافع العامة العالمية الأوسع نطاقاً، إطاراً تحليلياً ينظّم مجموعة واسعة من التحديات والفرص المتصلة بالترابط العالمي، ويمكن الاستفادة منها لتعبئة العمل على مستويات متعددة[32]. ويتطلب القيام بذلك مزيداً من التنظيم في ما هو مطلوب لتوفير المنافع العامة العالمية بما يتجاوز مجرد تعريفها.

ما الذي يتطلبه توفير المنافع العامة العالمية؟ لم تنشأ متساوية

بالعودة إلى نظرية فيثاغورس. كيف جاءت هذه المنفعة العامة العالمية؟ على الرغم من نسبها إلى فيثاغورس، إلا أنها كانت معروفة قبل فيثاغورس بمئات، بل آلاف السنين، للأشخاص الذين يعيشون في بابل ومصر وشبه القارة الهندية[33]. وبمجرد أن أصبحت معروفة، كما هو الحال مع الأفكار بشكل عام[34]، اتخذت شكل المنفعة العامة العالمية. ويوضح هذا المثال البسيط أن المنافع العامة العالمية موجودة في كل مكان ووفيرة، تسهم في تنظيم النشاط الاقتصادي وكذلك الحياة السياسية والاجتماعية[35]. ويظهر أيضاً أن المنافع العامة العالمية، رغم أنها متاحة للجميع، لا تفيد الجميع على قدم المساواة[36]. بالنسبة للأفكار[37]، مثل نظرية فيثاغورس، فإن تجلّيها مرة واحدة في بلد واحد يكون كافياً لتوفير المنفعة العامة العالمية[38]. وكثير من المنافع العامة العالمية هي من هذا النوع، ولكن هناك أنواع أخرى من المنافع العامة العالمية التي يتحدد مستوى توفيرها عن طريق تجميع مساهمات البلدان بطرق أخرى[39].

كيف تجمع مساهمات البلدان لتحديد مستوى توفير المنافع العامة العالمية

يمكن تصنيف المنافع العامة العالمية ضمن أنواع مختلفة، بما في ذلك عن طريق كيفية تأثير تجميع مساهمات البلدان الفردية على مستوى توفيرها. ونجد العديد من الطرق المختلفة للتجميع[40]. ينظر هنا في ثلاثة أنواع رئيسية من المنافع العامة العالمية، تتميّز بطرق تجميعها ألا وهي: الفرصة الفضلى، والذروة، والحلقة الأضعف (الجدول 3-1). وتُصنّف التحديات العالمية المختلفة ضمن هذه الأنواع الثلاثة. لذلك يمكن، من خلال إطار يجد قواسم مشتركة لقضايا تبدو متباينة، أن تسهم عدسة المنافع العامة العالمية في تكييف إدارة هذه القضايا من دون الحاجة إلى اختراع البارود في كل مرة. والتعلم من الجهود الناجحة في إدارة التحديات العالمية في أحد المجالات يمكن أن يلهم الاستجابات في مجالات أخرى تشترك في سمات مماثلة، من حيث الطريقة التي يحدد بها تجميع مساهمات البلدان مستوى توفير المنافع العامة العالمية.

الجدول 3-1 توصيات لتحسين توفير مختلف أنواع المنافع العامة العالمية

تجميع	التنبّؤ باحتمال توفير المنفعة	التوصيات
الفرصة الفضلى (مثل إنجاز علمي)	من المرجح توفيرها إذا كانت الحوافز قوية بما يكفي ليقوم صاحب الفرصة الفضلى بالمساهمة	تعزز الدول الغنية أو المهيمنة توفير المنفعة، لكن المؤسسات المتعددة الأطراف يمكنها حشد العمل أو التنسيق بين العديد من أصحاب الفرصة الفضلى المحتملين
الذروة (مثل التخفيف من آثار تغيّر المناخ)	الميل إلى النقص في توفيرها بسبب الانتفاع المجاني أو السهل إذ يمكن استبدال المساهمات بشكل كامل	لا بد من المنح والقروض لتعزيز الإنصاف، ويجب أن تسهم مؤسسات متعددة الأطراف في رصد المساهمات وتتبعها
الحلقة الأضعف (مثل مكافحة الأمراض)	من المرجح جداً توفيرها إذا تلاقت المصالح والقدرات. وإذا كان لا بد من دعم البلدان الفقيرة، فقد تنشأ مخاوف إزاء الانتفاع المجاني إذا وجب تجميع الدعم من بلدان الدخل المرتفع. ويبقى خطر أن يقوم "مفسد" بوقف التوفير	بناء القدرات ضروري لزيادة مساهمات الجهات الأقل قدرة على المساهمة. ولإعادة توزيع الدخل دور في زيادة احتمال توفير المنفعة

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Buchholz and Sandler 2021.

الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية. عندما يحدد أكثر البلدان قدرةً على المساهمة مستوى توفير المنافع، تكون الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية. ومن المحتمل أن يكون بلد واحد فقط كافياً لتوفير الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية بشكل كامل. ولنتأمل مثلاً أن كويكبا قادرٌ على تدمير الأرض، ويجب تحويل مساره أو تدميره مرة واحدة فقط لحماية الجميع على هذا الكوكب[41]. على الرغم من أن السيناريو يبدو بعيد المنال، إلا أن بلداً واحداً هو، الولايات المتحدة الأمريكية، يستثمر في المنفعة العامة العالمية لحماية الكوكب من هذا التهديد، ونجح في تحويل مدار كويكب، في اختبار للقدرات التي قد تكون مطلوبة[42]. وإذ أجري الاختبار من جانب واحد، إذا ما واجه العالم كويكباً قادماً، فمن المفترض أن يتصرف البلد بمفرده في توفير المنفعة العامة العالمية لتحويل مساره[43]. وفي سيناريو حيث يكون لدى العديد من البلدان مصلحة في المساهمة وقدرة على ذلك، فإن البلد الذي يساهم أكثر بمفرده يحدد مستوى توفير الفرصة الفضلى للمنفعة العامة العالمية[44].

ذروة المنافع العامة العالمية. حتى لو توقّف بلد واحد من جانب واحد عن التسبب بانبعاث غازات الدفيئة، فإن تركّز هذه الغازات في الغلاف الجوي سيظل يتحدد بما ينبعث من جميع البلدان الأخرى[45]. وبالتالي، فإن تثبيت تركز غازات الدفيئة (أمر بالغ الأهمية لاستقرار المناخ) هو ذروة المنفعة العامة العالمية. كل طن من انبعاثات غازات الدفيئة قابل للاستبدال تماماً بانبعاثات من أي بلد آخر، أي أنه من منظور الغلاف الجوي لا يهم من أين يأتي خفض الانبعاثات[46]. وخلافاً للفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية، فإن مجموع المساهمات من البلدان، في كثير من الأحيان، كما هو الحال في تثبيت تركز غازات الدفيئة من معظم البلدان إن لم يكن جميعها، يحدد مستوى توفير ذروة المنافع العامة العالمية.

الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية. يمكن استكشاف أنواع أخرى كثيرة من المنافع العامة العالمية المرتبطة بطرق مختلفة لتجميع مساهمات البلدان، ولكن هناك نوع ثالث يستحق اهتماماً خاصاً ألا وهو: عندما يحدد البلد الأقل قدرة على المساهمة مستوى توفير المنافع. وهذا هو الحال بالنسبة لمكافحة الأمراض المعدية: حتى لو كانت جميع البلدان، باستثناء بلد واحد، قادرة على مكافحة تفشي المرض، فإن العالم ككل عرضة للتهديد، لأن المرض يمكن أن يتفشى في البلد الأقل قدرة على مكافحته[47]. ويتوافق هذا النوع من التجميع مع الحلقة الأضعف للمنفعة العامة العالمية، حيث أن البلد الأقل إسهاماً يحدد مستوى التوفير للعالم ككل. وتشمل الأمثلة الأخرى مراقبة أزمة مالية يمكن أن تنتشر عبر البلدان[48].

عندما يحدد أكثر البلدان قدرةً على المساهمة مستوى توفير المنافع: الفرصة الفضلى

بالنسبة للفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية، إذا رأى بلد واحد على الأقل أن توفير المنفعة يصب في مصلحته ويمكنه أن يساهم بما هو مطلوب (ما يجعله صاحب الفرصة الفضلى)، من المرجح (ولكن ليس محتماً) أن يوفّر المنفعة العامة العالمية عندما يكون لديه الموارد اللازمة للقيام بذلك[49]. وقبل إنشاء المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان توفير السيولة الدولية كملاذ أخير بمثابة الفرصة الفضلى للمنفعة العامة العالمية: فقد كان يكفي أن يتمتع بلد واحد فقط بالقدرة والرغبة[50].

وإذا كانت عدة بلدان تسعى إلى توفير نفس الفرصة الفضلى للمنفعة العامة العالمية، فإن تنسيق الجهود لتمكين صاحب الفرصة الفضلى أو تضافر الجهود للسعي إلى التكامل (عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف

على سبيل المثال) يعزز الكفاءة وغالباً ما يزيد من احتمال النجاح[51].

والفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية هي سيف ذو حدين. فمن المحتمل أن تتوفر عندما تتلاقى الموارد ومصالح صاحب الفرصة الفضلى، لكنها تترك العالم عرضة لموقف يكون فيه بلدٌ قادراً على المساهمة ولكنه غير راغب في ذلك. وبالتالي، قد يكون لدى البلدان دافعٌ لتجميع الموارد[52] لنُهج متعددة الأطراف تجعل العالم أقل عرضة لعدم الاتساق بين القدرة والرغبة. وحتى في هذه الحالة، يبقى دور بلدان الدخل المرتفع التي تتمتع بموارد وقدرات أعلى أساسياً في الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية، نظراً للحاجة إلى العمل المركز.

> "الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية هي سيف ذو حدين. من المحتمل أن تتوفر عندما تتلاقى الموارد ومصالح صاحب الفرصة الفضلى، لكنها تترك العالم عرضة لموقف يكون فيه بلدٌ قادراً على المساهمة ولكنه غير راغب في ذلك.

ومن الممكن أن تتبادر إلى أذهاننا طرق أخرى لتسوية عدم الاتساق بين القدرة على توفير الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية والرغبة في ذلك. فعلى سبيل المثال، يمكن إلزام البلد الذي يتمتع بموارد كافية لتوفير الفرصة الفضلى للمنفعة العامة العالمية بالمساهمة كدليل على قيادته أو عن طريق الاستجابة للدعوة إلى الامتثال للمعايير الدولية. ويمكن لجهات أخرى غير الدول، مثل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخيرية، أن تضطلع بدور رئيسي في تشكيل هذه المعايير، سواء عبر البلدان أم داخلها، بحيث توفّر البلدان التي تملك الموارد اللازمة الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية[53].

عندما تتراكم مساهمات البلدان: ذروة المنافع العامة العالمية

عادةً ما لا تجد البلدان التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الذاتية حصراً حوافز للمساهمة سوى بالقليل من الموارد، أو للمساهمة على الإطلاق، في ذروة المنافع العامة العالمية، وذلك بسبب احتمال أن تنتفع بعض البلدان مجاناً (فلا تساهم) أو بسهولة (فتساهم بموارد قليلة)[54]. وبالتالي، تنحى البلدان إلى عدم المساهمة بما يكفي من الموارد لتحقيق ما هو مرغوب فيه من قبل الجميع لمصلحة العالم[55]. وبما أن بين البلدان تفاوتاً في المصالح والموارد على حد سواء، فإن أوجه التفاوت هذه تفاقم التحدي المتمثل في توفير ذروة المنافع العامة العالمية.

ويجب التوفيق بين المصالح المتنوّعة، والتوصل إلى اتفاق بشأن مقدار مساهمة البلدان طوعاً. ويكتسي الإنصاف أهمية بالغة في صياغة الاتفاق[56]. وقد يتطلب الإنصاف تحويلات دولية أو موارد من البلدان التي لديها ثروات أكبر أو إسهامات أكثر في التسبب بالمشاكل، كما هو الحال بالنسبة لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، التي تحددها الانبعاثات الحالية والسابقة[57]. وستظهر العديد من الآثار السلبية لتغيّر المناخ بوتيرة أسرع وبكثافة أكبر في المناطق الأقل إسهاماً في تغيّر المناخ[58]. وقد لا يكون الدافع للتحويلات الدولية هو الإيثار بل الرغبة في معالجة المظالم، وهو ما قد يكون مطلوباً لتعزيز احتمالات المساهمات واسعة النطاق في ذروة المنفعة العامة العالمية[59]. وكثيراً ما تستلزم المنافع العامة العالمية موارد جديدة وإضافية، ومن المهم ألا تُسحب من التدفقات التي لها دوافع مختلفة، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية[60].

عندما يرسي الأمر على البلد الأقل مساهمة: الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية

على نقيض ذروة المنافع العامة العالمية، تبدو الحوافز مختلفة تماماً بالنسبة للحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية. فلو كانت جميع البلدان تتشاطر مصالح وموارد متشابهة، لما كان من حافز يثني أي بلد عن المساهمة[61]. وبطبيعة الحال، تختلف ثروات البلدان ومصالحها، لذلك عندما تكون المصالح مشتركة، تتحسن احتمالات توفير الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية مع انحسار التفاوت في الموارد عبر البلدان[62]، ما يوفر أساساً منطقياً متيناً للتحويلات الدولية للموارد أو القدرات[63] من البلدان التي تمتلكها إلى تلك التي لا تملكها[64]. ولكن ما هي البلدان ذات الثروات الأفضل التي تجري التحويلات (الإطار 3-2)؟ قد تعتري البلدان الأكثر ثراءً مخاوف بشأن الانتفاع المجاني، ومن هنا الحوافز التي تثني عن المساهمة في التحويلات. وربما على عكس ما هو متوقع، كلما ازداد عدد البلدان الغنية اتسعت مخاوف الانتفاع المجاني[65].

وكما هو الحال مع الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية، فإن الحلقة الأضعف هي أيضاً سيف ذو حدين إلى حد ما. فلنتخيّل أن بلداً ما قرر عدم المساهمة في الحلقة الأضعف للمنفعة العامة العالمية أو غير قادر على ذلك (لا يعمل على الحد من تفشي الأنواع الغازية، والقضاء على الإرهاب العابر للحدود أو الشبكات الإجرامية، أو وقف

الإطار 3-2 ما الذي يدفع البلدان إلى المساهمة في المنافع العامة العالمية؟

تؤثر الافتراضات المتعلقة بالسلوك البشري وآثارها على كيفية تصرف البلدان في السياق الدولي على المنظورات بشأن آفاق توفير المنافع العامة العالمية، فضلاً عن التدابير المقترح وضعها لتعزيز توفيرها عندما تكون الآفاق قاتمة[1]. ومن الأمثلة على ذلك احتجاج البعض بأنه لا بد من بلد مهيمن لتوفير المنفعة العامة العالمية للمقرض الدولي الأخير خلال الأزمات الاقتصادية العالمية قبل إنشاء مؤسسات بريتون وودز[2].

وإذ تتصرف البلدان عموماً على نحو منفرد للحفاظ على استقلالها الذاتي (خاصة فيما يتعلق بالمخاوف الأمنية)[3]، من المعقول افتراض أنه يجب استكشاف آفاق توفير المنافع العامة العالمية في سياق يظل فيه المجتمع العالمي نظاماً من الدول المستقلة سياسياً ذات المصالح والتفضيلات والموارد والسلطات المتنوّعة، وبالتالي تخلو رغبتها في المساهمة في المنافع العامة العالمية وقدرتها على ذلك من التجانس. ومن المعقول أيضاً افتراض أن البلدان تحاول استباق إجراءات البلدان الأخرى والرد عليها استراتيجياً[4].

وفي خطوة أولى للنظر في احتمالات توفير المنافع العامة العالمية وسبل تحسينها عند الحاجة، يمكن البدء بافتراض أن البلدان ستنظر في المساهمة في المنافع العامة العالمية استناداً إلى مدى تعزيز مساهمتها لمصالحها أو تفضيلاتها، وهي مقيّدة بالموارد المتاحة لها[5]. ويظهر التقرير في أقسامه اللاحقة أن هذه الفرضية الضيقة ليست حتمية.

ملاحظات

1. كما يحاجج بشأن سلوك الدول على نطاق أوسع في Kirshner 2022. **2.** هذه هي الحجة التي طرحت في Kindleberger 1986, p. 11، الذي شكك في الاعتماد على القواعد خلال تلك الفترات: «اسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد مجدداً على قلقي من أن السياسيين والاقتصاديين وعلماء السياسة قد يعتقدون أن النظام يجب أن يدار في جميع الأوقات عن طريق القواعد، بما في ذلك النُظم، وليس الناس. وقد تكون القواعد مرغوب فيها عموماً. أما في أوقات الأزمات فلا بد من اتخاذ قرارات». للاطلاع على الحجج في نفس السياق، Keohane 1984؛ Axelrod and Keohane 1985. **3.** Kirshner 2022. **4.** هذا ما تفترضه معظم الأدبيات (Buchholz and Sandler 2021)، بما في ذلك Barrett 2003a، وهي حالة نادرة يتم فيها تنظيم التحليل الاقتصادي ونظرية العلاقات الدولية لاستكشاف توفير المنافع العامة العالمية. **5.** هذا ما وصفه Ruggie 1998 (بشكل نقدي) بأنه فرضية نفعية جديدة.

انتشار الأسلحة النووية)، فيمسي العالم كله في خطر. إن البلد الذي يقرر عدم المساهمة في الحلقة الأضعف للمنفعة العامة العالمية يمكن أن يعمل كمفسد، فيعوق توفير المنافع للجميع[66].

عدسة المنافع العامة العالمية في التصدي لكوفيد-19

يمكن النظر إلى مكافحة انتقال الفيروس المسبب لكوفيد-19 (SARS-CoV-2) عبر منظور الحلقة الأضعف للمنفعة العامة العالمية: لا يمكن مكافحته بشكل كامل ما لم يعمد كل بلد إلى ذلك[67]. لذا فإن البلد الأقل قدرة على مكافحة انتقال الفيروس يحدد مستوى توفير هذه المنفعة العامة العالمية للغير. وإن التنبؤ بتوفر الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية يكون ايجابياً عندما يكون للبلدان مصالح وموارد متشابهة، ولكن الوضع يصبح أكثر ارتباكاً في عالم تكتنفه فوارق في كليهما. وسلّط تطبيق عدسة المنافع العامة العالمية في أولى مراحل الجائحة الضوء على التحديات والعلاجات المحتملة، بما في ذلك الأهمية الحاسمة لنقل الموارد والقدرات إلى البلدان الأقل قدرة على مكافحة انتقال الفيروس[68].

وتدخل عدة منافع عامة عالمية في التصدي للجائحة. وكثير منها لا يصنّف حلقة أضعف، ما يؤدي إلى بعض التحديات في توفير المنافع العامة التي يمكن توقّعها مع أنواع أخرى من المنافع العامة العالمية[69]. ونظراً لأن كوفيد-19 نجم عن فيروس جديد، فقد تفاقمت التحديات بسبب عدم اليقين العلمي، فضلاً عن غموض السياسات وعدم اتساقها[70]. واشتمل التصدي للجائحة على توفير الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية (مكافحة انتقال الفيروس)، وذروة المنافع العامة العالمية (تجميع الموارد لدعم الحلقات الضعيفة)، والفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية (الأساس العلمي لتطوير اللقاحات، وتسلسل طاقم موروثات الفيروس). وأسهمت التحديات المتنوّعة على مستويات متعددة واختلاف الجهات في إطالة الجائحة، في ظل عدم مساواة شديد في الوصول إلى اللقاحات وآثار دائمة على التنمية البشرية، موثّقة في الفصل 1، أثقلت بشكل خاص كاهل بلدان الدخل المنخفض والمتوسط[71]. وقد يحسّن شرح التحديات المرتبطة بتوفير أنواع مختلفة من المنافع العامة العالمية من عمليات الاستجابة في المستقبل.

وبالتالي، فإن النقص في توفير المنافع العامة العالمية، وهو أمر مكلف للغاية على الصعيد العالمي، يمكن أن يؤجج أيضاً أوجه عدم المساواة (الإضاءة 3-2). ولا ينبغي أن يكون تأثير جائحة كوفيد-19 مفاجئاً، نظراً إلى أن عدم مكافحة انتقال بعض الأمراض المعدية عالمياً يؤدي إلى خسائر في الأرواح ويثبط قدرة الناس على عيش حياة صحية ويكبّد تكاليف اقتصادية عالمية ضخمة[72]. وفي المقابل، فإن عائدات مكافحة الأمراض المعدية مرتفعة للغاية، لا سيما بالنسبة للحلقة الأضعف للمنفعة العامة العالمية المتمثلة في استئصال الأمراض. ففي استئصال

الجدري (الموثّق في عام 1979)[73]، قُدرت نسبة الفوائد إلى التكاليف بأكثر من 100 إلى 1[74]، وتعود الفوائد إلى الأبد على الأجيال المقبلة[75]. ولا يمكن استئصال كل الأمراض المعدية[76]، ولكن المجتمع الدولي لا يزال يبذل جهوداً لاستئصال تلك التي يمكن استئصالها (مثل شلل الأطفال)، وذلك تحديداً لأن الفوائد الصافية مرتفعة للغاية[77]. ومع ذلك، فإن طبيعة الحلقة الأضعف لاستئصال الأمراض يمكن أن تكون قاسية. فعلى الرغم من استئصال اثنين من فيروسات شلل الأطفال البرية الثلاثة (النمط 2 في عام 2015 والنمط 3 في عام 2019)[78]، لم تتكلّل جهود استئصال شلل الأطفال بعد بالنجاح، وفوتت عدة أهداف محددة في الوقت، لأن السلالة الثالثة (شلل الأطفال البري من النمط 1) لا تزال موجودة في عدد قليل من المناطق الصغيرة في أفغانستان وباكستان ولا يزال النمط 2 المشتق من اللقاح ينتقل من شخص إلى آخر[79].

> "النقص في توفير المنافع العامة العالمية، وهو أمر مكلف للغاية على الصعيد العالمي، يمكن أن يؤجج أيضاً أوجه عدم المساواة.

وتُستخلص ثلاث عِبر رئيسية من التحاليل. أولاً، الحاجة إلى النظر في أنواع مختلفة من المنافع العامة العالمية التي تختلف فيها الإسهامات وتصميم آليات تزيد من فرص معالجة العراقيل لكل نوع منها[80]. ثانياً، ما يشكل منفعة عامة عالمية غالباً ما يكون مسألة خيار، ويمكن تسخير الحاجة إلى توفير المنافع العامة العالمية للتقريب بين البلدان. ثالثاً، يمكن تصميم المؤسسات وتأسيسها بحيث تحسّن من توفير المنافع العامة العالمية.

مراقبة الأمراض محدودة جداً

مراقبة الأمراض هي من المنافع العامة العالمية الرئيسية لمكافحة الأمراض المعدية، ويمكن اعتبارها في حد ذاتها الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية[81]. وقد ينجم النقص في توفيرها عن افتقار البلدان إلى القدرة على الاضطلاع بالمراقبة. واعتباراً من أواخر آذار/مارس 2020، أفادت منظمة الصحة العالمية بأن 30 في المائة من البلدان تفتقر إلى خطة وطنية للتأهب والتصدي لكوفيد-19، وأن نصفها فقط لديه برامج وطنية للوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، فضلاً عن معايير محددة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لمقدمي الرعاية الصحية[82].

ولكن قد يكون للبلدان حوافز تثني عن الكشف الكامل عن تفشي الأمراض للمجتمع الدولي، وهو ما قد يتفاقم في حال العوامل الممرضة الجديدة التي لا حلول صيدلانية مناسبة لها بعد[83]. وتشمل هذه الحوافز الخوف من الإجراءات العقابية التي قد يفرضها الآخرون في شكل قيود على التجارة والسفر[84]. واتخذت مثل هذه التدابير الأحادية خلال جائحة كوفيد-19. على سبيل المثال، أبلغت جنوب أفريقيا العالم عن ظهور متحور أوميكرون الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ما ترتب عنه حظر العديد من بلدان الدخل المرتفع الرحلات الجوية من جنوب أفريقيا[85]. لذلك، فإن التفاوت في الموارد والقدرات، وفي تفضيلات الكشف عن تفشي المرض تنافى مع توفير المنفعة العامة العالمية لمراقبة كوفيد-19. وكثيراً ما غابت التدابير التي كان يمكن أن تعزز توفير المنافع مثل المساهمة في الموارد والقدرات للبلدان المحتاجة وتنسيق الاستجابات للكشف عن المتحورات الجديدة بطريقة يمكن التنبؤ بها.

عدم التساوي في الحصول على اللقاحات

يستدعي تقديم فرص متساوية في الحصول على اللقاحات المضادة للجوائح في غضون 100 يوم[86] توفير الفرص الفضلى للمنافع العامة العالمية المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا ودعم الحلقات الضعيفة المحتملة في مجال المراقبة والقدرة على إنتاج اللقاحات[87]. وقد يشمل ذلك إنشاء مراكز لتصنيع اللقاحات، مثل الشراكة من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية تحت رعاية المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها التابعة للاتحاد الأفريقي[88]، ووضع معاهدة عالمية بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها في إطار جمعية الصحة العالمية[89].

ويمكن لتقرير عن المنافع العامة العالمية بشأن كيف بانت أوجه عدم المساواة في الحصول على لقاحات مضادة لكوفيد-19 أن يساعد في التأهب على نحو أفضل في المستقبل (الإضاءة 6-3). على سبيل المثال، يساعد التنبّؤ المعقد بتوفير الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية في فهم ما حدث. ولدعم البلدان التي لا تتمتع بالقدرة الكافية على المراقبة والحصول على اللقاحات، تم التذرع بهدف مكافحة المرض على الصعيد العالمي[90] ("لن يكون أحدٌ في أمان ما لم يصبح الجميع في أمان" هو العنوان الرئيسي على الصفحة الرئيسية لمبادرة ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 أو كوفاكس)[91]. وكان من الممكن أن تقدم هذه الحجة حوافز لبلدان الدخل المرتفع لكي تدعم مالياً الحلقات الأضعف المحتملة، ولكن بعد ذلك واجهت هذه البلدان تحدي الانتفاع المجاني بشأن من ينبغي له

أن يساهم ومقدار المساهمة[92]. وهكذا، على الرغم من أن كل بلد لديه حافز للمساهمة لخدمة مصلحته الذاتية، فإن الحاجة إلى تجميع الموارد حوّلت التحدي إلى تحد له خصائص ذروة المنفعة العامة العالمية، لأن كل بلد يمكن أن ينتفع مجاناً من مساهمة الآخرين[93].

وتجلى نقص التنسيق في تنفيذ عمليات التصدي التي يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من التقارير التي تفيد بتفشي الأمراض أو المتحورات الجديدة، وليس بسبب نقص الجهود التي بذلتها منظمة الصحة العالمية على عدة جبهات، من الإرشادات المتعلقة بالسفر إلى دعم مراقبة الأمراض. فقد تم تجاهل الكثير من هذه الإرشادات[94]. ولم تتمكن الحجج الأخلاقية والمعنوية، التي اقترح بعضها بدقة استثنائية، من التأثير على سلوك البلدان[95]. ولا تزال الآثار المترتبة على الإجراءات التي اتخذتها بلدان الدخل المرتفع ضاربة في صميم شعور العديد من بلدان الدخل المتوسط والمنخفض بأنها تعرّضت للإهمال ولمعاملة غير عادلة[96].

الأساس العلمي للتصدي لكوفيد-19: توفرت الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية

لم يكن تطوير لقاحات مضادة لكوفيد-19 ممكناً إلا لأنه أمكن توفير الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية الرئيسية. فقد توفرت الفرصة الفضلى للمنفعة العامة العالمية المباشرة على يد العلماء الذين حددوا تسلسل التركيب الجينومي لفيروس SARS-CoV-2 المسبب لكوفيد-19 ونشروه[97]. ومن الفرص الفضلى للمنافع العامة العالمية الأخرى النتائج العلمية المنشورة في المجلات على مدى عقدين على الأقل وأظهرت، من بين أمور أخرى، كيف كان بروتين الحسكة في فيروسات كورونا هدفاً رئيسياً لبعض أنواع اللقاحات على الأقل، بما في ذلك أول لقاح مرخص لكوفيد-19[98]. وقد دعم التمويل العام للعلوم هذه الفرص الفضلى للمنافع العامة العالمية، حيث خصصت المعاهد الوطنية الأمريكية لشؤون الصحة وحدها 17.2 مليار دولار لتكنولوجيات اللقاحات بين عامي 2000 و2019[99]. لكن تحديات التنسيق السابقة واللاحقة أعاقت توفير لقاحات كوفيد-19 كمنفعة عامة عالمية[100]، على الرغم من الدعوة إلى ذلك[101]. حتى أن بعض البلدان نشطت في محاولة جذب الجهود من بلدان أخرى لتطوير لقاح لصالحها[102].

> "لم يكن تطوير لقاحات مضادة لكوفيد-19 ممكناً إلا لأنه أمكن توفير الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية الرئيسية.

وشكّل تطوير لقاحات مضادة لكوفيد-19 إنجازاً مهماً، كما يتوقع المرء عند التنبؤ بتوفير الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية. وتركزت القدرات في بلدان الدخل المرتفع، التي تضم ما يقارب ثلثي مطوّري اللقاحات اعتباراً من نيسان/أبريل 2020، أي بعد شهر واحد من إعلان الجائحة في 11 آذار/مارس 2020[103]، ومعظمهم في أمريكا الشمالية وأوروبا[104]. وتلاقت القدرات مع المصالح، وحصلت تعبئة كبيرة للتمويل العام واتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لإيجاد لقاح[105]. وعادة ما يستغرق التطوير السريري والموافقة على اللقاحات من 5 إلى 10 سنوات، حيث لا يحصل سوى 10 في المائة من اللقاحات المرشحة على الموافقة[106]. ولكن نتيجة حشد الموارد العامة الهائلة[107]، صدر أول إذن بالاستخدام الطارئ للقاح مضاد لكوفيد-19 من قبل سلطة تنظيمية صارمة (إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية (FDA)) في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، بعد أقل من عام من إعلان الجائحة (الشكل 3-1)[108].

واتخذ قسم كبير من التمويل العام شكل اتفاقات شراء مسبقة من بلدان الدخل المرتفع تجاوزت احتياجات تلك البلدان بكثير[109]. وعلى سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية 29.2 مليار دولار من الأموال العامة لشراء اللقاحات (من بداية الجائحة حتى آذار/مارس 2022)، و2.2 مليار دولار لدعم التجارب السريرية و108 مليون دولار لدعم التصنيع والعلوم الأساسية والانتقالية[110]. ولطالما تمت مناصرة هذا "الالتزام المسبق للسوق" باعتباره حافزاً قوياً محتملاً لاكتشاف اللقاحات والأدوية وللابتكار التكنولوجي على نطاق أوسع[111]. ويبدو أن هذا كان المحرك الرئيسي لمشاركة القطاع الخاص في تطوير لقاح مضاد لكوفيد-19، نظراً لما تسفر عنه اتفاقيات الشراء المسبقة من نسبة مرتفعة في الحد من المخاطر[112].

مؤسسات لتيسير المنافع العامة العالمية

تضمّن التصدي لكوفيد-19 السعي إلى الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية (فهم الأساس العلمي لتطوير اللقاحات، وتسلسل طاقم موروثات فيروس SARS-CoV-2)، وذروة المنافع العامة العالمية (تجميع الموارد لدعم الحلقات الضعيفة) والحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية (مكافحة تفشي الفيروس). وساهمت التحديات المتنوّعة على مستويات متعددة واختلاف الجهات المعنية في إطالة الجائحة، في ظل عدم مساواة شديد في الحصول على اللقاحات وآثار اقتصادية دائمة أثقلت

الشكل 3-1 الاستحصال على تراخيص للقاحات كوفيد-19 كان الأسرع على الإطلاق

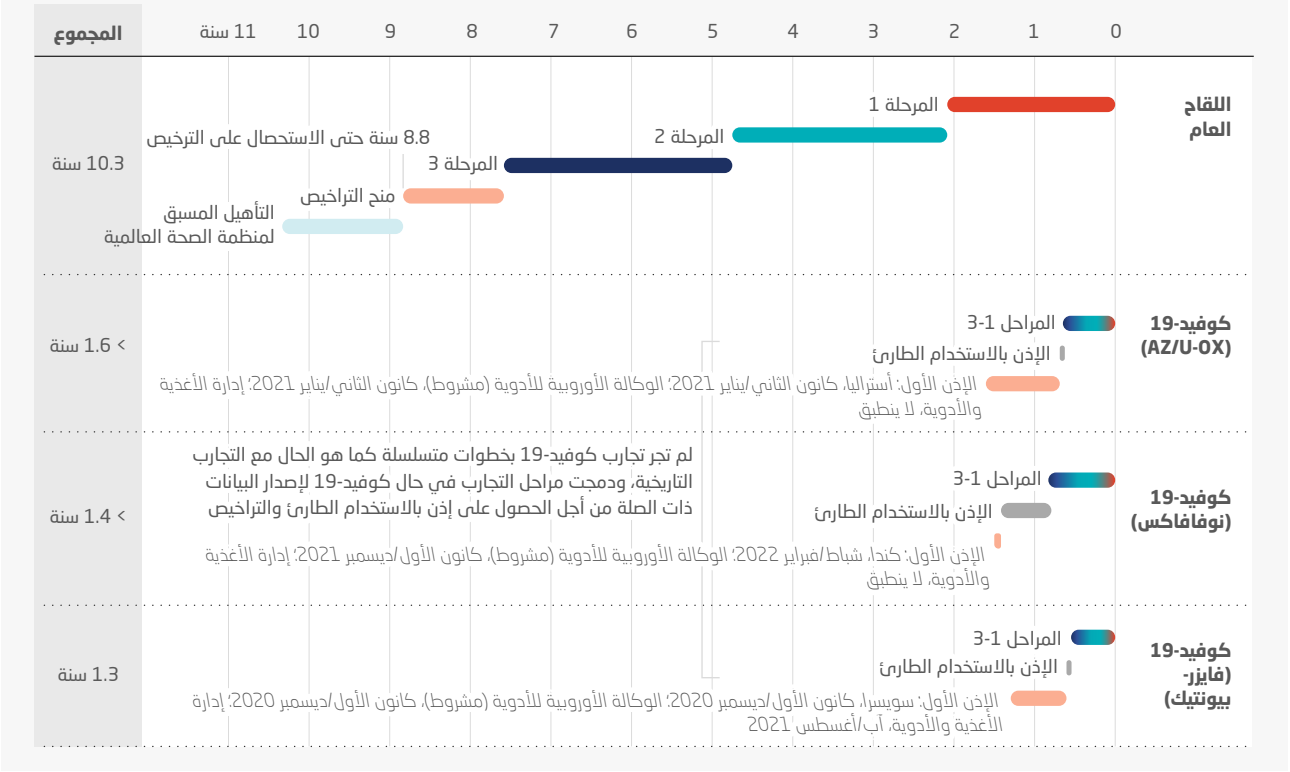

المصدر: Wellcome Trust 2022.

كاهل بلدان الدخل المنخفض والمتوسط خصوصاً. ومن خلال فهم التحديات المحيطة بتوفير أنواع مختلفة من المنافع العامة العالمية بطرق تجميع مختلفة قد يسهل وضع استجابات أفضل في المستقبل.

والواقع أن عدسة المنافع العامة العالمية تفتح المجال لتحسين توفير المنافع العامة العالمية عن طريق المؤسسات التي تعيد تشكيل الحوافز، وتوفر المعلومات، وتنقل الموارد[113]. ويمكن للعديد من أنواع المؤسسات والجهات المختلفة، مثل منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، أن تؤدي هذه الأدوار، على مستويات متعددة[114]، ولكن لأربعة أنواع من المؤسسات الدولية تأثير كبير على توفير المنافع العامة العالمية[115]:

- المنظمات المتعددة الأطراف[116]. عن طريق تجميع الموارد من البلدان، واستحداث وفورات النطاق، وخفض تكاليف المعاملات، تدعم هذه المنظمات بكفاءة توفير منافع عامة عالمية متعددة. وهي تشمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها (بما في ذلك منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية)، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (وهي رسمياً وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتمتع بحكم مستقل). ويمكن للمنظمات المتعددة الأطراف أن تموّل مباشرة المنافع العامة العالمية (صندوق النقد الدولي الذي يوفر السيولة أثناء أزمة ميزان المدفوعات) أو تنسّق الإجراءات بين البلدان (منظمة الصحة العالمية أثناء الطوارئ الصحية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، الإنتربول، في حالة الجريمة عبر الوطنية).
- المعاهدات الدولية[117]. غالباً ما يتم التفاوض على المعاهدات الدولية تحت رعاية المنظمات المتعددة الأطراف، فتقدّم خدمات متعددة تدعم توفير المنفعة العامة العالمية: نشر المعلومات العلمية (للحد من عدم اليقين أثناء المفاوضات)، ودعوة الأطراف إلى التفاوض، ورصد الامتثال للمعاهدات بعد المصادقة عليها وتعزيزه. وكثيراً ما تدعم هذه المعاهدات المنافع العامة العالمية المرتبطة بإدارة تجاوزات الحدود البيئية[118]. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض. وكثيراً ما توفر المعاهدات الفعالة معاً أكثر من منفعة عامة

عالمية واحدة. على سبيل المثال، يجب أن توفّر معاهدة فعّالة للمناخ ما لا يقل عن منفعتين عامتين عالميتين: التخفيف من آثار تغيّر المناخ، فضلاً عن الأفكار والتكنولوجيات الجديدة التي تخفّض تكاليف التخفيف[119]. ويجب أن توفّر معاهدة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها أيضاً العديد من المنافع العامة العالمية، وهو ما ينظر فيه حالياً[120].

- الأندية. يمكن للبلدان أن تشكّل أندية متى أمكن لاستبعاد غير المشاركين من فوائد المنافع العامة العالمية[121]. فبفضل هيكلة النادي من حيث الحوافز، مثل التنبّؤ المحسّن بالمخصصات المرتبط بها حيث تعني الحصرية أن الانتفاع المجاني لا يشكل مصدر قلق، يمكن أن تسهم الأندية على نحو فعال في تحسين توفير المنفعة العامة العالمية[122].
- النُّظم الدولية. توفّر النُّظم العالمية للنقل والاتصالات منافع عامة عالمية تمكّن التجارة البحرية والاتصالات الإلكترونية، وكثيراً ما تخضع لولاية مؤسسات متعددة الأطراف، مثل المنظمة البحرية الدولية أو الاتحاد الدولي للاتصالات.

وتعمل هذه المؤسسات على استخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19 وتعزيز التصدي للجوائح في المستقبل. ومن الدروس المستفادة من الجائحة الحاجة إلى مستوى عال جداً من الطموح، إذ تشير التقديرات إلى أن الموارد العالمية اللازمة للتأهب للجوائح والاستجابة لها على مدى 5-10 سنوات تصل إلى مئات المليارات من الدولارات[123]. لكن الفوائد ستكون أيضاً كثيرةً جداً[124]، كما اتضح من الخسائر في الأرواح وسبل العيش والعبء الاقتصادي للجائحة (الفصل 1). ولا تقتصر فوائد اللقاحات المضادة للجائحة على الصحة[125].

ويؤكد التحليل الوارد في هذا الفصل كيف يمكن للمؤسسات التي تعيد تشكيل الحوافز والمعلومات والموارد أن تعزز توفير المنافع العامة العالمية عندما تنهض البلدان افتراضاً بمصالحها. وإذ ننتقل إلى الجزء الثاني من التقرير، يسبر الفصل 4 أغوار الأفكار التي تتبنى هذه الفرضية، ويفتح آفاقاً أوسع بشأن المحددات المحتملة للعمل الجماعي، فيوسع نطاق التدخلات المحتملة. كما يكشف عن الأهمية الحاسمة للنظر داخل البلدان إلى الأنماط الناشئة للاستقطاب السياسي.

مشاعات مصائد الأسماك البحرية في العالم

سكوت باريت، جامعة كولومبيا ومدرسة لندن لعلوم الاقتصاد

يتعرَّض نحو ثلث مصائد الأسماك البحرية في العالم للإفراط في الصيد (الشكل إ-3-1-1). ومن أسباب هذا الواقع نظام حقوق الملكية، إذ يجيز القانون الدولي لجميع البلدان استغلال هذه الموارد في أعالي البحار[1]. وكما يقول غاريت هاردين في مقال مرجعي عن مأساة المشاعات، إذا تشاركت أطراف عدة في ملكية مورد، فلدى الجميع حافز لاستغلاله دون اكتراث للآثار على الطرف الآخر. وفي حرية التصرف بالمشاعات، حسب المؤلف، بذور خراب على الجميع[2].

ومن صور الخراب استنفاد مصائد سمك القد، بعد أن كانت وفيرة في منطقة شمال الأطلسي. فالإفراط في استغلال الموارد، حتى ولو لم يبلغ حد الاستنفاد، يوقع خسائر جسمية. وإذا توقف الاستغلال لمدة قصيرة، تتعافى الأرصدة السمكية، بمكاسب سنوية على المدى الطويل تتراوح بين 3 و86 مليار دولار[3].

فما العمل؟ إذا كان الإفراط في الاستغلال ناتجاً عن الملكية المشتركة للمورد، فالعلاج في تغيير قواعد الاستغلال. في سبعينات القرن العشرين، خطا العالم خطوة كبيرة في هذا الاتجاه، إذ أرسى حقاً جديداً للملكية، بإنشاء مناطق اقتصادية خالصة. وسّع هذا الإجراء نطاق الحق الحصري لكل دولة ساحلية في إدارة موارد مصائد الأسماك، من 3 أميال بعيداً عن الشاطئ (وهي حدود المياه الإقليمية القديمة) إلى 200 ميل (وتزامن إنشاء هذه المناطق مع توسيع نطاق المياه الإقليمية من 3 أميال إلى 12 ميلاً). وبما أن معظم مصائد الأسماك تقع في هذه المساحة، فتح إنشاء هذه المناطق، وبضربة واحدة، المجال واسعاً أمام الإفراط في صيد الأسماك.

والواقع أن مجرّد إنشاء هذه المناطق لا يحول دون الإفراط في صيد الأسماك. فبعض مصائد الأسماك تمتدّ ضمن مناطق مختلفة، وبعضها يصل إلى أعالي البحار،

الشكل إ-3-1-1 يتعرض ثلث أرصدة مصائد الأسماك في العالم لإفراط في الصيد

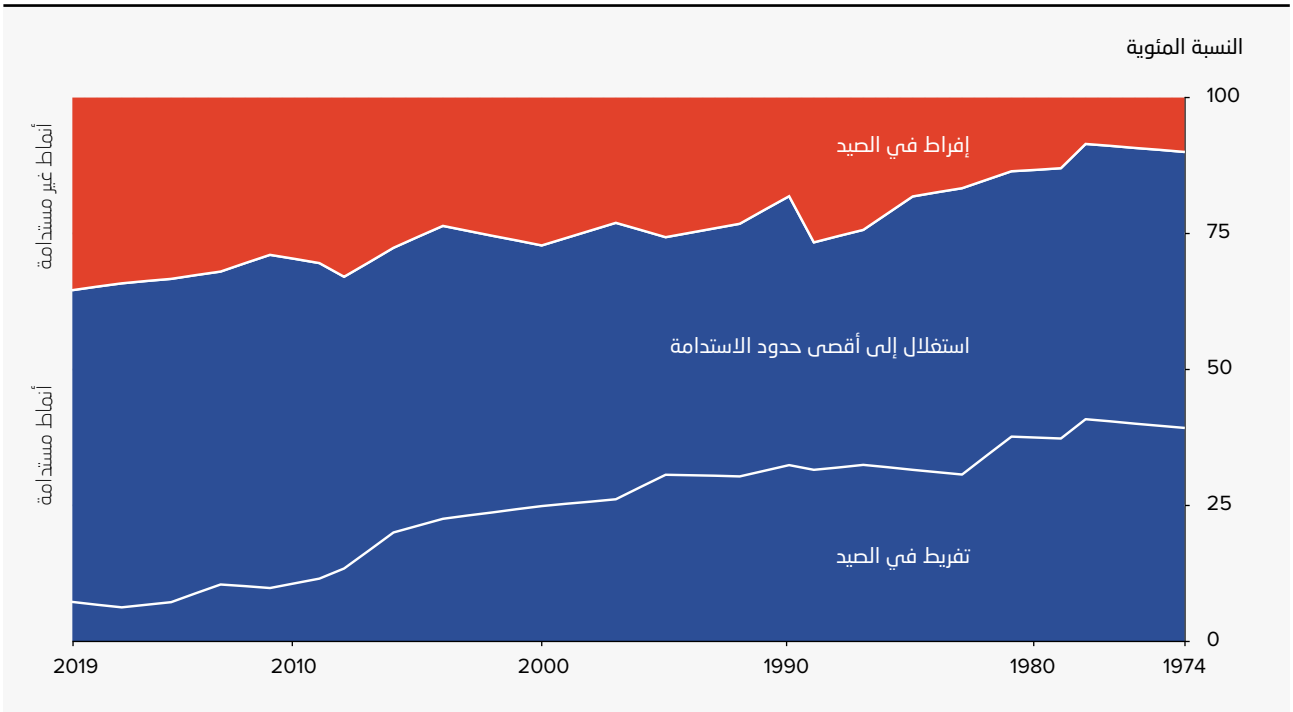

المصدر: FAO 2022.

وتكثر في بعضها هجرة الأسماك، وينحصر استغلال بعض مصائد الأسماك في أعالي البحار. وثمة مشكلة أخرى في ضعف قدرة بعض الدول الساحلية على ضبط الوصول إلى مصائد الأسماك داخل المناطق الخالصة.

مقترحان متطرّفان

وبعد، ما العمل؟ اقترحت اللجنة العالمية للمحيطات (GOC 2014)، وقد استرشدت ببحث White and Costello 2014، وقف صيد الأسماك في أعالي البحار. واقترح رونغفالدور هانيسون، وهو خبير في اقتصاديات صيد الأسماك، توسيع نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة إلى أقصى حدود، بحيث ينتفي وجود مفهوم أعالي البحار[4]. وهذان المقترحان متطرّفان. فهل يقدّمان حلاً؟

الجدير بالذكر أولاً أن أياً من هذين المقترحين ليس مثالياً. فلا يؤثّر أي منهما على مصائد الأسماك الواقعة داخل المناطق الاقتصادية الخالصة، حيث تتركز نسبة 96 في المائة من الصيد التجاري[5]. ولا يصلح أي من هذين المقترحين لمعالجة استغلال الأنواع التي تُصطاد حصرياً في أعالي البحار، مثل سمكة السنارة القطبية (المعروفة أيضاً بسمكة البحر التشيلية). والمطالب الإقليمية في منطقة أنتاركتيكا هي موضع تنازع. وهذا الواقع يجعل المطالبات بتوسيع هذه المناطق سبباً لتأجيج النزاع. كذلك، لا شك في أن إغلاق هذه المياه أمام صيد الأسماك يعني انعدام الأرباح لا المزيد منها.

ومع أن أياً من المقترحين لا يحقق نتيجة مثالية مستدامة، قد يحسّن أحدهما أو كلاهما الوضع الراهن. ويمكن لكليهما تقليل صيد الأسماك المهاجرة بنسب مرتفعة والأسماك التي تتخذ من المناطق الاقتصادية الخالصة موطناً لها، وذلك عن طريق منع الدول البعيدة من استغلالها (إلا بموجب اتفاقيات موقّعة مع الدول الساحلية تجيز الوصول إليها). ولكن أيّاً من المقترحين لن يقضي على مشكلة الملكية المشتركة التي تنشأ بين الدول الساحلية. كذلك، يقيّد كلا المقترحين وصول الدول الساحلية على الأقل إلى أجزاء من أعالي البحار الحالية، ما يرفع تكاليف الصيد. وقد يأتي كلا المقترحين بوضع أسوأ من الوضع الراهن[6].

البحار الإقليمية

طُبّق المقترحان بصيغ مختلفة على المستوى الإقليمي.

وتطالب جميع الدول الساحلية الست الواقعة عند البحر الأسود بمنطقة اقتصادية خالصة تحيط بهذا البحر الإقليمي الصغير بالكامل[7]. وتحذو حذوها جميع الدول التسع المشاطئة لبحر البلطيق، إذ تطالب بمنطقة اقتصادية خالصة تحيط بالبحر بالكامل. وحتى وقت ليس ببعيد، كان البحر الأبيض المتوسط مفتوحاً. ففي عام 1972، طالبت فرنسا مثلاً بمنطقة اقتصادية خالصة في المحيط الأطلسي إلا أنها لم تطالب بمنطقة في البحر الأبيض المتوسط حتى عام 2012. وطالبت إسبانيا بمنطقة اقتصادية خالصة في المحيط الأطلسي في عام 1978، وفي البحر الأبيض المتوسط في عام 2013. وطالبت إيطاليا بمنطقة اقتصادية خالصة في عام 2021. والدافع إلى العديد من المطالبات في شرق البحر الأبيض المتوسط هو الاهتمام بموارد الغاز الطبيعي. والمناطق المتنازع عليها عديدة. وطالما تريّثت الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط في المطالبة بمنطقة اقتصادية خالصة خشية أن تحذو حذوها دول أخرى، فتقيّد أماكن صيد الأسماك التي تقصدها أساطيل جميع الدول الواقعة حول هذا البحر الإقليمي. واليوم اختلّ هذا التوازن. وبما أن عرض البحر الأبيض المتوسط أقل من 400 ميل في كل اتجاه، فقد أتت المطالبات على محيط البحر كاملاً، إلا أن أثر التغيير في حقوق الملكية على حفظ مصائد الأسماك والإيرادات لم يتضح بعد.

وفي عام 2010، حظرت الدول الثماني في وسط وغربي منطقة المحيط الهادئ، الأطراف في اتفاق ناورو، وصول الصيادين بشباكهم العائمة إلى مناطق أعالي البحار الواقعة ضمن مناطقها الاقتصادية الخالصة، فجعلت وصولهم رهناً بامتناع الدول عن الصيد في جيوب أعالي البحار[8]. وقد نجحت هذه الخطوة في ردع الصيد لأن المناطق الاقتصادية الخالصة أكبر بكثير من جيوب أعالي البحار، وصيد الأسماك الذي يقتصر على هذه الجيوب يفتقر إلى الكفاءة الاقتصادية. ولكن ما حققه هذا الإجراء اقتصر على زيادة الصيد في المناطق الاقتصادية الخالصة المتاخمة، دون أن يثبت فعاليته في حفظ مصائد الأسماك[9].

وما مكّن من إغلاق جيوب أعالي البحارصدفة جغرافية: ميزة تتمتع بها الدول الجزرية الصغيرة إذ تمتلك مناطق اقتصادية خالصة متاخمة، في حين يتطلّب المقترحان المتطرفان تغييراً في القانون الدولي. والمسألة التي لم يتناولها هانيسون أو اللجنة العالمية للمحيطات هي كيفيّة تسويغ المقترحين بالقانون.

حقوق الملكية المكرّسة في القوانين العرفية

اعتدنا على معالجة هذه القضايا بأفكار كبرى مثل إحاطة البحار وإغلاق أعالي البحار إثر مفاوضات

دولية تفضي إلى معاهدة جديدة. صحيح أن المناطق الاقتصادية الخالصة نشأت خلال مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، غير أن القانون العرفي كرّس هذا الحق الجديد في الملكية، سابقاً بفترة طويلة دخول قانون البحار حيّز التنفيذ. لذا لا بد من أساس في القانون العرفي للمقترحين القاضيين بتغيير ترتيبات حقوق الملكية الحالية. والسبب بسيط. فالمعاهدات لا تلزم إلا الدول التي تقرّها. وبالتالي، يسهل على أي دولة أن تتجنب الالتزام بقاعدة جديدة في معاهدة إذ تختار عدم المشاركة فيها. بيد أن القانون العرفي يُطبّق على الجميع. فالولايات المتحدة الأمريكية لم تصادق على قانون البحار، غير أنّها تقبل بشرعية المناطق الاقتصادية الخالصة بموجب القانون العرفي.

وبالمقارنة مع المعاهدات، يعصى القانون العرفي على تأويل مؤسسي واضح. فالمفاوضات حول الأعراف لا تجري ضمن أطر واضحة، ولا تتطلّب موافقة صريحة من فرادى الدول. فوجود القانون العرفي يتوقف على سلوك الدول امتثالاً له، واعتقادها بإلزاميته[10].

ولأنّ العرف مبنيٌّ على الاعتقادات، شكّك خبراء القانون الدولي في وجوده بل في أي مفعول له[11]. فهل يصقل العرف أيَّ سلوك، أم أنه مجرّد اسم يُطلق على سلوكيات تعبّر عن المصالح الوطنية الذاتية؟

ومن سبل الوقوف على وجود عرفٍ وعلى مفاعليه الحقيقية، تبيّن الأوضاع التي يكون فيها الأفضل للبلد عدم التقيّد بقاعدة عرفية، ويبقى على تقيّده (اعتقاداً منه أن في عدم التقيّد انتهاكاً للقانون الدولي). وهنا يبرز موقع Grand Banks، وهو منطقة صيد غنية ومشهورة قبالة الساحل الشرقي في كندا، على بعد 200 ميل من المنطقة الاقتصادية الخالصة في الجزأين الشرقي (Nose) والجنوبي (Tail) (حيث المنطقة الثالثة القريبة، وهي منطقة Flemish Cap تقع بالكامل خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة). فإذا كان العرف يُحدِّد الإجراءات التي تخدم المصالح الذاتية الوطنية وحسب، لكانت كندا قد طالبت بمنطقة اقتصادية خالصة شاسعة. ونحن نعرف ذلك لأن كندا والاتحاد الأوروبي، وخصوصاً إسبانيا، تصادمتا سابقاً بشأن الصيد المفرط فيها. ففي عام 2002، وبعد مرور سنوات على الصيد المفرط الذي مارسته الأساطيل الأجنبية، أجرت لجنة برلمانية كندية تحقيقاً حول ما إذا كان لكندا أن تحكم السيطرة الأحادية على هذه المناطق. وعلى الرغم من الدوافع الواضحة في المصلحة الذاتية، أوصت اللجنة بعدم إحداث أي تغيير قد تعارضه دول أخرى[12]. فالتزام كندا بحدود 200 ميل دليل قوي على تأثير القانون العرفي على سلوك الدولة.

وعلى نطاق عالمي أوسع، الصيد من غير أذون في المناطق الاقتصادية الخالصة أقل بنسبة 80 في المائة منه خارجها[13]. وفي هذا الانخفاض برهان قوي على أن الدول الساحلية تحرص على المناطق الاقتصادية الخالصة (نظراً لقيمتها في حسبان الدول)، وعلى إمكانيّة تحقيق مكاسب من توسيع هذه المناطق. إلا أن هذه المكاسب التي يمكن تحقيقها من توسيع المناطق الاقتصادية الخالصة من جانب واحد، قد تؤول إلى خسارة عندما تعمد دول أخرى إلى توسيع مناطقها أيضاً. فللعرف في هذه الحالة مفعول في تقييد سلوك الدول[14].

وحتى الآن، لم تبدِ الدول اهتماماً كبيراً بتأييد أي من المقترحين المتطرفين على المستوى العالمي، ولم تخرج عن قاعدة الحرية في المياه الدولية إلا في حالة استثنائية واحدة.

ينصُّ قانون البحار على أن دول منشأ الأنواع المهاجرة نحو المياه العذبة، مثل السلمون الذي يبيض في المياه الداخلية، لها مصلحة أساسية في هذا الرصيد السمكي وهي مسؤولة عنه. فيجوز للدول صيد السلمون ولكن فقط في المياه التي تقع في الجانب المواجه للبر من الحدود الخارجية للمناطق الاقتصادية الخالصة. وبما أن هذا مقبول بالإجماع ومدعوم بممارسات الدول، لم يعد القانون الدولي العرفي بشأن حرية الصيد يمنح أي حق في استغلال الأنواع المهاجرة نحو المياه العذبة من دون موافقة دولة المنشأ، ويحظر بذلك الصيد السلمون في أعالي البحار[15].

يعيش السلمون في شمال المحيط الهادئ وشمال المحيط الإطلسي، ولكن صيده في أعالي البحار يجري فقط في شمال المحيط الهادئ[16]. ولأن السلمون يتحرك عبر المناطق الاقتصادية الخالصة في مختلف دول المنشأ في شمال المحيط الهادئ، يحوِّل الحظر ما كان يُعتبر مورداً مفتوحاً إلى موردٍ تشترك في ملكيته دول المنشأ حصراً. وبتقليل عدد الدول التي لها إمكانية الوصول إلى مصائد الأسماك، يُرجَّح أن يحد الحظر من الاستغلال المفرط. ويُرجَّح أن يعزز كفاءة الإدارة التي تتطلب استهداف أنواع معينة، ومجموعات عمرية معيّنة، وتيارات فردية، وهذه لا يمكن تحقيقها إلا وقت تدنو الأسماك من دولة المنشأ وتعزل نفسها عائدة إلى أنهر المنشأ[17]. والأسماك في هذه المرحلة تصل إلى أكبر حجم وتتجمّع بأعداد كبيرة. وحرصاً على تحقيق الاستدامة، يجب حماية المياه الداخلية لتفريخ الأسماك. فبمنح دول المنشأ حقوقاً خاصة لصيد هذه الأنواع،

يعطي الحظر في أعالي البحار هذه الدول حافزاً لحماية وصول أسماك السلمون إلى مواقع التفريخ الخاصة بها. وفي حالة أسماك السلمون، لا شك في أن حظر الصيد في أعالي البحار يُعزز الكفاءة.

لماذا سُمح بهذا الاستثناء؟ أثناء المفاوضات حول قانون البحار، كان الاتحاد السوفياتي وأيرلندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكلها دول منشأ، الدول الوحيدة التي قدمت مقترحات بشأن الأنواع المهاجرة نحو المياه العذبة. ولم تعارض أي دولة، وحتى الدول التي يمكنها تحقيق مكاسب كبرى من الصيد في أعالي البحار (كاليابان في المحيط الهادئ، والدانمرك، الوصي على غرينلاند وجزر فارو في المحيط الأطلسي) على مطالبة دول المنشأ بحقوق خاصة في أرصدة الأنواع المهاجرة نحو المياه العذبة[18]. وهذا لم ينطبق على مصائد الأسماك عموماً.

وليس هناك ما يمنع الدول من استخدام القانون العرفي لإحاطة أعالي البحار أو إغلاقها أمام صيد الأسماك. ففي النظرية ما يوحي بأن الدول تتخذ إجراءات من هذا القبيل عندما ترى فيها مكاسب للكفاءة[19]. وقد لا تقبل الدول بأي من المقترحين المتطرفين لعدم اقتناعها بأن أياً منهما سيحلّ مشكلة الإفراط في الصيد.

اتفاقات التعاون في قانون المعاهدات

كيف يمكن التغلب على الإفراط في صيد الأسماك؟ حسب غاريت هاردين، إنما الحل في القسر المتبادل المتفق عليه بين غالبية المتأثرين[20]. وهذا الحل يفترض وجود مؤسسة ديمقراطية تملك سلطة الفرض والإنفاذ. وهذه المؤسسات موجودة على الصعيد الوطني وليس على الصعيد العالمي، حيث من الصعب تصوّر كيفية نشوئها. فالمياه الإقليمية امتداد لأراضي الدولة الساحلية، بينما المنطقة الاقتصادية الخالصة امتداد لمياهها الإقليمية. وقد يتضمن اقتراح أضيق منح طرف واحد، قد يكون منظمة عالمية لإدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار، الحق الحصري في هذا الصيد، غير أن معظم مصائد الأسماك في أعالي البحار تتداخل مع المناطق الاقتصادية الخالصة. وفي كون هذا القطاع وحدات متماسكة، مسوّغ دامغ لإدارة مصائد الأسماك بمنطق التنظيم الإقليمي.

تتفق إيلينور أوستروم مع هاردين على تشخيص أسباب مأساة المشاعات، ولكنها لا تتفق مع الاستنتاج القائل بضرورة الحل المركزي[21]. فإذا كان مستخدمو مورد الملكية المشتركة يخسرون جراء الإفراط في الاستغلال، بحسب أوستروم، فحريٌّ بهم أن يتعاونوا لتجنب هذا الإفراط. وفي الواقع، قدّمت أوستروم أمثلة عديدة على نجاح التعاون، ولكن جميعها على الصعيد المحلي. وفي ورقة بحث نُشرت لاحقاً، اعترفت أوستروم وآخرون شاركوها في إعداد البحث، بصعوبة التعاون الدولي[22]، لأسباب كثيرة من أهمها قاعدة الموافقة الطوعية على المعاهدات قيد التفاوض[23]، حيث تكون للدول حرية الاختيار في الانضمام إلى اتفاقات التعاون. فالمعاهدات، بما فيها المعاهدات التي تنشئ منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، يجب أن تكون تلقائية التطبيق[24].

والعامل الذي يتوقف عليه نجاح تصميم معاهدة هو المشاركة، أي كيفية دفع جميع الدول التي ترغب في استغلال مصائد الأسماك إلى الانضمام. وفي محاولة لتحفير المشاركة، يطلب قانون البحار من الدول إنشاء منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ويذهب اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية مذهباً أبعد، إذ تنصُّ المادة 7 منه على أنه "من واجب الدول الساحلية والدول التي تمارس الصيد في أعالي البحار أن تتعاون". وتنص المادة 8 على أن تضطلع الدول "بواجبها المتمثل في التعاون، بأن تصبح أعضاء في [منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك]". والأهم هو أنه وفقاً لهذه المادة "لا تكون فرص الوصول إلى موارد مصائد الأسماك التي تنطبق عليها هذه التدابير متاحة إلا للدول الأعضاء في تلك المنظمة". بتعبير آخر، إذا أرادت دولة استغلال مصائد الأسماك، عليها أن تنضم إلى مشروع التعاون الذي أنشئ لإدارة هذه المصائد. والمشكلة هنا في عدم سريان هذا الحكم إلا على الدول التي تختار المشاركة في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية. وقد دعت اللجنة العالمية للمحيطات إلى التصديق على هذا الاتفاق على نطاق عالمي، لكن الدعوة إلى المشاركة لا تعني المشاركة[25]. فالإجراءات التجارية الانتقائية يمكن أن تساعد في بعض الحالات، غير أن الحرية في استغلال مصائد الأسماك يجدر أن تقترن بموجب القانون العرفي مع الالتزام بالمشاركة في المنظمة التي تتولّى إدارة المصائد.

وإذا كانت قلة المشاركة مشكلة، فكذلك الكثير منها. وإذا شاركت جميع الدول التي تستغل مورداً في اتفاق يكرس تعاونها الكامل، فنجاحها يشجّع على الانضمام من غير أن يقوّي حافز التعاون. وينصُّ اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية على أنه يجوز للدول التي تكون لها مصلحة حقيقية في مصائد الأسماك المعنيّة أن تصبح أعضاء في منظمة إقليمية لإدارة المصائد. ولكن من يقرر أي الدول لها

مثل هذه المصلحة؟ في قانون البحار إجابة بشأن سمك السلمون، ولكن ليس بشأن سائر المصائد. وتقييد الوصول هو مسوّغ آخر للحاجة إلى القانون العرفي. ويمكن أن تعالج المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك شواغل العدالة بفرض رسوم على الوصول إلى أعالي البحار الواقعة ضمن حدود أراضيها (مثل الجزأين الشرقي (Nose) والجنوبي (Tail) من موقع Grand Banks، وموقع Flemish Cap، وجميعها ضمن اختصاص منظمة مصائد الأسماك شمال غرب الأطلسي)، وتوزيع الإيرادات على جميع الدول، بما فيها الدول غير المشاركة، وفقاً لصيغة متفق عليها.

فلطالما كانت أعالي البحار مفتوحة بلا حدود زمن ساد الاعتقاد بأن مصائد الأسماك في وفرة لا تنضب.

خلاصة

الإفراط في صيد الأسماك مشكلة مزمنة تتفاقم. علاجها ليس باليسير، تساهم فيه حلول حقوق الملكية، المُنشأة في القانون العرفي، والمنظمات الإقليمية لإدارة المصائد، المُنشأة بموجب قانون المعاهدات. ولكن أياً من النهجين، على حدةٍ، ليس بالحل الناجع، بل احتمال الحل في تطبيقهما معاً.

ملاحظات

1 FAO 2022.

2 Hardin 1968, p. 1244.

3 World Bank 2017.

4 Hannesson 2011.

5 Schiller and others 2018؛ http://www.seaaroundus.org.

6 Barrett forthcoming.

7 جزء منه متنازع عليه حالياً بسبب غزو روسيا لأوكرانيا.

8 الأعضاء الأطراف في اتفاق ناورو هم: بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، توكيلاو، جزر سليمان، جزر مارشال، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو.

9 Sibert and others 2012.

10 Bodansky 1995.

11 Goldsmith and Posner 1999.

12 Standing Committee on Fisheries and Oceans 2002.

13 Englander 2019.

14 Barrett forthcoming.

15 Burke 1991, p. 118.

16 Burke 1991.

17 Burke 1991, p. 103.

18 Copes 1977.

19 Barrett forthcoming.

20 Hardin 1968, p. 1247.

21 Ostrom 1990.

22 Ostrom and others 1999.

23 Ostrom and others 1999, p. 282.

24 Barrett 2003a.

25 تقرير اللجنة العالمية للمحيطات (GOC 2014) تضمن 30 دولة هي أعضاء في منظمات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، ولم تصادق على اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية. ومنذ عام 2014، عندما نُشر تقرير اللجنة، صادقت ست دول على الاتفاق، فارتفع العدد الإجمالي إلى 93 دولة مشاركة.

تقييم المكاسب الصافية من المنافع العامة العالمية وتوزيعها

رونالد ميندوزا وجوريل ياب، مركز أتينيو للسياسات، كلية الحكومة، جامعة أتينيو دي مانيلا

يمكن اعتماد إطار من ست مراحل لتقييم المكاسب الصافية لتوفير منافع عامة عالمية وتوزيعها[1]. ومن خلال تحديد المكاسب (أو التكاليف) الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، المرتبطة بتوفير ما يكفي من المنافع العامة العالمية، يمكن تحسين فهم استعداد بلدان مختلفة لدعم التعاون الدولي بشأن منافع عامة عالمية معيّنة، ونطاق هذا الدعم.

المنهجية

المرحلة 1: توصيف الوضع الحالي لتوفير المنافع العامة العالمية

المرحلة الأولى في تقييم منفعة عامة عالمية هي وضع معيار واضح لتوفيرها بشكل كاف. ففي القضاء على مرض معد على سبيل المثال، يمكن اعتبار أن المنفعة العامة العالمية توفّرت بشكل كاف عند القضاء على هذا المرض. وانطلاقاً من مقاييس التعرض للأمراض لدى السكان (بين صفر و100 في المائة مثلاً)، يمكن تقييم مدى توفّر هذه المنفعة. وقد تستلزم منافع عامة عالمية أخرى نهجاً بديلاً. فبالنسبة لتيسير التجارة في سياق نظام تجاري متعدد الأطراف، قد يكون رفع جميع البلدان التي هي دون مستوى مرجعي معيّن (الوسيط، مثلاً) إلى هذا المستوى هدفاً عملياً لقياس التوفر.

المرحلة 2: تحديد التكاليف (أو المكاسب) العالمية لمستوى التوفير الحالي

قد لا يكون من الممكن دائماً تقييم النطاق الكامل للتكاليف المرتبطة بالمنافع العامة العالمية التي لا تتوفّر بالقدر الكافي، لا سيما إذا لم تكن البيانات المتعلقة بجوانب معيّنة من هذه التكاليف متاحة. ومع ذلك، من الممكن تقدير بعض أكبر التكاليف على الأقل لتوفير أساس لإجراءات السياسة العامة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي القضاء على الأمراض إلى خفض التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي لا تعد ولا تحصى، ولكن يمكن استخدام البيانات الصحية المتوفرة لتقدير السنوات الضائعة من الحياة الصحية والإنتاجية بسبب الإعاقة والوفاة المبكرة الناجمة عن مرض ما. ويمكن بعد ذلك ربط تخفيف عبء المرض بمقدار معيّن بتقدير المكاسب المحقّقة.

المرحلة 3: تقييم التكاليف العالمية للإجراءات التصحيحية

للمنافع العامة العالمية المختلفة تكنولوجيات متنوّعة تتيح توفّرها. وقد يعتمد توفير بعض المنافع بشكل كافٍ على نجاح المساهم الأقل قدرة (الذي يسمّى غالباً الحلقة الأضعف). ومكافحة الإرهاب الدولي مثال على ذلك، لأنها تعتمد على جهود البلد الذي يواجه القدر الأكبر من التحديات في مراقبة حدوده. لكن بعض المنافع مثل تطوير اللقاح واكتشافه تعتمد على البلد أو أصحاب المصلحة الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المناسبة والقدرات العلمية الأعلى (الفرصة الفضلى). ويمكن تقدير كلفة الإجراءات التصحيحية استناداً إلى المدخلات المطلوبة، وطبيعة التكنولوجيا التي تستخدم لتوفير منفعة عامة عالمية ما، ومعيار التوفير الكافي[2].

المرحلة 4: تقييم المكاسب العالمية من الإجراءات التصحيحية

جاء آنفاً أن تقدير تكاليف التوفير غير الكافي لبعض المنافع العامة العالمية يتيح إجراء تقدير بديهي للمكاسب المحتملة (من التكاليف التي يتم تجنبها) من التوفير الكافي. لكن بعض المنافع الأخرى تتيح مكاسب جديدة تماماً يمكن جنيها عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، يمكن توسيع نطاق النظام التجاري المتعدد الأطراف لتوليد قيمة جديدة وتيسير مصادر جديدة للنمو الاقتصادي العالمي. لكن قد يترتب على هذه التطوّرات المؤسسية تكاليف

اجتماعية واقتصادية بسبب آثارها الجانبية التي تسبب الإرباك (من هنا جاءت المراحل التالية في تقييم المكاسب الصافية وتوزيعها عبر البلدان وأصحاب المصلحة).

المرحلة 5: تحديد المكاسب العالمية الصافية المحتملة من تحسين التوفير

انطلاقاً من المراحل السابقة، ينبغي أن يكون من الممكن مقابلة المكاسب المتأتية عن توفير المنفعة العامة العالمية على نحو كاف بالتكاليف. وفي بعض الحالات، يؤدي توفير المنفعة على نحو كاف إلى تجنب النواتج المكلفة، بينما تكون النتيجة في حالات أخرى تعزيز رفاه الإنسان وإيجاد مصادر جديدة للنمو الاقتصادي. وتعتمد النتيجتان على المكاسب المحقّقة من توفير المنافع على نحو كاف كما ذُكر آنفا، وفي كثير من الحالات لا تؤخذ المكاسب غير المباشرة في الحسبان. وبالنسبة للعديد من هذه المنافع، فالأرقام التي تشير إلى المكاسب الجديدة التي تحقّقت، أو المكاسب التي يعبّر عنها كتكاليف تم تجنبها، تفوق تكاليف توفير المنافع بشكل كاف، وبالتالي تحفّز، على الأقل بشكل عام، الأساس المنطقي للتعاون عبر البلدان.

المرحلة 6: وصف توزيع المكاسب الصافية من تحسين التوفير عبر البلدان

توضح المرحلة الأخيرة من المنهجية مصالح كل بلد معني بتوفير المنفعة العامة العالمية. عندما تكون المكاسب الصافية التي يحققها بلد ما كثيرة، من المرجح أن يدعم توفير المنفعة بشكل كاف، ولكنه قد يقرر الاستفادة مجاناً من البلدان الأخرى التي تحاول توفير هذه المنفعة. وهذا ممكن إذا كانت المدخلات عبر البلدان قابلة للتبادل (مثل تخفيض انبعاثات الكربون). وبالنسبة لبعض المنافع ذات المدخلات غير القابلة للتبادل، يحتاج توفيرها بشكل كاف إلى مدخلات كل بلد، لذا ينبغي أن تكون المكاسب الصافية المتوقعة إيجابية. وعندما تكون المكاسب الصافية قليلة أو حتى سلبية بالنسبة للبلدان التي لا بد من تعاونها لتوفير المنفعة بشكل كاف، تساعد هذه المرحلة على توضيح كيف يمكن لآليات التعاون الدولي أن تحقق نتائج عادلة ومستقرة، مثل اعتماد آليات للتعويض وبناء القدرات لتمويل المشاركة ودعمها. ويمكن أن تتحمل هذه الأعباء البلدان التي ستحقق أكبر قدر من المكاسب ويمكنها أن تدفع ثمن توفير المنفعة بشكل كاف. وآلية التمويل هذه ليست بالضرورة مشابهة للمساعدات الخارجية، بل هي تسهّل التعويض فتعزز التعاون الدولي[3].

التطبيقات

من تطبيق المنهجية على خمس منافع عامة عالمية هي القضاء على الجدري والقضاء على شلل الأطفال والاعتماد الملائم للنظام التجاري المتعدد الأطراف وتعزيز استقرار المناخ والتعافي بشكل أسرع من الجوائح، يمكن تسليط الضوء على الطبيعة العالمية للمكاسب الصافية التي يمكن جنيها، وأيضاً على توزيعها، ما قد يحفز التعاون الدولي لتوفير هذه المنافع أو غيرها.

القضاء على الجدري

تم القضاء على الجدري بشكل تام، ولم يعد يبلَّغ عن أي إصابات حول العالم. وأعلنت جمعية الصحة العالمية رسمياً القضاء على الجدري في عام 1980. وتشير القياسات بأثر رجعي إلى أن الكلفة العالمية المرتبطة بالقضاء على الجدري بلغت 300 مليون دولار (بالدولار الأمريكي لعام 1967). وساهمت البلدان النامية بمبلغ 200 مليون دولار، والبلدان الصناعية بمبلغ 100 مليون دولار[4]. ومنذ عام 1980، قُدرت المكاسب العالمية السنوية بنحو 1.42 مليار دولار، 1.07 مليار دولار منها للبلدان النامية و350 مليون دولار للبلدان الصناعية[5]. وأدى القضاء على الجدري إلى تحقيق مكاسب عالمية كبيرة بلغت قيمتها الحالية الصافية حوالي 80 مليار دولار (1.42 مليار دولار سنوياً من عام 1966 إلى عام 2022)، تلقت البلدان النامية نحو 75 في المائة منها، والبلدان الصناعية نحو 25 في المائة. وتبلغ النسبة الإجمالية للمكاسب إلى النفقات للقضاء على الجدري عالمياً 159:1[6].

القضاء على شلل الأطفال

لا تزال جهود القضاء على شلل الأطفال غير كافية حتى عام 2023، وقد أحرز تقدم بنسبة 99.9 في المائة تقريباً منذ بدء البرنامج في عام 1988[7]. وفي عام 2022، شُخّصت السلالة الأولية من فيروس شلل الأطفال البري من النمط 1 في ثلاثة بلدان فقط، هي أفغانستان وباكستان وموزامبيق، وأسفرت عن تسجيل 30 حالة في ذلك العام[8]. ووفقاً لأحدث التقديرات لعام 2021، من المتوقع أن تتجاوز الكلفة العالمية المباشرة للقضاء على شلل الأطفال من عام 1988 إلى عام 2018 مبلغ 34 مليار دولار (بالدولار الأمريكي لعام 2019)[9]. وبافتراض أن القضاء على المرض نجح بحلول عام 2023، تقدَّر المكاسب العالمية بقيمة حالية صافية تبلغ 61 مليار دولار، والمكاسب العالمية الصافية المتوقعة من عام 1988

إلى عام 2029 بنحو 28 مليار دولار. وهذا الرقم أقل بكثير من التقديرات السابقة بسبب تأخّر جهود القضاء على المرض. ومن المتوقع أن تحقق بلدان الدخل المنخفض مكاسب بقيمة 8 مليارات دولار تقريباً وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا نحو 21 مليار دولار، في حين يتوقّع أن تتكبّد البلدان الأخرى بين 1 و2 مليار دولار من حيث التكاليف[10]. وستكون بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا المستفيد الرئيسي من القضاء على شلل الأطفال، في حين أن معظم أعباء الكلفة (حوالي 60 في المائة) تقع على بلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا[11].

الاعتماد الملائم للنظام التجاري المتعدد الأطراف

أصبح استحداث التكنولوجيا ونشرها من أهم مواضيع المناقشات في التجارة الدولية، لا سيما بالنظر إلى الاحتكاكات التجارية الأخيرة في مجال التكنولوجيا[12]. تبحث دراسة Góes and Bekkers 2022 في الآثار المحتملة للصراعات الجيوسياسية المتزايدة والمستمرة على نطاق واسع بين كتل تجارية مختلفة بشأن النمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي. وثمة طريقة أخرى للبحث في هذا النوع من الدراسات تتمثل في النظر في سيناريوهات الفصل والتفكيك الاقتصادي باعتبارها حرمان البعض بشكل متعمّد وبحكم الواقع من الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف. لذا، فالإجراء التصحيحي يكون (على الأقل) بتجنب الفصل والحفاظ على مستويات الرفاه الراهنة المحددة في سيناريو خط الأساس (عدم الفصل).

وتستخدم الدراسة نموذج توازن عام متعدد القطاعات ومتعدد المناطق مع انتشار ديناميكي خاص بقطاعات معيّنة، وتظهر النماذج التي تطرحها أن فصل النظام التجاري العالمي إلى كتلتين من شأنه أن يقلل من الرفاه العالمي في عام 2040 بنحو 5 في المائة (مقارنة بسيناريو خط الأساس). وتعوّض الخسائر الكبرى بانتقال فوائد التكنولوجيا عبر التجارة، بما يعود بالفائدة على مناطق الدخل المنخفض. وفي سيناريوهات الفصل الكامل ورفع التعريفات الانتقامية عبر كتلتين تجاريتين رئيسيتين (الشرقية والغربية)، تكون الآثار على الرفاه غير متماثلة. فتتكبّد بلدان الكتلة الغربية خسائر تتراوح بين 1 و8 في المائة مقارنة بسيناريو خط الأساس، مقابل خسائر تتراوح بين 8 و12 في المائة لبلدان الكتلة الشرقية. لذلك، فتوزيع الخسائر الصافية الناجمة عن الفصل، بسبب الحرمان المتعمّد من الاستفادة من النظام التجاري متعدد الأطراف والتراجع نحو كتل تجارية، يوقع العبء الأكبر على بلدان الدخل المنخفض ذات الإنتاجية المنخفضة، التي من المرجح أن تنتمي إلى الكتلة الشرقية.

تعزيز استقرار المناخ

الهدف من استقرار المناخ هو تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي لمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي. والجهود التي ترمي إلى استقرار المناخ لا تزال غير كافية. وتستدعي هذه المنفعة العامة العالمية تعاوناً دولياً لتجنب مخاطر تغيّر المناخ والتخفيف من حدتها. وفي أحد الأمثلة على كيفية تفوّق المكاسب من تغيّر المناخ على تكاليف التخفيف منه، تنظر دراسة Yang, Meng and Suh 2023 في تكاليف الوقود الأحفوري العالقة والخسائر المالية المرتبطة بها التي تتكبدها صناعات الوقود الأحفوري والقطاعات ذات الصلة بسبب التخلي عن أصولها أو انخفاض قيمتها. وتقدّر الدراسة كلفة التخلي عن الوقود الأحفوري بمبلغ 19 تريليون دولار، ما يمثل تحدياً اقتصادياً كبيراً، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المعتمدة على الوقود الأحفوري. لكن هذه الكلفة تظل دون المكاسب الكبيرة الناجمة عن جهود التخفيف من آثار تغيّر المناخ، التي سيبلغ مجموعها 63 تريليون دولار على مستوى العالم بحلول عام 2050.

وتبيّن المكاسب الصافية، التي تقدّر بنحو 45 تريليون دولار على مستوى العالم، المزايا الاقتصادية والبيئية للجهود العالمية الجماعية الرامية إلى تقليل الاعتماد العالمي على الوقود الأحفوري، والتحوّل إلى مصادر طاقة أنظف. لكن تتوزّع المكاسب الصافية بشكل غير متناسب على البلدان النامية، حتى وإن كان من المرجح أن تحتاج العديد من بلدان الدخل المنخفض إلى المساعدة في إدارة المرحلة الانتقالية (يمكن الاطلاع على مزيد من التفصيل في الجدول إ-3-2-1).

التأهب للجوائح

تؤكّد المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (التي شُخّصت لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2002) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (التي شُخّصت لأول مرة في حزيران/يونيو 2012) وكوفيد-19 (الذي شُخّص لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر 2019) على ضرورة أن تتأهّب البلدان مسبقاً للجوائح التي من المحتمل أن تظهر. وتكشف الحسابات الحديثة في دراسة Glennerster, Snyder and Tan 2022 أن الخسائر العالمية الناجمة عن الجوائح يمكن أن تصل إلى 700 مليار دولار سنوياً، وأن مردّها إلى الوفيات، وانكماش الناتج، وخسائر رأس المال البشري. وتقدّر الدراسة أن استثمار حوالي 60 مليار دولار مسبقاً لزيادة الطاقة الإنتاجية للقاحات وغيرها من مدخلات سلسلة الإمداد للاستجابة للجائحة، و5 مليارات

الجدول إ-3-2-1 موجز تقييمات المنافع العامة العالمية: خمس حالات

المنفعة العامة العالمية	الحالة	التكاليف المقدّرة للإجراءات التصحيحية	
		بالإجمال	بالتفصيل
القضاء على الجدري (الأرقام بالدولار الأمريكي لعام 1967؛ Barrett 2004)	قضي عليه بالكامل منذ عام 1980	← 300 مليون دولار (كلفة غير متكررة)	← البلدان الصناعية: 100 مليون دولار (كلفة غير متكررة) ← البلدان النامية: 200 مليون دولار (كلفة غير متكررة)
القضاء على شلل الأطفال (الأرقام تراكمية من عام 1988 إلى عام 2029 بالدولار الأمريكي لعام 2019؛ Thompson and Kalkowska 2021)	قضي عليه بنسبة 99.9 في المائة اعتباراً من عام 2023	← 53.5 مليار دولار	← بلدان الدخل المتوسط من الشريحة العليا: 10.6 مليار دولار ← بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: 42.9 مليار دولار
النظام التجاري المتعدد الأطراف (تستند الأرقام إلى نموذج يحلل الآثار الديناميكية للتجارة، مع التركيز على التكنولوجيا، والآثار المحتملة للصراعات الجيوسياسية المتزايدة والمستمرة على نطاق واسع بين مختلف التكتلات التجارية بشأن النمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي؛ Góes and Bekkers 2022)	يُحتمل عدم توفير المنفعة بشكل كاف بسبب الاستراتيجيات الحمائية والحروب التجارية في السنوات الأخيرة	لا ينطبق	لا ينطبق
استقرار المناخ (تشير الأرقام إلى نتائج دراسة تكاليف الوقود الأحفوري العالق؛ Yang, Meng and Suh 2023)	لا ينطبق	← 19 تريليون دولار من تكاليف الأصول العالقة	← بلدان الدخل المرتفع وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة العليا: 17.7 تريليون دولار ← بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: 2 تريليون دولار
التعافي من الجوائح (تشير الأرقام إلى نتائج الاستثمار في القدرات على إنتاج اللقاحات وغيرها من تدابير التأهب؛ Glennerster, Snyder and Tan 2022)	لا ينطبق	← 60 مليار دولار مسبقاً لتوسيع طاقة إنتاج اللقاحات، و5 مليارات دولار إضافية سنوياً بعد ذلك	لا ينطبق

المصادر: Barrett 2004؛ Góes and Bekkers 2022؛ Glennerster, Snyder and Tan 2022؛ Hertel 2004؛ Thompson and Kalkowska 2021؛ Yang, Meng and Suh 2023.

دولار إضافية سنوياً بعد ذلك، يمكن أن يساعد في ضمان القدرة على تلقيح 70 في المائة من السكان ضد أي مرض جديد في غضون ستة أشهر. ويمكن اعتبار ذلك تقديراً لكلفة توفير المنفعة العامة العالمية بشكل كاف لمكافحة الأمراض والاستجابة للجوائح. وقد تصل المكاسب العالمية المحقّقة إلى 800 مليار دولار (من حيث تجنب الخسائر)، ما يحدّد القيمة الحالية الصافية لتوفير المنفعة بنحو 400 مليار دولار. ولا تشرح الدراسة بشكل كامل توزيع هذه المكاسب الصافية العالمية، لكنها تبيّن كيف يمكن أن تكون المكاسب الصافية المتوقعة لبعض "البلدان المحورية" عالية بما يكفي لتسوّغ القيام باستثمارات أحادية في التأهب للاستجابة للجوائح. ويمكن لبرنامج استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية أن يولّد مكاسب تبلغ قيمتها الحالية الصافية 61 مليار دولار (ما يعني ربحاً قدره 47 مليار دولار مقارنة ببرنامج افتراضي استثمر مبلغاً أقل في التأهب). وعلى نحو مماثل، من الممكن أن تولّد استثمارات متقدمة من قبل البرازيل 19 مليار دولار (ما يعني ربحاً قدره 15 مليار دولار)[13].

المكاسب (أو التكاليف) المقدرة من توفير (أو النقص في توفير) المنفعة العامة العالمية		صافي المكاسب (أو التكاليف) المقدرة من توفير (أو النقص في توفير) المنفعة العامة العالمية	
بالإجمال	بالتفصيل	بالإجمال	بالتفصيل
← 1.42 مليار دولار من المكاسب (سنوياً)	← البلدان الصناعية: 350 مليون دولار (سنوياً) ← البلدان النامية: 1.07 مليار دولار (سنوياً)	← نحو 80 مليار دولار من المكاسب (تراكمية من عام 1967 إلى عام 2022)	← البلدان الصناعية: 20 مليار دولار ← البلدان النامية: 60 مليار دولار
← 81.6 مليار دولار من المكاسب	← بلدان الدخل المتوسط من الشريحة العليا: 8.8 مليار دولار ← بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: 72.8 مليار دولار	← 28.1 مليار دولار من المكاسب	← بلدان الدخل المتوسط من الشريحة العليا: 1.7 مليار دولار (كلفة) ← بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: 29.8 مليار دولار
← فصل النظام التجاري العالمي إلى كتلتين قد يؤدي إلى خسارة بنسبة 5 في المائة في الرفاه العالمي في عام 2040 مقارنة بسيناريو خط الأساس	← بلدان الكتلة الغربية: خسارة بنسبة 1 إلى 8 في المائة في الرفاه مقارنة بسيناريو خط الأساس ← بلدان الكتلة الشرقية: خسارة بنسبة 8 إلى 12 في المائة في الرفاه مقارنة بسيناريو خط الأساس	← خسارة بنسبة 5 في المائة في الرفاه العالمي في عام 2040 مقارنة بسيناريو خط الأساس	← بلدان الكتلة الغربية: خسارة بنسبة 1 إلى 8 في المائة في الرفاه مقارنة بسيناريو خط الأساس ← بلدان الكتلة الشرقيّة: خسارة بنسبة 8 إلى 12 في المائة في الرفاه مقارنة بسيناريو خط الأساس
← 63 تريليون دولار من المكاسب جرّاء التخفيف من آثار تغيّر المناخ	← بلدان الدخل المرتفع وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة العليا: 19.6 تريليون دولار ← بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: 45.5 تريليون دولار	← 45 تريليون دولار	← بلدان الدخل المرتفع وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة العليا: 1.9 تريليون دولار ← بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا: 43.5 تريليون دولار
← خسائر بقيمة 800 مليار دولار سنوياً بسبب النقص في التوفير (مردّها إلى الوفيات، وانكماش الإنتاج، وخسائر رأس المال البشري)	لا ينطبق	← 400 مليار دولار من المكاسب العالمية بالقيمة الحالية الصافية	← يمكن لبرنامج استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية أن يولّد مكاسب تبلغ قيمتها الحالية الصافية 61 مليار دولار (ما يعني ربحاً قدره 47 مليار دولار مقارنة ببرنامج افتراضي استثمر مبلغاً أقل في التأهب) ← يمكن لاستثمارات متقدمة من قبل البرازيل أن تولّد مكاسب تبلغ قيمتها الحالية الصافية 16 مليار دولار (ما يعني ربحاً قدره 12 مليار دولار مقارنة بالبرنامج الافتراضي)

ملاحظات

1 كما جاء في Conceição and Mendoza 2006.

2 لمزيد من التفاصيل حول تكنولوجيات الإنتاج للمنافع العامة العالمية، يمكن الاطلاع على Kaul, Grunberg and Stern 1999؛ Kaul and others 2003.

3 Barrett 2004.

4 Barrett 2004.

5 Barrett 2013b.

6 Barrett forthcoming.

7 Lee and others 2023.

8 Lee and others 2023.

9 Thompson and Kalkowska 2021.

10 Thompson and Kalkowska 2021.

11 Thompson and Kalkowska 2021.

12 هذا القسم مستخلص من Mendoza 2023.

13 Glennerster, Snyder and Tan 2022؛ Mendoza 2023.

كيف تكشّفت أوجه عدم الإنصاف في الوصول إلى لقاحات كوفيد-19: مشهد من عدسة المنافع العامة العالمية

وقف انتقال الفيروس المسبب لكوفيد-19 (أو تحقيق المناعة الجماعيّة من خلال اللقاحات، التي بدت ممكنة في بعض الأحيان أثناء الجائحة)[1] هو الحلقة الأضعف في هذه المنفعة العامة العالمية. وإلى حين توفر التدخلات الصيدلانية (اللقاحات والعلاج)، وجبت السيطرة على انتشار الفيروس بتدخلات غير صيدلانية (مثل التباعد الاجتماعي)، كانت تقتضي فهماً كاملاً لكيفيّة انتقال العدوى. لكن هذا الفهم استغرق وقتاً. وهكذا، شددت التدابير على الحد من التفاعل الاجتماعي (في المدارس، والأنشطة الاقتصادية التي انطوت على اتصالات مباشرة، والسفر)، وكانت بعض البلدان أكثر قدرة على تحمله من غيرها[2].

ويمكن أن تكون التدخلات غير الصيدلانية فعالة في السيطرة على انتشار المرض (وقد بُني عليها لمتابعة القضاء على المرض)[3]، لكنها تتطلب تقديم الدعم للبلدان ذات القدرات والموارد الأقل، وهو ما حدث بشكل محدود في حالة كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، انتظر صندوق النقد الدولي نهاية آب/أغسطس 2021 ليخصّص مبلغ 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، ووزعه بما يتناسب مع حصص البلدان في الصندوق، ما يعني أن مخصصات بلدان الدخل المنخفض لم تتجاوز 21 مليار دولار[4]. ومع أن ما خُصّص من حقوق السحب الخاصة شكّل بالنسبة لاقتصادات الدخل المنخفض حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة[5]، فقد رأى 35 في المائة من أعضاء الصندوق في الأسواق الناشئة و50 في المائة من أعضائه في بلدان الدخل المنخفض أن المبالغ المخصصة غير كافية[6]. ونظراً لارتفاع أسعار الفائدة منذ التخصيص، اضطر أعضاء صندوق النقد الدولي الذين لديهم موقع سلبي من حيث حقوق السحب الخاصة إلى تحمل تكاليف تمويل أعلى. لذلك، في حين بلغت درجة تيسير (عنصر المنح) تخصيص حقوق السحب الخاصة 82 في المائة في آب/أغسطس 2021، انخفضت إلى 34 في المائة (أقل بقليل من عتبة التيسير البالغة 35 في المائة) في عام 2023[7].

وبمجرد توفر اللقاحات، أنشأت منظمة الصحة العالمية مع شركاء لها، بما في ذلك المنظمات الخيرية، إطاراً مؤسسياً لضمان الوصول العادل إلى اللقاحات (ركيزة اللقاحات كوفاكس)، عانى في البداية ولبعض الوقت من نقص التمويل[8]. وأدى توفر اللقاحات إلى تحقيق مكسبين. أولاً، أمّن اللقاح، شأنه شأن سائر اللقاحات، تدخلاً صيدلانياً لوقف انتشار الفيروس، فساهم في السيطرة على المرض داخل البلدان، مع تقليل مخاطر انتقال العدوى إلى بلدان أخرى. ثانياً، مكّن اللقاح، حيثما كان متاحاً ومنتشراً، من تخفيف تدابير التباعد الاجتماعي الصارمة التي قلصت الحياة الاجتماعية والاقتصادية. لكن هذه المكاسب تركزت داخل الحدود. وأعاقت أوجه عدم الإنصاف في الوصول إلى اللقاحات بين البلدان توفير الحلقة الأضعف من المنفعة العامة العالمية المتمثّلة بمكافحة الأمراض على الصعيد العالمي، ما أدى إلى إطالة فترة الجائحة للجميع[9]. وأسهمت الخسائر الاقتصادية التي أوقعتها تدابير التباعد الاجتماعي (ليس فقط في التعليم ولكن أيضاً في الوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها) إلى تعميق أوجه التفاوت بين البلدان القادرة على إعادة تشغيل اقتصاداتها وإعادة فتح مدارسها، وتلك الأقل قدرة على القيام بذلك لأنها حرمت من القدرة على نشر اللقاحات[10].

ويشكّل عدم الإنصاف في الوصول إلى لقاحات كوفيد-19 وصمة عار أخلاقية على المجتمع الدولي، إذ أسهم في إطالة الجائحة وازدياد عدد ضحاياها عما كان يمكن أن يحدث لو اتسم الوصول إلى اللقاحات بالإنصاف[11]. وجرى تلقيح أكثر من ملياري شخص في غضون 8 أشهر في 141 بلداً، ما أدى إلى تفادي 2.4 مليون حالة وفاة إضافية. وعلى افتراض أن توزيع اللقاحات كان منصفاً، وتناسب التلقيح في كل بلد مع عدد سكانه، لكان من الممكن إنقاذ ما يقارب 670,000 حياة إضافية[12].

وربما كان إطلاق حملات الدعم العام القوية لتطوير اللقاحات في بلدان الدخل المرتفع قد وضع بلداناً أخرى في وضع غير مؤات: إذ يعزى 75 في المائة من التأخير في تسليم اللقاحات إلى بلدان الدخل المنخفض والمتوسط إلى تأخّرها في توقيع اتفاقات الشراء المسبق عن بلدان الدخل المرتفع[13]. وخلافاً لما حصل في حالة كوفيد-19، فخلال تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا، تركزت حالات الإصابة بالمرض وعبء المرض في بلدان الدخل المنخفض. وكانت بلدان الدخل المرتفع متخوّفة: لم يكن التوافق كبير بين الموارد ومصالح

البلدان وتفضيلاتها، ومرت فترة تجاوزت 70 شهراً بين تفشي المرض في كانون الأول/ديسمبر 2013 وموافقة إدارة الأغذية والعقاقير على اللقاح في تشرين الأول/أكتوبر 2019[14].

ولا تنحصر أوجه عدم الإنصاف في الوصول إلى لقاحات كوفيد-19 في الفروق في توقيت اتفاقات الشراء المسبق، بل ترجع أيضاً إلى أن بعض الابتكارات الرئيسية كانت لا تزال تحت حماية البراءات[15]. وكان أغلب مطوري اللقاحات (72 في المائة) من الشركات الخاصة[16] التي أبرم معظمها اتفاقات شراء على أساس تجاري[17]. وقد أدت الشركات أدواراً حاسمة في تطوير اللقاحات ونشرها، لكن ربما أعاقت دوافعها التجارية تسريع نشر اللقاحات على نطاق واسع في العديد من بلدان الدخل المنخفض والمتوسط.

ملاحظات

1 دعت منظمة الصحة العالمية إلى أخذ اللقاح وصولاً إلى تحقيق المناعة الجماعية (WHO 2020). واحتدم النقاش في الصحافة حول تقديرات العتبة التي من شأنها أن توفر المناعة الجماعية (McNeil Jr. 2020)، لكن وردت تحليلات مؤخراً أشارت إلى أن المناعة الجماعية قد لا تكون ممكنة (Malinzi and others 2023؛ Morens, Folkers and Fauci 2022). وتحديد ما تعنيه المناعة الجماعية بدقة أمر بالغ الأهمية أيضاً، نظراً لأن المفهوم غالباً ما يتخذ تفسيرات مختلفة (Bullen, Heriot and Jamrozik 2023).

2 UNDP 2020a.

3 ينطبق هذا على الجهود الرامية إلى القضاء على داء الحيبات (مرض الدودة الغينية)، الذي لا علاج له أو لقاح. ينتشر المرض عن طريق شرب المياه الملوّثة، لذا لا بد للسيطرة عليه من توفير مياه الشرب الآمنة، والكشف المبكر والمراقبة (Biswas and others 2013). وكانت هذه التدابير فعالة للغاية، إذ أحدثت انخفاضاً حاداً في عدد الحالات (من حوالي 3.5 مليون حالة سنوياً إلى 13 حالة فقط في عام 2022) وقضت تقريباً على المرض في معظم أنحاء العالم (أكّدت منظمة الصحة العالمية خلو 199 دولة وإقليماً ومنطقة من داء الحيبات؛ WHO 2023). وكان يُعتقد أن البشر وحدهم يحملون المرض، ما أتاح عدداً من الاحتمالات للقضاء عليه باللجوء إلى تدخلات غير صيدلانية، لكن الكشف الأخير عن المرض عند الحيوانات، بما فيها الكلاب المنزلية، جعل هذه الاحتمالات غير مؤكدة (WHO 2023).

4 IMF 2021a. شجع صندوق النقد الدولي البلدان ذات المواقع الخارجية القوية على توجيه الموارد طوعاً إلى البلدان الأكثر احتياجاً (IMF 2021b). وقامت بعد ذلك مجموعة العشرين بتعهدات تجاوزت قليلاً هدف توجيه 100 مليار دولار بحلول حزيران/يونيو 2023 (IMF 2023b).

5 نحو 2.39 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2021، بالمقارنة مع 1.25 في المائة للاقتصادات المتقدمة.

6 IMF 2023b.

7 IMF 2023b؛ Shenai and others 2023.

8 مع ذلك، وبحلول كانون الثاني/يناير 2022، وزعت كوفاكس مليار لقاح تقريباً على حوالي 140 بلداً (Budish and others 2022). على الرغم من زيادة المساعدة الإنمائية الدولية للصحة في عامي 2020 و2021 (Micah and others 2023).

9 Bollyky and Bown 2020.

10 تقاطعت مواطن ضعف أخرى أثّرت على قدرة بعض البلدان والمجتمعات على الاستجابة، كما في أجزاء كثيرة من أفريقيا. وفي دراسة MacGregor and others 2022 تحليل مفصّل لهذا الموضوع.

11 جرى التحذير من ذلك على نطاق واسع (يمكن الاطلاع مثلاً على Bollyky and Bown 2020). وإلى أن سمحت سلطة تنظيمية صارمة باللقاحات الأولى، كان عدد حالات كوفيد-19 قد بلغ 70 مليون وعدد الوفيات 1.6 مليون حول العالم (Saville and others 2022). وحتى نهاية أيلول/سبتمبر 2023، كان عدد الحالات قد بلغ 762 مليون وعدد الوفيات 6.8 مليون (https://covid19.who.int/)، ما يعني أن الحالات ازدادت عشر مرّات والوفيات أربع مرّات في "عصر اللقاح".

12 Agrawal, Sood and Whaley 2023.

13 Agarwal and Reed 2022.

14 Excler and others 2021.

15 Pilkington, Keestra and Hill 2022؛ Wouters and others 2021.

16 Le and others.

17 Sachs and others 2022.

الجزء الثاني

٥

تصوّر جديد للتعاون عبر توسيع الولاية على الذات وتخفيف الاستقطاب

الفصل

4

البحث في كيفية تحسين العمل الجماعي

البحث في كيفية تحسين العمل الجماعي

يمكن البحث في كيفية تحسين العمل الجماعي من أجل إدارة الترابط عبر طرح فرضيات مختلفة عن السلوك البشري وتفاعلاته مع المؤسسات. وقد ترفد التفسيرات المختلفة للسلوك مسارات العمل الجماعي من أجل توفير المنافع العامة العالمية.

وقد تساهم العِبر المستخلصة من تحديد أنماط تغيّر السلوك والمؤسسات مع تغيّر الظروف الاجتماعية على مر الزمن في معالجة التحديات المشتركة. وتتيح هذه العِبر منظوراً أوسع، تتبيّن منه الأضرار التي تلحقها المخاطر المرتبطة بالاستقطاب المحلي بالعمل الجماعي بين البلدان.

”...عملية صياغة المعاهدة هي المعاهدة بعينها. فلا تهم الشروط، بل المهم أن ثمة شروط. والمهم حقاً هو حسن النوايا. فإذا ما اندرست هذه النوايا، تمزقت المعاهدة مهما كانت شروطها.

—هيلاري مانتل[1]

يمكن البحث في كيفية تحسين العمل الجماعي من أجل إدارة الترابط عبر طرح فرضيات مختلفة عن السلوك البشري وتفاعلاته مع المؤسسات[2]. ويتناول هذا الفصل التفسيرات للسلوك، وكيف ترفد هذه التفسيرات مسارات العمل الجماعي[3] من أجل توفير المنافع العامة العالمية[4]. ويستكشف ثلاثة منظورات بشأن السلوكيات، ويستعرض ما يفضي إليه كل منظور من تدخلات لتحسين العمل الجماعي[5].

- الخيار الأناني. بحسب نموذج الخيار الأناني القياسي للسلوك، يعتمد تحسين العمل الجماعي على إجراء تدخلات تعيد ترتيب الحوافز عبر إتاحة معلومات أو موارد توائم بين المصلحة الذاتية الضيّقة وتحسين النتائج الجماعية. والمعاهدات الدولية، مثلاً، تحشد تدخلات تعيد ترتيب الحوافز. فلمعالجة آثار تغيّر المناخ، يمكن تغيير الحوافز بتسعير الكربون؛ وتطبيق المعلومات المستمدة من التوليفات العلمية، مثل تلك التي تنتجها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ؛ واستخدام الموارد من الصناديق التي تدعم البلدان في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، مثل صندوق المناخ الأخضر.
- الخيار السلوكي. يحيد السلوك البشري في أحيان كثيرة عن افتراضات نموذج الخيار الأناني القياسي، وتوصف هذه الانحرافات أحياناً بأنها تحيّزات سلوكية. على سبيل المثال، لا تؤدي معلومات جديدة وحدها دائماً إلى تحديث الناس لاعتقاداتهم[6]. وتقديم المكافآت المالية لتغيير الحوافز قد يقوّض روح التعاون التي قد تكون راسخة بفعل الأعراف الاجتماعية[7]. وهناك معارضات متعددة للتركيز على العلوم السلوكية في الكثير من النقاشات حول العلوم الاجتماعية والإنسانية، وعلى الرغم من ذلك، توفر التفسيرات التي ترتكز إلى هذه العلوم تصوّرات للسلوك والمؤسسات تستند إلى استكشاف الثقافة والسلطة والسياق[8]. وتحمل العِبر من العلوم السلوكية وصفاً للسلوك أغنى من نموذج الخيار الأناني، فتقترح طرقاً بديلة للتدخل تكمّل الحوافز من خلال تغيير ما يركز عليه البشر وكيف يشعرون ويفكرون[9]. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحسّن تغيير الأعراف الاجتماعية العمل الجماعي إثر بلوغ منعطف اجتماعي، كانتشار الألواح الشمسية بنسبة تكفي لقلب عرف في المجتمع، بحيث تصبح هي العرف.
- الخيار المورّث ثقافياً. قد يفسّر إدماج الثقافة كيف تتشكّل اعتقادات البشر بالتجارب والتعرّض لمختلف السياقات الاجتماعية التي تكوّن اعتقاداتهم، وتصوّراتهم عن أنفسهم، وتطلعاتهم، ومعاني حياتهم[10]. وقد يتبيّن من هذا المنظور كيف تعتمد التحيّزات السلوكية على الثقافة، بعد أن هيمن منظور الخيار السلوكي الذي يعتبر هذه التحيّزات متجذرة ومتأصلة في البشر كافة[11]. ويفسّر هذا المنظور أيضاً كيف يُقيّد السلوك بعجز أناس عن تصوّر حياة أكثر ازدهاراً وإشباعاً، ما يضيّق أفق تطلعاتهم وحيّز ولايتهم على الذات[12]. ويحمل هذا المنظور أيضاً تداعيات على التعاون، لا سيما حين يرتبط انتماء مجموعة من الناس بجانب هام من هويتهم، كما هي حال معارضي اللقاحات، الذين يرون في معارضتهم هذه تعبيراً عن انتمائهم إلى الفئة التي تقابل تدخلات الحكومة بالارتياب، فيعمدون إلى سلوكيات تجافي التعاون إذ يمتنعون عن تلقي اللقاحات[13]. وفي فهم كيفية ترسخ هذه الديناميات وطرائق بلوغها نقاط التغيير اعتراف بالسياق الاجتماعي، بما في ذلك أنماط الاستقطاب السياسي والشك بين البلدان التي قد تحول دون العمل الجماعي في نطاقه الأوسع.

”قد تدفع التغييرات في السلوك وفي المؤسسات نحو عمل جماعي ييسر توفير المزيد من المنافع العامة العالمية.

رعاية العمل الجماعي من أجل توفير المنافع العامة الوطنية هو من أهم أدوار الحكومات، والإنفاذ المركزي هو أحد سبل اضطلاعها بهذا الدور[14]. لكن على الصعيد العالمي، تعني سيادة البلدان[15] أن عليها أن توافق على العمل الجماعي طواعية، ومن دون إنفاذ مركزي[16]. لذلك، يجب تحويل العدسة نحو استكشاف عمليات الاختيار الاجتماعي التي قد تحسن توفير المنافع العامة العالمية[17]. ويعني ذلك تغييراً في السلوك، بحيث تبدأ البلدان بالمساهمة في منفعة عامة عالمية بعد عدم المساهمة فيها، وفي المؤسسات، من خلال إبرام معاهدة أو إيجاد منظمة متعددة الأطراف تحسن توفير منفعة عامة عالمية، بالإضافة إلى التفاعل بين التغييرين (الشكل 4-1)[18]. وتفيد الحجج المفاهيمية[19] (وكما يتبيّن من عمليات النمذجة)[20] والأدلة التجريبية[21] أن ثمة ترابط متبادل بين السلوكيات والمؤسسات.

الشكل 1-4 تأثير متبادل بين التغيير السلوكي والإصلاح المؤسسي - ويشكلان معاً إجراءات الاختيار الاجتماعي

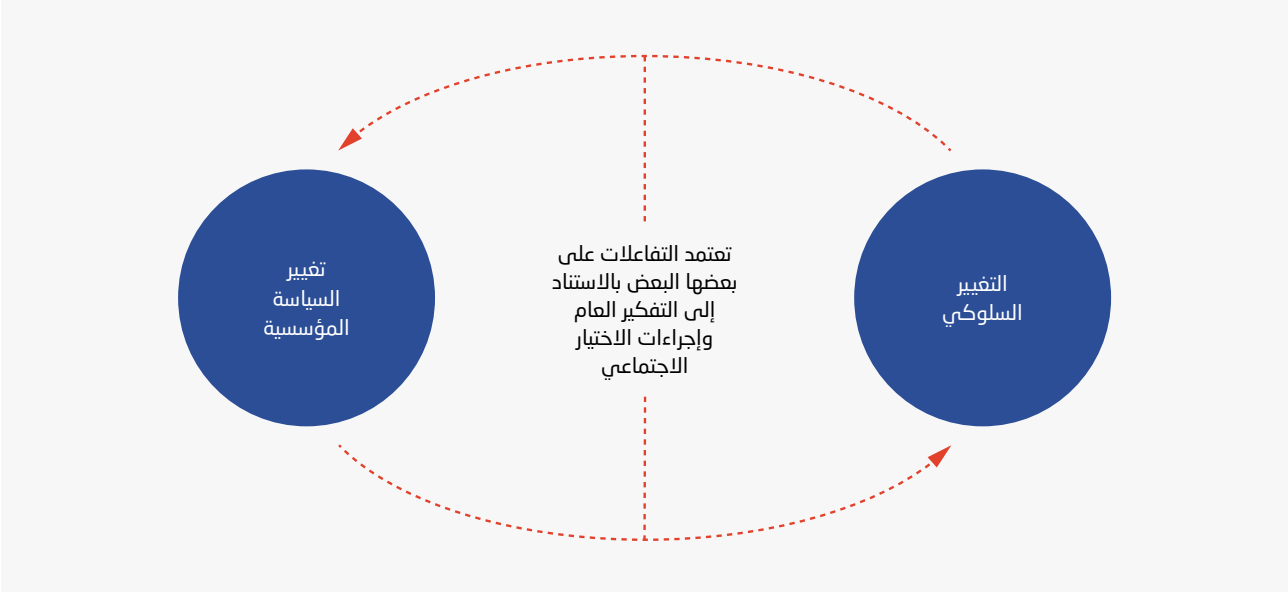

المصدر: UNDP 2022a.

فمن أين نبدأ؟ تشير مجموعات الافتراضات الثلاث بشأن السلوك التي يناقشها هذا الفصل إلى ثلاث إجابات مختلفة[22]. تبدأ المجموعة المبسطة من الافتراضات التي تطرح تحت نموذج الخيار الأناني بالبحث في تصميم المؤسسات على نحو يحسّن العمل الجماعي. وفي المقابل، إذا وقع الخيار على نموذج سلوكي، فقد يمكّن من تغيير السلوكيات مباشرة من أجل تحسين النتائج، على الصعيدين الفردي والجماعي. وقد تكون العِبر المستخلصة من المنظورين كليهما مفيدة، إلا أن التوصل إلى كيفية تفاعل السلوكيات مع المؤسسات تحت أطر اجتماعية وثقافية مختلفة يكمّل المجموعتين الأوليين من الافتراضات، وذلك من خلال التركيز على العلاقة المتبادلة بين السلوكيات والمؤسسات.

بدءاً بنموذج الخيار الأناني القياسي في السلوك

بموجب هذا النموذج، يتوخى صانع القرار أمثل السبل لإرضاء مجموعة ثابتة من التفضيلات، ويفترض بأن الجميع يتبعون السلوك ذاته (الإطار 4-1)[23]. وهذا النموذج السلوكي هو منطلق العديد من التحاليل المرتبطة بالعمل الجماعي في العلوم الاقتصادية والسياسية. ويشار إليه ضمناً في مناقشات الفصل 3 بشأن آفاق توفير المنافع العامة العالمية تحت تصنيفات مختلفة[24]. وفي ظل هذه الافتراضات، كيف يمكن العمل جماعياً من دون فرضه من الأعلى؟

من الأهمية بمكان التمييز بين حالتين مختلفتين. الأولى هي أن الجميع يرغبون في الشيء نفسه، ولكن بعد فرض معايير مشتركة (مثل تحديد جانب القيادة في الطريق، أو اللغة التي يجب على الناس التواصل بها)[25]. والثانية هي تباين المصالح بشأن الأمر المرغوب به، حيث لا يسفر السعي خلف هذه المصالح الفردية عن النتيجة الأمثل جماعياً، ما يفضي إلى مآزق اجتماعية.

والمهم في الحالة الأولى هو اعتماد الجميع المعيار نفسه. وقد تتعدد المعايير (القيادة على جانب الطريق الأيمن أو الأيسر)، لكن المهم اختيار الجميع لجانب الطريق نفسه[26]. وبعد التوافق على معيار موحد، يصبح الحافز أقوى للامتثال لهذا المعيار، على غرار الالتزام بالقيادة على الجانب الأيمن بدلاً من المخالفة والقيادة على الجانب الأيسر. والخطوة الصعبة في هذه الحالة هي التوافق على معيار أصلاً، أي تحدي إلزام الجميع بالأمر نفسه. ويحتاج العمل الجماعي في هذه الحالة إلى التغلب على المشكلة في التنسيق.

وليست العقبة الأساسية أمام التنسيق هي تباين المصالح، فالمصالح متوافقة. وعلى الرغم من أن الجميع يريدون الأمر نفسه، قد يتسبب انعدام اليقين بشأن كيفية تصرف الآخرين في إخفاق التنسيق، فيعوق العمل الجماعي[27]. وتشمل تدابير معالجة التحديات المرتبطة بتنسيق العمل الجماعي ما يضطلع به من أجل التخفيف من عدم اليقين، وذلك عبر تدخلات ترمي إلى توحيد الخطى بين الجميع (على غرار توحيد جانب الطريق الذي يقودون عليه)[28].

الإطار 4-1 نموذج الخيار الأناني القياسي في السلوك

تنشأ التفضيلات من عوامل خارجية، وتدفع بصانع القرار (أو صحاب الولاية على الذات) إلى السعي إلى تحقيق مصلحته الذاتية (شكل الإطار 1). وتستند اعتقادات صاحب الولاية على الذات، في معزل واستقلالية عن التفضيلات، إلى المعلومات المجمّعة للمساعدة على اتخاذ قرار محدد. فعلى سبيل المثال، إذا كان صاحب الولاية على الذات يفضل تجنب التبلّل، يكوّن تصوّراً حول احتمال سقوط الأمطار قبل اختيار التزوّد بمظلة عند الخروج. ويعتمد التصوّر على المعلومات المجمّعة من مصادر مثل توقعات حالة الطقس في المساء. وتفضيل عدم التبلّل ليس له أي تأثير على كيفية تكوين التصوّر (فمن غير الوارد في هذا النموذج السلوكي اللجوء إلى وسائل مثل تكوين الآراء بالأماني، حيث يؤدي تفضيل عدم التبلل إلى تغليب اعتقاد بأن المطر لن يتساقط). وتتغيّر الاعتقادات مع تغيّر المعلومات، إذا أفادت توقعات الطقس في الصباح بخلاف ما أفادت به في المساء. ويتألف الإدراك العقلاني من مجموعة مقولات بديهية منها الجزم بأن التفضيلات تخضع دوماً لترتيب يسوّغ بالمنطق.

شكل الإطار 1 في نموذج الخيار الأناني القياسي، يخضع تحديد السلوك للسعي الحصري إلى تحقيق المصلحة الذاتية

المصدر: إعداد مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Elster 2015a, 2020؛ Hoff and Stiglitz, 2016.

تحويل تحديات التعاون إلى مشاكل في التنسيق قد يعزز العمل الجماعي العالمي

لقد تحقق نجاح عالمي في التغلب على تحديات التنسيق المتعلقة بالمواصلات والتواصل، فترسخ العمل الجماعي من أجل التوافق على ممارسات تنظيمية ونُظم تتيح الرحلات الجوية، والنقل البحري، والتواصل الرقمي[29]. وتحقق المعايير المتوصّل إليها منافع جمة مقابل قيود نزرة (فالبلدان التي تختار عدم الالتزام بالمعايير تواجه قيوداً من دون أن تحقق أي مكاسب من عدم التزامها هذا). ورغم أن هذه المعايير تتعرض، أحياناً، للسخرية بوصفها حالات لتعاون دولي سطحي[30]، فمجرد وجودها يشير إلى استعداد البلدان ذات السيادة للانخراط في عمل جماعي عالمي يعالج المشاكل في التنسيق[31].

ويبرز سيناريو مختلف للغاية في الحالة الثانية، حين لا يتوافق السعي إلى المصالح الأنانية مع المرغوب فيه جماعياً. فحين يكون ما يدفع المصلحة الذاتية لكل صانع قرار ليس هو بعينه ما يحقق النتيجة الجماعية الأمثل، تنشأ معضلة اجتماعية بين المصلحة الذاتية والعمل الجماعي. وقد تبيّن في الفصل 3 أن هذه المعضلة تشوب العديد من المنافع العامة العالمية.

ويتطلب العمل الجماعي في هذه الحالة تعاوناً، بحيث يختار صانعو القرار مساراً ليس هو الأمثل لمصالحهم الأنانية، ولكنه الأفضل لمصلحة الجماعة. وقد تبيّن أن البلدان لا تجد صعوبات كبيرة في تنسيق تحركاتها، حتى وإن كان التنسيق الطوعي صعباً في بعض الأحيان، ما يستدعي فرض آليات لإنفاذ الاتفاقيات من أجل تحقيق هذه الغاية[32]. وهذا، بدوره، يفتح المجال أمام تصميم مؤسسات (مثل المنظمات المتعددة الأطراف أو المعاهدات الدولية) تضع حوافز لتحويل تحدي التعاون إلى مشكلة في التنسيق[33].

> "عادةً ما تتطلب المنافع العامة العالمية القائمة على التجميع بعضاً من التعاون، ولكن يمكن لتصميم المؤسسات بطريقة تعيد ترتيب الحوافز أن يحوّل مأزقاً اجتماعياً إلى مشكلة في التنسيق، كما في بروتوكول مونتريال.

كيف نعيد ترتيب تحديات التعاون الدولي بحيث تصبح مشاكل في التنسيق الدولي؟ من الممكن التعلم من أمثلة عديدة نجحت في هذا الصدد (الإضاءة 4-1). ويقترب الوضع من مشكلة في التنسيق في حالة المنافع العامة العالمية التي تنطلق من الحلقة الأضعف، مثل القضاء على مرض عالمي معدٍ وقابل للاستئصال. وهذا يعطينا عِبراً عن نوع إعادة الترتيب الذي يمكن اتباعه. وبالنسبة إلى القضاء على الأمراض، تنشد البلدان كافة الغاية ذاتها، وهي غاية يمكن تحديدها بيقين ودقة، ولدى كل بلد حافز للمساهمة إذا تيقّن بأن البلدان الأخرى ستضطلع بدورها[34]. ويتمثل التحدي الرئيسي في تنسيق البلدان لإجراءاتها بطريقة تبقي على الحوافز بحيث تدعم أضعف الحلقات إلى أن يتم القضاء على المرض.

عادةً ما تتطلب المنافع العامة العالمية القائمة على التجميع بعضاً من التعاون، ولكن يمكن لتصميم المؤسسات (مثل الاتفاقيات الدولية) بطريقة تعيد ترتيب الحوافز أن يحوّل مأزقاً اجتماعياً إلى مشكلة في التنسيق، كما في بروتوكول مونتريال[35]. فتجنب استنفاد طبقة الأوزون عن طريق الحد من انبعاثات المركّبات الكلوروفلوروكربونية منفعة عامة عالمية قائمة على التجميع، ومطالبة البلدان بالمساهمة فيها دعوة إلى التعاون الدولي. إلا أن المعاهدة لم تكتف بهذه المطالبة. بل حظرت أيضاً على البلدان الأطراف في المعاهدة وغير الأطراف فيها الاتجار بهذه المركّبات، وبالمنتجات التي تحتوي عليها، ما شكل حافزاً قوياً لبلدان الدخل المرتفع على التوقيع على المعاهدة. ويرجع ذلك إلى أن التفاعلات التجارية بين البلدان ثنائية ومتبادلة، ما ييسر رصد الامتثال وإنفاذه (الإضاءة 4-1)[36].

واشتراط حد أدنى لعدد الدول المصدّقة على بروتوكول مونتريال حتى يدخل البروتوكول حيز التنفيذ يعني أن ثمة منعطفاً في آخر الأمر، بحيث تتواءم الحوافز لجعل الأطراف غير الموقّعة (ولا سيما بلدان الدخل المرتفع) أفضل حالاً إذا وقّعت البروتوكول منها إذا لم توقّع، ما يحل المشكلة في التنسيق[37]. ولتحفيز بلدان الدخل المنخفض والمتوسط على التوقيع على المعاهدة، أنشأ تعديل لاحق آلية مالية (صندوق مونتريال) لتعويض البلدان عن التكلفة الإضافية للمشاركة. وقد أدت هذه المدفوعات الجانبية إلى مشاركة جميع البلدان تقريباً. وأخيراً، جرت مشاركة البدائل التكنولوجية عن المركّبات الكلوروفلوروكربونية والإعلان عنها على نطاق واسع، بما في ذلك من قبل الشركات التي تستفيد من اعتماد هذه البدائل[38].

قد يضر عدم اليقين بالعمل الجماعي الدولي

قد يؤدي تحديد العتبات إلى تحفيز العمل الجماعي، كما يتضح في حالة التعاون من أجل القضاء على المرض (حيث تكون عتبة تأمين المنفعة العامة بالكامل هي القضاء على المرض في بلد الحلقة الأضعف) وفي حالة بروتوكول مونتريال (والعتبة هي تحديد حد أدنى لعدد البلدان لكي تدخل المعاهدة حيز التنفيذ، بالإضافة إلى الأحكام التجارية)[39]. وفي حالة بعض المنافع العامة العالمية، مثل التخفيف من آثار تغيّر المناخ أو الحفاظ على التنوّع البيولوجي، تؤطر العتبات غالباً على أنها حاجة إلى البقاء ضمن حدود أو قيود[40] لتفادي بلوغ أنظمة الكوكب نقطة انقلاب قد تفضي إلى نتائج كارثية[41]. وطرح عتبات قد يؤدي تجاوزها إلى انهيار مجتمعي كارثي قد يحفّز العمل الجماعي[42]، ولكن فقط إذا لُبّي شرطان في غاية الأهمية[43]: الأول هو تحديد العتبات ضمن هامش ضئيل لعدم اليقين؛ والثاني هو ضمان تقاسم البلدان كافة لعبء عدم تجاوز العتبة[44].

وإذا لم تتبين العتبات على وجه اليقين، تزداد صعوبة العمل الجماعي. ففي حالة القضاء على مرض ما، العتبة هي البلوغ بعدد الحالات إلى الصفر عالمياً، وهذا بدوره يستلزم من كل بلد البلوغ بعدد الحالات إلى الصفر على المستوى الوطني. ولكن في حالات أخرى، حيث لا تتوفر طريقة لا لبس فيها لتحديد مقدار مساهمة كل دولة بما يبقي العالم دون عتبة الكارثة، لا بد من بعض التوافق

بشأن كيفية تقسيم الجهود بين البلدان[45]. ويشير كل من هذين العاملين إلى مجموعة مختلفة تمام الاختلاف من الحوافز للبلدان[46].

> "قد تستخلص من نموذج الخيار الأناني القياسي دروس بشأن سبل تحسين المنافع العامة العالمية. والافتراضات السلوكية التي ينطلق منها هذا النموذج تركز على استخدام الحوافز والموارد والمعلومات لزيادة احتمالية توفير المنافع.

على الرغم من أن قدراً كبيراً من الجهد ينصب على تقدير الأضرار التي يتسبب بها تجاوز العتبات المناخية، أو حول ما إذا كانت تقديرات الأضرار تنحو إلى الإفراط أو التفريط[47]، لا يبدو أن عدم اليقين بشأن الأضرار يؤثر على التعاون بقدر عدم اليقين بشأن العتبات[48]. وحتى إن لم يكن لقرار التعاون من عدمه أي تأثير على حجم الأضرار (الذي يعتمد فقط على تجاوز العتبة)، قد يؤثر هذا القرار على ما إذا كانت العتبة ستتجاوز أم لا[49].

وفي حالة المخاطر الوجودية، قد توجّه العِبر المستخلصة من هذا النموذج سبل هيكلة الحوافز من خلال المؤسسات لتمكين التعاون المرتبط بتوفير المنافع العامة العالمية التي تحد من تلك المخاطر[50]. وتشير هذه العِبر أيضاً إلى أن الحد من عدم اليقين بشأن العتبات أهم بكثير من الحد من عدم اليقين بشأن الأضرار، ويصعب حل هذه المشكلة بسبب الغموض الذي يكتنف العديد من العتبات[51].

قد تستخلص من نموذج الخيار الأناني القياسي دروس بشأن سبل تحسين المنافع العامة العالمية. والافتراضات السلوكية التي ينطلق منها هذا النموذج تركز على استخدام الحوافز (مثل الأحكام التجارية في بروتوكول مونتريال) والموارد (صندوق مونتريال) والمعلومات (عن الضرر الناجم عن المركّبات الكلوروفلوروكربونية وتوفر البدائل) لزيادة احتمالية توفير المنافع. لكن هذه الفرضيات لها حدودها، فهي لا تفسر السلوك الفعلي، وكذلك تفتقر إلى القوة لتفسير بعض العوائق أمام العمل الجماعي، ما يستدعي فهماً أوسع لدوافع السلوك البشري[52]. ويتيح علم السلوك نقطة انطلاق لهذا التفسير الأوسع.

لا بد من تطبيق العِبر من العلوم السلوكية، ولكن مع توخي الحذر في هذا التطبيق

تكشف العِبر من العلوم السلوكية كيف تحيد القرارات عن السلوك الذي يتنبأ به نموذج الخيار الأناني القياسي (الإطار 4-2)[53]. وهذه الحيود تزودنا بمزيد من العِبر لفهم زمن تحقق العمل الجماعي وأسباب تحققه، وبالفرص لتصميم تدخلات تزيد احتمالية توفير المنافع العامة العالمية[54]. في الوقت نفسه، كما ستوضح المناقشة، على الرغم من الاهتمام الكبير بتصميم التدخلات القائمة على العلوم السلوكية، ثمة قيود صارمة أيضاً، تتراوح من عدم إمكانية تكرار بعض النتائج، والشكوك بشأن صحتها خارج إطار تجارب محددة، والافتراض بأن صانع السياسات أوسع علماً من الأفراد، وغير ذلك. ولهذا السبب، من المهم أخذ العِبر من العلوم السلوكية في الاعتبار، ومن المهم أيضاً توخي الحذر في التعامل معها.

أوسع من الأنانية - التعرف على التفضيلات الاجتماعية

ينظر صانعو القرار، عبر التفضيلات الاجتماعية، إلى رفاه الآخرين وليس فقط إلى مصلحتهم الذاتية، ويصنفون مغلّبين لطرف المجتمع إذا كان هذا التقييم إيجابياً[55]. قد تحفز المصلحة الذاتية البحتة التعاون من خلال العلاقة التبادلية في التفاعلات المتكررة (إعطاء شيء اليوم مع توقع الحصول على شيء في المقابل غداً)[56]. لكن الناس غالباً ما يستجيبون بسخاء أكبر عندما يتصرف الآخرون بطريقة ودية، ويعاقبون بقسوة أشد أولئك الذين لا يقابلونهم بالود (حتى لو كان ذلك بتكلفة باهظة)، ما يشير إلى أن التفضيلات الاجتماعية قد تكمن خلف هذا السلوك[57].

ويتباين الناس في مدى تفضيلهم للأنانية أو لطرف المجتمع، وفي كيفية تعبيرهم عن التفضيلات الاجتماعية[58]. وأسفرت مراجعة حديثة للتفضيلات الاجتماعية عن خلاصات أساسية[59]. فعندما استنتج الباحثون في مطلع القرن العشرين، على أساس أدلة منهجية من التجارب، أن بعض الأشخاص لديهم تفضيلات اجتماعية، أشير إلى المستجيبين الذين عبروا عن هذه التفضيلات بأنهم "مجانين"[60]. وعلى الرغم من ذلك، تشير الأدلة المستمدة من عيّنات تمثل مستويات وطنية إلى أن الأشخاص الذين لديهم تفضيلات أنانية بحتة هم قلة في العديد من البلدان (بنسبة لا تزيد على 5-20 في المائة من السكان في البلدان التي لديها بيانات)[61].

وتشير بعض الأدلة إلى أن التفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع عامل مباشر في الرفاه، وتأثيرها الإيجابي على الرفاه لا يقل عن تأثير الأبوة أو الأمومة، أو زيادة الدخل، أو ارتفاع مستوى التعليم[62]. وهناك أيضاً روابط إيجابية شديدة القوة بين التفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع وبين التعاون[63]. وعندما تتخذ التفضيلات الاجتماعية

الإطار 2-4 نموذج الخيار السلوكي في عملية صنع القرار

تتفاعل التفضيلات والاعتقادات مع الإدراك لتشكيل كيفية اتخاذ القرارات (شكل الإطار 1). ويمكن أن تكون التفضيلات اجتماعية، ما يعني أن الفرد يراعي رفاه الآخرين. وقد تتقلب التفضيلات وتتأثر بعواطف تكون عابرة أحياناً. والخوف الناجم عن الاعتقاد بوجود خطر يدفع الناس إلى النفور من المخاطرة، أمّا الغضب فيدفعهم إلى الإقدام على المخاطرة. والاعتقادات لا يحركها استيعاب المعلومات فحسب، بل أيضاً هوية الفرد (مدركات الانتماء إلى فئة معيّنة تحمل وجهة نظر معيّنة) أو تفضيلات (مثل التفكير المحفّز، كما هو الحال في تكوين الرأي بالأماني، ما يجعل الناس يعتقدون أن الهدف الذي ينشدونه آيل إلى التحقيق). وعندما تكون الاعتقادات راسخة أو مرتبطة بمعلم ظاهر من هوية الفرد، يمكن أن تُنشئ ردات فعل عاطفية جارفة (كما هو الحال عندما يؤدي تحدي الاعتقادات الدينية أو السياسية الراسخة إلى إثارة الغضب أو الاستياء أو الكراهية). وتحدث انحرافات متعددة عن الإدراك العقلاني، كتأثير كيفية تأطير القرار على الخيارات، وكيفية تحضير الناس للمستقبل عبر آفاق زمنية مختلفة.

شكل الإطار 1 السياق الاجتماعي يشكل ما يفكر فيه الناس وما يفعلونه في لحظة الاختيار

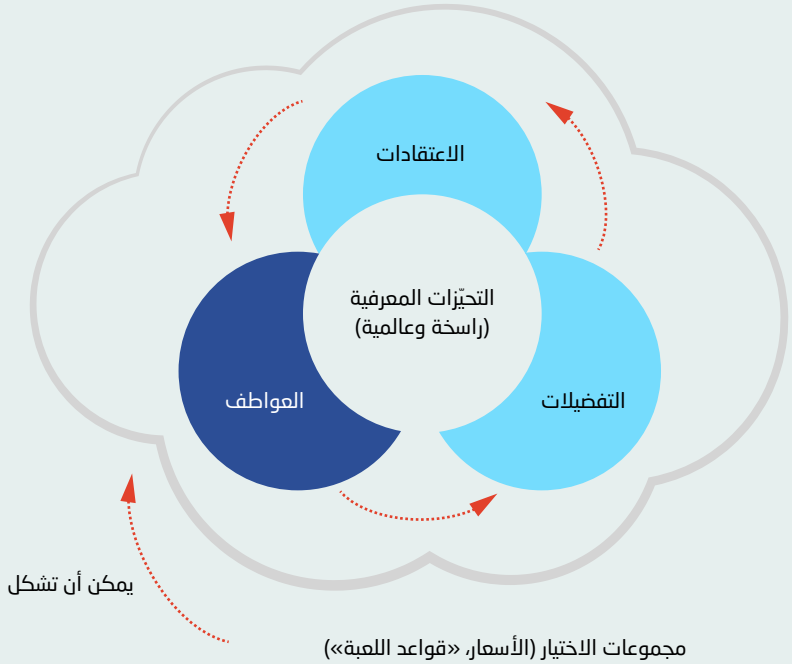

المحددات الفردية للاختيار

المحددات الاجتماعية للاختيار

مجموعات الاختيار (الأسعار، «قواعد اللعبة»)
بنيان الاختيار، الأعراف الاجتماعية

نطاق التدخلات لتشكيل الخيارات

- الحوافز والتنظيم والحوكمة
- **العلوم السلوكية (التهيئة، التحفيز)**

- قد تتقلب التفضيلات (العواطف «تتدخل»)
- يمكن تحفيز الاعتقادات (حسب التفضيلات)
- التحيّزات والقيود المعرفية (النفور من الخسارة، الإقدام على المجازفة، الاستدلال الإرشادي، ...) هي راسخة وعالمية

ملاحظة: يشير النص بالخط العريض إلى جانب «المحددات الاجتماعية للاختيار» و«نطاق التدخلات لتشكيل الخيارات» إلى العناصر الجديدة التي تضاف إلى نموذج الخيار الأناني للسلوك (الذي يحتفظ بثقله).
المصدر: إعداد مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Elster 2015a, 2020؛ Hoff and Stiglitz, 2016.

شكل النفور من عدم المساواة، يقل احتمال أن تحقق الجماعات غير المتجانسة (سواء من حيث الموارد أو المكاسب من المنافع العامة) التعاون واستدامته، وفي هذا مسوّغ إضافي للحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحسين التعاون[64].

فهل تتدرج العلاقات، بين التفضيلات الفردية والاجتماعية من جهة وبين التعاون من جهة، من الصعيد الفردي إلى مستويات جماعية؟ إن ترقي هذه العلاقات لتبلغ مستوى البلدان في غاية الأهمية بالنسبة إلى توفير المنافع العامة العالمية. وتشير بعض الأدلة إلى إمكانية وقوع هذا الترقي (الإطار 4-3). ومع افتراض التفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع، قد يتغيّر تشخيص المنافع العامة العالمية. على سبيل المثال، إذا اتخذ بلد قراراً أحادي الجانب بالمساهمة في منفعة عامة عالمية قائمة على التجميع (مثل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ)، يشير نموذج الخيار الأناني القياسي إلى أن هذا القرار لن يحفز البلدان الأخرى على زيادة مساهمتها، بل من المرجح أن يدفعها إلى خفض جهودها. ولكن هذه النتيجة المتوقعة تتغيّر إذا تصرفت البلدان الأخرى كما لو كانت لديها تفضيلات تغلّب طرف المجتمع: ففي هذه الحالة لا تعود المساهمات في المنافع العامة العالمية القائمة على التجميع مسألة تضطلع بها بلدان بالنيابة عن الأخرى، بل تتكامل البلدان كافة في تأديتها[65].

الاستفادة من الأعراف الاجتماعية

تحدد الأعراف الاجتماعية أرضية مشتركة للسلوكيات المتوقعة، والمضامين الهيكلية لاعتقادات الناس، وبذلك تؤثر على قراراتهم بشأن التعاون (الإطار 4-4)[66]. وفي ظروف عديدة، قد لا تنحصر العوامل المحددة للسلوك في السعي الفردي إلى الرفاه المادي[67]. على سبيل المثال، قد تفرض الأعراف الاجتماعية على الفرد أن يتوخى الحصول على سمعة بأنه متعاون للغاية[68]. وقد تدفع

الإطار 4-3 يمكن توسيع حيّز التفضيلات الاجتماعية

من العوامل المعقدة في معالجة ما إذا كان حيّز التفضيلات الاجتماعية آخذ في التوسع، هو عامل التباين الكبير بين الناس في كل بلد. وتعتمد نتيجة التعاون ضمن المجموعة على عدد وكثافة الأفراد ذوي التفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع[1]. والتحدي الآخر هو أن التعاون قد يكون قوياً ضمن المجموعات في المجتمع (كما هو حال الأشخاص الذين يتشاركون الاعتقادات السياسية)، بينما يصعب بناء تعاون بين المجموعات. والواقع أن العلاقة التبادلية السلبية القوية (معاقبة مجموعة أخرى بقسوة أو التهديد بمعاقبتها) قد تؤدّي إلى اتخاذ خطوات انتقامية (أو حتى عدوان وقائي)[2] من الجهات التي تتلقى العقاب أو تُهدّد به[3]. وهذا يمكن أن يؤدي إلى صراع بين المجموعات[4]. ويستكشف الفصل 6 بمزيد من التفصيل الآثار المترتبة على هذا النوع من الديناميات بين المجموعات، التي تتفاقم خصوصاً في أوضاع الاستقطاب.

وفي التطورات الأخيرة لقياس الاختلافات في الأفضليات على المستوى العالمي، تتكشف بعض الأجوبة حول قياس ما يمكن توسيعه في البلدان. في مسح للتفضيلات الاجتماعية، جرى التحقق من صحته تجريبياً[5] وغطى مجموعة من 80,000 شخص في 76 بلداً، ترتبط الفوارق بين البلدان من حيث العطاء الخيري بالتفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع، بعد التحكم في العوامل التي يمكن أن تفسر أيضاً العطاء الخيري[6]. بالإضافة إلى ذلك، بعد التحكم في نفس العوامل، شهدت البلدان، حيث ترصد درجة أعلى من التبادلية السلبية، صراعات أشد عنفاً[7]. وكشفت دراسة أجريت على 40 بلداً أن الناس في كل بلد كانوا أكثر ميلاً لإعادة محفظة بالمال مما يتنبأ به نموذج الخيار الأناني القياسي[8]، ومع تسجيل دور بارز للتفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع (في هذه الحالة، تقاس بمدى توسع دائرة القلق على الرفاه إلى ما أبعد من المجموعة الداخلية)[9]. وفي دراسة أخرى شملت 31 بلداً، ارتبطت التفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع بأداء بيئي أفضل، كمؤشر بديل للتعاون لإدارة العوامل الخارجية البيئية، وكانت المصالح المادية أقل جاذبية من السلوك التعاوني اليومي[10].

ملاحظات

1. تبين تجربة في دراسة Fehr and Fischbacher 2003 أن قلة من أصحاب الإيثار بوسعها أن تجبر غالبية من الأفراد الأنانيين على التعاون، كما أن بوسع قلة من الأنانيين أن يدفعوا عدداً كبيراً من أصحاب الإيثار إلى التخلي عن مبادئهم، لكن السياق مهم في الحالتين. وتبيّن دراسة Hauser and others 2014 إمكانية تصميم آليات تمكّن أصحاب التفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع من تقييد المنشقين على هذا المبدأ، وذلك في لعبة منافع عامة بين الأجيال. وتبيّن دراسة Gächter, Kölle and Quercia 2017 أهمية تحديد ما إذا كان التحدي هو توفير المنفعة العامة أو الحفاظ عليها. **2.** Böhm, Rusch and Gürerk 2016. **3.** Nikiforakis 2008. **4.** للحصول على مراجعة أوسع للأسس النفسية للصراع بين الفئات: Böhm, Rusch and Baron 2020؛ De Dreu and others 2022. وتتزايد البيّنات على الفوارق بين التصرفات في حالة الدفاع عن تلك في حالة الهجوم. على سبيل المثال، تسفر بعض التجارب عن نتائج تتفق مع مبدأ النفور من الخسارة، حيث يستثمر الناس موارد في الحماية من الخسارة أكثر مما يفعلون لتحقيق النصر (Chowdhury and Topolyan 2016؛ De Dreu and Gross 2019). **5.** لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على Falk and others 2023. **6.** Falk and others 2018. **7.** يبدو أن هذا الاختلاف في التفضيلات متجذر بعمق في التاريخ، ويعتمد على المسار (Becker, Enke and Falk 2020). **8.** وقد برزت فوارق بين التفاعلات الشخصية وتلك التي أجريت بواسطة أجهزة الحاسوب. وقد أدى التفاعل من خلال أجهزة الحاسوب إلى زيادة الغش ثلاث مرات مقارنة بالتفاعلات الشخصية. (Cohn, Gesche and Maréchal 2022). **9.** Cohn and others 2019. **10.** Van Doesum and others 2021 تعرضت هذه النتائج للطعن (Komatsu, Rappleye and Silova 2022) ولكن يبدو أنها حافظت على صحتها بعد التدقيق (Van Doesum and others 2022).

الإطار 4-4 «ليست بكذبة إذا صدقتها أنت» — الاعتقادات والأعراف الاجتماعية والعمل الجماعي

للاعتقادات وتفاعلها مع التفضيلات والتعاطف أثر في العمل الجماعي[1]. وبالنسبة إلى التصوّرات حول سلوك الآخرين خلال التفاعلات الاجتماعية، يفترض نهج الخيار الأناني القياسي أن الجميع يتصرفون على النحو ذاته[2]. يسمح النهج السلوكي بتبيّن المزيد من الفروق الدقيقة والتباينات في الطريقة التي نتوقع أن يتصرف بها الآخرون، وقد يتأثر ذلك بعوامل تتراوح من قدرة أصحاب الولاية على الذات على التواصل[3] إلى تصوّرات الثقة في ما بينهم[4] إلى افتراضات حول تفضيلات الآخرين (إذ كانوا يقدّمون تعاوناً مشروطاً أم لا)[5].

ولآليات التحكم بأطراف التعاون واختيارهم أهمية حاسمة للحفاظ على التعاون[6]، والسمعة عامل أساسي في بناء الاعتقادات بشأن ما إذا كانت الأطراف الأخرى ستتعاون أم لا (أو أن تبادل التعاون بالتعاون في المستقبل)[7]. قد تدعم هذه الآليات التعاون عبر الفئات (بما في ذلك البلدان) فيما يسمى «التعاون الكوني»[8].

ويختلف الناس في مدى تأثرهم بقرارات الآخرين وسلوكياتهم[9]. وثمة بيّنات قوية على أن المقارنة الاجتماعية محرك قوي لتغيير السلوك الفردي، بما في ذلك التغييرات التي تهدف إلى معالجة آثار تغيّر المناخ[10]. ويمكن للتحوّلات في الأعراف الاجتماعية أيضاً أن تدفع التغييرات نحو سلوك أكثر تعاوناً[11] في مواجهة التهديدات[12]. ويبدو أن «العدوى الاجتماعية» آلية قوية تؤدي إلى سلوك تعاوني استباقي، ليس فقط عند الاستجابة للتهديدات، إذ يدل عليه أيضاً تقليد سلوك الجيران كما في حالة التحوّل إلى استخدام ألواح الطاقة الشمسية[13]. وملاحظة تصرفات الآخرين دافع أكبر للناس إلى تغيير سلوكهم من مجرد تلقي معلومات عن منافع العمل التعاوني[14]. وبوسع التدخلات السياسية أن توجه الأعراف الاجتماعية إلى النتائج المنشودة (بما في ذلك زيادة التعاون)[15]. وقد أجريت دراسة لهذه الإمكانات عبر مجموعة واسعة من التحديات، من التعامل مع المعلومات المضللة إلى النهوض بالصحة العامة وتعزيز العمل الجماعي من أجل الاستدامة[16].

ملاحظات

1. Isler and others 2021. الاقتباس في عنوان الإطار هو عبارة أدلت بها شخصية جورج كوستانزا في المسلسل التلفزيوني «سينفيلد»، وقد اقتبست في دراسة Bicchieri, Dimant and Sonderegger 2019. **2.** وهذا يشمل أيضاً الاعتقادات الذاتية، مثلاً حول ما إذا كانت البلدان متفائلة أو متشائمة، كما بحثت دراسة Im, İriş and Ko 2022. تناقش دراسة Fehr and Charness forthcoming التفضيلات الاجتماعية التي تعتمد على الاعتقادات (حيث تؤدي الاعتقادات بشأن نوايا الأطراف الأخرى دوراً هاماً) باستخدام نماذج التبادلية والنفور من الشعور بالذنب (المتعلقة بالنظريات التي تتضمن المواطنة كجزء من التفضيلات الاجتماعية). **3.** Barbieri 2023؛ Crawford 2019؛ Ellingsen, Östling and Wengström 2018. **4.** Bose and Camerer 2021؛ Schilke, Reimann and Cook 2021. تؤثر المواطنة على كيفية صياغة تصوّرات الثقة، حيث يُنظر إلى الأشخاص الغاضبين عادةً على أنهم أقل جدارة بالثقة (Kausel and Connolly 2014). وهناك بينات على أن الأشخاص الذين يفضلون أن يكونوا صادقين وأن ينظر إليهم على أنهم صادقون هم الأكثر احتمالية لأن يكونوا صادقي (Abeler, Nosenzo and Raymond 2019). **5.** تبيّن دراسة Engelmann and others 2019 الإشارات العصبية عندما تنتهك الاعتقادات حول التعاون المشروط. **6.** تستعرض دراسة Dal Bó and Fréchette 2018 الأدبيات التجريبية حول الألعاب المتكررة بلا حدود، لتجد أنه، وعلى الرغم من إمكانية دعم التعاون في حالات التوازن، لا يعني ذلك أن معظم أطراف التجربة ستتعاون في البداية، ولن تبرز ظواهر التعاون إلا عندما تتخذ هيكلية اللعبة منحى محتدماً إزاء عدم اليقين الاستراتيجي. **7.** Balliet and Van Lange 2013؛ Gross and De Dreu 2019؛ Jordan and Kteily 2023؛ Rand and Nowak 2013؛ Roberts and others 2021. **8.** Gross and others 2023. **9.** Kendal and others 2018؛ Mesoudi and others 2016. وأحد أسباب ذلك هو أن مقداراً كبيراً من المعلومات الاجتماعية يتعرض للهدر، فلا يستخدم في صنع القرار الفردي (Morin and others 2021)، ما يؤدي إلى تنافر بين السكان. **10.** في تحليل تجميعي من الدرجة الثانية لعشرة تحليلات تجميعية من 430 دراسة أولية، وجدت دراسة Bergquist and others 2023 أن المقارنة الاجتماعية كانت من أهم الآليات في دفع التغييرات في السلوك نحو النقل المستدام أو الاستهلاك الدائري للتخفيف من آثار تغيّر المناخ، على سبيل المثال. **11.** لمراجعة الأدلة والآليات والإمكانات لإلهام التدخلات لتسخير الأعراف الاجتماعية، يمكن الاطلاع على Frank 2021. يمكن الاطلاع أيضاً على UNDP 2020b. للاطلاع على الأبعاد الاجتماعية لخيارات الخصوبة وأنماط الاستهلاك. Barrett and others 2020. **12.** Szekely and others 2021. **13.** Allcott 2011؛ Barnes 2022, Krishen and Chan؛ Bollinger and Gillingham 2012. **14.** Kraft-Todd and others 2018. **15.** Andreoni, Nikiforakis and Siegenthaler 2021. **16.** Nyborg and others 2016. للاطلاع على المراجعة Efferson, Vogt and von Flüe forthcoming.

المخاوف المتعلقة بالصورة الاجتماعية أيضاً إلى السلوك الذي يغلّب طرف المجتمع لأن معظم الناس يهتمون بنظرة الآخرين إليهم، ما يدفعهم إلى اتخاذ خيارات أكثر تغليباً لطرف المجتمع[69]. وتعتمد فعالية الأعراف الاجتماعية في تشكيل السلوك، إلى حد ما، على قابلية إنفاذ هذه الأعراف (أو على الاعتقاد بأن هذه الأعراف قابلة للإنفاذ)[70]، وكذلك على مدى صرامة الأعراف[71] وعلى التوازن بين المكافآت للامتثال لها والعقوبات على الانحرافات عنها[72].

وتؤدي العواطف دوراً أساسياً في الامتثال للأعراف الاجتماعية، لأن ما يحفز الناس على الامتثال هو رغبتهم بتفادي الشعور بالعار أو الذنب، وما يدفعهم إلى الإنفاذ هو الشعور بالغضب أو الاشمئزاز من المخالفين[73]. والتعاون المشروط، أي التعاون الكامل طالما يتعاون الآخرون بالكامل، وتراجع التعاون مع تراجع مساهمات الآخرين، عرف اجتماعي قد يفسر العديد من السلوكيات الموثقة بانتظام بشأن التعاون[74]. ففي حالة التفاعلات المتكررة، قد يحدد السلوك الذي يلحظه الفرد لدى الآخرين قراره بشأن تقديم التعاون، ومقدار التعاون المقدّم. وأما في حالة التفاعلات التي تجري لمرة واحدة، أو من دون عدم ملاحظة سلوك الآخرين، تؤدي التصوّرات بشأن تصرفات الآخرين دوراً حاسماً. وهذه النتيجة في غاية الأهمية للنقاش الذي يتطرق إليه الفصل 6 بشأن دور التصوّرات الخاطئة عن اعتقادات الآخرين في تأخير العمل الجماعي[75].

ومن الممكن الاستفادة من الأعراف الاجتماعية من أجل تغيير العمل الجماعي على نطاق واسع[76] (الإطار 4-4)، ولهذه الأعراف خصائص فريدة يمكن تصنيف

البلدان على أساسها، وقد تُفسر من خلالها التباينات في السلوكيات التعاونية[77]. إحدى هذه الخصائص هي مدى إحكام الأعراف الاجتماعية (قياساً بقسوة العقاب على السلوك المنحرف عن العرف)، ويبدو أن مدى الإحكام يختلف منهجياً من بلد إلى آخر[78]، ويتغيّر مع مرور الوقت[79]. وعند مواجهة تهديد جماعي[80]، إذا طبقت الأعراف بصرامة، تَرسخ بحيث تَفرض تماسكاً أقوى، ما قد يحسن التعاون الداخلي في بلد ما[81]. إلا أن هذه الصرامة قد تعسّر، من طرف آخر، التعاون بين مجموعات البلدان المختلفة، بل وقد تفضي إلى نشوب صراع[82]. كما أن التشدد في الأعراف الاجتماعية قد يعسّر التكيّف مع تغيّر الظروف، ما يُحدث فجوة بين الترتيبات التعاونية الداخلية والدولية إزاء التهديدات والتحديات الجديدة، فيعوق توفير منافع عامة عالمية جديدة[83].

> "قد تعزز القيادة الأعراف الاجتماعية الداعمة للتعاون الدولي وتحافظ عليها، عرف يغيّر أعرافاً أخرى، ويدفع نحو تحرك مقابل من بلدان أخرى ترسخ العرف الذي يساهم في تحقيق منفعة عامة عالمية.

وكثيراً ما تؤثر الأعراف العالمية على قرارات البلدان[84]. على سبيل المثال، انتشرت أعراف مناهضة لعدم المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي[85]. ولكن كما هي حال أي عرف اجتماعي، لا يمكن التسليم بحتمية التقدم في هذا الصدد. فقد يُطعن في هذا العرف، ولا سيما حين يؤجج الاستقطاب ردود فعل عكسية لأعراف الشمول، كما يناقش الفصل 6[86]. لكن قد تعزز القيادة الأعراف الاجتماعية الداعمة للتعاون الدولي وتحافظ عليها، على سبيل المثال، عندما يأخذ بلد ما زمام المبادرة في توفير منفعة عامة عالمية مثل التخفيف من آثار تغيّر المناخ: عرف يغيّر أعرافاً أخرى، ويدفع نحو تحرك مقابل من بلدان أخرى ترسخ العرف الذي يساهم في تحقيق منفعة عامة عالمية[87].

البناء على التحيّزات المعرفية

جرى تحديد ما يقرب من 200 تحيّز معرفي لشرح العديد من الألغاز في العلوم الاجتماعية[88]، وفتح نوافذ لتدخلات سياسية جديدة وتحفيز مجموعة واسعة من المنظمات[89] والمبادرات في جميع أنحاء العالم في سعيها إلى إثراء السياسة العامة بهذه الأفكار (الشكل 4-2 والإضاءة 4-2)[90]. على سبيل المثال، أجري توثيق، على أساس التجارب، لظاهرة النفور من الخسارة (الاهتمام بالخسارة أكثر من الربح المكافئ) في مجموعة كبيرة من الدراسات[91]. وهذه النتيجة توضّح السلوكيات، حيث يؤثر تأطير أمر ما كخسارة أو كمكسب في جوانب حياتية متعددة، تتراوح من مقدار الجهد المبذول في العمل[92]، إلى الخيارات السياسية[93]، إلى مسوغات التمسك بالاعتقادات[94]، إلى تصميم الاستراتيجيات التي تشجع على التعلّم[95]. وبشكل عام، ترشد العِبر السلوكية السياسات العامة[96] عبر أدوات جديدة (مثل التحفيزات)، ما يمكّن من إجراء توقعات أفضل لأثر السياسات ومن إيجاد تداعيات جديدة على كيفية تحسين الرفاه[97] وتوزيعه[98].

وبعض التدخلات التي يوجهها الاعتراف بالتحيّزات المعرفية يسعى إلى تغيير السلوك الفردي مباشرةً، وذلك، في حالات كثيرة، عبر التحفيزات، وقد حققت نتائج مشجعة في بعض المجالات[99]. إلا أن العِبر المستمدة من تحديد التحيّزات المعرفية لم تعتمد إلا ببعض الفتور (الإطار 4-5)، على الرغم من الدعوات إلى اعتمادها، ولا سيما لدعم الاستجابة لجائحة كوفيد-19[100].

والواقع أن الاستفادة من عِبر العلوم السلوكية لن تتحقق قبل التغلب على تحديات القدرة على تكرار نتائج العديد من الدراسات، وعلى إشكالية الافتقار إلى نظرية شاملة تغطي تعدد التحيّزات التي جرى توثيقها (الإضاءة 4-2)[101]. ولعل أهمية العلوم السلوكية لا تمكن في توصيف السلوكيات المتبعة في الواقع المجرّب، ولا في استخلاص قائمة بالعلل التي ينبغي معالجتها عبر التحفيزات، وإنما في توجيه صانعي القرار ومساعدتهم على تحقيق النتائج الجماعية المنشودة[102]. لكن هذا يتطلب إطاراً لتفسير كيفية تفاعل هذه التحيّزات مع المؤسسات والمحددات الأوسع للسلوك البشري (لا سيما وأن نقاشنا حول هذه المحددات لا يزال يعتبرها موحدة بين البشر وراسخة في وجدانهم، وهو افتراض سيتساهل القسم التالي في اعتماده)[103].

فلنتبيّن كيف تؤثر الثقافة في السلوك والمؤسسات

كان في ردود الفعل إزاء جائحة كوفيد-19 مثال على أهمية التوصل إلى فهم أوسع للسلوك من الخيار الأناني والعِبر من العلوم السلوكية، وإلى بحث معمق في دور الثقافة وتغيّرها مع مرور الوقت (الإطار 4-6)[104]. وتتعدد نُهج إجراء هذا البحث، من النُّهج التي يتبعها علماء الاجتماع المهتمون بتكوّن الهيكليات، إلى علماء الأنثروبولوجيا المهتمين بالاقتصاد الثقافي والسياسة،

الشكل 4-2 جهود على نطاق واسع تستمد من العِبر السلوكية في توجيه السياسات العامة

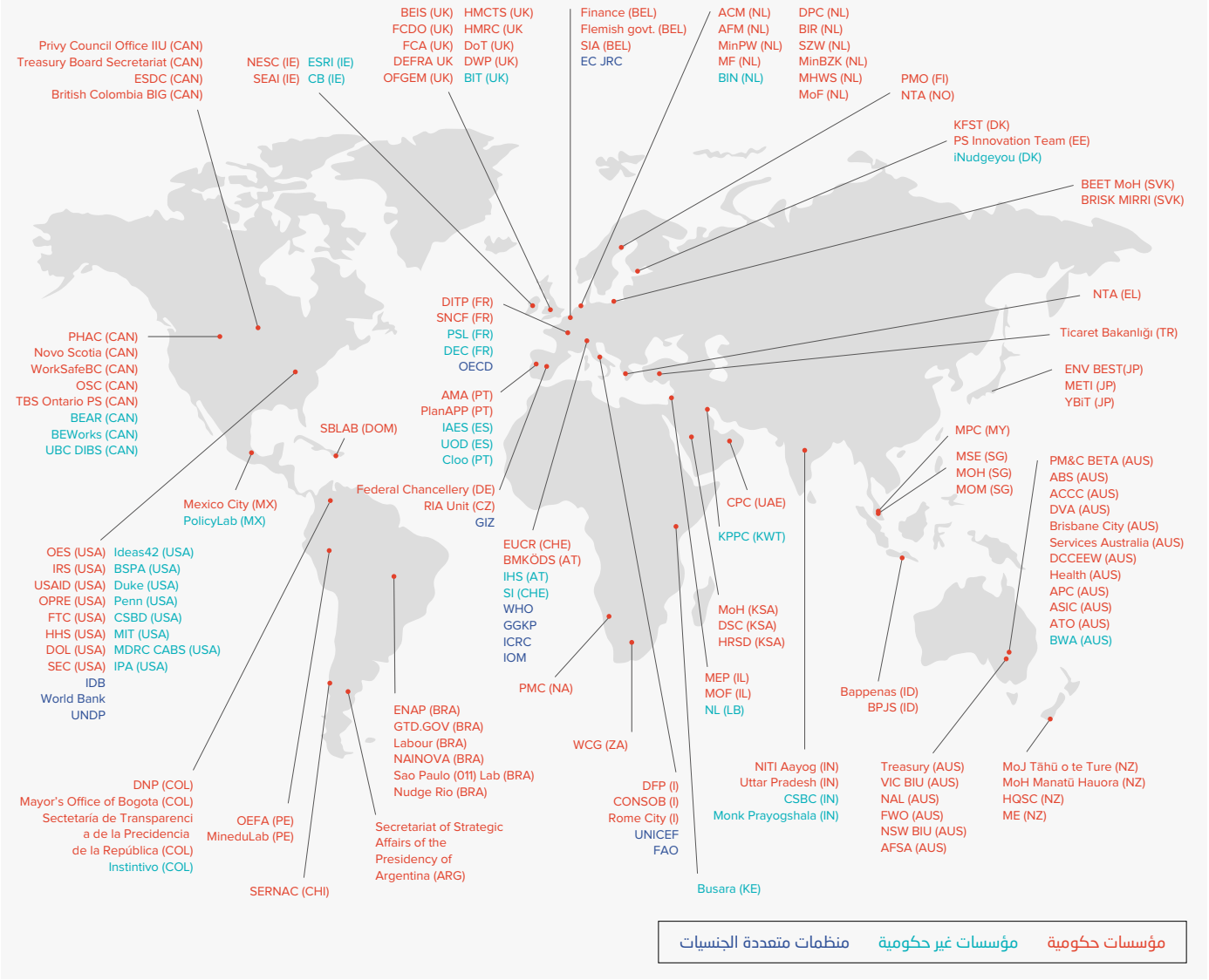

المصدر: Organisation for Economic Co-operation and Development, Observatory of Public Sector Innovation (https://oecd-opsi.org/blog/mapping-behavioural-insights/).

إلى النُّهج التي تركز على الاقتصاد السياسي الهيكلي[105]. والتطور الثقافي (الإضاءة 4-3) هو أحد النُّهج الكثيرة التي تراعي منظورات تاريخية واجتماعية وعلائقية تتوخاها تخصصات عديدة. وفي هذا النَّهج سبيل لتفسير كيف تتفاعل السلوكيات مع الثقافة في المجتمعات المختلفة، فتوجِد حزماً مكيّفة لمعالجة تحديات التعاون على نطاق واسع، وفي إطار سمات ثقافية وسلوكية متباينة[106].

وتحديد الاعتماد المتبادل بين السلوكيات والمؤسسات من جهة وبين السياق الاجتماعي على مر الزمن من جهة أخرى قد يساعد على استخلاص عِبر من أجل معالجة التحديات المشتركة، بما في ذلك توفير المنافع العامة العالمية على غرار التخفيف من آثار تغيّر المناخ. تشير هذه العِبر إلى اختلاف ردود فعل الناس باختلاف التدخلات، خلافاً لفرضية أن الناس كافة يستجيبون وفقاً لنموذج الخيار الأناني القياسي أو أنهم جميعاً مقيدون بتحيّزات ثابتة وراسخة، معرفية وغير معرفية[107]. وتشمل العِبر المستخلصة أهمية فهم التفاعل بين أنماط تأثير الأعراف الاجتماعية في النفسيات من جهة وبين الهوية الاجتماعية من جهة أخرى من أجل فهم دوافع التعاون[108]. ولمعرفة الأسباب والكيفيات، علينا أولاً البحث في مخاطر التدخلات التي إما تبدأ أو تنتهي عند التفاعل بين السلوكيات والمؤسسات (الشكل 4-1).

الإطار 4-5 التحفيزات لتغيير السلوك: أسلوب واعد لا يخلو من الخطورة

تحاول التحفيزات تغيير سياق الاختيار لزيادة احتمالية اتخاذ الأفراد لقرارات تساهم في تحقيق هدف في السياسة العامة، من دون استبعاد أي خيارات أخرى أو الاعتماد على الحوافز الاقتصادية (على سبيل المثال، تغيير الخيارات التقليدية بشأن التبرع بالأعضاء أو مدخرات التقاعد أو تأطير الحوافز كخسائر بدلاً من مكاسب نظراً للنفور من الخسارة)[1]. ولا ينحصر المنشود من التحفيزات في تحسين الرفاه الفردي، فيتوخى منها أيضاً معالجة التحديات الاجتماعية، بما في ذلك ذلك التخفيزات الخضراء من أجل تغيير السلوك حيال المناخ والخيارات الصديقة للبيئة[2]. وقد تمكّن التحفيزات من زيادة فعالية التدخلات التي تركز على الأسعار من أجل التخفيف من آثار تغيّر المناخ، على غرار ضرائب الكربون، وبوسائل تشمل زيادة قبول الناس بهذه الضرائب[3]. وعلى هذا النحو، تعتبر النتائج التي تتوصل إليها العلوم السلوكية بالنسبة إلى التحيّزات المعرفية، وعلى نحو متزايد، في تصميم وتنفيذ السياسات البيئية[4] وفي توفير المنافع العامة العالمية مثل استقرار المناخ[5] والحفاظ على التنوّع البيولوجي[6]. وقد استكشفت أيضاً إمكانية استخلاص العِبر من العلوم السلوكية من أجل تأمين المنافع العامة العالمية في إطار القانون الدولي[7] والعلاقات الدولية[8].

والمسألة هنا، مرة أخرى، هي إمكانية تصنيف السلوكيات الفردية ضمن نتائج كلية متحيّزة. على سبيل المثال، قد يختار الأشخاص أنفسهم أو يُصنَّفوا ضمن فئات تحمل درجات مماثلة من التحيّز المعرفي. وفي هذه الحالة، قد تكون، وبالمجمل، انحرافات بعض الفئات عن سلوك الخيار الأناني أقل منها لدى غيرها. وحتى في إطار تصنيف من هذا القبيل، يعتمد ما إذا كانت التحيّزات مهمة على القرار المعتبر من أجل إنجاز مهمة معيّنة. بالنسبة إلى بعض المهام، لا يعني اختيار مجموعة تضم أفراداً يتصرفون بدرجة أكبر وفقاً لنموذج الخيار الأناني صدور نتائج إجمالية متحيّزة. ولكن، وبالنسبة إلى مهام أخرى، قد تضخم التحيّزات بالمجمل حتى عندما يصنف الأفراد المتحيّزون الذين يعتمدون الخيار الأناني ضمن فئات مختلفة[9].

وفهم أهمية هذا التصنيف ومسوغاته بالنسبة إلى بعض المهام، وليس بالنسبة إلى أخرى، مجال هام للبحوث. ولهذا التصنيف أهمية خاصة في السياق الدولي، حيث يتخذ القرارات، بالنيابة عن البلدان التي تتفاوض بشأن المعاهدات، أفراد مخوّلون بتمثيل تلك البلدان. في المفاوضات المتعلقة بتغيّر المناخ، يرى النظراء المتفاوضون أن مصداقية التزامات بلد ما بالتخفيف من آثار تغيّر المناخ تحددها نوعية المؤسسات في ذلك البلد، وبدرجة أكبر من العوامل الاقتصادية مثل الفوائد الاقتصادية وتكاليف تلك الالتزامات[10].

لذا، يحمل تحديد ما إذا كان صانعو القرار عرضة للتحيّز أهمية خاصة. وقد جرت المحاججة بأن صانعي القرار بين النخبة قد يكونون أقل عرضة للتحيّزات، وقد يتصرفون على نحو أقرب إلى نموذج الخيار الأناني[11]، إلا أن ذلك لا يعني أنهم لا يتأثرون على الإطلاق بالتحيّزات[12]، خاصة عندما تمس قراراتهم قضايا بارزة في حياة الناس (مثل تغيّر المناخ أو إدارة جائحة). وللرأي العام[13]، أو على الأقل، لتصوّرات النخب بشأن الرأي العام[14]، أهمية كبيرة، خاصة عندما يتشكّل الرأي العام بالتحيّزات المعرفية[15].

ويدور جدل حول مدى فعالية التحفيزات وغيرها من التدخلات السلوكية[16]. وفي دراسة أجريت على 73 تجربة عشوائية في 67 مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية، نفذت بالتعاون مع وحدة وطنية للتحفيزات، اعتمد أقل من ثلث التحفيزات في السياسة العامة[17]. والعوائق عديدة أمام تحويل نتائج العلوم السلوكية إلى سياسات عامة[18]، لكن المناقشات الأخيرة حول حجم آثار التدخلات المبلغ عنها في الأدبيات قد خففت من حماس صانعي السياسات[19]. وقد أفادت المعلومات المجمعة من أكثر من 200 دراسة بأن النتائج عن مدى تأثير 440 تدخلاً لا تزال غير حاسمة[20]. وهناك أيضاً فرق بين الآثار المبلغ عنها في عيّنات صغيرة والآثار المحققة عند إجراء التدخلات على نطاق واسع. وفي 126 تجربة عشوائية ومتحكم بها غطت 23 مليون شخص، كان متوسط تأثير التدخلات (أي على نطاق واسع بالنظر إلى عدد الأشخاص المشمولين) 1.4 نقطة مئوية، مقارنة بنحو 8.7 نقطة مئوية في الأدبيات التي تعتمد عادةً على عيّنات قليلة[21].

ملاحظات

1. Thaler 2018؛ Thaler and Sunstein 2003. **2.** Carlsson and others 2021. تشير التقارير إلى أن بعض التحفيزات الخضراء فعالة للغاية. على سبيل المثال، في الصين، زادت التحفيزات نسبة طلبات الطعام الفردية من دون أدوات مائدة (ما يعني تخفيض حجم النفايات البلاستيكية) بأكثر من ستة أضعاف (He and others 2023). **3.** Gravert and Shreedhar. **4.** للحصول على مراجعة عامة، يمكن الاطلاع على Carlsson and Johansson-Stenman 2012. **5.** يمكن الاطلاع على Brekke and Johansson-Stenman 2008 للحصول على إطار ومراجعة مبكرة. **6.** Travers and others 2021 **7.** van Aaken 2018. على الرغم من لفت الانتباه أيضاً إلى بعض القيود المحتملة. يمكن الاطلاع على مقدمة ندوة حول هذا الموضوع في van der Zee, Fikfak and Peat 2021؛ Yildiz and Yüksel 2022. **8.** Davis 2023؛ Davis and McDermott 2021. **9.** Enke, Graeber and Oprea 2023. **10.** Victor, Lumkowsky and Dannenberg 2022. **11.** Hafner-Burton, Hughes and Victor 2013. هناك أيضاً بينات على أن بعض النخب لديها، على ما يبدو، تفضيلات اجتماعية أضعف (Fisman and others 2015). **12.** كما تبيّن في Hertel-Fernandez, Mildenberger and Stokes 2019. **13.** Mildenberger and Tingley 2019؛ Anderson, Böhmelt and Ward 2017. **14.** Oehl, Schaffer and Bernauer 2017؛ Guttman-Kenney and others 2023؛ Dimant, van Kleef and Shalvi 2020 يمكن الاطلاع مثلاً على **15.** Webster and Albertson 2022. Bicchieri and Dimant 2022؛ **16.** بناء على مراجعة Linos 2023. للحصول على مجموعة من المقترحات حول كيفية مواجهة بعض التحديات، يمكن الاطلاع على Mažar and DellaVigna, Kim and Linos 2022. **17.** Soman 2022. **19.** لم تتمكن التدخلات السلوكية من معالجة بعض التحديات الرئيسية، مثل كيفية الحد من عدم المساواة الاقتصادية (Ruggeri and others 2022). **20.** تشير الدراسة الأصلية Mertens and others 2022a إلى أن متغيّر Cohen's d (مقياس موحد للفرق بين متوسط المجموعة غير المعالجة والمجموعة المعالجة) يبلغ 0.43، ولكن بعد إعادة تحليل البيانات وتصحيح تحيّز النشر (تُنشر فقط النتائج ذات الدلالة الإحصائية؛ وكلما كانت النتائج مدهشة بدرجة أكبر، تزداد احتمالية نشرها) وعدم التجانس (ما إذا كانت النتائج تتجاوز العيّنة المستخدمة في الدراسة)، خلصت دراسة Szaszi and others 2022 إلى أن ثمة تأثير قدره 0 (رداً على ذلك، أكدت دراسة Mertens and others 2022b على أهمية معالجة القضايا المرتبطة بتحيّز النشر وعدم التجانس). **21.** وبالنسبة إلى وحدتي التحفيز في الولايات المتحدة الأمريكية: DellaVigna and Linos 2022؛ Webster and Albertson 2022.

الإطار 6-4 السياق الاجتماعي يشكل تصرفات الناس وتصوّراتهم لأنفسهم

في التفاعل بين السلوك والثقافة دلالة على ضرورة فهم اختيارات البشر ضمن السياق الاجتماعي. فهذا السياق يصوغ الخيارات الاجتماعية وبنية الاختيار، كما يحدد تصوّرات الناس لأنفسهم ولغيرهم (شكل الإطار 1)[1]. وبعبارة أخرى: يحدد هذا السياق هوية البشر[2]. والتداخل بين السلوك والثقافة يتيح فرصة لفهم عمليات الاختيار الاجتماعي، ونطاق التدخلات المحتملة، بطرائق تنطلق بتحديد موضع وكيفية التآزر بين هذه الأبعاد كافة، بدلاً من تعليق كل الآمال إما على المؤسسات أو على السلوك لتحسين العمل الجماعي. وينطوي هذا النهج أيضاً على الاعتراف بأن بعض عمليات الاختيار الاجتماعي تتغيّر من داخلها، ما يعني أن التدخلات قد تحدث تبعات غير مقصودة. وحتى لو لم يكن من الممكن التنبؤ بهذه الإمكانية بدقة، يمكن لإدراكها وفهم آليات ظهورها أن يدعما تصميم السياسات وتنفيذها[3]. وهذا يعني أن معايير تصميم التدخلات (سواء السلوكية أو المؤسسية) يجب أن تأخذ في الاعتبار الكفاءة والإنصاف وكذلك المؤسسات المتطورة بكفاءة لاستيعاب تغيّرات العالم والديناميات الداخلية بين السلوكيات والمؤسسات إزاء التغيير[4].

شكل الإطار 1 السياق الاجتماعي يحدد هوية الناس

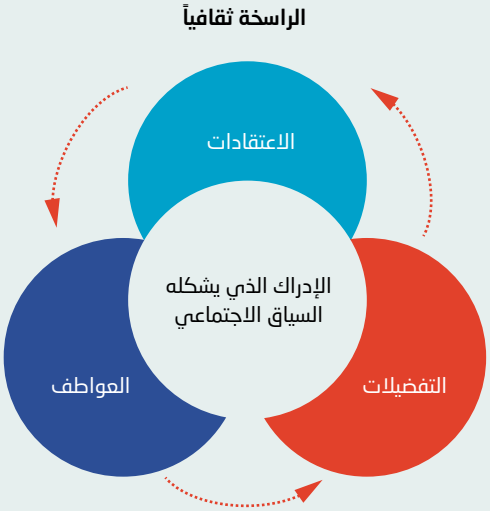

المحددات الفردية للاختيار	
المحددات الاجتماعية للاختيار	مجموعات الاختيار (الأسعار، «قواعد اللعبة»)، الأعراف الاجتماعية، التحيّزات/القيود المعرفية، **الثقافة**
نطاق التدخلات لتشكيل الخيارات	- الحوافز والتنظيم والحوكمة - العلوم السلوكية (التهيئة، التحفيز، التعزيز) - الأعراف الاجتماعية - **الهويات الاجتماعية، المنظورات إلى العالم، الروايات، الأطر**

ملاحظة: يشير النص بالخط العريض إلى جانب «المحددات الاجتماعية للاختيار» و«نطاق التدخلات لتشكيل الخيارات» إلى العناصر الجديدة التي تضاف إلى نموذج الخيار الأناني وإلى نموذج الخيار السلوكي (الذين يحتفظان بثقلهما).
المصدر: إعداد مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Hoff and Stiglitz 2016.

ملاحظات
1. Lamont 2023. **2.** وهذا ما خلصت إليه المناقشة، إلا أنه نقطة الانطلاق في علم الاجتماع (Lamont 2019). وهذا يجعل الأفكار من علم الاجتماع ذات صلة أيضاً، لا سيما التطوّرات الأخيرة في فهم الثقافة كمجموعة أدوات يستمد منها الناس الموارد الثقافية في رحلة حياتهم (Swidler 1986). وهذه الأفكار استمدت، بدورها وإلى حد ما، من أفكار من العلوم المعرفية والسلوكية (DiMaggio 1997؛ Dimaggio and Markus 2010؛ Lamont and others 2017). وقد أدرج علماء الاقتصاد هذه الأفكار في نماذج وحسابات التغيير المؤسسي (Acemoglu and Robinson 2022, 2023). **3.** تطرح دراسة Hébert-Dufresne and others 2022 نموذجاً لهذه العملية الداخلية للاختيار الاجتماعي. **4.** Schimmelpfennig and Muthukrishna 2023.

من الخطورة بمكان تجاهل التفاعل بين السلوكيات والمؤسسات

بات لدينا اليوم فهم أفضل لخطر البدء بالمؤسسات، فثمة توثيق وافر لحالات نقل المؤسسات من السياق التي انبثقت عنه إلى حال مختلفة في سياقها السلوكي والاجتماعي والاقتصادي[109]. ويتوقف، عادةً، نجاح المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات القانونية وآليات إنفاذ القانون النظامي، في تشكيل السلوك على وجود توازن لدى السكان نتيجة مجموعة أساسية من الاعتقادات التي تتوخى التعاون[110]. وقد تكون هذه هي الحال في سياق دولي أيضاً، باستثناء التفاعلات الخارجية، حيث تدعم التبادلية التعاون؛ وتشير بعض البيّنات إلى أن الاتفاقيات الدولية التي لا تعتمد على آلية إنفاذ قد تكون ناجعة في بعض الأحيان[111].

وتحدد المؤسسات النظامية خصائص هيكلية هامة في المجتمعات المعاصرة، لذا، من الأهمية بمكان فهم هذه الخصائص (التي قد تفاقم أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، وقد تديم الإقصاء أو تعوق العمل الجماعي) واستخلاص كيفية تغييرها[112]. ومساهمة النقاش في هذا القسم توخياً لهذا الهدف لا تقوم على استبعاد الفرضيات المرتبطة بالاعتبارات السياسية والاستهانة بأهمية المؤسسات النظامية، بل تمحيص السبل التي تشكّل فيها هذه الفرضيات بشأن السلوك كيفية تحديد تلك العيوب، وما يجب فعله لتصحيحها (الإطار 4-7)[113].

ومحاولة البدء من الطرف الآخر، أي من تغيير السلوكيات دعماً لتغيير النتائج الجماعية، يتضمن بدوره بعض المخاطر ما لم يأخذ في الاعتبار السياق المؤسسي والثقافي الأوسع الذي تبذل في إطاره جهود التغيير. وقد سبقت الإشارة إلى أن مساعي تغيير السلوك قد تكون مباشرة (مثل إيجاد التحفيزات) أو غير مباشرة (توجيه الناس إلى تغيير السلوكيات طوعاً على أساس ملاحظة سلوك الآخرين، لا سيما حين تصل الأعراف الاجتماعية إلى نقاط تحوّل تعمم ظهور المكاسب الفردية والاجتماعية للسلوك)[114]. ومن الممكن حشد هذه العمليات لدعم توفير المنافع العامة العالمية[115]. وظاهرة انتشار سلوك ما بسبب التقليد أدت دوراً حاسماً في اعتماد ألواح الطاقة الشمسية في ألمانيا في العقد الأول من القرن الحالي، الذي تقدّم من بداية بطيئة إلى انتشار متسارع انتهى بأن أصبح نصيب الفرد من توليد الطاقة الشمسية أعلى من أي بلد آخر في العالم بحلول عام 2009[116].

يتطلب تحسين العمل الجماعي فهم الاختلافات في التفضيلات والاعتقادات التي تشكلها السياقات الاجتماعية

قد تؤدي التدخلات إلى تحوّلات سريعة في الأعراف الاجتماعية[117]، ولكن تحديد وقت التحوّل وكيفيته يتطلب فهم كيفية توزيع التفضيلات والاعتقادات بين السكان. وقد تتخذ التفضيلات والاعتقادات قالباً معيّناً بسبب السياقات الثقافية والاجتماعية، وقد يؤدي تجاهل الاختلافات إلى تدخلات غير ناجعة، وأسوأ من ذلك، إلى تدخلات في غير محلها أصلاً (الإطار 4-8)[118]. وفي أحيان كثيرة، تعتمد الدراسات التجريبية على طلاب الجامعات أو على شرائح من السكان بمستويات معيشة أفضل من المتوسط. وتتباين أيضاً قوة التأثيرات السلوكية من شريحة سكان إلى أخرى، وذلك وفقاً لمستوى التعليم والدخل (الشكل 4-3).

يحدث التباين أيضاً من بلد إلى آخر حين لا تتحقق نتائج ملحوظة على أساس تدخل ما، إذا طبق هذا التدخل بطريقة بديلة عن المعتاد[119]، أو حين تستكشف التدخلات في بلدان مختلفة. ويشير تباين النتائج إلى أهمية الاعتراف بكيفية تفاعل السلوكيات والمؤسسات مع الثقافة[120]. وقد سلم الباحثون منذ فترة طويلة بأن النتائج الهامة التي تشير إليها العِبر السلوكية من تجارب في بلدان الدخل المرتفع، في أوروبا وأمريكا الشمالية، غير قابلة للتعميم، كما يتضح من الإخفاق في تكرار النتائج في سياقات أخرى[121]. وعلاوة على ذلك، لم يعش معظم البشر، على مدى تاريخ البشرية، في بيئات مماثلة لبيئات بلدان الدخل المرتفع[122]، ما يتطلب حذراً في تعميم أي من خلاصات النتائج التي ترتكز إلى عيّنات من هذه البيئات[123].

> "قد تتخذ التفضيلات والاعتقادات قالباً معيّناً بسبب السياقات الثقافية والاجتماعية، وقد يؤدي تجاهل الاختلافات إلى تدخلات غير ناجعة، وأسوأ من ذلك، إلى تدخلات في غير محلها أصلاً.

كشفت الأعمال الأخيرة عن اختلافات ثقافية كبيرة في التفضيلات والاعتقادات المرتبطة بعدم المساواة الاقتصادية، ما يدعم فكرة أن العمليات الثقافية تؤدي دوراً في تشكيل هذا التنوّع بين البلدان وداخلها[124]. وبالنسبة إلى التفضيلات بشأن مقدار عدم المساواة التي يقبل الناس بها أو ينفرون منها، يعتمد الكثير على أنواع عدم المساواة التي يرى الناس أنها غير منصفة[125]. وقد وثقت مسوحات وازنة في 60 بلداً تبايناً من بلد إلى آخر في مدى اتفاق الناس مع ثلاث فئات من وجهات النظر إزاء الإنصاف: المساواة المطلقة (ويجد معتنقوها

الإطار 7-4 أين تكمن الاعتبارات السياسية؟

من الطرق البسيطة لتحديد مكمن الاعتبارات السياسية افتراض أن هناك نوعين من التفاعلات المتصلة بالعمل الجماعي داخل البلدان[1]: الأول هو وضع قواعد اللعبة، أي الظروف التي يُحكم المجتمع في ظلها، وقد يعدّ هذا النوع من التفاعلات هو عالم السياسة، إذ في إطاره تحدد سلطات كل جهة وكيفية ممارستها للسلطات[2]. وتوثق هذه القواعد في قوانين تبدأ من الدساتير إلى القوانين المدنية والجنائية إلى أصول الفقه القانوني (باختصار، في المنظمة القانونية برمتها). وتكفل المؤسسات الرسمية وضع القوانين وتنفيذها وإنفاذها. وتتكشف التفاعلات من النوع الآخر في إطار القانون، في القرارات الاجتماعية والاقتصادية التي يتخذها الناس والمؤسسات النظامية الأخرى (أي المؤسسات التي لها وضع قانوني، مثل الشركات أو منظمات المجتمع المدني). ولكل من هذين العالمين مجال يُبحث فيه، فتتناول العلوم السياسية النوع الأول من التفاعلات، ويخصص قدر كبير من علم الاقتصاد للنوع الثاني.

ولكل من نوعي التفاعلات دوره في تشكيل النوع الآخر. فعلى سبيل المثال، قد تمكّن القواعد من مراكمة بعض أصحاب الولاية على الذات للثروات والموارد فيستغل هؤلاء، بدورهم، أفضلياتهم الاقتصادية في عالم التفاعلات السياسية، إما عبر الاستيلاء مباشرةً على المناصب السياسية، أو عبر ممارسة الضغط أو استخدام وسائل الإعلام.

ولكن، ورغم أهمية القوانين والقواعد، يتزايد الاعتراف بأن العقود الاجتماعية يشوبها نقص فادح، وكثيراً ما تحكمها العوامل الخارجية، وللنقص في القوانين والمؤسسات النظامية أهمية خاصة في ظروف انعدام اليقين[3]. لذلك، يُنظم السلوك الاقتصادي والاجتماعي، إلى حد ما، عبر الأعراف الاجتماعية التي تحمل أهمية حاسمة في تكوين الاعتقادات والتفضيلات وكيفية تغيّرها بين الفئات والبلدان مع مرور الوقت[4].

لكن للافتراضات السلوكية ودور الاعتقادات أهميتها، حتى من دون افتراض أن القانون، بحكم طبيعته التي لا يمكن اختزالها، غير مكتمل. لماذا يمتثل الناس للقانون، وكيف يمكن الحفاظ على النظام الاجتماعي في مجتمعات متنوّعة؟ في نموذج الخيار الأناني إشارة إلى أن البشر مدفوعون بالسعي إلى المكاسب الفردية وإلى تفادي الخسائر، ما يعني استخدام استراتيجيات تردع منتهكي القوانين[5]. ولهذه الاستراتيجيات أهميتها، ولا تقل عنها أهمية الاعتقادات بشأن شرعية الدولة: «الشرعية مفهوم يقصد به التقاط التصوّرات التي تدفع إلى الطاعة الطوعية»[6].

ومفاد هذا المنظور هو أن أحد أسباب إطاعة البشر للقانون هو التزامهم المشترك بالمؤسسات الرسمية، يدعمه اعتقادهم بأن الطاعة واجب عليهم (الشرعية على أساس القيمة)، ما يتجلى بعد ذلك في الامتثال الفعلي (الشرعية السلوكية). وفي هذا الإطار، تشمل سوابق الشرعية على أساس القيمة جوانب متصلة بالتصوّرات حول المؤسسات الرسمية (دوافع القادة، والكفاءة الإدارية، وأداء المؤسسات الرسمية في تحقيق أغراضها العامة، بما في ذلك توفير المنافع العامة) والآراء حول العدالة الإجرائية (ما إذا كان ينظر إلى ممارسة السلطة على أنها منصفة). وبالنسبة إلى العدالة الإجرائية، غالباً ما تدفع التصوّرات بأن الإجراءات الحكومية غير منصفة إلى العصيان، والتهرب، ومقاومة المطالب القانونية، فتطغى هذه التصوّرات على حوافز الردع، فتفرغها من فعاليتها[7].

ويبرز دور الاعتقادات بقوة حين تخضع المؤسسات الرسمية للتغيير. وغالباً ما يحدث تغيير مؤسسي جوهري خلال الانعطافات الحرجة، فيخيم عدم اليقين حول الشكل الجديد الذي ستتخذه المؤسسات في المستقبل. وتحاجج مدرسة جديدة في البحوث بأن تفرّق الاعتقادات بشأن مؤسسات المستقبل قد يساعد على تحديد هذه الانعطافات الحرجة. وكيفية انتشار هذه الاعتقادات وتجميعها في مجموعات من الآراء هو ما يحدد القواعد التي تحكم المجريات في المجتمع آخر الأمر[8]. وتأتي بعض البيّنات من سياقات حيث يمكن للناس أن يختاروا الاعتماد على مؤسسات الدولة الرسمية أو على كيانات لا تنتمي إلى الدولة (لحل النزاعات على سبيل المثال)، أو من سياقات حيث تتسابق الادعاءات على شرعية مؤسسات الحوكمة، ما يظهر أن ما يحدد السلوك إنما هو الاعتقادات (بشأن أي ترتيب هو الأكثر نجاعة أو استمرارية)، لا المؤسسات الرسمية بحد ذاتها[9].

وخلاصة القول أن الاعتراف يتزايد بأهمية الاعتقادات في تشكيل مجموعتين من التفاعلات، وهناك أيضاً اعتراف متزايد بأن الاعتقادات تتكوّن من خلال التفاعل الديناميي بين السلوك والمؤسسات. وقد وضعت عالمة السياسة مارغريت ليفي لرواية حديثة عن رحلتها الفكرية عنوان «قوة الاعتقادات»[10]. ووضع الاقتصادي كوشيك باسو تأملاته العميقة بشأن القانون والاقتصاد في عمل بعنوان «جمهورية الاعتقادات»، لأن «القانون له جبروت تفرضه الأغلال والسجون والبنادق، ولكنه ينبثق، في نشأته الأولى، عن جذور الاعتقادات الراسخة في عقول أفراد المجتمع... ولربما تتنامى الجمهورية وتتعاظم إلى صروح باهرة تحصنها القوة والسلطة، فتبدو أقوى وأسمى من الأفراد أجمعين، فيتوهمون أن ثمة قوة غامضة تمليها عليهم من فوق. لكن الواقع أن أهم عناصر تكوين الجمهورية، بما في ذلك قوتها وعنفوانها، ليس إلا اعتقادات الناس العاديين وتوقعاتهم»[11].

ملاحظات

1. مستوحاة من Hurwicz 1996، كما هو موضح في دراسة Powers, van Schaik and Lehmann 2016 التي تميز اللعبة السياسية عن اللعبة الاقتصادية. وعلى مستوى أعلى من اللعبة السياسية، افترضت دراسة Ostrom 2009b أن ثمة لعبة دستورية. ولتبسيط المناقشة، تدرج اللعبة الدستورية تحت اللعبة السياسية. **2.** يمكن الاطلاع على Powers, Perret and Currie 2023 لمناقشة كيف تؤدي ممارسة اللعبة السياسية في المجتمعات ذات الحجم المتزايد إلى ظهور أوجه من عدم المساواة في السياسة. **3.** ونحن ممتنون لتشارلز إيفرسون على هذه التركيز على هذه النقاط. **4.** لمناقشة كيف أن الاختلافات داخل البلدان حول التفضيلات التعاونية مقابل تفضيلات الامتثال تتصل بالاختلافات في الأيديولوجية السياسية، وللبحث في كيفية ظهور هذه الاختلافات، يمكن الاطلاع على Claessens and others 2020؛ Claessens and others 2023. للحصول على وصف للتنوّع في 99 بلداً في (عدم) الارتباط بين المحافظة الثقافية والاقتصادية، Lelkes, Malka and Soto 2019. **5.** التأطير والمناقشة في هذه الفقرة مستمدة من Tyler 2023. يفهم الردع عادةً على أنه يعني معاقبة المخالفين كوسيلة لتعزيز الامتثال، ولكن مكافأة الالتزام بالتعاون قد تكون فعالة أيضاً Han 2022). **6.** Levi, Sacks and Tyler 2009, p. 354. **7.** Levi, Sacks and Tayler 2009, p.360 مع أمثلة عديدة، تشمل أمثلة على التجنب والتهرب الضريبيين. للمزيد من التفاصيل المتعلقة بالحاجة إلى زيادة الإيرادات الضريبية لتوفير المنافع العامة، يمكن الاطلاع على Levi 1988, 1999. لمناقشة حول أهمية العدالة الإجرائية، يمكن الاطلاع مثلاً على Hagan and Hans 2017. **8.** جرت مراجعتها في Callen, Weigel and Yuchtman 2023. **9.** Acemoglu and others 2020. **10.** Levi 2022. **11.** Basu 2018, p. 40.

الإطار 4-8 بدت آنذاك وكأنها فكرة جيدة: مخاطر إهمال عدم التجانس عند السعي إلى إحداث انعطاف اجتماعي

عندما أتاحت شركة Opower's معلومات حول استخدام كل عميل للطاقة بمقارنة مع جاره، إحتفي بذلك الإجراء كتدخل ناجح للغاية في الاستفادة من الأعراف الاجتماعية لتغيير السلوك، وكرسالة تدل على أن توفير الطاقة هدف منشود[1]. وفي تقييم أولي لحوالي 600,000 أسرة معيشية، قارن بين الأسر المعيشية التي تلقت معلومات وتلك التي لم تتلق معلومات، تبيّن أن التدخلات غير المتعلقة بتغيير الأسعار كان لها تأثير كبير في تشجيع الحفاظ على الطاقة[2]. لكن، وبعد توسعة التقييم ليشمل 8 ملايين شخص، تبين أن متوسط الأثر وأهميته العملية كانا أقل بكثير مما أسفر عنه التقييم الأولي[3].

لم يكن هذا فشلاً في تكرار النتائج، لأن التقييمين كانا دقيقين، وأخضعا لتحليل مستقل[4]. لكن التقييم الأولي استند إلى مجتمعات كانت هي أول من اعتمد هذا الإجراء. فكان لدى أفراد هذه المجتمعات ميل مسبق إلى تقدير الحفاظ على الطاقة، كما أن منازلهم كبيرة وأوضاعهم جيدة نسبياً، فكانت لديهم فرص عديدة للحفاظ على الطاقة. وقد تراجع تأثير التدخل كثيراً بعد توسيعه ليشمل أشخاصاً تتنوّع اعتقاداتهم وتتباين مداخيلهم إلى حد كبير. وحتى عندما تجرى الدراسات بعناية، يبدو أن اختيار العيّنات الأكثر ملاءمة يمثل إشكالية خاصة في التدخلات السلوكية[5].

ملاحظات

1. ظهرت، على سبيل المثال، في Chetty 2015. وبذلك، اعتمد التدخل على كل من الأعراف الاجتماعية الوصفية والزجرية. يمكن الاطلاع على Constantino and others 2022 ولمناقشة دور الأعراف الاجتماعية الزجرية في ترسيخ روح المحافظة يمكن الاطلاع على Bhanot 2021. **2.** Allcott 2011. كما أشار توسع أولي أصغر خارج أول 600,000 أسرة معيشية إلى أن التأثيرات استمرت (Allcott and Rogers 2014). **3.** Allcott 2015. **4.** كما ورد في Bryan, Tipton and Yeager 2021، وهذه الدراسة هي ما يلهم التحليل في هذه الفقرة. **5.** ويعود ذلك ببساطة، أحياناً، إلى عدم وجود معلومات كافية بشأن السياق، كما أظهرت دراسة Vivalt 2020 حيث جرى تحليل 635 دراسة لتقييم أثر التدخلات الإنمائية، مما يشكل تحديات أمام تعميم النتائج.

الشكل 4-3 للظواهر السلوكية تأثيرات أقوى في الشرائح الأكثر تعليماً وثراءً من السكان

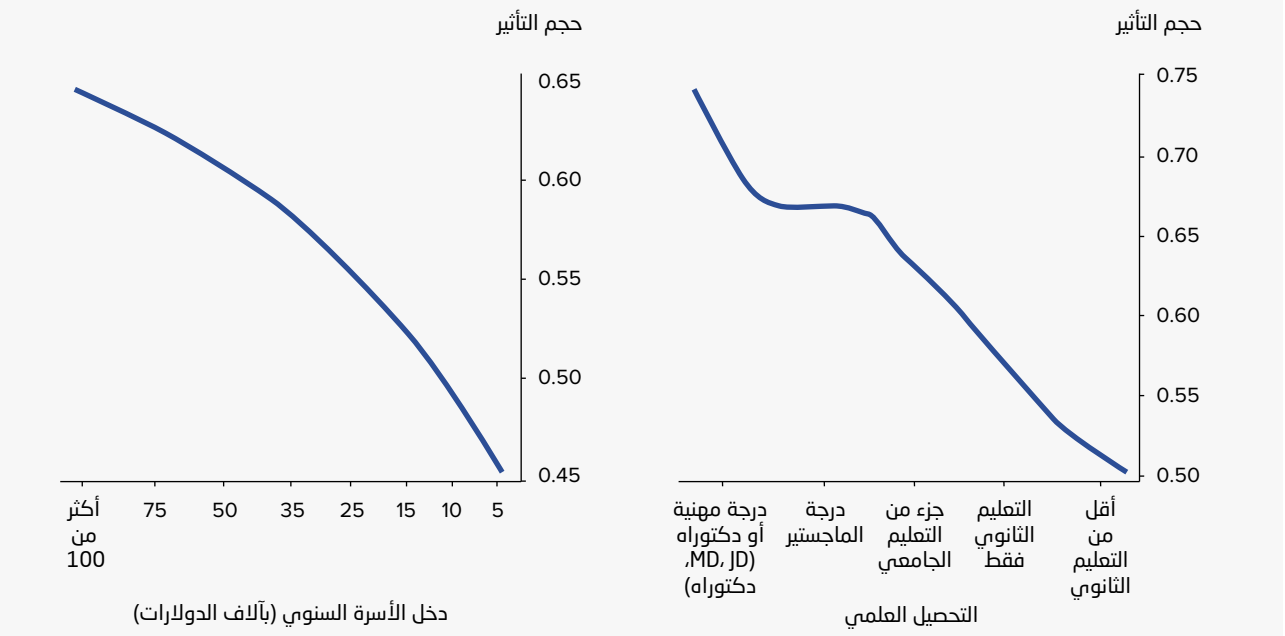

ملاحظة: توضح الأرقام التأثيرات من سبع دراسات كلاسيكية في العلوم السلوكية (التوافق مع معيار اجتماعي وصفي، وتأثير جودة الحجة على الإقناع، ونقص استخدام المعدل الأساسي، ومغالطة الاقتران، وعدم تقدير قانون الأعداد الكبيرة، والإجماع الخاطئ، وسهولة الاسترجاع) وفقاً للتحصيل العلمي ودخل الأسرة السنوي في عيّنة تمثيلية من سكان الولايات المتحدة الأمريكية. يشير المحور العمودي إلى أحجام تأثير متغيّر d Cohen's (الفرق القياسي بين وسائل العلاج ومجموعات التحكم؛ Cohen 1988).
المصدر: Yeager and others 2019.

أوجه عدم المساواة كافة غير منصفة)، إيلاء الأولوية للجدارة (ويرى أصحاب هذا المنظور أوجه عدم المساواة الناجمة عن تباين الأداء منصفة، وتلك الناجمة عن الحظ غير منصفة)، والتحررية (ويقبل معتنقوها جميع أوجه عدم المساواة ويجدونها منصفة). وتلتزم نسبة كبيرة من السكان في العديد من بلدان الدخل المرتفع منظور أولوية الجدارة، التي تمثل أيضاً ركيزة لبعض النظريات المعيارية للتوزيع، ويؤكد أصحاب هذا المنظور أنه لا ينبغي اعتبار الناس مسؤولين عن النتائج الخارجة عن إرادتهم (الشكل 4-4)[126].

لكن هذا الرأي لا يلقى تمثيلاً جيداً في العديد من البلدان الأخرى. وحتى بين البلدان التي لديها نسب مماثلة من الأشخاص الذين يرون أن الأولوية هي للجدارة، هناك اختلافات كبيرة في الفئتين الأخريين. على سبيل المثال، على الرغم من تماثل نسبة معتنقي منظور أولوية الجدارة في النرويج والولايات المتحدة الأمريكية، تزيد نسبة التحرريين في الولايات المتحدة الأمريكية عليها في النرويج بكثير، وفي المقابل، تزيد نسبة معتنقي المساواة المطلقة في النرويج عليها في الولايات المتحدة الأمريكية بكثير[127]. علاوة على ذلك، هناك تباينات داخل المجتمعات. ففي النرويج، نسبة معتنقي المساواة المطلقة أعلى بكثير بين الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً ويأتون من أسر ذات مكانة اجتماعية واقتصادية منها بين الأطفال من الفئة العمرية نفسها ولكن من أسر ذات مكانة اجتماعية واقتصادية مرتفعة[128]. وفي حين أن معظم الأطفال في الصف 5 يعتنقون المساواة المطلقة، تتزايد حصة الذين يولون الأولوية للجدارة حتى يصلون إلى أعلى نسبهم في الصف 13[129].

لذا، يشكل كل من التجربة والسياق الاجتماعي وجهات نظر الناس حول الإنصاف، ما يشير مرة أخرى إلى دور العمليات الثقافية في تشكيل التفضيلات على مدى دورة الحياة. وبمعزل عن التفضيلات، ما يعتقده الناس بشأن

الشكل 4-4 اختلافات كبيرة في تفضيلات الإنصاف في أنحاء العالم

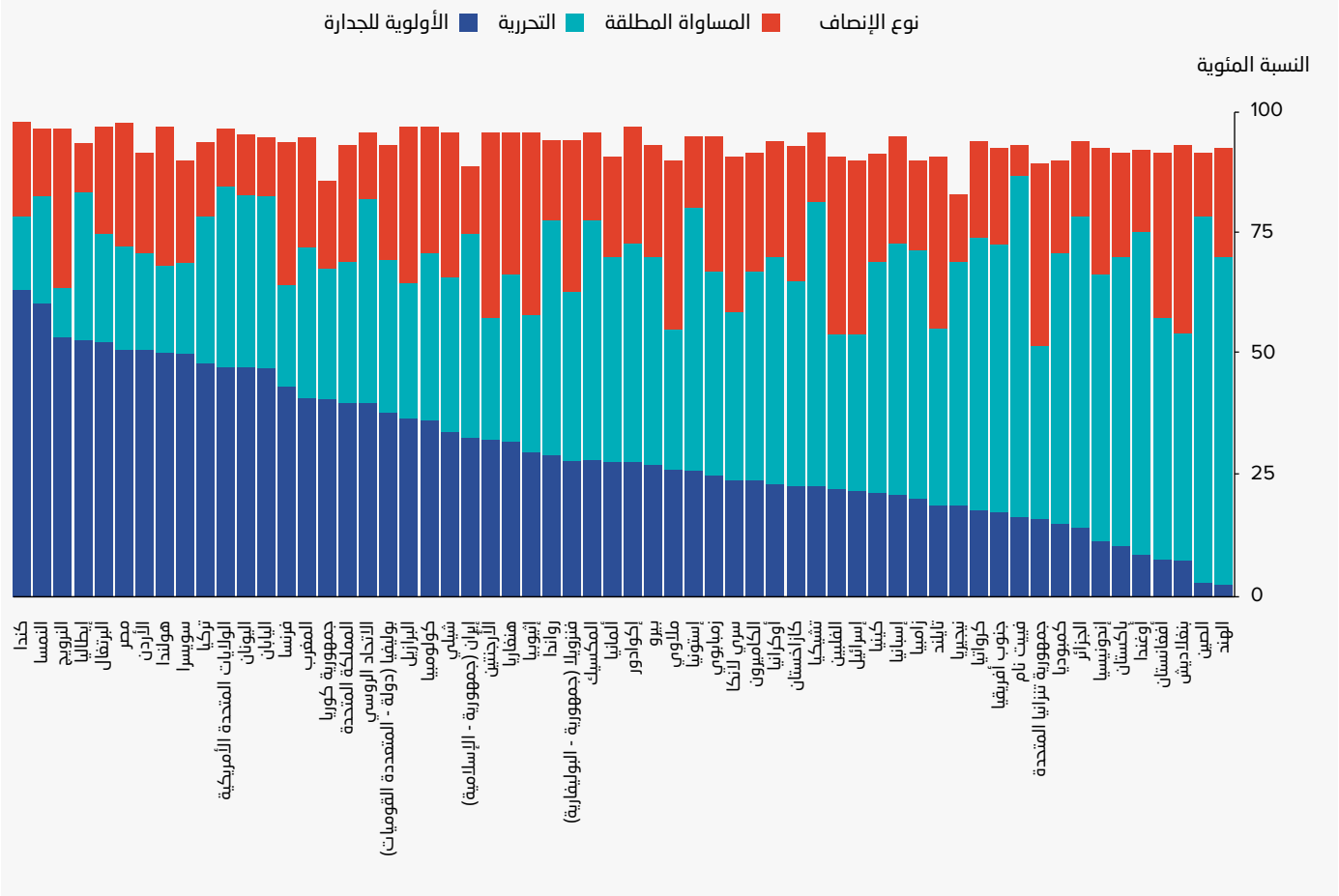

ملاحظة: يجد معتنقو المساواة المطلقة أن أنواع عدم المساواة كافة غير منصفة، ويرى معتنقو إيلاء الأولوية للجدارة أن الفوارق على أساس الأداء منصفة وعلى أساس الحظ غير منصفة، ويتقبل التحرريون جميع أنواع عدم المساواة ويعتبرونها منصفة.
المصدر: Almas and others 2022.

مصادر عدم المساواة مهم أيضاً. فإذا اعتقد فرد يعتنق منظور إيلاء الأولوية للجدارة بأن وجهاً من أوجه عدم المساواة أتى نتيجة للحظ وليس للجهد، فسيجد هذا الوجه غير منصف. وكما في الأفضليات، هناك تفاوت كبير بين البلدان وداخلها في الاعتقادات بشأن محركات عدم المساواة[130]. وتحمل الاعتقادات حول مدى عدم إنصاف أوجه عدم المساواة أهمية أكبر بالنسبة إلى إعادة التوزيع مما تفعل إزاء المستوى الفعلي لعدم المساواة في الدخل، لذلك للاعتقادات تأثير مباشر على دعم أنواع مختلفة من سياسات إعادة التوزيع[131].

من المهم إذاً الإقرار بأن السكان غير متوافقين في تفضيلاتهم واعتقاداتهم، والبحث في كيفية نشوء هذه الاختلافات عن العمليات الثقافية من أجل تصميم المؤسسات والسياسات، بما في ذلك بالنسبة إلى الامتثال الضريبي على سبيل المثال لا الحصر (الإضاءة 6-4)[132]. ولهذا أهمية خاصة في تقييم نوع التدخلات التي يرجح أن تؤدي إلى تحوّل اجتماعي[133].

فهم كيف يمكن لترسيخ الولاية على الذات ومعالجة الاستقطاب داخل البلدان أن يؤديان إلى تحسين العمل الجماعي بين البلدان

يفضي المنظور الأوسع إلى الاختيار، الذي يستوعب العِبر التي سبقت الإشارة إليها، إلى فرص جديدة لتحسين التعاون وتوفير المنافع العامة العالمية. وتساعد أيضاً على تبيّن الأضرار التي تلحقها المخاطر المرتبطة بالاستقطاب المحلي بالعمل الجماعي بين البلدان.

والتدخلات من أجل تحسين توفير المنافع العامة العالمية على أساس الاعتراف بأن البشر إنما هم نتاج ثقافاتهم تشمل أخذ التصوّرات والتطلعات في الحسبان أثناء تنفيذ السياسات أو تصميم المؤسسات. وقد تؤدي التصوّرات المختلفة بشأن تفسير خيار غير تعاوني إلى عوائق ثقافية أمام التعاون: عندما ينظر إلى هذا الخيار على أنه خطأ، قد يفضي ذلك إلى تيسير العمل الجماعي في التفاعلات المستقبلية، ولكن حين ينظر إليه على أنه إهانة، قد يؤدي إلى انهيار العمل الجماعي[134]. والتصوّرات مهمة أيضاً عندما يتلمّس الناس دوافع الآخرين لإصدار أحكام أخلاقية[135]، وعندما يبنون تصوّراتهم بشأن كيفية ترابطهم مع الآخرين، وأنماط هذا الترابط[136]. وهذا النوع من التصوّرات هو ما يحدد حالات انهيار التعاون عند وقوع النزاع. وهناك أدلة على أن ما يحدد كيفية تفكير الناس، وتصرفاتهم أيضاً، هو تمثيلهم العقلي للمكافآت التي يُحتمل أن تنالها الأطراف المتنازعة، لا المكافآت الفعلية[137]. وهذه التصوّرات مرنة إلى حد ما، ويمكن تغييرها بطرق تزيد من ميل الجهات الفاعلة إلى مواصلة التعاون[138].

والتطلعات هامة أيضاً، لأن البشر يتحركون على أساس ما يعتقدون أنه ممكن ومنشود، وهذه الاعتقادات تنجم، إلى حد ما، عن العمليات الاجتماعية، فتحدد ملامحها سرديات يتسع انتشارها في المجتمع أو ضمن مجموعة ما[139]. ولربما تنبثق التطلعات، والمنظمات والأعراف الاجتماعية المرتبطة بها، عن عمليات اجتماعية جعلت هذه التطلعات مناسبة للبعض، وضمن سياقات محددة، ولعلها لا تناسب بعض السياقات المستجدة[140]. ويتخذ تباين التطلعات والسياقات بعداً جديداً حين نواجه التحديات غير المسبوقة التي يطرحها الأنثروبوسين، إذا لم يتبيّن بعد كيف ستستمر عمليات التحوّل والاختيار الثقافيين في المجتمعات إزاء تحديات على مستوى الكوكب، لا سيما وأن هذه العمليات هي أحد عوامل تكوين مؤسسات وأعراف التكيّف، وأن المجموعة المستهدفة بهذه التحديات هي البشرية بأسرها، ما يعني ضرورة معالجتها جماعياً وعلى صعيد عالمي[141].

ولعل هذا التباين يلتقط، من وجه، ما أسمته كارلا هو وأليسون ديميريت: الفجوة في الولاية على الذات، التي قد يؤججها اتساع الفارق بين ما تعتقد المجتمعات أنه ممكن، أو قابل للتحقيق، وبين ما هو ممكن موضوعياً[142]. وبقدر ما تنجم الفجوات في الولاية على الذات عن الاعتقادات المشتركة، يتطلب سد هذه الفجوات إتاحة المزيد من المعلومات؛ وسيتطلب أيضاً حشد الأفكار حول المحددات الثقافية التي تكوّن الاعتقادات المشتركة[143].

> "التدخلات من أجل تحسين توفير المنافع العامة العالمية على أساس الاعتراف بأن البشر إنما هم نتاج ثقافاتهم تشمل أخذ التصوّرات والتطلعات في الحسبان أثناء تنفيذ السياسات أو تصميم المؤسسات.

وتضييق الفجوة في الولاية على الذات محدود بما يمكن تحقيقه موضوعياً، ولكنه أيضاً يتخذ صور تطلعات البشر، التي تصوغها أحياناً سرديات "تتمتع بولاية سياسية ونفسية قد ترسّخ أو تتحدى علاقات السلطة والمسارات المحددة القائمة"[144]. وقد تتخذ أيضاً ما يسمى بالسعي إلى تحوّلات التحرير[145]، التي تؤكد أهمية تحسين رفاه الناس، وكذلك تمكينهم كعوامل للتغيير[146].

بيد أن الاعتراف بأهمية التصوّرات والتطلعات، وبأن التوصيات العامة بإعادة تأطير السرديات قد تساعد على سد فجوة الولاية على الذات أسهل بكثير من تلمس طرق للبناء على هذه العِبر. في هذا الصدد، قد يساعد

توفير المنافع العامة العالمية، بما يحمله من مكاسب في أرض الواقع، فهذه المنافع هي طريقة محددة لمعالجة بعض التحديات المشتركة حين تواجه البلدان حالة من الاعتماد المتبادل. والمنافع العامة العالمية، بطبيعتها، ليست تفاعلات تأتي على حساب الآخر، فيمكن حشدها للتغلب على النزعة النفسية التي تشد إلى اعتقادات الكسب على حساب الآخر. ولا شك في أن العديد من التفاعلات بين البلدان تميل الكفة لطرف على حساب آخر، ولكن السعي إلى توفير المنافع العامة العالمية يختزن قدرة على فتح مجالات أمام البلدان للتفاعل في أنماط بديلة[147]. وبالتشديد على توفير المنافع العامة العالمية يمكن التغلّب على ثلاث من القنوات ثبت أنها تثير اعتقادات الكسب على حساب الآخر (حتى في الحالات التي لا تكون فيها المكاسب الفعلية صفرية): تصوّرات بوجود أخطار، ونُدرة الموارد سواء كانت حقيقة أم خيالاً، والمداولات المثبطة[148]. فالاعتقادات بمحصلة الكسب على حساب الآخر تؤدي إلى تفاقم الصراع[149]، وتثبط التعاون[150]، وتكبّل الجهود وتعوق التنمية الاقتصادية[151].

> "تنوّع الاعتقادات والتفضيلات مورد يمكن استثماره في الإبداع والابتكار، وبالمقابل، تمثل أنماط الاستقطاب السياسي تحدياً كبيراً للعمل الجماعي.

وفي توفير المنافع العامة العالمية إمكانية لحشد القدرة البشرية على النية المشتركة: "أي مفهوم اجتماع الأفراد على حل مشكلة والتزامهم بدعم بعضهم البعض"[152]. والواقع أن مبدأ التفاهم والتشارك على النوايا قد تطور، بحيث لا يراعي الإجراءات المشتركة والاعتقادات المشتركة فحسب، بل أيضاً أسس التنسيق التي تنشأ من الحاجة إلى إعطاء مبررات ومسوّغات لتلك الإجراءات والاعتقادات[153]. وفي بعض البيّنات إشارة إلى أن السعي إلى الاعتماد على الذات (السعي إلى الحد من الاعتماد المتبادل) في مواجهة المشاكل المشتركة يبدّد التعاون ويعمّق أوجه عدم المساواة[154]. فلدى الإنسان قدرة على "رؤية العالم من موقع الآخر، وتحديداً فهم حالاته المعرفية واعتقاداته وأهدافه"[155] وحتى حالاته العاطفية، واستحضارها بما يبعث على التعاطف[156]. وهذا يمكن أن يولد نزعة إلى تحقيق العدالة التي تكون، إلى جانب القصدية المشتركة، محركاً قوياً للتعاون بهدف توفير المنافع العامة العالمية[157].

والوجه الآخر هو أن الدوافع المحتملة القوية إلى التعاون غالباً ما تتفاعل ضمن مجموعات[158]. ويتمثل أحد مظاهر هذا السلوك "الجماعي" في أن جميع بلدان العالم تقريباً تتعاون في إطار ضيّق (أي في حدود البلد) بدرجة أعلى بكثير من تعاونها على الصعيد العالمي[159]. وليس تنوّع الاعتقادات والتفضيلات مجرد واقع من الحياة، بل مورد يمكن استثماره في الإبداع والابتكار[160]، وبالمقابل، تمثل أنماط الاستقطاب السياسي (حيث لا يطرح أساس واقعي مشترك لإجراء المناقشات المنطقية، وحيث تنفر المجموعات من بعضها البعض، وتجرد بعضها بعضاً من الإنسانية) تحدياً كبيراً للعمل الجماعي (الفصل 6)[161]. والمسار المحلي للاستقطاب السياسي قد يحدد، بدرجة كبيرة، مدى تأمين بعض المنافع العامة العالمية، مثل التخفيف من آثار تغيّر المناخ والاستجابة للجوائح[162].

وترتبط اعتقادات الكسب على حساب الآخر بالاستقطاب السياسي في بلدان عدة[163]. فلم يكن انعدام المساواة على الصعيد الدولي في الحصول على اللقاحات العامل الوحيد في تحديد مسار جائحة كوفيد-19، بل أيضاً المواقف المحلية تجاه اللقاحات، بما في ذلك في بلدان الدخل المرتفع[164]. وحتى عندما توفّرت اللقاحات بكثرة وبدون مقابل، كانت أنماط الثقة والاستقطاب السياسي تحدّد مسار الجائحة في العديد من البلدان[165]. وفي بعض البلدان، كان وضع الأفراد من حيث تلقي اللقاح أو عدمه عامل استقطاب حاله حال المحددات الفئوية الأخرى. والمواقف المستقطبة حيال تلقي اللقاح أو عدمه، ارتبطت بمدى مقاومة تناول اللقاح[166].

وللاستقطاب السياسي ثقله أيضاً لأن تنافر التفضيلات والاعتقادات وتجذرها في العمق الثقافي قد يحولان دون الجمع بين الأعراف الاجتماعية في تعاون يحقق نتائج أفضل[167]. وكما بيّنت المناقشات، وكما تبرهن النظرية، توزيع التفضيلات الاجتماعية (نحو رعاية البيئة أو النفور من عدم المساواة) يمكن أن يصل بالأمور إلى نقطة الانعطاف، ومن دون تأثير سلبي أو رد فعل عنيف، وذلك وقفاً على الآثار التي تحدثها التدخلات على فئات سكانية مختلفة وأسباب تمسّك أفراد هذه الفئات بالأعراف الاجتماعية[168].

وعندما يتفاعل سلوك الامتثال لعرف معيّن مع دوافع أخرى، مثل الهويات الفئوية، قد لا يحدث انعطاف اجتماعي على الإطلاق[169]. وعندما يرتبط الانتماء إلى فئة بهويات جليّة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مبالغة في التمايز عن "الآخر"، أي الفئات الأخرى، ويحجب عن إدراك أفراد هذه الفئة أن لكل إنسان هويات متعددة تتنوّع صورها وسبل تعبيرها وثقلها عبر الزمن، وبذلك تغيب عن الاعتبار إنسانيتنا المشتركة[170]. وفي هذه الأوضاع، تكون السمات السلوكية التي يعتمد عليها الأفراد للتعبير عن انتمائهم إلى فئة معيّنة، عائقاً أمام إحداث انعطاف في الأعراف الاجتماعية[171]. وعلى سبيل المثال، إذا كان عدم تلقي لقاح

كوفيد-19 سمة انتماء إلى فئة معيّنة، فلن يتغيّر السلوك إذا تلقى بعض أفراد الفئة اللقاح، بل يمكن أن يؤدي ذلك إلى تشدّد في المواقف إزاء اللقاح تعبيراً عن الالتزام والولاء حيال الفئة[172]. ومن الجوانب الحاسمة التي يجدر الأخذ بها، لا سيما في ظروف الاستقطاب السياسي، تجاوز اعتقادات الناس الخاصة بهم، والتطلّع إلى ما لديهم من ظنون حول أفكار الآخرين بشأن قضايا معيّنة، وتصوّرات إزاء التهديدات وأفكار الآخرين بشأنها، وماهية سلوكهم إزائها[173].

ويتناول الفصلان التاليان تضييق الفجوة في الولاية على الذات ومعالجة الاستقطاب بمزيد من التفصيل. وقد يبدو أن الظروف الحالية، بما تشهده من اضطرابات في جميع أنحاء العالم، غير مهيأة لتذليل أي من هذين التحدّيين. وبينما نخوض غمار الأنثروبوسين، قد نكون في صدد انقطاع في استمرارية المنظومة البيئية[174]، يغلب عليه تحوّل من النمو السكاني غير الخاضع للضوابط إلى ضبط الخصوبة (الشكل 4-5)[175]. والتحوّل إلى الخصوبة المنخفضة معقد ومتعدد الأوجه، وقد خضع مؤخراً لتحليلات من منظور التطوّر الثقافي (للنظر في العوامل التي يضعها علماء الديمغرافيا في إطار استنباط الأفكار)[176]. وتشمل محددات هذا التحوّل الابتكارات في الطب والصرف الصحي، وتمكين المرأة، والتقدم في التعليم، والانعطاف في مفهوم الأسر الناجحة حسب الأعراف الاجتماعية، وزيادة الاهتمام بالنمو السكاني، والوعي بالمخاطر المحدقة بالكوكب، وغيرها من العوامل، وكلها تجلّيات، ولو إلى حد ما، للعوامل الثقافية[177]. والاعتراف بأننا في وضع جديد على الكوكب، وضع الأنثروبوسين، وفي طور بيئي جديد، يطرح خطة

الشكل 4-5 مرحلة انتقالية كبيرة في العالم من نمو سكاني متسارع إلى نمو سكاني أبطأ

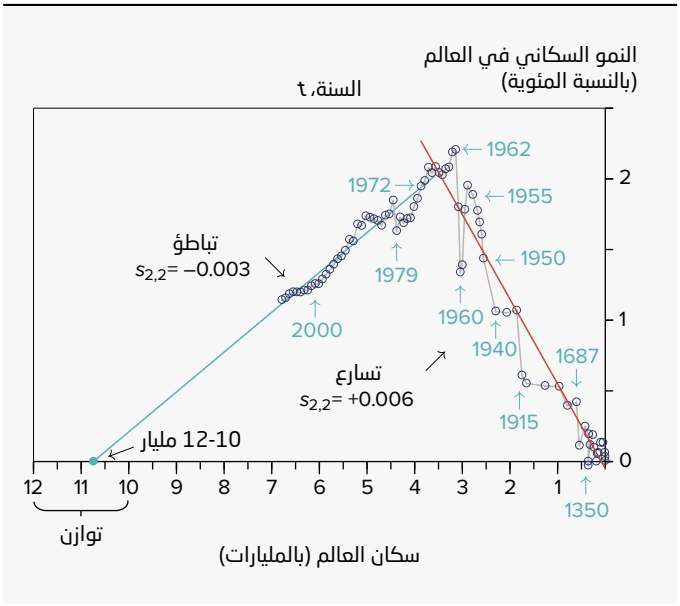

ملاحظة: يمثل الرسم البياني نصيب الفرد من النمو السكاني كنسبة مئوية إزاء مستوى السكان. يربط الخط الرمادي نقاط البيانات في سنوات مختلفة. يتناسب الخط الأحمر مع نموذج بيئي للتفاعلات المتبادلة بين البشر والنباتات حيث تكون المعلمة البيئية ($s_{2,2}$) إيجابية، ما يدل على النمو السكاني السريع للغاية. يتناسب الخط الأزرق مع نموذج تحوّلت فيه المعلمة إلى سلبية، ما يدل على تباطؤ في النمو السكاني، مع توازن متوقع في عدد السكان عند حوالي 10-12 مليار شخص في وقت ما في القرن المقبل.
المصدر: Lehman and others 2021.

الإمكان: لا التفاؤل ولا التشاؤم، بل إمكانية الإدارة الواعية للمشاكل التي جنتها أيدينا على صعيد العالم[178]. وتوفير المنافع العامة العالمية، الذي يعتمد علينا وحسب، سيكون وسيلة للعمل على أساس خطة الإمكان.

نهجٌ يركز على التكنولوجيا في مفاوضات تغيّر المناخ

سكوت باريت، جامعة كولومبيا وكلية لندن للاقتصاد

يحاول العالم الحد من تغيّر المناخ منذ أكثر من 30 عاماً. وقد اعتمد في هذا الصدد اتفاقية أولى في عام 1992 هي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. اتفق الأطراف بموجبها على التعاون للحد من تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى مستوى يجنّب حدوث تغيّر "خطير" في المناخ. كل بلد هو طرف في هذه الاتفاقية. وجميع البلدان متفقة على أنها بحاجة إلى التعاون.

بعد ذلك، اعتُمدت معاهدتان أخريان. وضع بروتوكول كيوتو لعام 1998 حدوداً ملزمة لانبعاثات البلدان المدرجة في المرفق الأول[1] للفترة 2008-2012، ولكن إنفاذها لم يكن ممكناً. رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة. أما كندا فشاركت في البداية، لكنها لم تتخذ أي تدابير للحد من انبعاثاتها حسبما تعهّدت، وانسحبت لاحقاً لتجنب الالتزام القانوني بالامتثال. في عام 2009، اجتمعت البلدان في كوبنهاغن لتوسيع نطاق بروتوكول كيوتو وتعميقه. وكان من المتوقع التزام المزيد من البلدان بالحدود المفروضة على الانبعاثات، وتضييق الحدود التي تم التفاوض بشأنها سابقاً. لكن البلدان لم تتمكن من الاتفاق على كيفية القيام بذلك. وبدلاً من ذلك، حاولت التملّص. أولاً، حددت مقياساً رقمياً لهدف اتفاقية المناخ المتمثل في تجنب التغيّر الخطير في المناخ، ووضعت هدفاً يتمثل بدرجتين مئويتين لمتوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية. ثانياً، طلبت من الأطراف التعهد بتقديم مساهمات من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك. وفي نهاية المطاف، نظّم اتفاق باريس لعام 2015 هذا النهج. ووطد الاتفاق الهدف السابق: يتعيّن على البلدان الآن "الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية". كما وضع اتفاق باريس التعهدات في سياق الإشهار والفضح، للتشجيع على زيادتها. وخلافاً لبروتوكول كيوتو، تشارك جميع البلدان في اتفاق باريس. وخلافاً لبروتوكول كيوتو أيضاً، تقديم التعهدات والوفاء بها طوعيان.

إلى أين أوصلنا هذا النهج؟ ترتفع تركيزات ثاني أكسيد الكربون كل عام منذ بدء المفاوضات. وقد انبعث منذ اعتماد اتفاقية المناخ أكثر مما انبعث خلال 250 سنة مضت. ووصلت الانبعاثات إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2022. العالم ليس متجهاً نحو تحقيق الهدف الذي أعلنت الدول أنها لا بد ستحققه.

لماذا؟ لا يمكن إعطاء تفسير واحد لظاهرة بهذا التعقيد، ولكن أحد التفسيرات يتفوّق على غيره، وهو بسيط للغاية: البلدان عالقة في معضلة السجين. تدرك جميع البلدان أنها ستكون أفضل حالاً إذا قامت جميعها بتخفيض انبعاثاتها، وصولاً إلى صافي الصفر. لكن كل بلد يخشى أن يعرّض ذلك اقتصاده للخطر. وقد يكون كل بلد على استعداد لخفض انبعاثاته بشكل كبير إذا تأكد من أن البلدان الأخرى ستخفّض انبعاثاتها بشكل كبير، فيتجنب التغيّر الخطير في المناخ. ومع ذلك، عندما يتعذّر إنفاذ المساهمات أو عندما تكون طوعية، يُستبعد هذا التأكيد. وليست المشكلة في أن فرادى البلدان لا تفعل شيئاً، المشكلة هي في أن فرادى البلدان لا تفعل سوى القليل القليل[2].

ما السبيل إلى تحقيق نتائج أفضل؟ يمكن التعلّم من النجاحات المحققة.

النجاحات

أحد النجاحات هو انخفاض سعر الخلايا الشمسية الكهروضوئية بنسبة 99 في المائة منذ عام 1976. جهود البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص أسهمت في 59 في المائة من هذا الانخفاض، ووفورات الحجم في 22 في المائة، والتعلم بالممارسة في 7 في المائة[3]. واتسم البحث والتطوير بأهمية خاصة في بداية العملية، ثم اكتست وفورات الحجم أهمية في وقت لاحق. بدأت عمليات البحث والتطوير في مجال الطاقة الشمسية مع أول خلية شمسية تم تطويرها في مختبرات بيل في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1954، ثم مع المزيد من التطوّرات التي حفزها سباق الفضاء؛ فاستجابة الولايات المتحدة الأمريكية (بدءاً من مشروع الاستقلال للرئيس ريتشارد نيكسون، وهو برنامج لتحقيق استقلال الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 1980) واستجابة اليابان (خاصة برنامج الشمس المشرقة)

لأزمات الطاقة في سبعينات القرن العشرين؛ فالبحوث في أستراليا في ثمانينات القرن العشرين؛ فالطفرة الشمسية في ألمانيا في أواخر القرن العشرين، تدعمها التعريفات التفضيلية السخية[4]. وساهم اجتماع جهود العديد من البلدان في الوصول إلى الوضع الحالي، حيث التكاليف منخفضة لدرجة أصبحت فيها الخلايا الشمسية الكهروضوئية الخيار الأقل كلفة لتوليد الكهرباء في معظم أنحاء العالم، وذلك وفقاً للوكالة الدولية للطاقة[5].

وسُجّل نجاح آخر في انخفاض سعر بطاريات الليثيوم أيون. انخفضت كلفة هذا النوع من تخزين الطاقة بنسبة 97 في المائة منذ أن بدأ تسويقه في عام 1991. جهود البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص أسهمت في 54 في المائة من هذا الانخفاض، ووفورات الحجم في 30 في المائة، والتعلم بالممارسة في 2 في المائة[6]. وضمّت صناعة الإلكترونيات معظم هذه الأنشطة (الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والأدوات الكهربائية وما إلى ذلك)[7]. وقد أدى التقدم في هذه التكنولوجيا، إلى جانب سياسات تشجيع الطلب، إلى زيادة سريعة في مبيعات السيارات الكهربائية، لا سيما في الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الصعيد العالمي، ازداد الطلب على بطاريات الليثيوم أيون لاستخدامها في السيارات الكهربائية بنسبة 65 في المائة بين عامي 2021 و2022[8]. وبفضل هذه التكنولوجيا، يخطّط عدد متزايد من البلدان ومصنعي السيارات لإنهاء مبيعات محركات الاحتراق الداخلي بشكل تدريجي حتى عام 2035.

حدثت هذه التطوّرات (وغيرها، مثل انخفاض تكاليف العنفات الريحيّة ومصابيح الصمام الثنائي الباعثة للضوء) خارج إجراءات اتفاقية المناخ، ويمكن القول إنه لم يكن لها علاقة تذكر بمفاوضات المناخ. وكان المفاوضون قد طلبوا من البلدان خفض انبعاثاتها، وهو نهج يقع في فخ معضلة السجين. ولو ركّزت البلدان أكثر على تغيير النظريات الاقتصادية للتكنولوجيات الجديدة، لكانت النتيجة مختلفة. فبدلاً من مطالبة البلدان بالحد من استخدامها للوقود الأحفوري، لم لا يكون التركيز على جعل مصادر الوقود البديلة أرخص من الوقود الأحفوري؟ وفي هذا الخيار ما يضمن عملياً الانتشار العالمي للتكنولوجيات الجديدة، فتنخفض الانبعاثات في كل مكان.

التحوّل

انتشرت الخلايا الشمسية الكهروضوئية والسيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات (حتى الآن) خارج إطار أي معاهدات. وفي هذا مثلٌ على تأثيرات السلاسل التعاقبية[9]. وبمجرد إجراء ما يكفي من البحث والتطوير لتشجيع استيعاب التكنولوجيا في بلد ما، فإن إنتاج هذا البلد يخفّض التكاليف بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما من خلال وفورات الحجم، ما يشجع البلدان الأخرى على استيعابها، فتسهم بدورها في تخفيض إضافي في التكاليف، وتتشجع بلدان إضافية على اعتماد التكنولوجيا، وهكذا دواليك. والسلاسل التعاقبية تلقى أصداءً إيجابية.

وفي بعض الحالات، قد لا يتمكّن بلد وحده من إطلاق سلسلة تعاقبية، ولكن قد تتمكّن مجموعة حاسمة من البلدان من إعطاء "الدفعة القوية" المطلوبة للتحوّل. وغالباً ما تدفع العوامل الخارجية باتجاه الاعتماد العالمي. ومن الأمثلة على ذلك شحن النفط عبر المحيطات. فعلى مر التاريخ، نتج معظم التلوّث النفطي في البحار من طريقة نقل النفط. فبعد تسليم النفط، تحمّل الناقلة مياه الصابورة لرحلة العودة. وقبل أن تستلم الناقلة حمولتها التالية، تطلق مياه الصابورة، ممزوجة ببقايا النفط، في البحر. شكلت هذه العملية، التي تكررت مراراً، مصدراً رئيسياً لتلوّث المحيطات. وللحد من هذا التلوّث، طلبت الاتفاقية الدولية لمنع تلوّث البحار بالنفط لعام 1954 من الناقلات أن تحصر إطلاق مياه الصابورة ضمن منطقة تبعد ما لا يقل عن 50 ميلاً عن الشاطئ. وكان من الصعب إنفاذ الاتفاقية، شأنها شأن بروتوكول كيوتو، بسبب معضلة السجين نفسها.

وفي سبعينات القرن العشرين اعتُمد نهج مختلف. ألزمت الاتفاقية الدولية لمنع التلوّث من السفن، أو اتفاقية ماربول، ناقلات النفط بفصل الخزانات التي تحتوي على النفط عن الخزانات التي تحتوي على مياه الصابورة، ما استلزم إعادة تصميم الناقلات. كان نهج اتفاقية ماربول أكثر كلفة من نهج الاتفاقية الدولية لمنع تلوّث البحار بالنفط، ولكن أسهل إنفاذاً[10]. وبمجرد أن رفض عددٌ كاف من الموانئ دخول الناقلات من التصميم القديم، استوفى المزيد من مشغلي الناقلات المعيار الجديد. ومع استيفاء المزيد من الناقلات المعيار الجديد، ازداد عدد الموانئ الذي لم يسمح بالدخول سوى للناقلات التي تستوفي المعيار الجديد، لحماية سواحلها. وهكذا، حدثت نقطة تحوّل في المشاركة ضمنت الالتزام العالمي[11]. وبديهياً، يجب أن ينسحب التحوّل على 50 في المائة على الأقل من إجمالي الشحن، وتبيّن، من الناحية العملية، أن هذه النسبة هي العتبة المعتمدة لدخول الاتفاقية التي تفرض معيار التكنولوجيا الجديد حيّز التنفيذ. ووفقاً للمنظمة البحرية الدولية، ساهمت اتفاقية ماربول بشكل كبير في خفض مستويات التلوّث الناجم عن الشحن الدولي، وهي تنطبق على 99 في المائة من الحمولة التجارية في العالم[12].

وقد استثنى بروتوكول كيوتو، عن حق، الانبعاثات الصادرة عن الطيران والشحن الدوليين، باعتبار أن هذه المصادر يجب أن تضبطها منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية. فهاتان المنظمتان معنيتان بالمعايير، وهما الجهتان المناسبتان للتفاوض بشأن خفض الانبعاثات في مجالات نفوذهما. ومن خلال التركيز على المعايير بدلاً من حدود الانبعاثات (التي يصعب تعيينها على فرادى البلدان)، تستطيع المنظمتان تحفيز ردود فعل إيجابية، فتحدثان تحوّلاً في معيار جديد.

ولنفترض أن أفضل بديل لزيت وقود السفن هو الأمونيا الخضراء، وهي وقود ينتج من الجمع بين النيتروجين المستخرج من الهواء والهيدروجين المستخرج من الماء، وكلتا العمليتين تعملان بالطاقة المتجددة. فما السبيل قدماً؟ على الأرجح أن الأمونيا تكلّف عدة أضعاف كلفة زيت الوقود الثقيل. كما يطرح التحوّل إلى الأمونيا تحديات تقنية. فهو يستلزم محركات جديدة، وصهاريج تخزين جديدة على متن الناقلات (ما يستدعي تصميمات جديدة للسفن)، ومرافق مرفئية جديدة: باختصار، معيار جديد "للوقود-التكنولوجيا". ومن الواضح أن التحوّل إلى الأمونيا لن يحدث في كل بلد على حدة. فلن يرغب مالكو السفن في تشغيل سفنهم على الأمونيا ما لم تتوفر شبكة من البنية الأساسية للتزود بالوقود، تماماً كما لن يرغب أي بلد بإنشاء شبكة وقود للأمونيا ما لم يتأكد من أن الكثير من السفن ستعمل على الأمونيا. وستشكل الالتزامات بالتعامل مع شركة معيّنة عائقاً أمام عملية التحوّل إذا لم يقم بها سوى بلد واحد فقط أو عدد قليل من البلدان. ولكن مع تحوّل المزيد من الموانئ إلى الأمونيا، سيرغب المزيد من مالكي السفن في تشغيل سفنهم عليها. ومع تشغيل المزيد من السفن على الأمونيا، سيرغب المزيد من الموانئ في التحوّل. والتحوّل في المعيار إلى الأمونيا الخضراء يشبه التجربة مع اتفاقية ماربول.

لدى "مبادرة السعي إلى الابتكار"، وهي تحالف يضم 22 بلداً تعمل خارج إطار اتفاقية المناخ، خطة لتقليل الانبعاثات في الشحن، تتوافق مع المنطق المطروح. الهدف الأول للمبادرة هو المضي في البحث والتطوير لتحديد أفضل بديل لزيت الوقود الثقيل. الهدف الثاني هو تسهيل انتشار هذا المعيار الجديد "للوقود-التكنولوجيا". لنفترض مجدداً أن البحث والتطوير كشف في المرحلة الأولى أن الأمونيا هي "البديل الأفضل". كيف يمكن تحقيق الهدف الثاني المتمثل في ضمان الانتشار العالمي للمعيار الجديد؟ تهدف مبادرة السعي إلى الابتكار إلى إنشاء أسطول من 200 سفينة على الأقل قادرة على العمل بالوقود الجديد؛ وإنشاء بنية أساسية عالمية للموانئ لدعم السفن التي تعمل بوقود خال من الانبعاثات عبر 10 موانئ تجارية كبيرة تغطي ثلاث قارات على الأقل وتزوّد بالوقود عديم الانبعاثات بحلول عام 2030[13]؛ وزيادة إنتاج الوقود الجديد بحيث يوفر ما لا يقل عن 5 في المائة من إجمالي السوق. ومن غير المحتمل أن تكفي 200 سفينة و10 موانئ كبيرة ونسبة 5 في المائة من سوق الوقود لإحداث تحوّل في السوق العالمية، لكن هذه المبادرة على الأقل تبيّن الحاجة إلى تغيير النظام. وتغيير النظام هو جوهر الاستراتيجية التي تسعى إلى تحويل معضلة السجين إلى عملية تحوّل[14]. وبمجرد أن تتجاوز مجموعة حاسمة من البلدان نقطة التحوّل، يولّد هذا النهج ردود فعل إيجابية، فيؤدي إلى تحوّل عالمي، كما رأينا مع اتفاقية ماربول.

التجارة

يولّد النهج الذي تتبعه اتفاقية المناخ، ويركز على خفض الانبعاثات، ردود فعل سلبية. فإذا خفّض بلد واحد (أو مجموعة من البلدان) انبعاثاته بشكل أحادي، تتحوّل الميزة النسبية في القطاعات كثيفة غازات الدفيئة إلى بلدان أخرى، فتزداد انبعاثاتها، في ظاهرة تعرف باسم "تسرب التجارة". وفي حال خفّض بلد واحد الانبعاثات عن طريق خفض استخدام الوقود الأحفوري، تنخفض الأسعار العالمية لهذا الوقود، فتزيد البلدان الأخرى استهلاكها منه، وتزداد انبعاثاتها. هذه النتائج السلبية تشجّع حافز الانتفاع المجاني، المتأصل في معضلة السجين.

وبسبب هذه المخاوف المتعلقة بالتجارة، غالباً ما تستثني السياسات المناخية المحلية الصناعات كثيفة غازات الدفيئة فلا تضطرها إلى الحد من انبعاثاتها، ما يقوّض الجهود الأحادية للحد من الانبعاثات. ويخطط الاتحاد الأوروبي لتوسيع نطاق ترتيباته المتعلقة بالتداول بحقوق الانبعاثات لتشمل الصناعات التي كانت محمية في السابق من أجل زيادة خفض الانبعاثات. لكن، نظراً للمخاوف بشأن التسرب، يخطط الاتحاد لاستبدال الاستثناءات بآليات لتعديل حدود الكربون خاصة بالصناعة، في خطوة قد تحفّز النزاعات. وكما حدث سابقاً عندما حاول الاتحاد الأوروبي توسيع نظام التداول بحقوق الانبعاثات ليشمل الطيران الدولي، قد تسعى دول قوية أخرى إلى الانتقام. كذلك قد تحتجّ البلدان النامية بأن التعديلات الضريبية على الحدود، عندما تعامل الإنتاج المحلي والواردات على حد سواء من حيث الانبعاثات، إنما تنتهك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة المنصوص عليه في اتفاقية المناخ. وأخيراً، لن يحول تصحيح التسرب دون الانتفاع المجاني.

أما ربط اتفاقيات المناخ بالتعاون التجاري فيمكن أن يساعد في منع الانتفاع المجاني، وبالتالي، في منع التسرب. وتنفيذ الاتفاقيات التجارية أسهل من تنفيذ اتفاقيات المناخ. ذلك أن التجارة ثنائية، أما خفض الانبعاثات فمنفعة عامة عالمية. فإذا انتهك بلد ما اتفاقية تجارية، يصبح لدى البلدان المتضررة من انخفاض التجارة حافز قوي، شبه تلقائي، للانتقام. والخوف من الانتقام يحفز البلدان على الالتزام باتفاقياتها التجارية. أما إذا كان بلد ما يصدر أكثر مما تسمح به المعاهدة المناخية، فإن الأطراف الأخرى لا تضر إلا نفسها إذا ردت بالمثل، وبالتالي لن تنتقم. ولأن الاتفاقيات التجارية أسهل إنفاذاً من اتفاقيات المناخ، فإن ربط التعاون التجاري بالتعاون في توفير منفعة عامة عالمية قد يضعف حوافز الانتفاع المجاني[15].

وأوضح مثل هو بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الذي يحمي طبقة الأوزون في الستراتوسفير. تحظر المعاهدة التجارة، بين الأطراف وغير الأطراف، في المركّبات الكلوروفلوروكربونية والمنتجات التي تحتوي عليها وتعمل على النحو التالي: إذا لم تشارك البلدان الأخرى في الاتفاقية، فلن يرغب أي بلد في المشاركة لأن ذلك يعني خسارة جميع المكاسب من التجارة في المركّبات الكلوروفلوروكربونية بالإضافة إلى الخسارة من الانتفاع المجاني. أما إذا شاركت جميع البلدان الأخرى، فسيرغب أي بلد في المشاركة طالما أن المكاسب من التجارة مع سائر بلدان العالم تتجاوز المكاسب من الانتفاع المجاني. وسيكون لدى كل بلد حافز للمشاركة شرط مشاركة عدد كاف من البلدان الأخرى. وبالتالي تنطوي التدابير التجارية هي الأخرى على نقطة تحوّل كما هو الحال مع اتفاقية ماربول، وهي نتيجة منطقية عند النظر في أن منع السفينة من الوصول إلى الميناء يعادل حظراً تجارياً. وبفضل التدبير التجاري، من بين أمور أخرى، كان بروتوكول مونتريال فعالاً بشكل ملحوظ، إذ منع التسرب والانتفاع المجاني[16].

وعُدّل بروتوكول مونتريال في كيغالي في عام 2016 لضبط المركّبات الهيدروفلوروكربونية، وهي مادة من عائلة المركّبات الكلوروفلوروكربونية. والمركّبات الهيدروفلوروكربونية هي غاز دفيئة قوي لا يستنفد طبقة الأوزون، لذلك، فتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال يشكّل معاهدة مناخية تم التفاوض بشأنها خارج عملية اتفاقية المناخ. ويتضمن التعديل التدبير التجاري نفسه الذي يدرجه بروتوكول مونتريال، لذلك فهو يمثل أول معاهدة مناخية تتضمن تدبيراً تجارياً. ولم يتمكن بروتوكول كيوتو من ضبط المركّبات الهيدروفلوروكربونية، لكن من المرجح جداً أن يضبطها تعديل كيغالي، خاصة بعد دخول التدبير التجاري حيّز التنفيذ في عام 2029. وخلافاً للسياسات الأحادية لمراقبة تسرب التجارة، يتضمن تعديل كيغالي آلية مالية لتغطية التكاليف الإضافية لامتثال البلدان النامية لتدابير الرقابة المنصوص عليها في المعاهدة. ويشجع تعديل كيغالي التعاون كما في روحية اتفاقية المناخ، ولكن بوسائل مختلفة.

سُبُل المضي قُدُماً

رغم كل الجهود المبذولة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، لم يحقق نهجها الرامي إلى الحد من تغيّر المناخ أهدافه حتى الآن. ولحسن الحظ يمكن استكمال اتفاق باريس باتفاقيات أخرى تهدف إلى الحد من الانبعاثات في قطاعات معينة. وهذا ما حدث بالفعل. فقد اعتُمد تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بعد مضي أقل من عام على اتفاق باريس. وتشير تطوّرات أخرى، من ضمنها انخفاض أسعار الخلايا الشمسية الكهروضوئية وبطاريات الليثيوم أيون وتطلعات مبادرة السعي إلى الابتكار، إلى إمكانية إحراز المزيد من التقدم. والسمة الرئيسية المشتركة بين جميع هذه الجهود هي تركيزها على التدخلات (المعايير التقنية، والبحث والتطوير، والتدابير التجارية) التي يمكن أن تحدث تحوّلاً في النُّظم من خلال مجموعة حاسمة[17]. ومن المؤكد أن العديد من الإمكانيات لا يزال قيد الاكتشاف.

ملاحظات

1 تشمل البلدان المدرجة في المرفق الأول البلدان الصناعية التي كانت أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1992، بالإضافة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما فيها الاتحاد الروسي ودول البلطيق وعدة دول في أوروبا الوسطى والشرقية.

2 يمكن الاطلاع على دراسة Barrett and Dannenberg 2016 للحصول على تجربة مخبرية لاتفاق باريس تظهر أن عملية "التعهد والمراجعة" تغيّر ما تقوله الجهات الفاعلة (أي هدفها الجماعي وتعهداتها الفردية) ولكن ليس ما تفعله (أي مساهماتها الفعلية لتحقيق تعهداتها وهدفها).

3 Kavlak, McNerney and Trancik 2018.

4 Nemet 2019.

5 https://www.iea.org/reports/solar-pv.

6 Ziegler, Song and Trancik 2021.

7 Dugoua and Dumas 2023.

8 IEA 2023b.

9 Dixit 2003؛ Heal and Kunreuther 2010.

10 Mitchell 1994.

11 Barrett 2003a.

12 https://www.imo.org/en/ourwork/environment/pages/pollution-prevention.aspx.

13 https://explore.mission-innovation.net/mission/zero-emissions-shipping/.

14 7 من أكبر 10 موانئ حجماً في العالم موجودة في الصين. لذا، فمشاركة الصين في استراتيجية لتغيير الشحن أساسية.

15 Barrett and Dannenberg 2022.

16 Barrett 2003a.

17 Barrett 2016.

استخدام تصوّرات من العلوم السلوكية: حذار!

الدعوة إلى توخي الحذر في استخدام التصوّرات السلوكية مردها إلى التحديات التي ينطوي عليها تكرار بعض النتائج[1]. تُنسب هذه المخاوف إلى أزمة التكرار التي أثرت على بعض أبحاث علم النفس في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، عندما فشلت عملية تكرار العديد من المحصّلات البارزة في محاولات لاحقة. وكانت هذه المحصّلات قد حظيت باهتمام وسائل الإعلام والسياسات[2]. وتعذّر تحديداً تكرار الدراسات التجريبية التي أجريت على مدى السنوات العشرين الماضية. وكانت معدلات الفشل في تكرارها أعلى من معدلات الدراسات غير التجريبية[3]. وبيّنت مراجعة حديثة إمكانيّة تكرار الثلثين فقط من تجارب العلوم الاجتماعية التي نُشرت في مجلتين رئيسيتين، وقد بلغ متوسط حجم التأثير تقريباً نصف ما ذُكر في الدراسات الأصلية[4]. وفشلت عملية تكرار أحد تدخلات الوكز البارزة في مجال تعزيز التبرع بالأعضاء، بل كان من الممكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية[5]. ووثقت العديد من الجهود ليس فقط الفشل في التكرار ولكن أيضاً احتمالات تتعلق بسوء السلوك العلمي[6]. وبالتعلم من هذه التحديات، يُرجّح أن تتطوّر العلوم السلوكية لتقدم نتائج أكثر قوة، وتكون أكثر حذراً بالنسبة إلى الادعاءات القائمة على الاستدلال الإحصائي، وتتناول قضايا ذات صلة مباشرة بالسياسات[7].

لكن التصوّرات من العلوم السلوكية تواجه تحدياً آخر. فنظراً لانتشار التحيّزات المعرفية الواردة في الأدبيات، من الصعب على التدخلات معالجتها جميعاً أو التأكد من أن معالجة تحيّز واحد لا تؤدي إلى تضخيم التحيّزات الأخرى، وذلك حتى لو كانت النتائج قوية. قد تبدو مخطوطة التحيّز المعرفي (الشكل إ-4-2-1) أكثر قليلاً من "مجموعة من التعديلات المعقولة لنماذج الاختيار العقلاني"[8]. وقد حفّز هذا التحدي الجهود الرامية إلى إيجاد مجموعة من الآليات السببية التي يمكن أن تفسر الكثير من التحيّزات المعرفية[9]. وأدى الفهم الأفضل للعمليات المعرفية (وحدود الإدراك البشري)[10] إلى فرضيات حول الآليات التي يمكن أن تفسر العديد من التحيّزات المعرفية[11]. وتشمل هذه الفرضيّات عدم اليقين المعرفي[12] أو فهم كيفية تقدير الناس للاحتمالات من خلال الاستدعاء الانتقائي للذكريات[13]. لكن حتى النظريات التي جمعت بين تحيّزات مختلفة تلقت دعماً تجريبياً قوياً[14] يفشل تكرارها في بعض الأحيان[15].

الشكل إ-4-2-1 بعد تحديد 180 تحيّزاً معرفياً يصعب استخلاص تصوّرات عن كيفية تغيير السلوك لتحسين العمل الجماعي

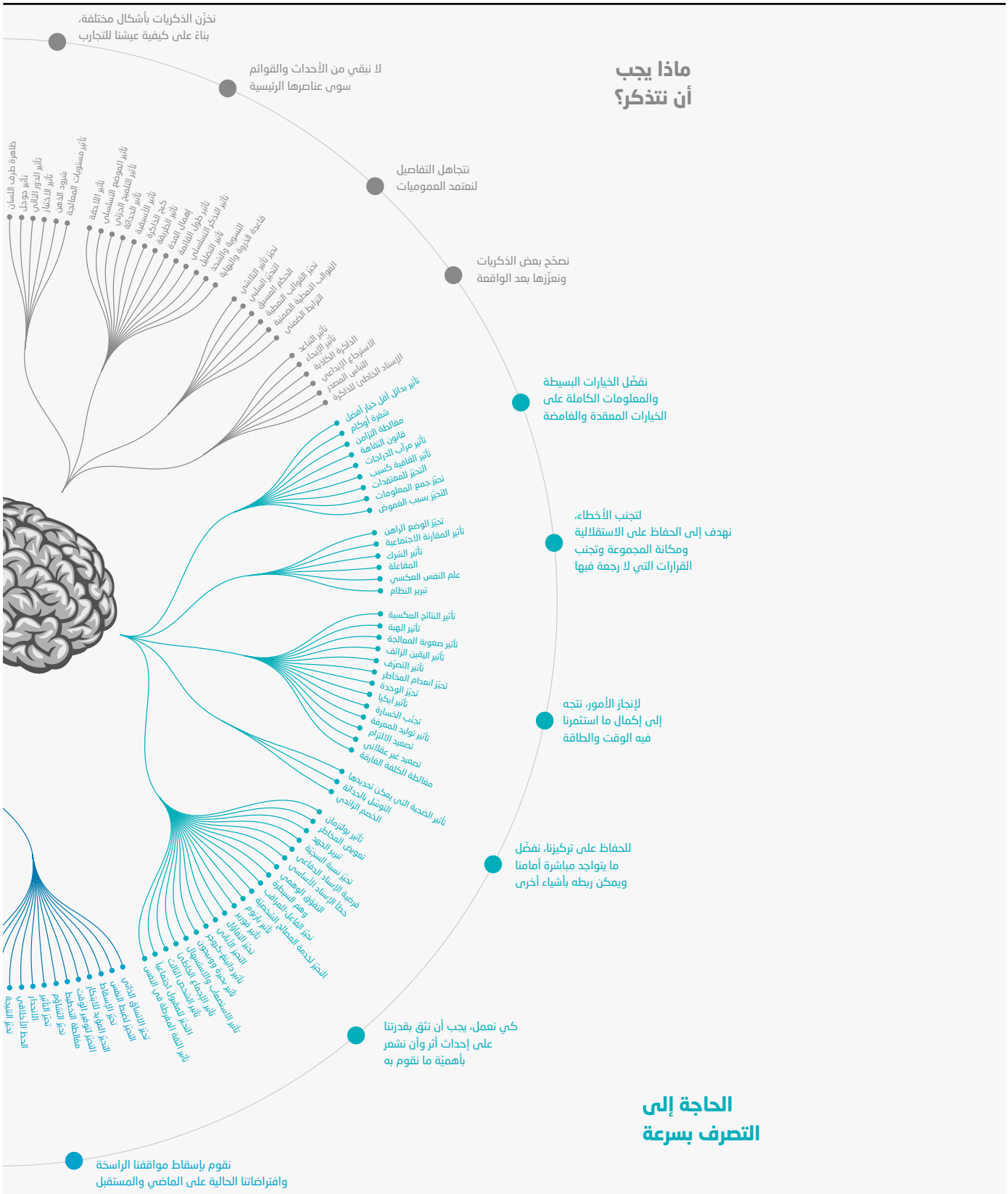

المصدر: "The Cognitive Bias Codex - 180+ biases," designed by John Manoogian III based on categories and descriptions by Buster Benson, licensed with CC by SA 4.0 (https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Cognitive_bias_codex_en.svg).

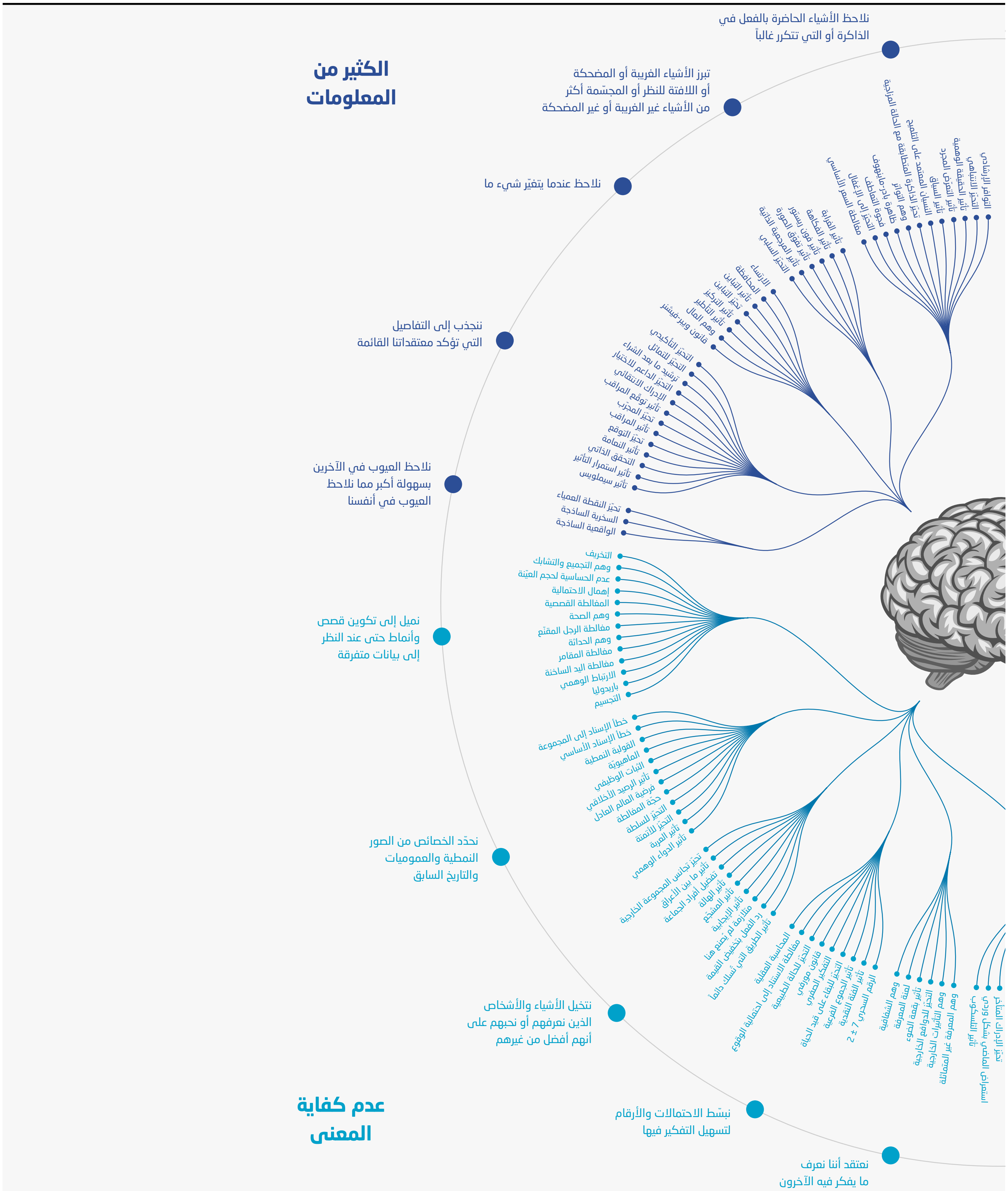
الكثير من
المعلومات
نلاحظ الأشياء الحاضرة بالفعل في
الذاكرة أو التي تتكرر غالباً
التوافر الإرشادي
التحيّز التشاهدي
تأثير الحقيقة الوهمية
تأثير التعرّض المجرد
تأثير السياق
النسيان المعتمد على التلميح
تحيّز الذاكرة المتطابقة مع الحالة المزاجية
وهم التواتر
ظاهرة بادر-ماينهوف
فجوة التعاطف
التحيّز إلى الإغفال
مغالطة السعر الأساسي
تبرز الأشياء الغريبة أو المضحكة
أو اللافتة للنظر أو المجسمة أكثر
من الأشياء غير الغريبة أو غير المضحكة
تأثير الغرابة
تأثير الفكاهة
تأثير فون ريستور
تأثير تفوّق الصورة
تأثير المرجعية الذاتية
التحيّز السلبي
نلاحظ عندما يتغيّر شيء ما
الإرساء
المحافظة
تأثير التباين
تحيّز التباين
تأثير التركيز
تأثير التأطير
وهم المال
قانون ويبر-فيشنر
نتجذب إلى التفاصيل
التي تؤكد معتقداتنا القائمة
التحيّز التأكيدي
التحيّز للتماثل
ترشيد ما بعد الشراء
التحيّز الداعم للاختيار
الإدراك الانتقائي
تأثير توقّع المراقب
تحيّز المجرّب
تأثير المراقب
تحيّز التوقع
تأثير النعامة
التحقق الذاتي
تأثير استمرار التأثير
تأثير سيملويس
نلاحظ العيوب في الآخرين
بسهولة أكبر مما نلاحظ
العيوب في أنفسنا
تحيّز النقطة العمياء
السخرية الساذجة
الواقعية الساذجة
نميل إلى تكوين قصص
وأنماط حتى عند النظر
إلى بيانات متفرقة
التخريف
وهم التجميع والتشابك
عدم الحساسية لحجم العيّنة
إهمال الاحتمالية
المغالطة القصصية
وهم الصحة
مغالطة الرجل المقنّع
وهم الحداثة
مغالطة المقامر
مغالطة اليد الساخنة
الارتباط الوهمي
باريدوليا
التجسيم
نحدّد الخصائص من الصور
النمطية والعموميات
والتاريخ السابق
خطأ الإسناد إلى المجموعة
خطأ الإسناد الأساسي
القولبة النمطية
الماهيويّة
الثبات الوظيفي
تأثير الرصيد الأخلاقي
فرضية العالم العادل
حجّة المغالطة
التحيّز للسلطة
التحيّز للأتمتة
تأثير العربة
تأثير الدواء الوهمي
نتخيل الأشياء والأشخاص
الذين نعرفهم أو نحبهم على
أنهم أفضل من غيرهم
تحيّز تجانس المجموعة الخارجية
تأثير ما بين الأعراق
تفضيل أفراد الجماعة
تأثير الهالة
تأثير المشجّع
تأثير الإيجابية
متلازمة لم يُصنع هنا
رد الفعل بتخفيض القيمة
تأثير الطريق التي تُسلك دائماً
نبسّط الاحتمالات والأرقام
لتسهيل التفكير فيها
المحاسبة العقلية
مغالطة الاستناد إلى احتمالية الوقوع
التحيّز للحالة الطبيعية
قانون مورفي
التفكير الصفري
التحيّز للبقاء على قيد الحياة
تأثير الجموع الفرعية
تأثير الفئة النقدية
الرقم السحري 7 ± 2
نعتقد أننا نعرف
ما يفكر فيه الآخرون
وهم الشفافية
لعنة المعرفة
تأثير بقعة الضوء
التحيّز للدوافع الخارجية
وهم التأثيرات الخارجية
وهم المعرفة غير المتماثلة
تحيّز الإدراك المتأخر
استعراض الماضي بشكل وردي
تأثير التلسكوب
عدم كفاية
المعنى

ملاحظات

1 Ijzerman and others 2020.

2 من أوائل الدراسات التي أعربت عن المخاوف دراسة Simmons, Nelson and Simonsohn 2011. Nelson, Simmons and Simonsohn 2018؛ Nosek and others 2022.

3 Youyou, Yang and Uzzi 2023.

4 Camerer and others 2016؛ Camerer and others 2018؛ Yarkoni 2022. أجريت مراجعة حديثة لدراسات متعددة توصي بتدخلات لزيادة السعادة، كشفت عن دعم ضئيل للغاية للعديد من السياسات الموصى بها على نطاق واسع (Folk and Dunn 2023).

5 Etheredge 2021.

6 تشمل المواقع http://datacolada.org/؛ http://bps.stanford.edu/. أشير إلى التحدي على نطاق واسع في وسائل الإعلام (Schelber 2023).

7 تقترح دراسة Hallsworth 2023 بياناً يشرح كيف يجب أن تتطوّر العلوم السلوكية لتعزيز أسسها التجريبية وأهميتها السياساتية. تقترح دراسة Duckworth and Milkman 2022 تحسين إجراء الدراسات الإحصائية لتعزيز صحة النتائج. يبيّن Clark, Connor and Isch 2023 أن الدراسات التي تفشل في التكرار ترتبط بتراجع في الاستشهاد بآراء أخرى، وبالتالي فإن اقتراح Zwaan and others 2018 بأن التكرار يجب أن يصبح من المسلّمات يمكن أن يعزز صحة النتائج وقوّتها. تناقش دراسة Box-Steffensmeier and others 2022 أهمية التعلّم متعدد التخصصات. تقترح دراسة van Roekel and others 2023 تحسينات في تصميم الوكزات بحيث تحافظ على الاستقلالية، ولا سيما أن النقّاد يعتبرونها أبوية وتحد من قدرة الناس على التفكير عند الاختيار (استُعرضت هذه الانتقادات في UNDP 2022a). توثّق دراسة Korbmacher and others 2023 سلسلة من التغييرات الهيكلية والإجرائية والمجتمعية الإيجابية التي تتحوّل فيها أزمة التكرار إلى ثورة مصداقية.

8 Davis 2023, p. 476.

9 على سبيل المثال، دراسة Stango and Zinman 2022 تختزل 20 تحيّزاً في 4 عوامل سلوكية مشتركة. طوّرت دراسة Goeree and Louis 2021 نموذجاً لدمج العديد من النتائج من نظرية اللعبة السلوكية.

10 Lieder and Griffiths 2020.

11 كما تبيّن، على سبيل المثال، في نظرية اللعبة السلوكية (Camerer, Ho and Chong 2015). تظهر دراسة Dube, MacArthur and Shah 2023 كيف يمكن للمطالب المعرفية المتعلقة بضبط الأمن أن تقوّض عملية صنع القرار لدى رجال الأمن. توضح دراسة Enke 2020b كيف يركّز الأشخاص الذين يواجهون قرارات معقدة على ما يرونه. تبيّن دراسة Bordalo, Gennaioli and Shleifer 2022 كيف تتأثر عمليّة صنع القرار بالمعلومات الهامة.

12 Enke and Graeber 2023.

13 Bordalo and others 2022.

14 Dean and Ortoleva 2019.

15 Chapman and others 2023.

التطوّر الثقافي وسياسة التنمية

جوزيف هنريتش، جامعة هارفارد، قسم علم الأحياء التطوّري البشري وقسم علم النفس،
كلية كينيدي في جامعة هارفارد

تقوم جميع النُّهج المتبعة في تصميم السياسات والتنمية الاقتصادية على افتراضات حول الطبيعة البشرية، رغم أن هذه الافتراضات غالباً ما تكون ضمنية، تتسرّب عادةً دون سابق إنذار[1]. والتطوّر الثقافي مجال جديد متعدد التخصصات، يرتبط عن كثب بعلم الأحياء التطوّري البشري، فيقدّم أفكاراً جديدة في السلوك البشري، والاختلافات الثقافية، والتغيّرات النفسية، والفعالية المؤسسية، والابتكار التكنولوجي، والنواتج الاقتصادية[2]. وتعتمد نظرية التطوّر الثقافي نهجاً تاريخياً ومقارناً، لذا فهي تغوص في مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية، منها الأديان[3]، ومعتقدات السحر[4]، وأنظمة القرابة[5]، والطقوس الجماعية[6]، وعدم المساواة بين الجنسين[7]، وتبحث في صلاتها بمختلف النواتج الاقتصادية والسياسية والديمغرافية والاجتماعية والصحية.

وبالاستناد إلى أبحاث عن التطوّر الثقافي، أسلّط الضوء على طبيعة التعاون البشري، والتطوّر المشترك للمؤسسات وعلم النفس الثقافي، وتأثير الصدمات على نفسية الناس. والتطوّر البشري، شأنه شأن علم الاقتصاد، يقوم على مجموعة كبيرة من النماذج الرياضية الرسمية التي تعمل كأطراف اصطناعية يستخدمها العقل للتفكير في عمليات التعلم وصنع القرار التي تدعم السلوك، وكيف تؤدي هذه العمليات إلى ظواهر مجتمعية مثل الأعراف الاجتماعية، والمؤسسات، والتعاون على نطاق واسع، والمجموعات إثنية[8]. لكن، خلافاً لعلم الاقتصاد، يقوم التطوّر الثقافي على افتراضات معقولة في مجال التطوّر وقائمة على أساس تجريبي، تتناول كيفية تعلم البشر وتكيّفهم، وليس على مفاهيم الاختيار العقلاني المستمدّة من تأكيدات فلسفية حرة.

أسس تطوّرية جديدة

يعتمد واضعو نظرية التطوّر الثقافي منظوراً تطوّرياً، فيبدأون بطرح مجموعة من الأسئلة العميقة حول جنسنا. أي نوع من الحيوانات نحن؟ ما هو سر نجاح جنسنا؟ كيف نختلف عن الحيوانات الأخرى؟

وقد أفضت عقود من البحث إلى مجموعة من الإجابات، لكنها ليست تلك التي يفترضها الكثير من الناس. القسم الأكبر من طبيعتنا البشرية تشكّله التنشئة، وتحديداً تنشئة أعضاء مختارين من مجتمعاتنا وأقراننا وكذلك عائلاتنا. نحن جنس ثقافي تطوّرنا وراثياً لنكتسب ممن حولنا بسرعة وكفاءة وغالباً من دون وعي، معتقدات، وأفكاراً، واستدلالات، وتصوّرات، ودوافع، وأكثر من ذلك بكثير[9]. وقد تطوّر تاريخ حياتنا، من الحمل والرضاعة والطفولة وما إلى ذلك، لنتمكّن من تكييف جوانب من سيكولوجيتنا، بما في ذلك انتباهنا وتفضيلاتنا وتصوّراتنا، مع العوالم التي نواجهها. في الواقع، تُظهر مجموعة متزايدة من الأبحاث كيف يبدو البشر، بدءاً من السنة الأولى من حياتهم، منفتحين على التعامل الانتقائي والتعلّم من الأشخاص الذين لديهم معلومات مفيدة أو قابلة للتكييف، وغالباً ما يعتمدون على الكفاءة والمهارات والنجاح والهيبة في استهداف جهودنا التعلّمية[10]. كما أننا نولي اهتماماً كبيراً بمجالات معينة، مثل تلك المتعلقة بالطعام، والجنس، والسمعة، والحيوانات، والنباتات، والفئات الاجتماعية، ونتعامل مع هذه المجالات المختلفة بطرق مختلفة[11].

وعلى مر الأجيال، تولّد عمليات التعلّم الانتقائية ومصافي المحتوى هذه، غالباً وبدون أن يدرك أحد، حزماً ثقافية قابلة للتكيّف من الأدوات والدراية والمعتقدات والدوافع وغير ذلك. لقد اعتمدنا على المنتجات المفيدة لمثل هذه العمليات الثقافية لفترة طويلة لدرجة أننا تطوّرنا وراثياً للاعتماد على ما نكتسبه من الأشخاص الآخرين، من ثقافة، أكثر من تجاربنا أو غرائزنا. قد تبدو العديد من المنتجات والممارسات الثقافية، بما في ذلك مؤسساتنا، "عقلانية" مع أنها في الواقع حصيلة التطوّر الثقافي، وغالباً من دون أن يقوم أحد بتقييم تكاليف الخيارات البديلة وفوائدها، أو حتى فهم كيف ظهرت ممارسات أو مؤسسات أو استدلالات معيّنة، ولماذا. بالطبع، يمكن لقدراتنا التعلّمية التي تطوّرت تدريجيّاً، مثل أذواقنا الغريزية للدهون والملح والسكر، أن تنتج حالات سوء تكيّف متطرّفة، تشمل التزامات ومعتقدات راسخة تنحرف جداً عن الواقع. وهذه كلفة أن نكون جنساً ثقافياً.

وفي تطبيق هذا النهج لفهم التعاون البشري، ركّز الباحثون على التعلم الثقافي، وكيف يتفاعل مع المجموعات ومرور الوقت، ليؤدي إلى ظهور الأعراف الاجتماعية. والأعراف الاجتماعية هي أنماط سلوكية مشتركة على نطاق واسع، تدعمها عادةً الآثار المتعلقة بالسمعة، أو العقاب، أو التلميح إلى النوايا، أو غيرها من الآليات التي يمكن أن تحفز السلوكيات أو الممارسات المكلفة بشكل فردي. تظهر الأعراف تلقائياً بمجرد أن يتمكن الناس من تعلم السلوكيات المحورية (مثل مشاركة الطعام) ومعايير الحكم على الآخرين (مثل من لا يشارك "سيئ"). تشير الإثنوغرافيا والتجارب حول العالم إلى أن الأعراف الاجتماعية التي نشرها التطوّر الثقافي قد تفسر العديد من أنماط السلوك التعاوني الواسعة الانتشار، من تقاسم الغذاء بين الصيادين وجامعي الثمار إلى التبرع بالدم الطوعي في المراكز الحضرية الحديثة[12]. ونظراً إلى أن البشر اضطروا إلى التنقل في البيئات الاجتماعية التي شكلتها الأعراف الاجتماعية خلال دهور، فقد طوّرنا وراثياً علمَ نفس معيارياً يجعلنا مستعدين لتعلم القواعد الاجتماعيةً، واستيعابها باعتبارها استدلالات سلوكية أو تفضيلات تحفيزية، والتفاعل سلباً مع منتهكي الأعراف. وقد يكون استيعاب الأعراف سبباً رئيسياً لما يجعلنا نتصرف بإنصاف وإيثار في السياقات المعيارية[13].

اكتشف علماء الاقتصاد السلوكي هذه الدوافع المعيارية التي أصبحت من ضمن الطبيعة البشرية عندما بدأوا بإجراء تجارب اقتصادية مثل معضلة السجين أو لعبة الإنذار. وأثبت علماء الأنثروبولوجيا منذ عقود أن السلوكيات ذات الصلة، التي تحركها تفضيلات أو استدلالات معيّنة، تنتقل ثقافياً[14] وتختلف بشكل متوقَّع عبر المجتمعات البشرية بطرق يشكّلها التطوّر الثقافي[15].

فبدلاً من افتراض أن المؤسسات نزلت من أعلى أو توصّلت إليها جهات فاعلة عقلانية حسب نظرية لوك (Locke) فيما يتعلق بالعقد الاجتماعي[16]، يقدّم التطوّر الثقافي طريقةً طبيعية للتنظير في أصول المؤسسات وفهمها بشكل منهجي. فيرى أن المؤسسات غير الرسمية تمثل مجموعات متشابكة من الأعراف الاجتماعية. فمؤسسات الزواج، على سبيل المثال، تشكلها أعراف تحدّد بعض الأمور على غرار من يدفع لمن لتشكيل الزواج (مثل مهر العروس أو الدوطة)، وأين يعيش الزوجان بعد الزواج (مع أسرة العريس على سبيل المثال)، وعدد الزوجات اللواتي يمكن الجمع بينهن (تعدد الزوجات مقابل الزواج الأحادي)[17]. وتنشأ المؤسسات الرسمية عندما يتم تدوين بعض الأعراف أو القواعد في حزمة أكثر شمولاً. وهذا أحد أسباب تعذّر نسخ المؤسسات الرسمية بسهولة بمجرد الموافقة على اتباع العناصر المكتوبة للمؤسسات، فالعديد من المكوّنات الرئيسية لأي مؤسسة حقيقية غير مكتوبة.

المؤسسة الأقدم

تتضمّن الطبيعة البشرية أكثر بكثير من مجرد ما لدينا من قدرات تعلمية ثقافية وعلم نفس معياري. وتأكيداً على ذلك، فلننظر في أقدم المؤسسات البشرية وأهمّها، الأسرة، أو ما يسميه علماء الأنثروبولوجيا أنظمة القرابة. هذه الحزم من الأعراف الاجتماعية تؤثر بعدة أشكال على جوانب مختلفة من علم نفس القرابة الذي فطرنا عليه من خلال استخدامها أو توسيعها أو قمعها[18]. ويشمل علم نفس القرابة عند الإنسان، مثل أجناس أخرى، غرائز تحث على مساعدة الأقارب، وتجنب الزواج منهم (مثل ممارسة الجنس مع الأشقاء) والحفاظ على الروابط الزوجية. تستخدم نظرية التطوّر الثقافي هذه الجوانب من سايكولوجيّتنا المتطوّرة لبناء منظمات أو شبكات اجتماعية مختلفة، بما في ذلك العشائر والأقارب المتحدّرين من أصل واحد، والأسر الموسّعة والأنساب، باعتماد معايير تحدّد شركاء الزواج المقبولين (محرمات سفاح القربى)، وقواعد الميراث (في الموارد، والمناصب القيادية، والهوية)، والملكية المجتمعية، والإقامة بعد الزواج، والمسؤولية المشتركة عن الجرائم. ومن خلال تقوية روابط القرابة المختلفة أو إضعافها أو تعديلها، يمكن للتطوّر الثقافي أن يشكل إما مؤسسات مشتركة قادرة على التعاون على أعلى المستويات، أو شبكات اجتماعية موسّعة توفر للناس ملاذاً عند وقوع الكوارث[19].

تاريخياً، بعد ظهور أنشطة إنتاج الغذاء منذ أكثر من 10,000 سنة، أدت المنافسة بين المجموعات ذات الأعراف الاجتماعية المختلفة إلى إحداث تغييرات في المؤسسات القائمة على القرابة، عزّزت قيام شبكات تعاونية مكثّفة وشديدة التماسك، والتعاون على نطاق أوسع. وكان التحوّل إلى عشائر وأنساب تعتمد تعدد الزوجات، لا سيما تلك القائمة على خطوط نسب أبوية، عميقاً جداً خلال هذه الفترة، لدرجة أمكنت رؤيتها في الانخفاض الهائل في تنوّع كروموسوم Y في طاقم المورثات بعد ظهور الزراعة ولكن قبل نشوء الدول[20].

ولتوضيح قوة القرابة، يمكن التوقّف عند عادة محددة، كالأعراف الاجتماعية التي تحدد أن البالغين لا يمكن أن يكون لهم سوى زوجة واحدة فقط، الزواج الأحادي المعياري. تشير بعض التقديرات إلى أن 85 في المائة من المجتمعات عبر تاريخ البشرية سمحت

للرجال ذوي المكانة العالية باتخاذ عدة زوجات[21]. وحتى في مجتمعات الصيادين وجامعي الثمار التي تتسم بمساواة عالية بين الناس، غالباً ما اتخذ المرموقون من الصيادين والمحاربين ورواة القصص والشامان ثلاث إلى خمس زوجات. ولمعرفة سبب ظهور الزواج الأحادي وانتشاره في المجتمعات التي لا تزال فيها الاختلافات في الثروة بين الرجال هائلة، أشار أنصار التطوّر الثقافي إلى أن الزواج متعدد الزوجات يولّد تكاليف على المستوى المجتمعي: فقد يؤدي إلى ظهور مجموعة كبيرة من الرجال ذوي المكانة المنخفضة الذين لديهم فرص ضئيلة للوصول إلى سوق الزواج والتزاوج. في مواجهة أن ينتهي الأمر بالرجال من دون آفاق للتطوّر، ما لم يتمكنوا من قذف أنفسهم إلى مستوى عال على السلّم الاجتماعي، يصبحون أكثر عرضة للمخاطرة عبر ارتكاب الجريمة والسطو والعنف والاغتصاب.

أما الزواج الأحادي فيؤدي إلى توزيع أكثر إنصافاً للزوجات والأطفال عبر السلم الاجتماعي للذكور، فيقلّص مجموعة العزاب ذوي المكانة المنخفضة بشكل فعّال، ويجندهم في جيش من الأزواج والآباء، ما يمنحهم نصيباً في المستقبل. ومن المثير للاهتمام كيف أن الزواج والأبوة في المجتمعات أحادية الزواج يرتبطان بانخفاض مستويات هرمون التستوستيرون لدى الرجال، في حين أن ذلك لا ينطبق على الرجال في المجتمعات متعددة الزوجات. وفي الواقع، تشير عدة أدلة إلى أن الحد من تعدد الزوجات، على الأقل في بعض الظروف، يؤثر على الجريمة والعنف المنزلي وعدم المساواة بين الجنسين. ويشكل اعتماد الزواج الأحادي حالة جذّابة لأنه يتعارض بشكل مباشر مع مصالح النخب والرجال الأقوياء، الذين عادة ما يؤثرون بشكل متفاوت على القوانين والسياسات[22].

وضمن ممارسات القرابة التقليدية، بما فيها الأعراف المتعلقة بتعدد الزوجات وزواج أبناء العم والميراث والإقامة، تُظهر أدلةٌ وافرة تأثير المؤسسات القائمة على القرابة على بعض النواتج المهمة، ومنها الازدهار الاقتصادي، والثقة، والمشاركة المدنية، والابتكار، والفساد، وصحة الطفل، وعدم المساواة بين الجنسين، والاستثمارات في التعليم، وفعالية المؤسسات الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، تظهر دراسة Duman Bahrami-Rad and colleagues أن مقاييس كثافة روابط القرابة التقليدية تتنبأ بمقاييس عالمية للازدهار الاقتصادي محسوباً على أساس الإنارة الليلية التي تتبيّنها الأقمار الصناعية[23]. وتبيّن التحليلات، التي تركز فقط على العلاقات داخل البلدان، أن الانتقال من مجموعة إثنية ذات كثافة شديدة في روابط القرابة (عشائر متعددة الزوجات) إلى مجموعة إثنية ذات كثافة ضئيلة في روابط القرابة (أسر نواة أحادية الزواج) يقابله ارتفاع كبير في اللمعان/لازدهار.

وفي حين أن المؤسسات القائمة على القرابة معروفة بقدرتها على الصمود، فإن السياسات قادرة على تغيير الأعراف الاجتماعية الرئيسية وكيفية عمل هذه المؤسسات، وقد غيّرتها فعلاً[24]. فباستخدام البيانات التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، تظهر دراسة Ghosh, Hwang and Squires 2023 كيف أدت القوانين الرسمية التي تحظر زواج أبناء العم إلى تحضّر أسرع ونمو أسرع في الدخل[25]. وبالمثل، لتوضيح المخاطر المحتملة، تبيّن دراسة في الهند كيف أن التعديلات القانونية في عام 2005 التي أعطت المرأة حقوقاً متساوية في الإرث تسببت في زيادة الزيجات المدبرة بين أبناء العم، ما أدى إلى انخفاض في معدلات المساواة بين الجنسين ودخول المرأة سوق العمل. وفي كلتا الحالتين، كانت الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير مقصودة، وإن كانت مرغوبة من واضعي السياسات في الحالة الأولى وغير مرغوبة في الحالة الثانية[26].

وتوضح دراسة المؤسسات القائمة على القرابة سمتين مهمتين للتطوّر الثقافي. أولاً، في فهم هذه المؤسسات مثال واضح على أهمية التنظير في الطبيعة البشرية. ومن دون هذا الإطار، من الصعب فهم سبب اهتمام الناس كثيراً بالأقارب، ولماذا يستجيب هرمون التستوستيرون لبيئة التزاوج المحلية (الزواج الأحادي أو تعدد الزوجات) ولماذا يستوعب الناس الأعراف الاجتماعية (من أين تأتي تفضيلات الإنصاف؟). وبعض المفاهيم، كالأعراف والمؤسسات، لم تنشأ وحدها، بل تُعتبر حصيلة عمليات تطوّرية محددة بوضوح.

ثانياً، يُظهر التطوّر الثقافي كيف يمكن للمؤسسات أن تنشأ بدون عقود اجتماعية واعية أو خيارات عقلانية، ومع ذلك تواصل عملها بطرق وظيفية، فتخدم مصالح المجتمع أو مجموعات فرعية معيّنة[27]. وفي الواقع، مثل السمكة التي لا تدرك أنها تعيش في الماء، لا يدرك معظم الناس كيف تعمل مؤسساتنا. يقدّم الزواج الأحادي المعياري مثالاً على مؤسسة تعمل على مدى أجيال وتؤثر بشكل كبير على الديناميات الاجتماعية للمجتمعات الكبرى والنواتج المهمة. ومع ذلك، فإن معظم الناس، بمن فيهم صانعو السياسات وعلماء القانون، لا يدركون لماذا أو كيف تعمل أو حتى إذا كان "تفعل" شيئاً[28]. في هذا السياق، يقدم التطوّر الثقافي فهماً أساسياً للمؤسسات القائمة على القرابة التي تسلط الضوء على مجموعة من أدوات السياسة المحتملة

بالإضافة إلى المخاطر المحتملة التي لا يتم التعرف عليها عادة.

الأسواق والدين والمنافسة بين المجموعات

لفهم تطوّر التعاون على نطاق أوسع من مجموعة الأقارب، يقدّم التطوّر الثقافي رؤيةً متعددة المستويات، تدعمها مجموعة من النماذج الرسمية[29]، تحلّل تأثير المنافسة والنزاع بين المجموعات. ويكشف هذا النهج كيف يمكن للتعاون المكثف بين المجموعات الصغيرة داخل المجتمعات، مثل الأسر والقرى والمجموعات الإثنية، أن يقوّض التعاون على مستويات أعلى كما في الممالك والدول والإمبراطوريات[30]. فعندما يكون التضامن والولاء كبيراً بين المجموعات الصغيرة داخل المجتمعات، يصبح من الصعب تحفيز الناس على دفع الضرائب، وخوض الحروب، وبناء القنوات، وما إلى ذلك. تسمح هذه الرؤية التطوّرية المتعددة المستويات للباحثين بتحديد خطوط الصدع حيث تتردى الأخلاق، وينهار التعاون، ويبدأ النزاع. ويُبرز هذا النهج أيضاً التحديات التي تقوّض التعاون على الصعيد العالمي[31].

وإلى جانب المؤسسات القائمة على القرابة، تتأثر الأعراف والمعتقدات والدوافع الاجتماعية، التي تحفّز التعاون على نطاق واسع، بالعديد من العوامل، منها مؤسسات السوق، والأديان، والأشكال المحلية للمنافسة بين المجموعات. وبالتركيز على الأسواق، تشير عدة مجموعات من الأدلة إلى أن زيادة دمج الأسواق ترتبط بزيادة السلوك الاجتماعي الذي ينتفع منه المجتمع ككل، بما في ذلك زيادة الثقة والإنصاف والتعاون مع الآخرين المجهولين. تقترح الفكرة، التي تعود إلى عصر التنوير، أن الناس الذين يتعاملون مع الأسواق، يكتسبون ويستوعبون المعايير التي تعزز المعاملات المتبادلة مع الغرباء والمفيدة للجميع[32]. فعلى سبيل المثال، بيّنت دراسة أنكي (Enke)، من خلال استخدام قاعدة بيانات عالمية للحكايات الشعبية، أن زيادة دمج السوق ترتبط بقدر أكبر من الشمولية الأخلاقية والثقة في الغرباء، كما يرشح من القصص التقليدية التي يتداولها الناس[33]. وبالمثل، تبيّن التجارب السلوكية في إثيوبيا أن مجتمعات بالي أوروموالتي تقع بالقرب من الأسواق هي أكثر تعاوناً مع مجتمعات أخرى مجهولة الهوية، وبالتالي فهي أكثر قدرة على إدارة الغابات المحلية على نحو مستدام[34].

ولطالما جادل أنصار التطوّر الثقافي بأن المنافسة بين المجموعات، منذ آلاف السنين، قد شكلت الأديان والطقوس بطرق توسّع حيّز التعاون والتبادل، ما عزّز توسيع نطاق المجتمعات البشرية. ومن الناحية التجريبية، بحث التطوّر الثقافي في تأثير الأديان المختلفة على تنظيم الأسرة (كثافة القرابة)، وجوانب علم النفس الأخلاقي، والتعاون بين الغرباء، والنواتج الاقتصادية[35]. فعلى سبيل المثال، تظهر العديد من الدراسات، باستخدام التجارب الاقتصادية والمسوح، كيف أن الاعتقاد القوي في الآلهة القوية الواعظة أو قوى الكارما العالمية، يعزّز التعاون والإنصاف مع الآخرين الذين لا نعرفهم. وهذه النتيجة ملفتة بشكل خاص عند الإدراك أن الإيمان بمثل هذه الآلهة غير موجود في معظم المجتمعات البشرية ولم يظهر إلا خلال بعض آلاف السنين الماضية. وبالمثل، يرتبط التباين العالمي في التزام الناس بأديان العالم بالتفضيلات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك الثقة العامة، وإيثار الغرباء، والمعاملة بالمثل مع الآخرين الذين لا نعرفهم[36]. وتتلاقى هذه الأنماط النفسية مع الأبحاث القديمة التي تربط النمو الاقتصادي بالمعتقدات الدينية حول الحياة الآخرة[37].

وأخيراً، أدى التطوّر الثقافي أيضاً إلى اعتماد أشكال المنافسة بين المجموعات داخل المجتمعات التي تحفّز زيادة الثقة والتعاون بين الغرباء إزاء الآثار المدمرة للمصلحة الذاتية والمحاباة والمحسوبية. وتشير نظرية التطوّر الثقافي إلى أن المنافسة بين المجموعات تستلزم تعاوناً، ما يؤدي إلى انتشار الدوافع والممارسات التي تزيد التعاون. وفي إطار اختبار هذه الفكرة، أجرت دراسة Francois and colleagues تجربة طبيعية بيّنت أن التغييرات في اللوائح المصرفية زادت المنافسة بين الشركات، لا سيما خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين[38]. وتظهر الدراسة أن هذا التغيير في السياسة الذي زاد من المنافسة، أفضى إلى ارتفاع الثقة تدريجياً على مدى سنوات عديدة. وعلى سبيل استكمال التجربة، استخدمت الدراسة بيانات لألمانيا أظهرت من خلالها أن الثقة ارتفعت عندما انتقل الأفراد إلى قطاع اقتصادي أكثر تنافسية، وانخفضت عندما انتقلوا إلى قطاع أقل تنافسية. وفي المختبر، أكد الفريق أن زيادة المنافسة بين المجموعات زادت من رغبة الأشخاص في التعاون مع الغرباء ومن ميلهم إلى القول بإمكانية الوثوق بمعظم الناس، وذلك رداً على السؤال المتعلّق بتعميم الثقة.

التفكير والشعور والإدراك

ترى نظرية التطوّر الثقافي أن الأدمغة البشرية تطوّرت وراثياً في عوالم تنظّمها المؤسسات واللغات والتكنولوجيات المتغيّرة، وهي بذلك قد مهّدت الطريق للتعرف على الاختلافات النفسية بين السكان، ودراستها، وتفسيرها في نهاية المطاف. ويفترض علماء النفس

والاقتصاديون أن العقول البشرية تشبه أجهزة الكمبيوتر الرقمية، وأن أجهزة معالجة المعلومات ثابتة فيها. لكن يتضح أن أدمغة البشر تطوّرت لتكييف معالجة المعلومات وراثياً مع التحديات التي يواجهها الأفراد أثناء نموهم، وبدرجة أقل، على مدار حياتهم. فعلى سبيل المثال، سعت الدراسات الأخيرة التي تبحث في دور زراعة الأرز غير المقشور، والري، والمحاريث، والرعي، والمؤسسات القائمة على القرابة، والتحضّر، إلى شرح التباين حول العالم في علم النفس الأخلاقي، والامتثال، والتفكير الشمولي، والولاء للمجموعة، والضيق المعياري، والمحاباة، ودوافع الشرف، والفردية، وبنية الشخصية، والإيجابية الاجتماعية (الثقة في الغرباء)[39]. ولا يقتصر الأمر على أن المؤسسات المختلفة تولّد حوافز مختلفة، كما يفترض العديد من علماء الاقتصاد، إنما الأشخاص الذين ينشأون في أماكن مختلفة يعالجون المعلومات بشكل مختلف، أي أنهم يدركون ويعقلون ويشعرون ويفكّرون بشكل مختلف[40].

ويعني هذا التباين النفسي أن السياسات والقوانين والمؤسسات المتطابقة غالباً ما تفضي إلى نتائج مختلفة بسبب الاختلافات النفسية الكامنة. فعلى سبيل المثال، في تجربة ميدانية أجريت في غانا والفلبين والهند، وزع الباحثون العمال بشكل عشوائي لإعطائهم أجورهم على أساس وحدة العمل التي ينجزها الفرد الواحد، حيث يتقاضون أجورهم وفقاً لمقدار إنتاج كل فرد، أو على أساس وحدة العمل التي تنجزها المجموعة، حيث يتقاضون أجورهم وفقاً لمتوسط إنتاجية مجموعة العمل الصغيرة التي ينتمون إليها، أو على أساس يومي، حيث يتقاضون أجورهم بشكل مستقل عن إنتاجيتهم.

اللافت للنظر أن السياسة الأكثر ربحية كانت تعتمد على السكان. ففي البلد الأكثر إيماناً بالفردية من بين هذه البلدان الثلاثة، أي الهند، أدى اعتماد وحدتي العمل التي ينجزها الفرد والتي تنجزها المجموعة في دفع الأجور إلى زيادة بنسبة 20 في المائة تقريباً في متوسط الأداء، وهو ما يشبه النتيجة التي تحققها الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام وحدة العمل للفرد. وفي الفلبين، لم يؤد اعتماد وحدة العمل التي ينجزها الفرد سوى إلى ارتفاع بنسبة 10 في المائة فقط (نصف نسبة الهند) في متوسط الإنتاجية. لكن تأثير وحدة العمل التي تنجزها المجموعة لم يكن أفضل من مجرد الدفع على أساس يومي. وفي غانا، لم يؤد الدفع على أساس وحدة العمل إلى أي تحسّن في الأداء مقارنة بالأجر اليومي. وتعتمد سياسة تحسين الأداء على علم النفس الثقافي الذي يحمله الناس إلى سوق العمل.

وباستخدام بيانات من 11,702 شركة حول العالم، تظهر التحليلات أن الشركات عند الفئات السكانية الأكثر إيماناً بالفردية هي أكثر عرضة للاعتماد على الأجر مقابل الأداء. وفي هذا الإطار، ما قد يبدو فشلاً في تبني أكثر الممارسات الإدارية فعالية (أي عدم استخدام أجر الأداء) قد يكون تكيّفاً مناسباً مع علم النفس الثقافي المحلي. تشير هذه النتائج، والعديد من النتائج الأخرى، إلى أن العديد من الدروس المستقاة من النماذج الاقتصادية القياسية هي أكثر قابلية للتطبيق في مجتمعات ذات علم نفس ثقافي معيّن[41]. ويقدّم التطوّر الثقافي إطاراً شاملاً للتفكير في السلوك البشري وعلم النفس وصنع القرار، يضع الأفراد في سياقاتهم التاريخية والثقافية، فينظّم ويشرح بشكل فعّال مجموعة الاستدلالات والتحيّزات المتطوّرة ثقافياً (بمعظمها) التي يحددها علماء السلوك.

الحروب والأعاصير والزلازل والأوبئة والصدمات الأخرى

أدرك أنصار التطوّر الثقافي أهمية الصدمات على أنواعها، من الانفجارات البركانية والأوبئة إلى الحروب والأعاصير، فبحثوا في كيفية تأثيرها على نفسية الناس وتشكيلها التغيير الثقافي. وتظهر مجموعة متزايدة من الأبحاث أن للصدمات تأثير قوي على قابلية الناس للعيش في مجتمعات، حيث تربطهم بشكل أوثق بمجتمعاتهم وتشدّد التزاماتهم بالأعراف الاجتماعية. وباستخدام مجموعة متنوّعة من التجارب الطبيعية، والمسوح، والألعاب الاقتصادية، والتدابير النفسية (من تحليلات النصوص)، والملاحظات الطبيعية، أظهر الباحثون أن الصدمات تعزّز التعاون داخل المجموعات المحلية، وتشدّد الأعراف الاجتماعية بجميع أنواعها، وتزيد من التزامات الناس الدينية، وتحوّلهم، ربما بشكل غريب، بعيداً عن الشمولية الأخلاقية. ففي سيراليون، على سبيل المثال، كان أكثر المتضررين من الحرب الأهلية، التي انتهت منذ عقد من الزمن، أكثر تعاوناً مع جماعاتهم المحلية وأكثر تديّناً، ولكن أقل ميلاً للتعاون مع الغرباء البعيدين[42].

وهذا أمر مهم لأن الصدمات المناخية تشكّل الأخلاق والتعاون بطرق تبدو غير مناسبة لتحقيق التعاون العالمي الضروري لمعالجة مشاكل مثل تغيّر المناخ. ولتعزيز هذا التعاون على نطاق واسع، يشير التطوّر الثقافي إلى إمكانية توفر طرق لتوسيع نطاق بعض العمليات التي حفّزت التعاون على مدى عشرة آلاف سنة مضت. أولاً، يمكن الاستفادة من المنافسة بين المجموعات، سواء بين الشركات أم البلدان، بطرق أكثر اعتدالاً لزيادة التعاون[43]. ثانياً، يمكن الاستفادة من التطوّر في علم النفس المتعلّق بالاعتماد المتبادل وعلم النفس الإثني لخلق شعور بشري شامل بالارتباط، وهوية عالمية توسّع المجال الأخلاقي[44].

ثالثاً، نظراً لميلنا القوي إلى تقليد الدول المرموقة الأكثر نجاحاً وتصميماً، يمكن للجماعات والأفراد الحث على زيادة التعاون من خلال القيام بأعمال اجتماعية إيجابيّة مكلفة، تظهر الالتزامات التي يطلبونها من الآخرين، وليس من خلال الانتظار لمعرفة ما إذا كان الآخرون سيتعاونون[45].

وفي الختام، يتيح مجال التطوّر الثقافي الذي يحمل مفهوماً غنياً للطبيعة البشرية من الناحية النظرية ويتنامى بسرعة، منظورات ونهج جديدة عديدة حول كيفية التفكير في التغيّر الثقافي، والتنمية الاقتصادية، والسياسة الاجتماعية، وكيفية دراستها.

ملاحظات

1 Wilson 2019.

2 Boyd 2017؛ Henrich 2016, 2020؛ Laland 2017.

3 Gervais and others 2016؛ Watts and others 2015.

4 Carvalho and others 2023.

5 Enke 2019؛ Schulz and others 2019.

6 Xygalatas and others 2013.

7 Galor, Özak and Sarid 2018.

8 Boyd and Richerson 1985؛ Cavalli-Sforza and Feldman 1981.

9 Tomasello 1999.

10 Chudek and others 2013.

11 Henrich 2016.

12 Boyd and Richerson 2022.

13 Henrich and Muthukrishna 2021؛ House 2018؛ House and others 2020.

14 Baimel and others 2021؛ Cason and Mui 1998؛ Rand 2016؛ Salali, Juda and Henrich 2015.

15 Ensminger and Henrich 2014؛ Falk and others 2018؛ Henrich 2000؛ Henrich and others 2005؛ Lang and others 2019.

16 Acemoglu and Robinson 2012.

17 Henrich, Boyd and Richerson 2012.

18 McNamara and Henrich 2017.

19 Henrich 2020.

20 Zeng, Aw and Feldman 2018.

21 Henrich, Boyd and Richerson 2012.

22 Chaudhary and others 2015؛ Henrich 2020؛ Henrich, Boyd and Richerson 2012؛ Hudson and others 2023.

23 Akbari, Bahrami-Rad and Kimbrough 2019؛ Alesina and Giuliano 2013, 2015؛ Bahrami-Rad 2021؛ Bahrami-Rad and others 2022؛ Lowes 2022؛ Moscona, Nunn and Robinson 2017, 2020؛ Schulz 2022؛ Schulz and others 2019.

24 Bau 2021.

25 Ghosh, Hwang and Squires 2023.

26 Bahrami-Rad 2021.

27 Henrich 2020؛ Turchin 2009.

28 Henrich 2020؛ Henrich, Boyd and Richerson 2012؛ Hudson and others 2023.

29 Boyd and Richerson 1990, 2002, 2011؛ Turchin 2015.

30 Turchin 2013؛ Wilson and others 2023.

31 Desmet, Ortuño-Ortín and Wacziarg 2017؛ Handley and Mathew 2020؛ White, Muthukrishna and Norenzayan 2021؛ Wilson and others 2023.

32 Hirschman 1982.

33 Enke 2023a.

34 Baldassarri 2020؛ Enke 2023a؛ Henrich and others 2005؛ Henrich and others 2010؛ Kosfeld and Rustagi 2015؛ Rustagi, Engel and Kosfeld 2010؛ Voors and others 2012؛ White, Muthukrishna and Norenzayan 2021.

35 Schulz and others 2019.

36 Atkinson and Bourrat 2011؛ Caicedo, Dohmen and Pondorfer 2023؛ Gervais and others 2016؛ Lang and others 2019؛ Purzycki and others 2016؛ White and others 2019.

37 Barro and McCleary 2003.

38 Francois, Fujiwara and van Ypersele 2018.

39 Atari and others 2017؛ Buggle 2017؛ Enke 2019؛ Falk and others 2018؛ Gelfand and others 2011؛ Lukaszewski and others 2017؛ Schulz and others 2019؛ Talhelm 2020.

40 Apicella, Norenzayan and Henrich 2020؛ Henrich and others 2022.

41 Bandiera, Barankay and Rasul 2011؛ Medvedev and others 2024.

42 Bauer and others 2014؛ Bauer and others 2016؛ Gelfand and others 2011؛ Henrich and others 2019؛ Rao and others 2011؛ Sinding Bentzen 2019؛ Winkler 2021.

43 Francois, Fujiwara and van Ypersele 2018؛ Wilson and others 2023.

44 Handley and Mathew 2020؛ Moya 2016؛ White, Muthukrishna and Norenzayan 2021.

45 Chudek and others 2012؛ Henrich 2009؛ Henrich and Gil-White 2001؛ Henrich, Chudek and Boyd 2015؛ Kraft-Todd and others 2018.

دور الثقة والأعراف في الامتثال الضريبي في أفريقيا

أود هيلج فيلدستاد وإنغريد هوم سجورسن، معهد كرستين مكلسن، النرويج

النظام الضريبي مؤسسةٌ رسمية رئيسية لها دور فريد في العقد الاجتماعي بين الناس والحكومات، ومصدرٌ أساسيٌّ للإيرادات بالنسبة إلى الحكومات لتمويل الخدمات والبرامج العامة التي تفيد المجتمع. ويتيح النظام الضريبي مدخلاً مهماً للبحث في كيفية تفاعل الناس مع المؤسسات في سياقات مختلفة، ودور الثقافة والمعتقدات والأعراف والتصوّرات في تحديد بعض القضايا مثل الامتثال للسياسات. وفي هذه الإضاءة توليف للنتائج المستخلصة من البحوث التي أجريت مؤخراً بشأن محدّدات الامتثال والتهرّب في دفع الضرائب، مع التركيز على البلدان النامية.

تعوّل البلدان النامية على تعبئة الإيرادات المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يشكّل التهرّب الضريبي تحدياً كبيراً في العديد من البلدان. وركز الباحثون وصانعو السياسات بشكل عام على الامتثال القائم على القانون، وعلى دور القوانين والمؤسسات الرسمية مثل عمليات التدقيق والعقوبات في الحد من التهرّب الضريبي، أي ما يُسمّى الامتثال القسري[1]. ومؤخّراً، حظي الامتثال الطوعي[2]، من خلال الأعراف غير الرسمية والمعتقدات التي تحفّز دافعي الضرائب على الامتثال، وخاصة الثقة والأعراف، بمزيد من الاهتمام[3]. والأرجح أن يكون للامتثال الطوعي أهمية خاصة في البلدان التي تكون فيها القدرة على الإنفاذ ضعيفة[4]. تبدأ هذه الإضاءة بنبذة نظرية قصيرة تفسّر كيف يمكن أن يؤدي الفهم الأعمق للثقة والأعراف إلى زيادة فهمنا للامتثال الطوعي. ثم تبحث في كيفيّة اختلاف هذه العوامل عبر السياقات، والقواعد الضريبية، وفيما بين دافعي الضرائب، وكيفية تأثير هذه الاختلافات على الامتثال الطوعي. وتناقش في القسم الأخير منها الآثار المترتبة على السياسات.

المعرفة الأعمق بالثقة والأعراف يمكن أن تحسّن فهمنا للامتثال الضريبي

الثقة (اقتناع الفرد بأن تصرّف الآخر أو المؤسسة المعنية سيكون حسب ما يتوقّعه من سلوك إيجابي)[5] تعزّز التقدم الاجتماعي والاقتصادي[6]. ويؤكد العمل النظري على أهمية الثقة في الحكومة وفي الإدارة الضريبية بالنسبة إلى الامتثال الضريبي الطوعي. وضعت دراسة Kirchler, Hoelzl and Wahl 2008 إطاراً نظرياً تشكّل فيه الثقة في السلطات الضريبية وقوة السلطات المحدّدَين الرئيسيَّين للامتثال الضريبي، حيث تعزّز الثقة الامتثال الطوعي وتؤدي القوة إلى الامتثال القسري. وعندما يثق دافعو الضرائب في الإدارة الضريبية ويعتبرون أنها تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة وتعمل من أجل الصالح العام، قد يشعرون بأنهم مضطرون للالتزام بالقرارات والسياسات والقواعد، حتى في غياب الإدارة والإنفاذ القويين[7]. وتحدد دراسة Prichard and others 2019 إطاراً مفاهيمياً للإصلاح الضريبي والامتثال الضريبي يسلط الضوء على أربعة محركات رئيسية للثقة هي: العدالة (يُصمَّم النظام الضريبي ويُدار بشكل عادل)، والإنصاف (توزَّع الأعباء بشكل عادل ويدفع كل فرد حصته)، والمعاملة بالمثل (تُستخدم الإيرادات الضريبية في السلع والخدمات العامة)، والمساءلة (الحكومات مسؤولة أمام دافعي الضرائب). والعدالة والإنصاف من سمات النظام الضريبي، وأما المعاملة بالمثل والمساءلة فتتعلقان بقضايا الحوكمة الأوسع نطاقاً. وضمن بُعد الإنصاف، قد تكون الثقة في المواطنين، إلى جانب الثقة في السلطة الضريبية، محدداً مهماً للامتثال الضريبي.

ومن المعروف أن الأعراف الفردية والاجتماعية تشكّل محددات هامة للامتثال الضريبي (الجدول إ-4-1)[8]. فقد يكون للأعراف الاجتماعية دور مهم في الامتثال الضريبي لأن الناس يهتمون بصورتهم في عيون الآخرين، وبالعقوبات والمكافآت الاجتماعية المرتبطة بهذه التصوّرات[9]، أو لأنهم يريدون التصرّف كما يتصرّف الآخرون. والأهم أن الأعراف الفردية والاجتماعية قد تكون غير متوافقة، وقد لا يتصرّف الناس دائماً وفقاً لمبادئهم الفردية[10]. وقد حددت عدة دراسات ظاهرة تجاهل الأغلبية، وهي حالة يرفض فيها معظم أعضاء المجموعة، وبشكل فردي، عرفاً من الأعراف، ولكنهم يعتقدون أن معظم الآخرين يقبلونه[11]. وفي حالة تجاهل

الجدول إ-4-4-1 أنواع الأعراف وأمثلة

العرف أو الموقف الفردي (عرف أخلاقي)	العرف الاجتماعي ("قاعدة سلوك تجعل الأفراد يفضلون الامتثال لها شرط أن يعتقدوا أن (أ) معظم الناس في شبكتهم المرجعية يمتثلون لها (توقّع تجريبي)، و(ب) عليهم أن يمتثلوا لها (توقّع معياري)": Bicchieri 2016, p. 35)	
	العرف الوصفي (توقّع تجريبي)	العرف الزجري (توقّع معياري)
ما أرى أنه الصواب الذي يجب القيام به	ما أرى أن الآخرين يفعلونه	ما أرى أن معظم الناس يعتقدون أنني يجب أن أفعله

المصدر: Bicchieri 2016؛ Cialdini, Kallgren and Reno 1991.

الأغلبية، تبيّن أن توفير معلومات عن آراء الآخرين يغيّر السلوك في مجال الضرائب[12] كما في مجالات أخرى[13]. ولفهم سلوك دافعي الضرائب، من المهم تحديد وتحليل الأعراف الفردية والاجتماعية المرتبطة بالامتثال الضريبي، والتحقيق في العوامل المختلفة التي تؤثر عليها. والتمييز بين الأعراف الفردية والاجتماعية شرطٌ أساسي لتصميم سياسات فعّالة لتحسين النتائج المنشودة[14]. ومن الناحية التجريبية، تظهر مجموعة كبيرة من أدبيات التجارب الميدانية والمعملية أنّ الأعراف الفردية والاجتماعية تتأثر ببعضها، وجميعها يحفّز السلوك غير أنّ الأعراف الاجتماعية تؤثر على السلوك أكثر من الأعراف الفردية[15].

يمكن أن تختلف الثقة والأعراف عبر السياقات وأن تؤثر على الامتثال الضريبي

من الصعب قياس الامتثال الضريبي لأن الأفراد يحاولون عادةً إخفاء عدم الامتثال في السلوكيات والمواقف[16]. والأبحاث التجريبية في محددات الامتثال الطوعي تستخدم عادةً أسئلة المسوح من قواعد بيانات كبيرة، مثل أفروباروميتر (Afrobarometer) ومسح القيم العالمية، التي تستطلع آراء المجيبين عما إذا كان عدم دفع الضرائب خطأً ويستحق العقاب/يمكن تبريره، أو عما إذا كان لمصلحة الضرائب الحق في إلزام الناس بدفع الضرائب (الشكل إ-4-4-1)[17]. وفي جميع البلدان، يعتقد المجيبون العاديون أن عدم دفع الضرائب على الدخل هو على الأقل "خطأ، ولكنه مفهوم" وهم أقرب إلى الموافقة من عدم الموافقة على القول بأنه يحق لمصلحة الضرائب دائماً إلزام الناس بدفع الضرائب، ولكن التباين كبير بين البلدان.

وتظهر الدراسات المستندة إلى مقاييس المسح أن الامتثال الطوعي داخل البلدان يرتبط ارتباطاً إيجابياً بحس قوي بالهوية الوطنية[18]، والثقة في مصلحة الضرائب[19]، وتصوّر العدالة عبر كيفية تعامل الحكومة مع المجموعة الإثنية للمجيب[20]، وهو وفقاً لإطار عمل Prichard and others 2019، محرّكٌ مهمٌ للثقة. والعلاقة إيجابية بين الامتثال الطوعي والعرف الاجتماعي للامتثال الضريبي، فضلاً عن الرضا عن تقديم الخدمات العامة[21]. مع ذلك، الاختلافات كبيرة في العوامل المرتبطة بالامتثال الطوعي بين أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا[22]. وتتيح هذه الدراسات أفكاراً مثيرة للاهتمام بشأن العوامل المرتبطة بالامتثال الطوعي، لكنها لا تقدم أدلةً سببية أو تفسيراتٍ للآليات التي تؤثر المحددات من خلالها على الامتثال الطوعي.

الإرث التاريخي في تشكيل الثقة والأعراف اليوم

لفهم أفضل للآليات التي تتسبّب بالتباين في الامتثال الطوعي، يدرس أحد فروع الأدبيات تأثير الجذور التاريخية والتراث الثقافي على الامتثال الضريبي الطوعي[23]. ينتقل التراث الثقافي من جيل إلى آخر ويقترن بالبلد أو المجموعة الإثنية الأصلية. ومن الموثق أنه يمكن أن يؤثر على ثقة الناس في الآخرين، مثل الثقة في الأشخاص من نفس المجموعة الإثنية أو (عدم الثقة) في الأشخاص من مجموعات إثنية أخرى، وكذلك الثقة في المؤسسات العامة[24]. فعلى سبيل المثال، تشير الأدلة إلى أن الثقة هي آلية سببية هامة في العلاقة السلبية بين التنمية الاقتصادية اليوم في أجزاء من أفريقيا وتجارة الرقيق: فالأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات إثنية كانت أكثر تعرضاً لتجارة الرقيق هم أقل ثقة في أقاربهم وجيرانهم وغيرهم ممن ينتمون إلى نفس الإثنية والحكومة المحلية[25]. والتباين بين الأفراد في الثقة في المؤسسات العامة والجوار بسبب التعرّض بمستويات مختلفة لتجارة الرقيق يفسّر أيضاً التباين في الامتثال الضريبي الطوعي في عدة بلدان: فالأفراد الأكثر ثقة يمتثلون طوعاً بشكل أكبر[26].

وقد بيّنت دراسة في أوغندا أن للتاريخ أيضاً دوراً في عدم ثقة الناس في الحكومة المركزية

الشكل إ-4-4-1 يرى معظم الناس في البلدان الأفريقية أن عدم دفع الضرائب على الدخل هو بالحد الأدنى «خطأ، ولكنه مفهوم» وهم أقرب إلى الموافقة من عدم الموافقة على أنه يحق لمصلحة الضرائب دائماً إلزام الناس بدفع الضرائب

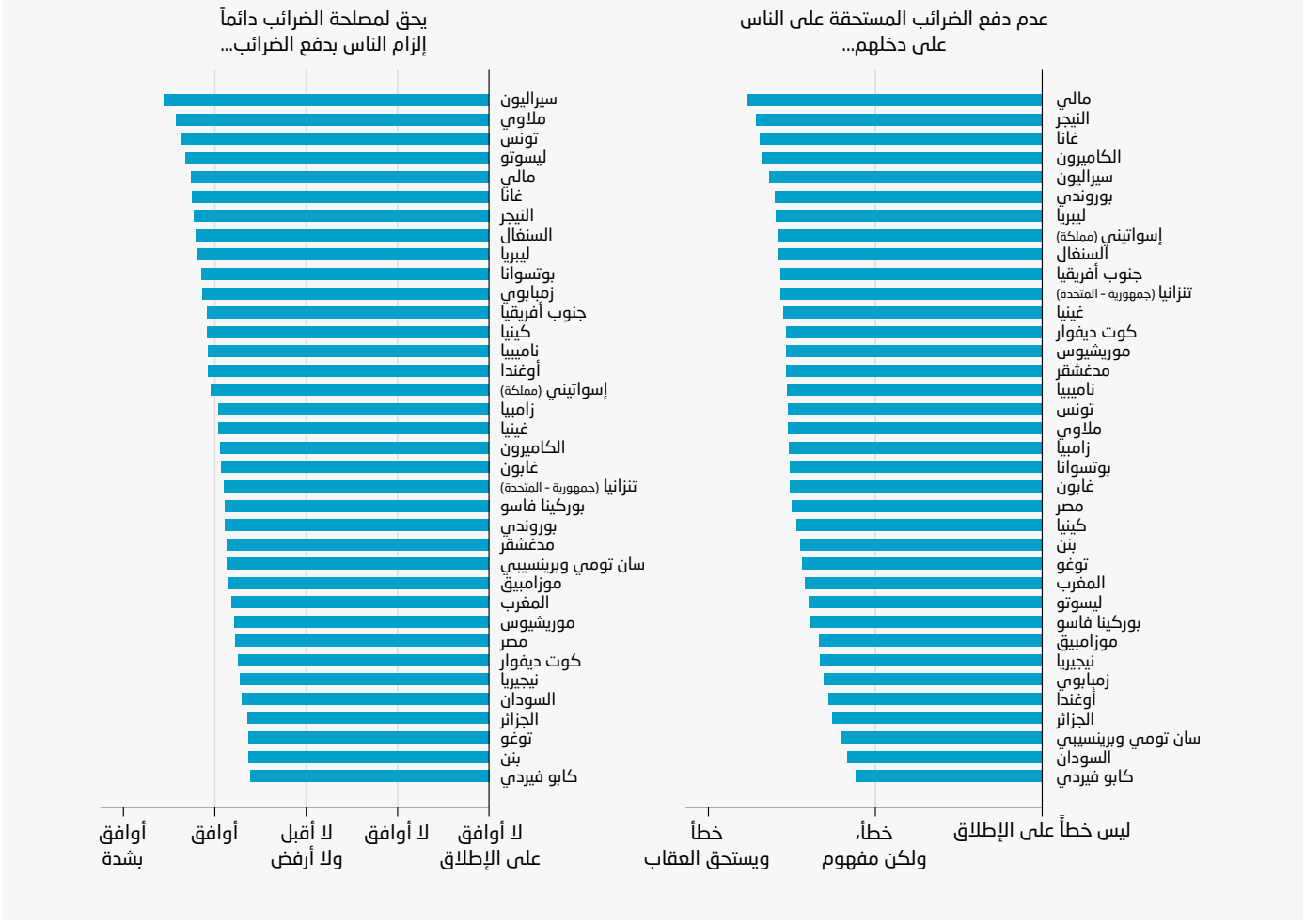

ملاحظة: سؤال المسح للشكل الأيمن هو «لو سمحتم، هل ما يلي ليس خطأً على الإطلاق؛ أو خطأ، ولكن مفهوم؛ أو خطأ ويستحق العقاب: عدم دفع الضرائب المستحقّة على الدخل»، وسؤال المسح للشكل الأيسر هو «لو سمحتم، هل توافقون أو لا توافقون على التالي: يحق لإدارة الضرائب دائماً إلزام الناس بدفع الضرائب».
المصدر: استناداً إلى نتائج الجولة 6 من أفروباروميتر، 2015/2014 (https://www.afrobarometer.org/)، اطلع عليها في 25 كانون الثاني/يناير 2024).

والمؤسسات العامة في المناطق التي كانت تعتمد المركزية تاريخياً في البلد. لكن قد يكون هؤلاء الناس على استعداد لاتباع القواعد ودفع الضرائب عندما يعيشون في بيئة حيث الثقة أعلى بين الأفراد[27]. وتؤثر الثقة على الامتثال الضريبي الطوعي، وتتأثر بعدم تجانس المجموعة الذي تشكّل على مر التاريخ. وهكذا، تواصل الأحداث التاريخية وتنظيم المجتمعات تشكيل الامتثال الضريبي الطوعي الحالي من خلال الثقة والأعراف الاجتماعية. وتتناغم هذه النتيجة مع النتائج المشار إليها في الأدبيات الأوسع في الاقتصاد المؤسسي، ومفادها أن التاريخ يمكن أن يؤثر على النواتج الحالية من خلال تطوّر أوائل المؤسسات واستمرارها[28].

كيف تؤثر الثقة والأعراف على التحديات في الامتثال الضريبي

فرص التهرّب الضريبي لدى الأفراد العاملين لحسابهم الخاص

تُتاح للمهنيّين العاملين لحسابهم الخاص فرصٌ أكثر من العمال بأجر لتقليل مداخيلهم المبلّغ عنها، لأنهم يبلّغون بأنفسهم عن قسم كبير من دخلهم ولا يقوم بذلك طرف ثالث[29]، ومن المُرجح أن يستغلوا هذه الفرص[30]. وقد تؤثر فرص التهرّب الضريبي على الامتثال الضريبي الطوعي للأشخاص. وتظهر الأبحاث أن آراء الأفراد العاملين لحسابهم الخاص في الضرائب والسلطات الضريبية

أقل إيجابية من آراء دافعي الضرائب الآخرين[31]. والتهرّب الضريبي مرتفع لدى العديد من الأفراد العاملين لحسابهم الخاص[32].

فرض الضرائب على الأغنياء: أهداف نبيلة، توقّعات غير واقعية؟

تشير بعض الدراسات إلى أن خفض الضرائب على الأثرياء لا يؤثر على الإيرادات فحسب بل قد يقوّض أيضاً الثقة في النظام الضريبي ويضعف العقد الاجتماعي[33]. كما أن فرض الضرائب على الأثرياء على نحو أكثر فعالية أمرٌ بالغ الأهمية، ليس فقط لزيادة الإيرادات، بل أيضاً لبناء الثقة في النظام الضريبي، وبالتالي توفير دعم سياسي أكثر استدامة للنظام الضريبي وتحقيق مكاسب على المدى الأطول. ومع ذلك، فإن إعادة التوزيع من خلال الضرائب ليست قضية انتخابية بارزة في معظم البلدان الأفريقية[34]، ولا هي أولوية لمواطنيها[35]. وفي معظم البلدان، يكون الرد عادةً على سؤال مسح أفروباروميتر حول مقدار الضرائب التي يتعيّن على الأغنياء دفعها أقرب إلى "المقدار الصحيح" منه إلى "القليل جداً". وفي حين أن متوسط الإجابات في جميع البلدان أقرب إلى الموافقة من عدم الموافقة على مبدأ فرض ضرائب أعلى على الأغنياء لمساعدة الفقراء، يبقى تأييد هذا المبدأ بالفعل ضعيفاً نسبياً في العديد من البلدان (الشكل إ-4-4-2).

وقد يكون بناء تحالفات لإعادة التوزيع في المجتمعات المتنوّعة إثنياً أمراً صعباً بشكل خاص[36]، لذا فإن أي ضغط من أجل إعادة توزيع أوسع نطاقاً لصالح الفقراء سيكون ضعيفاً[37]. وفي حين نتعاطف مع القول بأن "الوقت قد حان لفرض الضرائب على الأغنياء"، تركّز العديد من

الشكل إ-4-4-2 إعادة التوزيع من خلال الضرائب ليست قضية انتخابية بارزة في معظم البلدان الأفريقية، ولا هي أولوية لمواطنيها

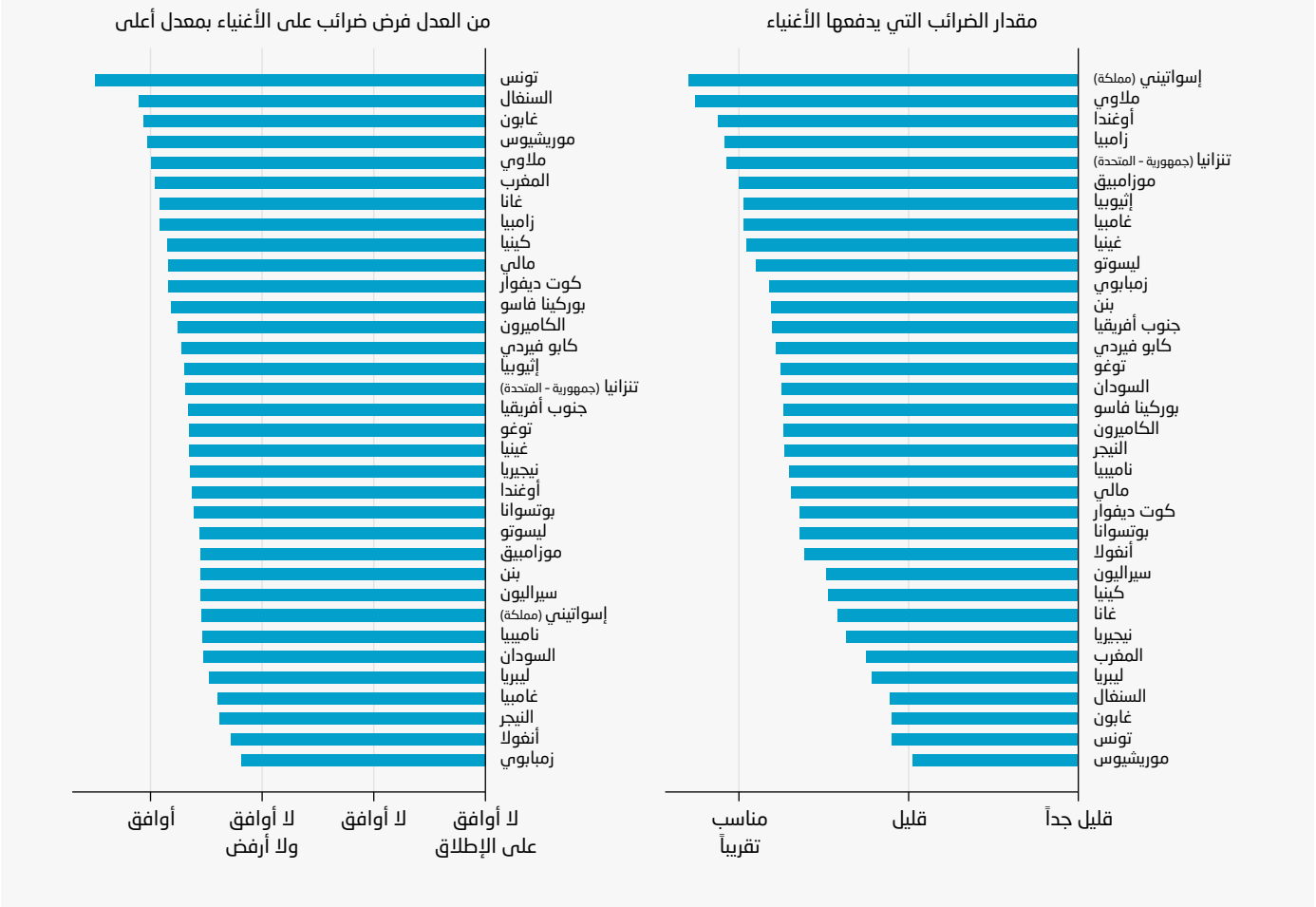

ملاحظة: سؤال المسح للشكل الأيمن هو «هل تعتقدون أن مقدار الضرائب التي يتعيّن على الأغنياء في [البلد] دفعها قليل جداً، أو كثير جداً، أو مناسب تقريباً؟» وسؤال المسح للشكل هو الأيسر «هل توافقون أو لا توافقون على التالي: من العدل فرض ضرائب على الأغنياء بمعدل أعلى من الضرائب المفروضة على الناس العاديين للمساعدة في دفع تكاليف البرامج الحكومية لصالح الفقراء».
المصدر: بالاستناد إلى نتائج الجولة 8 من أفروباروميتر، 2021/2019 (https://www.afrobarometer.org/)، اطلع عليها في 25 كانون الثاني/يناير 2024).

الحكومات الأفريقية على زيادة الإيرادات من خلال توسيع القاعدة الضريبية لتشمل شرائح أكبر من الأفراد والشركات في الشبكة الضريبية. ومن المُرجح أن الطبقة الثرية ستتأثّر بشكل طفيف بهذه الإصلاحات. ويظهر ذلك في ما يسمّيه ميك مور بهوس الإدارات الضريبية بتسجيل دافعي ضرائب جدد، معظمهم من المشاريع الصغيرة والأفراد الفقراء[38]. ويرتبط هذا النهج بفكرة أن المصدر الرئيسي للإيرادات غير المحصّلة في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى هو القطاع غير النظامي[39]. وليس من السهل إنفاذ سياسةٍ لفرض ضرائب على الأشخاص فاحشي الثراء[40].

دافعو الضرائب من الشركات: ثقة ونظام ضريبي يمكن التنبّؤ به

تصدر معظم الإيرادات الضريبية في العديد من بلدان الدخل المنخفض وبلدان الدخل المتوسط من الشريحة الدنيا، من الشركات المتوسطة والكبيرة. ومن المُرجح أن يتأثر امتثالها الطوعي بعوامل غير التي يتأثّر بها الأفراد والشركات الصغيرة، ولذلك ينبغي وضع مفاهيم مختلفة[41]. ومن المُرجح أن يكون الامتثال الطوعي من جانب الشركات مدفوعاً بالمصلحة الذاتية أكثر من الامتثال الطوعي من جانب الأفراد[42]. وتشكّل القدرة على التنبؤ عاملاً مهماً جداً لدافعي الضرائب من الشركات، وهي تعزز الثقة بطريقة يمكن أن تسمح للشركات بوضع ميزانية مناسبة وخطط واقعية للمستقبل[43]. وتضمن أيضاً معاملة الشركات مثل منافسيها. وغالباً ما تكون الأسئلة المتعلقة بالعدالة والإنصاف مهمة للشركات، لأنها تؤثر على المنافسة في السوق والربحيّة والقدرة على التنبؤ بالعمليات[44]. فمن هذه الأسئلة مثلاً هل تتحمّل الشركات الأخرى في القطاع نفسه أعباءً ضريبية مماثلة؟ ومن المُرجح أيضاً أن تكون الشركات أكثر امتثالاً عندما ترى أن الحكومة تموّل خدمات وأنشطة تعود عليها بالفائدة، وعندما يكون لها رأي في صنع هذه القرارات[45]. وبالتالي، فإن العدالة وتحسين القدرة على التنبؤ يمكن أن يعززا الامتثال الطوعي ويدعما الإصلاح بالنسبة إلى الشركات[46].

فرض ضرائب على القطاع غير النظامي

يتركّز جزءٌ كبير من النشاط الاقتصادي في البلدان الفقيرة في القطاع غير النظامي الذي يصعب فرض ضرائب عليه[47]. وحتى وقت قريب، لم تكن الإدارات الضريبية توليه أهميّةً كبيرة بسبب انخفاض العائدات بالنسبة إلى الجهد من الناحية النقدية، وصعوبة التحصيل. ومن الناحيتين الاقتصادية والإدارية، من المنطقي عدم فرض ضرائب على أعداد كبيرة من الفقراء. وبشكلٍ عام، يعفي نظام ضريبة القيمة المضافة السلع الأساسيةً التي يستهلكها الفقراء بكثافة، ويستبعد قانون ضريبة الدخل الأفراد والكيانات الذين يقل دخلهم عن عتبة معيّنة. ومع ذلك، أدخلت عدة جهات للإيرادات الوطنية في السنوات الأخيرة ضرائب تقديرية خاصة، موجهة للاقتصاد غير النظامي، تستند إلى الدخل المفترض للعمال بدلاً من الدخل الفعلي، بالنظر إلى نوع العمل الذي يؤدونه[48].

وتوسيع الشبكة الضريبية ليس دائماً بالأمر المناسب، لكن ما يدعو إلى القلق هو احتمال أن تكون الإصلاحات الضريبية مدفوعةً بحسابات تعتمد على مزايا استبعاد دافعي الضرائب الهامشيين[49]. ويمكن أن تتقلّص المشكلة إذا تم توزيع الأعباء الضريبية الفعلية في البلدان الفقيرة توزيعاً عادلاً وفعالاً، ولكن الحال ليست كذلك. وغالباً ما تقع هذه الأعباء على عاتق عددٍ صغير من الشركات النظامية المسجّلة.

وتشير الدلائل إلى أن العلاقة بين حجم الشركة والتهرّب سلبيةٌ أو على شكل U، ما يعني ضمناً أن الشركات الصغيرة أكثر عرضة للتهرّب من الضرائب[50]. وقد يؤدي هذا التهرّب إلى منافسة غير عادلة، يمكن أن تقوّض الثقة وتؤثر سلباً على الامتثال الضريبي الطوعي للشركات المتوسطة[51]. وهكذا، فمن الحجج المؤيّدة لتحسين فرض الضرائب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أنها مهمّة لضمان الإنصاف وتحسين الامتثال الطوعي. فمن المنطقي إذاً إعادة النظر في الحجج الداعية إلى استبعاد صغار دافعي الضرائب من شبكة الضرائب لأسباب تتعلق بالكفاءة وحدها، واستكشاف المزايا السياسية والإيرادات المحتملة من توسيع هذه الشبكة، مع النظر بتأنٍّ في الآثار الإدارية المترتبة على ذلك.

أدوات في السياسات لمعالجة التهرّب الضريبي: أبعد من القوانين والتنظيمات الرسمية

تظهر نتائج البحث المشار إليه آنفاً أن التاريخ والتنوّع الإثني وكيفية إنفاق الإيرادات الضريبية قد تؤثر بشكل كبير على امتثال الناس الطوعي لدفع الضرائب، وثقتهم في الحكومة والمواطنين الآخرين. ومن المُرجح أيضاً أن تختلف مستويات الامتثال الضريبي الطوعي فيما بين شرائح دافعي الضرائب (كالأفراد

والشركات)، وفيما بين الضرائب المختلفة (كالضرائب المباشرة وغير المباشرة) وفي كيفية تطبيق النظام الضريبي. والاستنتاج العام من هذه الأدبيات هو أن السياسات التي تهدف إلى تحسين المواقف من الضرائب في أفريقيا يجب أن تولي اهتماماً لتعزيز البيئة العامة للثقة[52]. ويرتبط ذلك بنهج الاقتصاد السياسي الذي يأخذ السياقات التاريخية والثقافية والسياسية على محمل الجد، جنباً إلى جنب مع التفكير الاقتصادي التقليدي[53]. لذا فمن المهم الابتعاد عن النهج التكنوقراطي البحت عند معالجة التهرّب الضريبي. والمشورة بشأن السياسة الضريبية، وما تشمل من أساليب لمراجعة الحسابات وتحسين تصميم الضرائب، قيّمة ولا شك، ولكن يجب أن تتموضع في سياق أوسع يتناول كل حالة على حدة، لا سيما بالنظر إلى خصائص العديد من البلدان الأفريقية.

الخطوة الأولى في تناول الأعراف المتجذرة المتعلقة بالتهرّب الضريبي تكون في فهم حيثيات الأمور في كل سياق، بغض النظر عن توقعاتنا لكيفية عمل النظام الضريبي في ضوء الحوكمة الرشيدة. وهذا يستدعي تحليلاً أكثر دقة للسياقات والمؤسسات الوطنية والمحلية، ولا سيما الثقة في السلطات الضريبية والأعراف الاجتماعية للامتثال الضريبي. ويستلزم تحسين الامتثال الضريبي الطوعي إجراء تحليل شامل لمختلف شرائح دافعي الضرائب وإدارات الإيرادات، فضلاً عن البيئة المحيطة، لفهم أعراف الجهات الفاعلة الرئيسية وحوافزها.

ويؤدي هذا التحليل إلى نهج بشقّين للإصلاح. يتعلق الشق الأول بوضع أدوات في السياسة العامة تستهدف الحوافز والفرص المتاحة للتهرّب. فما لم يدرك دافعو الضرائب أن العقوبات المفروضة أشد كثيراً من المكاسب المحتملة، سيستمرون في المخاطرة بالتهرّب من الضرائب. وهذا يستلزم بطبيعة الحال تطبيق القوانين، ويعتمد على استعداد الجهات العليا للحد من التهرّب الضريبي. أما الشق الثاني فلا بد من أن يذهب إلى ما هو أبعد من الإصلاح القانوني والتنظيمي، فيعالج الأسباب الجذرية للتهرّب الضريبي. وقد فشلت العديد من الجهود الرامية إلى اعتماد قواعد أكثر صرامة في الإدارة الضريبية بسبب استمرار الممارسات غير النظامية. وتغيير الأعراف والعقليات الاجتماعية أصعب بكثير من وضع قوانين جديدة لأن الأعراف الاجتماعية عميقة الجذور. والإصلاحات الناجحة لا تتحقق بين ليلة وضحاها. ويجب على الإصلاحيين ألا يغفلوا عن ذلك، وألا تفتر عزيمتهم عند مواجهة تحديات في تنفيذ إصلاحاتهم.

ويمكن أن تمتد جذور الأعراف الاجتماعية عبر الأجيال وفي التنمية الاقتصادية والأنظمة السياسية[54]. ولكن تغييرها، إذا ما حدث، يمكن أن يكون سريعاً، كما على سبيل المثال عندما تتاح معلومات عامة جديدة[55]. فنقاط التحوّل السلوكي، أي عندما يكون لدى عدد كاف من الناس مواقف قوية ضد عرف اجتماعي قائم (أو تجاه عرف جديد)، حاسمة لتغيير الأعراف. وفي الحالات التي يُساء فيها فهم الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالامتثال الضريبي (يُقلل من شأنها)، قد يؤدي تقديم معلومات موضوعية عن وجهات نظر الآخرين إلى تحسين الامتثال[56].

ويمكن أن يساهم التعليم في تحسين الامتثال عندما يُصمّم لمساعدة دافعي الضرائب على فهم أهمية دفع الضرائب وكيفية القيام به. وتتوفر مجموعة واسعة من الأنشطة لتوعية دافعي الضرائب وتثقيفهم في مختلف البلدان[57]. فعلى سبيل المثال، تعمل هيئة الإيرادات في تنزانيا مع المدارس الثانوية لإدراج التعليم الضريبي في المناهج الدراسية. وغالباً ما تسترشد البرامج الحكومية لتعليم دافعي الضرائب وتوعيتهم بقصص بناء الدولة. وهذه البرامج قيّمة، ولكن يجب ألا تكتفي بالتركيز على الأسباب التي تدعو الناس إلى دفع الضرائب، بل أن تبيّن من يدفع الضرائب، وكيفية دفعها، وماذا يتلقّى دافعو الضرائب في المقابل[58].

ومن المكوّنات الأساسية لبناء الثقة قدرة الحكومة على إثبات أن الإيرادات الضريبية تعود على دافعي الضرائب بخدمات عامة وفوائد أكثر[59]. وعندما تتمكن الحكومات من إثبات هذه العلاقة، يصبح من الممكن بناء دعم شعبي حقيقي لزيادة فعالية الضرائب والامتثال[60]. ومن المُرجح أن يؤدي ذلك، مقترناً بنُظم ضريبية أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ، إلى مواقف أكثر إيجابية تجاه الضرائب في أفريقيا، ودعم شعبي لزيادة فعاليتها.

وكما يُرجح أن يكون تحسين تقديم الخدمات حاسماً لتشجيع الامتثال الطوعي، كذلك الأمر في زيادة الاستثمار في بناء الثقة مع دافعي الضرائب[61]. والخطوة الأولى لبناء هذه الثقة هي تحسين العدالة في النُظم الضريبية. وغالباً ما تركّز المناقشات التي تتناول الامتثال الضريبي الطوعي على تحسين توفير الخدمات العامة، إلا أن التحسينات التي تستهدف العدالة قد تكون مهمة[62]. وهذه التحسينات تخضع بشكل مباشر لسيطرة الإدارات الضريبية، التي قد تسعى إلى الإصلاح وإلى بلوغ الامتثال الطوعي أو شبه الطوعي. ويبقى التشكيك في نزاهة السلطات الضريبية عائقاً أساسياً أمام تحسين الثقة والامتثال الطوعي[63].

ملاحظات

1 تشمل الأبحاث الأولى Allingham and Sandmo 1972؛ ولمراجعة أُجريت حديثاً يمكن الاطلاع على Slemrod 2019.

2 من المصطلحات المرتبطة بالامتثال الطوعي "الروح المعنوية الضريبية". لكننا نفضل مصطلح "الامتثال الطوعي" لأنه يبيّن بشكل أفضل جوانب تحفيز دافعي الضرائب التي نعتبرها مهمة.

3 Besley 2020؛ Besley, Jensen and Persson 2023؛ Luttmer and Singhal 2014؛ Prichard and others 2019؛ 2022.

4 Kirchler, Hoelzl and Wahl 2008.

5 OECD 2017.

6 Algan and Cahuc 2014.

7 Kirchler, Hoelzl and Wahl 2008.

8 Kirchler, Hoelzl and Wahl 2008.

9 Besley, Jensen and Persson 2023؛ Luttmer and Singhal 2014.

10 Köbis, Jackson and Carter 2020؛ Onu 2016.

11 Miller and McFarland 1987.

12 Wenzel 2005.

13 Bursztyn, González and Yanagizawa-Drott 2020.

14 Bursztyn and Jensen 2017؛ Hallsworth and others 2017.

15 Bicchieri 2016. في الأدبيات المتعلقة بالامتثال الضريبي، يمكن الاطلاع مثلاً على Antinyan and Asatryan 2020؛ Bott and others 2020؛ d'Adda and others 2020؛ Dwenger and others 2016؛ Hallsworth and others 2017؛ Slemrod 2019.

16 Ali, Fjeldstad and Sjursen 2014.

17 في دراسة Prichard 2022 لمحة على أسئلة المسح المستخدمة في الدراسات عبر البلدان حول الامتثال الطوعي ومناقشة نقاط الضعف والقيود التي تنطوي عليها هذه التدابير. وقع الاختيار على الجولة 6 من أفروباروميتر (Afrobarometer Round 6) لأنها أحدث مسح يتضمن السؤالين الواردين في الشكل.

18 Besley and Mueller 2021؛ Blimpo and others 2018.

19 Besley and Mueller 2021.

20 Ali, Fjeldstad and Sjursen 2014؛ Sacks 2012.

21 Ali, Fjeldstad and Sjursen 2014؛ Blimpo and others 2018.

22 Ali, Fjeldstad and Sjursen 2014. يمكن الاطلاع على Fjeldstad, Schulz-Herzenberg and Hoem Sjursen 2012 لاستعراض أوسع للعوامل المرتبطة بالامتثال الضريبي الطوعي.

23 يمكن الاطلاع على Nunn 2020 لمراجعة البحث الذي يتناول الجذور التاريخية للتنمية الاقتصادية.

24 Dinesen 2011؛ Kouamé 2021؛ Uslaner 2008؛ Woolcock and Narayan 2000.

25 Nunn 2008؛ Nunn and Wantchekon 2011.

26 Kouamé 2021.

27 Ali and Fjeldstad 2023. إن قوة الدولة في دعم السلطة تعني أنها يمكن أن تطبق السياسات بشكل موحّد في منطقةٍ معيّنة، مثل الاستفادة من العمالة إلى أقصى الحدود، وإنفاذ القانون، والمطالبة بالضرائب (Schraeder 2000).

28 Nunn 2009.

29 Dom and others 2022؛ Kleven and others 2011.

30 Engström and Holmlund 2009؛ Saez 2010.

31 Kogler and Kirchler 2020.

32 Chetty, Friedman and Saez 2013.

33 Dom and others 2022, p. 60.

34 Bleck and Van de Walle 2019.

35 ما عدا في غانا، على الأرجح (Bleck and Van de Walle 2019). لم يذكر عدم المساواة في حد ذاته كأولوية للمواطنين في مسح حديث وواسع لأفروباروميتر تناول 34 بلداً أفريقياً (Coulibaly, Silwé and Logan 2018). غير أن ضعف الوصول إلى الخدمات العامة يشكّل مصدر قلق كبير، وله آثار واضحة على الإنصاف.

36 Mazrui 2008.

37 Bolch, Ceriani and López-Calva 2022.

38 Moore 2023.

39 Moore 2023. في مسح شمل 26 إدارة ضريبية وطنية في إطار دراسة التوقعات الضريبية الأفريقية لعام 2018، أبلغت 15 إدارة عن واحد أو أكثر من البرامج أو المبادرات الخاصة للتعامل مع القطاع غير النظامي (ATAF 2018). وكان لدى 4 فقط من هذه الإدارات أقسام خاصة للأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة.

40 Harrington 2016.

41 Alm and McClellan 2012؛ OECD 2019؛ Prichard and others 2019؛ Slemrod 2019.

42 Prichard and others 2019.

43 Campos, Lien and Pradhan 1999؛ World Bank 2018.

44 Alm and McClellan 2012؛ OECD 2019؛ Prichard and others 2019.

45 Prichard 2015.

46 Dom and others 2022.

47 Bird and Wallace, 2003. يشكّل مفهوم القطاع غير النظامي موضوع جدل. وعندما يُستخدم المصطلح فيما يتعلّق بالضرائب في أفريقيا، فهو يشير عموماً إلى صغار المشغّلين الاقتصاديّين غير المسجّلين (Moore 2023). ومن الصعب تقدير حجم الاقتصاد غير النظامي. وتشير تقديرات بلدان الدخل المنخفض والمتوسط إلى أن الاقتصاد غير النظامي يمثّل 30-70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و20-80 في المائة من القوى العاملة (Ulyssea 2020؛ Ulyssea, Bobba and Gadenne 2023). وتشير التقديرات الواردة من غرب أفريقيا إلى أن أكثر من 80 في المائة من إجمالي العمالة في القطاع غير النظامي، وأن ما يصل إلى 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ينتج من الأنشطة غير النظامية (Benjamin, Mbaye and Diop 2012).

48 Dube and Casale 2016؛ Joshi, Prichard and Heady 2014؛ van den Boogaard, Prichard and Jibao 2018.

49 Ali, Fjeldstad and Sjursen 2014؛ Fjeldstad and Moore 2008.

50 Abdixhiku and others 2017؛ Cowell 2003؛ Hanlon, Mills and Slemrod 2007؛ Slemrod 2004.

51 Torgler and Schneider 2007.

52 Kouamé 2021.

53 Besley and Mueller 2021.

54 Jackson and Köbis 2018.

55 UNDP 2019.

56 Wenzel 2005.

57 Dom and others 2022.

58 Dom and others 2022.

59 Ali, Fjeldstad and Sjursen 2014؛ Bird 2011.

60 Dom and others 2022؛ Sanogo 2019.

61 Dom and others 2022.

62 Kogler, Muehlbacher and Kirchler 2015.

63 Aiko and Logan 2014؛ Fjeldstad 2006.

الفصل

5

ولاية أكبر على الذات لعمل جماعي أوسع

ولاية أكبر على الذات لعمل جماعي أوسع

إذا ما تحققت التنمية البشرية بمختلف أبعادها، بما فيها الولاية على الذات، تتفتح آفاق أوسع لتمكين الناس من العمل بمسؤولية وفعالية. فكيف لنا أن نوسّع الولاية على الذات بحيث تؤازر العمل الجماعي في وجه التحديات العالمية؟

قد يسهم تضييق الفجوات في الولاية على الذات في صياغة أهداف مشتركة، وفي إطلاق سعي مشترك إلى تحقيق هذه الأهداف. وقد تتمثل هذه الأهداف في توفير المنافع العامة العالمية، حتى مع استمرار الفوارق في التفضيلات والاعتقادات والمصالح. وعلى هذا النحو، يؤازر توسيع الولاية على الذات العمل الجماعي. ويمكن أن تربط المؤسسات ولاية البشر على ذاتهم بالعمل الجماعي على نطاق واسع إذا ما جعلت محور عملها الإنسان في حاضره ومستقبله، وملكيتها مشتركة بين جميع المستفيدين.

ينمّ سوء إدارة الترابط العالمي في ما يتصل بالتنمية البشرية (الفصل 1) عن تعثر أو بطء في العمل الجماعي في مواجهة التحديات العالمية بمختلف أشكالها، من تغيّر المناخ إلى الجوائح. ليس ذلك من جراء جهل بما ينبغي فعله، فلدينا من التكنولوجيا ما يمكّننا من تحويل مصادر الطاقة، ومن الإسراع بإنتاج لقاحات تنقذ الأرواح. ما نفتقر إليه هو، في الواقع، القدرة على العمل الجماعي وعلى النطاق المطلوب (الفصل 2).

والترابط وثيق بين المؤسسات والسلوكيات (الفصل 4). وطالما ركزت السياسات على تصميم مؤسسات وتدخلات على أساس فرضيات ثابتة وكلية عن السلوك البشري، من دون اعتبار يذكر للسياق الاجتماعي الأوسع، ولتغيّر هذا السياق بمرور الوقت. والتوسع في الفرضيات عن السلوك البشري، ورفده برؤى من العلوم السلوكية وعِبَر من دور الثقافة يساهمان في إتاحة مجموعة أكبر من الخيارات لتحسين العمل الجماعي على توفير المنافع العامة العالمية (الفصل 4). ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، الاعتراف بدور ولاية البشر على الذات: أي قدرة الناس على اعتناق القيم، وتحديد الأهداف، وقطع الالتزامات بصرف النظر عمّا إذا كان ذلك سيحسّن رفاههم أم لا[1].

إذا ما تحققت التنمية البشرية بمختلف أبعادها، بما فيها الولاية على الذات، تتفتح آفاق أوسع لتمكين الناس من العمل بمسؤولية وفعالية[2]. فكيف لنا أن نوسّع الولاية على الذات بحيث تؤازر العمل الجماعي في وجه التحديات العالمية؟

يسعى هذا الفصل إلى الإجابة على هذا السؤال. فالتقدم نحو مزيد من الرفاه قد يدعم الولاية على الذات، وكل من المعرفة والصحة والوسائل المادية عامل تمكين لهذه الولاية، إلا أن العلاقة بين الرفاه والولاية على الذات ليست تلقائية. يوثّق هذا الفصل فجوات في الولاية على الذات: أي عجز البشر عن العمل كقوى للتغيير، أو عدم إيمانهم حتى بإمكانية العمل كقوى للتغيير. لا تزال هذه الفجوات قائمة، بل هي في اتساع، رغم بلوغ العالم مستويات غير مسبوقة من نواتج الدخل والصحة والتعليم، ورغم تحقيقه تطوّرات تكنولوجية لم نعرف لها مثيلاً من قبل. وموضع التركيز هو الطرائق التي تعوق بها الفجوات في الولاية على الذات العمل الجماعي، وكيف تتصل، مثلاً، بتصوّرات مكثّفة عن الضيق وعدم الأمان في موازاة ارتفاعات هائلة في مستويات المعيشة. فعلى سبيل المثال، لا تزيد نسبة الذين يشعرون بأن لديهم سيطرة كبيرة على حياتهم اليوم على النصف في جميع أنحاء العالم. وفي هذه النسبة مؤشر بديل إلى الولاية على الذات. وأما نسبة الذين يشعرون بأن لديهم من السيطرة ما يكفي للتأثير في صنع القرارات الجماعية فأقل بكثير، إذ لا تزيد نسبة الذين يشعرون بأن رأيهم مسموع في قرارات الحكومة على 31 في المائة[3].

توازي هذه الفجوات في الولاية على الذات أوجه قصور في العمل الجماعي اللازم لمواجهة التحديات المشتركة على كوكبنا المشترك. وقد يمعن سوء إدارة الترابط العالمي هو أيضاً في إضعاف التنمية البشرية (الفصل 1)، فيفتح المجال أمام الاستقطاب، ويفضي إلى مأزق أمام العمل الجماعي (الفصل 2). يطرح هذا الفصل سبلاً للخروج من المأزق عبر استكشاف طرائق لتضييق الفجوات في الولاية على الذات بما يدعم صياغة أهداف مشتركة، ومن ثم السعي إلى تحقيقها. قد تتمثل هذه الأهداف في توفير المنافع العامة العالمية، حتى مع استمرار الفوارق في التفضيلات والاعتقادات والمصالح. وعلى هذا النحو، يؤازر توسيع الولاية على الذات العمل الجماعي، وتربط المؤسسات ولاية البشر على ذاتهم بالعمل الجماعي على نطاق واسع إذا ما جعلت محور عملها الإنسان في حاضره ومستقبله، وملكيتها مشتركة بين جميع المستفيدين.

كيف تعوق الفجوات في الولاية على الذات العمل الجماعي

سجلت الفترة 2020-2021 انخفاضاً في دليل التنمية البشرية، ومن ثم تعافياً متفاوتاً (الفصل 1). وعلى الرغم من ذلك، تحقق تقدمٌ ملحوظ في أوجه التنمية البشرية المتعلقة بالرفاه: في توسيع نطاق الإنجازات والحريات من أجل حياة أفضل. وأما أوجه التنمية البشرية المتعلقة بالولاية على الذات[4]، من قدرة الناس على اعتناق القيم، وتحديد الأهداف، وقطع الالتزامات[5]، أي ما ينطوي على عيش حياة تسترشد بأهداف وغايات، فتهملها، غالباً، أهداف صنع السياسات، لا سيما إذا كانت السياسات تسعى إلى نتائج جماعية[6]. وتحسّن الولاية على الذات قدرات البشر، وهي على ارتباط إيجابي بالسلامة العقلية[7]. والولاية على الذات مفتاحٌ لإحداث تحوّل في عالمنا نحو الاستدامة والإنصاف، وهو تطلع أساسي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[8].

> "تتسع الفجوات في الولاية على الذات عند مستويات عديدة، فتحدّ من قدرة الناس على العمل كقوى للتغيير ودعم العمل الجماعي.

تتسع الفجوات في الولاية على الذات عند مستويات عديدة، فتحدّ من قدرة الناس على العمل كقوى للتغيير ودعم العمل الجماعي. ويضيق حيّز العمل الجماعي بفعل

الاختلالات في موازين القوى وأوجه عدم المساواة التي تقوّض أي عملية جماعية لصنع القرار[9].

قصور في العمل الجماعي: تنسيق غير مسبوق ولكن تعاون مكبّل

أحد أهم محركات الترابط ما يتميّز به الإنسان من نزعة اجتماعية فائقة[10]، تتجلى في أفعال منسّقة ينخرط فيها أفراد من جميع أنحاء العالم. والأسواق، التي باتت اليوم عالمية، كثيراً ما يتفاعل فيها مشاركون لربما لا يلتقون وجهاً لوجهٍ قط (الفصل 2). وقد نفذت الحكومات برامج مكثفة للتأمين الاجتماعي، فينخرط نحو 3.7 مليار شخص في العالم في برنامج واحد على الأقل للحماية الاجتماعية[11]. ويغطي النظام التعليمي 1.6 مليار طفل في العالم[12]. وإن هذه الإنجازات لهائلة، وإن لم تكن كافية!

تسعى المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى صون حقوق الإنسان، وإلى زيادة زخم التنمية، وإلى نشر السلام. تجمع الأمم المتحدة بين الأطراف في الاتفاقيات الدولية، فتيسّر التوافق على تدابير على غرار إنشاء صندوق للخسائر والأضرار في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ يتوقع أن يستفيد منه 3 مليارات فرد[13]. وحشد المجتمع المدني طاقاته لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030[14]، ودعمته حركات اجتماعية شرّعت أبواب الفرص، ودافعت عن حقوق المرأة، وعن المثليّات والمثليّين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أو من أقلية جنسية أخرى، وعن السكان الأصليين، وعن الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم. وتيسّر الشبكات الاجتماعية التبادل الفوري للمعلومات بين زهاء 5.4 مليار مستخدم للإنترنت[15].

وليست هذه الإنجازات إلا نتاج التغلب على صعوبات التنسيق. وعلى الرغم من ذلك، ينحو العمل الجماعي الدولي إلى التداعي. على سبيل المثال، تمثل أوجه القصور التالية تعثراً على مسار التعاون:

- لا تحسب الأسواق الآثار الجانبية، مع أن تأثير بعضها يطال الكوكب بأسره. على سبيل المثال، تبخس أسعار الكربون، وبدرجة كبيرة، التكاليف المرتبطة بانبعاثات غازات الدفيئة[16]، ما يفاقم أوجه عدم المساواة العالمية[17].
- حشدت الحكومات استثمارات كبيرة لتيسير التحوّل في مصادر الطاقة، ولكنها لم تكن بالحجم المطلوب. وتشير التقديرات إلى أن الحكومات خصصت، في عام 2023، نحو 1.34 تريليون دولار للاستثمار في الطاقة النظيفة، في زيادة بنسبة 25 في المائة على عام 2021[18]. بيد أن هذا الجهد ضئيل إذا ما قورن بحجم الدعم للوقود الأحفوري، الذي بلغ 7 تريليون دولار في عام 2022، بعد أن كان 4.5 تريليون دولار في عام 2015 عند اعتماد اتفاق باريس[19]. ويطال الاستقطاب السياسي المتزايد بلدين من كل ثلاثة، فيعسّر تحرك الحكومات (الفصل 6)[20]. والقيود المالية عائق آخر لتحرك الحكومات، يفاقمه كل من التجنب والتهرب في دفع الضرائب، فقد حوّلت الشركات المتعددة الجنسيات ما نسبته 36 في المائة من أرباحها إلى ملاذات ضريبية[21].
- لم تفضِ الترتيبات المتعددة الأطراف إلى جمع الموارد اللازمة لتلبية تطلعات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس. ولم تبلغ التعهدات في أي سنة قيمة 100 مليار دولار، وهو المبلغ السنوي الذي كان من المفترض أن يخصص لتمويل تدابير التخفيف من آثار تغيّر المناخ في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، مع أن هذا المبلغ لا يمثل إلا 0.1 في المائة من الاقتصاد العالمي (البالغة قيمته 100 تريليون دولار)[22]. وتلقّى صندوق الخسائر والأضرار تعهدات سنوية بأكثر من 600 مليون دولار، إلا أن التقديرات تشير إلى أن كلفة الخسائر السنوية التي يوقعها تغيّر المناخ تصل إلى 400 مليار دولار[23].
- المجتمع المدني في توسّع، لكن ليس من دون عقبات[24]. حين يحتشد الناس وراء قضية ما، تبقى جهودهم لشغل الحيّز المدني وممارسة حقوقهم مقيدة[25]. وتعرّض الناشطون في قضايا البيئة، في بلدان عدة، لمداهمات عنيفة وللملاحقة القانونية، بل وتعرّض 2,000 منهم للقتل بين عامي 2012 و2022[26].

> "الفجوات في الولاية على الذات هي، في الوقت ذاته، سبب ونتيجة لسوء إدارة الترابط، فتشكل دوامة حيث تقع خسائر جسيمة في معيشة الناس من جراء أوجه القصور في العمل الجماعي على الترابط.

الفجوات في الولاية على ذات توهن العمل الجماعي

الفجوات في الولاية على الذات هي، في الوقت ذاته، سبب ونتيجة لسوء إدارة الترابط، فتشكل دوامة حيث تقع خسائر جسيمة في معيشة الناس من

جراء أوجه القصور في العمل الجماعي على الترابط (الفصل 1). وأوجه القصور هذه تنشر الشعور بانعدام الأمن والاستقرار[27]، والشعور بانعدام الأمن يؤجج الاستقطاب حيث ينجر الكثيرون إلى الشعبوية (الفصل 2)[28]. والمواقف الحمائية على ارتباط وثيق بالشعبوية[29]، وهي تعقيد آخر يواجه العمل الجماعي للتصدي للتحديات العالمية.

وتطال عواقب هذه الدوامة الأعراف والممارسات الديمقراطية، كما يتبيّن في تراجع المؤشرات التي ترصد قدرة الناس على التأثير على النتائج الجماعية (الفصل 1)[30].

ليس ما يصيب الأعراف والممارسات الديمقراطية من وهن من جراء أزمة في دعم الديمقراطية كمثل أعلى، وإنما أزمة ثقة في مؤسسات يسود تصوّر بأنها لا تتوخى هذا المثل الأعلى[31]. وينتشر موقف لا يخلو من المفارقة إزاء الديمقراطية: فتسعة من كل عشرة أفراد يعتقدون أن الديمقراطية ركن أساس في النظام السياسي، ويصحب ذلك دعم متزايد لقادة يميلون إلى تجاهل القواعد الأساسية للعملية الديمقراطية (الشكل 5-1). وقد بات اليوم أكثر من نصف من غطتهم المسوح يعبّرون عن دعمهم لقادة من هذا القبيل.

وأضحى الناس يشككون حتى في المبادئ الأساسية للعمل الجماعي، مع تزايد في دعم قادة قد يقوّضون الأعراف والممارسات الديمقراطية، وميل إلى الحكم العسكري الذي يهيمن اليوم على 39 في المائة من سكان العالم (الشكل 5-2)[32]. وهذه المفارقة، بين تأييد الديمقراطية وزيادة الدعم لقادة يقوّضونها، تحاكي واقع مؤسسات لم تعد صالحة للغاية المنشودة منها مع تغيّر أنماط الترابط، وتواجه مأزقاً في التكيّف مع تطوّر مطالب البشر في جميع أنحاء العالم.

الشكل 5-1 مفارقة الديمقراطية؟ دعم لا يتزعزع للديمقراطية، ودعم متزايد لقادة قد يقوّضون الديمقراطية

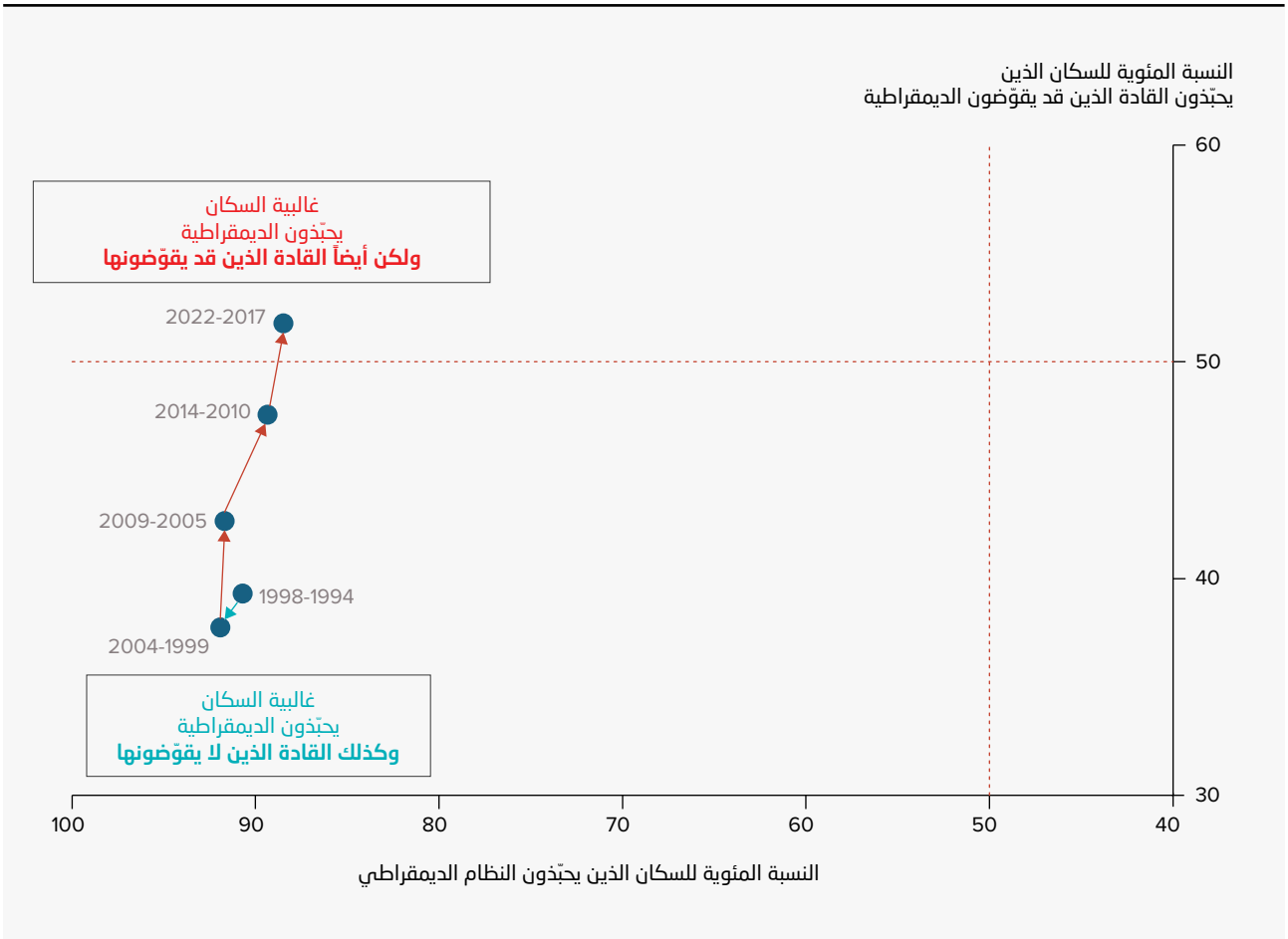

ملاحظة: البيانات هي متوسطات مرجحة بعدد السكان لمجموعة من البلدان تمثل 76 في المائة من سكان العالم. تشير النسبة المئوية للسكان عند المحور العمودي إلى الأشخاص الذين أجابوا بأن وجود قائد قوي لا يعبأ للبرلمان وللانتخابات أمر «جيد جداً» أو «جيد». تشير النسبة المئوية للسكان عند المحور الأفقي إلى الأشخاص الذين أجابوا بأن وجود نظام سياسي ديمقراطي «جيد جداً» أو «جيد».
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من عدة موجات من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

الشكل 5-2 نسب كبيرة ومتزايدة من السكان تدعم قادة قد يتجاهلون المعايير والممارسات الديمقراطية، 1994-2022

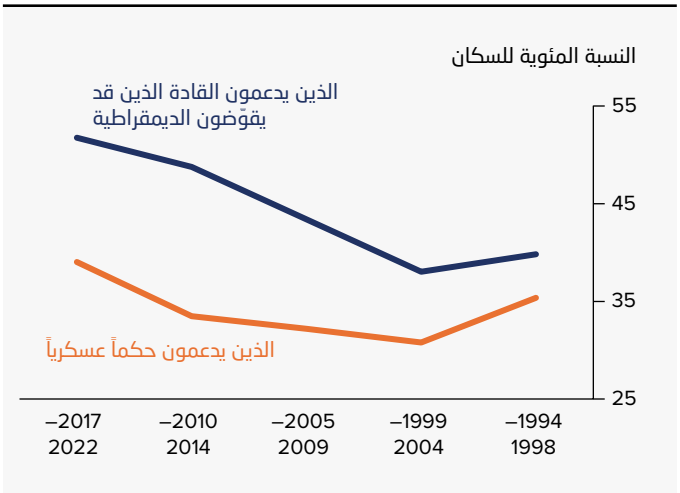

ملاحظة: البيانات هي متوسطات مُرجحة بعدد السكان لمجموعة متوازنة من البلدان تمثل 76 في المائة من سكان العالم. نسبة السكان الذين يدعمون القادة الذين قد يقوّضون الديمقراطية هم الذين أجابوا بأن وجود قائد قوي لا يعبأ بالبرلمان وللانتخابات أمر «جيد جداً» أو «جيد». ونسبة السكان الذين يدعمون الحكم العسكري هم الذين أجابوا بأن وجود حكم عسكري هو أمر «جيد جداً» أو «جيد».
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من عدة موجات من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

تضييق الفجوات في الولاية على الذات قد يقوي المؤسسات التي تعزز العمل الجماعي، ويضفي الشرعية عليها

تدارك الفجوات في الولاية على الذات قد يحسّن العمل الجماعي، إذ قد يبث تصوّرات أفضل بشأن شرعية المؤسسات (الإطار 4-7 في الفصل 4). ويزوّد تضييق الفجوات في الولاية على الذات الناس بفرص أكبر للمشاركة في المحاجة العامة وصنع القرار، وعبر مؤسسات يولونها ثقتهم. وتنبع هذه الثقة، بدورها، عن اعتقاد البشر بأن المؤسسات تحقق نتائج العمل الجماعي المنشودة منها. وفي انخفاض الثقة في المؤسسات دلالة على قصور هذه المؤسسات عن تحقيق النتائج المنشودة منها. لا تؤثر الصدمات الاقتصادية (كتزايد معدلات البطالة) في الثقة العامة، ولا في الاعتقاد العام بأن الآخرين يميلون إلى تقديم المساعدة، إلا أنها تتصل بتراجع في الثقة في مؤسسات كالبرلمانات الوطنية (على غرار البرلمان الأوروبي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وكذلك في السياسيين. ولا تتأثر الثقة في الأمم المتحدة بالقدر نفسه، ما قد يعني ارتباطاً أقوى بين الصدمات الاقتصادية السلبية وتراجع الثقة في المؤسسات والأفراد الذين يتوقع الناس منهم تعاملاً مباشراً مع المصلحة العامة (الشكل 5-3).

باستخدام هذا المنطق، نقيّم الفجوات في الولاية على الذات على أساس مؤشرين بديلين: الأول هو قياس الفجوات في الولاية على الذات بالنسبة المئوية للأشخاص الذين يبلغون بأن سيطرتهم على حياتهم إما معدومة أو محدودة، والثاني هو بالنسبة المئوية للأشخاص الذين يبلغون بأن أصواتهم لا تؤخذ في الاعتبار في النظام السياسي[33]. ويفيد أكثر من نصف سكان العالم بأنهم لا يتحكمون بحياتهم. وأما من حيث التأثير في النتائج الجماعية، فالفجوة في الولاية على الذات أعلى بكثير، إذ يتصوّر ما لا يقل عن ثلثي سكان العالم بأن تأثيرهم ضئيل في القرارات التي تتخذها حكوماتهم (الشكل 5-4)[34].

وكلما تضاءل شعور الناس بأن الحكومات تصغي إليهم، تراجعت ثقتهم فيها، بغض النظر عما إذا كانوا يعتقدون أن الفساد مستشر بين السلطات أم لا (الشكل 5-5). وكذلك، تتراجع ثقة الناس في الحكومات مع تزايد شعورهم بأن الفساد مستشر فيها. وعلى الرغم من أن انخفاض مستوى الفساد عامل أساسي في تحسين الثقة في الحكومات (وهو أمر مسلم به على نطاق واسع)، قد تتزايد الثقة في الحكومات، بغض النظر عن مستوى الفساد فيها، إذا ما حصل الناس على ولاية أكبر على الذات (قياساً بتصوّر الناس لمدى الإصغاء لأصواتهم في قرارات الحكومة)[35].

تضييق الفجوات في الولاية على الذات لرفد العمل الجماعي

مع تضييق الفجوات في الولاية على الذات، قد يتحسن العمل الجماعي، لا سيما حيث يكون التعاون مطلوباً. وتتيح الولاية على الذات حيّزاً للتعاون يتجاوز مضايق المصلحة الذاتية[36]. وإذا صدقت مقولة: "إن العناية بشؤون الآخرين تؤثر تأثيراً مباشراً في رفاه الفرد"[37]، فليست هذه العناية بمعزل عن عناية الفرد بصالحه وسلامته[38]. بيد أن التعاون، إذا انبثق عن التزامات غير محصورة بعناية الفرد بصالحه، نكون قد دخلنا عالم الولاية على الذات[39].

وإذا تضمنت الولاية على الذات التزامات بالنتائج الجماعية، لربما يساعد تضييق الفجوات على التعاون، ولكن ليس من دون فهم الآليات التي إما توطد هذا الرابط أو توهنه. على مدى العقود الأخيرة، ضعف الارتباط بين الولاية على الذات (مقاسة بالاعتقاد بأن الإنسان يسيطر على حياته) والثقة العامة (وهي في غاية الأهمية للتعاون): فسُجلت زيادة كبيرة في نسبة الذين يفيدون بأن لديهم سيطرة كبيرة على حياتهم ولا يثقون في الآخرين. وقد أفاد ثلث سكان العالم بأن لديهم سيطرة على حياتهم ولا ثقة في الآخرين (الشكل 5-6). وسُجل

الشكل 5-3 ارتباط قوي بين الصدمات الاقتصادية وانخفاض الثقة في المؤسسات، وارتباط أضعف بينها وبين الثقة في الأمم المتحدة، وبينها وبين ثقة السكان بعضهم ببعض

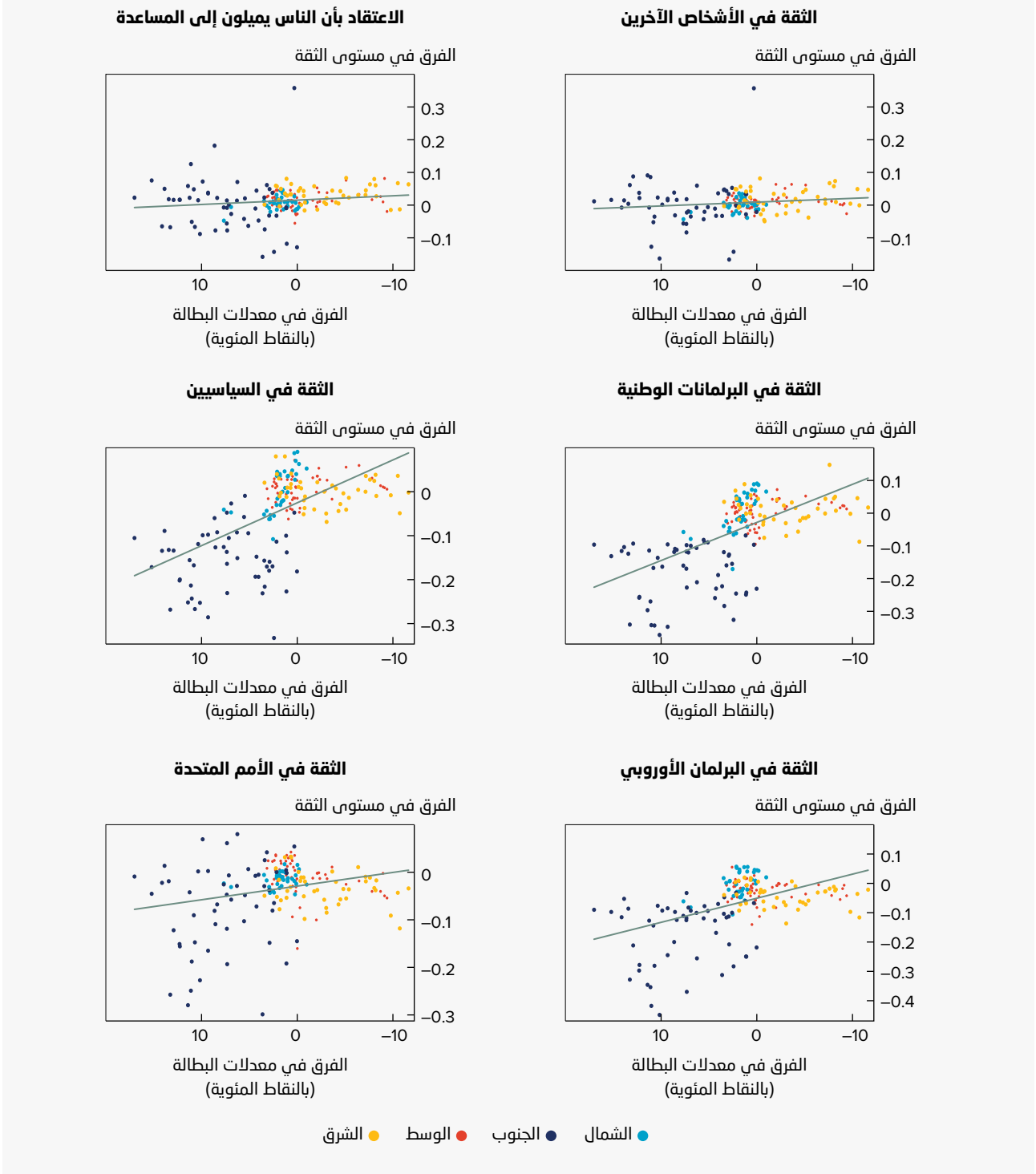

ملاحظة: كل رقم يغطي مناطق واسعة من 24 بلداً أوروبياً على مستوى تجميع تسمية الوحدات الإقليمية للإحصاء. يستند حساب مستويات الثقة إلى الاستجابات للمسح الاجتماعي الأوروبي. والفوارق هي بين القيم المرصودة قبل أزمة الدين الأوروبية (2004، 2006، 2008) وبعدها (2010، 2012، 2014).
المصدر: Algan and others 2017.

الشكل 4-5 الفجوات في الولاية على الذات أعلى على مستوى العمل الجماعي منها على مستوى السيطرة على الحياة

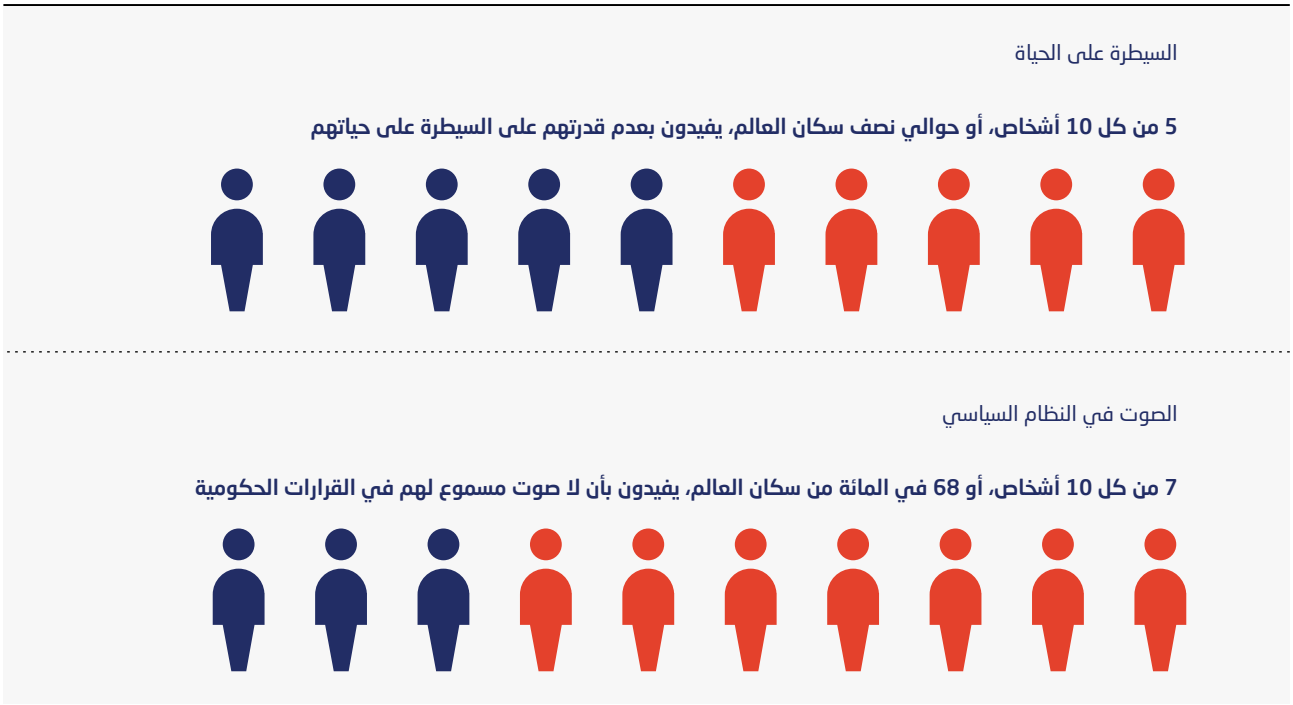

ملاحظة: الولاية هي قدرة الناس على اتخاذ إجراءات فعلية بناء على التزاماتهم (Sen 2013). وتحسب الولاية بمؤشرين: نسبة السكان الذين يفيدون بالقدرة على السيطرة على حياتهم (على مقياس من 1-10، حيث يشير من 1-3 إلى نقص حاد في الولاية، و4-7 إلى نقص معتدل، و8-10 إلى عدم وجود نقص في الولاية)، ونسبة السكان الذين يفيدون بأن لهم صوتاً مسموعاً في النظام السياسي («إلى حد كبير» أو «إلى حد كبير جداً»). جرى حساب البيانات باستخدام البيانات الجزئية والأوزان المتساوية بين البلدان.
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 7 (2017-2022) من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

الشكل 5-5 الحد من الفساد يعزز الثقة في الحكومات، وكذلك تضييق الفجوات في الولاية على الذات

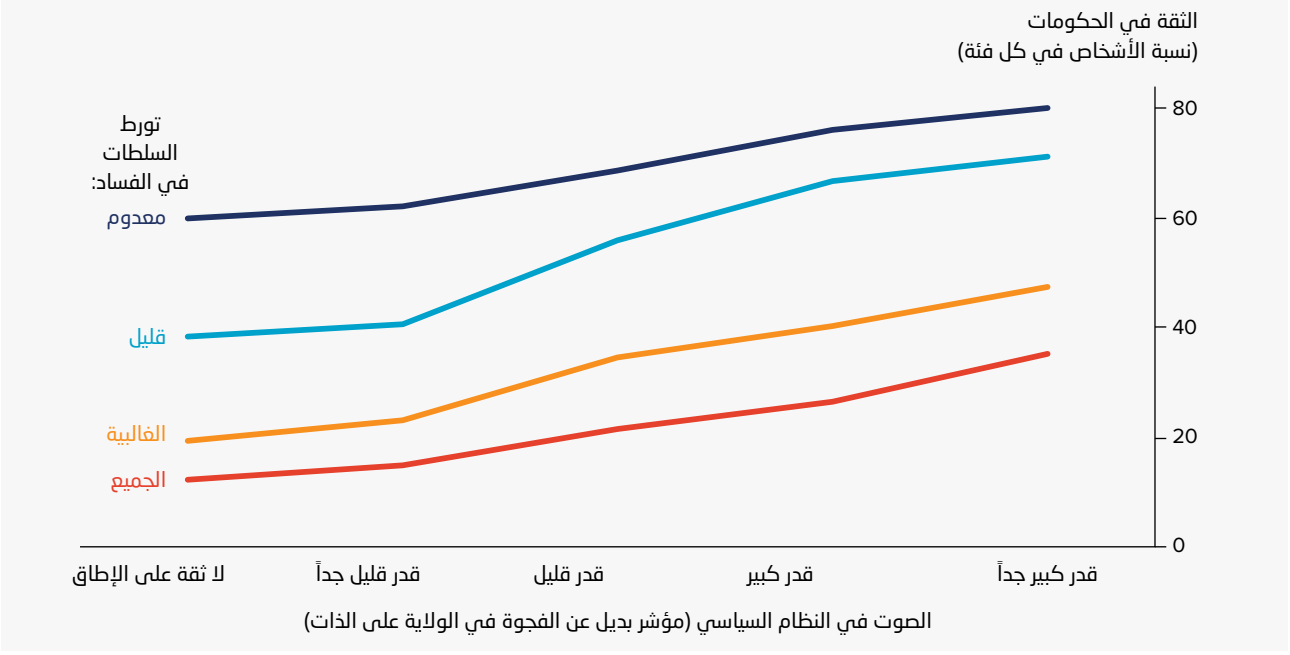

ملاحظة: احتُسبت باستخدام بيانات جزئية وترجيحات متساوية عبر البلدان. الثقة في الحكومة الوطنية تشمل الإعراب عن «قدر كبير جداً» أو «قدر كبير» من الثقة (الخيارات الأخرى هي «قدر قليل جداً» أو «لا ثقة على الإطلاق»). يُلتقط الصوت في المؤسسات باستخدام إجابات على سؤال: «برأيك، إلى أي مدى يسمح النظام السياسي في بلدك لأشخاص مثلك بأن يكون لهم رأي في ما تفعل الحكومة؟». ويُلتقط تصوّر الفساد باستخدام إجابات على سؤال: «ما هي نسبة المنخرطين في الفساد باعتقادك؟».
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 7 من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

أيضاً انخفاض لا يستهان به في نسبة الذين لديهم مستوى كبير من الولاية على الذات وثقة كبيرة في الآخرين.

ولذلك، يجب فهم العوامل التي قد تفسر الرابط بين الفجوات في الولاية على الذات والعمل الجماعي. وتشمل العوامل التي تتوسط في العلاقة بين تضييق الفجوات في الولاية على الذات وآفاق التعاون: أوجه عدم المساواة، والاختلالات في موازين القوى، وانعدام الأمن البشري، والافتقار إلى حيّز للتشاور، وتحيّز الأعراف الاجتماعية ضد التعاون. وإذا ما جرى التغلب على هذه التحديات، أسهم تضييق الفجوات في الولاية على الذات على نحو أفضل في رفد التعاون[40].

الولاية على الذات تتأثر بأوجه عدم المساواة وبالاختلالات في موازين القوى

تُؤثّر أوجه عدم المساواة على فجوات مختلفة في الولاية على الذات. وقد سُجل انخفاض حاد في نسبة الأشخاص الذين يفيدون بأن لديهم سيطرة محدودة على حياتهم بين أفقر 50 في المائة على سلّم توزيع الدخل (الشكل 5-7). ما تعنيه هذه النتيجة هو أن زيادة الدخل، لدى أدنى 50 في المائة على سلم التوزيع، تؤدي إلى زيادة الولاية على الذات. وغياب الولاية على الذات أشد ظهوراً في أسفل السلم، فالفجوات في الولاية على الذات أكبر بثلاث مرات لدى الأشخاص في الشريحة العشرية الدنيا مما هي عليه لدى الأفراد في الشريحة العشرية السادسة فما فوق. وفي الشرائح الدنيا، قد تصبح إمكانات أساسية، كالتمتع بصحة جيدة أو اكتساب المهارات الأساسية في الكتابة والحساب، قيوداً على الولاية على الذات (علاوة على العواقب الموثقة جيداً لحرمان الناس من الرفاه)[41]. وتسجل، لدى أدنى 50 في المائة على سلم التوزيع، نسبة منخفضة ومتساوية بين الشرائح العشرية من الذين يفيدون بأن لديهم سيطرة مرتفعة للغاية على حياتهم، وترتفع هذه النسبة في الشريحة العشرية السادسة فما فوق. ويدل هذا على أن أوجه عدم المساواة في الدخل، التي عادة ما تتداخل وترتبط مع أوجه أخرى من عدم المساواة، تؤثّر على مستوى الولاية على الذات.

وترتبط أوجه عدم المساواة في الدخل والتعليم بأوجه عدم المساواة في الاهتمام بالسياسة، ما يربط بدوره أوجه عدم المساواة بالعمليات المؤثرة في تحديد نتائج العمل الجماعي. وانخفاض الدخل يعني انخفاضاً في اهتمام الناس بالسياسة، وزيادة احتمالية إبلاغهم بأنهم لم يصوتوا قط (الشكل 5-8). والعلاقة مع أوجه المساواة في التعليم أوثق وأشد: فانخفاض مستوى التعليم يعني انخفاض مستوى الاهتمام بالسياسة، وزيادة احتمالية الإبلاغ عن عدم التصويت قط (الشكل 5-9).

الشكل 5-6 الولاية على الذات من حيث السيطرة على الحياة والثقة

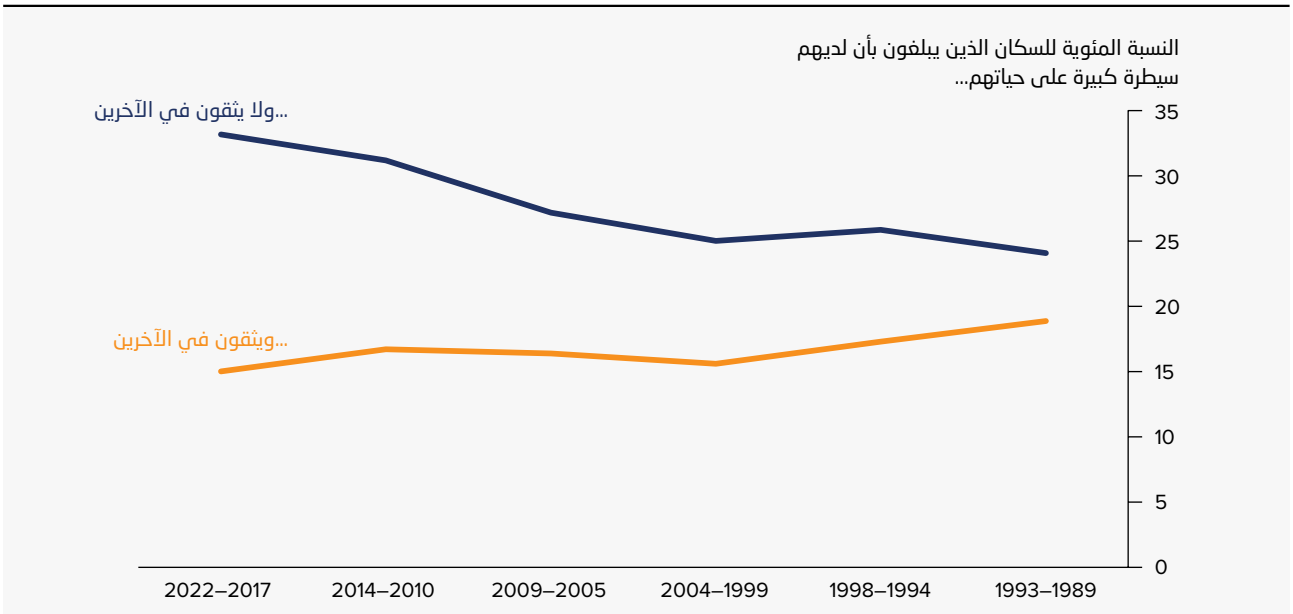

ملاحظة: البيانات هي متوسطات مُرجحة بعدد السكان لمجموعة متوازنة من البلدان تمثل 76 في المائة من سكان العالم. تُقاس الولاية على الذات من حيث سيطرة الفرد على حياته بالذين يبلغون بأن لديهم سيطرة كبيرة (درجات تتراوح بين 8 و10 على مقياس من 1 إلى 10). وتُقاس الثقة في الآخرين من خلال الإجابة على سؤال: «بشكل عام، هل ترون أنه بالإمكان الثقة في معظم الناس أم هل عليكم أن تتوخوا حذراً شديداً في التعامل مع الناس؟» ترتكز الأرقام إلى بيانات على مستوى فردي تتقاطع عند كل من الشرطين (الولاية من حيث سيطرة الفرد على حياته والثقة أو عدم الثقة في الآخرين).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

الشكل 5-7 التصوّر بشأن الولاية على الذات (السيطرة على الحياة) تتأثّر بالدخل

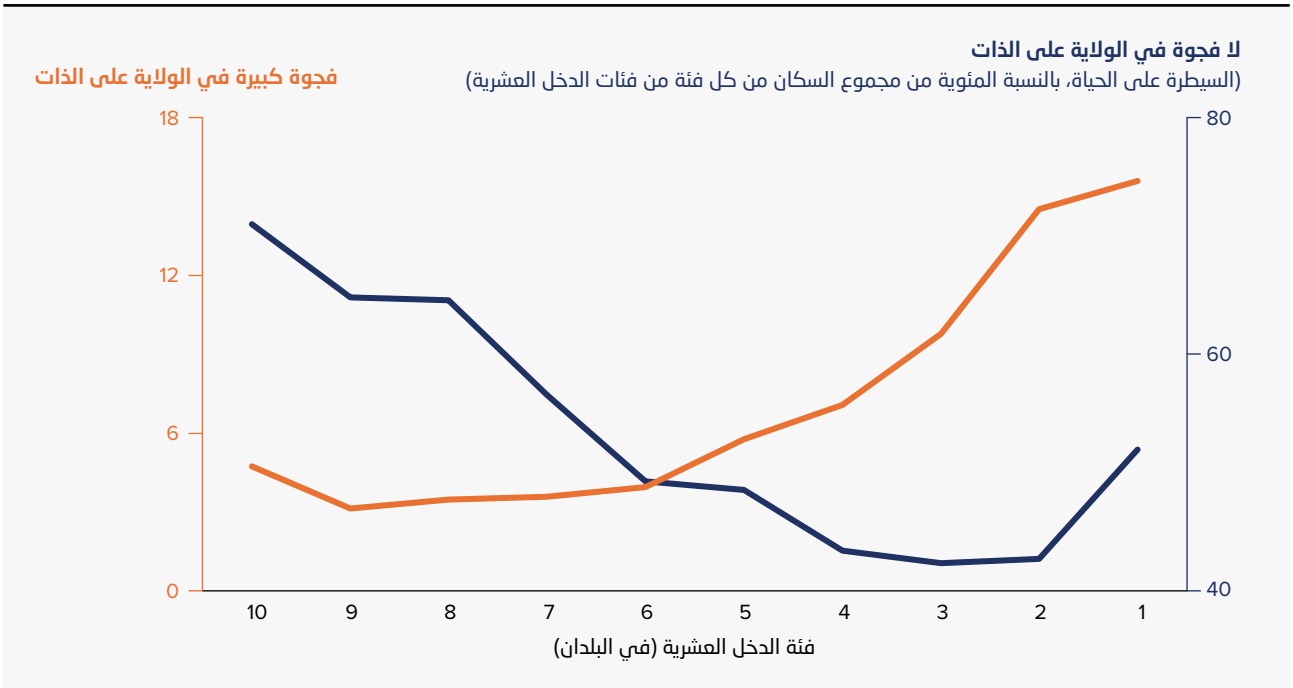

ملاحظة: احتُسبت باستخدام بيانات جزئية وترجيحات متساوية عبر البلدان. «لا فجوة في الولاية على الذات» مقياس لنسبة السكان الذين يفيدون بأنهم يشعرون بأنهم يسيطرون على حياتهم (درجات تتراوح بين 8 و10 على مقياس من 1 إلى 10). «فجوة كبيرة في الولاية على الذات» مقياس لنسبة السكان الذين يفيدون بأن سيطرتهم قليلة أو معدومة على حياتهم (درجات تتراوح بين 1 و3 على مقياس من 1 إلى 10).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 7 من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

الشكل 5-8 كلما ارتفع الدخل، ازداد احتمال إبلاغ الأفراد بأنهم يهتمون بالسياسة ويدلون بأصواتهم في الانتخابات

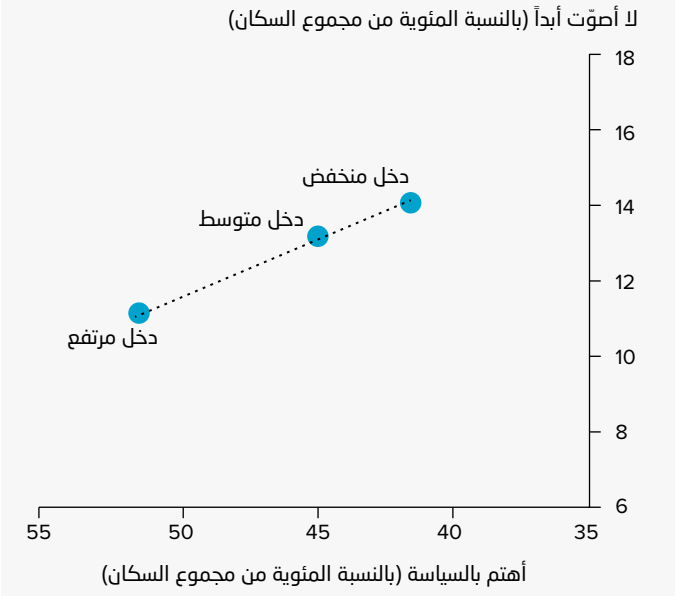

ملاحظة: احتُسبت باستخدام بيانات جزئية وترجيحات متساوية عبر البلدان. «لا أصوت أبداً» يشير إلى سلوكيات للتصويت في انتخابات وطنية. الدخل إشارة إلى المستوى المتصوّر للدخل على مقياس من 1 إلى 10، يُقسم إلى ثلاث فئات: الدخل المنخفض (1-3)، الدخل المتوسط (4-7)، الدخل المرتفع (8-10).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 7 من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

الشكل 5-9 كلما ارتفع مستوى التعليم، ازداد احتمال إبلاغ الأفراد بأنهم يهتمون بالسياسة ويدلون بأصواتهم في الانتخابات

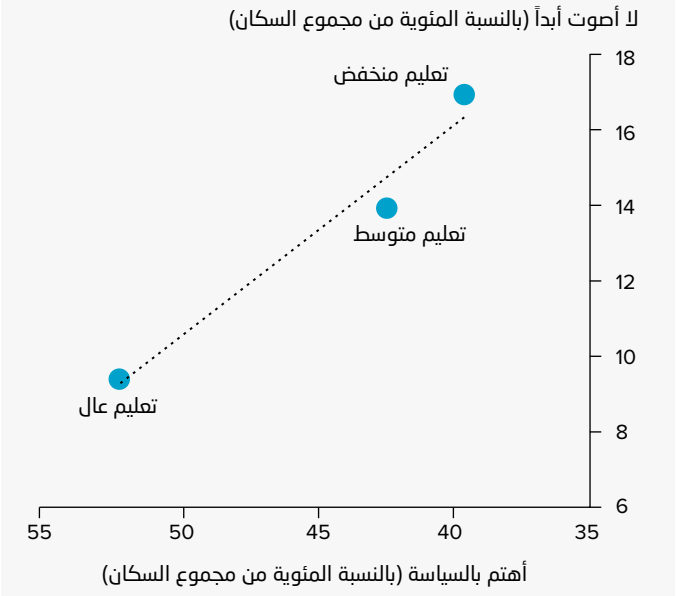

ملاحظة: احتُسبت باستخدام بيانات جزئية وترجيحات متساوية عبر البلدان. «لا أصوت أبداً» يشير إلى سلوكيات للتصويت في انتخابات وطنية. يصنف التعليم على أساس أعلى مستوى تعليمي تم تحصيله: التعليم المنخفض (إلى بداية التعليم الثانوي)، والتعليم المتوسط (التعليم الثانوي المتقدم والتعليم بعد الثانوي غير الجامعي)، والتعليم العالي (التعليم الجامعي وما أعلى).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 7 من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

وعدم المساواة في المشاركة السياسية، من جراء عدم المساواة في الدخل وإنجازات التعليم، قد يفاقم التحيّزات إزاء النتائج الجماعية بسبب الاختلالات في موازين القوى التي تميل كفة القرارات السياسية نحو مصالح الأقوى نفوذاً[42].

انعدام الأمن البشري يضعف الولاية على الذات

يميل الذين يفيدون بأنهم يشعرون بانعدام الأمن بشأن بعض أوجه حياتهم إلى الإبلاغ عن سيطرة أقل على حياتهم. وينتشر هذا الشعور بتدني الولاية على الذات مع تزايد الشعور بانعدام الأمن البشري في جميع أنحاء العالم (الشكل 5-10). والأمن البشري مفهومٌ متعدد الأبعاد، يستتبعه شعور الناس بالتحرر من الخوف والعوز والمهانة[43]. وانعدام الأمن البشري يقيّد الولاية على الذات إذا ما شعر الناس بالخوف من المشاركة في الحياة الاجتماعية، أو من استخدام المساحات العامة أو آليات التشاور من غير خجل[44].

ويؤثّر تصوّر انعدام الأمن البشري في الثقة العامة، وهي من ركائز التعاون. وكلما تزايد تصوّر انعدام الأمن، انخفضت نسبة الذين يفيدون بأنهم يشعرون بالثقة العامة. وتتوطد هذه العلاقة في البلدان التي تسجل مستويات مرتفعة على دليل التنمية البشرية (الشكل 5-11). في بلدان التنمية البشرية المرتفعة، يرتبط تصوّر انعدام الأمن البشري بانخفاض الدعم للديمقراطية، وبتهاون أكبر إزاء استخدام العنف كوسيلة للعمل السياسي[45].

ويرتبط ازدياد تصوّرات انعدام الأمن البشري بتدني الثقة في المؤسسات، وفي فروع الحكومة الثلاثة: التنفيذي والتشريعي والقضائي (الشكل 5-12). ويتوطّد الرابط مع انخفاض مستوى دليل التنمية البشرية. ومن الصعب الجزم بأن علاقة الترابط بين تصوّرات انعدام الأمن البشري والثقة في المؤسسات إنما هي علاقة سببية. قد تكون تصوّرات انعدام الأمن البشري واسطة للسببية. وإذا كان الأمر كذلك، تدل علاقة الترابط على قصور المؤسسات عن صون الأمن البشري، ما يعني أن معالجة الشواغل بشأن الأمن البشري قد تعيد الثقة في المؤسسات، بل لعلها ترسخ هذه الثقة. وكل من هذين المسارين يحسن العمل الجماعي.

وتساعد عدسة الأمن البشري في تحقيق تكامل بين أهداف السياسات العامة وخطط العمل، وذلك في قضايا عدة تتراوح بين الشواغل بشأن التماسك الاجتماعي (الإضاءة 5-1) وتأصل البشر في الطبيعة[46].

الشكل 5-10 كلما زاد انعدام الأمن البشري، انخفض شعور الفرد بالولاية على الذات

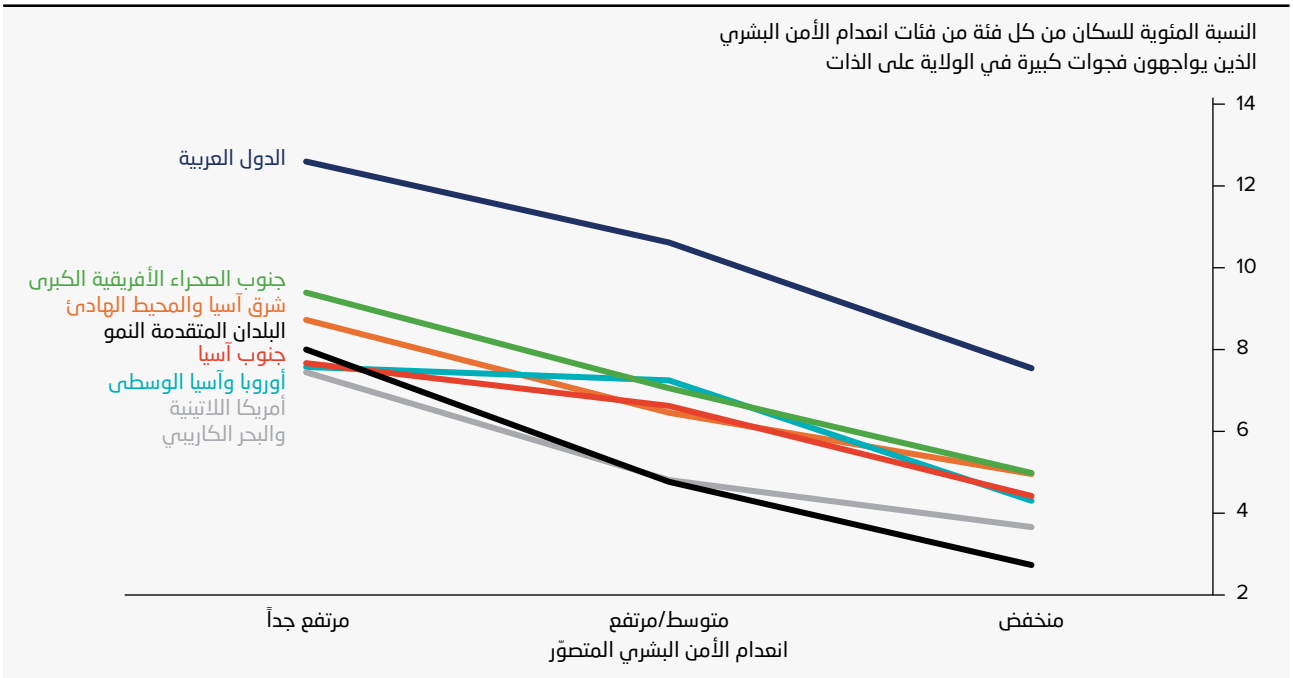

ملاحظة: يقاس انعدام الأمن البشري المتصوّر على أنه «منخفض» و«متوسط ومرتفع» و«مرتفع جداً» باستخدام بيانات جزئية وترجيحات متساوية عبر البلدان، ويرتكز إلى الدليل الوارد في الملحق 1-2 من UNDP 2022d. تقيس الفجوة الكبيرة في الولاية على الذات نسبة الأشخاص الذين يبلغون بأن سيطرتهم على حياتهم قليلة أو معدومة (درجات تتراوح بين 1 و3 على مقياس من 1 إلى 10).

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 6 (2010-2014) والموجة 7 (2017-2022) من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

الشكل 5-11 انعدام الأمن البشري المتصوّر على صلة بالثقة العامة، ولا سيما في المجموعات الأعلى لدليل التنمية البشرية

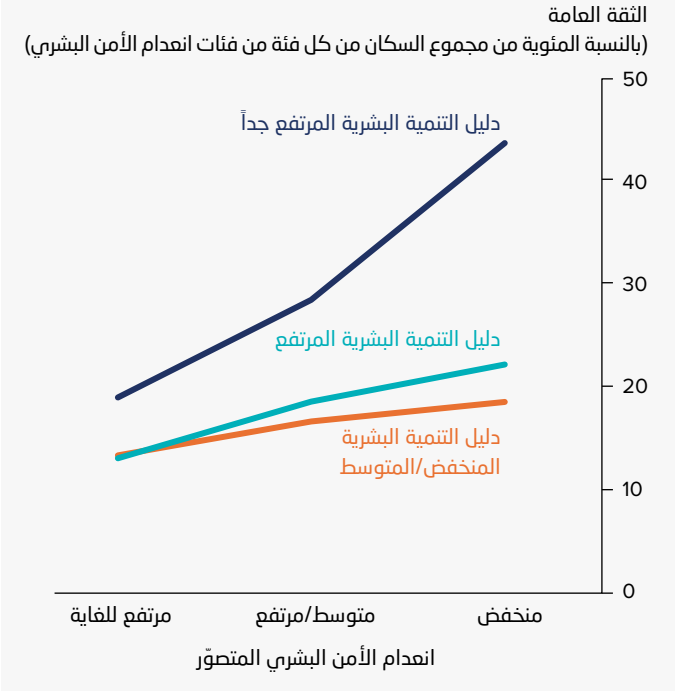

ملاحظة: يقاس انعدام الأمن البشري المتصوّر على أنه «منخفض» و«متوسط ومرتفع» و«مرتفع جداً» باستخدام بيانات جزئية وترجيحات متساوية عبر البلدان، ويرتكز إلى الدليل الوارد في الملحق 2-1 من UNDP 2022d. الثقة تشمل الإعراب عن أنه «يمكن الثقة في معظم الناس» (الخيار الآخر هو: «لا بد من توخي الحذر الشديد»).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 7 من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

الشكل 5-12 انعدام الأمن البشري المتصوّر على صلة بالثقة في مؤسسات الدولة

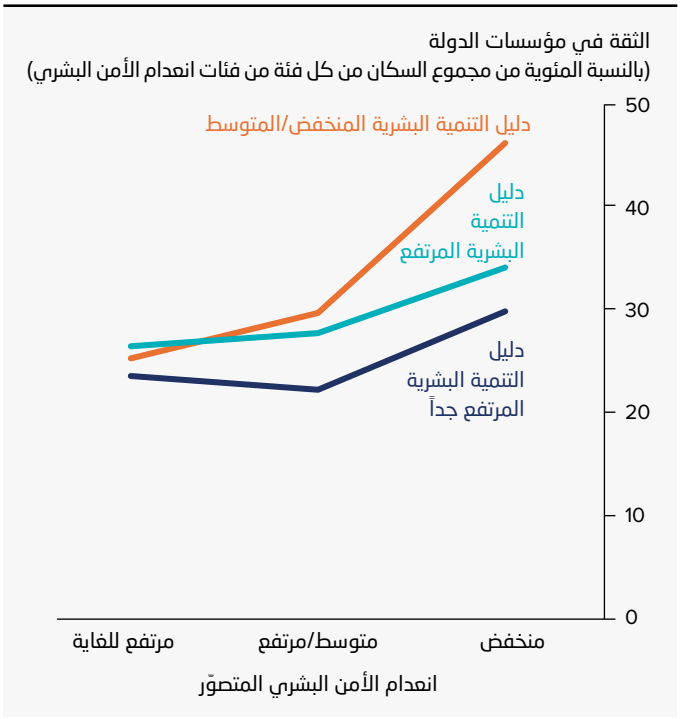

ملاحظة: يقاس انعدام الأمن البشري المتصوّر على أنه «منخفض» و«متوسط ومرتفع» و«مرتفع جداً» باستخدام بيانات جزئية وترجيحات متساوية عبر البلدان، ويرتكز إلى الدليل الوارد في الملحق 2-1 من UNDP 2022d. تبيّن الثقة في مؤسسات الدولة مجموعة مستويات الثقة في الحكومة الوطنية، والبرلمان، والنظام القضائي. الثقة تشمل الإعراب عن «قدر كبير جداً» أو «قدر كبير» من الثقة (الخيارات الأخرى هي «قدر قليل جداً» أو «لا ثقة على الإطلاق»).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 7 من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

تحسين ظروف الولاية على ذات لرفد العمل الجماعي عبر المحاجة العامة والتشاور

تهيئة ظروف تمكّن من تكوين اعتقادات جماعية تسمو على الحدود الفئوية، قد تسهم في تضييق الفجوات في الولاية على الذات ورفد العمل الجماعي. وتشجيع الانخراط المدني الحقيقي في عملية عامة لصنع القرار قد يُشعر الناس بأن أصواتهم مسموعة ويُحسب لها حساب، ليس فقط كتعبير عن المصالح، بل في إطار محاجة عامة أوسع بين المدخلات، حيث تمحّص الاعتقادات، ولا سيما المرتبط منها بالاستقطاب (الفصل 6). أحد سبل تحقيق ذلك هو التجمع للتشاور، وهي ممارسة تجربها بعض البلدان والمجتمعات المحلية (الإطار 5-1).

وتستخدم عمليات المحاجة العامة والتشاور أيضاً لتحسين العمل الجماعي على نطاقات أصغر، كما في عالم العمل حيث يزداد الاعتراف بالحاجة إلى الحوار (الإطار 5-2). وعلى مدى العقود الأخيرة، تغيّر عالم العمل، حيث تجزأ الإنتاج العالمي إلى سلاسل قيمة عالمية، وبات الكثير من العاملين من دون نقابات، ما أفقد العديد من المؤسسات القائمة تأثيرها في عمليات التفاوض الجماعي. والتغيير التكنولوجي المتسارع يعني أن الطلب على مساحات للتحاور الاجتماعي بين العاملين والشركات والحكومات سيصبح أكثر إلحاحاً.

الأعراف الاجتماعية قد ترفد العمل الجماعي أو تقيّده

الأعراف الاجتماعية قاسم مشترك بين الكثير من البشر، ومع أنها لا تستدعي طرفاً مركزياً لإنفاذها، هي مكوّن أساس في اعتقادات الناس وفي ولايتهم على ذاتهم، فتتشكّل بها سلوكياتهم الاجتماعية، ما قد يجعل منها عاملاً داعماً للعمل الجماعي (الفصل 4).

ولكن ليست الأعراف الاجتماعية كلها تعبيراً عن ولاية البشر على الذات في سبيل التعاون. فهناك، مثلاً، أعراف اجتماعية متحيّزة ضد حقوق بعض الفئات، وضد إتاحة الفرص لهذه الفئات، فتعوق بذلك تحقيق النتائج الجماعية، وتحط من الكرامة الإنسانية، كما

الإطار 5-1 تشجيع أشكال أكثر تشاورية لمشاركة المواطنين

فريق الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شهدت السنوات الأخيرة طفرة في الاهتمام بالديمقراطية التشاورية قد توصف بأنها «موجة تشاورية»[1]. يرى الباحثون والممارسون في نهج التشاور إمكانية لمعالجة أزمة الديمقراطية[2]، عبر تزويد المواطنين بأشكال جديدة للمشاركة: أشكال شاملة للجميع حقاً، تضرب بجذورها في البيّنات والأدلة، وتستقي من تحاليل معمقة، وتثمر بناء توافقات.

تمثل مؤسسات الحيّز العام المصغر التشاوري، على غرار جمعيات المواطنين، وسيلة لتفعيل المثل العليا للديمقراطية. وقد أنشئت جمعية للمواطنين في أيرلندا في عام 2016 بهدف مراجعة بعض جوانب الدستور الأيرلندي. وأفضت توصيات الجمعية إلى استفتاءين دستوريين، أديا إلى تغييرات جذرية في السياسات العامة المرتبطة بزواج المثليين وبالإجهاض. وسجلت بين الناخبين المطلعين على الجمعية أنماط تصويت مختلفة عن غير المطلعين عليها، ما يدل على أثر الجمعية في الطابع التشاوري للاستفتاء في المجتمع المحلي بإطاره العريض[3].

وتواجه مؤسسات الحيّز العام المصغر التشاوري تحديات عدة، منها الصعوبات الأخلاقية والمنهجية في معالجة تأثير عدم المساواة على الديناميكيات المرتبطة بهذه المؤسسات[4]. ويمثل تحد آخر في تعقيدات إدراج هذه المؤسسات في منظومات أوسع للمشاركة والتمثيل السياسي[5]. والتحدي الثالث هو خطر استخدام هذه المؤسسات كاستراتيجية للتنظيم المدني وغيره من أشكال الحراك[6]. على الرغم من هذه التحديات، قد يساعد دمج المعايير التشاورية في عمليات انخراط المواطنين على التصدي للاستقطاب، وعلى تحصيل مدخلات عالية الجودة من الجمهور[7]، ما يعني أن ثمة ميزة كبيرة في مواصلة استكشاف هذا المجال.

ملاحظات

1. OECD 2020. **2.** Dryzek and others 2019. **3.** Elkink and others 2017. **4.** Lupia and Norton 2017. **5.** Lafont 2017. **6.** Young 2001. **7.** Curato and others 2017.

الإطار 5-2 الحوار الاجتماعي في عالم الأعمال

منظمة العمل الدولية

العمل الجماعي وتمثيل العمال والموظفين عبر الحوار الاجتماعي من المظاهر الجوهرية للديمقراطية، وفي كل منهما طاقات للإسراع بالتنمية البشرية. يتضمن الحوار الاجتماعي جميع أنواع المفاوضات والمشاورات وعمليات تبادل المعلومات بين الممثلين، والحكومات، وأصحاب العمل، والموظفين. وتتمحور هذه التفاعلات على القضايا ذات الأهمية المشتركة، والمتصلة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل مفاوضات جماعية، وعمليات تشاور وتعاون في مكان العمل، وحوار اجتماعي ثنائي وثلاثي الأطراف، على الصعيدين الوطني والقطاعي.

يتجلى في الحوار الاجتماعي مبدأ ديمقراطي أساسي: انخراط أشد الفئات تأثراً بالقرارات في تكوين السياسات التي تؤثر عليهم مباشرة. لكل من أصحاب العمل والعاملين دور أساسي في هذه العملية، حيث يعمل الجميع كعناصر للتغيير، ويقدمون صوتاً جماعياً للشركات والعاملين. ويوسع الحوار الاجتماعي نطاق صنع القرارات، ويحسّن بذلك جودة القرارات، ويضفي عليها شعوراً بالشرعية والملكية، فيحفز التزاماً أقوى بالتنفيذ. وهذه النتائج تحسّن القدرة على التكيّف، وتزيد مرونة الاقتصادات وتحصّن منعتها. وإذا ما سهّلت منظمات مستقلة وقوية وتمثيلية لأصحاب العمل والعاملين الحوارات الاجتماعية، تتيح حيّزاً للتعاون، وقد تضفي زخماً على التقدم الاقتصادي والاجتماعي في اتجاهات شتى، منها التصدّي لعدم المساواة، وزيادة الشمول في أسواق العمل.

ولا بد من إطلاق الحوار الاجتماعي على أساس مبدأين وحقين أساسيين في العمل: حرية تكوين الجمعيات، والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي. وفي إنفاذ هذين الحقين الأساسيين من حقوق العمل، وتعزيزهما بمؤسسات عمل فعالة، ضمانة لاستدامة النمو الاقتصادي، وللعدالة الاجتماعية. ويمكّن هذان الحقان كلاً من العمال وأصحاب العمل من الانخراط في حوار بنّاء، ويضمنان الإصغاء للأصوات كلها، ويضعان أسساً للعمل اللائق، ولنتائج شاملة للجميع في أسواق العمل.

خلال جائحة كوفيد-19، ضافرت الحكومات جهودها مع جهات شريكة اجتماعية لإيجاد استراتيجيات للمدى القصير، بينما كانت تصوغ سياسات شاملة وتطلعية، وتدابير لتحقيق تعافٍ شامل ومستدام ومحصن. وفي البلدان حيث أدمج الانخراط الفاعل للموظفين وأصحاب العمل في الاستجابات، كان الحوار الاجتماعي عاملاً أساسياً في معالجة التحديات المباشرة، كما برز كجانب حيوي من الحلول المتوسطة والطويلة المدى. ويُتوقع للحوار الاجتماعي أن يؤدي دوراً أهم في مساعدة الحكومات، فيؤازر جهود منظمات أصحاب العمل والعاملين في وضع سياسات مناسبة لإدارة التحوّلات العميقة والمتسارعة اليوم في عالم العمل، وفي ضمان عدالة الانتقال إلى اقتصادات ومجتمعات أكثر استدامة، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(يتبع)

الإطار 2-5 الحوار الاجتماعي في عالم الأعمال (تابع)

وفي هذا الصدد، ما يضطلع به الشركاء الاجتماعيون من حوار اجتماعي وعمل جماعي، لا يقتصر على كونه أداة هامة لدعم التنمية البشرية، بل هو أيضاً ركيزة لإعادة الحياة إلى العقد الاجتماعي، كما أفاد الأمين العام للأمم المتحدة في «خطتنا المشتركة»[1]. فيعزز الحوار الاجتماعي الثقة في الحوكمة الديمقراطية، ويعمّم المساواة في الفرص والنتائج، ويشكّل ضمانة للسلام والازدهار الاجتماعيين، ويسهم في إعادة بناء الثقة في السياسات العامة وفي مؤسسات العمل. ويشكّل بذلك عملية دامجة تُشرك مختلف أصحاب المصلحة، وتمكّنهم من المشاركة في صنع القرار، وتضمن الحقوق الأساسية في العمل، بينما تقدم الحماية للجميع.

ملاحظات

1. United Nations Secretary-General 2021.

في حال التحيّزات الاجتماعية ضد النساء والفتيات. وتهدد بعض الأعراف الأمن البشري حيث لا تمكّن بعض البشر من العيش بكرامة، فتتحوّل، على حد تعبير أمارتيا سين، إلى "أوجه إجحاف قابلة للتدارك"[47]. ومن الممكن تحديد مواضع الإجحاف بقياسها إزاء بعض التوافقات الراسخة، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، وميثاق الأمم المتحدة، ومجمل قواعد القانون الدولي، بما في ذلك "القانون غير الملزم" (الاتفاقات على غرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030).

وعلى الرغم من هذه التوافقات المعيارية والطموحة، تبقى للأعراف الاجتماعية (وكذلك للسياسات والمؤسسات) أهميتها، ولا سيما من حيث سبل التنفيذ والالتزام. على سبيل المثال، الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالجنسين إما تطلق الولاية على الذات أو تقيّدها[48]. ولبيان ذلك، كان، في مطلع القرن العشرين، محظوراً بموجب القانون على النساء، في معظم البلدان، الانخراط في مختلف الأدوار المجتمعية، من حيازة الملكية إلى ارتياد الجامعات إلى المشاركة السياسية. وكانت الفجوات في ولاية النساء على ذاتهن صارخة وواسعة الانتشار. لكن، وعلى مدى القرن العشرين، تحققت إصلاحات كبيرة في جميع أنحاء العالم، حيث تم الاعتراف بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية[49]. ولا تزال النساء، في بلدان عديدة، يواجهن قيوداً قانونية تؤثر على ولايتهن على ذاتهن، إلا أن الإصلاحات المؤسسية قطعت شوطاً كبيراً وباهراً. فالفجوات في الولاية على الذات التي يجذّرها القانون تنحو إلى الانقراض، والحق القانوني في الإدلاء بالأصوات في الانتخابات، وهو من أبسط التعابير على الولاية السياسية على الذات، مثال جلي على هذا التطوّر.

ولكن لا تزال ولاية النساء الفعالة على ذاتهن مقيّدة في العديد من المجالات. ومن أهم الأمثلة على ذلك: وصول النساء إلى المناصب السياسية العليا، وهي ذروة الولاية السياسية على الذات. فلا تمثل نسبة البلدان حيث تتولى النساء قيادة الدولة أو الحكومة سوى 10 في المائة، وهي نسبة لم تشهد تغيّراً يذكر على مدى عقود من الزمن[50].

ودليل الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالجنسين يعامل التحيّزات على أنها انحرافات عن المعايير العالمية المشتركة للمساواة بين الجنسين، وتبيّن نتائجه لعام 2023 تقييد المساواة بين الجنسين بفعل الأعراف الاجتماعية المتحيّزة ضد المرأة[51]. ويعتقد نصف الذين غطاهم المسح أن الرجال قادة سياسيون أفضل من النساء[52]. وقد تترسخ الأعراف المتحيّزة ضد المرأة إلى درجة تدفع إلى الحكم بقسوة أشد على النساء اللواتي يشغلن مناصب سياسية عليا. وتخيّم هذه التحيّزات على أكشاك التصويت ولجان المقابلات واجتماعات مجالس الإدارة، وغير ذلك، فتحد من ولاية النساء على الذات (الشكل 5-13). وهذه التحيّزات تضيّق حيّز الإمكانات الجماعية إذ تديم أوجه عدم المساواة، وتقصي مجموعة متنوّعة من وجهات النظر والتجارب عن النقاش العام، وتشجع على المزيد من التصوّرات الخاطئة والانقسامات.

وحين تقمع الأعراف الاجتماعية الولاية على الذات، تعوق المشاركة والتعاون، فتخل بعمليات أوسع للعمل الجماعي، وتفاقم الانقسامات وأوجه عدم المساواة. والأعراف الاجتماعية المتحيّزة ضد المرأة قد تضعف فعالية السياسات[53]، وتقيّد ولاية النساء على ذاتهن، حتى بعد اعتماد سياسات للمساواة بين الجنسين[54]. وتوخّي أعراف أكثر إنصافاً بين الجنسين، حيث لا تعتبر النساء مجرد مستفيدات من التدخلات الإنمائية، بل عناصر تغيير ومساهمات في التصدي للتحديات المشتركة، يساعد على الاستفادة من طاقات الإبداع لدى النساء، ويغني الأفكار بتنوّع يحسّن العمل الجماعي[55].

وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال، وتبديد الصور النمطية الضارة المتعلقة

الشكل 5-13 الأعراف الاجتماعية المتحيّزة ضد للمرأة تحدّ من الولاية السياسية للمرأة على ذاتها

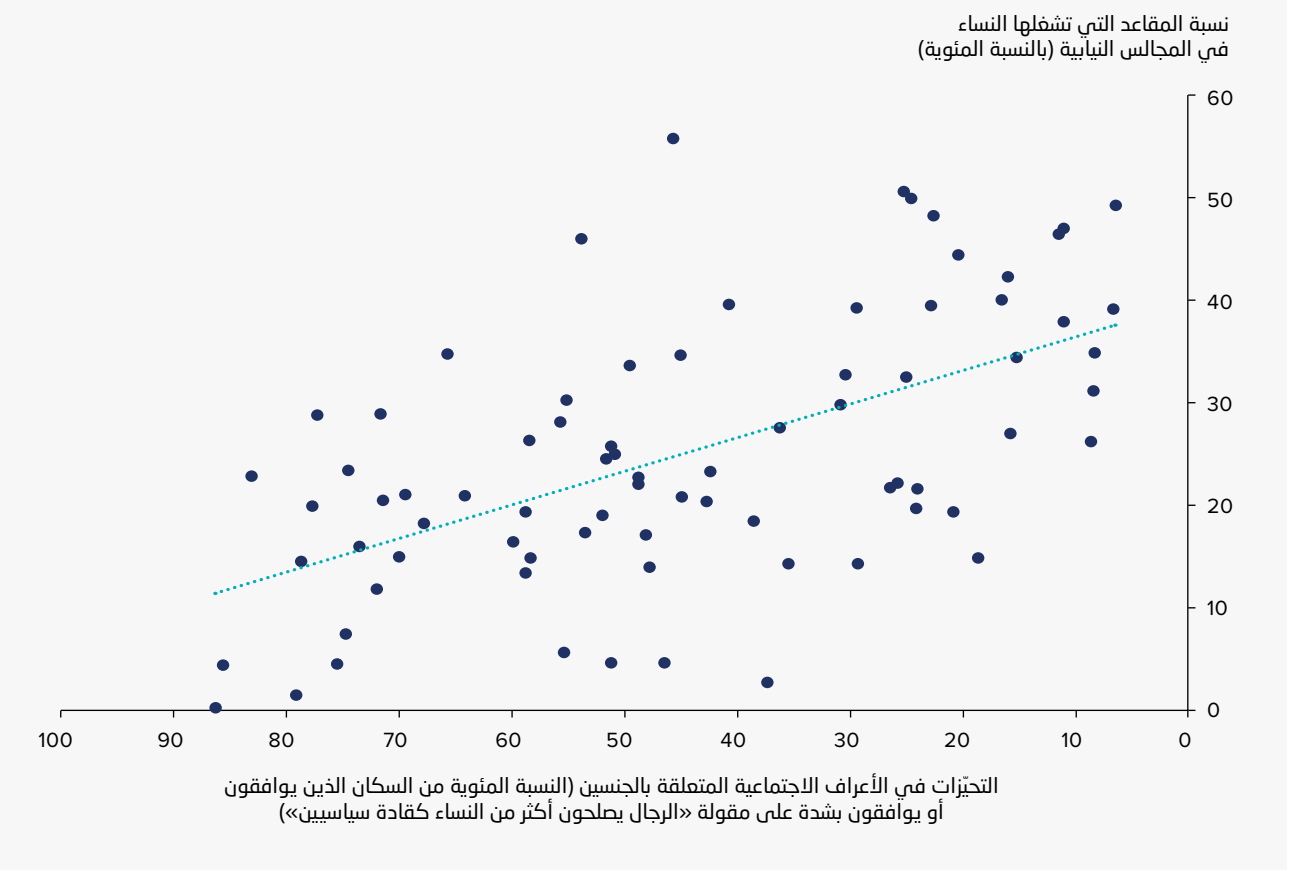

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من الموجة 7 (2017-2022) من مسح القيم العالمية (للتحيّزات في الأعراف الاجتماعية) وبيانات من الاتحاد البرلماني الدولي (لنسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس النيابية في عام 2021). يمكن الاطلاع أيضاً على UNDP 2023a.

بالجنسين يساهمان في تحقيق الرفاه والولاية على الذات للجميع، بغض النظر عن الهوية الجنسانية وعن طريقة التعبير عنها. وتقويم الأعراف الاجتماعية المتحيّزة قد يثمر نتائج جماعية لا تنحصر في تحسين الأحوال المباشرة للذين تعرضوا للإقصاء[56]. على سبيل المثال، شمول النساء، صراحةً، في عمليات السلام يصون حقوقهن، ويعزز ولايتهن على ذاتهن، بل يضمن أيضاً أن تكون اتفاقيات السلام شاملة ودائمة[57]. والروابط الوثيقة بين الأطراف النسائية الموقّعة على اتفاقيات السلام ومنظمات المجتمع المدني وحركات القاعدة الشعبية والشبكات الأخرى تيسر امتداد التأثير من القاعدة إلى الأعلى، وتحقيق الملكية المحلية لاتفاقيات السلام، وقد تمكّن من شمول بنود في الاتفاقيات تقوّم أوجه عدم المساواة والاختلالات في موازين القوى[58]، التي عادة ما تكون أسباباً جذرية للصراعات العنيفة[59]. ولا تزال النساء غائبات إلى حد كبير عن عمليات السلام الرسمية[60]، ما يعني أن في الدفع إلى المساواة بين الجنسين وفتح مساحات المشاركة في هذه العمليات لمزيد من النساء فائدة كبيرة على السلام في المجتمعات عموماً.

وقد تساعد عدسة المساواة بين الجنسين على تحديد الفرص لدفع العمل الجماعي قدماً. على سبيل المثال، تتطلب الوقاية من الجوائح والاستجابة لها عملاً جماعياً على نطاق كبير. وفي حالة جائحة كوفيد-19[61]، كان خطر الوفاة لدى الذكور أعلى منه لدى الإناث، ولكن الإجراءات التي اتخذت لاحتواء الفيروس كانت في حالات كثيرة أشد وطأة على النساء، إذ تكبدن خسائر أكبر في الوظائف والدخل[62]، وعانين من زيادة العنف المنزلي[63]، ومن تراجع في السلامة العقلية[64].

وكثيراً ما تخالف الأعراف الاجتماعية المؤسسات الرسمية والقوانين المعتمدة، ولكنها دائماً ما تتفاعل معها في تآزر وانسجام في حالات، وفي تجاذب وتوتر في حالات أخرى. وتحديد كيف تعرقل الأعراف الاجتماعية الولاية على الذات، والآليات المحفزة لتغيير الأعراف نحو ولاية أكبر على الذات، قد يرفد عملية اختيار السبل

الأمثل لدفع العمل الجماعي. وكما يتبيّن من النقاشات حول الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالجنسين، لا يجدي نفعاً تعليق الآمال كلها على المؤسسات الرسمية مع الإغفال عن دور الأعراف الاجتماعية، بل ولربما يسبب ذلك نتائج عكسية[65].

وتشعر النساء بأنهن أقل قدرة على حماية أنفسهن أو أسرهن في وجه الكوارث المستقبلية. وقد يشكل ذلك فجوة أخرى في الولاية على الذات تطال 53 في المائة من النساء و44 في المائة من الرجال في العالم[66]. وعلاوة على أن هذه الفجوة أكبر لدى النساء مما هي لدى الرجال، تظهر أنماط أخرى سبق تحديدها في هذا الفصل: مع تزايد مستوى انعدام الأمن (وهو في هذه الحالة انعدام أمن اقتصادي)، تتسع الفجوة في الولاية على الذات، وينتشر شعور بأن الحكومة غير مهيأة للاستجابة للكوارث وذلك بسبب تزايد الفجوة في الولاية على الذات (الشكل 5-14). وفي هذا الواقع إشارة إلى سبل تضييق الفجوة: القضاء على عدم المساواة بين الجنسين، وتجهيز المؤسسات الوطنية للاستجابة للكوارث ولتدارك الشعور بانعدام الأمن. وبينما نخوض أعمق في عصر الأنثروبوسين، يكتسب النقاش حول الكوارث أهمية أكبر نظراً لتكشف عمليات تغيّر كوكبي خطير تجعل التهيؤ للكوارث والاستجابة لها أمراً ملحاً[67].

مؤسسات محورها الإنسان، ملكيتها مشتركة، وجهتها المستقبل لتوسيع العمل الجماعي

يمكن أن تربط المؤسسات الولاية على الذات بالعمل الجماعي على نطاق واسع. وإذ يُعاد تشكيل الترابط العالمي، قد يسهم تضييق الفجوات في الولاية على الذات في تحسين العمل الجماعي. ويستلزم تضييق الفجوات تعزيز الأمن البشري، وتقويم أوجه عدم المساواة،

الشكل 5-14 تتشر أوجه عدم المساواة بين الجنسين المتعلقة بالفجوات في الولاية على الذات في مواجهة الكوارث المستقبلية

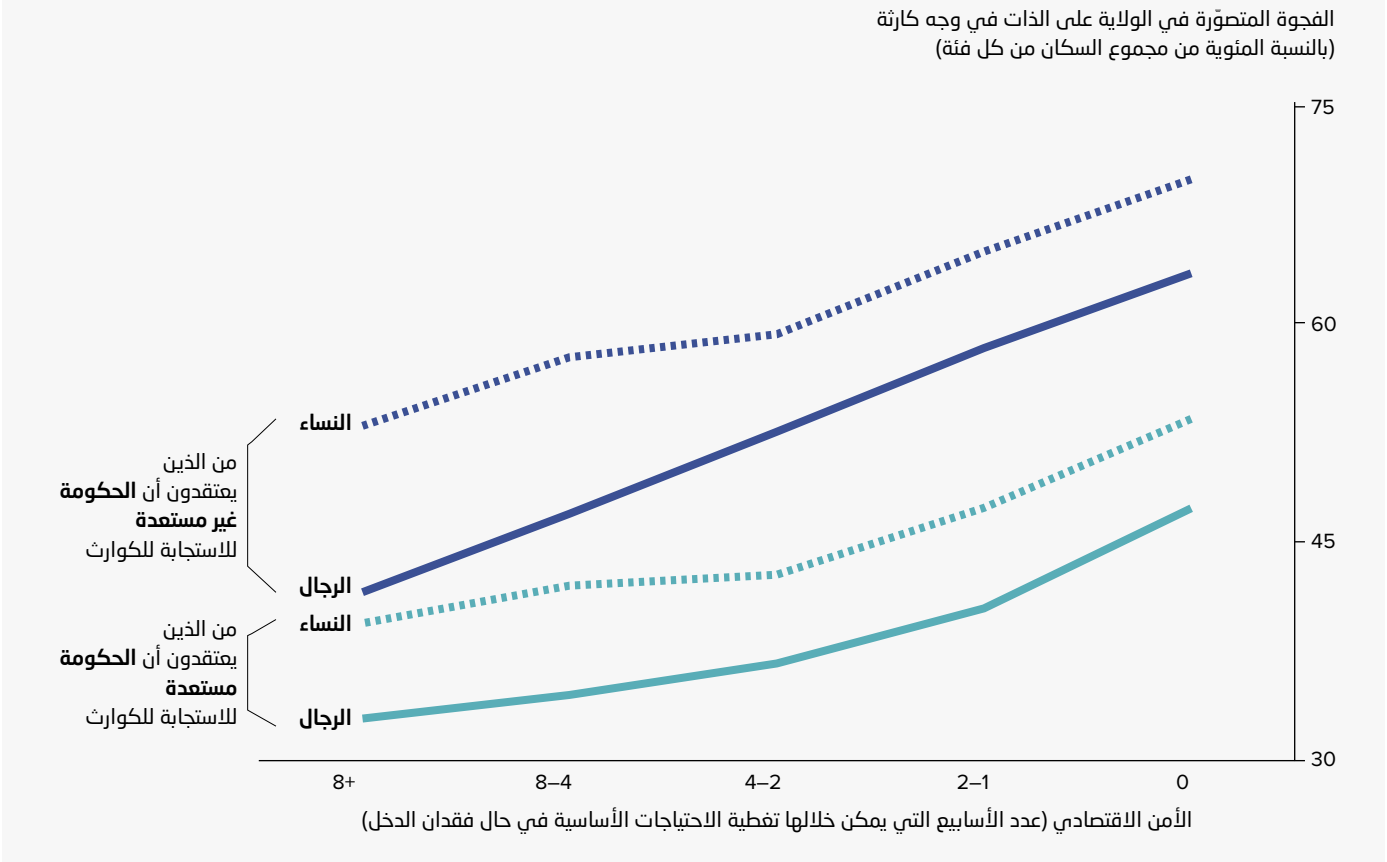

ملاحظة: تقاس الفجوة المتصوّرة في الولاية على الذات بعدم إجابة الناس بالإيجاب على سؤال: «هل بإمكانك حماية نفسك أو أسرتك في حال كارثة مستقبلية؟». ويُقاس استعداد الحكومات بالإجابة على سؤال: «هل الحكومة الوطنية مستعدة للتعامل مع كارثة؟». ويُقاس الأمن الاقتصادي بمؤشر بديل هو عدد الأسابيع التي يمكن لأسرة معيشية أن تغطي خلالها احتياجاتها الأساسية إذا فقدت الدخل.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى بيانات من Gallup and Register Foundation 2022.

ونشر أعراف اجتماعية تدعم التعاون، وتوسيع حيّز التشاور وتحصينه.

> "ستكون المؤسسات في وضع أفضل لدعم العمل الجماعي على نطاق واسع إذا كان محورها الإنسان، وملكيتها مشتركة، ووجهتها المستقبل.

ولهذه الغاية، ستكون المؤسسات في وضع أفضل لدعم العمل الجماعي على نطاق واسع إذا كان محورها الإنسان، وملكيتها مشتركة، ووجهتها المستقبل.

- الإنسان هو المحور إذا اتخذت المؤسسات التنمية البشرية (بما في ذلك الرفاه والولاية على الذات) غاية لها، وتوخت لتحقيق هذه الغاية ترسيخ الأمن البشري.
- الملكية مشتركة إذا كان هناك توزيع عادل، حقيقي ومتصوّر، للأهداف والمسؤوليات، ولمساعي تحقيق هذه الأهداف، وللنتائج التي تسفر عنها هذه الجهود.
- المستقبل هو الوجهة إذا وضعت ضمانات للتأكد من أن أجيال المستقبل لديها القدرة على تحقيق تنميتها البشرية، وكذلك إنفاذ آليات منتظمة تمكّن الناس من تلمس الوجهة في عالم متقلب يكتنفه عدم اليقين (الإضاءة 2-5)[68].

تتفق هذه الوظائف مع الإطار الذي طرحه تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر[69].

ولبيان سبل تنفيذ هذه الوظائف على أرض الواقع، نختم الفصل بتحليل لما قد تفتقر إليه مساعي توفير المنافع العامة العالمية، وبالتطرق إلى بعض النقاشات القائمة والدائمة حول تطوّر المؤسسات المتعددة الأطراف.

تصميم بنية مؤسسية تحسّن من توفير المنافع العامة العالمية

يرتكز مفهوم التعاون من أجل التنمية على تباين البلدان المصنّفة متقدمة النمو عن البلدان المصنّفة نامية، ويعبّر عن طموح إلى تضييق هذا التباين الكبير الذي نشأ بعد الثورة الصناعية. بات هذا المفهوم هو الإطار الموجّه للفكر والممارسة في مجال التنمية منذ منتصف القرن العشرين[70]. وتطوّر تمويل التنمية لدعم البلدان النامية في تدارك الفوارق، عبر قنوات مالية من وسائط ثنائية أو متعددة الأطراف، تتألف من رؤوس أموال أو تحويلات، إما تأتي مباشرة من البلدان المتقدمة النمو، أو بضمانة من هذه البلدان. وطرائق تمويل التنمية، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تمويل العمل الإنساني، لا تزال في غاية الأهمية، كما لا تزال غير كافية. ومن الواضح، كما ورد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بأن ثمة حاجة إلى النظر في تطلعات البشرية جمعاء، بما يتجاوز ثنائية البلدان النامية والمتقدمة. ومن سبل التعبير عن هذه التطلعات الاعتراف بالحاجة إلى تحسين عملية توفير المنافع العامة العالمية في عالم مترابط، ومن ثم تصميم بنية مؤسسية تدعم هذا المسعى.

ينسجم توفير المنافع العامة العالمية مع الوظائف المؤسسية الثلاث المقترحة في هذا الفصل. فلا شك في أن محور هذه المنافع هو الإنسان، خاصة وأن عدم تأمينها بالدرجة الكافية يفضي إلى خسارةٍ في التنمية البشرية، وتفاقم في أوجه عدم المساواة.

وللمؤسسات التي تسعى إلى توفير المنافع العامة العالمية ملكية مشتركة، لأن المنافع العامة العالمية لا تقتضي، على النطاق العالمي، تنافساً على الحصول عليها ولا إقصاءً لأي فئة من الاستفادة منها. ونتائج هذه المنافع لها أهميتها، ولكن لا تقل عنها أهمية عملية توفير المنافع. وللمنافع العامة العالمية آثار تتردد بعيداً في المستقبل كما في حالة القضاء على الجدري، أو التخفيف من آثار تغيّر المناخ، أو إطلاق تكنولوجيا جديدة. ما يعني أن أي سعي إلى توفير هذه المنافع إنما وجهته المستقبل.

وللتوسع في بيان كيفية تفاعل هذه الوظائف الثلاث مع توفير المنافع العامة العالمية، ما علينا إلا أن نتذكر أن تحسين قدرات البلدان أو الفئات المختلفة على المساهمة في المنافع العامة العالمية هو، في ذات الوقت، نتيجة وعملية لهما أهميتهما في حد ذاتهما.

فالتصوّرات بشأن العدالة، أو عدمها، إما تيسر أو تعوق توفير المنافع العامة العالمية (الفصل 3).

وكثيراً ما تتآزر العدالة مع توسيع القدرات. وإحدى طرائق تبيان أن جهود توفير المنافع العامة العالمية تعزز الإنصاف هي إظهار أن نقل الموارد والتكنولوجيات التي تؤمن هذه المنافع عادة ما تحقق مكاسب وطنية ومحلية للبلد المتلقي[71]. على سبيل المثال، إذا ما قدمت مساعدة دولية لتمويل مشروع للطاقة المتجددة في بلد منخفض الدخل بهدف التخفيف من آثار تغيّر المناخ، فهي آخر الأمر تسهم في تخفيف التلوّث في ذلك البلد، كما توجد فرص عمل فيه[72]. وهذه المنافع الوطنية غير المباشرة تدفع إلى مزيد من الإنصاف، كما تحسن الكفاءة من خلال زيادة المكاسب المجمعة من تحسين توفير المنفعة العامة العالمية[73]. إلا أن هذه المنافع غير المباشرة عادة ما تُهمل أثناء صنع السياسات المرتبطة بتوفير المنافع العامة العالمية، مثل التخفيف من آثار تغيّر المناخ[74]، ولذلك يركّز النقاش بشأن السياسات على تكاليف تدابير التخفيف[75].

وفي الوقت نفسه، من المهم الاعتراف بأن اتباع بلدان الدخل المرتفع سياسات داعمة لنتائج تعزز المنافع العامة العالمية قد يؤدي إلى نتائج مفيدة على صعيد العالم. في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، أتاحت استراتيجية انيرجي ويندە (Energiewende) في ألمانيا ومبادرة كاليفورنيا الشمسية في الولايات المتحدة الأمريكية عروضاً سخية لتركيب ألواح للطاقة الشمسية، تكبدت من جرائها كلفة باهظة على المدى القصير[76]. إلا أن هذا الدعم حدا بالشركات في جميع أنحاء العالم، وحتى في بلدان لا تعد من بلدان الدخل المرتفع، إلى مزيد من الابتكار، وإلى خفض الأسعار وزيادة اعتماد الألواح الشمسية[77]. وبالإضافة إلى أثر الابتكار هذا، أدى الدعم إلى خفض التكاليف عبر التعلم من خلال الممارسة ووفورات الحجم[78]. يمكن للشركات أن تستفيد من التعلم من خلال الممارسة، وكذلك من اقتصاديات وفورات الحجم[79]، ولكن الدعم كان عاملاً أساسياً. السبب في ذلك هو أنه، وفي غياب أسعار الكربون التي تدمج تكاليف انبعاثات غازات الدفيئة، كان الدعم يحفز إنتاجاً ما كان ليتحقق مع انخفاض أسعار الوقود الأحفوري[80]. تبيّن هذه الأمثلة كيف يساعد دعم التكنولوجيا في بعض بلدان الدخل المرتفع إلى توسيع نطاق الآثار بحيث تغطي العالم بأسره، بما في ذلك بلدان الدخل المنخفض والمتوسط.

> "يمكن أن تعزّز الملكية المشتركة، وبدرجة كبيرة، القيمة الاجتماعية للمنافع العامة العالمية، فيُعترف بها كإنجاز مشترك في جميع أنحاء العالم.

يمكن أن تعزّز الملكية المشتركة، وبدرجة كبيرة، القيمة الاجتماعية للمنافع العامة العالمية، فيُعترف بها كإنجاز مشترك في جميع أنحاء العالم. وقد تعتمد قيمة المنافع العامة العالمية واستدامتها على آثارها، وعلى الآليات التي تشجع على المشاركة العامة في توفيرها. إذا كانت هناك ملكية مشتركة لهذه الآليات، تزيد احتمالية تمكينها للناس من المساهمة في هذه الإنجازات، كما تزيد إمكانية اندفاعهم للاحتفاء بتحقيقها. وكما أشارت مارثا نوسباوم، لا يمكن الاكتفاء بجعل الحيّز الاجتماعي للتشاور مساحة آمنة للانتقادات والأصوات المعارضة، بل يجب أن يكون أيضاً أرضية لرعاية الأفكار التي تمثّل مواضع التقاء وتوافق، يُسهم حشد المنافع العامة العالمية في تحقيقها (الفصلان 4 و6)[81].

والاعتراف بأن المنافع العامة العالمية لها فوائد على الصعيدين المحلي والعالمي يؤثر بشكل كبير في تصميم المؤسسات، ليس أقلها دعم التعاون الدولي. على سبيل المثال، إذا ما تضمنت جهود التخفيف من آثار تغيّر المناخ اعترافاً بالمكاسب المشتركة التي تحققها المنافع العامة العالمية، يتعزّز الدعم المحلي للمشاركة في الاتفاقيات الدولية. وهذه المشاركة تولّد مكاسب على الصعيدين العالمي والوطني[82]، وقد تزيد من احتمال تكوين تحالف نشط للتصدي لتغيّر المناخ[83]. وتقديم الدعم للبلدان التي تُعد، من حيث القضايا المتصلة بالصحة، حلقة أضعف أو فرصة فضلى، قد يثمر مكاسب جمة على الصعيدين الوطني والإقليمي[84]. وعلاوة على ذلك، قد تجتمع التدفقات الرامية إلى توفير منافع عامة وطنية أو محلية فتتراكم لتسهم في منفعة عامة عالمية. فالجهود الدولية لدعم التنوّع البيولوجي في البلدان الأفريقية، مثلاً، قد تتمّم العائدات من السياحة، فتستفيد من مصدرَي الدخل جهودُ الحفاظ على التنوّع البيولوجي، ما يحقق مكاسب لهذه التنوّع على الصعيدين الوطني والعالمي[85].

والجانب العكسي للمكاسب المشتركة هو أن الاستثمار المحلي، إذا ما انحصرت حوافزه في المكاسب التي تتحقق ضمن حدود البلد، قد لا يكون بالقدر الكافي من منظور المنافع العالمية. وفي الوقت نفسه، من غير المعقول توقّع أن تكون بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، حيث يُرجح أن تكون الموارد مضغوطة بدرجة أكبر من بلدان الدخل المرتفع، هي من يتحمل التكاليف الإضافية التي قد تلزم لتأمين المنافع العالمية. ولربما يرى البلد أنه ليس في وسعه، من ناحية اقتصادية، تحمّل كلفة الاستثمار في الطاقة المتجددة. وهذا يعني أن المجتمع الدولي يمكنه أن يتيح تمويل الكلفة الإضافية التي تنشأ عن توليد المنافع العالمية. هذه إحدى طرق تأويل الترتيبات المالية القائمة التي تدعم توفير المنافع العامة العالمية، على غرار مرفق البيئة العالمية[86]. والمسوغات التي تدفع إلى تمويل الكلفة الإضافية قد تُستخدم على نطاق أوسع، لدعم منافع عامة عالمية لا تنحصر في البيئة، وقد تتخذ في معظم الأحيان شكل تمويل يقدم، بأكمله، بشروط تساهلية[87].

في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط فرصٌ واعدة عدة لتوفير المنافع العامة العالمية، وقد تكون بعض المشاريع المرتبطة بالتخفيف من آثار تغيّر المناخ (ذات المنفعة العالمية) مدرةً للأرباح الخاصة. لكن حتى في هذه الحالات، من النادر أن تنفذ المشاريع بسبب مصاعب ترتبط بالقواعد والتنظيمات، والافتقار إلى رأس المال، وانعدام الاستقرار (سواء أكان حقيقياً أم متصوّراً)[88]. فتواجه لذلك مشاريع قد تحقق آثاراً خارجية إيجابية خطر نقص الاستثمار فيها.

أن تكون الوجهة المستقبل يعني التفكير في تمويل منيع إزاء عدم الاستقرار، يجذب تمويلاً خاصاً ويجعل التمويل العام معاكساً للدورة الاقتصادية. والواقع أن عالمنا المتقلب يعرّض البلدان أكثر فأكثر لصدمات

ليست من صنعها، على غرار الكوارث المتعلقة بتغيّر المناخ، والجوائح والأزمات المالية العالمية. وكثيراً ما تظهر في هذه الصدمات آثار النقص في تزويد المنافع العامة العالمية، حيث تتحمل بلدان الدخل المنخفض والمتوسط التبعات، فتضطر إلى التعامل مع التكاليف المباشرة، علاوة على تسديد تكاليف خدمة الديون التي تقترضها، مثلاً، لإصلاح بنية أساسية أتى عليها إعصار مداري. وأعباء الديون التي تحملتها بلدان الدخل المنخفض في أعقاب جائحة كوفيد-19 تجربة لم تصل إلى نهايتها، ولكن يتبيّن منها أن لا طريقة سهلة التنبّؤ للتعامل مع هذا التحدي.

> "أن تكون الوجهة المستقبل يعني التفكير في تمويل منيع إزاء عدم الاستقرار، يجذب تمويلاً خاصاً ويجعل التمويل العام معاكساً للدورة الاقتصادية.

إحدى مقاربات نهج التوجه إلى المستقبل هي إتاحة التمويل عبر صكوك تشتمل على بنود تعتمد على الدولة، حيث تعلّق، أو تؤجل، دفعات خدمة الدين حين تواجه البلدان صدمات تنجم عن تغيّر المناخ أو الجوائح (الإضاءة 5-3)[89]. وهذا يزيد قدرة بلدان الدخل المنخفض والمتوسط على المساهمة في توفير المنافع العامة العالمية لصالح الجميع، حتى في أعقاب أزمة خارجية. وتستلزم هذه التدابير تنسيقاً (إذا كانت خيارات التمويل تتضمن مكوّناً خاصاً بالتأمين أعلى كلفة من الخيارات المعيارية)، وقدرة أكبر على تخصيص الموارد التي تشمل حصة كبيرة من التمويل بشروط تساهلية[90].

الثغرات في المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة

دعمت المؤسسات المتعددة الأطراف التعاون الدولي والرفاه بطرائق شتى[91]. بيد أن ثمة نقاشات دائمة حول الحاجة إلى تطوير هذه المؤسسات[92]. كيف يمكن تصميمها لتلبية الأهداف الوظيفية الثلاثة، أي أن يكون محورها الإنسان، وملكيتها مشتركة، ووجهتها المستقبل؟

ظاهرياً، الإنسان هو محور عمل المؤسسات المتعددة الأطراف، غير أنها لا تسعى إلا بطريقة جزئية أو محدودة إلى التنمية البشرية كهدف صريح لها. ولا تزال المؤسسات المالية الدولية، وبعض أطراف منظومة الأمم المتحدة، تستثمر موارد كبيرة في تقدير وإسقاط مؤشرات ترتبط بالأداء الاقتصادي. وهذا أمر ضروري تحتاج إليه الدول، ولكنه يُستخدم أحياناً ويفسر وكأنه يختزل أبعاد التنمية كافة، وتطلعات الناس كلها. ولذلك، كانت الغاية من تركيز الأمين العام للأمم المتحدة على الذهاب أبعد من الناتج المحلي الإجمالي هي استعادة التوازن في كيفية تقييم التقدم الإنمائي وسياسات التنمية بما يتجاوز المتوسطات على صعيد البلدان[93]. على سبيل المثال، ومن منظور الفقر المتعدد الأبعاد، يعيش ثلثا الأشخاص الفقراء (البالغ عددهم 730 مليون شخص) فقراً متعدد الأبعاد حاداً في بلدان الدخل المتوسط[94]. وتتيح خطة العمل هذه فرصة لتحسين صنع السياسات بحيث تتصدى للطبيعة المتعددة الأبعاد للتنمية البشرية، على النحو الذي دعت إليه تقارير التنمية البشرية على مدى سنوات[95].

وتظهر الثغرات في الملكية المشتركة مع استمرار ترتيبات للحوكمة، عبر قواعد مكتوبة وغير مكتوبة، تديم إرث تقاسم النفوذ الذي أعقب مباشرة الحرب العالمية الثانية. وتمتد ظلال هذه الترتيبات إلى المؤسسات المالية الدولية، وإلى الأمم المتحدة، رغم المقترحات المتعددة، على مدى السنوات، لتدارك الافتقار إلى ترتيبات تمثيلية في الحوكمة[96].

وتنطوي الملكية المشتركة على التوزيع العادل لعبء العمل الحكومي، وتفادي أوجه عدم المساواة التي تنجم من التجنب والتهرب في دفع الضرائب. وقد شهد العقد الأخير تقدماً في السيطرة على التهرب الضريبي، وذلك، بالدرجة الأولى، عبر التوفر المطرد للمعلومات، وتزايد الشفافية في جميع أنحاء العالم[97]. وتحقّق أيضاً تعاونٌ موسع عبر الإطار الجامع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وقد شارك فيه أكثر من 140 بلداً وولاية قضائية. وقد غيّر إصلاح ضريبي دولي أجري مؤخراً قواعد الولايات القضائية الضريبية، وبات يفرض حداً أدنى عالمياً للضريبة الفعلية على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة 15 في المائة، ويتوقع أن يجني هذا الإجراء عائدات تتراوح بين 150 و200 مليار دولار سنوياً[98]. ولتيسير تنسيق السياسات المتصلة بهذه القضايا، أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة عملية لوضع اتفاقية إطارية تُعنى بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية[99]. وإذا حسن تنفيذ الحد الأدنى العالمي للضريبة، بإمكانه أن يجمع أموالاً طائلة من دون أن يُفرض بمعدلات مرتفعة[100]. والإنفاذ هو، إلى حد كبير، خيار في السياسات العامة، ويعتمد على التنسيق الدولي. على سبيل المثال، ساعدت التكنولوجيا الحديثة، مع قواعد ناظمة تتيح تبادلاً تلقائياً للمعلومات بين المصارف والمؤسسات المالية، على الإسراع بالتقدم في مكافحة التهرب الضريبي[101].

وتؤثّر الثقة كما الأعراف الاجتماعية في الامتثال الضريبي، وإذا ما توجهت السياسات إلى هذين العاملين، فقد تتمم الحوافز والإنفاذ، وتشمل تثقيف دافعي الضرائب، وتقديم برامج إعلامية، وخدمات عامة أقوى (الإضاءة 4-4 في الفصل 4). ويمكن أن يسهم النهج المتوجه إلى المستقبل في عملية الإصلاح وفي تحقيق الفعالية. فقد نشأت الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية من اعترافٍ بالحاجة إلى إدارة الترابط العالمي (الإضاءة 2-1 في الفصل 2)، ولم تفقد هذه الغايات أهميتها اليوم. بل الإقرار أكبر اليوم بتحديات تكتنف كوكباً في مرحلة تغيّرات خطيرة، وبترابط يُعاد تشكيله بينما نبحر أعمق في عصر الأنثروبوسين[102]. وفي إيلاء تركيز واضح على توفير المنافع العامة العالمية وتمويلها وسيلةٌ لتركيز أقوى في المؤسسات المتعددة الأطراف، موجّهٍ إلى المستقبل، يدفع إلى مزيد من الاستثمار والتأمين والابتكار.

توطيد التماسك الاجتماعي للتخفيف من انعدام الأمن البشري: آمال ومخاطر

جوليا لينينجر وأرمين فون شيلر وشارلوت فيدلر، المعهد الألماني للتنمية والاستدامة

دفع انعدام الأمن البشري وتفاقم الاستقطاب صانعي السياسات إلى إيلاء انتباه أكبر لمنعة المجتمعات. فبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، يشدد على التضامن، معتبراً إياه ركيزة للتصدي للتحديات العالمية[1]. ويكثر تداول مصطلح "التماسك الاجتماعي" في المناقشات، وكثيراً ما يقترح كحل للعديد من المشاكل الإنمائية وللتبعات غير المقصودة لجهود التنمية.

وينوَّه، على وجه الخصوص، بالدور المتصوّر للتماسك الاجتماعي في نزع فتيل التوترات واستيعاب الصدمات، وفي التمكين من التعاون المنتج من أجل الصالح العام. ينطلق التصوّر لهذا الدور من فهم التماسك الاجتماعي وكأنه سَدَى نسيج المجتمع ولحمته، ولذلك عُدَّ شرطاً مسبقاً للتنمية المستدامة والشاملة في المناقشات السياسية والأكاديمية، وبات دعمه وحمايته أولويتين هامتين في وثائق السياسات وآليات التعاون الدولي. وسرّعت جائحة كوفيد-19 من هذا الاتجاه.

ولكن لا بد لنا من التساؤل: هل حقاً التماسك الاجتماعي علاج لواقع تحكمه مفارقة التقدم في التنمية البشرية والتراجع في الأمن البشري؟[2] أطلقت حكومات ومنظمات دولية عديدة حملات جديدة، أو وسعت حملات قائمة، لتوطيد التماسك الاجتماعي في المجتمعات، بين بعض الفئات الاجتماعية أو بين المواطنين والمؤسسات العامة. ولكن لعل الأوان قد آن للنظر في ما نعرف عن أهمية التماسك الاجتماعي في دعم التنمية البشرية وفي الحد من انعدام الأمن البشري. وعلينا أيضاً التساؤل: ما هي نقاط التأثير على إجراءات السياسات العامة، وما مدى فعالية التدابير المطبقة حالياً؟

التماسك الاجتماعي من أجل التنمية البشرية

ليس التماسك الاجتماعي دواءً لكل داء، ولكن البيّنات تؤكد أهميته للتنمية البشرية، وبالتالي للأمن البشري. وأحد أهم جوانب قيمته التي لا تكاد تلقى أي تنويه هو كونه أحد السبل الأساسية التي تتوصل المجتمعات من خلالها، في بعض السياقات، إلى توافق على ماهية الصالح العام وعلى تحديد من له نصيب في هذا الصالح. وحيثما يقسّم الاستقطاب المجتمعات، تنشأ خلافات عصية على الحل، من جراء أسئلة تدور حول قضايا مثل التدابير التي ينبغي اتخاذها لمواجهة الجوائح (كلقاحات كوفيد-19) والقيم المشتركة مثل الحق في الحياة.

وتشير الأدلة المتعلقة بنواتج التنمية إلى آثار إيجابية للتماسك الاجتماعي على مجموعة متنوّعة من المؤشرات. وبالمجمل، للتماسك الاجتماعي ارتباط إيجابي بالتنمية البشرية، كما يتبيّن من نتائج دليل التنمية البشرية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[3]، وللبلدان الآسيوية[4]. إلا أن هذه التحاليل الكلية تشير أيضاً إلى أن للتنمية البشرية أثراً في التماسك الاجتماعي أبلغ من أثره هو فيها. ومن المثير للاهتمام أن أثر التماسك الاجتماعي على التنمية البشرية أبلغ إذا ما تحقق عبر شرعية الدولة[5]، ما يؤكد أن مستوى التماسك الاجتماعي لا يحدده مستوى دخل البلد.

وتحمل علاقة التماسك الاجتماعي بالصحة كنزاً من البيّنات على أهمية التماسك الاجتماعي بالنسبة للتنمية البشرية. واستناداً إلى بيّنات من 39 ولاية في الولايات المتحدة الأمريكية، يعزز التماسك الاجتماعي، الذي يقاس بالثقة الاجتماعية والعضوية في المنظمات التطوعية، الصحة العقلية والجسدية، بل ويخفف من تأثير عدم المساواة في الدخل على زيادة معدل الوفيات[6]. ومع ذلك، تركز معظم الدراسات على المكوّنات الفردية للتماسك الاجتماعي، وعلى علاقتها بالصحة. على سبيل المثال، للثقة الاجتماعية أثر إيجابي على الصحة، ولكن مدى هذا التأثير يختلف كثيراً باختلاف مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد: فالأثر في البلدان المتقدمة النمو أقوى بكثير منه في البلدان النامية[7]. وعدم الاستثمار في رأس المال الاجتماعي له دوره أيضاً في التماسك الاجتماعي، وهو يرتبط بارتفاع معدلات الوفيات[8]. والتماسك الاجتماعي مهم أيضاً لاتخاذ القرارات الفعالة وترسيخ التضامن بين الناس[9]. ولهذه الآلية أهمية بالغة في أوقات الأزمات: فحيثما تكون المجتمعات متماسكة، يسع الحكومات الافتراض بأن سياساتها قد نالت ثقة الجمهور[10]، وأن الأفراد يميلون إلى الاتحاد في ما بينهم في وجه المشاكل الجماعية[11].

وللتماسك الاجتماعي أثر إيجابي مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في البلدان الغربية والآسيوية[12]. وبعض التحاليل غير الوافية للتماسك الاجتماعي تشير إلى أن أثره إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، لأنه يقي المجتمعات من التكاليف الاقتصادية الهائلة للصراع والحروب التي تنشب على أساس عرقي، ولأنه ييسر ظهور مؤسسات أفضل، مثل النظام القضائي القوي وحرية التعبير[13]. إلا أن هذه الرؤى ترتكز إلى مقاييس فضفاضة للتماسك الاجتماعي، تشمل مؤشرات مثل التجزئة على أساس الإثنية. ولا تتوفر إلا بيّنات ضئيلة للغاية تقارن بين البلدان من حيث العلاقة بين التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية[14].

ومن المرجح أن تكون المجتمعات الأكثر تماسكاً، حيث يثق المواطنون بمؤسسات الدولة ويرغبون في التعاون معها، أفضل قدرة وأكثر كفاءة في تقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم. لكن معظم التركيز موجه إلى الاتجاه الآخر للعلاقة، أي إلى أثر التعليم على التماسك الاجتماعي. والتعليم المتاح للجميع، على وجه الخصوص، قد يساهم في التماسك الاجتماعي من خلال الحد من عدم المساواة وإيجاد روابط اجتماعية قوية بين مختلف الفئات في المجتمع[15].

توطيد التماسك الاجتماعي من أجل التعاون

ما يحيط بمفهوم التماسك الاجتماعي من صورة باهرة وأدلة على أهميته للتنمية يصرف الانتباه عمّا يشوبه من تحديات من حيث المفهوم الفكري والواقع التجريبي. بالنسبة إلى كثيرين، يبقى التماسك الاجتماعي مفهوماً عصياً على التحديد، وثمة اختلافات كبيرة في كيفية تعريفه واستخدامه وقياسه بين مستخدميه. وإذا كان للتماسك الاجتماعي أن يؤدي الدور البارز المتوخى منه في النقاش حول السياسات وفي تصميمها، لا بد من التوصل، وعلى وجه الدقة، إلى تحديد ماهيته. فالوضوح المفاهيمي ضروري للتمكين من تبادل الاستراتيجيات التي ترسخ التماسك وتجعله ركيزة في بنية أي مجتمع، ومن تجميع المعارف المتوفرة بشأن أفضل السبل لبلوغ ذلك الرسوخ. والتوصل إلى تصوّر مفيد وقابل للاستخدام لمفهوم التماسك الاجتماعي يمكّن من التبادل على صعيد العالم، فيدخل في هيكلية الفكر السياسي، ويجمع بين المعارف المكتسبة.

وينطلق فهم التماسك الاجتماعي في ما يلي من قواسم مشتركة أسفرت عنها البحوث (الشكل إ-5-1-1). ونقطة البداية هي الإجماع على أن التماسك الاجتماعي متعدد الأبعاد. ولكننا نحتاج أيضاً إلى مفهوم قادر على العبور

الشكل إ-5-1-1 المكوّنات المقترحة للتماسك الاجتماعي

المصدر: Leininger and others 2021.

إلى مختلف المستويات والسياقات، فتكون له فعاليته في توصيف المجتمعات المحلية الصغيرة في جميع المناطق، كما له فعاليته في توصيف السياقات العابرة للبلدان، ولأنه يعبر إلى مناطق العالم كافة، قد تختلف طرائق قياسه باختلاف السياقات.

وعلى جميع الأحوال، ليس المقياس المجمّع بديلاً عن تحليل جزئيات التماسك الاجتماعي في سياقات محددة. ومن الضروري أيضاً إبقاء التصوّر متواضعاً إذا كان له أن يؤدي الدور الأساسي المتوخى منه في تحليل العلاقات مع نتائج التنمية الأخرى، مثل التنمية البشرية أو عدم المساواة. وبناءً على هذه المسوّغات، نقترح التعريف التالي:

”يشير التماسك الاجتماعي إلى العلاقات العمودية والأفقية بين أفراد المجتمع والدولة التي تؤلف المجتمع. ويتميّز التماسك الاجتماعي بمجموعة من المواقف والمظاهر السلوكية تشمل الثقة والهوية الشاملة والتعاون من أجل الصالح العام“[16].

وتشكل الثقة بعداً لمعظم مفاهيم التماسك الاجتماعي. وباستخدامها هنا، تشمل الثقة الاجتماعية والمؤسسية، فتلتقط بذلك كلاً من البعدين الأفقي والعمودي للثقة[17]. والهوية الشاملة تدل على أن الأفراد قد يشعرون بأنهم ينتمون إلى فئات عدة، وبالتالي تكون لديهم هويات متعددة (مثلاً، من حيث الدين والإثنية ونوع الجنس). والمجتمع المتماسك هو الذي يستوعب فيه الأفراد

اختلاف هوياتهم بحيث يمكنهم العيش بسلام، فلا تهيمن هويات معيّنة على الهوية الجماعية الشاملة. والتعاون من أجل الصالح العام يعني أن العديد من الأشخاص والجماعات يتعاونون من أجل المصالح العامة التي تتجاوز مصالح الأفراد أحياناً، بل ولربما تتعارض معها.

وعلى الرغم من أن المنطق السليم يشير إلى أن مفهوم التماسك الاجتماعي لا ينحصر في مجموع أجزائه، يدرس بعض الباحثين كل جزء بمعزل عن غيره، ويهتم صانعو السياسات ببعض الأجزاء دون الأخرى. وغالباً ما يكون التركيز على الثقة. ويمكّن مفهوم التماسك الاجتماعي الذي اقترحه المعهد الألماني للتنمية والاستدامة[18] من التركيز على عناصر معيّنة، وتحديد نقاط ضعف معيّنة، ولكنه يتطلب من الناحية الهيكلية تصوّر هذه التحليلات ضمن مفهوم وظاهرة التماسك الاجتماعي في الإطار الأوسع. ولا يستخف هذا النهج بأهمية الثقة، لكنه يعتبرها جزءاً من كلٍّ مترابط لا بد من تناول أوجهه الأخرى بالتحليل، والبحث في ما بين هذه الأوجه من تفاعلات وأوجه تآزر. والأهم من ذلك كله التوصل إلى سبيل لتحديد مدى التماسك الاجتماعي لمجتمع ما في وقت معيّن (مقاس)، ولكيفية تطوّر التماسك الاجتماعي بمرور الوقت عبر تحليل جميع أوجه التماسك الاجتماعي، مع التسليم بأن هذه الأبعاد لن تتطوّر كلها بالقدر نفسه.

خلف بريق التماسك الاجتماعي جانب مظلم

لا بد من الاعتراف بأن التماسك الاجتماعي، رغم أهميته، لا يختصر بمزاعم ساذجة عن قوة الاتحاد. ومن الضروري تبيّن تفاعلات التماسك الاجتماعي على مختلف المستويات، وكيفية استخدامه وبنائه لتفادي نشوء فئات فرعية مفرطة التماسك، تحوّل تماسكها هذا إلى ذريعة للإقصاء. وليس كل ما في التماسك الاجتماعي بريقاً باهراً.

التماسك الاجتماعي كوقود للاستقطاب

يسهل تفسير التماسك الاجتماعي بأنه عامل لتحقيق المساواة، يفرض على المجتمعات نوعاً من التجانس. ويظهر هذا بقوة في سياق الاتجاه العالمي الأخير نحو النُظم الاستبدادية. وتستخدم النخب السياسية القومية استراتيجيات الاستقطاب لتقسيم المجتمعات وزيادة هيمنتها عليها. وغالباً ما تكون هذه المحاولات ناجحة، وسرعان ما تليها خطابات تدور حول منطق "إما نحن أم هم"، تعرّف خصائص "المواطنين الصالحين" التي تميّزهم عن الفئات الأخرى "الخارجة". وهذا النهج يوجد فئات متماسكة، لكنه في الواقع يعمّق الانقسامات حول بعض القضايا فيعسّر الوصول إلى حل وسط. يستلزم توطيد التماسك الاجتماعي فهماً بأن النسيج الاجتماعي ليس بالمستدام ما لم يستوعب الاختلافات.

وهذا يعيدنا إلى فكرة التضامن كما وردت في التقرير الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الأمن البشري لعام 2022[19]. والتضامن هو تجلٍّ لقدراتنا كبشر على العمل الجماعي المتواصل، وعلى مستويات مختلفة، لنواجه معاً تحديات مشتركة مثل آثار تغيّر المناخ والأزمات الصحية.

تجاهل النطاق والمكان قد يخلّف تبعات غير مقصودة

يُقصد بالتماسك الاجتماعي التعاضد الاجتماعي السلمي. وحتى باعتبار التماسك الاجتماعي عاملاً في تحقيق السلام، ليس المفهومان مترادفين، فللتماسك معنى مستقل هام. والفروق المفاهيمية مهمة لأن لها آثاراً حاسمة على السياسات. على سبيل المثال، قد يؤدي توطيد التماسك الاجتماعي لدى الفئات المحلية إلى زيادة تعاضدها. وفي الوقت نفسه، قد تكون آثار الروابط داخل مجموعة معيّنة عكسية إذا عسّر التعاضد الفئوي رأب الصدع وحل النزاعات مع الفئات الأخرى.

ويحمل توطيد التماسك الاجتماعي مخاطر إذا كان غاية في حد ذاته، من دون تحديد للهوية المشتركة، ولأسس الثقة والتعاون والأهداف المنشودة منهما. ويظهر التماسك الاجتماعي على مستويات مختلفة من التفاعل (من المحلية إلى العالمية)، وفي أماكن مختلفة (مجتمعات محلية في مواضع مختلفة، وفي فضاءات مختلفة على الإنترنت). لذا، من الأهمية بمكان ربط المستويات والأماكن حتى يشع فيها الجانب المشرق من التماسك الاجتماعي.

النظر إلى الجانب المشرق

يرد التماسك الاجتماعي، بفرصه ومخاطره، وعن حق، في خطط العمل الوطنية والدولية. ويأتي الاهتمام المتزايد بالتماسك الاجتماعي بينما تحدق به مخاطر الاستقطاب، ويشتد انعدام الأمن البشري في جميع أنحاء العالم. وإذا ما تبدد التماسك الاجتماعي، أو حتى تضرّر، تصعب استعادته، ناهيك عن إعادة بنائه. وهو بذلك لا يختلف عن أنواع أخرى من العلاقات الإنسانية الإيجابية التي لا ندرك قيمتها إلا بعد أن يصيبها الوهن.

ولربما يمثّل استخدام مفهوم التماسك الاجتماعي لتدقيق النظر في أفضل السبل لتحصين منعة المجتمعات والحد من الاستقطاب نقطة انطلاق جيدة للتعاون الدولي وصنع السياسات في وقت تتزايد فيه التحديات. والتماسك الاجتماعي هدف واضح وشرط مسبق للتعاون الفعال على جميع المستويات. ومن هذا المنطلق، تقتضي الحصافة التأكد من السلامة المفاهيمية، وإيجاد علاج مناسب للتجزؤ الذي لا يزال يشوب معرفتنا بهذا المفهوم، وتجميع هذه المعارف بكفاءة تمكّن الحكومات والمنظمات الدولية من الانخراط الفعال في هذا الموضوع. وعلى جميع المستويات، نواجه مشاكل وأزمات لا بد لنا من معالجتها وسبر سبل الخروج منها وحلها جماعياً. ويعالج التماسك الاجتماعي بوضوح هذا البعد الجماعي الذي لم يلقَ ما يستحق من اهتمام حتى الآن.

ملاحظات

1 UNDP 2022b.
2 UNDP 2022a, 2022b.
3 Dragolov and others 2013.
4 Delhey and others 2018.
5 Seyoum 2021.
6 Kawachi and Berkman 2001؛ Kawachi and others 1997.
7 Hamamura, Li and Chan 2017.
8 Kawachi and Kennedy 1997.
9 Leininger and others 2021.
10 Abrams and others 2020؛ Wilkinson and others 2017.
11 Green and Janmaat 2011.
12 Delhey and others 2018.
13 Easterly, Ritzen and Woolcock 2006؛ Foa 2011.
14 Sommer 2019.
15 Uslaner 2019, p. 4.
16 Leininger and others 2021, p. 3.
17 Mattes and Moreno 2018.
18 Leininger and others 2021؛ Leininger and others 2023.
19 UNDP 2022b.

التضامن والعزم الخلاق

نيكول حسون، جامعة بينغهامتون وكلية هلسنكي للدراسات المتقدمة، جامعة هلسنكي

عصرنا مشحون بالتحديات، فكيف نستجيب لها؟ تحاجج هذه الإضاءة بأن التضامن والعزم الخلاق قد يساعدان في التغلب على التهديدات التي تتعرض لها التنمية البشرية من جراء سوء إدارة الترابط وعدم توفير المنافع العامة العالمية بالقدر الكافي[1]. التضامن هو إنفاذ متعاطف ومتخيّل لتدابير تعاونية من أجل تعزيز ترابطنا المعطى أو المكتسب بحيث نحقق معاً أداء جيداً بالدرجة الكافية[2]. ويتطلب التضامن تعاطفاً مع الآخرين، واعترافاً بطرائق اعتمادنا على بعضنا بعضاً وبترابطنا المتبادل[3]. ويتطلب أيضاً، في أحيان كثيرة، عزماً خلاقاً: التزاماً جوهرياً بالتغلب، معاً، على المآسي التي تهددنا[4]. وبتعبير أدق، يدفعنا العزم الخلاق إلى التساؤل، إلى إطلاق العنان للخيال، وإلى العمل من أجل ترسيخ التنمية البشرية وتعميمها، بقدر ما تستدعيه الضرورات، وتتيحه الإمكانات، وتسمح به الأخلاقيات.

ولننظر في كل مكوّن من مكوّنات هذا العزم: أولاً وقبل كل شيء، يستلزم العزم الخلاق مساءلة حدود الممكن لتعميم التنمية البشرية وترسيخها. علينا أن نفحص أي زعم بأننا غير قادرين على تعميم التنمية البشرية، وأي اعتقاد بشأن حدود ما يمكننا فعله. تعتمد الأسئلة التي يجب أن نطرحها على طبيعة الادعاءات، وقد نطرح تساؤلات حول موثوقية الادعاء في حد ذاته، أو من حيث مصدره، أو من حيث تداعياته. ثانياً، يتطلب هذا العزم البحث عن سبل خلاقة لتعميم التنمية البشرية، حتى عندما لا نعرف بعد كيف نفعل ذلك. ولا يكفي النظر في الخيارات القائمة، بل علينا، في أحيان كثيرة، أن نطرح خيارات جديدة[5]. وأخيراً، يستلزم العزم الخلاق العمل على خطط لتعميم التنمية البشرية وترسيخها، غالباً من خلال حراكات اجتماعية أو من خلال المساعدة في تغيير السياسات أو المؤسسات[6]. وعلينا، على أقل تقدير، أن نسعى جاهدين لتعميم التنمية البشرية وترسيخها على هذا النحو، طالما لا تتطلب منا التضحية بما هو أكثر أهمية.

وقد يساعد التضامن والعزم الخلاق على تحسين الاستجابة للتحديات المشتركة. إذ ليس التضامن مجرد عمل في إطار فريق، بل هو نهج يجمع بين الأطراف المتناقضة على كوكبنا في الإقرار بأننا جميعاً معرضون للخطر، وبأننا على ارتباط متبادل، بحيث نشترك جميعاً في بناء علاقات قيّمة تعزز التنمية[7]. وليس العزم الخلاق مجرد مثابرة، بل مسلك يساعد الناس على التفكير خارج المعطيات المباشرة، فيكشف عن فرص لمعالجة بعض أصعب المشاكل وأكثرها مأساوية في عصرنا. وليس التضامن والعزم الخلاق مجرد وسيلتين لحل المشاكل، بل التزامان راسخان بالتعاون الوطيد لمعالجة المشاكل الصعبة[8].

ولربما يساعدنا في التغلب على المخاطر الجسيمة التي تهدد مستقبلنا أخذ العبر من الكيفيات التي ساعد بها التضامن والعزم الخلاق البشرية في مواجهة التحديات الكبرى في الماضي. على سبيل المثال: حملة استئصال الجدري (الفصل 3) التي دفعتها العزيمة مدعومة بالإبداع. عندما لم تنجح اللقاحات التقليدية، جرّب البرنامج العالمي للقضاء على الجدري نهج "التطعيم الحَلَقي" (أي تطعيم جميع الأشخاص حول المصابين)، وساعد ذلك، آخر الأمر، في التغلب على المرض[9]. وقد تحقق القضاء على الجدري في العالم خلال الحرب الباردة، ما يدل على أن التضامن والعزم الخلاق بوسعهما تحفيز التعاون الدولي من أجل التغلب على بعض أكبر التهديدات للتنمية البشرية، حتى مع التفاوت بين البلدان من حيث المصالح والموارد.

ولنقارن بين الكفاح العالمي ضد الجدري والاستجابة الدولية لجائحة كوفيد-19 (الفصل 3). عند الضربة الأولى للجائحة، أصدرت منظمة الصحة العالمية نداء تضامن للعمل من أجل الوصول العادل للجميع إلى التكنولوجيا الصحية اللازمة للتحصين من الجائحة من خلال تجميع المعارف والملكيات الفكرية والبيانات[10]. ومما ساعد على تنسيق الاستجابة العالمية، مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، وهي منصة للدعم الدولي للتصدي للمرض. ودعمت المنصة وسائل التشخيص واللقاحات، والعلاجات، والوصول العادل، وتطوير النُّظم الصحية الأساسية[11]. وعلى الرغم من أن ركيزة اللقاحات في إطار مبادرة تسريع الإتاحة (المعروفة باسم كوفاكس)، أو ذراع اللقاحات من الاستجابة العالمية، كانت الأفضل تمويلاً، فقد أخفقت في بلوغ هدف تطعيم 20 في المائة من سكان العالم بحلول نهاية عام 2021[12]. وقد أعاق المساواة العالمية في هذا الجهد نزوع بلدان الدخل

المرتفع إلى قومية اللقاحات، علاوة على الإهمال المدفوع بطلب الربح[13].

ولنتصوّر كيف يمكّننا التضامن والعزم الخلاق من تحسين استعدادنا لمواجهة تهديدات الجوائح في المستقبل، والاستجابة لها. أولاً، على المجتمع الدولي أن يتعاون على إيجاد آليات تمويل جديدة للقاحات وغيرها من التدابير الأساسية للمكافحة. ولكن يجب أن يكون هذا التمويل مشروطاً بمشاركة الشركات ما لديها من معارف وبيانات وحقوق ملكية فكرية من أجل إنتاج المنتجات. وبذلك، وحتى حين يكون العرض محدوداً، يمكن للمصنعين إنتاج التكنولوجيات بكلفة منخفضة وتوزيعها على نطاق واسع[14]. ولا بد أيضاً من ربط التمويل بالآثار الصحية للتكنولوجيات الناتجة. ورغم الزخم الكبير في تطوير عقاقير جديدة للمرضى الأثرياء، ما زلنا نفتقر إلى العلاجات المناسبة لأمراض عديدة هي من بين الأشد فتكاً في العالم. ولا يستطيع فقراء العالم، غالباً، الحصول على العلاجات المتوفرة في الوقت المناسب[15]. والتوافق على آليات لدفع ثمن التدابير المضادة الأساسية المتوفرة، على أساس تأثيرها الصحي، قد يحفز إتاحة تكنولوجيات أفضل تأثيراً. وقد تتألف الحوافز من التزامات للسوق تقطعها مسبقاً الشركات ذات الطاقة التصنيعية الكافية، أو من تمويل يقدم جائزة للشركات التي لا تملك هذه الطاقة. ويجب أن تكون الحوافز كافية لتغطية تكاليف البحث والتطوير، ولضمان حصول الجميع على المنتجات الناتجة. ثانياً، يتعيّن على المجتمع الدولي أن ييسّر عمليات شراء جماعية شفافة وخاضعة للمساءلة، وأن ينوّع أسعار الابتكارات الناتجة بحيث تتكفل أسعار السوق في البلدان الغنية باسترداد تكاليف الاستثمار، مع دعم التوزيع في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط[16].

وقد تساعدنا المشتريات الجماعية والتسعيرات التفاضلية في الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ تدابير أخرى لضمان الوصول العادل إلى المنتجات الناتجة. فيجب، مثلاً، على المجتمع الدولي أن يستثمر في تحسين التصنيع والتوزيع والنُّظم الصحية الأساسية، بما في ذلك القدرة على الرصد والاستجابة، ودعم العاملين في مجال الرعاية الصحية، وإجراء أنشطة للشفافية والاتصال والمشاركة المجتمعية[17]. وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يدعم مبادرات نقل التكنولوجيا الأخرى. فعلى البلدان، مثلاً، أن تمارس أوجهاً للمرونة في الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وأن تدعم إعفاءات أكبر بكثير لبراءات الاختراع عند تفشي جوائح في المستقبل إذا لم ترغب الشركات في إتاحة التكنولوجيات الأساسية اللازمة لمكافحة هذه التهديدات للجميع بشروط معقولة[18].

ويحاجج البعض بأن التضامن والعزم الخلاق لا يمكن أن يساعدا المجتمع الدولي على تعزيز التنمية البشرية، وأن مقترحات مثل المذكورة في هذه الإضاءة هي ببساطة غير مجدية. بيد أن ما يمكننا تحقيقه عائد إلينا[19]. فليس لزاماً علينا قبول المزاعم باستحالة تحقيق مصيرنا الجماعي بما يحقق التنمية البشرية للبشر كافة[20].

وقد يساعدنا التضامن والعزم الخلاق على وضع وتنفيذ استجابات فعالة لمجموعة متنوّعة من التهديدات، لا تنحصر في الجوائح العالمية، بل تشمل تداعيات تغيّر المناخ والأزمات المالية والحروب. وعند التوصل إلى طرائق جيدة للتصدي للتهديدات التي تواجهها التنمية البشرية، قد يساعد التضامن والعزم الخلاق المجتمع الدولي على إنضاج الإرادة السياسية اللازمة لوضع هذه الطرائق موضع التنفيذ. ولا تنحصر متطلبات التصدي للتهديدات الوجودية، مثل تغيّر المناخ، في إيجاد حوافز للانتقال إلى الطاقة الخضراء، وتحسين السياسات المنفذة لاستخدام الأراضي والمياه وما إلى ذلك[21]، فعلينا أيضاً التوصل إلى طرق لتغيير التفكير في الالتزامات الأخلاقية[22]. وطالما يسود بين الناس اعتقاد بأن العمل الفردي لن يحدث فرقاً، وبالتالي أن ليس عليهم أن يعملوا بطرق مستدامة بيئياً، سيظل أمل البشرية ضئيلاً في التغلب على مشاكل العمل الجماعي الكبرى، التي يفرض علينا مصيرنا المشترك التغلب عليها، كتغيّر المناخ. لذلك، لربما يحسن بنا أن نركز جهود إبداعنا على تأكيد نظرتنا إلى أنفسنا بأننا ملزمون بتعميم التنمية البشرية على الجميع كلما استطعنا تحقيق تغيير إيجابي معاً. وقد يبث التضامن والعزم الخلاق فينا الأمل، ويساعدانا على تحقيق تقدم ملموس في التصدي للتحديات العالمية المشتركة التي لا بد لنا من التغلب عليها لنحقق الازدهار في كوكب متغيّر.

ملاحظات

تود المؤلفة توجيه الشكر إلى كل من ميا لوفهايم، بن نيلسون، رالف جران، أندرس هيرليتز، ريك فورتاك، توني ريفز، براندون روفين، سيزر أتوار وفريق العمل المعني بالإنصاف في مجال الصحة وتأثيره على الصحة العالمية على ما قدموه من نقاشات (http://global-health-impact.org/pandemic) وميلان باتيل، وشياو شون لي، ونوا إم مزراخي، وإليزابيث فان تاسيل والفريق المعني بالتأثير على الصحة العالمية على ما قدموه من مساعدة بحثية.

1 Ba and others 2021, pp. 391-392.

2 Atuire and Hassoun 2023, p. 4.

3 Atuire and Hassoun 2023؛ Hassoun 2021c, 2022. وهذا يتوافق مع استخدام آليات السوق لتحقيق تغيير إيجابي، ولكن جهود التضامن قد تستخدم أيضاً أساليب أخرى تستدعي تغيير الطرق التي تعمل بها الأسواق. للحصول على تفسيرات أخرى للتضامن، يمكن الاطلاع على Davies and Savulescu 2019؛ Gould 2018.

4 Hassoun 2020.

5 يعتقد الذين يفتقرون إلى العزم الخلاق أن الوضع الراهن مقبول، أو بأن تغييره مستحيل. وتكثر البيّنات من علم النفس بأن البشر لا يأخذون في الاعتبار بدائل كافية أثناء صنعهم للقرار، وبأننا إذا تخيلنا أنفسنا ننجح في أداء المهام، يزداد احتمال نجاحنا حقاً (Bearden, Murphy and Rapoport 2005؛ Braithwaite 2004؛ Snyder 1995, 2000). ومن المهم تفادي اعتماد منظور ضيّق تحدده الجدوى أو الإمكانية، وتكبله أطر زمنية قصيرة أو قيود مالية (Brennan and Pettit 2004؛ Goodin 1995). تكثر الفضائل والقدرات اللازمة للعزم الخلاق، ويستلزم زرعها وإنماؤها ممارسة في ظروف مؤاتية. لمزيد من المناقشة، يمكن الاطلاع على Hassoun 2022؛ Hassoun, Friedman and Cosler 2022.

6 Gould 2018؛ Hassoun 2020. قد يساعدنا العزم الخلاق أيضاً على توفير منافع أخلاقية أساسية أخرى. لمزيد من المناقشة، يمكن الاطلاع على Hassoun 2020؛ Hassoun, Friedman and Cosler 2022.

7 Hassoun forthcoming.

8 Hassoun 2022.

9 Hassoun 2020, 2022.

10 WHO 2021b.

11 WHO 2021a.

12 Berkley 2020.

13 Hassoun 2021a.

14 Conrad and Basu, Gostin and Hassoun 2021؛ Atuire and Hassoun 2023؛ Lutter 2019؛ Hassoun 2021b؛ Miller 2020؛ Saxena and others 2022.

15 Hassoun 2020؛ Hassoun, Friedman and Cosler 2022.

16 Saxena and Moon and others 2011؛ Basu, Gostin and Hassoun 2021؛ others 2022. تستخدم الشركات والمنظمات الدولية أحياناً التسعير المتدرج، ولكن الفكرة هنا هي تزويد البلدان الغنية والفقيرة بإمكانية الوصول إلى الأدوية بتكاليف معقولة حسب السياق من خلال آلية شراء عالمية. وفي تحقيق ذلك قدرة على توفير أموال الشركات والبلدان (حيث أن تسعير الأدوية، حتى بالنسبة إلى القطاع العام، أمر معقد، مع وجود العديد من الوسطاء).

17 Hassoun 2020, 2021b. علينا أيضاً فعل الكثير لمعالجة المشاكل التي تشوب خطط الاستجابة العالمية المعتمدة حالياً. على سبيل المثال، علينا أن نعالج المحددات الهيكلية والاجتماعية للصحة للحد من أوجه التعرض للخطر ولضمان الحماية الاجتماعية الكافية أثناء الجوائح (Basu, Gostin and Hassoun 2021؛ Saxena and others 2022).

18 Basu, Gostin and Hassoun 2021؛ Saxena and others 2022. أي عائد صحي آخر يجنيه المجتمع الدولي من التعاون للوقاية من الجوائح الكبرى والتصدي لها قد يعاد توجيهه بشكل مثمر نحو تعزيز أوجه أخرى من التنمية البشرية. والجديد الذي يساهم به هذا الاقتراح هو الجمع بين إزالة الارتباط والشراء الجماعي والتسعير التفاضلي وغير ذلك من التدابير من أجل التأكد من الحصول على التكنولوجيات الأساسية خلال الجوائح، وبالتالي ضمان الاستدامة الذاتية للآلية.

19 McAdams and others 2020؛ Moon, Alonso Ruiz and Vieira 2021. بتجميع التوصيات الشاملة بشأن التصدي للتهديدات الصحية المبيّنة، يمكننا أن نوازي اقتراحات الميثاق الاجتماعي العالمي لإنشاء هياكل مؤسسية جديدة ومبتكرة للتصدي للتهديدات العالمية الرئيسية، وإنشاء صندوق متعدد الأطراف لدعم هذه الهياكل، وتحسين الجهود الرامية إلى تحديد الأهداف وتقييم الأداء في التصدي لهذه التهديدات.

20 ما لم يكن القيام بذلك، بطبيعة الحال، مستحيلاً أو سيؤدي إلى نتائج أسوأ. هذه الحدود هي جزء من تعريف العزم الخلاق.

21 UNDP 2020a, 2020b.

22 Sen 2008.

دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في توفير المنافع العامة العالمية

خوسيه أنطونيو أوكامبو وكارلا دانييلا غونزاليس، جامعة كولومبيا

بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين توافق تؤكده كذلك خارطة طريق التطوّر المقترحة من البنك الدولي، يقضي بأن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف عليها أن تؤمّن التمويل لدعم مساهمة البلدان النامية في المنافع العامة العالمية. وقد خصصت هذه المصارف تمويلاً أكبر للتخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه، وكذلك، وإن بقدر أقل، لمكافحة الجوائح ودعم التنوّع البيولوجي. بيد أن هذه الموارد لا تزال ضئيلة للغاية مقارنة بالمطلوب. وقد خلصت المؤسسات المذكورة إلى ثلاث توصيات من أجل تدارك النقص في التمويل.

- زيادة التمويل لدعم توفير البلدان النامية للمنافع العامة العالمية.
- إدراج بنود طوارئ للاستجابة لأوجه ضعف البلدان إزاء القضايا المناخية والصحية، ولإدارة تداعيات الأزمات الاقتصادية الدولية على هذه البلدان. ويفترض بهذه البنود أن تيسّر تعليق خدمة الدين لهذه المؤسسات، وحتى أن تيسّر، شيئاً فشيئاً، خفض الالتزامات المرتبطة بهذه الديون.
- توطيد العمل مع القطاع الخاص لدعم مساهمته في المنافع العامة العالمية.

أحد أهم المواضيع التي تتناولها هذه المقترحات الحاجة إلى توجيه الائتمانات بشروط ميسّرة أو الهبات من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويجب أن ترجّح هذه المنافع كفة بلدان الدخل المتوسط، وأن تنشئ آليات تسمح بتقديم إعانات جزئية لائتمانات القطاع الخاص لزيادة استثماراته في توفير السلع العامة. وليكون ذلك ممكناً، لا بد من زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أن تأمين هذه الزيادة تحد كبير، نظراً إلى محدودية الأموال المتاحة حالياً. وتدعو المقترحات، بالإضافة إلى تخصيص موارد للتمويل بشروط ميسّرة، إلى تأمين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لقروض طويلة الأجل (30-50 سنة)، مع فترات سماح أطول وأسعار فائدة أقل. ولإدارة تقلب أسعار الصرف، على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تتجه إلى الإقراض بالعملات الوطنية للبلدان المستدينة، استناداً إلى الموارد المجمّعة، مع وضع سندات بهذه العملات، فهذا أيضاً يدعم تنمية أسواق رأس المال الوطنية.

ويتوخى من المقترحات الأخرى للإدارة المالية تحسين العلاقة بين التمويل المقدم من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ورؤوس أموال هذه المصارف، مع الحفاظ على المعايير التي تمكّن هذه المؤسسات من الحفاظ على تصنيف استثماري مرتفع في أسواق السندات. وتتطلب زيادة الاستثمار الخاص آليات مالية مبتكرة، مثل الضمانات والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ومما قد يساعد على زيادة الموارد المتاحة توجيه حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، ولم تستخدمها البلدان المتقدمة النمو، عبر مصارف إنمائية متعددة الأطراف مصرح لها بالاحتفاظ بهذه الأصول. وهذا يتطلب تطوير أداة جديدة، تحافظ على دور حقوق السحب الخاصة كأصول احتياطية، وذلك على أساس تجارب الصناديق التابعة لصندوق النقد الدولي التي طوّرت آليات من هذا القبيل.

أحد هذه الصناديق هو الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة، الذي يعمل كصندوق استئماني يركز على القروض. ويحق لزهاء ثلاثة أرباع البلدان الأعضاء في الصندوق (جميع بلدان الدخل المنخفض، والبلدان النامية، والبلدان الصغيرة المعرضة للمخاطر، وبلدان الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط) الحصول على تمويل من الصندوق لفترات طويلة بشروط ميسّرة[1]. والتوجه الاستراتيجي لآلية التمويل هذه هو التصدي للتحديات الهيكلية المزمنة، ولا سيما المتعلقة بتغيّر المناخ والتأهب للجوائح. وقد وافق الصندوق، منذ بدء تشغيله في تشرين الأول/أكتوبر 2022، على 11 ترتيباً من خلال مرفق الصلابة والاستدامة.

والرسملة أهم عوامل تمكين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تأدية هذه الوظائف، علاوة على وظائفها التقليدية. وقد استجابت لهذا الطلب جهود رسملة من البنك الدولي في عام 2018 وجميع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بعد الأزمة المالية العالمية 2008-2007. إلا أن مصدر عدم اليقين هو ما إذا كان بعض

المساهمين الرئيسيين على استعداد لرسملة البنك الدولي والبنوك الإقليمية مرة أخرى.

وتتباين المقترحات كثيراً من حيث حجم الرسملة المطلوب. واقترح الخبراء المستقلون الذين استعانت بهم مجموعة العشرين زيادة التمويل السنوي لهذه المؤسسات إلى 500 مليار دولار بحلول عام 2030، ثلثها في شكل مساعدات إنمائية رسمية أو ائتمانات بشروط ميسّرة، والباقي في شكل ائتمانات بشروط غير ميسّرة[2]. وبالنظر إلى حجم الموافقات المصرفية التي قدمتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للبلدان النامية، هذا يعني زيادة قيمة القروض ثلاث مرات تقريباً. وطرحت الأمم المتحدة تقديرات أكثر طموحاً للتحفيز اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في شباط/فبراير 2023، سلط الأمين العام للأمم المتحدة الضوء على ما شهدته ستينات وسبعينات القرن العشرين من تراجع كبير في العلاقة بين تمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وحجم الاقتصاد العالمي، لا سيما بالنسبة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابع لمجموعة البنك الدولي[3]. ولهذا السبب، اقترحت الأمم المتحدة أن العودة إلى مستويات عام 1960 تعني زيادة الرسملة ثلاث مرات، ما يمكّن من زيادة القروض إلى نحو 2 تريليون دولار، أي ما يناهز الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة.

وأخيراً، من المهم أن تشكّل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف شبكة خدمات. وفي حالة البنك الدولي، يشمل ذلك المشاركة في المشاريع الإقليمية إلى جانب الشركاء الإقليميين [4] ومن الضروري أيضاً أن تعمل جميع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مع المصارف الإنمائية الوطنية، وغيرها من المؤسسات العامة[5]. هذا، وتموّل المصارف الإنمائية العامة 10-12 في المائة من الاستثمارات العالمية[6]، مع تباين كبير من بلد إلى آخر. ومن شأن هذا التعاون أن يمكّن المصارف الوطنية من أن تكون طرفاً منفذاً لبرامج المنافع العامة العالمية وبمثابة قنوات للحصول على المعلومات بشأن احتياجات بلدانها من التمويل.

ملاحظات

1 IMF 2023.

2 G20 2023a.

3 UN 2023a.

4 World Bank, 2023.

5 Griffith-Jones and Ocampo 2018.

6 UN 2023a.

الفصل

6

الخروج من المأزق لتحسين العمل الجماعي

الخروج من المأزق لتحسين العمل الجماعي

يفرّق الاستقطاب المجتمعات إلى فئات متنازعة ومتعارضة، ويستشري ليسمّم روح التعاون المحلي والدولي.

وممّا يساعد على كسر حدة الاستقطاب، على نحو غير مباشر، الابتعاد بالفكر عن نهج الكسب على حساب الآخرين إلى توفير منافع عامة عالمية.

ومما يخفف مفاعيله، على نحو مباشر، توضيح المفاهيم المغلوطة بشأن القضايا والفئات الأخرى بما يفضي إلى التقريب بين وجهات النظر والحد من تصوّرات انعدام الأمن.

العمل الجماعي الذي يسمو على الحدود الفئوية، أي الذي لا ينحصر في فئات على غرار تلك التي تعيّنها حدود البلدان، بل يشمل الفئات كلها، بما في ذلك عبر توفير منافع عامة عالمية، في غاية الأهمية لإدارة الترابط[1]. ويواجه العمل الجماعي تحديات أكبر حين يستلزم تعاوناً[2].

يتناول هذا الفصل كيف يعوق تفاقم الاستقطاب السياسي داخل البلدان التعاون بين البلدان من أجل توفير المنافع العامة العالمية[3]. ويبدأ ببحث معمق في كيف يفضي الانتماء الفئوي الضيّق إلى استقطاب سياسي، فيأتي على حيّز العمل المشترك في وجه تحديات مشتركة. ومن ثم، يناقش الفصل كيف يعوق الاستقطاب نشأة السرديات والاعتقادات والأهداف المشتركة، فيسدّ مسارات العمل المشترك. وينتهي الفصل بأن الاستقطاب ليس عصياً على العلاج، فيصف طرائق للخروج من هذا المأزق.

كيف ينشأ الاستقطاب السياسي؟

يتأثر العمل الجماعي بالسياقات الاجتماعية، بالاعتقادات والقيم والأعراف الاجتماعية المشتركة، بالمنظورات إلى العالم، بالسرديات، بنظرة أصحاب الولاية على الذات إلى أنفسهم وإلى الآخرين[4]. وتعمّق الهويات المشتركة الروابط الاجتماعية، ما قد يسفر عن مكاسب جمة في رفاه البشر، وعن نواتج اجتماعية إيجابية لأفراد الفئة الواحدة[5]. والتماهي مع الفئات الاجتماعية يدعمه أحياناً انتماء إلى أفكار مجردة، مثل الانتماء إلى أمة ما[6]. ولا يكاد موضع في العالم يخلو من آراء يحكمها ضيق الأفق القومي، أي التشديد على التعاون المتين ضمن البلد الواحد[7]. لكن المنافع العامة العالمية تستدعي عملاً جماعياً يتجاوز حدود البلدان (الفصل 3)[8].

ومن شأن التماهي مع مجتمع عالمي أوسع أن يدفع إلى مساهمات أكبر في المنافع العامة العالمية[9]. ويهتم الكثيرون، في أي مجتمع، بآخرين خارج حدود مجتمعهم[10]. ويتوقف الترابط على نظرة إلى العالم أوسع وأشمل، تقلّص المسافات الاجتماعية المتصوّرة بيننا وبين آخرين بعيدين عنا جغرافياً[11]. فعلى سبيل المثال، إذا انفتحنا على آخرين من فئات متنوّعة، تؤول القوالب النمطية إلى التلاشي بينما نجد أوجه تشابهٍ أكثر بيننا وبين الفئات الاجتماعية الأخرى[12]. ويفترض البعض، أحياناً، أن المواقف الكونية إنما تعتنقها النخب بالدرجة الأولى، إلا أن الواقع هو أن هذه المواقف شائعة لدى جميع الفئات[13]. غير أن الاستقطاب السياسي داخل البلدان ينصب عائقاً تلو آخر أمام تطوّر وترسخ الاعتقادات والمواقف التي تؤيد التعاون الدولي، ويتفاقم ضرره إذا كان الاستقطاب عاطفياً، إذ يقدّم الأفراد مصالح الفئة التي ينتمون إليها، ويزدادون نفوراً من الفئات الأخرى.

> "الاستقطاب السياسي داخل البلدان ينصب عائقاً تلو آخر أمام تطوّر وترسخ الاعتقادات والمواقف التي تؤيد التعاون الدولي، ويتفاقم ضرره إذا كان الاستقطاب عاطفياً.

ولمعرفة كيفية وقوع هذا الضرر، لا بد من رصد تأثر العمل الجماعي بالمسوّغات المنطقية التي يواجه بها الأفراد القضايا المجتمعية، أي بالاعتقادات والسرديات والمواقف ووجهات النظر التي يأتي بها الأفراد إلى عملية المحاجة العامة. ولأن أشد التحديات إلحاحاً تنبع عن ضرورة استيعاب أولويات الفئات المختلفة والمتنوّعة معاً، على الأفراد أن يذهبوا أبعد من الحدود الفئوية، وينظروا بعين الإنصاف إلى احتياجات الآخرين وأولوياتهم. ولتعزيز العمل الجماعي وسط هذا التنوّع في الأولويات والاعتقادات، يشدد نهج التنمية البشرية على مركزية المحاجة العامة والمداولات (الإطار 6-1)[14].

والتماهي الشديد مع فئة ما قد يعوق التعاون مع الفئات الأخرى، لا سيما عندما يتشرب الفرد أعراف فئة ما وقيمها، ويصحب ذلك وعي مرهف بالهوية[15]. وللانتماء إلى الفئة أيضاً عواقب على كيفية تكوين الاعتقادات والحفاظ عليها لدى الأفراد. وقد توصف محاباة فئة الانتماء (أي النظر بإيجابية إلى الفئة التي ينتمي الفرد إليها) بأنها من الاعتقادات القليلة الأساسية التي تنبثق عنها مجموعة من التحيّزات الأخرى المتصلة بالسلوك والمعلومات[16]. وعندما يشتد تماهي الأفراد مع فئة ما، يميلون أكثر إلى قبول المعلومات التي تتوافق مع اعتقادات هذه الفئة، بينما يرفضون المعلومات التي تتعارض معها، فينخرطون في التفكير بمنطق الهوية[17].

وقد تؤدي بعض أشكال الانتماء المنطلقة من هوية ما إلى استقطاب سياسي عاطفي، أي شعور إيجابي جارف تجاه فئة، وآخر سلبي حيال سائر الفئات[18]. وقد تكون الهوية الاجتماعية محركاً قوياً للسلوك التعاوني الإيجابي ضمن الفئة[19]. ولكنها قد تعوق التعاون بين الفئات إذا ما تأسست على الروابط القوية التي ينشئها الناس مع الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها، فتتخذ شكل استقطاب يغذي مشاعر البغض والعداء للفئات الأخرى. وقد تتخذ منحى خبيثاً[20] إذ تقوّض الدعم للأعراف والممارسات الديمقراطية[21]. وقد توهن الهوية الاجتماعية

الإطار 1-6 المحاجة والمداولة العامة من أجل التنمية البشرية

تركّز التنمية البشرية على قيم الناس ومعتقداتهم وتطلعاتهم عند تحديد الإجراءات التي قد تتخذها المجتمعات في تشكيل مستقبلنا المشترك[1]. كما تنبّه التنمية البشرية إلى عمليات الاختيار الاجتماعي والمداولات، وإلى الأهمية الحاسمة للمحاجة العامة في تحقيق نتائج عادلة. وتعتمد قدرة الناس على المشاركة في أي عمل جماعي على ولايتهم الفردية على ذاتهم، وعلى توفر السبل العملية للتأثير على السياسات والقرارات.

وتعزز الولاية على الذات بعمليات أوسع للمداولات العامة تمكّن الناس من جمع المعلومات وتبادل الأفكار والنظر في وجهات النظر المتنوّعة وحل الخلافات. وتعتمد عمليات المحاجة العامة على مجموعة واسعة من القيم والدوافع. على سبيل المثال، قد تتفاوت الدوافع لدعم السياسات الخضراء، من الرغبة في تحسين الظروف المعيشية في الأحياء، إلى نشد عالم أفضل للأجيال القادمة. وقد يساعد الانطلاق من مواقف مختلفة على توسيع الأرضية المشتركة ونطاق الدعم الاجتماعي للسياسات الخضراء[2]. فالمحاجة العامة، علاوة على دعمها لتعددية الآراء والاعتقادات، قد تشكل ضمانة لاعتبار القرارات الجماعية عادلة عبر دمج طائفة واسعة من المصالح، كما قد تسوّغ هذه القرارات الجماعية حتى لدى الذين يخالفونها. وتمكّن المحاجة العامة أيضاً إجراء تهذيب مستمر للسياسات في ضوء تغيّر القيم، وتجدد المعلومات، وتطوّر المجتمعات، فتبقي شواغل العدالة في الصدارة.

وبذلك، تساعد السياقات الاجتماعية التي ترعى المحاجة العامة، مع التركيز على الولاية على الذات والمشاركة، على تحقيق زيادة كبيرة في نجاعة إجراءات الاختيار الاجتماعي، والعديد من خصائص هذه الإجراءات على توافق تام مع الأعراف والممارسات الديمقراطية، مثل التعددية والمساءلة. وللثقة دورها. فعلاوة على أنها تيسّر الأنشطة الأساسية في الحياة الاجتماعية، يسهم تعميمها في بعض أوجه الممارسة السياسية الديمقراطية، مثل قبول تباين الآراء. وتعميم الثقة يسهم أيضاً في تطوير شبكات اجتماعية متداخلة، وأشكال من الترابط تدفع الناس إلى التجمع والمشاركة في مجتمعاتهم المحلية، وإلى الانخراط في الحياة المدنية[3]. أما حصر الثقة في الفئة التي ينتمي الفرد إليها أو بالآخر المألوف فقط فيأتي بنتائج عكسية، إذ يتقلص نطاق الثقة، ومعه حيّز التعاون مع الآخر المجهول[4].

وبالنسبة إلى العمل الجماعي، تمكّن إجراءات الاختيار الاجتماعي الناس من توخي دوافع أوسع من مصالحهم الأنانية (كما نوقش في الفصل 4)، لا سيما وأن التغلب على تحيّز الأفراد للفئات التي ينتمون إليها وللمصالح الضيّقة المرتبطة بتلك الفئات هو من أصعب التحديات التي يواجهها العمل الجماعي لدى الفئات المتنوّعة. وفي الحاجة إلى توسيع هذه الآفاق الضيّقة ما يؤكد على ضرورة عمليات المحاجة العامة. فتمحيص رأي الفرد بوجهات نظر عديدة أخرى، من خارج انتمائه الفئوي، قد يشي بمكامن الإجحاف ويسهم في التغلب على التحيّز الذي يسوّغ القرارات فقط بأولويات الانتماء الفئوي. ويشمل ذلك عرض الاعتقادات والحجج على وجهة نظر محايدة، أي وجهة نظر أشخاص لا ترتبط مصالحهم ارتباطاً مباشراً بما يحدث مع فئة ما[5]. ولتبيّن أهمية هذا التمحيص، ما علينا إلا أن نتذكر كيف يمكن لمواقف مجحفة، مثل التعصب الديني أو التمييز بين الجنسين، أن تهيمن ما لم يتحداها النقد والتدقيق. والانخراط في المحاجة العامة، أي تسويغ المواقف من منظور متفرج محايد، قد يحد من تأثير ضيّق الأفق، ويحول دون هيمنة المصالح الفئوية على إجراءات الاختيار الاجتماعي.

والحاصل أن إجراءات الاختيار الاجتماعي قد تساعد على العمل الجماعي بطرائق عدة إذا سمحت بتنوّع وجهات النظر، وتمحورت حول الولاية على الذات، وتوخت الحد من التحيّزات الفئوية. وتوسّع هذه الإجراءات حيّز العمل معاً إذ تستمد من توافق أوسع من اتفاق الآراء ضمن الفئة الواحدة. كما أنها تتيح إمكانيات للاستفادة من مجموعة واسعة من القيم والإجراءات بما يتجاوز ما يوحي به نموذج المصلحة الذاتية الخالص للسلوك البشري.

ملاحظات

1. يستند وصف وقيمة مداولات المحاجة العامة إلى Sen 2009b. **2.** مردداً الحجج المقدمة في Oreskes 2019. **3.** Uslaner 1999. **4.** Enke 2023b. **5.** هذا تعبير يستعيره Sen 2009b من آدم سميث. خلافاً لما ورد في دراسة Rawls 1993، تحاجج دراسة Sen 2009b بإمكانية وجود متفرجين محايدين خارج كل بلد، وبأن هؤلاء يمكنهم أن يخترقوا حواجز التفكير الضيّق.

التفضيلات الاجتماعية[22]. فحين تتغذى هذه الهوية على مشاعر الغضب وآراء التحيّز، الناجمة بدورها عن هويات حزبية وطيدة، تشتعل الأحقاد بين الفئات حتى وإن لم تتباين آراؤها بشأن بعض القضايا[23]. وحمل شعارات الهوية الاستراتيجية قد ينتهي بسلوكيات مدفوعة بالانتماء الفئوي، لا المصلحة الفردية[24]، فيعمّق الانقسامات الاجتماعية ويوسّع التباين في الحياة السياسية والعامة[25]. وفي الوسط السياسي، قد يؤدي التشبث بشعارات الهوية هذه إلى نشوء كتل سياسية تبدو جامدة لا تتبادل الثقة، فتتحوّل الخلافات السياسية إلى معارك لا كسب فيها إلا على حساب الآخرين، معارك "إما نحن وإما هم"، بعواقب وخيمة تناولها الفصل 4.

والاستقطاب العاطفي في انتشار متزايد في جميع أنحاء العالم[26]. وهو يؤثر على السياسات الوطنية والدولية، التي تؤثّر بدورها على كيفية معالجة التحديات العالمية المشتركة في العقود القادمة[27]. وعادةً ما يتخذ الاستقطاب شكل التعصب والنفور من التسويات والمفاوضات، فيتحوّل إلى جمود سياسي واختلال في وظائف الدولة. ومن صور هذا التعصب تآكل الثقة بين المجتمعات، فيعوق التعاون في التصدي للتحديات

المشتركة الكبرى، مثل الأزمات الصحية، والصراعات العنيفة، وتغيّر المناخ. وإذ تولّد قضايا عديدة كهذه لدى الناس اعتقادات متعارضة، ومنافسة سياسية شديدة، يتحوّل الاستقطاب عقبةً اجتماعية راسخة تعرقل التعاون لحل المشاكل المشتركة[28].

الاستقطاب السياسي يتهدد التعاون

في تنوّع التفضيلات وتباين المنظورات والأولويات إثراء لعملية صنع القرار والتحرك الجماعي، وفي تكتل التفضيلات وتصنيفها ضمن فئات متعارضة إضرار بهذا التحرك[29]. وقد صُممت المؤسسات السياسية للاستفادة من التنوّع، بل وحتى من الخصومات، بحيث تخدم، في روح ديمقراطية، المصلحة العامة. على سبيل المثال، لم تفترض الحجج التي استشهد بها جيمس ماديسون في صياغته لدستور الولايات المتحدة الأمريكية القضاء على تنافس المصالح. ونشدت هذه الحجج، من خلال مؤسسات ذات سلطات مجزأة ومتداخلة، جعل تنوّعها صمام أمان وسبيل تكيّف مع بيئة تتغيّر باستمرار. وعندما يهدّد الاستقطاب السياسي هذا التنوّع، يخلّ بفعالية هذه التصاميم المؤسسية من أساسها[30].

> "في تنوّع التفضيلات وتباين المنظورات والأولويات إثراء لعملية صنع القرار والتحرك الجماعي، وفي تكتل التفضيلات وتصنيفها ضمن فئات متعارضة إضرار بهذا التحرك.

ليس الاستقطاب السياسي مجرد خلافات في وجهات النظر بين فئات اجتماعية مختلفة. وإنما هو اجتزاء لاعتقادات الناس وتفضيلاتهم لتتحوّل إلى فوارق تحددها هوية فئوية موحدة وبارزة، ترسخها عداوة لمن يحمل وجهات نظر وآراء أخرى. وقد تكون للاستقطاب عواقب اجتماعية وسياسية جسيمة في المجتمعات (الإضاءة 6-1). ويستكشف هذا القسم كيف يضيّق الاستقطاب آفاق التعاون بين الفئات.

الاعتقادات المرتبطة بالهويات الموحّدة والضيّقة

تصحب الاستقطاب، في العديد من البلدان، حملات سياسية تركز على الهويات الفئوية الضيّقة والإقصائية[31]. والانتماءات الحزبية هي ما يشكّل، غالباً، خطوط التماس بين أطراف الاستقطاب. وهذه الخطوط ثابتة نسبياً تُؤجَّج بانتظام تحدده وتيرة الحملات السياسية[32]. بيد أن الهويات الاجتماعية الأخرى، كالعرق والجنسية والإثنية والدين، قد تشغل حيّزاً من خطوط التماس تلك. وفي العديد من أنحاء العالم، يقع الاستقطاب من جراء تباينات تؤطّر على أنها نزاعات على أساس الهوية، فتتحوّل إلى انقسامات سياسية راسخة ومديدة[33]. ويبرز الاستقطاب في معظم الأحيان عندما تتصدر هذه الهويات الساحة السياسية، وتتضاءل الروابط الأخرى الجامعة بين الفئات[34].

وقد ينشأ الاستقطاب أيضاً بين فئات تحمل اعتقادات وآراء ووجهات نظر سياسية متنافسة، فيتحوّل الرأي إلى ركيزة للهوية الاجتماعية[35]. وقد أسفر الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى نشأة هويتين اجتماعيتين جديدتين (مناصرو البقاء ومناصرو الخروج)، وسرعان ما تحوّلتا إلى أساسٍ للاستقطاب العاطفي بين الفئتين[36]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها من البلدان، تحوّل اختيار الناس بين تلقي لقاح كوفيد-19 ورفضه إلى تماهٍ مع هوية اجتماعية اتخذت شكل عداءٍ بين الفئتين، وتباينٍ في الرضوخ لسياسات التلقيح الإلزامي[37].

وقد وُصف خطاب الاستقطاب بأنه استراتيجية لتحميل آخرين كل اللوم أو بعضه على شواغل فئة ما وأوجه شعورها بعدم الأمان[38]. وفي القلق من الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أرضية خصبة للاستقطاب. فمع تضاؤل الفرص الاقتصادية، وتفاقم أوجه عدم المساواة (سواء أكانت حقيقية أم متصوّرة) يترسخ الاستقطاب السياسي ويدفع الأفراد إلى انتماء أعمق إلى الفئات التي يتماهون معها[39]. وإذا ما تحسّن مستوى الرفاه تبرز الأوجه الثقافية أوضح[40]. وقد يدفع الاستقطاب العاطفي إلى زيادة الأوجه الاقتصادية من عدم المساواة[41]. والشعور بانعدام الأمن قد يجعل الناس أكثر استقبالاً لرسائل الاستقطاب، مثل سرديات فقدان فئة مهيمنة لمكانتها، أو نقاشات محتدمة تؤطر وكأنها حول مبادئ أخلاقية بحيث تدفع أطراف النقاش إلى رفض حلول الوسط (كما في النقاش حول قضايا الجنسين)[42]. وقد تطرق تقرير التنمية البشرية 2021/2022 إلى الارتباط الوثيق بين الاستقطاب والشعور بانعدام الأمن: فالذين يشعرون بانعدام الأمن أكثر ميلاً إلى اعتناق تفضيلات سياسية أشد تطرفاً، وأقل قابلية للثقة في الآخرين[43].

لذلك، ليست القضية قضية فوارق أو خلافات بين الفئات، بل اختزال هذه الاختلافات في قضية هوية موحّدة أو ضيّقة. ويقع الاستقطاب عند توثّق ارتباط اعتقادات الناس ومواقفهم ونظرتهم إلى العالم بالفئة التي يتماهون معها، خاصة إذا ترافق ذلك مع شعور قوي بالتحيّز والولاء داخل الفئة، وبالنفور والتمييز إزاء الفئات الأخرى. وكما يناقش في ما يلي، يضيّق

الاستقطاب آفاق العمل الجماعي، ويتحوّل إلى سرديات ترفض التعددية.

نحن مقابل الآخرين - المفعول السام لمبدأ الكسب على حساب الآخرين

يرتبط الاستقطاب بأفراد يستحيل عليهم تصوّر الكسب إلا على حساب الآخرين، ما يحول دون بذلهم أي جهد في العمل الجماعي وتحديد أهداف مشتركة. واعتقادات الكسب على حساب الآخرين (وقد ناقشها الفصل 4) تجعل الأفراد في المجتمعات المستقطبة أقل ميلاً لتبادل الثقة أو مد الجسور مع أفراد من معسكر سياسي أو أيديولوجي آخر[44]، وأكثر توجهاً للتباعد اجتماعياً وأخلاقياً ممن يعتبرونهم من فئات أخرى، ولوصف الخصوم السياسيين من منظور يجردهم من إنسانيتهم أو يستهين بشأنهم[45].

> "الاستقطاب الذي تشكله معتقدات الكسب على حساب الآخرين قد يغيّر طريقة عمل المؤسسات السياسية، فيفضي إلى مأزق جمود أو خلل وظيفي.

يختزل الاستقطاب القضايا السياسية المتنوّعة والمعقدة في مبدأ "نحن مقابل الآخرين"، حيث لا يمكن لفئة أن تكسب إلا على حساب الآخرين، وبذلك يدفع إلى مقاومة أي عمل يُعتبر أنه يمثل قيم الفئات الأخرى وأولوياتها. ولأن الاستقطاب ينزع الشرعية عن الروايات الموحدة أو الوسطية في سياق تشكله معتقدات الكسب على حساب الآخرين، قد تفقد الفئات التي تسعى إلى إيجاد الأرضيات المشتركة وأوجه التعاون المصداقية والدعم الشعبي. وهذا بدوره يمكن أن يزعزع الثقة في المؤسسات الاجتماعية الأخرى، مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، بحيث ينظر إليها على أنها متحيّزة وغير جديرة بالثقة (الإضاءة 6-1).

والاستقطاب الذي تشكله معتقدات الكسب على حساب الآخرين قد يغيّر طريقة عمل المؤسسات السياسية، فيفضي إلى مأزق جمود أو خلل وظيفي. وغالباً ما يُستخدم الاستقطاب كاستراتيجية سياسية، فتنتهي الحال في دوامة يصعب الخروج منها: إذا ما استعان طرف بخطابات الاستقطاب وحشد الجماهير، تلجأ الأطراف المعارضة بدورها إلى رسائل الاستقطاب[46]. وعندما لا يُعتبر الخصوم السياسيون بشراً يحملون آراء سياسية مختلفة، بل أعداء لا بد من الكسب على حسابهم، تسود عقلية النزاع، حيث تتصوّر فئة أن لا سبيل إلى تحقيق أهدافها إلا بإقصاء الأفراد من الفئات الأخرى، فتستثمر أكثر في التصدي للتهديد المتصوّر من الآخرين مما تفعل في مصالحة الخصوم والتعاون معهم[47]. ومن ثم، تنحو الجماعات المتعارضة إلى اعتقادات وتفضيلات أشد تطرفاً، تصل إلى غض النظر عن سلوكيات تزري بالأعراف والممارسات الديمقراطية[48]. وبذلك، لربما يزداد قبول الفئات المستقطبة للتدابير الاستثنائية بفعل التصوّرات حول منافسة سياسية يحركها توخي الكسب على حساب الآخرين.

والحاصل أن الاستقطاب، وخاصة إذا تزامن مع اعتقادات بالكسب على حساب الآخرين، يساهم في الدعم المتزايد للشعبوية، وفي التهديدات التي تكتنف الأعراف والمعايير الديمقراطية[49]، وقد أدى الاستقطاب في بعض الأحيان إلى تزايد الدعم للاستبداد[50]. وارتبط تزايد الدعم للاستبداد بدوره بتفاقم الاستقطاب[51]، بحيث تسود نظرة متشائمة وساخرة إلى التسوية والتسامح، رغم أهميتهما الكبيرة في العمليات الديمقراطية[52]. فتعتبر التسوية خيانة للمبادئ، لا مكوّناً أساسياً للعملية الديمقراطية.

خطرٌ على التعاون الدولي

مع انتشار الاستقطاب واعتقادات الكسب على حساب الآخرين، يتزايد تسييس التعاون الدولي، ويصير أكثر إثارة للجدل في فضاء السياسات المحلية، ما يؤجج الاعتقادات والسرديات السلبية حول المؤسسات الدولية[53]. ويحكم التحزب والانتماء الفئوي التفضيلات بشأن ما إذا كان ينبغي على القادة الانخراط في التعاون الدولي، وكيفية ذلك الانخراط[54]. وبذلك يزعزع الاستقطاب العمليات السياسية، لا سيما حين تصحب التحوّلات في النفوذ السياسي تغييرات كبيرة في السياسات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعاون والانخراط الدوليين، ما يؤثر مباشرة على إمكانية توفير المنافع العامة العالمية.

ويظهر جزئياً أثر الاستقطاب السياسي على التعاون الدولي في انخفاض ما تقدمه بلدان الدخل المرتفع التي يشتد فيها الاستقطاب من دعم من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية[55]. ويظهر أيضاً في تراجع الدعم المحلي للمنافع العامة العالمية، مثل تدابير التخفيف من آثار تغيّر المناخ[56]. إلا أن النظر بارتياب إلى التعاون الدولي ليس بالجديد[57]. ويتزايد الاعتراف بأن تراجع الدعم المحلي للتعاون الدولي يوازي زيادة الاستقطاب السياسي[58]. وبين عامي 1970

و2019، أجري 84 استفتاءً بشأن التعاون الدولي (مثل العضوية في المنظمات الدولية)، وقد تزايد عدد هذه الاستفتاءات في العقود الأخيرة[59]. وشهدت بلدان عدة حملات تدعو إلى الانسحاب من المؤسسات الدولية[60]. فوصفت دراسات عدة كلاً من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات العدالة الدولية بأنها تواجه تحديات تتعلق بالشرعية[61].

وأخذ أثر الاعتقادات والسرديات والعوامل الثقافية على التعاون الدولي يساعد في فهم العلاقة المتوطدة اليوم بين الاستقطاب الدولي ودعم (أو عدم دعم) التعاون الدولي. وغالباً ما يحمل الناس اعتقادات ووجهات نظر قوية حول القضايا الدولية، وهذا على عكس الافتراضات القائلة بأن الناس غير مطلعين أو لا يهتمون. ويستمد الناس الكثير من قيمهم الأخلاقية ونظرتهم إلى العالم وتوجهاتهم الأيديولوجية في اعتقاداتهم وتفضيلاتهم المتعلقة بالسياسات الخارجية[62]. وتؤثر الطريقة التي ينظر بها الناس إلى الإنصاف على تقييمهم لتقاسم الأعباء في التعاون الدولي: فالمهتمون بالإنصاف أقل ميلاً لدعم المساهمات في المبادرات التعاونية عندما يعتبرون أن البلدان الأخرى لا تدفع نصيبها العادل[63]. في ألمانيا تعزز تصوّرات الناس بشأن الترابط العابر للحدود الوطنية الاعتقادات بشأن أهمية المؤسسات الدولية لحل المشاكل[64].

وترتكز أيديولوجيا الارتياب في الاتحاد الأوروبي على مخاوف عميقة، اقتصادية واجتماعية، في تكوين ملامح الاستقطاب السياسي[65]. فالذين ينظرون إلى مجتمعاتهم نظرة أمل أقرب لحمل رأي إيجابي عن الاتحاد الأوروبي من الذين ينظرون إلى مجتمعاتهم نظرة خوف، لا سيما وأن الأخيرين أقل رضاً عن اتجاه السياسات وجودة الديمقراطية في عمليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي[66]. وصار التعاون الدولي أشد إثارة للجدل السياسي في البلدان التي تشهد استقطاباً سياسياً حاداً في نقاشها العام لقضايا الهجرة وعدم المساواة الاقتصادية[67]. وترتبط المؤسسات العامة بالانفتاح، وبعبارة أخرى، بمزيج بين التكامل الاقتصادي والتعرض لأفكار من ثقافات أجنبية، إلا أن حزمة السياسات هذه قد تسهم في تصوّرات البعض لانعدام الأمن، فتصبح بمثابة خط تماس يفرّق الناس إلى أطراف في استقطاب سياسي[68]. وتتمم تفسيرات أخرى رد الفعل الحاد ضد المشاركة الدولية، وتشمل التصوّرات والمواقف والاعتقادات، بما في ذلك الدعم الشعبي للقادة الداعين إلى النزعات القومية والسياسات الحمائية ومعارضة التأثيرات الخارجية (الفصل 2)[69].

> "مد الاستقطاب المتصاعد قد يعني انحساراً للتعاون الدولي بفعل الحملات السياسية المناهضة للمؤسسات الدولية.

ومد الاستقطاب المتصاعد قد يعني انحساراً للتعاون الدولي بفعل الحملات السياسية المناهضة للمؤسسات الدولية. وهذا قد يجعل المشاركة في المؤسسات الدولية موضع استقطاب. وقد يغيّب الاستقطاب اليقين عن الديناميكيات السياسية للمشاركة الدولية (أي عمليات التصديق المحلية)، ويثني الفرع التنفيذي من الحكومات عن الانخراط في الاتفاقات أصلاً. وإذا استشرى الاستقطاب في بلد ما، قد لا تعوّل البلدان الأخرى على قرارات سياسته الخارجية لغياب اليقين عنها، فتقل الثقة في وفائه بالتزاماته وبمتطلبات تحالفاته. وتوجه دولة ما إلى التنصل من التزاماتها وتحالفاتها الدولية قد يحث دولاً أخرى على أن تحذو حذوها، فتوجد أثراً يشبه العدوى بالمرض[70]. وما لم تحبط هذه الجهود مؤسسات دولية تدعم الالتزامات والتحالفات، قد يزداد زخم مساعي التنصل على أساس أن المؤسسة الدولية المعنية لم تبد رغبة في استيعاب هذه المطالب[71]. وليست هذه العدوى حتماً مقضياً، بل تتشكل إمكانية وقوعها بمدى الاستقطاب بين اعتقادات الناس[72].

وبما أن العديد من المنافع العامة العالمية تأتي نتيجة لممارسة الناس للاختيار والولاية على الذات، تؤدي الاعتقادات، التي تتأثّر بالسرديات والأفكار، دوراً محورياً في دفع العمل إزاء التحديات المشتركة. ويضيّق الاستقطاب السياسي الحيّز المتاح لهذا العمل، لا سيما وأنه يرتبط بتصوّر الكسب على حساب الآخرين، ما يعسّر على الناس تلمّس مسارات بديلة يتحقق فيها الكسب لجميع الأطراف. فالاستقطاب يحيد ببوصلة صنع القرار عن العمل الجماعي، نحو معارك جدلية عقيمة بين معسكرين سياسيين متعارضين. وهو يبدد فرص معالجة التحديات المشتركة بين الفئات إذ يؤجج مشاعر الريبة والشك المتبادلين. وتفاقم تصوّرات انعدام الأمن هذه الديناميكيات، فتزيد من تقبل الناس لسرديات التنافس بين الفئات، وتقيّد إمكانيات عمل هذه الفئات معاً (الفصل 4).

تعزيز العمل الجماعي الدولي - فوراً

لربما تتلبد آفاق التعاون بعدم اليقين، لا سيما مع الاضطرابات الجيوسياسية التي تزيد الاستقطاب المحلي (الإضاءة 6-2). ولكن لا ينبغي أن ينسينا ذلك

أن فترات التغيّر الجيوسياسي، طالما مكّنت، كما قيّدت، المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة (الإضاءة 6-3)[73]. وهذه الظروف مدعاة أكبر للسعي إلى العمل الجماعي، بما في ذلك عبر المنظمات المتعددة الأطراف.

ويمكن تحسين العمل الجماعي الدولي عبر مسارات أربعة:

- الاعتماد على فهم أوسع للسلوك، كما نوقش في الفصل 4، قد يعطي دوافع لتبيّن المزيد من الخيارات للمضي قدماً، لأن الأطر أو السرديات قد تشكّل السياق الثقافي والاجتماعي للسلوك والمؤسسات. وقد يتيح توفير المنافع العامة العالمية أطراً تتجاوز التفكير القائم على الكسب على حساب الآخرين.
- توسيع نطاق التمويل الدولي للتعاون الدولي ليتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية فيشمل تمويل المساهمات المحلية في المنافع العامة العالمية[74]. وقد ينطوي ذلك على أدوات ونُهج جديدة[75]، ولكن الاعتبارات الرئيسية هي مدى الدعم المحلي لتوجيه الموارد إلى الصعيد الدولي، وما إذا كانت الحجج الداعية إلى تمويل المنافع العامة العالمية تطغى على الدافع إلى تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وغلبة الحجج تبدو غير مرجحة.
- الاستفادة من شدة ارتباط الثقة المتبادلة بين الأفراد بالثقة في المؤسسات الوطنية والمتعددة الأطراف.
- التصدي بشكل مباشر للاستقطاب السياسي.

وضع أطر لبدائل عن الكسب على حساب الآخرين

تفضي الاعتقادات القائمة على فكر الكسب على حساب الآخرين إلى ردود فعل وسلوكيات نفسية يسهل توقعها، تدفعها فكرة أن تقدّم بلد ما لن يتحقق إلا بتأخر بلدان أخرى، والعكس بالعكس[76]. والسرديات التي تنطلق من اعتقادات الكسب على حساب الآخرين تثني البلدان عن التعاون مع غيرها[77]، وتمثل جذور الاستقطاب السياسي في بعض البلدان[78].

وتوفير المستوى الكافي من المنافع العامة العالمية ليس كسباً على حساب الآخرين، فالبلد الذي يستفيد من هذه المنافع لا يحول دون استفادة البلدان الأخرى. إلا أن هذا لا يعني أن الجميع يأخذ النصيب نفسه من المنفعة. ولكن الاعتراف بإمكانية استفادة أطراف عدة من المنفعة في الوقت ذاته، قد يضع إطاراً يركّز على توخي فرص للتعاون في مجالات لا يتحقق فيها الكسب على حساب الآخرين[79]. وهذه هي حال المنافع العامة الكوكبية التي تتيح منظوراً جديداً عن حتمية علاقات التبادل والترابط بين البشر على كوكبهم المشترك[80].

> "الاعتراف بإمكانية استفادة أطراف عدة من المنفعة في الوقت ذاته، قد يضع إطاراً يركّز على توخي فرص للتعاون في مجالات لا يتحقق فيها الكسب على حساب الآخرين.

في نموذج الاختيار الأناني للسلوك، قد يتصرف أصحاب الولاية الساعون إلى تعزيز مصلحتهم الذاتية على نحو استراتيجي، فيضحّون ببعض من رفاههم إذا بادلهم الآخرون التضحية. ولكن التبادلية ليست الآلية الوحيدة التي تؤسس للتعاون وتديمه[81]. وكما سبقت الإشارة في الفصل 4، وثّقت إلينور أوستروم مجموعة متنوّعة من الترتيبات المؤسسية التي تنظم التفاعلات بين الأفراد، وبين الناس وبين موارد المجمع المشتركة في مجموعة متنوّعة من الارتباطات المتبادلة التي تيسّر العمل الجماعي في بعض الجوانب، حتى مع استمرار الخلافات والفوارق في جوانب أخرى.

وطالما دار النقاش حول تحديد أوجه انتظام هذه الترتيبات، وحول ما إذا كان بالإمكان التوسع فيها إلى مستوى عالمي[82]. ولكن هناك أدلة على أن الناس يمكن أن يدعموا العمل الانفرادي بشأن بعض المنافع العامة العالمية، ليس لأنهم لا يفهمون تمام الفهم الحاجة إلى العمل الجماعي، بل لشعورهم بالواجب والالتزام، ولا سيما في البلدان حيث يعتبر الناس أن على بلدهم الاضطلاع بدور قيادي[83]، حتى حين لا تدعم الأعراف الاجتماعية هذا المنظور[84].

تمويل المنافع العامة العالمية

أحد أهم حوافز التدفقات الدولية للموارد هو دعم التقدم في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط، كما في حال المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتبع تمويل المنافع العامة العالمية منطقاً مختلفاً، إذ تهدف التدفقات الدولية إلى تعزيز قدرة البلدان المتلقية على المساهمة في توفير المنافع العامة العالمية[85]. وعلى الرغم من ذلك، وحتى ولو كان الدافع وراء هذا القلق هو، مثلاً، الالتزام بعدم إهمال أحد كما ورد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يبقى لتوفير المنافع العامة العالمية أهميته، لا سيما وأن عدم توفيرها بالمستوى الكافي قد ينتهي بالإقصاء وعدم المساواة. ويكفي استذكار كيف أدى النقص في توفير عدد من المنافع

العامة العالمية أثناء جائحة كوفيد-19 إلى توسع أوجه عدم المساواة وتفاقم أوجه الحرمان، وهو مثال وثّقه الجزء الأول من هذا التقرير. واستشرافاً للمستقبل، سيزيد الفشل أو التأخّر في توفير المنافع العامة العالمية اللازمة للتخفيف من تغيّر المناخ من أوجه عدم المساواة، كما هو مبيّن في الفصل 1، كما سيلحق أضراراً بالتنمية البشرية، يقع جلّها على من هم في حالة حرمان من أفراد وبلدان.

وعندما يأتي جلّ المكاسب الناشئة من توفير المنافع العامة العالمية لصالح من يملك القليل، يمكن أن يتدرج توفير هذه المنافع صعوداً. وفي حالات مماثلة، حتى الذين يقدمون على دعم أشد البلدان فقراً قد يكون لديهم حافز لدعم تمويل المنافع العامة العالمية[86].

> "عندما يأتي جلّ المكاسب الناشئة من توفير المنافع العامة العالمية لصالح من يملك القليل، يمكن أن يتدرج توفير هذه المنافع صعوداً.

ويتوقف استخدام الموارد العامة على الصعيد الدولي على الدعم من الدوائر المحلية. وأحد مسوّغات تمويل المنافع العامة العالمية هو التوجس من إغضاب الدوائر المحلية التي تدعم حركة الموارد والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي بدافع من دعم الحد من الفقر ورفد تقدم بلدان الدخل المنخفض. وتدعم هذه المسوّغات استمرار المساعدات الإنسانية (لإنقاذ الأرواح) والتحويلات المالية إلى بلدان الدخل المنخفض والأشخاص الذين يعيشون في بيئات منكشفة على المخاطر. ولمعالجة هذا الشاغل، من المهم أولاً تحديد ما إذا كان الذين يؤيدون إعادة توزيع الدخل على الصعيد الوطني يدعمونه أيضاً على الصعيد الدولي. ويبيّن الفصل 4 أن تفضيلات إعادة التوزيع تختلف داخل البلدان وتتأثر بالتفضيلات الاجتماعية والاعتقادات حول ما إذا كانت أوجه عدم المساواة منصفة أم لا، وأن ثمة تفاوتاً، في البلدان وفي ما بينها بشأن هذه التفضيلات والاعتقادات. ففي ألمانيا، على الرغم من الترابط الوثيق بين دعم إعادة التوزيع على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي (الشكل 6-1)، كانت نسبة المجيبين الذين يفضلون إعادة التوزيع بالمستوى نفسه على الصعيدين الوطني والدولي 42 في المائة. ويفضّل آخرون إعادة توزيع واسعة النطاق على الصعيد الوطني وضمن نطاق ضيّق على الصعيد الدولي، والعكس أيضاً صحيح. ورغم شدة الترابط بين إعادة التوزيع على الصعيدين الوطني والدولي، ليس هذا الترابط تاماً، ولا بد من وجود عوامل مؤثرة تتجاوز مجرد الدعم المطلق لإعادة التوزيع.

وفي حين أن الدعم الفردي لتدفقات الموارد هو مجال جديد برسم الدراسة، فمحددات هذا الدعم (أيا كان مسوّغ التدفقات) تبدو وكأنها اعتقادات الناس بشأن الحدود الجغرافية والأخلاقية لتقديم الدعم[87]. فهل يعتقد الناس أن عليهم التزامات أخلاقية تجاه الآخرين في أي مكان في العالم (اعتقاد كوني) أم فقط تجاه مقرّبين يشبهونهم، ويعيشون في نفس البلد (اعتقاد ضيّق)؟ والاعتقادات شديدة التباين داخل البلدان وفي ما بينها، ولكن من الممكن تصنيف الأفراد ضمن طيف يتدرج من المستويات الدنيا إلى العليا من حيث الالتزام بالاعتقادات الكونية. وتكشف بيّنات من 60 بلداً، تضم 85 في المائة من سكان العالم وتسجّل 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وجود علاقة ترابط قوية بين الاعتقادات الكونية ودعم فقراء العالم مقارنة بالاكتفاء بمساعدة الفقراء المحليين، وحماية البيئة العالمية مقارنة بالاكتفاء بحماية البيئة المحلية (الشكل 6-2). وتبقى هذه النتائج صحيحة حتى بعد الأخذ بالعوامل المتصلة بالبلد والدخل والتعليم والعمر والجنس والإقامة في المدن والتدين، وهذا يتفق مع البيّنات على وجود تمايز داخل البلدان في دعم النتائج السياسية أشد ارتباطاً بالموضع على طيف الاعتقادات (من الضيّقة إلى الكونية) منه بمتغيّرات مثل التعليم والدخل[88].

فإذاً، لا يعترض ذوو الاعتقادات الضيقّة على فكرة إعادة التوزيع في حد ذاتها، بل يدعمونها على نطاق المجتمع المحلي أو المنطقة[89]. وتتخذ إعادة التوزيع على الصعيد الوطني منحىً موضوعياً في بلدان الدخل المرتفع، في أمريكا الشمالية وأوروبا[90]، ولا توجه عادة إلى دعم فئات أو مجتمعات محلية محددة. وهذا الواقع قد يشير إلى أن الترابط بين إعادة التوزيع على الصعيدين الوطني والعالمي، في بلدان مثل ألمانيا، لربما عززته فئة من الناس تتشارك اعتقادات تنحو إلى الكونية. وبعد ما طرحه الفصل 4 من رؤى بشأن الفوارق الثقافية في التفضيلات والاعتقادات، لا يمكن الجزم بأن الاعتقادات الكونية، التي تتكوّن على أساسها المواقف إزاء إعادة التوزيع على الصعيد العالمي، هي، في الواقع، كونية. والواقع أن معامِلات الانحدار التي تصف المواقف السياسية إزاء النزعة الكونية (مع الأخذ بالعوامل المتصلة بالبلدان) تنحو إلى الإيجابية في بلدان الدخل المرتفع، ولكن إلى قيم أقل في البلدان الغنية التي لا تندرج في فئة البلدان "الغربية المتعلمة الصناعية الغنية الديمقراطية"، وقيم بعد أقل في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط (الشكل 6-3).

الشكل 1-6 دعم إعادة التوزيع على الصعيد الوطني في ألمانيا على ارتباط وثيق بدعم إعادة التوزيع على الصعيد العالمي، لكن البعض يريدون إعادة توزيع موسعة وطنياً وضيّقة عالمياً، والبعض يريدون العكس

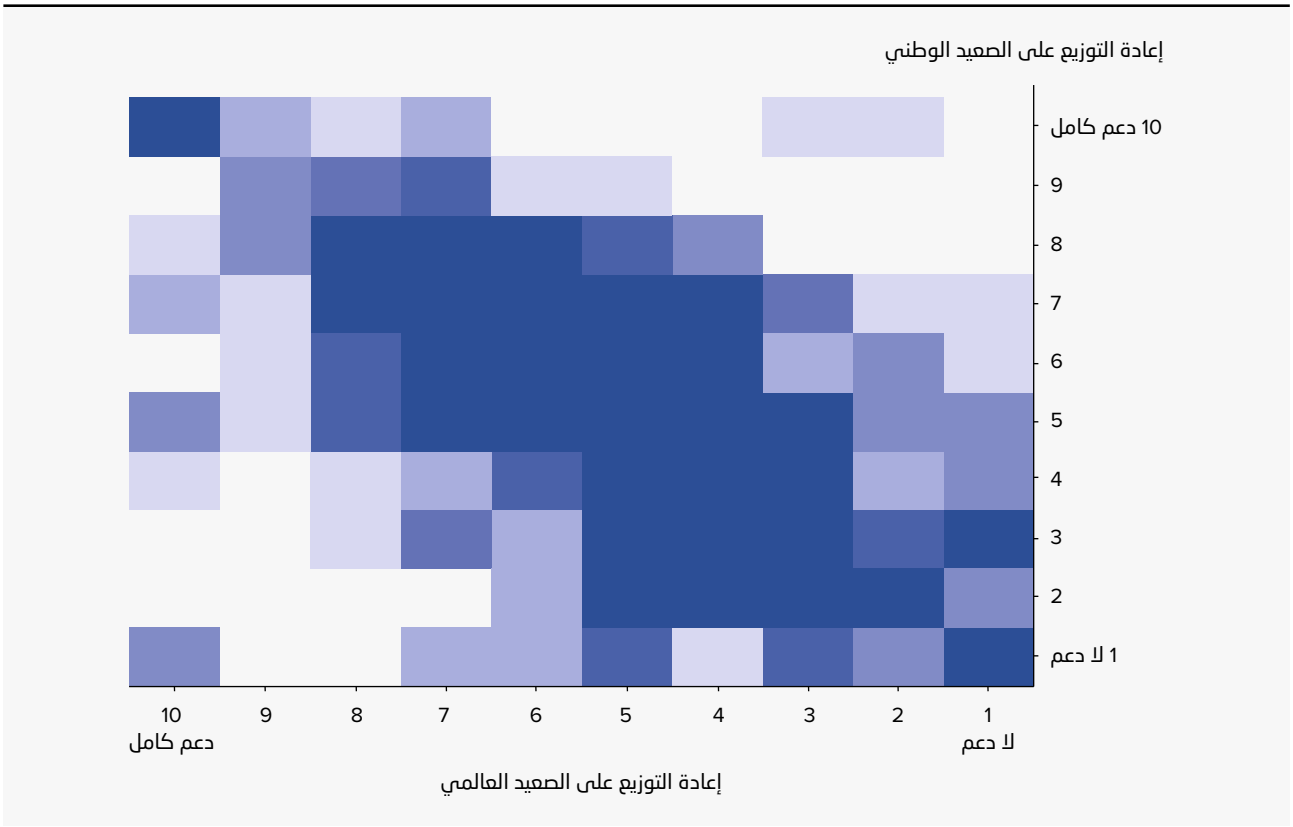

ملاحظة: معامل الارتباط هو 0.70 (0.0001 > ص). تمثل الألوان الداكنة المزيد من الإجابات في هذه المساحة.
المصدر: Fehr, Mollerstrom and Perez-Truglia 2022.

ويتبيّن مما سبق ضعف الحجة القائلة بأن التدفقات الدولية من بلدان الدخل المرتفع لتمويل المنافع العامة العالمية سيضعف الالتزام بالتدفقات الدولية المدفوع بالرغبة في الحد من الفقر أو في إنقاذ الأرواح، خاصة وأن الدافع الأساس لدعم الجمهور المحلي للتدفقات الدولية إنما ينبع من اعتقادات غير ضيّقة. وتوفير المنافع العامة العالمية على نحو أفضل هو مفتاح للحد من أوجه عدم المساواة العالمية، وكذلك للتحصين من مزالق الوقوع في وهدة الفقر وغيره من أشكال الحرمان. كما تشير بيّنات إلى أن الأفراد في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط لا يحبّذون دائماً المساعدة الدولية سبيلاً للحد من عدم المساواة بين البلدان[91]، بل يبدي المتلقون اهتماماً أكبر بأطر تعالج العدالة، وتعزز الكرامة والولاية على الذات[92] مما يفعلون بتسويغات "العمل الخيري" التي قد يعتبرها المتلقون ضرباً من ضروب الاستعلاء عليهم[93].

ويرتبط الدفع نحو الإنصاف أيضاً بدعم محلي أكبر للاتفاقات الدولية التي ينظر إليها على أنها منصفة، وتنخفض كلفة تنفيذها محلياً، والأهم من ذلك، أن البلدان الاخرى تشارك فيها أيضاً[94]. وفي بلدان الدخل المرتفع، يعتمد الدعم المحلي لتمويل المنافع العامة العالمية، جزئياً، على مستوى الطموح في البلدان الأخرى[95]. وتتفق هذه الملاحظة مع اهتمام الدوائر المحلية والقادة السياسيين بكيفية تصوير بلدانهم في السياق الدولي[96]، كما هي الحال في مؤشرات الأداء العالمية[97]. ومع ذلك، لا يتأثر السكان جميعاً بالطرائق نفسها، فمن المرجح أن تتشكل آراء بعض الفئات، وبدرجة أكبر من غيرها، بهذه العوامل[98]، ما يضفي أهمية خاصة على الاستقطاب السياسي.

والحاصل أن البلدان قد تجد صعوبة في الاتفاق على توفير المنافع العامة العالمية، وكثيراً ما تبرز هذه المصاعب بينها. ولكن المحاججة بتمويل هذه المنافع لا تعني بالضرورة انخفاض الدعم للتدفقات الدولية من بلدان الدخل المرتفع. ومن المرجح أن يدفع تمويل المنافع العامة العالمية الحاجة إلى زيادة كبيرة في التدفقات الدولية، وإلى تعبئة الموارد المحلية التي قد تتوفر لدى

الشكل 6-2 الاعتقادات الكونية على ارتباط بشواغل الفقر العالمي والبيئة العالمية

أ- التركيز على مساعدة فقراء العالم مقابل مساعدة الفقراء على الصعيد المحلي

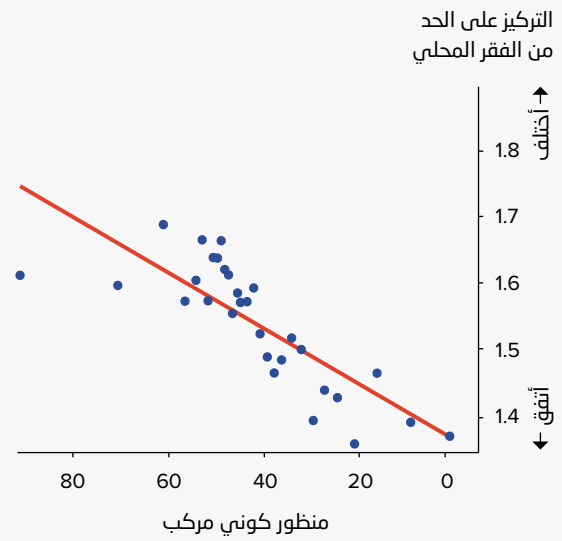

ب- التركيز على حماية البيئة العالمية مقابل حماية البيئة على الصعيد المحلي

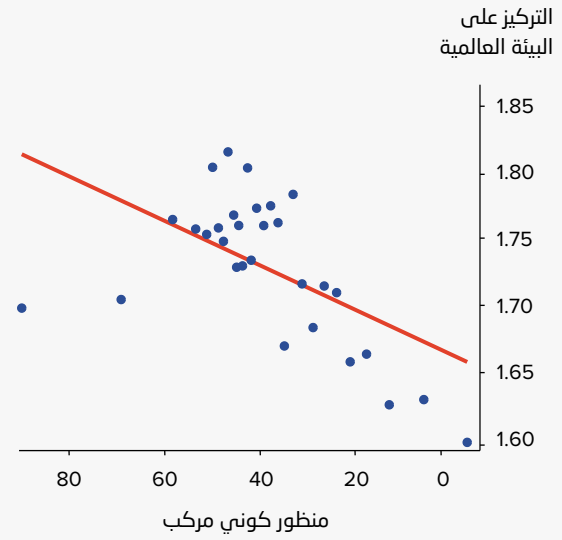

ملاحظة: اتفاق متوسط مخططات التشتت مع أولوية سياسية لمستوى معيّن من الاعتقادات الكونية، مع التحكم في التأثيرات الثابتة للبلد. تُرمَّز أولويات السياسة على المحاور العمودية على أنها 1-4، حيث يقابل 1 «أختلف بشدة» و4 «أتفق بشدة» تم حساب دليل الكونية المركبة بناء على كيفية تخصيص المجيبين للأموال الافتراضية بين عضو معيّن في الفئة وشخص غريب عشوائي. والقرار لا تشوبه مصلحة لأنه جرى إعلام المجيبين بأنه لا يمكنهم الاحتفاظ بأي من الأموال لأنفسهم. وتشير بيّنات قوية إلى أن النتائج متشابهة بالنسبة للتخصيصات الافتراضية والحقيقية للموارد، وأنه لا يحدث فرق كبير عندما يطرح السؤال بشأن موضوع اهتمام أخلاقي أو بتجنب أي إشارة إلى الالتزامات الأخلاقية. الارتباطات الإيجابية ذات دلالة إحصائية ($p < 0.01$).
المصدر: Cappelen, Enke and Tungodden 2022.

الشكل 6-3 الاعتقادات الكونية على ارتباط بإعادة التوزيع على الصعيد العالمي والبيئة العالمية في بلدان الدخل المرتفع، ولكن للسياق الثقافي أهميته

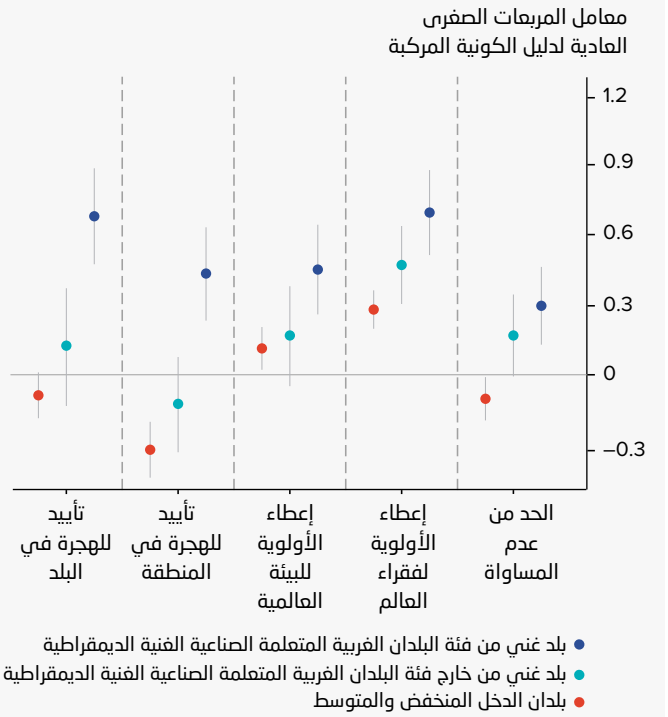

ملاحظة: يبيّن المحور العمودي معاملات انحدار المربعات الصغرى العادية للاتفاق مع أولويات السياسة العامة بشأن الكونية المركبة، على النحو المحدد في الملاحظة على الشكل 6-2. يمكن تفسير كل معامل على أنه التغيير بالاتفاق مع أولوية السياسة (على مقياس من 1 إلى 4) استجابة لتحريك دليل الكونية المركبة، من 0 إلى 100. تظهر الشعيرات مدى الثقة بنسبة 95 في المائة. تضم البلدان الغربية المتعلمة الصناعية الغنية الديمقراطية إسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان. وتضم البلدان الغنية من خارج فئة البلدان الغربية المتعلمة الصناعية الغنية الديمقراطية إسرائيل وبولندا وتشيكيا وجمهورية كوريا وشيلي وكرواتيا وهنغاريا واليابان. وتمثل بلدان الدخل المنخفض والمتوسط مجموعة فرعية من البلدان المشمولة في هذا التحليل.
المصدر: Cappelen, Enke and Tungodden 2022.

بلدان الدخل المرتفع. ولكن من المرجح أيضاً أن تعزز العدالة العالمية من خلال قناتين: الأولى هي التخفيف من دوافع عدم المساواة المرتبطة بعدم توفير المنافع العامة العالمية بالمستوى الكافي، والثانية هي توليد مكاسب وطنية إضافية، مثل الحد من التلوّث المحلي أو الفقر من خلال إيجاد فرص عمل (وعادةً ما يكون ذلك من الأغراض الواضحة للمساعدة الإنمائية الرسمية). وقد يبيت لزاماً على المؤسسات المتعددة الأطراف أن تضع صياغة أوضح لدورها المحتمل في توجيه هذه الموارد، وأن تبني على تجاربها السابقة في تجميع وتخصيص الموارد المالية الدولية لتلبية احتياجات البلدان، وأن تتوسع في هذه الأنشطة. وقد باتت هذه ممارسة راسخة في مجال العمل الإنساني. فعلى سبيل المثال، تتوفر أدلة قوية على أن الأمم المتحدة تخصص المساعدة الإنسانية على أساس الاحتياجات الحقيقية،

ولا تدفعها أي اعتبارات أخرى[99]. ومن الضروري أن يشمل التوسع دعم بلدان الدخل المنخفض والمتوسط للمساهمة في المنافع العامة العالمية.

بناء الثقة في المؤسسات الدولية من خلال الثقة في المؤسسات الوطنية

تلتقط درجة الثقة، بمعناها الأعم، تصوّرات الناس بشأن نزاهة الآخرين، وتسهم في أنشطة التعاون على نطاق واسع[100]. وترتبط الثقة بمجموعة من النتائج المفيدة اجتماعياً وقد أجري توثيق معمق لأهميتها بالنسبة إلى الأداء الاقتصادي[101]. وترتبط الثقة أيضاً بنتائج أخرى، مثل رسوخ الاستقرار السياسي، وسرعة التعافي من الأزمات الاقتصادية[102]. وللثقة دور كبير في بدء التعاون مع أشخاص لا نعرف الكثير عنهم، وفي المواقف التي يكتنفها عدم اليقين[103]. وهي عامل تيسير للعمل الجماعي، ما يجعلها شديدة الأهمية بالنسبة إلى التعاون الدولي. ولا شك في أن التعاون الدولي يكاد يستحيل من دون اعتقاد أساسي بأن البلدان كلها سوف تحترم التزاماتها، وهذا بدوره يعزز قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على العمل[104].

ويصعب قياس مدى الثقة في المؤسسات على وجه الدقة[105]، إلا أن التقييمات الإيجابية للمؤسسات (ولا سيما مؤسسات الدولة) ارتبطت بدعم العمل المناخي[106]، وكان لهذه التقييمات صلة وطيدة بالثقة بمعناها الأعم[107]. على سبيل المثال، إذا ساد الاعتقاد بأن مؤسسات الدولة رادع قوي أمام طلب الانتفاع المجاني، يرسّخ ذلك ثقة الجمهور بها[108]. وتفيد الدراسات بأن الأفراد الذين تتوطد لديهم الثقة بمعناها الأعم يعربون عن الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية بنسبة تزيد عن غيرهم بما لا يقل عن عشر نقاط مئوية (الجدول 6-1). وهذه النتيجة تتسق مع البيّنات على أن الأفراد الأميل للثقة ينظرون بإيجابية أكبر إلى المؤسسات الدولية، ويدعمون بدرجة أكبر التوصل إلى حلول وسط وتسويات مع البلدان الأخرى[109].

يحمل مفهوم "الثقة في المؤسسات" تفسيرات مختلفة، ويرتكز إلى عوامل متعددة. وعلى الرغم من ذلك، يعزى إلى مستوى الثقة في الحكومة الوطنية نحو ثلثي التباين في المتوسطات الوطنية لمدى الثقة في الأمم المتحدة (الشكل 6-4). وتقييمات الثقة في

الشكل 6-4 الثقة في المؤسسات الوطنية على ارتباط بالثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف، وهي عامل أساسي للعمل الجماعي الدولي

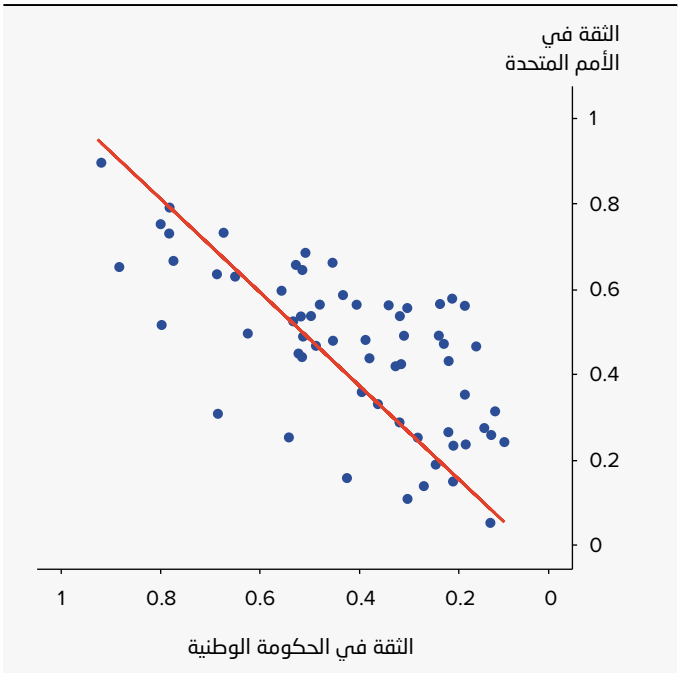

ملاحظة: الثقة في المؤسسات (الحكومة الوطنية والأمم المتحدة) تشمل الإعراب عن «قدر كبير" أو "قدر كبير جداً» من الثقة (ومن الخيارات الأخرى: «قدر قليل» أو «لا ثقة على الإطلاق»).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

الجدول 6-1 الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية أعلى لدى الأشخاص الذين يثقون في الآخرين

		الأشخاص الذين لا يثقون في الآخرين (الثقة العامة)			الأشخاص الذين يثقون في الآخرين (الثقة العامة)		
		الثقة في الحكومة الوطنية			الثقة في الحكومة الوطنية		
		لا	نعم	المجموع	لا	نعم	المجموع
الثقة في الأمم المتحدة	لا	41.0	14.9	55.9	28.2	16.6	44.8
	نعم	17.6	26.5	44.1	17.9	37.3	55.2
	المجموع	58.6	41.4	100.0	46.0	54.0	100.0

ملاحظة: تشمل الثقة الإعراب عن أنه «يمكن الثقة في معظم الناس» (الخيار الآخر هو: «لا بد من توخي الحذر الشديد»). الثقة في المؤسسات (الحكومة الوطنية والأمم المتحدة) تشمل الإعراب عن «قدر كبير» أو «قدر كبير جداً» من الثقة (ومن الخيارات الأخرى: «قدر قليل" أو «لا ثقة على الإطلاق»).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من مسح القيم العالمية باستخدام قيم جرى رصدها من بلدان توفرت عنها بيانات.

المؤسسات الأخرى ذات الصلة بالعمل الجماعي هي أيضاً على ارتباط وثيق بالثقة في الحكومة الوطنية (الشكل 6-5).

وارتباط الثقة في المؤسسات الدولية بالثقة في المؤسسات الوطنية يعني، ضمناً، أن تصوّرات الجمهور لشرعية المؤسسات الوطنية تنبئ عن التصوّرات لشرعية المؤسسات الدولية[110]. وهناك أيضاً أدلة على أن المعلومات التي تتيحها المؤسسات الوطنية (الحكومات أو منظمات المجتمع المدني) عن أداء المنظمات الدولية لها أثر أكبر في التصوّرات بشأن شرعية المؤسسات الدولية مما تحدثه المعلومات التي توفرها المنظمات الدولية مباشرة[111]. وبقدر ما يقوّض الاستقطاب السياسي الثقة في المؤسسات (الوطنية والدولية) ويرتبط بتصوّرات انعدام الأمن التي تقوّض بدورها الثقة بين الأشخاص، يكمن في معالجته تعزيز الثقة في تلك المؤسسات، وكذلك بين الأشخاص.

الشكل 6-5 الثقة في العديد من المؤسسات على ارتباط وثيق بالثقة في الحكومة الوطنية

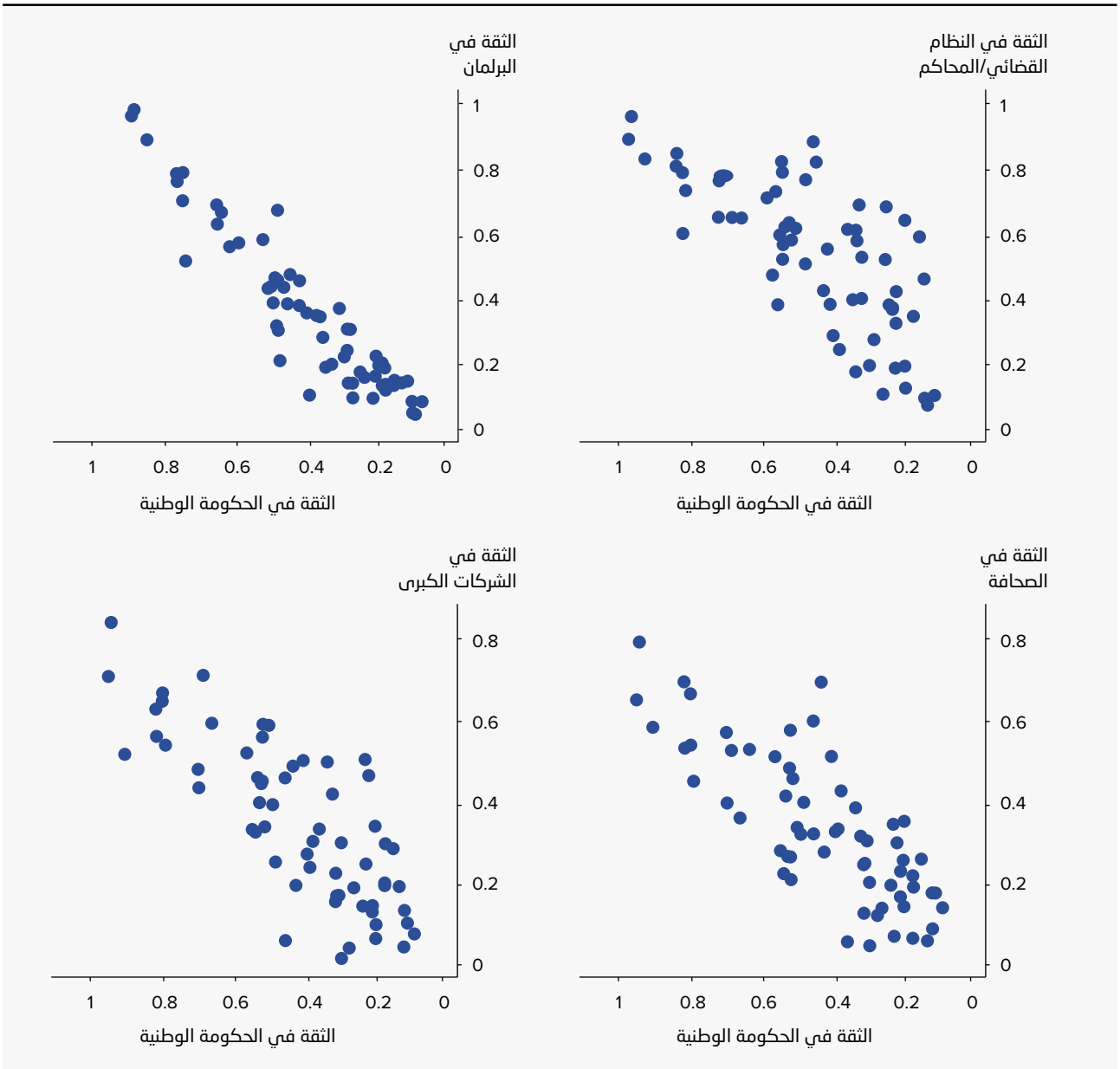

ملاحظة: الثقة في المؤسسات (الحكومة الوطنية والنظام القضائي/المحاكم والبرلمان والصحافة والشركات الكبرى) تشمل الإعراب عن «قدر كبير» أو «قدر كبير جداً» من الثقة (ومن الخيارات الأخرى: «قدر قليل» أو «لا ثقة على الإطلاق»).
المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من مسح القيم العالمية (Inglehart and others 2022).

فالاستقطاب يوطّد الثقة بين أفراد الفئة الواحدة، لكن على حساب الثقة في الفئات الأخرى. وليست الثقة البالغة بين أفراد الفئة الواحدة مشكلة في حد ذاتها، ولكن إذا صحبها تدنٍّ في الثقة بمعناها الأعم، فقد توهن أواصر التعاون بين الفئات المختلفة. وقد يفاقم الاستقطاب انخفاض الثقة العامة، كما قد يفاقم انخفاض الثقة الاستقطاب[112]. ولذا، لربما يحسّن التصدي للاستقطاب التعاون بين الفئات[113].

التصدي المباشر للاستقطاب

طرح هذا الفصل حججاً بأن الاستقطاب عائق أمام العمل الجماعي بين الفئات الاجتماعية، وتناول، في النقاش حتى الآن، طرائق غير مباشرة للتصدي للاستقطاب. بيد أن ثمة طرائق للتصدي المباشر للاستقطاب، يبحث التالي في ثلاث منها: تبديد المفاهيم الخاطئة التي يحملها الناس عن القضايا والفئات التي لا ينتمون إليها، وتوطيد الروابط الاجتماعية الأشمل من الانقسامات الفئوية، ومعالجة تصوّرات انعدام الأمن.

تبديد المفاهيم الخاطئة عن القضايا والفئات الأخرى

يسود، على صعيد الأفراد، الاعتقاد أن تغيّر المناخ إنما جاء نتيجة لأفعال البشر[114]. إلا أن اعتقادات الأفراد لا تحدد وحدها مسارات العمل الجماعي، إذ لا تقل عنها أهمية اعتقادات هؤلاء الأفراد بشأن تصوّرات الآخرين لتغيّر المناخ[115]. على سبيل المثال، أفاد 69 في المائة من الناس في جميع أنحاء العالم بأنهم على استعداد للتضحية ببعض دخلهم للمساهمة في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، إلا أن نسبة الذين اعتقدوا أن الآخرين لديهم الرأي نفسه لم تتجاوز 43 في المائة (ما يعني فجوة تصوّر خاطئ تبلغ 26 نقطة مئوية)[116]. وفي مسح أجري مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية، أفاد 80-90 في المائة من المجيبين بأنهم يفهمون التحدي الماثل في تغيّر المناخ، ودعم 66-80 في المائة منهم العمل على التخفيف من آثار تغيّر المناخ، ولكنهم قدّروا أن نسبة الدعم من سائر الفئات السكانية لا تتجاوز 37-43 في المائة[117]. والكثيرون، في جميع أنحاء العالم، يكابدون "واقعاً اجتماعياً زائفاً، إذ يبخسون في تقدير الدعم الشعبي للسياسات المناخية"[118]. وما يعنيه هذا، بعبارة أخرى، أن حيّز التوافق بين البشر أوسع بكثير مما يعتقدون. وتنتشر هذه التصوّرات الخاطئة، وتشمل شواغل أخرى تتطلب عملاً جماعياً[119]. وقد يؤدي التصوّر الخاطئ لمعتقدات الآخرين إلى استمرار تجاهل الأغلبية[120]، ما يديم سياسات، أو ترتيبات في السياسة العامة، لا تتفق مع الاعتقادات السائدة لدى الأفراد[121]. وقد يحفّز تصحيح هذه التصوّرات الخاطئة المجتمع بأكمله للاستجابة لتحديات العمل الجماعي[122].

والتصوّرات الخاطئة تعني اعتقادات متحيّزة بشأن آراء الآخرين في الوقائع والحقائق الفعلية، وقد تجرّ هذه التحيّزات إلى الاستقطاب إذا ما كانت تصوّرات الناس الخاطئة هي بشأن آراء الفئات الأخرى فيهم (الإضاءة 4-6)[123]. وقد تنشأ التصوّرات الخاطئة بين البلدان كما بين المجتمعات، وتؤدي إلى حالات من سوء التفاهم وحتى إلى صراع[124]. وقد تدفع الناس إلى تطرف في الاعتقادات ما كانوا ليتجهوا إليه من غير هذه التصوّرات، حيث يسيء الأفراد تقييم مواقف الآخرين قبل تكوين آرائهم الخاصة، فينساقون إلى مواقف أشد تطرفاً[125].

وما تحمله العامة من تصوّرات خاطئة يؤثر في مواقف القادة السياسيين. ويميل هؤلاء إلى الإفراط في تقدير مستوى العداوة بين الفئات، فيؤججون مزيداً من التصوّرات الخاطئة، تجرّ بدورها إلى تفاقم الاستقطاب، ما يوهن الأعراف الديمقراطية[126]. وغالباً ما يحمل الناس اعتقادات (غير صحيحة) عن الآخرين، وهذه بدورها تعزز اعتقاداتهم الخاصة[127]. وما يعقّد مشكلة التصوّرات الخاطئة ميل الناس إلى تفاعل أكبر مع من يشاركهم وجهات نظرهم، وإلى استهلاك المعلومات التي تؤكد تحيّزاتهم تجاه الآخرين[128]. والمجتمعات المستقطبة أشد انكشافاً لتأثير المعلومات المضللة، خاصة وأن الأشخاص المنحازين عاطفياً أميل للانخراط في التفكير المتأثر بالحوافز[129] بمختلف أشكاله، فيزداد قبولهم للمعلومات المضللة، حتى في ما يتعلق بالقضايا الحيادية، ما قد يرسّخ التصوّرات الخاطئة أكثر فأكثر. وغالباً ما تؤدي البيئة الإعلامية (ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي) ورسائل القادة دوراً محورياً في نشأة المفاهيم الخاطئة واستمرارها[130].

> "حيّز التوافق بين البشر أوسع بكثير مما يعتقدون. وقد يؤدي التصوّر الخاطئ لمعتقدات الآخرين إلى استمرار تجاهل الأغلبية، ما يديم سياسات، أو ترتيبات في السياسة العامة، لا تتفق مع الاعتقادات السائدة لدى الأفراد.

وقد تشكّل التصوّرات الخاطئة العامل الأساس في دعم الجمهور لمجموعة من القضايا، بما في ذلك دعم إعادة التوزيع، وهي قضية بالغة الحساسية إزاء التصوّرات الخاطئة بشأن عدم المساواة في الدخل في مجتمع ما، وبشأن مدى إنصاف منطلقات عدم المساواة، وبشأن

موضع كل فرد على سلم توزيع الدخل[131]. وتشمل القضايا أيضاً التصوّرات الخاطئة بشأن الهجرة. على سبيل المثال، يعتقد الناس في عدد من بلدان الدخل المرتفع أن نسبة المهاجرين من مجموع السكان أعلى مرتين أو ثلاث من النسبة الحقيقية، بفجوة بين التصوّرات الخاطئة والواقع تصل إلى 20 نقطة مئوية، وذلك بغض النظر عن مستوى تعلّم المجيبين، وشريحة الدخل، ونوع الجنس، والانتماء السياسي، وغير ذلك من العوامل (الشكل 6-6)[132].

يركّز هذا الفصل على تبيّن السبل التي تفضي بها الاعتقادات الخاطئة إلى المبالغة في تضخيم الفوارق المتصوّرة بين الفئات، فتعوق العمل على التحديات المشتركة[133]. وكما هي الحال بين البلدان، قد تدفع التصوّرات الخاطئة بشأن ما تعتبره الفئات المختلفة ضمن البلد الواحد منصفاً ومناسباً إلى حالات من سوء التفاهم، وحتى إلى صراع[134]. ولا تختلف فئة بشرية عن أخرى من حيث العمليات الإدراكية والاجتماعية المسببة للتصوّرات الخاطئة، إلا أن هذه التصوّرات، إذا ما تعلقت باعتقادات الآخرين، قد تفضي إلى تنافر وعداوة بين الفئات، بل وحتى إلى تجريد الآخرين من إنسانيتهم[135]. والتصوّرات الخاطئة بشأن الاستقطاب قد تصبح بمثابة نبوءة تحقق ذاتها بذاتها، إذ يتعمق الاستقطاب ويرسّخ أكثر فأكثر[136]. وهي تحجب التوزيع الحقيقي للاعتقادات بشأن القضايا السياسية، فتوجد فجوات بين تفضيلات الناس والحيثيات الفعلية للنقاشات السياسية[137].

وقد يؤثّر تصحيح تصوّرات الناس الخاطئة عن الآخرين تأثيراً إيجابياً على التعاون بين الفئات (الإضاءة 6-4)[138]. ويحدّث الناس وجهات نظرهم السياسية عندما تتوفر لديهم معلومات عن خصومهم السياسيين[139]، فإذا كانت المعلومات دقيقة عن نسبة المهاجرين المقيمين في بلد ما، تتغيّر اعتقادات الناس بشأنهم[140]، وتزويد الجمهور بمعلومات عن النسبة الحقيقية لدعم الآخرين لسياسات العمل المناخي يزيد من الدعم لهذه السياسات[141]، وتصحيح التصوّرات الخاطئة عن الاستقطاب قد يجتث الاستقطاب، إذ تنحو الفئات المستقطبة إلى آراء أكثر اعتدالاً عن الخصوم السياسيين[142].

لكن ما لا يتضح تماماً هو ما إذا كانت هذه التدخلات القائمة على المعلومات تحدث تغييراً سلوكياً طويل الأمد. فاستمرار الروابط بين الهويات الفئوية والتصوّرات الخاطئة لربما يعني أن هذه التدخلات قد لا تبقى أمداً طويلاً، خاصة إذا استمر قادة الفئات والبعض في وسائل الإعلام في تغذية سرديات التصوّرات الخاطئة[143]. فاعتقادات الناس وقناعاتهم في المجتمعات الشديدة الاستقطاب مشحونة بالمضامين الإدراكية والعاطفية، ما يجعلها عصية على التغيير[144]. ولا شك في أن الاستقطاب غالباً ما يسهم في الجمود الإدراكي (أي التردد في تحديث الاعتقادات حتى في ضوء معلومات جديدة)[145].

الشكل 6-6 التصوّرات الخاطئة بشأن نسبة المهاجرين من مجموع السكان مرتفعة ومنتشرة على نطاق واسع في المجتمع

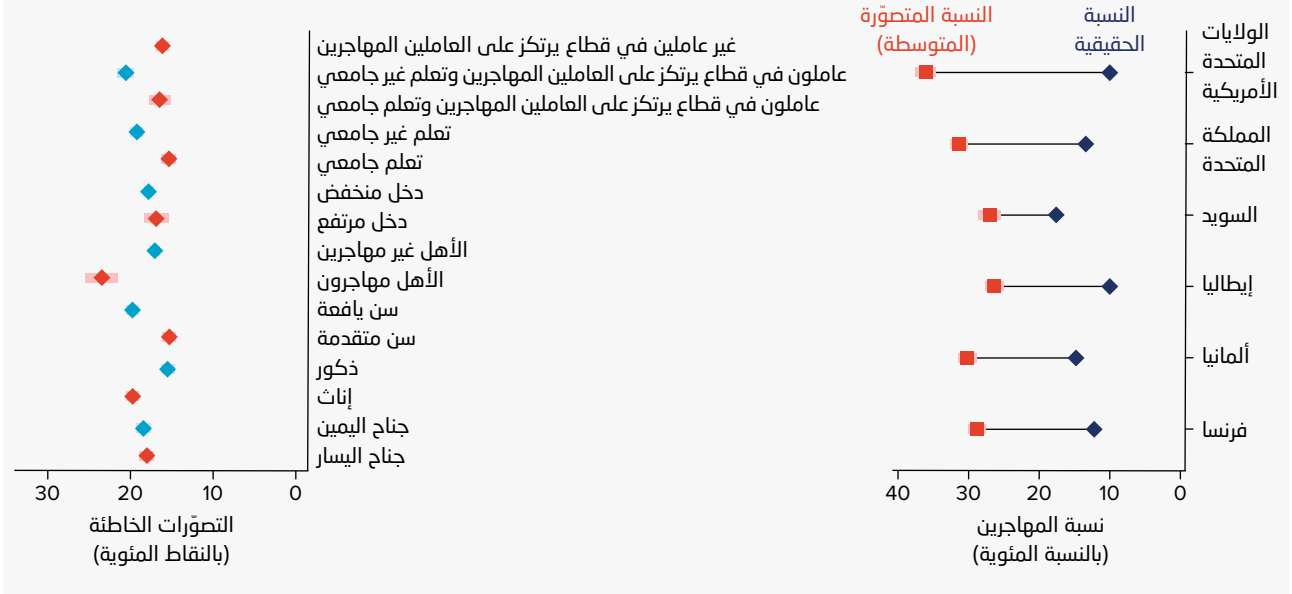

المصدر: Stantcheva, Alesina and Miano 2019.

وبيئة المعلومات في غاية التعقيد، وكثيراً ما يتلقى الأفراد معلومات متضاربة، وتدفع التحيّزات المشتركة بين أفراد الفئة الواحدة إلى عدم ثقتهم، أو عدم تصديقهم، للمعلومات التي تتعارض مع اعتقادات هذه الفئة[146]. وهذا يعني أن معالجة الأسس الإدراكية والعاطفية للتصوّرات الخاطئة قد تحقق بعض الفوائد. والتدخلات الرامية إلى التداول بالمعلومات قد تصحح ميل الناس التلقائي إلى تبسيط الواقع وفق اعتقاداتهم[147]. على سبيل المثال، وفي ظروف الصراع، قد تخف حدة الاستقطاب إذا طرحت المعلومات ضمن أطر تبعث على الأسى، لا ضمن أطر تثير الغضب[148]. وتشمل السبل الفعالة لتغيير التصوّرات الخاطئة التدخلات على أساس نُهج نوعية وسردية، مثل رواية الحكايات، والمقالات القصيرة التي تخاطب العواطف[149]. وتشير بيّنات حديثة إلى أن تصحيح التصوّرات الخاطئة حول تغيّر المناخ، على غرار المثال الذي بدأ به هذا القسم، هو طريقة فعالة في تغيير سلوك البشر، بحيث يتحركون للتخفيف من آثار تغيّر المناخ (من دون أن يتطلب ذلك بالضرورة تغييراً في اعتقاداتهم)[150].

إيجاد مساحات للتقريب بين الفوارق

قد يكون التأكيد على مواضع التلاقي بين الهويات ترياقاً ناجعاً للعداء بين الفئات[151]، فالاستقطاب يدفع الناس، غالباً، إلى البخس في تقدير القواسم المشتركة بينهم وبين الآخرين. والاعتراف بأن الناس يحملون هويات متعددة الأوجه قد يخفف من النزعة إلى تصنيف الآخرين على أنهم أقل استحقاقاً للعناء، وقد يضفي طابعاً إنسانياً على آخرين طالما اعتُبروا خصوماً[152]. والشعور بالهوية المشتركة قد لا ينطلق، بالضرورة، من تصنيف أسمى وطاغٍ، مثل الهوية الوطنية، لا سيما وأن هذا التصنيف قد يوجد، بدوره، فئات خارجية أخرى. وبدلاً من الاعتماد على تشابه شامل واحد، يتيح التأكيد على تنوّع هويات الناس بناء روابط متعددة ومتداخلة، تحول دون هيمنة جانب من الهويات على غيره[153]. ويمكّن تحديد نقاط التشابه بين المجموعات اكتشاف القيم والاهتمامات المشتركة، ما يقلّص الغيرية المرتبطة غالباً بالتحيّزات القوية ضد الفئات الخارجية والخصوم السياسيين المتصوّرين.

> "يمكّن تحديد نقاط التشابه بين المجموعات اكتشاف القيم والاهتمامات المشتركة، ما يقلّص الغيرية المرتبطة غالباً بالتحيّزات القوية ضد الفئات الخارجية والخصوم السياسيين المتصوّرين.

ويشدّد النهج التكميلي لتضييق الخلافات على تشجيع التواصل بين الفئات[154]. وغالباً ما يكون هذا هو أساس طروحات الهياكل التداولية لصنع القرار، على غرار مجالس المواطنين التي تجمع بين الفئات الممثّلة من أجل نقاش جماعي حول القضايا (الفصل 5 لأهمية المحاجة والمداولة العامة). ولا تقتصر المداولات على مناقشة الاختلافات، فهي تتضمن مشاركات ذات هيكلية واضحة، تتسم بموضوعيتها وشمولها وإنصافها في دراسة وجهات نظر متنوّعة[155]. وثمة أدلة على أن الهياكل التداولية تخفف من حدة الاستقطاب السياسي[156]. وتفيد الآليات المقترحة لهذه الغاية أن الهياكل التداولية تمكّن الناس من ممارسة التعاطف (من خلال وضع أنفسهم موضع أولئك الذين يعتبرونهم خصوماً) أو من التفاعل مع الآخرين كأنداد يعملون من أجل هدف مشترك[157]. وقد تحسّن العمليات التداولية فهم الناس للقضايا المطروحة، وتزيد الثقة في النُّهج التعاونية، وتشجع على احترام أصحاب الآراء المختلفة فتبث روح التسامح بين الفئات.

مع ذلك، تبقى نجاعة التداول في معالجة الاستقطاب رهناً بظروف[158]، لعل أهمها المساواة النسبية بين المشاركين، فالهياكل التي تهيمن فيها بعض الفئات أو المصالح على غيرها تعمل بوضوح ضد المساواة والإنصاف في أخذ وجهات النظر كافة[159]. وتحقيق المساواة من هذا الاعتبار يعتمد على النجاح في معالجة أوجه عدم المساواة على نطاق أوسع من الديناميكيات الشخصية لدى فئات صغيرة تشارك في التداول[160]. ومن غير المرجح أيضاً أن تتغلب المداولات على الانقسامات إذا كانت غايات كل فئة مشاركة متضاربة في أساسها، أو إذا غلب تصوّر عنها بأنها متضاربة في أساسها. وهذا يعني أن التوصل إلى بعض الأهداف المشتركة التي يتوافق عليها المشاركون جميعاً قد يكون شرطا أساسياً لإطلاق عملية تداول للتغلب على الانقسامات[161]. وليس المقصود من هذه النقطة القول إن التدخلات لاجتثاث الاستقطاب على أساس التداول تتوقف، قبل كل شيء، على تحقيق المساواة التامة، بل ما يهم في هذه الاستراتيجية للتغلب على الاستقطاب هو العمل على تحقيق مساواة نسبية، وعلى بث الشعور بوجود غاية مشتركة بين الجميع.

معالجة تصوّرات انعدام الأمن

يستمد الاستقطاب وعدم الثقة من أوجه حقيقية أو متصوّرة لانعدام الأمن، تشعر بها بقوة بعض الفئات المحددة[162]. والتخفيف من سرديات انعدام الأمن قد يساعد على تهدئة مشاعر الخوف والقلق التي تشكل أرضية خصبة لقبول رسائل الاستقطاب عن

الفئات الأخرى. ومن الواضح أن السياسات الاجتماعية التي تعالج انعدام الأمن مهمة في هذا الصدد، ولا سيما تلك التي تبني التضامن بين الفئات التي تواجه تهديدات مشتركة[163].

واعتماد خطة عمل لتوفير المنافع العامة العالمية قد يتيح سبلاً أوسع للخروج من مضيق انعدام الأمن، فهذه المنافع تبثّ في الأفراد والمجتمعات شعوراً أكبر بالولاية على الذات والسيطرة على الحياة وسط عالم مضطرب[164]. وخطة عمل من هذا القبيل تفتح الآفاق أمام سرديات جديدة عن الفرص والأمل بدلاً من الاضطراب والقلق، وترسم خارطة طريق لبلوغ تلك الوجهة. وبذلك، يضحي توفير المنافع العامة العالمية، وهو غاية في حد ذاته، وسيلة مفيدة لاجتثاث الاستقطاب.

> "الأطر المرتبطة بتوفير المنافع العامة العالمية قد ترفد العمل الجماعي إزاء التحديات الملحة، لا سيما وأن الأدلة تشير إلى أن أطر الطوارئ وحدها لا تحقق إلا آثاراً سياسية غير حاسمة في دفع العمل من أجل المناخ والتصدي لتحديات الاستدامة.

والواقع أن الاستعانة بالأطر لحشد العمل الجماعي باتت شائعة في النقاشات حول التحديات العالمية، لا سيما وأن الأدلة قوية على أن للأطر أثراً في كيفية تفسير البشر للحقيقة، وأنها تسهم في تكوين اعتقادات وتحديد تفضيلات لقيمة الاحتياجات والتطلعات[165]. وثمة حجج بأن التحوّلات في الأطر ترتبط بوقوع تغيّرات كبرى في الثقافة والمجتمع والاقتصاد. فعلى سبيل المثال، وقع في عصر التنوير تغيير ثقافي أساسي، هو رسوخ القناعة بأن العلم والتكنولوجيا قد يحسنان مستويات المعيشة[166]. أما اليوم، فتستمد جهود معالجة التحديات العالمية من أطر الطوارئ، وتدعم بحجج من العلوم، إلا أنها تطرح استراتيجياً بحيث تحفز العمل الجماعي، كما في حالة التحرك إزاء تغيّر المناخ[167]. والأطر المرتبطة بتوفير المنافع العامة العالمية قد ترفد العمل الجماعي إزاء التحديات الملحة، لا سيما وأن الأدلة تشير إلى أن أطر الطوارئ وحدها لا تحقق إلا آثاراً سياسية غير حاسمة في دفع العمل من أجل المناخ والتصدي لتحديات الاستدامة[168].

وكما سبقت الإشارة في الفصل 4، قد ينهار التعاون إذا خيّم عدم اليقين على موضع عتبات الخطر التي تحاجج بها أطر الطوارئ. وورقة عدم اليقين هذه استخدمها العديد من أصحاب النفوذ المعارضين لوضع قواعد ناظمة لقطاعات تتراوح من التبغ إلى الوقود الأحفوري في إضعاف الدعم للعمل للجماعي[169]. ولا يكتفي معارضو العمل المناخي باستخدام عدم اليقين كحجة، بل يشددون على الآثار السلبية التي يفترض أن يسببها العمل المناخي للمستهلكين[170].

وقد ينهار التعاون تحت عتبات عدم اليقين، كما ناقش الفصل 4، حتى من دون أن يلجأ معارضو العمل المناخي إلى حشد استراتيجي لحجج عدم اليقين. فأطر الطوارئ، إذا ما استخدمت حصراً، تؤجج مشاعر الخوف، فتدفع الناس إلى انكفاء أكبر نحو انتماءاتهم الفئوية، خاصة في أوضاع من عدم اليقين[171]. وحين يحدث ذلك يتأجج الاستقطاب السياسي في البلدان، فمع أن الخوف حافز قوي للتعاون في إطار الفئة الواحدة، يرسّخ الاستقطاب والتنافر بين فئات مختلفة، ويحول دون توصلها إلى أرضية مشتركة[172]. وإذا شعر الناس بأن ولايتهم على ذاتهم أقل من أن تؤثّر في تغيّر المناخ، لن تزيدهم أطر الطوارئ إلا قلقاً واضطراباً، لا سيما الشباب منهم[173].

وعلى العكس من ذلك، فأكثر الطرق شيوعاً لزيادة ولاية الناس على الذات في التصدي لتغيّر المناخ (أي نظرتهم إلى قدرتهم على التصرف من أجل التخفيف من آثار تغيّر المناخ) إنما هي جعلهم جزءاً من تحرك جماعي (أي شعورهم بأن تصرفاتهم الفردية تضرب بجذور عميقة في عملية اجتماعية أوسع)[174]. ويميل الناس إلى دعم التحرك للتصدي لتغيّر المناخ إذا اعتقدوا أن السياسات فعالة وعادلة[175]. وكذلك، فالاستقطاب أقل حول الطرائق الملموسة للعمل (على سبيل المثال، الاستقطاب بشأن استخدام مصادر الطاقة المتجددة أقل مقارنة بالقلق إزاء تغيّر المناخ بمعناه الأعم)[176]. والحاجة إلى تدابير للتصدي لتغيّر المناخ، وغير ذلك من التحديات العالمية، ملحة إلى درجة تعصى على التعبير[177]، لا سيما وأن العديدين يتجاوبون مع معلومات مستجدة عن تغيّر المناخ من أجل تحديث اعتقاداتهم[178]. واستكمال أطر الطوارئ بتطلعات إلى توفير المنافع العامة العالمية قد يشجع العمل الجماعي الدولي، ويخفف من حدة الاستقطاب السياسي[179].

الهوية والاستقطاب وعواقبهما المجتمعية والسياسية

خروبرت بوم، جامعة فيينا وجامعة كوبنهاغن؛ **فيليب سبرينغولز**، جامعة بامبرغ ومعهد برنارد نوخت للطب المداري؛ **لوكا هنكل**، جامعة شيكاغو وجامعة سيما (مركز دراسات الاقتصاد الكلي في الأرجنتين)؛ **كورنيليا بتش**، جامعة إرفورت ومعهد برنارد نوخت للطب المداري

يشكل الاستقطاب مصدر قلق متزايد يؤثر على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. والاستقطاب يدل على انقسام عميق بين فئات لديها وجهات نظر متباينة في المسائل السياسية وفي نُهج معالجة القضايا المجتمعية المعقّدة[1]. ويصبح الاستقطاب جلياً في المواقف المتشددة من الموضوعات الحرجة مثل التخفيف من تغيّر المناخ[2]، والسيطرة على الأمراض المعدية[3] ودحض المعلومات المغلوطة[4]. ولمزيد من التوضيح، ازدادت المناقشات حول مدى ملاءمة السياسات المناخية في السنوات الأخيرة، إذ دعت إحدى الفئات إلى اتخاذ تدابير أكثر تشدداً، وأصرت فئة أخرى على اتخاذ تدابير أقل تقييداً. وهذه الفئات القائمة على الرأي تتباعد عن بعضها بشكل متزايد، ما يجعل التوفيق بينها صعباً. وبما أن أزمة المناخ العالمية والعديد من التحديات المجتمعية الأخرى تتطلّب تعاوناً بشرياً واسع النطاق يتجاوز حدود الفئة[5]، يبرز الاستقطاب كعقبة مجتمعية كبيرة، تعوق قدرتنا على معالجة قضايا عصرنا الملحّة.

وللتخفيف من آثار الاستقطاب ومن الخطر الذي يشكله على مواجهة التحديات المجتمعية، ينبغي أولاً أن نفهم طبيعته وعواقبه، وأن ندرك تحديداً ما هي العوامل التي تيسّره أو تخففه استجابةً للتحديات المجتمعية، وما هي عواقبه على المواقف من السلوكيات؟

وتظهر مجموعة واسعة من الأدبيات أن الاستقطاب ينجم جزئياً عن قيام الناس بدمج الفئات القائمة على الرأي في مفهومهم لذاتهم[6] – أي في معتقداتهم بشأن ماهيّتهم وكيفية ارتباطهم بالآخرين. ونرى أن التماهي القوي مع الفئة (يعتبر الفرد أنه ينتمي إلى الفئة) يمكن أن يمهد الطريق لاتخاذ مواقف متحيّزة وسلوكيات تمييزية تجاه الأشخاص ذوي وجهات النظر المعارضة (باعتبارهم لا ينتمون إلى الفئة). كذلك، يؤدي الاستقطاب إلى ظهور أقليات واضحة المعالم ولديها مواقف قد تقوّض التماسك المجتمعي والديمقراطية (الشكل إ-6-1-1). وفيما يلي من هذه الإضاءة أدلة على هذه العلاقات مستقاة من دراسات تتناول جائحة كوفيد-19 وتغيّر المناخ.

الشكل إ-6-1-1 كيف يساهم التماهي مع الفئة في زيادة الاستقطاب

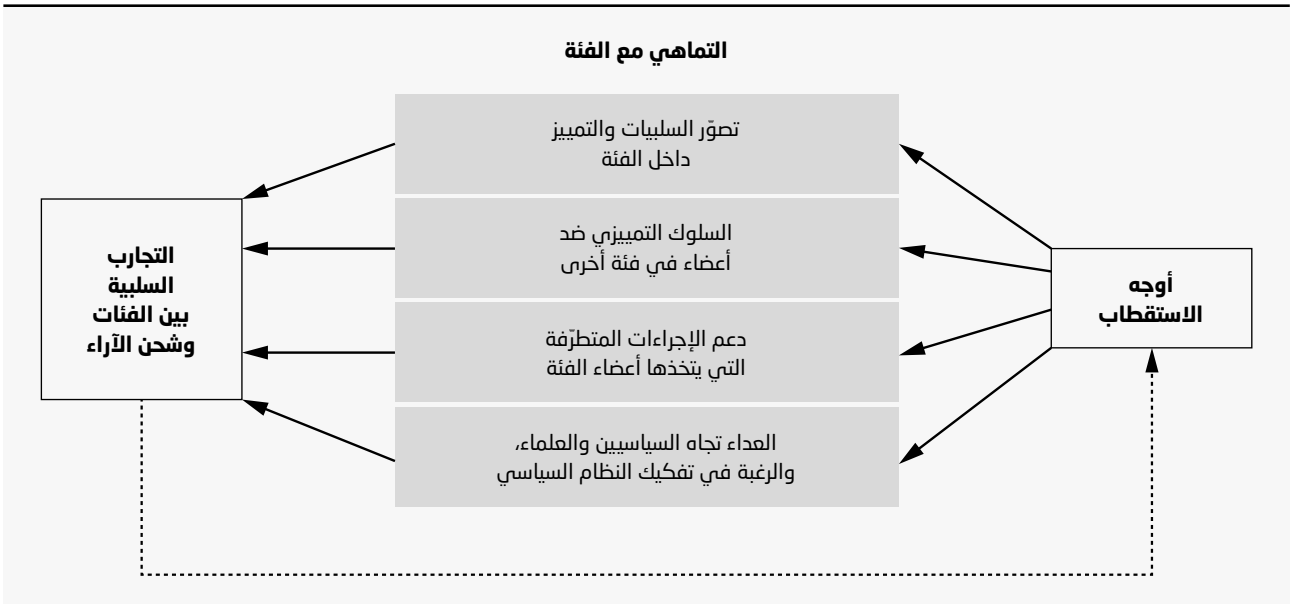

المصدر: المؤلفون بالاستناد إلى Henkel and others 2023؛ Sprengholz and others 2023a.

من المواقف الفردية إلى الفئات القائمة على الرأي

كثيراً ما ينشأ الاستقطاب في مناقشات المواضيع التي تمسّ جوهر هويات الأفراد، عندما يحيط عدم اليقين بالمعلومات المتاحة. ففي قضية تغيّر المناخ على سبيل المثال، تنطوي كل من الآثار الضارة المترتبة على تغيّر المناخ والاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من حدته على آثار كبيرة على حياة الناس. لكن التنبؤ بالعواقب والنتائج الدقيقة صعب، لأنها بطبيعتها غير مؤكدة ومتعددة الأسباب. وفي البيئات الاجتماعية التي تزخر بالمعلومات وتتسم بعدم اليقين، يميل الأفراد إلى التجمّع وشد الأواصر. ومن السمات الرئيسية لهذا التحوّل من المواقف الفردية إلى التصنيف الاجتماعي أن الناس يميلون إلى التماهي مع آخرين يشاركونهم معتقداتهم وآرائهم وصفاتهم، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اعتمادهم سلوكيات مماثلة. وتبيّن هذه الظاهرة المتعلقة بتكوين الفئة وتحديد هويتها كيف يبحث الناس عن أرضية مشتركة وعن التضامن عند التعامل مع قضايا معقّدة وغير مؤكّدة ذات أهمية شخصية.

وأظهرت مجموعة كبيرة من الأدبيات في علم النفس أنه يمكن الاعتماد على المسوح في قياس درجة تماهي الأشخاص مع الفئة[7]. وبناءً على المقاييس القائمة لتحديد درجة التماهي مع الفئة[8]، قمنا بوضع مسح من خمسة بنود لتقييم التماهي مع الفئات القائمة على الرأي (على سبيل المثال، "لدي الكثير من القواسم المشتركة مع الأشخاص الذين تلقّوا اللقاح" أو "لدي الكثير من القواسم المشتركة مع الأشخاص الذين يعتقدون أن سياسة المناخ للحكومة الفيدرالية قد ذهبت إلى أبعد من اللازم"). وطُلب من المشاركين الإشارة إلى مدى موافقتهم مع كل بند على مقياس مكوّن من سبع نقاط، من 0 "لا أوافق على الإطلاق" إلى 7 "أوافق بشدة". وتشمل البنود أبعاداً مختلفة للتماهي مع الفئة.

ومع حملات التلقيح ضد كوفيد-19[9] وسياسات المناخ[10]، يتماهى العديد من الأفراد إلى درجة عالية مع الفئات (بمتوسط أكبر من 4). وأظهرت دراسة أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2021 في ألمانيا أن 56 في المائة من المشاركين الذين تلقّوا اللقاح و67 في المائة من المشاركين الذين لم يتلقّوه أفادوا بأنهم يتماهون مع حالتهم بالنسبة إلى اللقاح. وفي السياق نفسه، وجدت دراسة أجريت في ألمانيا حول سياسات المناخ أن 53 في المائة من الأشخاص الذين طالبوا بسياسات مناخية أكثر صرامة و63 في المائة من أولئك الذين أرادوا سياسات أقل صرامة أفادوا بتماهٍ عالٍ مع فئاتهم. وحوالي 61 في المائة من الأشخاص الذين اعتبروا سياسات المناخ الحالية مقبولة، تماهوا مع فئة قائمة على الرأي تساند سياسة المناخ التي يؤيدونها، بالمقارنة مع 35 في المائة فقط من الأشخاص الذين لم يهتموا بسياسة المناخ.

لذلك، فعدد الأفراد الذين يتماهون بشكل قوي مع الفئات المختلفة (في الرأي) كبير، والتباين كبير أيضاً في درجة التماهي في ما بين هذه الفئات. ويمكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى تباين في التصوّرات والمواقف والسلوكيات، يتناولها التقرير لاحقاً.

التمييز المتصوّر والفعلي بين الفئات القائمة على الرأي

الانتماء إلى فئة قائمة على رأي والتماهي معها ليس سلبياً بطبيعته؛ بل يمكن أن يشكّل في الواقع مصدراً للتواصل والدعم، لا سيما خلال فترات عدم اليقين والأزمات[11]. وقد تستفيد الفئة نفسها وأفرادها من هذا التشكيل. ففي سياق القرارات الصحية على سبيل المثال، قد يجد الأشخاص الذين يعتبرون نشطين ورياضيين فئاتٍ من الأشخاص المتشابهين معهم في التفكير، يساعدونهم في الحفاظ على خططهم المتعلّقة بالنشاط البدني[12]. لكن عملية التصنيف الاجتماعي، التي ترتكز إلى المواقف والآراء والسمات، يمكن أن ينجم عنها عواقب غير مقصودة. فقد تؤدي إلى تصوّرات مشوّهة وسلوكيات تمييزية تعزز هوية المرء من خلال إثارة شعور بالتفوق على الآخرين[13]. تؤكد هذه الطبيعة المزدوجة لتصنيف الفئات وتحديد هويتها – الدعم والتعاون داخل الفئة ولكن التمييز والنزاع في ما بين الفئات – على أهمية فهم ديناميكياتها استجابةً للتحديات المجتمعية، للتخفيف من الأضرار المحتملة.

في الدراسة التي تناولت التلقيح ضد كوفيد-19 المذكورة أعلاه، اعتبر 82 في المائة من المستجيبين غير الملقّحين أن الخطاب العام حول التلقيح غير عادل ومتعالٍ ويصدر أحكاماً أخلاقية، في مقابل 23 في المائة فقط من المستجيبين الذين تلقّوا اللقاح[14]. وقوبل هذا التصوّر بمدى تماهي المستجيبين مع حالتهم التمنيعية. وارتبطت زيادة التماهي مع الفئة باعتبار الخطاب العام أكثر إيجابية قليلاً بين المستجيبين الذين تلقّوا اللقاح، وأكثر سلبية بكثير بين المستجيبين غير الملقّحين.

ولكن كيف ترتبط هذه التصوّرات التمييزية بالتمييز الفعلي بين فئات قائمة على الرأي؟ للإجابة على هذا السؤال، كان على المشاركين توزيع 100 يورو في ما بينهم وبين شخص آخر، ضمن سلسلة من المهام. جرى تقديم الشخص الآخر كعضو في الفئة نفسها (نفس حالة التلقيح أو الموقف من سياسة المناخ – أي أنه ينتمي إلى

الفئة) أو كعضو في فئة مختلفة (حالة تلقيح مختلفة أو موقف مختلف من سياسة المناخ – أي أنه لا ينتمي إلى الفئة). وحُسب التمييز بين الفئات عن طريق طرح المبلغ المخصّص لعضو في الفئة في إحدى المهام من المبلغ المخصص لعضو في فئة أخرى في المهمة الأخرى. وفي الدراسة التي تناولت التلقيح[15]، أظهر المستجيبون الذين تلقّوا التلقيح تمييزاً أكبر بين الفئات (بمعدل 18.40 يورو) بالمقارنة مع المستجيبين غير الملقّحين (7.37 يورو). ما يعني أن المستجيبين الملقّحين أعطوا مبالغ أقل للمستجيبين غير الملقحين بالمقارنة مع ما أعطاه المستجيبون غير الملقحين للمستجيبين الملقّحين، في حين أن المبلغ المعطى لأعضاء الفئة نفسها كان مشابهاً في كلا الفئتين.

وفي دراسة سياسة المناخ[16]، ظهر تمييز كبير بين الفئات، تفاوت بناءً على الانتماء أو عدم الانتماء إلى الفئة. ففي حين أن الأشخاص من الفئتين المتطرفتين اللتين أرادتا إما زيادة سياسات حماية المناخ أو تقليلها، كانوا أكثر تمييزاً تجاه بعضهم البعض، فقد ميّزوا بالقدر نفسه ضد الذين لا يهتمون بسياسة المناخ. ومن المثير للاهتمام أن أولئك الذين وجدوا أن سياسات المناخ مقبولة تعرّضوا، على يد الأشخاص الذين طالبوا بتخفيف حماية المناخ، لمزيد من التمييز مقارنة لما تعرّض له أولئك الذين طالبوا بالمزيد من الحماية.

وفي كلتا الدراستين، كان التمييز ضد الأشخاص من فئات الرأي الأخرى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تماهي المستجيبين مع فئتهم. وعلى وجه التحديد، كلما زاد تماهي الأشخاص مع فئتهم، اشتد تمييزهم ضد الفئات الأخرى. وهذه النتائج تدعم افتراضنا بأن التماهي مع الفئة يقوّض الحلول التعاونية خارج حدود الفئة.

العواقب الاجتماعية والسياسية

في الدراسة التي تناولت التلقيح، سئل المستجيبون غير الملقّحين في كانون الأول/ديسمبر 2021 عما إذا كانوا ينوون التظاهر أو التوقيع على عريضة ضد التلقيح الإلزامي[17]. وقد استُخدمت هذه النية للتنبؤ بمشاركتهم في مظاهرة أو توقيعهم على عريضة عند استطلاع رأيهم مرة أخرى في شباط/فبراير 2022. فنية المستجيبين باعتماد سلوكٍ ما تنبّأت بالسلوك الفعلي. والمهم أن التأثير قوبل بمدى التماهي مع الفئة الذي أبلغ عنه المستجيبون، ليتبيّن أن الرابط بين النية والسلوك كان أمتن لدى الذين أبلغوا عن حالة تماه أقوى مع الفئة غير الملقّحة. وفي مسح آخر، ارتبط التماهي مع حالة التلقيح بالفكرة المكوّنة عن مدى ملاءمة العمل السياسي خلال جائحة كوفيد-19[18]. فالمستجيبون الملقّحون وغير الملقّحين غير المتماهين إلى درجة كبيرة مع حالة تلقيحهم اعتبروا الإجراءات السياسية المتخذة أثناء الجائحة ملائمة أيضاً. وبالعكس، فالتماهي الأقوى مع حالة التلقيح ارتبط بتصوّر لملاءمة أكبر بالنسبة إلى المستجيبين الملقّحين، في حين انخفضت تقييمات الملاءمة بالنسبة إلى المستجيبين غير الملقّحين شديدي التماهي مع فئتهم.

وأظهرت البيانات التي جُمعت من 10 بلدان أن أولئك الذين اعتبروا تدابير جائحة كوفيد-19 السابقة غير ملائمة كانت لديهم رغبة أقوى في معاقبة السياسيين والعلماء على كيفية تعاملهم مع الجائحة، وكانوا أقل استعداداً للتصويت، وفضّلوا تفكيك النظام السياسي بأكمله. وهذا يشير إلى أن التماهي مع فئات قائمة على الرأي يرتبط بالعديد من العواقب الاجتماعية والسياسية التي تتجاوز مسألة الرأي والتفاعلات بين هذه الفئات.

ولوحظت آثار مماثلة لدى فئات قائمة على الرأي بالنسبة إلى السياسات المناخية[19]. وبالنظر إلى أن المجتمعات شهدت أشكالاً متطرفة من الاحتجاج من أجل حماية أكبر أو أقل للمناخ، فقد بحثنا في ما إذا كان التماهي قد ساهم في كيفية قبول الاحتجاجات المتطرفة. فالمشاركون الألمان الذين أرادوا حماية أقل للمناخ قرأوا نصاً قصيراً عن فئة فرعية افتراضية تسمى "مناضلون في سبيل الحرية"، تسعى إلى استمرار استخدام الوقود الأحفوري، وتطالب بتمكين المواطنين من حرية القرار في كيفية السفر، أو التدفئة، أو تناول الطعام. وقرأ المشاركون الذين أرادوا حماية أكبر للمناخ عن "المناضلين في سبيل المناخ"، ودعوا إلى التخلّص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري، وطالبوا باعتماد أساليب مراعية للبيئة في السفر والتدفئة وتناول الطعام.

ولفتت كلتا الفئتين الفرعيتين الانتباه إلى قضاياهما من خلال تنظيم مظاهرات في العديد من المدن، وإلحاق أضرار بمباني الأحزاب السياسية، وإغلاق الطرق المؤدية إلى البرلمان. فقد أظهر نحو 17 في المائة من أولئك الذين يريدون حماية أكبر للمناخ و22 في المائة من الذين يريدون حمايةً أقل دعماً متزايداً للفئة الفرعية التي ينتمون إليها. وكان 8 في المائة من أولئك الذين يريدون حماية أكبر و11 في المائة من الذين يريدون حمايةً أقل على استعداد للانضمام إلى مظاهرة نظمتها الفئة الفرعية. وكان 8 في المائة من المطالبين بحماية أكثر و10 في المائة من المطالبين بحماية أقل على استعداد للتبرع بالمال للدفاع عن عضو في فئتهم الفرعية قُبض عليه مؤخراً ووُجّهت إليه تهمة الضرر الجنائي. وازداد الدعم المقدم للفئة الفرعية مع زيادة التماهي معها، تأكيداً على الدور الهام للتماهي مع الفئة.

الآثار المحتملة

تثير مسألة كيفية مواجهة التحديات المجتمعية الملحّة، مثل تغيّر المناخ أو الأزمات الصحية العالمية، آراء متعارضة، فتؤدي إلى تشكيل فئات متعارضة في الرأي وإلى الاستقطاب المجتمعي. وتشير حجتنا، المدعومة بالأدلة، إلى أنه مع تزايد تماهي الأفراد مع هذه الفئات، تصبح مواقفهم وسلوكياتهم أكثر عرضةً للاستقطاب. ويثير هذا الوضع إلى حلقة مقلقة (الشكل إ-6-1) من شحن الآراء باستمرار، فتنشأ فئات غير راغبة في الانخراط في تفاعلات سلمية أو البحث عن أرضية مشتركة. وفي الجوهر، يقوّض التماهي مع فئات قائمة على الرأي التعاون الذي يعد حاسماً لمواجهة التحديات المجتمعية على نطاق عالمي.

ولا يزال فهمنا للتفاعل المعقد بين المواقف الفردية والتماهي مع الفئات والاستقطاب في مراحله المبكرة. ولا بد من إجراء بحوث مستقبلية للتعمق في مختلف المسارات السببية المؤثرة وتحديد التدخلات الفعالة للتخفيف من حدة الاستقطاب. ويقترح علماء الاجتماع والسلوك تدخلات مختلفة للحد من التمييز والتنازع على أساس الفئة، مثل إلغاء التصنيف (التأكيد على الخصائص الفردية الفريدة لأعضاء الفئات الأخرى) وإعادة التصنيف (دمج أعضاء من فئتين مختلفتين في الرأي في فئة مشتركة). وقد يكون بعض هذه التدخّلات مفيداً في الحد من استقطاب الآراء، لكنها لا تزال بحاجة إلى اختبار نقدي. ومن التدخّلات الواعدة الأخرى تلك التي تنطوي على نُهج تشاركية، حيث يشارك أفراد من فئات متعارضة في الرأي في الجهود التعاونية للوصول إلى أرضية مشتركة. وهذه النُّهج لديها إمكانية سد الفجوات وتعزيز حوار بنّاء بين أصحاب المصلحة.

ملاحظات

1 Pew Research Center 2014.
2 Falkenberg and others 2022.
3 Bor, Jørgensen and Petersen 2023؛ Flores and others 2022.
4 Lazer and others 2018.
5 Van Lange and Rand 2022.
6 Ellemers, Spears and Doosje 2002.
7 Stets and Serpe 2013.
8 Doosje, Ellemers and Spears 1995؛ Roth and Mazziotta 2015.
9 Henkel and others 2023.
10 Sprengholz and others 2023a.
11 Hogg 2007.
12 Eys, Bruner and Martin 2019.
13 Tajfel and others 1979.
14 Henkel and others 2023.
15 Henkel and others 2023.
16 Sprengholz and others 2023a.
17 Henkel and others 2023.
18 Sprengholz and others 2023b.
19 Sprengholz and others 2023a.

العمل الجماعي الدولي في زمن الاضطرابات الجيوسياسية

لتوصيف السياق الجيوسياسي، من المفيد الاستقاء من وجهات نظر مختلفة لشرح (وأحياناً التنبؤ بـ) سلوك الدول (أو بشكل عام، الوحدات المستقلة سياسياً) على الساحة الدولية.

الواقعية - القوة تتغيّر باستمرار

يبحث مجال العلاقات الدولية في كيفية تفاعل الدول على الساحة الدولية في غياب سلطة شاملة. ولهذا المجال وجهات نظر متعددة[1]، يعود تاريخها على الأقل إلى ثوقيديدس، ملهم المقاربة الواقعية في العلاقات الدولية[2]. تؤكد هذه المقاربة على أن الفوضى في السياسة العالمية (بسبب غياب سلطة شاملة) تؤدي إلى عدم استقرار مستمر، باعتبار أن الدول كافة تكافح من أجل تعزيز أمنها وقوتها (لإجبار الآخرين على التصرف نيابة عنها)[3]. وتوزيع القوة عبر البلدان، وتغيّره بمرور الوقت، هو وراء التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول – أو تعتقد أنها تواجهها – نتيجةً للمعضلة الأمنية، على سبيل المثال، المعروفة أيضاً باسم فخ ثوقيديدس[4].

وتوزيع القوة في تغيّر مستمر. وما يهم يتخطّى ما إذا كان العالم ثنائي القطب أو أحادي القطب أو متعدد الأقطاب. ما يهم هو ديناميكيات القوة المتغيّرة باستمرار بين الدول، التي تميل إلى زعزعة الاستقرار. ويظل السلوك البشري على حاله – يدفع الدول إلى أن تكون دوماً أكثر طموحاً بدلاً من أن تكتفي. لذلك، لا محطة نهائية للاستقرار. وبمجرد تسوية خلاف، لا بد أن ينشأ خلاف جديد بسبب الديناميكيات المتغيّرة للقوة بين الدول، بحيث تصبح الصراعات في السياسة العالمية أقرب إلى العلاقات التي ينبغي إدارتها منها إلى المشاكل التي ينبغي حلّها[5]. وفي بعض الحالات يمكن أن تبلغ هذه النزاعات حد الصراع العنيف[6].

الليبرالية - تحقيق مجموع التفضيلات

تتفق وجهة النظر الليبرالية في العلاقات الدولية مع رأي الواقعيين في أن الساحة الدولية تعمّها الفوضى، لكنها تختلف معه في ما يتعلّق بسلوك الدولة الذي يخفّف من القلق الذي يصاحب آثار الفوضى. فالدول ليست ذات ولاية في هذا السياق، بل يُفترض أنها تمثّل مجموع التفضيلات إزاء ما ينشأ عن العمليات الاقتصادية والسياسية المحلية حيث يتفاعل الأفراد والفئات (أصحاب الولاية النهائية) لتعزيز مصالحهم المتنوّعة[7]. ثم يتحدد سلوك الدول من خلال سعي كل دولة إلى تحقيق الأفضليات التي تمثّلها، في إطار القيود التي تفرضها الأفضليات التي تمثلها الدول الأخرى. وعندما تكون التفضيلات متوافقة بين الدول، تتعايش الدول بسلام وتعاون. وعندما تكون التفضيلات مختلطة (أي متوافقة جزئياً، ولكن مع إمكانية تحقيق مكاسب متبادلة)، يصبح بوسع الدول أن تتفاوض على بعض التسويات (بسهولة أكبر من خلال التنسيق)، بتيسيرٍ محتمل من المؤسسات الدولية[8]. أما عندما تكون التفضيلات غير متوافقة أو تحقق كسباً لدولة ما على حساب دولة أخرى، ينشأ توتر قد يتطوّر إلى صراع.

البنائية - الاعتراف بأن الكثير هو بناء اجتماعي

يرى بعض الباحثين أن البناء الاجتماعي، الذي يمكن أن يتضمن أعرافاً، قد يقيّد سلوك الدولة ويجعل العالم متماسكاً[9]. وأحياناً، تدعم اتفاقات ومؤسسات متعددة الأطراف هذه الأعراف وتقنّنها[10]. وفي أكثر العروض تأكيداً على وجهات النظر هذه المتعلّقة بالبناء في العلاقات الدولية، حتّى مفهوم الفوضى يُفترض أنه مبنيٌّ اجتماعياً – وما تصنعه الدول منه[11] – وذلك لتبيان مقاربة مختلفة تماماً عن الواقعية والليبرالية. ورغم تقديم البنائية في بعض الأحيان كبديل عن الواقعية والمثالية، فهي قد تُفهم بشكل أفضل على أنها نَهجٌ (وبالتالي متوافق على الأقل مع بعض نظريات الواقعية والليبرالية)، يعترف بأن المعتقدات والأعراف المشتركة تحدّد سلوك الدولة، سواء أكانت تسعى إلى تعزيز أمنها وسلطتها (الواقعيون) أو تلبية تفضيلات شعوبها (الليبراليون)[12].

مقاربات مختلفة

من الأسئلة البالغة الأهمية معرفة ما الذي يخدم مصالح الدول أكثر: الأمن في المقاربة الواقعية أو تجميع التفضيلات الفردية ضمن تفضيل جماعي للدولة في المقاربة الليبرالية. يجيب العديد من النظريات ضمن المقاربتين بالنفي[13]. وتتيح نظرياتٌ أخرى تحديد المصالح أو التفضيلات ليس فقط من خلال الظروف المادية الموضوعية ولكن أيضاً من خلال السياق الاجتماعي الذي يؤثّر على فهم الدول لمصالحها أو تفضيلاتها[14]. فعلى سبيل المثال، يرى بعض الواقعيين أن الدول تسعى إلى القوة والغاية (حصيلة مفاهيم الهوية الوطنية، وهي مجموعة من المعتقدات المشتركة على نطاق واسع داخل بلد ما والتي لا يمكن اختزالها في تجميع وجهات النظر الفردية) وأن هذين الهدفين معا يشكلان مصالح الدول. وترى النظرية الليبرالية للسلام الديمقراطي أن البلدان التي تعرّف عن نفسها وعن غيرها كديمقراطيات ليبرالية، تميل إلى عدم الذهاب إلى الحرب، على أساس مفهوم مبني اجتماعياً للهوية والقيم المشتركة[15].

يرتبط المد والجزر في بروز المقاربات المختلفة بما يحدث في العالم[16]. فالمقاربة الواقعية قدّمت إطاراً مفيداً خلال الحرب الباردة، ولكنه كان أقل نجاحاً في شرح نهايتها السلمية (بمعظمها)، حيث أعلن بعض المؤلفين أننا وصلنا إلى نهاية التاريخ بحلول أوائل تسعينات القرن العشرين[17] – مقولة تناقض مقاربة الواقعيين. والخطوات الكبيرة في التعاون الدولي حتى خلال الحرب الباردة – على غرار القضاء على الجدري، أو بروتوكول مونتريال، على النحو المناقش في الفصل 4 – يمكن فهمها بشكل أفضل من وجهة نظر ليبرالية. ومع استمرار الاضطرابات وتصاعد التوترات على المستوى الجيوسياسي، تكتسب المقاربة الواقعية مزيداً من المساحة، ضمن احتمال بل واقع هيمنة الصراعات العنيفة عبر البلدان.

وقد يبدو أن نماذج سلوك البلدان التي تهيمن عليها المصالح والمنافسة هي الأنسب لوصف السياق الحالي. وإذ تتيح النظريات المختلفة في العلاقات الدولية روايات معقولة، يمكن الاستشفاف من التمسّك بهذا الرأي أن النظام الدولي الذي بني في أعقاب الحرب العالمية الثانية – والذي يركز على التعددية والانفتاح الاقتصادي والتعاون الأمني – يتلاشى في غمرة سلسلة جديدة من الحروب[18]، وزيادة الحمائية وتصاعد السياسة الشعبوية حول العالم[19]. وفي هذه الرواية، التشرذم المحتمل في النظام الدولي الذي يبدو أنه يبرز اليوم إنما هو حصيلة تحوّلات هيكلية، حيث تسعى دول وتحالفات جديدة إلى اكتساب السلطة والنفوذ، وإلى الاستجابة للتهديدات المحدقة بأمنها[20]. كما أن التحديات العالمية اليوم، من حيث حجمها وتعقيداتها، قد تولّد ضغوطاً جديدة على المؤسسات الدولية التي أنشئت لعصرٍ مختلف تماماً.

فالسياق الجيوسياسي الحالي يتسم إذاً بعدم اليقين، وانعدام الأمن، واحتمال حدوث مزيد من التشرذم والفوضى. وما يزيد الوضع سوءاً أن العديد من الناس يعيشون في بلدان تشهد حكوماتها تغييرات غير دستورية في السلطة، أو انتخابات متنازع عليها دولياً، أو عقوبات كبيرة مفروضة عليها (الشكل إ-6-2-1). وقد يكون من الصعب التنبؤ بسلوك بعض هذه البلدان في السياق الدولي أو تفسيره، مع احتمال حدوث مزيد من عدم الاستقرار الإقليمي أو حتى نشوب صراع عنيف. وبالإضافة إلى الدول، تؤدي جهات فاعلة جديدة دوراً في توفير منافع عامة عالمية، ولا تنحصر هذه الجهات بالمنظمات المتعددة الأطراف بل تشمل كيانات أخرى، من الشركات المتعددة الجنسيات إلى المجتمع المدني والمنظمات الخيرية. وإزاء التراجع الشديد في إنشاء منظمات دولية جديدة في القرن الحادي والعشرين، تكثّفت مبادرات الحوكمة بين القطاعين العام والخاص عبر الوطني[21].

الشكل إ-6-2-1 يعيش نصف مليار شخص في حالات تباعد سياسي، أي حوالي خمسة أضعاف الرقم المسجل في عام 2010

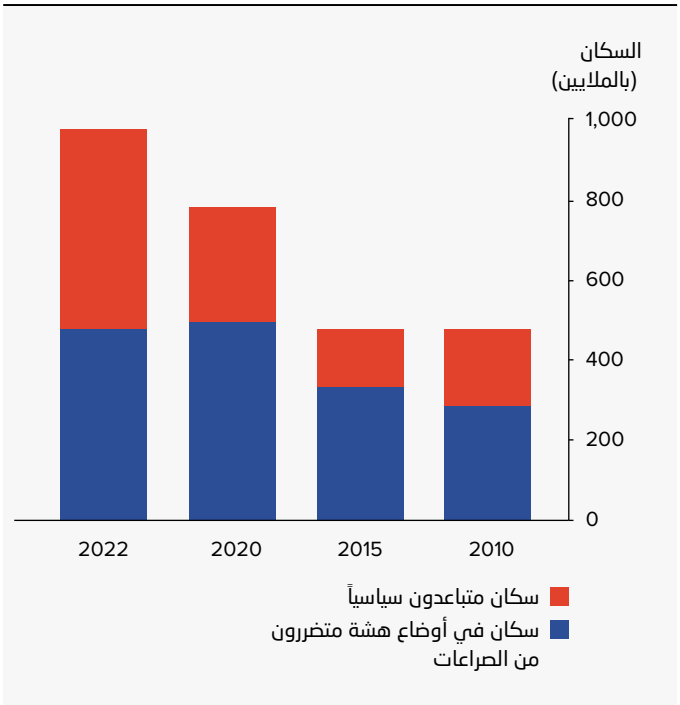

ملاحظة: تشير حالات التباعد السياسي إلى البلدان التي تكون فيها العلاقات بين الجهات المانحة للمساعدات الرسمية والسلطات الوطنية متوترة أو مقطوعة بسبب حدوث تغييرات غير دستورية في الحكومة أو انتخابات متنازع عليها دولياً، أو عقوبات رئيسية.
المصدر: Cliffe and others 2023.

ملاحظات

1 تتضمّن دراسة حديثة في العلاقات الدولية، Dunne, Kurki and Smith 2021، فصولاً عن الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الهيكلية، والليبرالية، والليبرالية الجديدة، والمدرسة الإنجليزية، والماركسية، وحركة ما بعد البنيوية، ونظرية ما بعد الاستعمار، ونظرية العلاقات الدولية المعيارية، والنظرية الخضراء.

2 لصيغة حديثة لوجهة النظر هذه في شكلها الكلاسيكي، وأهميتها في عالم اليوم إزاء وجهات النظر الأخرى، يمكن الاطلاع على Kirshner 2022 التي استُمد منها وصف المقاربة الواقعية في هذه الإضاءة.

3 هذا هو التعريف التقليدي للقوة الذي اقترحه Weber 2016، وأعاد تحديده Dahl 1957, pp. 202-203: "فكرتي البديهية عن القوة تشبه ما يلي: لدى "أ" سلطة على "ب" إلى درجة تدفع "ب" إلى القيام بفعل ما كان ليقوم به". لمراجعة مقاربات أخرى لتعريف القوة وتحديد مفهومها، يمكن الاطلاع على Guinote 2017.

4 وهذا ما يحدث عندما يعتبر الآخرون أن الجهود التي تبذلها دولة ما لزيادة أمنها إنما تجعلها أقل أمناً، حتى في حال لم يكن لدى الدولة التي تعزّز أمنها نية عدوانية.

5 Kirshner 2022, p. 16.

6 Acemoglu and Wolitzky 2023.

7 Moravcsik 1997 التي تشكل أساس المقاربة الليبرالية في هذه الفقرة.

8 Katzenstein, Keohane and Krasner 1998.

9 Ruggie 1998.

10 Ruggie 1992.

11 Wendt 1992.

12 Finnemore and Sikkink 2001.

13 هذا هو سبب استخدام كلمة "مقاربة"، بالنظر إلى النظريات والاختلافات المتعددة التي تتناسب مع كلٍّ منها، بما يتماشى مع دراسة Kirshner 2022.

14 Checkel 1998.

15 المثالان من دراسة Kirshner 2022.

16 Keohane 2020.

17 Fukuyama 1992.

18 Poast 2023.

19 Ikenberry 2018.

20 يمكن الاطلاع على Colgan and Keohane 2017؛ Ikenberry 2018؛ Jones and Malcorra 2020؛ Shidore 2023.

21 Reinsberg and Westerwinter 2021, p. 73.

الجغرافيا السياسية والأمم المتحدة في بداية عهدها: صداقة أو خصومة؟

أندرو طومسون، جامعة أكسفورد

لم تنشأ الأمم المتحدة لأن الدول كانت متحدة. هذه إحدى الطرق لشرح كيفية اجتماع دول العالم في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، في عام 1945، لمناقشة مشاكلها المشتركة، أو على حد تعبير أقرب إلى التشاؤم يقتبس عن الأمين العام الثاني للأمم المتحدة، الدبلوماسي السويدي داغ همرشولد: لم تنشأ الأمم المتحدة لإدخالنا الجنة، بل لإنقاذنا من الجحيم[1].

ولطالما عُرّفت الأمم المتحدة من خلال الجغرافيا السياسية، ليس لأنها ببساطة أو بشكل مباشر وليدة الجغرافيا السياسية، بل لكون هذا المجال يسلّط الضوء على وظيفتها المزدوجة في الاعتراض على النظام الجيوسياسي المحيط بها أحياناً، ودعمه أحياناً أخرى. وبكلماتٍ أخرى، اضطلعت الأمم المتحدة، طوال تاريخها، بمهام لا تستطيع الدول أو لا تودّ القيام بها؛ وفي طرق عملها تعبير عن المفاهيم المتنافسة للتعاون الدولي ضمن نظام الدول السائد.

وهذا يعني من الناحية العملية أن التنافس بين الدول كان في الوقت نفسه يحفّز الأمم المتحدة الوليدة ويقيّدها، وأن التغيير الجغرافي السياسي كان يمكّنها ويحدّها. وكانت الأمم المتحدة، شأنها شأن العديد من المنظمات الدولية التي برزت أو وسّعت اختصاصاتها بعد الحرب العالمية الثانية، واحدة من صانعي – وليس فقط متلقّي – الأنظمة العالمية الجديدة التي سعت إلى إعادة تحضّر أوروبا وجعل العالم القديم جديداً.

وبالأساس، لم تكن الأمم المتحدة تشبه عصبة الأمم التي سبقتها[2]. ولا شك في أن النظام العالمي المتصدّع الذي نشأ عن الحرب العالمية الأولى أدى إلى تغييرات على الساحة الدولية: مجموعة من الوكالات التنظيمية الجديدة، وخطاب ناشئ حول حماية الأقليات، ومناهضة الاستعمار بين التنظير والتطبيق. ورغم تمسّك عصبة الأمم بالأمل في مجتمع دولي، يلتقي على القيم الليبرالية والديمقراطية لصالح أمم يجمعها مصير واحد، ما كان لدور الوصاية الجماعية المتوخّى من هذه المنظمة أن ينجح من دون انخراط جميع الدول ذات السيادة. لكن الدول لم تنخرط جميعها.

بعد عام 1919، قسّم العالم نفسه إلى مناطق جغرافية سياسية مختلفة، كانت إحداها الانتساب إلى عصبة الأمم – الراسخة في أوروبا والممتدة عملياً خارجها إلى الأنظمة الاستعمارية البريطانية والفرنسية. واتسمت عمليات إعادة الاصطفاف الجغرافية السياسية بعد عام 1945 بطابعين: أولاً، تسارع نمو القضايا العالمية بشكل ملحوظ. ثانياً، في مناصرة نظام عالمي جديد، لم تكن الأمم المتحدة لتقع أسيرة أي كتلة قوى كبرى، مهما كان التوسّع السريع للولايات المتحدة الأمريكية يعني أن لنفوذها أثر كبير في هذا المجال، كما في مجالات كثيرة أخرى.

وكان النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أكثر تعقيداً بكثير من نظام حقبة ما بين الحربين العالميتين، على الرغم من التوازن الثنائي القطب الواسع النطاق الذي ترسّخ في نهاية المطاف. ويرى العديد من المؤرخين أن عام 1945 شكّل ما يوازي نقطة الصفر. إلا أن التحوّلات الحاسمة حدثت في وقت لاحق، مع تسارع وتيرة إنهاء الاستعمار، واشتداد الحرب الباردة، واتخاذ العولمة أشكالاً جديدة. ورغم محاولات القوى الأوروبية التمسّك بالسيطرة على مستعمراتها، أظهرت خمسينات القرن العشرين أن نماذج الإمبراطوريات القديمة راحت تفقد جاذبيتها بسرعة. وكانت توترات الحرب الباردة بين العالمين الرأسمالي والشيوعي تتصاعد أيضاً، والترتيبات الإقليمية الجديدة – بما فيها حركة عدم الانحياز – تنشأ من سقوط الإمبراطوريات من جهة والتنافس بين القوى العظمى من جهة أخرى.

كيف نصف إذاً حالة الجغرافيا السياسية في فترة ما بعد الحرب، التي شرعت الأمم المتحدة تحاول تهذيبها؟ قبل نقطة التحوّل في حوالي عام 1960، كانت منطقة الولايات المتحدة الأمريكية تشمل أمريكا اللاتينية وجزءاً كبيراً من المحيط الهادئ، باستثناء الطرف الغربي وكوريا المتنازع عليهما مع الصين. وإلى جانب منطقة الولايات المتحدة الأمريكية تقع المنطقة البريطانية، التي امتدّت على جزء كبير من الشرق الأوسط حتى عام 1956؛ وعلى شرق أفريقيا الوسطى وجنوبها وجزء كبير منها؛ وعلى المحيط الهندي؛ وجزء من جنوب شرق آسيا. وكانت المنطقة السوفياتية تشمل الصين حتى الانقسام الصيني السوفياتي في

1955-1956 الذي قسم العالم الشيوعي. ولم تترسخ هذه المناطق الجغرافية السياسية إلا بعد عام 1960، عندما كانت الأمم المتحدة تشهد زيادة هائلة في عضويتها، ولا سيما من الأعضاء الأفارقة. وتوطّد الامتداد العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح الاتحاد السوفياتي أكثر نشاطاً في "العالم الثالث". وعلى صعيدٍ آخر، تعافت ألمانيا واليابان.

ومن الواضح أن هذه الأرضية لم تكن ملائمة للحكم العالمي. وفي الواقع، بدأ أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بحلول عام 1970، يمارسون حق النقض بشكل أكثر تواتراً، في إشارة لا لبس فيها إلى المشاكل الاقتصادية والتوترات السياسية المتصاعدة التي اتسم بها ما تبقّى من ذلك العقد. ولكن في زمن تسارع العولمة، لم تعد القوة تعتمد على الدولة وإن ظلّت الدولة تعتمد على القوة. ولم تكن المنظمات الدولية متفرّجة سلبية في مواجهة الاضطرابات الجيوسياسية في سبعينات القرن العشرين، من أزمات النفط والديون، والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية المتكرّرة، والصراع العالمي بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، بل كانت تمتلك قوّة استمدتها من دورها: قوّة لتسليط الضوء على المعاناة وجعل اللامبالاة موقفاً مكلفاً، وقوّة للاعتراف بالسيادات الجديدة وزيادة قابلية الاعتراف بتلك السيادات.

وكانت الأمم المتحدة قد شارفت النضوج. ومن خلال أداء دور أكثر نشاطاً والسعي إلى أثرٍ أعمق في الشؤون العالمية، تحدّت ضمناً، إن لم يكن صراحة، هيمنة الدول على النظام السياسي العالمي. ومن خلال ترتيب المؤسسات بشكل صحيح، رأى الموظفون المدنيون في الأمم المتحدة – الذين اختار الكثير منهم السياسة الدولية على السياسة الوطنية – أن بإمكانهم السعي بشكل أفضل إلى إيجاد حلول تعاونية لمشاكل العالم، وإدارة عواقب زيادة الاعتماد المتبادل بشكل أفضل. وكانت الأمم المتحدة في الواقع تتحوّل إلى الأراضي التي كانت تحتلّها الدول القومية في السابق. ففي الواقع، كلما كان نظام الدبلوماسية فيما بين الدول أضعف، اضطرت المنظمات الدولية ما بعد الحرب إلى تحمّل أعباء هفواته وإخفاقاته. وفي هذه الحالة، كان من المفترض أن تكتسب الجغرافيا السياسية أهميةً مزدوجة – السيطرة على المصائب التي تجعل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة متأهّبة للعمل، وتحديد أولويات التعاون الدولي وأشكاله.

ولكن القيام بدور نشط في النظام العالمي تطلّب من الأمم المتحدة أن تذهب إلى أبعد من أي شيء تصوّرته عصبة الأمم؛ فمزيج المهام التي تولت القيام بها ازداد ليشمل السلام والأمن، وبناء الدولة والتنمية، وإعلان حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها، وتوفير الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ. ونشأت هياكل قانونية ومؤسسية مختلفة حول كل مهمّة من هذه المهام، ما جعلها تبدو مختلفة عمّا كانت عليه في الواقع. ويمكن البحث في تناغم هذه المهام مع بعضها البعض في الجيل الأول من عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة[3].

وقد نضجت الأمم المتحدة، على الأقل من الناحية العملية، من خلال عملياتها لحفظ السلام. فقد ارتبط حفظ السلام، باعتباره أداةً لحل الصراعات، ارتباطاً وثيقاً بالأمم المتحدة. ولأن الأمم المتحدة لم تكن تملك أياً من الأصول التي تخوّلها أداء دور قوة عظمى، كانت جهود حفظ السلام مقيّدة بطبيعتها: فلم يكن يُقصد بها فرض إرادة جماعية لمجلس الأمن، حالت الحرب الباردة دون توفّرها. وبدلاً من ذلك، أشرفت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي اعتمدت على الدول الأعضاء لمدّها بالعناصر، على عمليّات وقف إطلاق النار والهدنات، وفصلت بين الأطراف المتحاربة بقوات خاصة.

وعلى الرغم من هذا التقييد، كان لا بد أن تتأثّر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بفراغ السلطة الناجم عن فك الارتباط الاستعماري. ولم تتمكّن من تجنب السؤال الصعب حول معنى تقرير المصير، في وقت أُثير المفهوم كمعيار دولي، مع أن دول ما بعد الاستعمار تكبّدت خطر التصدع نتيجة للحركات الانفصالية.

وكان الهدف من العمليات الأولية وضع حاجز بين الأطراف المتحاربة، مع ضمان موافقة الدول المضيفة، وحياد قوات الأمم المتحدة، وعدم استخدام القوة إلا كحل أخير للدفاع عن النفس. وقد تغيّر كل ذلك في الكونغو في عام 1960، عندما اعتمدت الأمم المتحدة مفهوماً أكثر شمولاً لحفظ السلام[4]. وقد مثّلت أزمة الكونغو، كما كانت تُعرف وقتئذٍ، نقطة تحوّل في فهم معنى إنهاء الاستعمار في أفريقيا؛ وفي تطوّر دور الأمم المتحدة أيضاً. فمع انسحاب البلجيكيين فجأة من الكونغو، مخلّفين وراءهم الفوضى والكوارث، ومع تنافس الشرق والغرب على الولاء الأفريقي، شرعت الأمم المتحدة في عملية غير مسبوقة: مهمة مدتها أربع سنوات، نشرت من خلالها قوة متعددة الجنسيات يبلغ عديدها 20,000 تقريباً (معظمهم أفريقيّون) لاستعادة وحدة البلاد وتمكين الحكومة المستقلة حديثاً من العمل. ولأول مرة في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، سُمح للقوات الإثيوبية والأيرلندية والسويدية والهندية، الخاضعة لسيطرة المنظمة، باستخدام القوة منعاً لانفصال مقاطعة كاتانغا الغنية بالموارد.

أدّت هذه العملية التي اعتبرها البعض الأكثر إثارة للجدل – قبل عمليّات تسعينات القرن العشرين – إلى مآس متعددة: وفاة همرشولد إثر تحطّم طائرته في روديسيا الشمالية (زامبيا الحالية) في مهمة لإحلال السلام في الكونغو، في ظروف لا يزال البعض يشتبه في أنها مدبّرة؛ جدل دولي كبير حول حقوق الإنسان إثر شكوك بارتكاب قوات الأمم المتحدة لبعض الانتهاكات؛ وتأرجح المنظمة الأممية على حافة الإفلاس، إذ كلّفت عمليات حفظ السلام مبلغاً هائلاً قدره 10 ملايين دولار شهرياً (أكثر من 100 مليون بدولارات اليوم).

وقد خضعت أزمة الكونغو للتدويل منذ البداية، شأنها شأن العديد من الصراعات الأخرى التي أعقبت الحرب وكان على الأمم المتحدة أن تقرّر إما التدخل أو عدم التدخل فيها. وفي حين كبحت عمليات حفظ السلام تورّط أفريقيا في التطلعات الاستعمارية الجديدة والحرب الباردة، أصبحت هذه العمليات محوراً لهذا التورّط. وقد حال "التدخل باستخدام القوة" الذي أذن به مجلس الأمن دون تفكّك الكونغو، وحصل على تقييم إيجابي في ذلك الوقت، إلا أن تحويل عمليات حفظ السلام الدفاعية إلى قتال هجومي زجّ الأمم المتحدة في أزمة، وكشف عن محدوديّة نموذج همرشولد: فسرعان ما تم التخلي عن التنفيذ، واستبدل بالمراقبة والتوسّط.

ورغم هذا الرأي العسكري السلبي، لم يشكّل الأمن بالنسبة إلى همرشولد غاية في حد ذاته، بل رأى فيه شرطاً مسبقاً ضرورياً لتوفير هيكلية قد تحافظ على تماسك الكونغو. ورأى الأمين العام أن مساهمة الأمم المتحدة الطويلة الأجل يمكن توظيفها بشكل أفضل في المجال المدني، وهي تشمل برنامجاً مركباً لبناء الدولة (إنشاء إدارة موازية وقيادتها)، وعملية إغاثة مركبة أيضاً (موجّهة بشكل خاص إلى منع انهيار النظام الصحي في الكونغو). وكان طرد المرتزقة البلجيكيين وهزم الانفصاليين الكاتانغيين مجرد خطوات باتجاه هذين الهدفين الأكبرين.

ومن المفيد فهم عمليات حفظ السلام بعد الحرب: فهو يكشف كفاح الأمم المتحدة لإدارة إنهاء الاستعمار والوساطة بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة. وفي تركة عمليّات حفظ السلام تأثير كبير على كيفية تصوّر الأمم المتحدة نفسها اليوم. وما تظهره عمليات حفظ السلام بعد الحرب (حتى عندما تأتي بنتائج عكسية) هو أن الأمم المتحدة لديها القوة – ليس فقط لإعلان أزمة بل والأهم لتحديد طبيعة الأزمة التي تستجيب لها.

وعندما أعلنت الأمم المتحدة أزمة الكونغو، إنّما تموضعت كمستجيب رئيسي، فأتاحت بذلك المصفوفة المؤسسية التي كان على المنظمات الدولية الأخرى، مثل الصليب الأحمر، أن تتموضع فيها. وذهبت الأمم المتحدة، في تعريفها لأزمة الكونغو، إلى أبعد من التموضع، إذ حدّدت بالضبط نوع الاستجابة المطلوبة. وإذا كان من يدرك أبعاد الأزمة يمتلك قوة التدخل فيها، فمن يصنع الأزمة يمتلك قدرة وازنة على تحديد كيفية إدارتها[5].

ومسألة ترتيب الأزمات، وتحديد أي العناصر يتصل ببعضها وسبب هذا الاتصال، إنما هي ذات صلة بالجغرافيا السياسية في هذا العصر، عصر تشابك الأزمات حيث تترابط الصدمات العالمية ببعضها أشد ارتباط. ويزداد تجاهل المعايير الدولية، ليس فقط في أوكرانيا وغزة ولكن في أكثر من 100 صراع مسلّح، لا يتصدّر عناوين الصحف سوى بعض منها. وفي القرن الحادي والعشرين، تزيد من تعقيد التصدع الجغرافي السياسي أزمةٌ بيئية عالمية، تضاعف الاحتياجات الإنسانية، وتهدّد المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر والتنمية البشرية في العالم خلال ربع القرن الماضي.

لذلك، تعتمد قدرتنا على التكيّف على الاعتراف بأن تغيّر المناخ والصراع يسيران الآن جنباً إلى جنب، علماً أن تغيّر المناخ سيضاعف مخاطر صراعات الغد، وسيزيد من تعقيد الصراعات القائمة. ومع ذلك، تظل التعقيدات الكبرى الجيوسياسية. ومهما شكّل النشاط البشري القوة الأساسية التي تحدد معالم كوكبنا، فاعتبارات الأمن الإقليمي تتفوّق كل مرة على الأمن البشري. ومع تضاعف الظواهر الجوية القصوى، تعني معالجة الآثار السلبية لتغيّر المناخ ابتكار مسارات أوضح للتدخل وسط موجة متصاعدة من الشعبوية واشتداد الاستقطاب. ويجب سبر مسارات جديدة وإفساح المجال للأساليب الإبداعية.

وسيكون التمثيل الجغرافي وقوة المشاركة من الاعتبارات الرئيسية في أي عملية إصلاح، وخاصة إذا كان المراد معالجة الاختلالات الأساسية والمظالم التاريخية في النظام العالمي الحالي. وسيتوقف الكثير على قدرة الأمم المتحدة ومرونتها لتنشيط الهيكل المؤسسي لما بعد الحرب، الذي ناهز اليوم 80 عاماً، وسد الفجوة بين ما يُتوقّع أن تقوم به المؤسسات المتعددة الأطراف وما هي قادرة على القيام به. ولن يتسنى تعزيز الإيمان بالتعددية وتحسين التعاون العالمي الفعال إلا من خلال سد هذه الفجوة، واعتماد نُهج أكثر شمولاً لحل المشاكل. ويكشف تاريخ الأمم المتحدة عندما كانت في أول عهدها أنها ليست المرة الأولى التي تواجه فيها المنظمة تحدياً جيوسياسياً بهذا الحجم أو التعقيد أو الإلحاح.

ملاحظات

يعرب المؤلف عن امتنانه للسيد أداما ديينغ، المستشار الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية، على تعليقاته القيّمة على مسودة سابقة لهذه الإضاءة.

1 Hammarskjöld 1954.

2 للمقارنة، يمكن الاطلاع على Darwin 2007.

3 يمكن الاطلاع، على وجه الخصوص، على MacQueen 2014.

4 لتوصيف جديد لعملية الأمم المتحدة في الكونغو، يربط بين الجوانب العسكرية والمدنية لحفظ السلام، يمكن الاطلاع على Thompson forthcoming.

5 في ما يتعلق بإعلان الأزمة وتعريفها، والأدوار التي أدتها كل جهة في بناء نظام عالميٍّ جديد، يمكن الاطلاع على مشروع Changing Global Orders الذي يديره الكاتب مع أربعة مدراء آخرين https://www.oxfordmartin.ox.ac.uk/changing-global-orders/ (اطلع عليه في 24 كانون الثاني/يناير 2024).

فهم الآخرين (خطأً)

ليوناردو بورشتاين، جامعة شيكاغو

يتأثر معظم الناس بالآخرين عند اتخاذ قرارات مهمة أو عند تكوين رأي. ويجب أن يكون لفهم الآخرين دور رئيسي في هذين السياقين. والناس، في الواقع، يتأثرون بما كوّنوا من أفكار عن معتقدات الآخرين أو أفعالهم. ولكن ماذا لو أخطأ الناس في فهم الآخرين؟ إذا كان الفهم الخاطئ شائعاً، فقد يتخذ العديد من الأشخاص قرارات بناءً على معلومات غير صحيحة. وأكثر من ذلك، يمكن تغيير السلوكيات المهمة بمجرّد تعديل معتقدات الناس بشأن الآخرين.

تبدأ هذه الإضاءة بدراسة الفهم الخاطئ للأعراف المرتبطة بالجنسين. والاستنتاج واضح: الفهم الخاطئ للأعراف المرتبطة بالجنسين منتشر في كل العالم، ومجرّد توفير المعلومات يمكن أن يؤدي إلى تحسينات في مشاركة المرأة في سوق العمل. وتلخّص هذه الإضاءة تحليلاً لمجموعة من الأدبيات الحديثة عن الفهم الخاطئ، التي تخلص إلى أن الفهم الخاطئ للآخرين منتشر على نطاق واسع، ومتفاوت، ويتزايد عندما يتعلق بأعضاء من خارج الفئة. والعلاجات التجريبية لتعديل الفهم الخاطئ تصيب هدفها بشكل عام، وغالباً ما تؤدي إلى تغييرات مهمة في السلوكيات. لذلك، فالتدخلات التي تصحّح الفهم الخاطئ يمكن أن تولّد التعاطف والتعاون بين الفئات وتقلّل الصراع والعداء.

الفهم الخاطئ للأعراف المتعلقة بالجنسين: أدلة عالمية

تدرس وحدة مصممة حديثاً من استطلاع غالوب العالمي الأعراف الفعلية والمتصوّرة المتعلقة بالجنسين باستخدام عيّنات تمثيلية من 60 بلداً، تغطي معاً أكثر من 80 في المائة من سكان العالم[1]. أحد جوانب الأعراف المدروسة يتعلّق برأي الناس فيما إذا كان ينبغي السماح للمرأة بالعمل خارج المنزل، وكيف يفهم الناس آراء الآخرين في هذا الموضوع. الأنماط المستخلصة ملفتة للنظر: في كل بلد أجريت فيه الدراسة، تدعم الغالبية (العظمى في كثير من الأحيان) من الناس فكرة عمل النساء خارج المنزل. وفي كل بلد، يقلل الناس من مستوى الدعم الذي يقدمه الآخرون للفكرة.

السؤال التالي الذي يتبادر إلى الذهن هو ما إذا كانت الأعراف المتعلقة بالجنسين تشكّل بحد ذاتها حالة شاذة من حيث دقة الفهم: ربما يسيء الناس بشكل خاص فهم آراء الآخرين في هذا السياق ولكن ليس في سياقات أخرى. تساعد نتائج تحليل حديث للأدبيات في الإجابة على هذا السؤال.

الفهم الخاطئ للآخرين عبر السياقات

تقيس مراجعة مفصّلة تناولت 81 ورقة بحثية منشورة في العلوم الاجتماعية على مدى السنوات العشرين الماضية التصوّرات المتعلقة بالآخرين في مجموعة واسعة من السياقات[2]. الصورة واضحة: في المجتمعات المختلفة، يسيء الأفراد على نطاق واسع فهم ما يعتقده الآخرون، وما يفعله الآخرون، وحتى من هم الآخرون. يغطي هذا الفهم الخاطئ مجموعة متنوّعة من المواضيع، من المعتقدات المتعلقة بحجم السكان المهاجرين، إلى فهم الآراء السياسية للمناصرين، إلى فهم سلوكيات الآخرين إزاء التلقيح في مجتمع ما. ويفضي التحليل إلى بعض الحقائق النمطية الرئيسية.

- ينتشر الفهم الخاطئ للآخرين في مختلف المجالات ولا يُنسب ببساطة إلى الخطأ في القياس. ويتطلّب تقييم الفهم الخاطئ توضيح التصوّرات عن الآخرين ومعرفة حقيقتها. فعلى سبيل المثال، يمكن مقارنة تصوّرات التكوين العرقي للسكان بحقيقة موضوعية هي نسبة كل مجموعة عرقية من مجموع السكان، على النحو الوارد في بيانات تعداد السكان. وبالنسبة لتصوّرات آراء الآخرين في موضوع ما، تشير الحقيقة إلى وجهات نظر السكان المعنيين المبلّغ عنها (على سبيل المثال، مستواهم الوسطي).
- يكون الفهم الخاطئ للآخرين متفاوتاً بشكلٍ عام، حيث ترجح المعتقدات بشدة إلى جانب واحدٍ عند مقارنتها بالواقع. والتفاوت في الفهم الخاطئ هو نسبة المستجيبين من جانب واحد من الحقيقة إلى

المستجيبين من الجانب الآخر. وفي هذا التعريف، يكون الرقم الأعلى دائماً هو البسط، بغض النظر عما إذا كانت درجة المعتقدات مبالغ فيها، سلباً أو إيجاباً. وبالتالي، تشير النسبة 1 إلى توازن مثالي، وتشير أي نسبة أعلى إلى اختلال أكثر وضوحاً في التوازن. وعادةً ما يميل الفهم الخاطئ للآخرين إلى جانب واحد، ويكون الميل كبيراً.

- الفهم الخاطئ لأعضاء الفئة الواحدة لا يظهر بوضوح كالفهم الخاطئ لأعضاء من خارج الفئة. وفي أكثر من نصف المجالات المدروسة، كان فهم معظم المستجيبين لأعضاء فئتهم أكثر دقة من فهمهم لأعضاء الفئات الأخرى. كذلك فالتصوّرات المتعلّقة بأعضاء من فئات أخرى تكون عادةً أكثر انتشاراً بين المستجيبين مقارنة بتلك المتعلقة بأعضاء الفئة الواحدة. وهذا يعني أن وجهات النظر حول أعضاء الفئة ليست أكثر دقة فحسب، بل هي أيضاً أكثر اتساقاً مع الواقع. والتصوّرات عن أعضاء الفئة الواحدة موزعة بشكل أكثر تناسباً مع الحقيقة من التصوّرات عن أعضاء الفئات الأخرى.
- ترتبط مواقف المرء ومعتقداته ارتباطاً قوياً وإيجابياً بفهمه الخاطئ لمواقف الآخرين ومعتقداتهم حول القضايا نفسها. ويتجه المستجيبون إلى الاعتقاد بأن أعضاء الفئة التي ينتمي إليها الآخرون يشاركونهم الخصائص أو المواقف أو المعتقدات أو السلوكيات، في حين أن أعضاء الفئات الأخرى مختلفون عنهم كل الاختلاف.

فهل ينجح توفير المعلومات بهدف تصحيح المفاهيم الخاطئة؟ وهل يؤدي إلى تغييرات سلوكية؟ الجواب هو أن هذه التدخلات فعالة بشكل عام – لكن في نتائجها بعض الفوارق الدقيقة[3]. فالتدخلات الأكثر نوعية وسردية، مثل تلك التي تنطوي على الحكايات والمقالات القصيرة وروايـة القصص، لها تأثير أكبر في تصحيح الفهم الخاطئ. وفي حين تؤدي بعض العلاجات إلى تغييرات كبيرة في السلوكيات، غالباً ما لا تحدث التغييرات الكبيرة إلا في الدراسات التي تتناول التعديلات السلوكية بعد فترة وجيزة من التدخلات، فتشير إلى عدم مرونة في رسم العلاقة بين الفهم الخاطئ وبعض السلوكيات: فقد تتغيّر المعتقدات، إلا أن الدوافع الأساسية الأعمق التي تحرّك السلوك قد لا تتغيّر. وتتوافق النتائج مع أعمال حديثة أخرى تشير إلى أن التدخلات النوعية والقائمة على السرد قد تكون فعالة بشكل خاص وقد يكون لها آثار طويلة الأمد[4]. وفي فهم أكثر الطرق فعاليةً لتصحيح الفهم الخاطئ وإحداث تغييرات سلوكية طويلة الأمد وسيلةٌ مهمة للبحث المستقبلي – الذي يمكن أن يكون له آثار سياسية ذات مغزى.

ومن المسارات الأخرى الأكثر ارتباطاً بالمفاهيم للعمل المستقبلي تلك التي تشتمل على فهم أفضل للقوى العامة التي تؤدي إلى استمرار الفهم الخاطئ. ويمكن، من حيث المبدأ، تفسير أصل الفهم الخاطئ للآخرين وتصلّبه واستمراره بأطر مفاهيمية مختلفة، مثل القوالب النمطية[5]، والاستدلال المدفوع[6]، وتجاهل الأغلبية[7]. لكن معظم تصميمات الدراسات الحالية لا تقدر على تفكيك دور هذه النماذج المختلفة. ويساهم تحسين فهم دور هذه الآليات في تصميم أفضل للسياسات.

المجال الأخير الذي ينبغي النظر فيه هو كيفية التفكير في الرفاه في سياقات ينتشر فيها الفهم الخاطئ على نطاق واسع. إحدى وجهات النظر المعيارية – من خارج نطاق الأدبيات الحالية – هي معرفة ما إذا كان إعلام الناس بالحالة الحقيقية للعالم، لتصحيح تصوّراتهم، أمراً مرغوباً فيه دائماً. ومن المفهوم أن العديد من الأنظمة الاستبدادية قد تحافظ على سيطرتها السياسية من خلال التلاعب المباشر بتصوّرات المواطنين لبعضهم البعض[8]. وفي مثل هذه السياقات، هل تؤدي التدخلات التي تصحّح بعض التصوّرات حول الآخرين إلى شمول المزيد من الناس حول العالم بالحقوق السياسية والحريات؟ وإذا كان الفهم الخاطئ حصيلة توقّعات، فهل يمكن تصميم سياسة لبناء تصوّرات خاطئة تؤدي إلى نتائج مرغوبة أكثر اجتماعياً (كما هو الحال في سياقات التسامح العنصري والمساواة بين الجنسين)؟

دروس لبناء التعاون بين الفئات والحد من العداء

الناس أكثر عرضةً لفهم أعضاء الفئات الخارجية بشكل خاطئ بالمقارنة مع أعضاء الفئة التي ينتمون إليها. وفي كثير من الحالات، يضاعف هذا الفهم الخاطئ الاختلافات المتصوّرة بين الفئات، كما في حالة الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية[9]. وهذه الظاهرة متوقّعة، نظراً لتركيز وسائل الإعلام والسياسيين المتزايد على عقلية "نحن في مقابل هم". ومن الآثار المحتملة ما يتعلّق بفرضية قائمة منذ فترة طويلة في علم النفس الاجتماعي، مفادها أن التشابه المتصوَّر هو مدخل رئيسي لشعور شخص ما بالتعاطف مع فئات أخرى. ويمكن أن يساهم توفير المعلومات والاتصال بين الفئات في زيادة التشابه المتصوَّر مع الفئات الأخرى، ما يؤدي إلى زيادة الإيثار والتعاطف مع هذه الفئات[10]. وبالتالي، فإن تصحيح الفهم الخاطئ للفئات الخارجية من شأنه الحد من العداء وزيادة التعاون والإيثار – وهي نتيجة مهمة في عالم يزداد فيه الانقسام والاستقطاب.

وفي المجتمعات المختلفة والمجالات المختلفة، يخطئ الأفراد في فهم ما يعتقده الآخرون، وما يفعله الآخرون، وحتى من هم الآخرون. وتشير مجموعة الأعمال المستعرضة في هذه الإضاءة إلى إمكانية تحقيق تغييرات في السلوكيات والمواقف، في العديد من السياقات الهامة، بإجراء تدخّلات بسيطة وفعالة من حيث الكلفة في مجال السياسة العامة، من خلال توفير المعلومات في شكل إحصاءات أو مقالات قصيرة أو حكايات أو سرديات.

ملاحظات

1 Bursztyn and others 2023. يوسّع هذا العمل نتائج من المملكة العربية السعودية، حيث الغالبية العظمى من الشبان المتزوجين يدعمون سرّاً عمل النساء خارج المنزل ولكنهم يعتقدون خطأً أن غالبيّة الرجال الآخرين (بمن فيهم جيرانهم) يعارضونه (Bursztyn, González and Yanagizawa-Drott 2020).

2 Bursztyn and Yang 2022.

3 Bursztyn and Yang 2022.

4 Graeber, Roth and Zimmermann 2023.

5 Bordalo and others 2016.

6 Bénabou and Tirole 2016.

7 Bursztyn, Egorov and Fiorin 2020؛ Bursztyn, González and Yanagizawa-Drott 2020؛ Kuran 1997.

8 Kuran 1997.

9 Bordalo, Gennaioli and Shleifer 2022؛ Bordalo, Tabellini and Yang 2020.

10 Andries and others 2024.

الملاحظات والمراجع

الملاحظات

مقتطفات

1 UNDP 2020, 2022a.

2 Watson and others 2022.

3 لوحة التتبع العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإنصاف في اللقاحات: https://data.undp.org/insights/vaccine-equity.

4 Vaidyanathan 2024. هذه التعهدات تبقى أقل من الخسائر والأضرار المترتبة على تغيّر المناخ، التي تقدر بنحو 400 مليار دولار سنوياً.

5 https://about.bnef.com/blog/global-clean-energy-investment-jumps-17-hits-1-8-trillion-in-2023-according-to-bloombergnef-report/ (accessed 31 January 2024).

6 بيانات دليل التنمية البشرية حتى عام 2022 مستمدة من الجدول 1 في الملحق الإحصائي في هذا التقرير. والقيم لعام 2023 هي إسقاطات تستند إلى مصادر البيانات نفسها المستخدمة في الجدول.

7 Msemburi and others 2023.

8 UNDP 2022a.

9 أبلغ حوالى 3 مليارات شخص عن شعورهم بالقلق اليوم، بزيادة قدرها 687 مليون شخص على مدى العقد الماضي. وأفاد 2 مليار شخص بأنهم يشعرون بالحزن، أي بزيادة قدرها 540 مليون شخص منذ أكثر من عقد من الزمن؛ ويعاني 2.9 مليار شخص من الإجهاد، بزيادة قدرها 596 مليون شخص عن العقد الماضي (حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية المستندة إلى بيانات من مسح القيم العالمية). Daly and Macchia 2023 تشير إلى زيادة انتشار مشاعر الضيق العاطفي بين عامي 2009 و2021.

10 Kurlantzick 2022؛ Nichols 2021؛ UNDP 2023b.

11 Funke, Schularick and Trebesch 2023.

12 Andre and others 2024.

13 Fernbach and Van Boven 2022.

14 Gur, Ayal and Halperin 2021.

15 Graeber, Roth and Zimmerman 2023؛ Vogt and others 2016.

16 Demeritt and Hoff 2023. محور توسيع الولاية على الذات هو تعزيز قدرة الناس على أن يكونوا عوامل للتغيير. ولم تشدد السياسات بما فيه الكفاية على الدور المركزي للولاية بوصفها دعامة أساسية للتنمية البشرية. وعند تعزيز ولاية الناس على ذاتهم، تتاح لهم المشاركة في التفكير العام وصنع القرار من خلال المؤسسات التي يثقون بها.

17 حول أهمية ملكية الجماعة للمؤسسات السياسية، Allen 2023.

18 حول التوجه وجهة المستقبل كفكرة سياسية، White 2023.

لمحة عامة

1 Persson and Bennich 2023.

2 IRC 2023؛ UNHCR 2023b؛ UNHCR 2023c.

3 Msemburi and others 2023؛ Wang and others 2022.

4 Bollyky and others 2022؛ Lenton, Boulton and Scheffer 2022.

5 Bollyky and others 2022.

6 Henkel and others 2023.

7 Kumar and others 2022.

8 Druedahl, Minssen and Price 2021.

9 Gleeson and others 2023.

10 NASA 2023.

11 آفاق المناخ والبشر منصة تصوّر تفاعلية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (https://horizons.hdr.undp.org/) تتكوّن من مورد عام رقمي دينامي يتوقع حتى نهاية القرن الحادي والعشرين آثار تغيّر المناخ على الناس وآثاره على التنمية البشرية.

12 Albrecht 2012, p. 250. يمكن الاطلاع أيضاً على Clayton and Karazsia 2020؛ Stanley and others 2021؛ Wullenkord and others 2021.

13 Hickman and others 2021.

14 Funke, Schularick and Trebesch 2016؛ Guiso and others 2019؛ Gyöngyösi and Verner 2022؛ Mian, Sufi and Trebbi 2014.

15 Funke, Schularick and Trebesch 2023.

16 Cerra, Fatás and Saxena 2023.

17 Aiyar and others 2023.

18 Aiyar and others 2023؛ Xing, Gentile and Dollar 2021.

19 Ganapati and Wong 2023.

20 Chen, Mrkaic and Nabar 2019؛ Lane and Milesi-Ferretti 2018.

21 Holland and Pazarbasioglu 2024.

22 WTO 2023.

23 حتى عام 2023، بالاستناد إلى بيانات من الاتحاد الدولي للاتصالات (https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx، اطلع عليها في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

24 IOM 2022.

25 UNDP 2009.

26 Koczan and others 2021.

27 Engler and others 2020.

28 Stiglitz 1998.

29 Alcalá and Ciccone 2004؛ Bartley Johns and others 2015؛ Frankel and Romer 2017؛ IMF 2001. لآراء بشأن معجزة آسيا الوسطى يمكن الاطلاع على Birdsall and others 1993. للتجارة تأثيرات متفاوتة بين فئات السكان (Engel and others 2021).

30 White and others 2023.

31 Walter 2021b.

32 Alstadsæter and others 2023.

33 المعادن والطاقة والمحاصيل الرئيسية والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية والمعادن الأساسية والمواد الكيميائية والخدمات المالية والخدمات المهنية والملكية الفكرية (Seong and others 2022).

34 مساهمات في تحديد مفهوم المنافع العامة العالمية التي اكتسبت زخماً في مطلع القرن العشرين (Kaul, Kanbur, Sandler and Morrison 1999؛ Grunberg and Stern 1999؛ Sandler 1997). الموجة الأولى من اهتمام السياسة العامة بالمنافع العامة العالمية تظهر في Kaul and Conceição 2006؛ Kaul and others 2003؛ Zedillo and others 2006. لمراجعة حديثة للأهمية المتزايدة للمنافع العامة العالمية في العالم اليوم، يمكن الاطلاع على Buchholz and Sandler 2021.

35 Boese and others 2022؛ Card and others 2022؛ Iyengar, Sood and Lelkes 2012؛ McCoy and Somer 2019؛ Wagner 2021.

36 Levin, Milner and Perrings 2021.

37 لتكاليف استقطاب جائحة ما، يمكن الاطلاع على Van Bavel and others forthcoming.

38 Schimmelpfennig and others 2022.

39 كما يحاجج Bednar 2021.

40 Bednar 2021.

41 Hobolt, Leeper and Tilley 2021.

42 Henkel and others 2023.

43 De Vries, Hobolt and Walter 2021.

44 Bearce and Jolliff Scott 2019.

45 Deitelhoff 2020؛ Dellmuth and Tallberg 2015؛ Nye Jr 2001؛ Schneider 2018.

46 يمكن الاطلاع على Conceição and Mendoza 2006 والفصل 3 في التقرير الكامل.

47 Sparkman, Geiger and Weber 2022.

48 Graeber, Roth and Zimmerman 2023.

49 يُشار إلى مفهوم الولاية على الذات المرتبطة بالنتائج الجماعية باسم "الولاية الجماعية على الذات". يمكن الاطلاع مثلاً على Ibrahim 2006؛ Leßmann 2022؛ Pelenc, Bazile and Ceruti 2015؛ Rauschmayer and others 2018.

50 يمكن الاطلاع أيضاً على Prados de la Escosura 2022.

51 Tomasello ؛O'Madagain and Tomasello 2022 2022.

52 UNDP 2023a.

53 UNDP 2023a.

54 UNDP 2023a.

55 UN 2023b.

56 على سبيل المثال، اقترحت لجنة ستيغليتز لإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي (التي اجتمعت في عام 2008، في خضم الأزمة المالية العالمية 2007-2008) خيار إنشاء مجلس للتنسيق الاقتصادي العالمي (Stiglitz Commission 2009).

57 من خلال 171 عضواً في المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. في عام 2022، جرى تبادل مؤتمت للمعلومات حول ما يقرب من 12 تريليون يورو من الأصول. يمكن الاطلاع على OECD 2024b.

58 United Nations Secretary-General 2023.

59 Alstadsæter and others 2023.

60 Sen 1999, p. 18.

الجزء الأول

الفصل 1

1 بيانات دليل التنمية البشرية حتى عام 2022 مستمدة من الجدول 1 في الملحق الإحصائي في هذا التقرير. والقِيَم لعام 2023 هي إسقاطات تستند إلى مصادر البيانات نفسها المستخدمة في الجدول.

2 يمكن الاطلاع أيضاً على Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response 2021.

3 UNDP 2022a.

4 Rockström and others 2024؛ UNDP 2020b.

5 NOAA National Centers for Environmental Information 2023.

6 Ebi and others 2021.

7 NASA Earth Observatory 2023.

8 Oatis 2023.

9 Mlaba 2023.

10 Obermeier and Rustad 2023.

11 إذا استمرّت الحرب في اليمن حتى عام 2030، ستتراجع التنمية البشرية 40 عاماً أو جيلاً ونصف (Moyer and others 2019؛ UNDP and ESCWA 2023).

12 UN 2023d.

13 UN 2023d.

14 يحاجج Sen 1999 بأن التنمية هي عملية توسيع حريات الإنسان في أبعاد شتّى، بما في ذلك الحرية السياسية (مثل التحرر من الاستبداد والقمع)، والحرية الاقتصادية (مثل التحرر من الفقر والجوع)، والفرص الاجتماعية (مثل القدرة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية)، والشفافية (مثل حرية التعبير) والأمن.

15 WEF 2023c.

16 Msemburi and others 2023.

17 أقل البلدان نمواً تسجّل مستويات منخفضة من الدخل وتواجه مخاطر تجعل منها "الشريحة الأفقر والأضعف" في المجتمع الدولي (https://www.un.org/ohrlls/content/about-least-developed-countries).

18 يمكن الاطلاع على المناقشات في UNDP 2022a, 2022b.

19 يمكن الاطلاع مثلاً على Cerra, Fatás and Saxena 2023؛ Göcke 2002.

20 Cerra, Fatás and Saxena 2023.

21 يمكن الاطلاع مثلاً على Yagan 2019 بشأن التلاكؤ في التوظيف في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008.

22 يمكن الاطلاع مثلاً على Anzoategui and others 2019.

23 يحلّل Schwandt and Von Wachter 2020 مثلاً أثر الركود على صحة الأفراد الذين يدخلون سوق العمل في فترة ركود كبيرة.

24 على سبيل المثال، في سياق ما بعد الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008، يدقّق Ball 2014 في 23 بلداً من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويجد أدلة على خسارة في الناتج المحتمل كما انخفاض في معدل نمو الناتج المحتمل، يتفاقم بمرور الوقت.

25 يمكن الاطلاع مثلاً على Conceição and Kim 2010؛ Conceição, Kim and Zhang 2014؛ Conceição, Mukherjee and Nayyar 2011؛ Molina and others 2014. ويمكن الاطلاع أيضاً على التأثير المقدّر على التنمية البشرية لدورات الأعمال السياسية في أفريقيا، الوارد في Iddrisu and Mohammed 2019 ويشمل 38 بلداً أفريقياً من عام 1990 إلى عام 2015. كما يمكن الاطلاع على آثار الصدمات العالمية على مجموعة من مؤشرات التنمية البشرية الوطنية في 29 بلداً في غرب ووسط أوروبا ورابطة الدول المستقلّة في Horváth, Ivanov and Peleah 2012. بالإضافة إلى ذلك، تبيّن أن التقلبات الاقتصادية العالمية تؤثر على قيم دليل التنمية البشرية من خلال عناصر مختلفة من ميزان المدفوعات في مصر (Emara and Mohamed 2023). ويمكن الاطلاع على Kim and Conceição 2010 بشأن آثار صدمات الصراع على التنمية البشرية.

26 Molina and others 2014.

27 يحلّل Camarena and others 2022 مثلاً الاتجاه والعنصر الدوري للمؤشرات الاجتماعية مثل معدل البطالة وفقر الدخل وقيمة دليل التنمية البشرية في 15 بلداً في أمريكا اللاتينية. وتبيّن أن العنصر الدوري يفسّر 72.1 في المائة من التباين في معدل البطالة و32.1 في المائة من التباين في الفقر النقدي، لكنه لا يفسر إلا 3.3 في المائة من التباين في قيمة دليل التنمية البشرية. ووجد Leite and Ferreira 2023، باستخدام البيانات داخل البلد لخمس مناطق في البرازيل، أن قيمة دليل التنمية البشرية هي المؤشر الاجتماعي الذي يضم أدنى مكوّن دوري بين المؤشرات التي جرى تحليلها.

28 على سبيل المثال، يعود أصل الاستخدام الحديث للدورات الاقتصادية إلى قرن مضى، عندما كان ينظر إليها على أنها فترات متناوبة من الأزمات والازدهار في دراسات المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (Cerra, Fatás and Saxena 2023).

29 UNDP 2022a.

30 برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) هو تقييم خاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يقارن التحصيل العلمي الأساسي لدى اليافعين الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً في جميع أنحاء العالم من خلال قياس قدراتهم في مجالات الرياضيات الأساسية والقراءة والعلوم.

31 Johnson 2019.

32 Msemburi and others 2023. يستند هذا الرقم إلى حسابات الوفيات الزائدة. وكان العدد الذي سجّلته السلطات الوطنية أقل من ذلك بكثير، Johns Hopkins University 2023.

33 Rosenwald 2021.

34 Al Amin and others 2021؛ Lau and others 2022؛ Pujolar and others 2022.

35 Kaczorowski and Del Grande 2021؛ Ziedan, Simon and Wing 2022.

36 Keynejad 2023.

37 WHO 2022b.

38 Santomauro and others 2021.

39 UNICEF 2021.

40 Lee 2020.

41 Patel and others 2022, p. 2.

42 يمكن الاطلاع على Ravens-Sieberer and others 2023. ارتفع معدل انتشار الاضطراب مثلاً من 15 في المائة قبل الجائحة إلى 30 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2020 – كانون الثاني/يناير 2021 ثم انخفض إلى 25 في المائة في أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2022.

43 Schady and others 2023.

44 Schady and others 2023.

45 OECD 2023.

46 Dorn and others 2021.

47 Dorn and others 2021.

48 Bryant and others 2022.

49 Bryant and others 2022.

50 IMF 2021c.

51 IMF 2021c.

52 ILO 2023.

53 Alon and others 2022.

54 Alon and others 2022.

55 UNDP 2023a.

56 Goldin 2022؛ Flor and others 2022.

57 الدخل القومي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية الفعلية (حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى توقعات قاعدة بيانات منشور آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2023، https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October، اطلع عليها في 1 كانون الأول/ديسمبر 2023).

58 Arellano, Bai and Mihalache 2020.

59 UN Global Crisis Response Group 2023.

60 UN Global Crisis Response Group 2023, p. 4.

61 Ecker and others 2023.

62 Molina and Jensen 2023. تم استبعاد الصومال نظراً لعدم احتساب قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2019.

63 Guterres 2023a.

64 Arasmith, Østby and Aas ؛Aas Rustad 2023 Rustad 2022.

65 Institute for Economics & Peace 2023.

66 Buhaug and Gleditsch 2008.

67 Institute for Economics & Peace 2023.

68 De Maio 2010.

69 Hyndle-Hussein 2015.

70 SIPRI 2023.

71 ارتفع عدد الوفيات جرّاء المعارك إلى حد كبير في عام 2022. وحسب تقديرٍ صدر في منتصف عام 2023، تراوح عددهم بين 177,000 و303,000 (Davies, Pettersson and Öberg 2023). ومن المُرجح أن يكون عدد الوفيات أقرب إلى الحد الأعلى، بناءً على تقارير عن تقديرات أعلى من المتوقع للصراعات الرئيسية التي جرت في ذلك العام (Cooper and others 2023؛ Pilling and Schipani 2023). وتشير التقديرات، مع أنها غير مؤكّدة، إلى أن الوفيات جرّاء المعارك تصل إلى مستويات لم نشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويتفق هذا الأمر مع حقيقة أن العالم سجّل في عام 2022 أعلى مستوى من الصراعات المسلحة بين الدول منذ عام 1945. ويمكن الاطلاع على Obermeier and Rustad 2023 لمعرفة اتجاهات الصراعات الطويلة المدى.

72 Persson and Bennich 2023.

73 Uppsala Conflict ؛Persson and Bennich 2023 Data Program 2023.

74 غالباً ما تعجز المساعدات الغذائية والإنسانية عن الوصول إلى السكان المتضررين في الوقت المحدد بسبب العقبات السياسية، ما يزيد من عدد القتلى المدنيين، كما جرى في إثيوبيا والجمهورية العربية السورية والسودان وغزة واليمن.

75 الصراعات المدوّلة هي صراعات أهلية تتصف بمشاركة حكومة واحدة على الأقل (أو أكثر) من طرف ثالث في الصراع من خلال المشاركة أو نشر المقاتلين.

76 Obermeier and Rustad 2023.

77 IISS 2023.

78 Regan 2002.

79 Obermeier and Rustad 2023.

80 IRC 2023a؛ UNHCR 2023b؛ UNHCR 2023c.

81 OCHA 2023.

82 Nisbet, Lestrat and Vatanparast 2022.

83 UNHCR 2023a.

84 IOM 2022.

85 UNHCR 2023b.

86 OCHA 2023.

87 International Rescue Committee 2023.

88 Intergovernmental Panel on Climate Change 2023.

89 Aichele and Felbermayr 2015.

90 Jakob and others 2022.

91 NASA 2023.

92 Dance 2023.

93 UNDP 2022b.

94 تركّز المناقشة على الترابط بين البلدان وأوجه عدم المساواة، لكن ثمّة ترابط بين الناس والكوكب أيضاً تُساء إدارتـه، فلا تقتصر النتائج على تغيّر المناخ بل تشمل أيضاً نشوء تحديات بيئية أخرى، مثل انخفاض التنوّع البيولوجي (Caillon and others 2017؛ Redvers and others 2022؛ Richardson and others 2022).

95 Reimann, Vafeidis ؛He and Silliman 2019 and Honsel 2023.

96 UNDP 2024. تُظهر توقّعات منصة آثار تغيّر المناخ على الإنسان أن نسبة السكان الذين يعيشون في سهول تتعرّض لفيضان مرة كل 20 عاماً في كيريباس يمكن أن تزداد من 2.27 في المائة في العقود المقبلة إلى 9.35 في المائة بحلول نهاية القرن في ظل سيناريو الانبعاثات المعتدلة.

97 Persson and Bennich 2023.

98 UN 2023d.

99 Persson and Bonich 2023.

100 World Bank 2022.

101 World Bank 2022.

102 UN 2023c.

103 World Bank 2022.

104 UN 2023c.

105 World Bank 2022.

106 عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي مُقاس بنسبة متوسط دخل أغنى 10 في المائة إلى متوسط دخل أفقر 50 في المائة (Chancel and others 2022).

107 Chancel and others 2022.

108 Persson and Bennich 2023.

109 Chancel and others 2022. لهذه الأنماط صلات هامة بعملية العولمة نفسها. وتشير الأدلة إلى أن أوجه عدم المساواة بين البلدان من عام 1980 إلى عام 2010 تراجعت مع نمو الاقتصادات الناشئة ولحاقها باقتصادات الدخل المرتفع. وفي الوقت نفسه، أدى التكامل العالمي إلى تحويل الوظائف ذات المهارات المنخفضة إلى البلدان الوفيرة العمالة، وفقد أصحاب الدخل المنخفض في البلدان المتقدمة النمو دخلهم، بينما ازدادت مكاسب أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط في البلدان الوفيرة العمالة. وأدى ذلك إلى ازدياد عدم المساواة داخل البلد في اقتصادات الدخل المرتفع. كذلك، ازداد عدم المساواة في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط فحقق الأغنياء مكاسب غير متناسبة مع التي حققها الفقراء.

110 Chancel and others 2022.

111 UNDP 2023a.

112 UN 2022.

113 Olaberria 2022.

114 Coppedge and others 2022.

115 Persson and Bennich 2023.

116 Papada and others 2023.

117 UNESCO 2022.

118 Sen 1999.

119 Papada and others 2023.

120 UNESCO 2022.

121 UNDP 2022a.

122 Scheidel and others 2023.

123 UNDESA n.d.

124 McIver and others 2014.

125 Roy 2019.

126 Cianconi and others 2023؛ Albrecht 2019.

127 Crabtree 2022.

128 يُطرح سؤال هنا عن مدى تجرّد قضية تغيّر المناخ. وكما ورد في أحد الأقسام، تتداخل أدبيات الكوارث مع أدبيات المشاعر، حيث يمكن أن تكون الكوارث قد أثّرت بالفعل على أشخاص معينين. وقد تشمل القضايا الأخرى قلق الناس بأن يؤثر تغيّر المناخ عليهم بشكلٍ مباشر (ربما يعيشون في منطقة فيضان) أو قدرة الأفراد على وضع أنفسهم في مكان أفراد آخرين. و"القلق" إزاء تغيّر المناخ قد يكتسي مثلاً معانيَ مختلفة جداً حسب الأشخاص.

129 Hickman and others 2021.

130 Klinenberg, Araos and Koslov 2020.

131 UNDP 2022b.

132 Rovenskaya, Gomez Echeverri and Patil 2023, p. 2.

133 Otto and others 2020.

134 UNDP 2022a.

135 Rovenskaya, Gomez ؛Marquardt 2017 Echeverri and Patil 2023.

136 Otto ؛Marion Suiseeya, Elhard and Paul 2021 Pattberg and Stripple 2008 ؛and others 2020.

137 قرابة عام 2005، وصلت الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى نحو مليونين في السنة، ثم انخفضت إلى مليون واحد في السنة بعد التقدم في العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي الذي يمكّن الناس من البقاء على قيد الحياة والعيش مع فيروس نقص المناعة البشرية، حتى مع استمرار انتشار العدوى (Roser and Ritchie 2023). وازداد متوسط العمر المتوقع مجدداً في العديد من البلدان الأفريقية بعد أن كان قد تراجع بمقدار 10 إلى 20 سنة في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

138 لنأخذ أكبر حزمة تحفيزية على الإطلاق بقيمة تريليونَي يورو قدمها الاتحاد الأوروبي لدعم التعافي

من الجائحة (European Commission 2023؛ Matina 2020). من العناصر الأساسية للحزمة المنح المخصصة لمساعدة الدول الأعضاء الأكثر تضرّراً.

الفصل 2

1 Helleiner 2021؛ WEF 2022.

2 Stiglitz 2002.

3 Georgieva, Loayza and Mendez Ramos 2018.

4 يمكن الاطلاع مثلاً على Escande 2023؛ Fink 2022؛ Helleiner 2021.

5 McBride and Siripurapu 2022.

6 Altman and Bastian 2022؛ Seong and others 2022؛ Seong and others 2024.

7 Balsa-Barreiro and others 2020.

8 يمكن الاطلاع مثلاً على Frankel and Romer 2017, 1999 حول العلاقة بين الترابط الاقتصادي (كما تمثّله التجارة الدولية) والنمو الاقتصادي. يمكن أيضاً التأمّل في الدور الأساسي الذي أدته تجارة المعدات الطبية ومعدات الحماية الشخصية واللقاحات في إنقاذ الأرواح خلال جائحة كوفيد-19 (OECD 2021). واعتمد تطوير لقاح الرنا المرسال (mRNA) على الشراكات المبرَمة عبر الحدود والأقاليم للحصول على المكوّنات (Kumar and others 2022) ولتجربة اللقاحات سريرياً وتصنيعها (Druedahl, Minssen and Price 2021). ولو اتسم الوصول إلى اللقاح وتوزيعه بمزيد من الإنصاف، لأمكن إنقاذ المزيد من الأرواح وتقصير مدة الجائحة.

9 جائحة كوفيد-19 والأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2007 مثالان على ذلك.

10 Coyle 2023؛ Rodrik 2023؛ Stiglitz 2007, 2002b؛ White and others 2023.

11 Goldberg 2023.

12 Rodrik 2018, 2021.

13 كما هو مفصّل لاحقاً في هذا الفصل.

14 Mondliwa, Roberts and Ponte 2021.

15 "الأشكال الملوّنة والأنيقة التي تمثّل الدول القومية في الخرائط السياسية للعالم تعطي فكرة خاطئة عن التعقيد الذي تتّسم به أوجه الترابط" (Dalby 2020, p. 7).

16 بينما لا يزال الكثير من الناس يعيشون في مجتمعات محلية صغيرة، يعيش أكثر من نصف سكان العالم الآن في المدن. ومن المتوقع أن يزداد عدد المدن وعدد سكان المناطق الحضرية في العالم، ولا سيما في بلدان الدخل المنخفض (UN-Habitat 2022).

17 بدأ النقل عبر مسافات طويلة لمواد، مثل السبج، في مراحل مبكرة جداً من التطور البشري. وحسب Blegen 2017، وجد السبج في مواقع أثرية على بعد 166 كيلومتر من مصدره في فترة تعود إلى 200,000 عام. وحسب Brooks and others 2018؛ Deino and others 2018 بدأ التبادل الاجتماعي عبر مسافات طويلة في فترة أبكر تعود إلى 320,000 عام. وفي العصور التاريخية سجلات عديدة عن تبادلات حدثت عبر مسافات شاسعة. ومن الأمثلة الأحدث ما يسمى طريق الحرير، الذي يعود إلى القرن الأول قبل الميلاد ويربط آسيا الوسطى والصين والهند وبلاد فارس وشبه الجزيرة العربية وأوروبا. وحسب Beckwith 2009 فإن كلمة "طريق" في "طريق الحرير" تقلل من أهمية الارتباطات مع شعوب آسيا الوسطى، وكأن التبادلات اقتصرت على قناة من الصين إلى أوروبا، في حين أن الواقع تضمّن تفاعلات عميقة عبر كل أوراسيا، وتبادلات اقتصادية وثقافية واسعة النطاق وطويلة الأمد.

18 مثلاً، يلفت Ganapati and Wong 2023 إلى أن التكاليف العالمية المترتبة على نقل البضائع قد انخفضت انخفاضاً كبيراً؛ فقد تراجعت كلفة نقل طن واحد من البضائع لمسافة كيلومتر واحد بنحو 35 في المائة منذ عام 1970، في حين انخفضت كلفة نقل بضائع بقيمة دولار واحد لمسافة كيلومتر واحد بأكثر من 50 في المائة.

19 Rodrik 2018.

20 Rodrik 2011؛ Stiglitz and Greenwald 2014.

21 كثيرة هي المؤلّفات التي تتناول الصلات بين التجارة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر (يمكن الاطلاع مثلاً على Dollar and Kraay 2004؛ Frankel and Romer 2017؛ Sala-i-Martin 2007). غير أن المؤلفات تشير أيضاً إلى بعض الفروق الدقيقة. فقد خلص Dollar and Kraay 2003، على سبيل المثال، إلى أن كلاً من المؤسسات والانفتاح التجاري أساسي للنمو الاقتصادي، وأن البلدان التي تنعم بمؤسسات "أفضل" لديها تبادلات تجارية أكثر. كذلك، خلص باحثون إلى أن المؤسسات، على المدى الطويل، هي أكثر أهمية من التجارة بالنسبة للنمو الاقتصادي (يمكن الاطلاع مثلاً على Rodrik, Subramanian and Trebbi 2004). وحتّى نجاح ما يسمى بالنمور الآسيوية يُعزى إلى مزيج من استراتيجيات النمو القائمة على التصدير والسياسات الصناعية (Stiglitz 1996).

22 Nolan, Richiardi and Valenzuela 2019.

23 Hirte, Lessmann and Seidel 2020؛ Rodríguez-Pose 2012.

24 Autor, Dorn and Hanson 2013, 2016؛ Dix-Carneiro and others 2023.

25 Stiglitz and Greenwald 2014.

26 IMF 2023c.

27 WEF 2023b.

28 Goldberg and Reed 2023.

29 Aiyar and others 2023. على الرغم من توفّر تعاريف ومقاييس متعددة للعولمة، بما في ذلك مؤشر كوف للعولمة، الذي يقيس العولمة حسب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Gygli and others 2019)، ومؤشر الترابط العالمي لشركة DHL، الذي يقيس تدفقات التجارة ورأس المال والأشخاص والمعلومات (Altman and Bastian 2022)، يُقصَد بالعولمة في الأدبيات الاقتصادية عادةً الانفتاح التجاري والمالي الدولي، كما تقاس العولمة بمجموع الصادرات والواردات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Aiyar and others 2023؛ Cevik 2023). وباستخدام هذا المقياس الأخير، يخلص Cevik 2023 إلى أن العولمة لا تشهد أي تراجع هيكلي. علاوة على ذلك، تُظهر المؤشرات المذكورة أعلاه أيضاً أن العولمة بلغت مستويات عالية بعد انكماش مؤقت خلال جائحة كوفيد-19 (Altman and Bastian 2022). ومع ذلك، يرى بعض الباحثين أن الاتجاهات الحالية المتمثّلة في زيادة الحواجز التجارية وغيرها من تدابير السياسات العامة المنغلقة التي تناولها هذا الفصل لم تؤثّر تأثيراً كاملاً بعد على مستوى العولمة (Goldberg and Reed 2023).

30 Wolf 2024.

31 Lane and Milesi-Ferretti 2018. خلص بحثهما إلى أن التكامل المالي الدولي، الذي ينطوي على حيازة الأصول والخصوم عبر الحدود، لا يزال قوياً، على الرغم من انخفاض وتيرته منذ الفترة 2007/2008. وتؤدي الاقتصادات الناشئة والنامية دوراً متزايد الأهمية، فتعوّض عن بعض التراجع في الأنشطة المصرفية التي تنفّذها الاقتصادات المتقدمة عبر الحدود.

32 المعادن، والطاقة، والمحاصيل الرئيسية، والإلكترونيات، والمستحضرات الصيدلانية، والمعادن الأساسية، والمواد الكيميائية، والخدمات المالية، والخدمات المهنية، والملكية الفكرية (Seong and others 2022).

33 Xing, Gentile and Dollar 2021. تساهم الخدمات، بما في ذلك التمويل والخدمات اللوجستية والاتصالات وكذلك الخدمات الرقمية على نحو متزايد، في تمكين سلاسل القيمة العالمية، وتؤدي دوراً أكثر أهمية في التجارة العالمية. وفي الواقع، تفوق التجارة في السلع الوسيطة الآن التجارة في السلع النهائية، وذلك بدرجة بسيطة (Aiyar and others 2023).

34 ازداد نقل البضائع، سواء كان ذلك حسب الوزن أم القيمة، بأكثر من الضعف في الفترة بين عامي 1965 و2020، مع ترسّخ مكانة الاقتصادات الناشئة بشكل متزايد في السوق الدولية (Ganapati and Wong 2023).

35 IOM 2022.

36 IOM 2022.

37 UNDP 2009.

38 Engler and others 2020.

39 Bond 2022؛ Esses 2018؛ Koczan and others 2021.

40 حسب Koczan and others 2021، ليس للهجرة تأثير كبير على البطالة في البلد المستقبل للمهاجرين. وحسب Engler and others 2020، فإن زيادة الهجرة بنقطة مئوية واحدة في الاقتصادات المتقدمة تزيد الناتج الاقتصادي بنسبة 1 في المائة تقريباً في غضون خمس سنوات.

41 Altman and Bastian 2022؛ UNCTAD 2022.

42 González and Ferencz 2018.

43 Gopalan, Reddy and Sasidharan 2022؛ Xing, Gentile and Dollar 2021.

44 ITU 2023.

45 Balsa-Barreiro and others 2020.

46 تنفّذ الكتل التجارية التابعة للاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية والدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا نحو 70 في المائة من التبادلات التجارية العالمية (Broom 2023؛ Sytsma 2020).

47 على سبيل المثال، تساهم منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، التي تضم العديد من البلدان المعتمدة اعتماداً مفرطاً على التجارة الدولية للحصول على الدخل، بحصة ضئيلة في التجارة العالمية (حوالي 3 في المائة؛ Coulibaly 2022).

48 Kamin, Arteta and Ruch 2023.

49 يفيد Iacoviello and Navarro 2019 بأن ارتفاع سعر الفائدة الأمريكي بقدر 100 نقطة أساس يؤدي إلى انحفاض الناتج المحلي الإجمالي الأجنبي بنسبة 0.5 في المائة في الاقتصادات المتقدمة، وبنسبة 0.8 في المائة في الاقتصادات الناشئة، وذلك بعد مرور ثلاث سنوات على حدوث الارتفاع. وهذه الأرقام مماثلة للآثار المحلية الناجمة عن الصدمات النقدية

(استُنتج أنها تفضي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0.7 في المائة بعد مرور عامين).

50 Iacoviello and Navarro 2019. يمكن الاطلاع أيضاً على IMF 2014.

51 يمكن الاطلاع مثلاً على Stiglitz and Greenwald 2014.

52 Cortinovis, Crescenzi and Van Oort 2020؛ Crescenzi, Dyèvre and Neffke 2022؛ Xing and Gentile and Dollar 2021.

53 Narula and Pineli 2019.

54 Autor and others 2020b؛ De Loecker and Eeckhout 2018؛ De Loecker, Eeckhout and Unger 2020؛ Karabarbounis 2023؛ Karabarbounis and Neiman 2013؛ UNCTAD 2023.

55 Howard 2021.

56 J. Clapp 2021, 2023؛ Lianos and others 2022؛ Palazzo and Vollero 2022.

57 Wallach 2021. على سبيل التوضيح، في عام 2021، كانت القيمة السوقية لشركة آبل، أي القيمة الإجمالية لأسهمها في سوق الأوراق المالية، أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الروسي وإيطاليا والبرازيل وكندا وجمهورية كوريا وبلدان أخرى.

58 White and others 2023.

59 Lund and others 2020.

60 يشير Coyle 2023, p. 8 إلى أن قوى العولمة والتقدم التكنولوجي قد أدت، ولا سيما من خلال إعادة تنظيم عمليات الإنتاج والتجارة، إلى أنماط تخصّص قوية جداً لدرجة أن "نطاق السوق وصل كما يبدو إلى حدّ حيث المقايضة بين استمرار تقسيم العمل وشدّة المنافسة باتت حتمية". وبعبارة أخرى، علاوة على الأسواق "الأكبر من أن تفشل"، أصبحت لدينا الآن أسواق "حيث الشركات أقل عدداً من أن تفشل".

61 White and others 2023.

62 Birshan 2023؛ Seong and others 2024.

63 WEF 2023a.

64 WEF 2023a.

65 Autor, Dorn and Hanson 2016.

66 أظهرت أدلة من ثمانينات القرن العشرين وبداية تسعيناته وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري في غالبية البلدان. لكن، يبدو أن هذه العلاقة لم تعد قائمة (Trubowitz and Burgoon 2023؛ يمكن الاطلاع أيضاً على Anderson and Obeng 2021).

67 يربط Autor and others 2020a الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بتداعيات العولمة، في حين يحاجج Fetzer 2019 أن سياسات التقشف في المملكة المتحدة هي العامل السببي المباشر.

68 Guriev and Papaioannou 2022؛ Trubowitz and Burgoon 2023. في عام 2002، حاجج جوزيف ستيغليتز في كتابه الرائد عن "العولمة ومساوئها" (Stiglitz 2002) بأن السياسات الاقتصادية للعولمة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، مثل تحرير السوق والخصخصة وسياسات التقشف، لم تفِ بوعودها بتحقيق النمو والاستقرار والحد من الفقر، وبأنها أدت، بدلاً من ذلك، إلى نتائج سلبية مثل فقدان الوظائف والدخل، وتفاقُم أوجه عدم المساواة، وتراجُع مسار التنمية في العديد من البلدان. ونحن نبني على هذا العمل، ولكننا نركز على الطرق التي أدت إلى عولمة مشاعر السخط والمشاعر المناهضة للعولمة.

69 Guriev and Papaioannou 2022.

70 Guriev and Papaioannou 2022.

71 خلص Walter 2021b إلى أن المشاعر المناهضة للعولمة لم تزدد بين عامة الناس، ولكن السردية المناهضة للعولمة أصبحت شائعة بشكل متزايد في الخطاب الحزبي.

72 Altomonte, Gennaro and Passarelli 2019؛ De Vries, Hobolt and Walter 2021.

73 Rodrik 2021.

74 يمكن الاطلاع مثلاً على Bonomi, Gennaioli and Tabellini 2021؛ Noury and Roland 2020؛ وحول التكاليف الاقتصادية للشعبوية، يمكن الاطلاع أيضاً على Funke, Schularick and Trebesch 2023.

75 Gyöngyösi and Verner 2022؛ Mian, Sufi and Trebbi 2014.

76 Tooze 2023.

77 Jordà and Taylor 2016.

78 Naoi 2020.

79 Autor and others 2024.

80 على سبيل المثال، في السياق الأوروبي، يفيد Rommel and Walter 2018 بأن الأشخاص الذين يتضررون من نقل الوظائف إلى الخارج يحبّذون عادةً الأحزاب التي تعزز إعادة التوزيع والحماية الاجتماعية، وبأن نقل الوظائف إلى الخارج لم يزد من احتمال التصويت للأحزاب القومية اليمينية.

81 Naoi 2020؛ Walter 2021b.

82 Bardhan 2022؛ Mutz 2018. على نطاق أوسع، يربط الباحثون مشاعر الأمن الوجودي (أو انعدامه)، أي الأمن بشأن كينونة الفرد ومكانته في العالم (مقابل أمن البقاء)، بالميول القومية ودعم تفوّق "العرق الأبيض". يمكن الاطلاع مثلاً على Kinnvall and Stenner and Andreouli؛ Kisić Merino 2023 2023.

83 Wolf 2023؛ يمكن الاطلاع أيضاً على Rodríguez-Pose 2018, 2022؛ Rodríguez-Pose, Terrero-Davila and Lee 2023.

84 Algan and others 2021 forthcoming؛ Guiso and others Rodríguez-Pose, Terrero-Davila and Lee 2023.

85 قدم تقرير UNDP 2022b مقاييس جديدة للرفاه الذاتي، باستخدام بيانات مسح القيم العالمية. ومن هذه المقاييس دليل انعدام الأمن البشري المتصوَّر، الذي يقيس كيف يحسّ الناس الذين ينعمون بالأمان في حياتهم اليومية في عدد من الأبعاد. وخلص التقرير إلى أن ستة من كل سبعة أشخاص في جميع أنحاء العالم أفادوا بأنهم يشعرون بعدم الأمان بشأن العديد من جوانب حياتهم. وتناول تقرير UNDP 2022a الرفاه العقلي، من خلال مسح البيانات المتعلقة بمشاعر التوتر والقلق والحزن، ومن خلال استكشاف الروابط بين الرفاه العقلي والتنمية البشرية.

86 أبلغ نحو 3 مليار شخص عن شعورهم بالقلق اليوم. وهذا الرقم أعلى بمجموع 687 مليون شخص مما كان عليه في العقد الماضي. وأبلغ 2 مليار شخص عن إحساسهم بالحزن. أي أن عدد هؤلاء زاد بما قدره 540 مليون شخص عما كان عليه منذ أكثر من عقد من الزمن. كذلك، يعاني 2.9 مليار شخص من الإجهاد، في زيادة قدرها 596 مليون شخص عما كان عليه هذا الرقم خلال العقد الماضي (حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، بالاستناد إلى بيانات من Gallup 2023).

87 Blanchflower 2023.

88 Daly and Macchia 2023؛ Yonzan, Gerszon Mahler and Lakner 2023.

89 De Vries, Hobolt and Walter 2021.

90 Altomonte, Gennaro and Passarelli 2019.

91 Ajzenman, Cavalcanti and Da Mata 2023؛ Guriev and Treisman 2019.

92 Alstadsæter and others 2023.

93 De Vries, Hobolt and Walter 2021.

94 Walter 2021b.

95 Bonomi, Gennaioli and Tabellini 2021.

96 خلص Autor and others 2024 إلى أن زيادة التعريفات الجمركية على الواردات الأمريكية في الفترة 2018-2019 أدت إلى فرض تعريفات أجنبية انتقامية أفضت، بدورها، إلى فقدان الوظائف بشكل مركّز في بعض المناطق والقطاعات الأمريكية. وعلى الرغم من النتائج الاقتصادية السلبية، كانت احتمالات أن يعيد الناخبون في المناطق الأكثر تأثّراً بالتعريفات الجمركية انتخاب المرشحين المؤيّدين لفرض هذه التعريفات على الواردات كبيرة جداً.

97 McConnell and others 2018.

98 Ajzenman, Cavalcanti and Da Mata 2023.

99 Funke, Schularick and Trebesch 2023.

100 Funke, Schularick and Trebesch 2023.

101 Aas Rustad and Østby 2023؛ Arasmith, Østby and Aas Rustad 2022.

102 UN and World Bank 2018.

103 UNDP 2022b.

104 UN 2021.

105 Muriuki and others 2023.

106 Melin 2023.

107 Sklair 2020. https://iiraorg.com/2021/01/22/globalization-and-the-challenge-of-the-anthropocene/. Accessed 5 August 2023.

108 Degroot 2022؛ Degroot and others 2021.

109 IPCC 2021b.

110 Vitousek and others 1997.

111 UCMP 2023.

112 Allan and others 2020.

113 IPCC 2021a.

114 UNDP 2020b.

115 Espagne and others 2023.

116 Dalby 2020.

117 Wu and Wan 2023.

118 على سبيل المثال، خلص Gourdel, Monasterolo and Gallagher 2023 إلى أن تسعير الكربون في الصين قد يقلّل الطلب على الفحم الإندونيسي، ما من شأنه خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة

4.4 في المائة ورفع الدين العام إلى 9.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

119 على سبيل المثال، أفاد Chepeliev, Osorio-Rodarte and van der Mensbrugghe 2021 بأن التعاون الإقليمي والعالمي لتنفيذ المساهمات المحدَّدة وطنياً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة يقلل من العبء الملقى على عاتق الفقراء من جرّاء الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وفي المقابل، إن السيناريو الذي تفي فيه البلدان بمساهماتها المحددة وطنياً من دون أي تعاون إقليمي يؤدي إلى زيادة بنسبة 0.45 في المائة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

120 Liu and others 2015.

121 Guerrero and others 2021؛ Pacheco 2012.

122 Marin and others 2022. مع ذلك، رُبط إنتاج فول الصويا أيضاً بتحديات في الاستدامة (Song and others 2021).

123 Williams and others 2019.

124 Hughes and others 2018.

125 Martín-López and Keys and others 2019؛ others 2019؛ Pellowe and others 2023.

126 Williams and others 2019.

127 Dalby 2020, p. 8.

128 Wu and Wan 2023.

129 Feng, Li and Wang 2023.

130 Feng, Li and Wang 2023.

131 Kinnunen and others 2020.

132 OECD 2018.

133 Howard and Hendrickson 2020.

134 Degroot 2022.

135 Monterrosa and Kinnunen and others 2020؛ others 2020.

136 UNCTAD 2023.

137 Anderson and others 2019.

138 FAO and others 2023.

139 IOM 2022.

140 McLeman and others Black and others 2011؛ 2021.

141 Lenton and others 2023. يمكن الاطلاع أيضاً على Xu and others 2020.

142 https://horizons.hdr.undp.org/.

143 Rigaud and others Clement and others 2021؛ 2018.

144 ITU 2023.

145 في عام 2020، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت 4.9 مليارات شخص، وكان أكثر من نصف سكان العالم من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي النشطين (ITU 2022).

146 لنتأمل هنا الآثار الدولية المترتبة على انهيار بنك وادي السيليكون. فقد انتشر عدم اليقين والذعر في مختلف أنحاء عالم التكنولوجيا والمنظومة المصرفية العالمية، الأمر الذي سرّع العدوى السلوكية المعروفة التي كانت وراء عمليات السحب غير الاعتيادي للودائع. وعلى الرغم من أن قرارات الإدارة كانت في قلب الأزمة، فقد أدت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً أساسياً، حيث انتشرت المعلومات والشائعات المتعلقة بملاءة البنك بسرعة، وساهمت على الأرجح في عمليات السحب غير الاعتيادي للودائع (Cookson and others 2023).

147 على سبيل المثال، خلص تقرير صدر مؤخراً عن منظمة العفو الدولية إلى أن الاضطهاد والعنف المروعين ضد شعب الروهينغيا في ميانمار في عام 2017 سبقهما تفشّي خطاب الكراهية والمعلومات المضلّلة حول الروهينغيا على منصات التواصل الاجتماعي الرئيسية، ما أدى إلى تفاقم الوضع الفظيع الذي كانت تعاني منه هذه الأقلية بالفعل (Amnesty International 2022). وأجبر العنف آلاف الأشخاص على الفرار، ما أدى إلى انتشار الصراع عبر الحدود الوطنية، فوصل نحو مليون شخص إلى بنغلاديش المجاورة، حيث لا يزالون حتى يومنا هذا يواجهون ظروفاً صعبة للغاية في أكبر مخيم للاجئين في العالم (USA for UNHCR 2023).

148 Michaelsen 2020. ربّما أتاح ذلك فرصاً لتقييد الحريات من خلال الإقناع والتحكّم في المعلومات وليس من خلال اللجوء إلى العنف (Guriev and Treisman 2019).

149 Altman and Bastian 2022.

150 وجد González and Ferencz 2018 أن زيادة بنسبة 10 في المائة في الاتصال الرقمي الثنائي تؤدي إلى زيادة بنسبة 2 في المائة في التجارة في السلع.

151 يمكن الاطلاع على الفصل 6 في Xing, Gentile and Dollar 2021.

152 Buckley 2018.

153 Espagne and others 2023.

154 WTO 2023.

155 Creutzig and others 2022.

156 Creutzig and others ؛Cowls and others 2021 2022.

157 Creutzig and others 2022.

158 Creutzig and others 2022.

159 ITU 2023.

160 ITU 2022.

161 Cornelli, Frost and Mishra 2023.

162 Frank 2021. يمكن الاطلاع أيضاً على Cornelli, Frost and Mishra 2023؛ UNDP 2020b, 2022a.

163 UNDP ؛Cornelli, Frost and Mishra 2023 2020b.

الفصل 3

1 يمكن لعدسة المنافع العامة العالمية أن تساعد البلدان على إيجاد سبل أفضل لتركيز مساهماتها على التصدي للتحديات العالمية المشتركة. على سبيل المثال، يتطلب التخفيف من آثار تغيّر المناخ من جميع البلدان الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ولكن القضاء على المرض يعتمد على التخلص منه في آخر بلد لا يزال فيه المرض متوطناً. وفي الوقت الذي ينخرط فيه المجتمع الدولي خصوصاً في تصميم معاهدات جديدة أو تحسين المعاهدات القائمة لمكافحة الجوائح أو التعامل مع التحديات البيئية العالمية، من المهم معرفة كيفية تجميع المساهمات الوطنية لتوفير المنافع العامة العالمية.

2 مثل المجلس الاستشاري الرفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة المعني بتعددية الأطراف الفعالة (https://highlevel advisory board.org/).

3 على النحو المقترح في G20 2023a.

4 تشير إلى أن طول جانبي المثلث قائم الزاوية (a و b)، عند تربيعهما، يساوي طول الوتر (c) مربعاً ($a^2 + b^2 = c^2$).

5 هذا يعني أنه لا تنافس في استخدام نظرية فيثاغورس في الاستهلاك والإنتاج. ويظهر عدم التنافس بين الأفكار مثل النظرية عن طريق تشبيه توماس جيفرسون لشعلة الشمعة، التي لا تنطفئ إذا استخدمت لإضاءة شمعة أخرى (كما هو مقتبس في Bryan and Williams 2021).

6 على الرغم من أن استخدامه يعتمد على عوامل تكميلية أخرى، بما في ذلك القدرة على فهمه.

7 هذا يعني أنه لا يمكن استبعاد نظرية فيثاغورس عالمياً.

8 تشير "المنفعة" إلى الرغبة الاجتماعية ولكنها لا تعني تقييماً أخلاقياً، فأمور كثيرة يمكن اعتبارها نافعة أخلاقياً في ظل أطر أخلاقية مختلفة وهي ليست منفعة من المنافع العامة العالمية. تتميز المنافع العامة العالمية بسمتين مميزتين هما اللاتنافسية واللاحصرية في الاستهلاك أو الإنتاج. اللاتنافسية الكاملة تعني أن الشخص الذي يستفيد من منفعة عامة عالمية لا ينتقص مما هو متاح للجميع. واللاحصرية الكاملة تعني أن المنافع متاحة للجميع من دون إمكانية استبعاد أي شخص.

9 Stiglitz 1999.

10 كما هو موضح أيضاً في Buchholz and Sandler 2021، الذي يشكل مصدر إلهام ومعلومات لهذه الفقرة.

11 هذه الحجة مستمدة من Cornes and Sandler 1996. ما يهم هو هيكل الحوافز الذي يشكل الإنتاج والاستهلاك. على سبيل المثال، في حين أن رغيف الخبز تنافسي وحصري بالكامل، فإن المجموعة التي تنتج الخبز وتوزعه بالتساوي بين أعضاء المجموعة لديها هيكل حوافز يعادل هيكل توفير المنفعة العامة (Cornes and Sandler 1996). وتقرر العديد من البلدان توفير الخدمات العامة التي يمكن للقطاع الخاص توفيرها أيضاً (من الصحة والتعليم إلى المياه وخدمات الصرف الصحي) (Cornes and Sandler 1996). وفي حين أن الأفكار الموجودة في المجال العام هي منافع عامة عالمية، إذا كان استخدامها مقيّداً باستغلال القوة الاحتكارية أو حقوق الملكية الفكرية، فيمكن أن يكون بعضها حصرياً. وتسوّغ أسباب جمة هذه الخيارات. على سبيل المثال، في حين أن جعل المعرفة حصرية قد يجعلها أقل كفاءة، لأنه نظراً للاتنافسية لا كلفة إضافية لتمكين شخص إضافي في أي مكان في العالم من الوصول إلى المعرفة بمجرد استحداثها (تذكر الشمعة التي لا تنطفئ بإضاءة أخرى)، يمكن إضعاف الحوافز لتوليد معرفة جديدة إذا لم يكن لدى الفنان الذي يكتب رواية أو عالم الرياضيات الذي يبحث في نظرية جديدة طريقة لكسب لقمة العيش من المعرفة التي ستنتج في النهاية. وفي الوقت نفسه، ليس من الضروري جعل المعرفة حصرية من أجل توفير حوافز لتوليد أفكار جديدة، لأن المؤسسات الأخرى، من التمويل العام للعلوم حيث يكافأ العلماء مؤسسياً عن طريق إعلان أنهم أول من توصل إلى الاكتشاف العلمي إلى الجوائز الممنوحة للإنجازات العلمية أو الفنية (التي يرجح أن تمولها المنظمات الخيرية)، تشجع أيضاً على استحداث معارف جديدة (Dasgupta and David 1994).

12 Liang and others 2023. مع ذلك، لا تزال الفجوة واسعة بين إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير تبادل المعرفة هذه وواقعها، بالنظر إلى الأسعار والحواجز الأخرى التي تحول دون الوصول إليها، على النحو المتوخى عن بصيرة في (Stiglitz 1999).

13 يمكن للخيارات الاجتماعية في كثير من الأحيان تحديد ما إذا كان أمر ما يمثل منفعة عامة عالمية وكيف ذلك عن طريق تشكيل هياكل الحوافز المتاحة للجهات المعنية في مساهمتها في المنفعة العامة العالمية، بما في ذلك كيفية هيكلة التمويل. ويمكن أن يكون لبعض السلع خصائص تشكل منافع عامة عالمية، وأخرى ليست كذلك. خذ مثال المال، وفكر في الوظائف الاقتصادية الثلاث التي يؤديها: تخزين للقيمة، وحدة للحساب، وسيلة للتبادل. في حين أن المال بعيد كل البعد عن كونه منفعة عامة كمخزن للقيمة، فهو عام بالكامل كوحدة حساب. أثيرت هذه النقطة في Kindleberger 1986.

14 العدسة التي تقلل من التعقيد لها كلفة في تبسيط، على سبيل المثال، الترابط بين التحديات العالمية (للحصول على رأي حول هذه الروابط، Newell, Goldstein and Foster 2019) وهي أقل صلة بالتحديات العالمية التي لا ترتبط بالضرورة بالآثار غير المباشرة عبر الحدود. لكن هذه العدسة تجلب الوضوح التحليلي وتجعل من السهل تمييز السمات المشتركة عبر التحديات العالمية التي قد تبدو غير مرتبطة وتوضيح الدروس المستفادة من أي نوع من الجهود الناجحة في مواجهة التحديات العالمية التي يمكن تكرارها. على سبيل المثال، تُضبط عملية إيجاد القواسم المشتركة بين التخفيف من آثار تغيّر المناخ ومعالجة جائحة كوفيد-19 (كما هو الحال في Ringsmuth and others 2022) بنهج المنافع العامة العالمية عن طريق الاعتراف بأنها تقدم بطرق مختلفة، كما يتضح في الفصل.

15 تعكس العوامل الخارجية الترابط الذي لا تعويض عنه بين الجهات (بمعنى أن جهةً من الجهات تتخذ قرارات بغض النظر عن التأثيرات التي قد تخلفها هذه القرارات على جهات أخرى). وتعكس العوامل الخارجية الدولية الترابط الذي لا تعويض عنه بين بلدين أو أكثر، ويمكن أن تكون سلبية (كما هو الحال في المرض الذي يتفشى) أو إيجابية (كما هو الحال في نشر المعرفة حول كيفية الحد من تفشي المرض). وفي حين لا ترتبط جميع العوامل الخارجية بالمنافع العامة، فإن المنافع العامة العالمية تنطوي دائماً على عوامل خارجية دولية. ونحن ممتنون لتود ساندلر لاقتراحه هذه الصيغة. ويحاجج Cornes and Sandler 1996, p. 7 بأنه في تحليل المنافع العامة، "مفهوم العوامل الخارجية هو المفهوم الأساسي". باتباع نهج جيمس ميد، يمكن اعتبار العامل الخارجي "حدثاً يمنح منفعة ملموسة (يلحق ضرراً ملموساً) بشخص أو ببعض الأشخاص الذين لم يكونوا أطرافاً موافقة تماماً على القرار أو القرارات التي أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الحدث المعني". كما ورد في Cornes and Sandler 1996, p. 39. هذه ليست سوى طريقة من طرق عدّة تسمح بتحديد العوامل الخارجية. على سبيل المثال، يعرف كينيث أرو العوامل الخارجية في سياق الانحرافات عن البديهيات التي تقوم عليها كفاءة باريتو للأسواق التنافسية (Arrow 1969)، والتي تُستخدم في Cornes and Sandler 1996 لتقديم نظرية العوامل الخارجية. للاطلاع على أمثلة متعددة حول العلاقة بين العوامل الخارجية التي تتجاوز الحدود وتوفير المنافع العامة العالمية، Kaul and Conceição 2006a؛ Kaul and others 2003.

16 هذا الواقع يلهم وجهات نظر جديدة حول حوكمة نظام الأرض (Biermann 2014, 2021؛ Biermann and Kalfagianni 2020؛ Burch and others 2019)، والحوكمة متعددة المراكز من أجل المرونة (Keys and others 2019؛ Folke and others 2019a؛ Galaz 2022؛ Rockström and others 2021؛ Rockström and others 2023) والحوكمة متعددة المستويات في تغيّر المناخ (Bulkeley 2005؛ Bulkeley and Newell 2023؛ Newell and Simms 2020؛ Stoddard and others 2021). ويمكن لعدسة المنافع العامة العالمية أيضاً أن تزيد من إثراء وجهات النظر هذه، بدلاً من استبدالها.

17 تتنافس في الاستهلاك.

18 للاطلاع على عرض مبكر ومقبول بشأن إدارة التحديات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية باعتبارها منافع عامة عالمية، يمكن الاطلاع على Barrett 2003a. ولمناقشة أكثر تركيزاً على المشاعات العالمية، يمكن الاطلاع على Barrett 2006b.

19 كما يحاجج Buchholz and Sandler 2021.

20 على سبيل المثال، تحمي الطيور المغردة المحاصيل في أمريكا الشمالية خلال فصلي الربيع والصيف عن طريق أكل الحشرات ولكنها تهاجر إلى أمريكا الوسطى والجنوبية في فصل الشتاء. ويمكن أن يؤدي تدهور النُظم الإيكولوجية في المناطق الجنوبية إلى تقليل عدد الطيور المغردة في أمريكا الشمالية، ما يضر بالمحاصيل هناك (Myers 1992، كما ورد في Buchholz and Sandler 2021). ويمكن أن تتفاقم الآثار السلبية التي تلحق بالطيور بسبب تغيّر المناخ (Youngflesh and others 2023).

21 يقدم Barrett 2003a قائمة بتواريخ التوقيع والتصديق وغيرها من المعلومات حول المعاهدات البيئية الدولية حتى حوالي بداية القرن الحادي والعشرين. للحصول على قاعدة بيانات أكثر شمولاً تمتد في الزمن إلى أبعد من ذلك وحتى الوقت الحاضر، يمكن الاطلاع على Mitchell and others 2020.

22 للحصول على أمثلة توضيحية إضافية تتعلق بالمياه: بشأن تأثير تحمض المحيطات على النُظم الإيكولوجية البحرية، يمكن الاطلاع على Doney and others 2020؛ وبشأن أهمية دمج النشاط البشري في تصوير دورة المياه العالمية، يمكن الاطلاع على Abbott and others 2019؛ وبشأن التقدم المحرز في فهم تلك العلاقة، يمكن الاطلاع على Allan and others 2020؛ وبشأن الاستشعار الكمي لرسم خرائط الجاذبية الذي له تطبيقات لرصد التغيّرات الزمنية في طبقات المياه الجوفية والجيوديسيا، يمكن الاطلاع على Stray and others 2022؛ وبشأن استخدام البيانات الساتلية لتحديد النقاط الساخنة للتغيّرات في تدفقات الأنهار، والجيوديسيا، يمكن الاطلاع على Wu and others 2023؛ وبشأن التحسينات في فهم نوى الجليد في الغلاف الجوي (وهو أمر مهم لفهم هطول الأمطار في العالم وهيكل وانعكاسية السحب، التي لها تأثير حاسم على تغيّر المناخ)، يمكن الاطلاع على Knopf and Alpert 2023. ويبدو أن التغيّرات في أنماط الغطاء النباتي والغبار كانت حاسمة في النهاية المفاجئة للصحراء الخضراء (التي استمرت لآلاف السنين، حتى 5,000 عام تقريباً)، وهي رؤية أصبحت الآن حاسمة لفهم آثار تغيّر المناخ في الصحراء ومنطقة الساحل في المستقبل. وبشأن الصحراء الخضراء، يمكن الاطلاع على Tierney, Pausata and deMenocal 2017؛ Tierney and others 2020a؛ Tierney and others 2020b. وبشأن أهمية فهم الماضي لدعم مستقبل تغيّر المناخ وتفاعله مع المجتمع، يمكن الاطلاع على Degroot and others 2022.

23 Keys and others 2017.

24 Keys and others 2019b.

25 Keys and others 2012. على سبيل المثال، 89 في المائة من هطول الأمطار على حوض النيل ينشأ خارج الحوض نفسه (te Wierik and others 2021).

26 توثّق أدبيات واسعة "التسارع الكبير" في التغيّرات التي يقودها الإنسان في عمليات الكواكب (على سبيل المثال، Steffen and others 2015).

27 لأدلة تدعم قضيّة الحقبة الجديدة، يمكن الاطلاع على Head and others 2022a؛ Head and others 2022b. واقترحت مجموعة عمل الأنثروبوسين أن بحيرة كروفورد، في كندا، "ارتفاع ذهبي" (رسمياً، قسم ونقطة نمطية حدودية عالمية) للأنثروبوسين (McCarthy and others 2023). وينظر المجتمع الأوسع من الجيولوجيين في هذا التصنيف قبل اتخاذ قرار رسمي. لقد تجاوز مفهوم الأنثروبوسين الجيولوجيا (Malhi 2017)، ما دفع البعض إلى القول إنه بدلاً من حقبة رسمية جديدة في النطاق الزمني الجيولوجي، يجب أن ينظر إليها على أنها "حدث ناشئ يتكشف ويتكثف" (Edgeworth and others 2023, p. 1؛ Bauer and others 2021؛ Gibbard and others 2022a؛ Gibbard and others 2022b). للحصول على رد على هذا الرأي، يمكن الاطلاع على Waters and others 2023. سواء وصف الأنثروبوسين في نهاية المطاف كوحدة رسمية في الجدول الزمني الجيولوجي أو حدث جيولوجي لا ينتقص من الفكرة المقبولة على نطاق واسع بأن البشر يحوّلون الكوكب بشكل أساسي بطرق غير مسبوقة، وبهذه الروحية يستخدم المصطلح في هذا التقرير، بالاستناد إلى UNDP 2020b.

28 بشأن استنفاد طبقة الأوزون، يمكن الاطلاع على Barrett 2003a. أدبيات المنافع العامة العالمية حول المناخ واسعة النطاق؛ Buchholz and Sandler 2021؛ Keohane and Victor 2016؛ Stiglitz 2015. لنظرة حديثة حول الحفاظ على التنوّع العالمي باعتباره منفعة عامة عالمية، يمكن الاطلاع على Barrett 2022؛ Buchholz and Sandler 2021.

29 Folke and others 2021.

30 Schell 1982, pp. 166-167، في تأمله في الآثار المترتبة على الحرب النووية في أوائل ثمانينات القرن العشرين، عبّر في ذاك الوقت عن حدس حيال أهمية المنافع العامة الكوكبية: "... لا ينظر إلى بيئة الأرض على أنها مجرد عنصر محيط يحلو فيه العيش إلى حد ما ولكن كأساس للإنسان مثل الحياة الأخرى. نرى بالفعل وحدانية الأرض كنظام لدعم الحياة من حولنا. اليوم، بغض النظر عن مدى قوة رجال الدولة في تأكيد القوة "السيادية" لدولهم، فإن الحقيقة هي أنهم جميعاً عالقون في شبكة دقيقة للغاية من الحياة العالمية، حيث يعتمد بقاء كل دولة على بقاء الجميع".

31 نحن ممتنون لبلينداً رايرز على هذه الاقتراحات وعلى ما قدمته من تفاصيل في هذه المذكرة. يمكن النظر إلى المحيط الحيوي كمنفعة عامة كوكبية تؤدي دورين رئيسيين، تكييفاً للصيغة في Mace and others 2014. الدور الأول هو كمصدر عالمي لتنوّع السمات الوظيفية للكائنات الحية. ويمكن للكائنات الحية ذات السمات الوظيفية المختلفة أن تؤثر بشكل مختلف على خاصيات النظام الإيكولوجي العالمية والإقليمية المهمة، مثل الإنتاج الأولي أو

التحلل أو إزالة السموم، وتتفاعل بشكل مختلف مع التغيّرات في البيئة. عندما تفقد مجموعات معيّنة من السمات الوظيفية في مواجهة التغيّر البيئي، يمكن أن تكون هذه الوظائف العالمية والإقليمية الرئيسية في خطر. والدور الثاني هو كمكتبة للحياة، وبعبارة أخرى، الإمكانات التطوّرية التي تساعدنا على التكيّف والتغيّر والحفاظ على المرونة في ظل تغيّر العالم والمجتمعات البشرية. على المدى الطويل، أي مئات وآلاف السنين، ستعتمد رفاهية الإنسان على استمرار قدرة المحيط الحيوي على دعم خدمات وعمليات النظام البيئي المرغوبة في مواجهة الضغوط الانتقائية المتغيّرة بسرعة في كثير من الأحيان.

32 لا تعني عدسة المنافع العامة الكوكبية نوعاً من الضرورة المحددة طبيعياً لتوفير هذه المنافع. في نهاية المطاف، إن واقع الأنثروبوسين الذي ينتج من المسؤولية البشرية وتعطيل العمليات الكوكبية التي لا تنتهي آثارها ولا يمكن إيقافها عند أي حدود، يسوّغان الفائدة المحتملة لهذه العدسة. ولا تعني عدسة المنافع العامة الكوكبية كذلك أنه لن يكون من اعتراض، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن فوائد المنافع العامة الكوكبية (مثل تلك الخاصة بأي منفعة عامة عالمية) تتراكم بشكل مختلف باختلاف الأشخاص في جميع أنحاء العالم، نظراً إلى أن عملية توفير هذه السلع ليست محايدة.

33 Knuth 1972؛ Maor 2019. على الرغم من وجود مئات الطرق المختلفة لإثبات النظرية، ربما كان فيثاغورس أول من قام بتدوين إثبات صارم، أو يتوافق إثباته على الأقل مع أقدم سجل عثر عليه حتى الآن (Loomis 1968). للحصول على قائمة تضم أكثر من 100 إثبات، https://www.cut-the-knot.org/pythagoras/index.shtml (اطلع عليها في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023).

34 تستحدث الأفكار والمعرفة وتنتشر في سياقات طارئة ومتطوّرة ثقافياً، ولكن لا يزال بإمكان الأفراد أن يؤدوا أدواراً مركزية، في شكل ما أسماه جويل موكير "رواد الأعمال الثقافيين" (Mokyr 2013, 2016). يصف Sen 2009b أيضاً أهمية كتابات ماري ولستونكرافت في القرن الثامن عشر التي تدعم حقوق المرأة وإلغاء العبودية.

35 يمكن لجهات مختلفة على مستويات متعددة توفير المنافع العامة العالمية، في ظل هياكل حوافز متعددة يمكن أن تشجع على المساهمة. وبشأن تنوّع الجهات المشاركة في العديد من جوانب صنع السياسات عبر الوطنية، يمكن الاطلاع على Pouliot and Thérien 2023؛ Stone and Moloney 2019.

36 يعتمد الكثير من الناس على معرفة نظرية فيثاغورس واستخدامها لكسب عيشهم، ويمكن لآخرين أن يمروا بالحياة من دون أن يعرفوا حتى ما تنص عليه (ليس فقط أنهم لا يستخدمونها، ولكنهم أيضاً لا يستمتعون بجمالها).

37 في الواقع، تعزو بعض نظريات التنمية الاقتصادية الدورَ الأساسي في دفع التقدم إلى الأفكار، تحديداً بسبب عدم تنافسيتها ولأنها تؤسس لأفكار أكثر وأحدث (بهذا المعنى، لديها عوامل خارجية إيجابية مهمة)، بما في ذلك كيفية جعل استخدام الموارد المادية المحدودة على كوكبنا (المحدود مادياً) أكثر كفاءة وإنصافاً واستدامة (Jones 2023). كان Arrow 1962 رائداً في التحليل الاقتصادي الرسمي للأفكار على أنها متميّزة عن المنافع (التنافسية) الأخرى. وأثبت هذا التحليل الرائد الآثار المترتبة على عدم تنافسية الأفكار (وعدم اليقين المرتبط بتأثيرها المحتمل) على كل من الإنتاج والطلب. وكان Romer 1986, 1990, 1993 رائداً في النماذج الرسمية للنمو الاقتصادي التي يكون فيها توليد الأفكار باطنياً. ويشرح Jones 2019 كيف أن عدم التنافسية بين الأفكار هو في صميم نماذج النمو الباطنية. وإن تعزيز الحوافز لإنتاج الأفكار واستخدامها يقود نماذج النمو. وبما أن الأفكار يجب أن تأتي من الناس (Jones 1995, 2020)، تدخل عوامل أخرى في المعادلة، بما في ذلك تعزيز تخصيص المواهب، أي عن طريق الحد من التمييز على أساس الجنس أو العرق (Hsieh and others 2019؛ Jones 2022).

38 على الرغم من أن مدى انتشار الفكرة يعتمد على متغيّرات متعددة، من كيفية تخزينها إلى قدرة الناس على فهمها واستخدامها. وربما ظهرت العديد من الأفكار ولم تنشر أبداً. وبدلاً من تقديم بيان حول طبيعة استحداث الأفكار ونشرها، فإن القصد هنا هو توضيح ميزات المنفعة العامة العالمية التي يعتمد مستوى توفيرها على إجراءات الجهة الواحدة التي تقدم الإسهام الأكبر.

39 لتبسيط الصورة، الجهات هي البلدان التي تنتج المنفعة العامة العالمية وتستفيد منها. ويتجاهل هذا التبسيط الأولي التفاعلات الجمة بين السياق المحلي والإجراءات الدولية للبلدان. وهي تشمل، على سبيل المثال، تأثير حجم سكان البلد (Boadway and Hayashi 1999) وعدم المساواة في الثروة داخل البلدان (Bardhan, Ghatak and Karaivanov 2007). وبالإضافة إلى ذلك، وكما يبين Murdoch, Sandler and Sargent 1997، لا يحقق النموذج الوحدوي للبلدان بوصفها صانعة قرار نتائج جيدة عندما يشارك العديد من الجهات في البلد في تحديد حالة توفير المنفعة العامة المعنية. على سبيل المثال، هناك اتفاقيات بيئية تفرض الحد من انبعاثات كل من أكسيد الكبريت والنيتروجين في 25 بلداً في أوروبا. ولكن في حين أن انبعاثات الكبريت قد تنشأ في عدد قليل من الصناعات، فإن انبعاثات أكسيد النيتروجين تتولد عبر مجموعة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وهكذا، طوال ثمانينات القرن العشرين، انخفضت انبعاثات الكبريت في هذه البلدان بنسبة 30 في المائة أو أكثر وفق ما تنص عليه المعاهدة، ولكن نفس البلدان واجهت مشكلة في الحد من انبعاثات أكسيد النيتروجين.

40 حتى Hirshleifer 1983، كان من المفترض ضمنياً أن جميع المنافع العامة (عالمية أم لا) تتبع تجميع الذروات، لذا فإن قسم كبير من التحليل الأصلي للمنافع العامة والخطاب السياسي (بما في ذلك حول المنافع العامة العالمية) لا يزال يحمل هذا الافتراض ضمنياً. وتناقش كيفية اعتماد توفير المنفعة العامة العالمية على أنواع مختلفة من تجميعات مساهمات البلدان بشكل استطرادي في هذا الفصل، بالاستناد إلى أمثلة. لمعالجات رسمية وأكثر شمولاً لـ "تكنولوجيات" التجميع، ليس فقط بالنسبة للمنافع العامة العالمية ولكن أيضاً بالنسبة للمنافع العامة الأخرى، يمكن الاطلاع على Kanbur, Sandler and Morrison 1999؛ Sandler and Arce M. 2002. وقد استكشفت أهمية التمييز بين مختلف تكنولوجيات التجميع للتعاون الدولي في التقرير النهائي لفرقة العمل الدولية المعنية بالمنافع العامة العالمية (Zedillo and others 2006)، فضلاً عن بعض المواد الأساسية التي أنتجت لفرقة العمل (ولا سيما Barrett 2006b). للحصول على ملخص حديث للأدبيات، يمكن الاطلاع على Buchholz and Rübbelke 2017. على سبيل المثال، بالنسبة لملوّثات الهواء التي، خلافاً لانبعاثات غازات الدفيئة، تتبدد بسرعة في الغلاف الجوي، فإن موقع البلدان التي تنشأ منها هذه الملوّثات وتتضرر بفعلها، مهم، إلى جانب الرياح السائدة. وبالتالي، قد لا يكون النطاق عالمياً. ففي هذه الحالة، يتم توفير المنافع العامة عبر الوطنية التي قد تكون إقليمية أو دون إقليمية، كما هو مستكشف في Arce M. and Sandler 2002؛ Kanbur, Sandler and Morrison 1999؛ Sandler 1998؛ Sandler and Arce M. 2002. ولا توجد قابلية تبادل مثالية، كما هو الحال بالنسبة لانبعاثات غازات الدفيئة، لأن بعض البلدان قد يكون لها تأثير أكبر من غيرها، وقد تكون بعض البلدان أيضاً أكثر تضرراً. وهكذا، لا يزال توفير المنافع يتحدد عن طريق جمع مساهمات البلدان ذات الصلة، ولكن مع إعطاء وزن أكبر في المجموع للبلدان التي تساهم أكثر مقارنة بتلك التي تساهم أقل، في تجميع مرجح.

41 Sandler 1997.

42 Rao 2022.

43 أنشأ ذلك البلد نفسه، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، نظاماً لرصد الأعاصير المدارية في النصف الغربي من الكرة الأرضية لأن المكاسب الوطنية الصافية من ذلك الجهد تبرر الاستثمار، على الرغم من أن الفوائد تعود أيضاً على العديد من البلدان الأخرى، وربما على العالم (Sandler 1997). وعن طريق المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، يرصد أيضاً تفشي الأمراض ويسعى إلى عزل العوامل الممرضة الجديدة في جميع أنحاء العالم. ومن المفترض أن يكون كلاهما مدفوعين بالرغبة في حماية مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، لكنهما يجلبان أيضاً فوائد عالمية (Sandler 2015).

44 من بين الآثار المترتبة على الفرصة الفضلى للمنافع العامة العالمية أن توفيرها يتعزز عندما تنسق البلدان جهودها استناداً إلى مواردها وقدراتها. وهناك بعض الأدلة على أن البلدان تدرك ذلك. وعلى سبيل المثال، يفيد Kyle, Ridley and Zhang 2017 أن زيادة بنسبة 10 في المائة في تمويل الحكومة الأمريكية للبحوث الطبية لمرض معيّن ترتبط بانخفاض بنسبة 2-3 في المائة في تمويل البحوث حول هذا المرض من قبل الحكومات والمؤسسات في 41 بلداً آخر حيث يفترض أن تعدل تلك البلدان التمويل للتركيز على نقاط قوة أخرى في البحوث. ويمكن للتنسيق أن يعزز تخصيص الموارد بشكل عام.

45 يتحدد تركز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عن طريق المستوى الإجمالي للانبعاثات، بعد خصم قدرة المحيط الحيوي على "امتصاصها"، أي مجموع الانبعاثات من كل بلد.

46 بالنسبة لذروة المنافع العامة العالمية، تضاف مساهمة كل بلد بالتساوي (على الهامش) إلى إجمالي توفير المنافع العامة العالمية.

47 Smith and others 2004.

48 لتحسين توفير الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية، فإن تخصيص الموارد خارج البلد، أو البلدان، الأقل قدرة على المساهمة لا يحدث فرقاً كبيراً لأنه لا يحدث فرقاً كبيراً في التوفير الإجمالي للمنافع. وعلى النقيض من ذلك، لا بد من تعزيز قدرة الجهات الأقل قدرة على المساهمة، لأن مساهمتها تحدد المستوى الإجمالي لتوفير المنفعة العامة العالمية.

49 يفترض النقاش أن توفير المنافع العامة العالمية يحدوه تفاعل البلدان في عالم تسعى فيه الدول إلى تعزيز مصالحها الذاتية وتتمتع بمستويات مختلفة من الموارد والقدرات (الإطار 3-2).

50 حسب Sandler 2016, p. 42، "إن تجنب أزمة مالية إقليمية عن طريق ضخ الأموال هو الفرصة الفضلى للمنفعة العامة".

51 تبذل جهود للتنسيق، وحتى التعاون، في العديد من المساعي العلمية، مثل الاندماج النووي، حيث يجمع المفاعل الحراري النووي التجريبي الدولي (https://www.iter.org/) 35 بلداً، وفيزياء الجسيمات، حيث تضم المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (المعروفة

باسم CERN) 23 بلداً (https://www.home.cern/).

52 على سبيل المثال، في تنظيم القواعد وتجميع الموارد لتوفير السيولة للبلدان التي تواجه أزمة في ميزان المدفوعات، كما هو الحال مع إنشاء صندوق النقد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

53 للحصول على أوصاف وتحليل الحوكمة متعددة الطبقات ومتعددة الجهات، يمكن الاطلاع على Slaughter 2004؛ Stiglitz and Kaldor 2013.

54 يوازي هذا الوضع محصلة معضلة السجين، عندما يكون مجموع المساهمات الفردية دون ما هو مرغوب فيه وممكن جماعياً. ويقدم Chen and Zeckhauser 2018 دليلاً على أن بعض البلدان تنتفع "مقابل ثمن زهيد" عندما يتعلق الأمر بالمساهمات في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

55 يتوقع من أي بلد ملتزم بتقديم مساهمات أن يغيّر الحوافز بما يدفع البلدان الأخرى على المساهمة في المستقبل. وتشير بعض النماذج إلى أن هذا قد يكون هو الحال (كما في Boadway, Song and Tremblay 2007)، ولكن يبقى السؤال: ما الذي يجعل البلد يلتزم في المقام الأول؟

56 بالإضافة إلى إمكانية أن يكون لدى البلدان تفضيلات إيثار (Goussebaïle and others 2023)، فإنه لا بد من الإنصاف عندما تشتد الحاجة للمعاملة بالمثل (Fehr and Gächter 2000؛ Fehr and Schmidt 1999).

57 نظراً لأن العديد من غازات الدفيئة يمكن أن يبقى في الغلاف الجوي لعقود (IPCC 2007).

58 لمناقشة الأبعاد المختلفة للعدل المناخي، يمكن الاطلاع على Dolšak and Prakash 2022. وبشأن أهمية المعاملة بالمثل وتصوّرات الإنصاف في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، يمكن الاطلاع على Buchholz and Peters 2005؛ Buchholz, Peters and Ufert 2018؛ Buchholz and Rübbelke 2019؛ Carattini, Levin and Tavoni 2019؛ Cairney, Timonina and Stephan 2023. للحصول على حجة حول عدم إنصاف التدفقات المالية الحالية لدعم التخفيف، يمكن الاطلاع على Pachauri and others 2022. وبشأن الجدل حول ما إذا كان ينبغي حساب حجم اقتصاد كل بلد باستخدام معادل القوة الشرائية أو أسعار الصرف السائدة في السوق، يمكن الاطلاع على Pachauri and others 2023؛ Semieniuk, Ghosh and Folbre 2023.

59 لمناقشة بشأن أهمية المدفوعات الجانبية في تعزيز التعاون من أجل المنافع العامة العالمية البيئية، يمكن الاطلاع على Barrett 2003a الذي يحاجج بأنه في لعبة المدفوعات الجانبية، لا تحرّك المخاوف المتعلقة بالإنصاف قرارات كل بلد على حدة، ولكن المحصلة التي ينظر إليها على أنها عادلة ستظل مقنعة بشكل خاص.

60 في الأدبيات الرسمية حول توفير المنافع العامة، هذه هي "نتيجة حياد وار" المعروفة (Warr 1983)، التي تنص على أن عمليات تحويل الموارد من الجهات الأغنى إلى الأفقر لا تؤثر على مستوى توفير (ذروة) المنافع العامة. فمن البديهي أنه في حين أن الجهة التي تتلقى الدخل تساهم بشكل أكبر (تؤدي الزيادات في الدخل إلى مساهمات أعلى في المنفعة العامة)، فإن هذه المساهمة يقابلها انخفاض نسبي في مساهمة الجهة التي يُخفَّض دخلها. ومن الآثار المترتبة على هذه النتيجة أنه بالنسبة لـ (ذروة) المنافع العامة العالمية، عادةً ما تكون "القروض المجددة" ضرورية لتعزيز مستوى المخصصات، بخلاف الآثار التي قد تترتب على تحويلات الدخل بالنسبة للإنصاف والمعاملة بالمثل. وفي السياق الدولي، غالباً ما أدت المنظمات الخيرية هذا الدور في توفير دخل جديد وإضافي. وفي النهاية، فإن أي تخصيص لأعباء المساهمة في تغيّر المناخ هو معياري غير قابل للاختزال ويتطلب دعماً عن طريق التفكير الأخلاقي (Dooley and others 2021).

61 لا توفير للمنفعة العامة العالمية على الإطلاق. وهذا وضع مختلف تماماً عن ذروة المنافع العامة العالمية، حيث تواجه البلدان حوافز لعدم المساهمة، حتى في ظل تساوي الأفضليات والموارد.

62 يناقش Sandler 1997 كيف يمكن للإنصاف عبر البلدان أن يعزز آفاق توفير الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية. ويظهر هذا أيضاً في Jayaraman and Kanbur 1999.

63 سواء كان الدعم في شكل دخل أم دعم عيني، فإن الأمر مهم أيضاً، وكذلك الكفاءة النسبية التي تتمتع بها البلدان الغنية في تقديم الدعم العيني، Vicary and Sandler 2002.

64 للاطلاع على مناقشة حديثة حول آفاق توفير الحلقة الأضعف للمنافع العامة، مع التأكيد على أهمية التحويلات، Caparrós and Finus 2020b.

65 أكد Olson 1971 على النقطة العامة المتمثلة في أنه مع زيادة عدد الجهات المشاركة في حالة معضلة السجين، ينخفض احتمال التعاون. للحصول على أدلة حديثة على الحد الأقصى لأحجام المجموعات التي تيسّر التعاون على المستوى المحلي، يمكن الاطلاع على Casari and Tagliapietra 2018. ولمناقشة محددة في حالة الحلقة الأضعف للمنافع العامة العالمية وكيف تتضخم مخاوف الانتفاع المجاني المتعلقة بالتحويلات الدولية لدعم الحلقات الأضعف كلما زاد عدد البلدان الغنية، يمكن الاطلاع على Sandler 2016.

66 Sandler 2016.

67 يكمّل هذا النهج الجهود الأخرى التي سعت إلى استخلاص الدروس من جائحة كوفيد-19 لإدارة التحديات العالمية، على سبيل المثال، من منظور للمخاطر النُظمية (Ringsmuth and others 2022) يسترشد بالنُهج القائمة على النُظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتكاملة على كوكب متغيّر (Crona, Folke and Galaz 2021؛ Galaz 2022؛ Galaz and others 2021؛ Keys and others 2019a). ولا يقصد به أن يكون استعراضاً أو تقييماً شاملاً لفترة متعددة الأوجه ومعقدة، ولا يزال يكتنفه الكثير من الغموض، على الرغم من أن بعض التقييمات تأخذ شكل لجان استفسار رسمية (مثل Clark 2022؛ Response 2022؛ Sirleaf and Clark 2021)، في حين أن التقييمات الأخرى غير رسمية (مثل Cable and others 2022؛ Frenk and others 2022؛ Sachs and others 2022؛ Williamson and others 2022). لمراجعة وتحليل شرعية وتأثير هذه التقييمات، يمكن الاطلاع على Becker and Nouwen 2019؛ Stone and Schmider 2023؛ Weible and others 2020. للحصول على نقد "بناء" حول كيفية تأطير هذه التقييمات، يمكن الاطلاع على Shiffman and Shawar 2022. ومن المرجح أن تكون التقييمات ديناميكية ومتطوّرة، فيما تتضاعف التهديدات التي تطال الصحة العالمية في القرن الحادي والعشرين، وقد أنشئت لجنة لتحليل ذلك بالضبط (Kanem, Murray and Horton 2023). ويمكن لعدسة المنافع العامة العالمية أن توفر إطاراً تحليلياً لدعم هذه الجهود. ويعتمد التحليل بشكل انتقائي على بعض الأحداث والخيارات التي تكشفت خلال جائحة كوفيد-19 لتوضيح الأفكار التحليلية حول توفير المنافع العامة العالمية التي نوقشت حتى الآن. ويستوحي من محاولات أخرى لاستخدام عدسة المنافع العامة العالمية من أجل تحليل جائحة كوفيد-19، مثل Brown and Susskind 2020؛ Sandler 2020, 2023.

68 كما حوجج في وقت مبكر من جائحة كوفيد-19 في Caparrós and Finus 2020a.

69 Arhin-Tenkorang and Conceição 2003؛ Sonntag 2010 للاطلاع على منظور المنافع العامة العالمية بشأن التحديات الصحية.

70 بشأن مناقشة سياق عدم اليقين في تصميم عملية التصدي لكوفيد-19، يمكن الاطلاع على Collins, Florin and Renn 2020؛ Kreps and Kriner 2020؛ Leach and others 2022. ولتحليل عام للاستجابات للأوبئة في ظل عدم اليقين، يمكن الاطلاع على Barnett, Buchak and Yannelis 2023.

71 لمزيد من التفاصيل حول الحاجة إلى نُهج متعددة النطاقات للتأهب للجوائح، يمكن الاطلاع على Wilkinson and others 2023.

72 تشير بعض التقديرات إلى أن العبء الاقتصادي في عام 2019 تراوح بين 1.115 و3.346 تريليون دولار (بسعر الدولار الدولي لعام 2017 بمعادل القوة الشرائية) لمرض السل، و678-2,035 مليار دولار للإيدز، و564-1,693 مليار دولار للملاريا (Bloom, Kuhn and Prettner 2022).

73 عندما بدأت جهود الاستئصال في عام 1967، كان الجدري مستوطناً في 31 بلداً وتسبب في ما يصل إلى 15 مليون حالة إصابة وحوالي 2 مليون حالة وفاة سنوياً (Fenner 1993).

74 Barrett 2007. وللاطلاع أكثر على تحليل استئصال الأمراض كمنفعة عامة عالمية، Barrett 2003b, 2013b.

75 Sandler 2015.

76 على سبيل المثال، قد يكون من الصعب جداً أو المستحيل استئصال الأمراض التي يحملها مضيف غير بشري (Arhin-Tenkorang and Conceição 2003).

77 لمناقشة لشروط استئصال الأمراض وتطوّر الجهود الأولية لاستئصال شلل الأطفال، يمكن الاطلاع على Arhin-Tenkorang and Conceição 2003. وأفاد شخص رئيسي في استئصال الجدري، د. أ. هندرسون، أنه يشكك في إمكانية استئصال شلل الأطفال (Henderson and Klepac 2013). ونظراً لأن العديد من الصعوبات التي تصوّرها هندرسون قد تحققت، فإن تراكم التكاليف في جهود الاستئصال قلل من جاذبية الجهد، لكن الفوائد مرتفعة للغاية لدرجة أن التقديرات تشير إلى أن استئصال شلل الأطفال سيظل يحقق فوائد صافية حتى لو حدث في عام 2029 (Thompson and Kalkowska 2021)، على الرغم من أن الفعالية من حيث الكلفة ستكون أقل من التقديرات السابقة (Thompson and Tebbens 2007). بالإضافة إلى ذلك، جلبت جهود الاستئصال فوائد في حد ذاتها (Badizadegan, Kalkowska and Thompson 2022). ويستمر تحليل "نهاية لعبة شلل الأطفال" في إثراء الجهود الجارية لاستئصال شلل الأطفال (Thompson, Kalkowska and Badizadegan 2022). ومع ذلك، فإن جائحة كوفيد-19 عطلت بشكل ملحوظ جهود الاستئصال (Burkholder and others 2023؛ Kalkowska and others 2023؛ Thompson and others 2022).

78 WHO 2019.

79 Barrett 2011؛ Cohen 2023.

80 في حين يشدد التحليل على فائدة وجود إطار مفاهيمي لفهم توفير المنافع العامة العالمية جزئياً في ضوء طرق مختلفة لتجميع مساهمات البلدان الفردية، تؤثر عوامل أخرى متعددة على توفير المنافع العامة العالمية. فعلى سبيل المثال، بين معالجة ترقق طبقة الأوزون والتخفيف من آثار تغيّر المناخ العديد من الخصائص المشتركة باعتبارهما منفعتين عامتين عالميتين، ولكن اختلفت جداً فعالية التصدي لكل منهما. ويستكشف Sandler 2017 بالتفصيل كيف ساهمت العوامل السياقية في المحصلات المختلفة للمنافع العامة العالمية التي تشترك في العديد من الخصائص.

81 أثبتت التقييمات التي أجريت منذ تفشي جائحة كوفيد-19 أن البلدان التي تتمتع بقدرات صحية عامة أكثر قدرة على مكافحة المرض، ما يؤكد على أهمية الاستجابة للطوارئ ولكن أيضاً على أهمية بناء قدرات المراقبة والصحة العامة (Neill and others 2023).

82 Usher 2020.

83 Laxminarayan, Reif and Malani 2014.

84 Saak and Hennessy 2018.

85 Suzman 2023.

86 تطلعات نشأت من الدروس المستفادة من مواجهة جائحة كوفيد-19 (Saville and others 2022).

87 Gouglas, Christodoulou and Hatchett 2023.

88 African Centres for Disease Control and Prevention 2022.

89 WHO 2021.

90 قد يكون السياق الأولي للإمدادات المحدودة من اللقاحات حافزاً لتتشارك البلدان القليل من اللقاحات حتى لو لم يكن ذلك مبرراً، ولكن بعد إزالة هذا القيد، كان من الأجدى للبلدان المنشغلة بمصلحتها الذاتية مشاركة اللقاحات (Lampert and others 2022). واعتباراً من 20 أيار/مايو 2022، عندما لم يعد من قيود على إمدادات اللقاحات العالمية (زادت قيود العرض المفروضة على كوفاكس على مدار عام 2021؛ Gouglas, Christodoulou and Hatchett 2023)، تلقى 80 في المائة من الأشخاص في بلدان الدخل المرتفع جرعة واحدة، مقارنة بنسبة 16 في المائة في بلدان الدخل المنخفض (WHO 2022a).

91 https://www.who.int/initiatives/act-accelerator/covax.

92 Usher 2021.

93 كاد تحد مماثل أن يعرقل عملية استئصال الجدري. على الرغم من الحوافز القوية جداً المقدمة لكل بلد غني على حدة لتمويل جهود استئصال الجدري (وحتى للولايات المتحدة الأمريكية لتحمل الكلفة وحدها)، كان كل بلد يفضّل لو يساهم بلد آخر عوضاً عنه (Barrett 2007؛ Fenner and others 1988). وجرى استئصال الجدري خلال الحرب الباردة إلى حد كبير لأنه حظي في النهاية بدعم قوي من كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1958، قام الاتحاد السوفياتي بمواءمة موقفه في منظمة الصحة العالمية مع جهود المكافحة التي تركز على التطعيم والمراقبة (Fenner 1993). وبثت الولايات المتحدة الأمريكية حياة جديدة في هذا الجهد في منتصف ستينات القرن العشرين مع إصدارها قراراً أحادياً بدعم استئصال الجدري في البلدان الأفريقية. والمثير للاهتمام أنه يبدو أن هذا القرار قد اتخذ من أجل المنفعة السياسية، وليس بدافع المصلحة الذاتية أو لأسباب استراتيجية (Barrett 2007). لكن يبدو أن منظمة الصحة العالمية اتخذت خطوة استراتيجية عن طريق اقتراح مساهمات إلزامية أقل بكثير من إجمالي المساعدات الدولية المطلوبة. وقد جعل ذلك الاتفاق على المساهمات الإلزامية ممكناً وفتح الباب أمام ما يكفي من المساهمات الطوعية لتمويل جهود استئصال المرض. وبالتالي، لم يتوقف النجاح على قدرة منظمة الصحة العالمية على إنفاذ الاتفاقية ولكن على قيام البلدان بتنسيق إجراءاتها (Barrett 2007).

94 Rogers and Mandavili 2020.

95 Emanuel and others 2020.

96 انتهكت البلدان الغنية قواعد المعاملة بالمثل. العلاقة بين الإنصاف والمعاملة بالمثل، يمكن الاطلاع على Fehr and Gächter 2000 الذي يشير إلى الإجراءات أو الكلمات الانتقامية للانتهاك المتصوّر لمعايير الإنصاف على أنها "المعاملة بالمثل السلبية". ويقدم Suzman 2023 تفسيراً لكيفية إدراك بلدان الدخل المنخفض والمتوسط لانتهاكات المعاملة بالمثل هذه، نظراً لعدم المساواة في الحصول على اللقاح.

97 Hu and others 2021؛ Wu and others 2020؛ Zhu and others 2020.

98 Haynes and others 2020؛ Jiang and others 2012.

99 Kiszewski and others 2021. فيما يتعلق تحديداً بلقاحات الرنا المرسال (mRNA)، استثمرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ما لا يقل عن 337 مليون دولار بين عامي 1985 و2019 في البحث والتطوير، ما ساهم بشكل مباشر في الابتكارات الرئيسية في لقاح الرنا المرسال لكوفيد-19 (Lalani and others 2023).

100 Brown and Susskind 2020 كما يحاجج في.

101 Kim and others 2021.

102 Dyer 2020.

103 https://www.cdc.gov/museum/timeline/covid19.html (اطلع عليها في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023).

104 Le and others 2020.

105 Hanney and others 2020.

106 DiMasi and others 2020؛ Excler and others 2023.

107 Kim and others 2021.

108 https://www.cdc.gov/museum/timeline/covid19.html (اطلع عليها في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023).

109 Excler and others 2023.

110 Lalani and others 2023.

111 Kremer, Levin and Snyder 2020. لاقتراح حول كيفية تحسين النهج المخصص ونشر التزام مسبق للسوق أكثر تنظيماً يضمن أيضاً الإنصاف في الحصول على اللقاحات، يمكن الاطلاع على Towse and others 2021.

112 Sampat and Shadlen 2021. لحجة تقترح التزامات أخلاقية على الشركات الصيدلانية أثناء حالات الطوارئ الصحية العالمية، يمكن الاطلاع على Emanuel and others 2021.

113 ليست البلدان الجهات الفاعلة الوحيدة المعنية، نظراً للتعقيد المتزايد للتعاون الدولي (Alter and Raustiala 2018). على سبيل المثال، وثق Hale 2020 في عام 2018 أكثر من 190 مبادرة عبر وطنية تهدف إلى معالجة آثار تغيّر المناخ بمشاركة أكثر من 12,000 جهة فاعلة دون حكومية وغير حكومية. ومع ذلك، تظل البلدان لاعباً أساسياً في توفير المنافع العامة العالمية.

114 على سبيل المثال، ما فتئت المؤسسات الوطنية (مثل المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومعهد باستور)، والشبكات (مثل منظمة منظومة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية)، وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين (مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وتحالف غافي للقاحات)، والمؤسسات الخيرية (مثل ولكوم الاستئمانية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس) تنشط بشكل متزايد في المساهمة في توفير المنافع العامة العالمية.

115 عقب المناقشة في Buchholz and Sandler 2021.

116 يرتبط إنشاء الترتيبات المتعددة الأطراف ارتباطاً وثيقاً بافتراض أن الدول هي الجهات الرئيسية في توفير المنفعة العامة العالمية، كما هو معترف به في المساهمات المبكرة، بالعودة إلى Stiglitz 1995.

117 Hoffman and others 2022.

118 بشأن محددات فعالية المعاهدات البيئية، يمكن الاطلاع على Finus, Cooper and Almer 2017؛ Libecap 2014. للحصول على أدلة تجريبية على فعالية المعاهدة، يمكن الاطلاع على Hoffman and others 2022.

119 كما يحاجج في Barrett 2006a.

120 WHO 2021.

121 لتوخي الدقة، يتجاوز هذا الأمر المنافع العامة العالمية، لأن خاصية اللاحصرية غير موجودة والفوائد غير تنافسية جزئياً (على سبيل المثال، بسبب الازدحام في استخدام النادي).

122 Axelrod and Keohane 1985. تشمل الأندية شبكة الاتصالات Intelsat والنظام العالمي لمراقبة الحركة الجوية والإنترنت. وتعني عدم التنافسية الجزئية ضمناً أنه ليس في استبعاد البلدان هدر بالضرورة، في حين تشجع الحصرية البلدان على الكشف عن تفضيلاتها للخير والمساهمة وفقاً لذلك (على سبيل المثال، في شكل رسوم الانضمام). وقدمت مقترحات لتعزيز التخفيف من آثار تغيّر المناخ عن طريق إنشاء أندية المناخ، (Nordhaus 2015, 2020, 2021)، لكن هذه المقترحات لا تتوافق مع تعريف الأندية المستخدم هنا.

123 Pecetta and others 2022؛ Shanmugaratnam and others 2021.

124 Athey and others 2022؛ Glennerster, Snyder and Tan 2022.

125 Pecetta and others 2023.

الجزء الثاني

الفصل 4

1 Mantel 2009, p. 305.

2 كما هي حال أي مجموعة من التدابير والتدخلات في السياسة العامة، كما حاججت دراسة Shafir 2013. وتتضمن دراسة Merz and others 2023 دعوة إلى

تحديد الدوافع السلوكية التي تكمن وراء ضغوط الأنثروبوسين على الكوكب. وفي دراسة Davidson and others 2024، يحاجج المؤلفون بأن النماذج القياسية المستخدمة في علوم الاستدامة (مثل نماذج التقييم المتكاملة لتغيّر المناخ ونُهج التحسين الهندسي والاقتصادي والنماذج القائمة على ذوي الولاية على الذات) تتطلب الدعم من خلال دمج العناصر المؤسسية والسلوكية.

3 وفقاً لدراسة Elster 2015b، قد ينشأ العمل الجماعي عن التفاعلات الأفقية بين صانعي القرار داخل مجموعة ما، أو من خلال التدابير العمودية التي تجبر أو تلزم أعضاء المجموعة بالمساهمة في المجموعة. ينطوي العمل الجماعي على تفاعلات متعددة النطاقات بين أعضاء المجموعة، وارتدادات تنجم عن خصائص الجماعات التي تؤثر على سلوك الأعضاء، ما يؤدي إلى سلوك يمكن تحليله كنظام تكيّف معقد، كما حاججت دراسة Bak-Coleman and others 2021.

4 بالمعنى الأوسع، يمكن تعريف العمل الجماعي على أنه "عمل لامركزي يضطلع به أعضاء مجموعة للقضاء على مساوئ عامة تؤثر عليهم جميعاً، أو لتوفير منافع عامة تعود بالنفع عليهم جميعاً" (Elster 2015b, p. 382). وقد جرت صياغة العلاقة الوثيقة بين العمل الجماعي والمنافع العامة منذ فترة طويلة في دراسة Olson 1971, 2012، وقد استلهمت دراسات عديدة في الاقتصاد هذه الصياغة (وضعت في سياق مساهمته الأصلية في Sandler 2015). واشتملت دراسة Ostrom 1998 على إقرار بمحدودية النتائج التي يسفر عنها التحليل الاقتصادي القياسي للعمل الجماعي، ودعت إلى وصف أعمق للسلوك البشري. وأبعد من الاقتصاد، تناولت مجالات عديدة العمل الجماعي بالتعاريف ونُهج الدراسة، مثل علم الاجتماع، (Van Zomeren, Postmes and Spears 2008؛ Oliver 1993)، والعلوم السياسية (Medina 2013) والأنثروبولوجيا (DeMarrais and Earle 2017).

5 وفي هذا ما يؤكد ما ورد في دراستي Schill and others 2019؛ Schlüter and others 2017 بشأن الحاجة إلى النظر في مجموعة واسعة من الافتراضات عن سلوكيات البشر إزاء تحديات الأنثروبوسين.

6 ليست الاعتقادات مدفوعة فقط بجهد توخي الدقة. بل يمكن تحفيزها بطريقة تخدم المصالح الذاتية، حين يشعر البشر بتحسن تجاه أنفسهم أو إزاء القناعات التي يعتنقونها (Bénabou and Tirole 2016؛ Zimmermann 2020). وتكثر الأدلة على رباط عاطفي بين البشر واعتقاداتهم، فيشقّ عليهم التخلّي عنها (Litovsky and others 2022). وهذا ينشئ شَرَك المعتقدات (Scheffer and others 2022)، الذي قد يأسر الناس في تداعيات الاعتقادات الضارة. على سبيل المثال، إذا شعر الناس بالتهديد، وبغض النظر عما إذا كان التهديد موجوداً في الواقع أم لا، فإنهم يتصرفون وفقاً لذلك: "[...] من الحقائق الجوهرية عن البشر أننا مخلوقات تحركها الاعتقادات، لكننا غير معصومين من الناحية المعرفية، بل نحن معرضون لارتكاب أخطاء جسيمة عند تكويننا لاعتقاداتنا وحفاظنا عليها. وما نعتقد عامل هام في تشكيل تصرفاتنا، وبل يكون أحياناً المعيار الوحيد لتحديد هذه التصرفات، بيد أننا قد نكون، وفي أحيان كثيرة، مخطئين في اعتقاداتنا. فإذا اعتقدنا، على سبيل الخطأ، أن "الآخر" تهديد لنا، نتفاعل بالقوة والسلبية ذاتها التي كنا لنتفاعل بها لو كان اعتقادنا في محله. فالمهم، حقاً، هو الاعتقادات لا الحقائق" (Buchanan 2020, p. 181).

7 يمتثل البشر، بموجب الأعراف الاجتماعية، لبعض السلوكيات من أجل أن يروا أنفسهم، ويراهم الآخرين، أفراد مستقيمين في المجتمع. وفي حالة يكثر الاستشهاد بها، أدى فرض المدرسة لغرامات، عقاباً للآباء الذين يتأخرون في اصطحاب أطفالهم، إلى زيادة تأخر الآباء، لأن الحافز المالي حرف الدافع الذي حافظ على السلوك التعاوني قبل اعتماد الغرامات، ولعله معيار اجتماعي أو التزام متأصل (Gneezy and Rustichini 2000). ولمزيد من الحالات، يمكن الاطلاع على Gneezy, Meier and Rey-Biel 2011. وتمثّل دراسة Bénabou and Tirole 2003 مساهمة مبكرة في تحليل توقيت وكيفية تقويض الحوافز للدوافع المتأصلة. ليست الحوافز، بالضرورة، على تعارض مع الدوافع، بل قد يؤازر أحدهما الآخر (يمكن الاطلاع على Rajapaksa and others 2019 من أجل أمثلة على الجمع بين النهجين من أجل تحسين الحفاظ على المياه).

8 نحن ممتنون لميليسا ليتش على هذه الصياغة. وتتباين نظرة علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع واللغويين البنيويين والمؤرخين إلى التفاعل بين هياكل السلطة والعمل.

9 ونحن ممتنون لكارلا هوف على هذه الصياغة. في دراسة Kotchen, Rising and Wagner 2023 يحاجج المؤلفون بالحاجة إلى إدماج مزيد من الأفكار من العلوم السلوكية لمعالجة آثار تغيّر المناخ. تتضمن دراسات Bastini and others 2023؛ Bergquist and others 2023؛ Vlasceanu and others 2023 مراجعات ونتائج تجريبية للتدخلات السلوكية المحتملة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ. وتبين دراسة Taberna and others 2023 أن انعدام اليقين السلوكي يتوسط أهمية العوامل المادية في الاستجابة للتغيّرات في الحوافز للتكيّف مع الصدمات البيئية. وتحاجج دراستا Bergstrom and Hanage 2024؛ Saad-Roy and Traulsen 2023 بأهمية تقديم وصف أكثر ثراء للسلوك البشري لفهم ديناميات المرض.

10 يتوافق هذا مع ما أطلقت عليه دراستا Demeritt and Hoff 2018؛ Hoff and Demeritt 2023 اسم الموجة الثانية من الاقتصاد السلوكي، بينما يتوافق الاختيار السلوكي مع ما أطلقت عليه الدراستان اسم الموجة الأولى. ولاستعراض لتطبيقات الموجة الأولى من الاقتصاد السلوكي على التنمية، يمكن الاطلاع على دراسة Kremer, Rao and Schilbach 2019، ولتطبيقات الموجة الثانية، يمكن الاطلاع على Hoff and Demeritt 2023.

11 أحد الأمثلة على ذلك هو تأثير الوقف، حيث يطلب الأفراد، للتخلي عن شيء يمتلكونه، قدراً أكبر من المال مما هم مستعدون لدفعه للحصول على ذلك الشيء. بيّنت دراسة Apicella and others 2014 أن هذه التحيّزات ليست متأصلة في البشر كافة، بل بين المجموعات المكشوفة أمام أفكار وممارسات تبادل السلع والأيدي العاملة في السوق. لاستعراض أشمل، يمكن الاطلاع على Apicella, Norenzayan and Henrich 2020.

12 حول ما أثر الأمل والتفاؤل كقوتين فاعلتين في تحسين رفاه البشر، وكيفية تشكلهما تحت سياقات مختلفة، يمكن الاطلاع مثلاً على Graham and Pinto 2019؛ Lybbert and Wydick 2018. وحول التطلعات، يمكن الاطلاع على Fruttero, Muller and Calvo- Gonzalez 2021؛ Genicot and Ray 2017, 2020. لمناقشة التطلعات وتدخلات التنمية البشرية، Conradie and Robeyns 2013. حول العلاقة بين التطلعات والأعراف الاجتماعية ونتائج التنمية، La Ferrara 2019.

13 تشير الدلائل إلى أن الناس لا يعتبرون اللقاحات مجرد حماية للذات، بل يرونها أيضاً في إطار عقد اجتماعي مع مجتمعهم للحد من انتشار العدوى Böhm and Betsch 2022؛ Korn and others 2020.

14 يمكن إبرام عقد اجتماعي بين الناس والحكومة الوطنية، يجري على أساسه توفير المنافع العامة الوطنية، وإنفاذ القواعد، وحشد الموارد المالية من الناس لتمويل تلك المنافع.

15 وبحاجج البعض، بالمقابل، أن العولمة في الواقع رسخت رغبة الدول في الحفاظ على سيادتها واستقلالها (Krasner 1999).

16 حفز واقع الأنثروبوسين النقاش حول كيفية تأثير تعزيز الحوكمة العالمية على القانون الدولي (يمكن الاطلاع مثلاً على دراسات Kotzé 2019؛ Woolley and Harrington 2022؛ Kotzé and Kim 2022). ولكن تبقى الحال أن على البلدان أن توافق طوعاً على اعتماد هذه التدابير المقترحة، لذلك يمكن أيضاً تطبيق التحليل الوارد في هذا القسم لفهم الظروف التي يمكن أن تحدث تقدماً في هذه المناقشة.

17 يستمد هذا التمييز من المباينة التي أجراها Sen 2009b بين إجراءات الاختيار الاجتماعي لتعزيز العدالة ونُهج رولز في تصميم العقود الاجتماعية على أساس نظرية العدالة. وقد ذهب سن أبعد من ذلك، فحاجج بأن السعي إلى إيجاد العقود الاجتماعية في كل بلد يحد من قدرة المراقب الموضوعي من البلدان الأخرى على تحسين عمليات الاختيار الاجتماعي. وتتطلب مواجهة التحديات العالمية تدخلات منهجية، كما حاججت دراسة Chater and Loewenstein 2022. بيد أن التدخلات النظمية على الصعيد العالمي تتطلب موافق طوعية من البلدان، وبالتالي فإن تحديد التدخلات الممكنة لا يعني بالضرورة تحديد كيفية الحصول على موافقة البلدان ذات السيادة للانخراط في هذا التدخل.

18 وكما حاججت دراسة Krishner 2022, p. 15 "المؤثرون في السياسات العالمية هم، في نهاية المطاف أفراد؛ ولذلك فالافتراضات حول السلوك البشري، وحتى ولو كانت الإشارات إليها ضمنية، بُعدٌ متأصل (ونتيجة لا مناص منها) في أي نموذج". ويسترشد النقاش في هذا الفصل بهذه الروحية، إذ يطرح فرضيات مختلفة، ولكن واضحة، بشأن سلوك البشر.

19 Sen 2009b. يمكن الاطلاع أيضاً على المناقشة في الفصل 3 من UNDP 2022b.

20 Burgio, Gómez and Arenas 2023؛ Hébert-Dufresne and others 2022.

21 Dannenberg and Gallier 2020.

22 لمناقشة الآثار المترتبة على هذه الافتراضات السلوكية في القانون الدولي، يمكن الاطلاع على van Aaken and Broude 2020؛ Fikfak, Peat and van der Zee 2022.

23 ويطلق على هذا النوع من البشر أحياناً: الإنسان الاقتصادي (homo economicus) (Persky 1995).

24 وعادة ما يمثّل هذا النموذج الخط الأساس للسلوك البشري المتوقع، وإزاء انحرافات (أو تحيّزات) عدة تنشأ في مجال الاقتصاد السلوكي والعلم السلوكي في نطاقيهما الأوسع.

25 Centola and Baronchelli 2015؛ Centola and others 2018.

26 Efferson 2021b.

27 مثلاً، إذا برزت حالة لم تنسق البلدان التعامل معها في ما بينها بعد، وكان عليها كافة أن تتحرك في اتجاه موحد، لربما يقرر بلد لم يتيقن بأن البلدان الأخرى ستتحرك في ذلك الاتجاه (الذي يرغب فيه الجميع) بأن يتوخى سبيل السلامة ويبقي الحال على ما هي عليه، ما يعني إخفاق التنسيق. ويمكن تعليل هذه

الظاهرة باقتباس من داغ همرشولد: "حين نتوخى كلنا سبيل السلامة، نوجد عالماً محفوفاً بالمخاطر" (وقد اقتبس هذه المقولة مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس António Guterres 2023b).

28 جادل توماس شيلينغ بأنه بإمكان نقاط الاتصال تأدية وظيفة التنسيق هذه (Schelling 1965, 1978). تكثر الدراسات بشأن التدخلات للتغلب على إخفاقات التنسيق، وتشمل نتائج من التجارب (تمت مراجعتها في Devetag and Ortmann 2007، ولكن يمكن الاطلاع أيضاً على مراجعات أحدث في Avoyan and Ramos 2023؛ Kendall 2022).

29 مع أن التحاليل البديلة لا تقبل أن هذه الحالات أمثلة على توازنات تحمل منافع متبادلة، وتشير، بدلاً من ذلك، إلى هيمنة دور النفوذ والمصالح في وضع هذه المعايير في بعض الحالات فقط (Krasner 1991).

30 Keohane and Victor 2016.

31 Buchholz and Sandler 2021.

32 كثرت الإشارات إلى أن الطبيعة غير الملزمة للعديد من الاتفاقيات الدولة قد تجعلها غير فعالة في توفير المنافع العامة العالمية، إلا أن جعلها ملزمة قانونياً لا يضمن تغييراً في سلوك الدول الساعية إلى مصالحها الذاتية. وقد تختار الدول عدم الدخول في الاتفاقية منذ البداية، وقد تختار الانسحاب منها، كما في حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (Barrett 2016).

33 Barrett 2016.

34 وبالتالي يمكن تصميم هذا على أنه لعبة ضمانات (أو لعبة اصطياد الأيل بدلاً من الأرنب) (Sandler 2016).

35 لوصف مفصل، يمكن الاطلاع على Barrett 2003a.

36 Barrett and Dannenberg 2022.

37 لكي تنجح المعاهدة، لا بد من أن يوقع عليها عدد كاف من البلدان بحيث يصبح في مصلحة الجميع أن يكونوا أطرافاً فيها.

38 يمكن الاطلاع على Barrett 2003a للحصول على سرد تاريخي للمفاوضات، استند فيه إلى تحليل لهياكل الحوافز التي وضعتها المعاهدة والتي أجبرت بلدان الدخل المرتفع أولاً من خلال الحوافز التجارية، ثم بلدان الدخل المنخفض والمتوسط من خلال المدفوعات الجانبية، على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها.

39 على الرغم من أن أوجه عدم اليقين الأخرى قد تعسّر مكافحة الأمراض المعدية، كما استكشفت دراسة Leach and others 2022.

40 Armstrong McKay and others 2022؛ Rockström and others 2009؛ Rockström and others 2023؛ others 2021؛ Steffen and others 2015.

41 Lenton 2013؛ Brovkin and others 2021؛ Lenton and Williams 2013؛ Lenton and others 2008؛ Steffen and others 2018.

42 Kemp and others 2022a.

43 Barrett 2016.

44 تشبه هذه الشروط الحوافز التي تواجهها البلدان في توفير منفعة عامة عالمية تنطلق من الحلقة الأضعف.

45 لم يحدد بروتوكول مونتريال أي عتبة من هذا القبيل. للحصول على منظور مختلف بشأن الطرق التي يعسّر بها عدم اليقين التوافق بشأن الاتفاقيات البيئية الدولية، يمكن الاطلاع على Ulph, Pintassilgo and Finus 2019.

46 Barrett 2016.

47 Keen and Burgess, Pielke and Ritchie 2022؛ Kemp and others 2022b؛ others 2022. وقد تؤدي التفاوتات بين البلدان من حيث حجم الضرر إلى تحسين التعاون في ما بينها (Waichman and others 2021). في الوقت نفسه، قد يؤدي عدم المساواة في الموارد إلى إحداث تأثير مضاد (Brown and Kroll 2021).

48 Barrett 2013a؛ Barrett and Dannenberg 2012.

49 إذا كان هناك عدم يقين بشأن موضع العتبة، ولكن هناك حد أعلى معروف، على البلدان أن تتعاون بحيث تبقى، جماعياً، دون الحد الأعلى. وإذا كان هناك قدر كبير من عدم اليقين، تدرك كل دولة أن محافظتها على مستويات أقل بقليل من مساهمتها الفردية في الحد الأعلى لن يؤدي، على الأرجح، إلى تجاوز العالم للعتبة. وعلى هذا النحو، يشبه الوضع منفعة عامة عالمية تجميعية، حيث يجد كل بلد حافزاً للمساهمة الفردية بدرجة أقل بقليل من اللازم لتجاوز العتبة، وهو منحى سلوكي أكدته التجارب (Barrett and Dannenberg 2012, 2017). أفاد Schill and Rocha 2023 بأن عدم اليقين هذا لا يمنع التعاون للحفاظ على المشاعات المحلية، لكن Ahsanuzzaman, Palm-Forster and Suter 2022 يشترطان تحقيق هذه النتيجة بإمكانية وجود اتصال فعال على المستوى المحلي.

50 Dannenberg and Barrett 2018؛ Dannenberg and Gallier 2020. عن المخاطر الوجودية، يمكن الاطلاع على Ord 2020.

51 Barrett and Dannenberg 2014.

52 لاستعراض مبكر للانحرافات عن نموذج الاختيار العقلاني في سلوك العمل الجماعي الفعلي، يمكن الاطلاع على دراسة Ostrom 1998، التي تطرح مجموعة من الأفكار حول كيفية توسيع الافتراضات السلوكية لتفسير تلك الملاحظات. للاطلاع على المراجعات الأخيرة، Van Dijk and Dreu 2021؛ Lange and Rand 2022.

53 لا ينبغي أن تفترض هذه الجهود أن نموذج الاختيار الأناني القياسي يعطي وصفاً أدق للسلوك البشري، بل يجب أن يوفر نموذج الخيارات مرجعاً يمكن من خلاله وضع هيكل للحدود. ولذلك، ليست تعبيرات مثل التحيّزات المعرفية والتفضيلات غير القياسية بالضرورة حيوداً عن العقلانية، بل عن نموذج الاختيار الأناني القياسي. وقد ثبت أن محاولات قياس العقلانية الاقتصادية تجريبياً تفتقر إلى الموثوقية (Nitsch and others 2022). تتبع مناقشة العِبر السلوكية المعتمدة هنا أسلوب التعبير المقترح في دراسة DellaVigna 2009، حيث جمعت الحيود عن نموذج الاختيار الأناني القياسي في ثلاث فئات: التفضيلات غير القياسية والاعتقادات غير القياسية وصنع القرارات غير القياسية. ولا بد من توخي الحذر في استقراء الأفكار من النظرية والتجارب القائمة على الخيارات الفردية إلى خيارات المجموعة، حيث تشير بعض الأدلة المبكرة إلى أن المجموعات أو الفرق قد تكون أقل عرضة للتحيّزات السلوكية (Ambrus, Charness and Greiner and Pathak 2015؛ Feri, Irlenbusch and Sutter 2012؛ Sutter 2010؛ Kugler, Kausel and Kocher 2012). لكن التحليل الأحدث يشير إلى أن العِبر السلوكية تتصل أيضاً بسلوك المجموعة والفريق (Charness and Chen 2020). يمكن الاطلاع على دراسة Bechtoldt and others 2021 لجمع عِبر محددة من علم النفس من أجل فهم النقص في الاستثمار في التكيّف مع تغيّر المناخ. قبل ظهور الأدلة التجريبية التي تطرقنا إليها هنا، كان أمارتيا سين قد انتقد بعض الافتراضات السلوكية لنماذج الاختيار الأناني (كما في Sen 1973, 1977, 1997).

54 كما حاججت دراسة Boon-Falleur and others 2022 من أجل المنفعة العامة العالمية المتمثلة في التخفيف من آثار تغيّر المناخ، وحاججت دراسة Van Bavel and others 2020 من أجل المنفعة العامة العالمية المتمثلة في السيطرة على جائحة كوفيد-19. يمكن الاطلاع على Van Bavel and others 2022 لمراجعة التفاعل بين الإدراك والأعراف والمؤسسات في تشكيل التعاون الجماعي.

55 وثقت دراسة Fehr and Schmidt 1999 أن المستجيبين في التجارب أظهروا نفوراً من عدم المساواة، وقيّموا مكافآت الآخرين بشكل إيجابي إذا كان الآخرون أسوأ حالاً من المستجيبين وسلبياً إذا كان الآخرون أفضل حالاً. الإيثار الخالص تعبير آخر عن التفضيل الاجتماعي، حيث لا تقيّم مكافآت الآخرين بشكل سلبي (Andreoni 1989؛ Andreoni and Miller 2002؛ Charness and Rabin 2002). نحن ممتنون لولفغانغ بوتشهولتز لإشارته إلى أن المفاضلة الكانطية هي بديل عن تعظيم المنفعة الأنانية البحتة (Roemer 2019؛ Van Long 2020). قد تكون الدوافع التي تغلّب طرف المجتمع، أحياناً في حالة تجاذب أو حتى تنازع، ما يطرح تحديات معرفية بشأن كيفية حلها والتوصل إلى قرار (Li and others 2022؛ Sinnott-Armstrong and McKee 2022). تشمل الأساليب الأخرى للتفضيلات غير القياسية دراسة Frank 1987 حول التفضيلات الداخلية ودراسة Akerlof and Kranton 2000 حول دور الهوية.

56 Axelrod and Hamilton 1981. أحدثت النُّهج الجينية والميكروبيولوجية والتحليلية ثورة في فهمنا للتعاون بين جميع أشكال الحياة وجميع مستويات التنظيم البيولوجي (West, Griffin and Gardner 2007a؛ West and others 2021)، من الجينات إلى الخلايا – وحتى الفيروسات (Leeks, West and Ghoul 2021). على سبيل المثال، تعتمد البكتيريا على إفراز المنتجات من الأفراد التي تفيد المجموعة البكتيرية لتمكين البحث عن العناصر الغذائية أو للتواصل (Belcher and others 2022؛ West, Griffin and Gardner 2007a). قدم علماء الأحياء نظرية موحدة تشرح ظهور التعاون والحفاظ عليه في عالم الطبيعة بناءً على فكرة أن الفرد يكتسب لياقة شاملة (تكاثر جيناته) من خلال التأثير على اللياقة المباشرة (تكاثرها الخاص) أو على اللياقة غير المباشرة (تكاثر الأفراد ذوي الصلة بسبب سلوك الفرد). تصف الاستراتيجيات المستقرة من حيث النشوء والارتقاء التفاعلات التي يتطور فيها التعاون وكيف يحافظ عليه (يمكن الاطلاع على Alger 2023 من أجل مراجعة حديثة)، وقد اتضحت، إلى حد كبير، نتائج المناقشات المديدة بشأن اختيار الأقارب مقابل اختيار المجموعة (Birch 2019). التفضيلات الاجتماعية أو ما يعادلها غير مطلوبة. في حين أن هذه هي حال البشر في حالات عديدة (ما يعني أن نموذج الاختيار الأناني ستبقى له أهميته)، للتعاون البشري سمات مميزة، وأحد أسبابه هو قدرة البشر على التطور ثقافياً (Apicella and Silk 2019) والانخراط في التعلم الاجتماعي (على الرغم من أن هذا لا يعني دائماً التعاون؛ Burton-Chellew, El Mouden and West 2017، والتعاون لا يعني دائماً نتائج مجتمعية إيجابية، كما في حالات التواطؤ بين الشركات أو الشبكات غير المشروعة). ومع ذلك، يدور جدل حول ما إذا كان التطوّر الثقافي، الذي تناقشه الإضاءة 4-3، متناسباً مع النتائج الأوسع للتعاون في العالم الطبيعي،

ومدفوعاً إلى حد ما بقضايا اللغة والمعنى المنسوبة إلى نفس المصطلحات (Micheletti, Brandl) West, Griffin and Gardner ؛and Mace 2022 2007b).

57 تبين دراسة Herrmann, Thöni and Gächter 2008 أن العقوبات المعادية للمجتمع موجودة أيضاً، وأنها قد تكون مفيدة اجتماعياً عندما تدعمها أعراف تعاون متينة. وغالباً ما تكون دوافع العقاب والمكافأة أوسع نطاقاً من متطلبات الحفاظ على المصلحة الذاتية في العلاقات المتبادلة (Fehr and Gächter 2002 ,2000). وجرت المحاججة أن القاعدة هي التفضيلات الاجتماعية لا التفضيلات الأنانية (Bruhin, Fehr and Schunk 2018). وتحاجج دراسة Burton-Chellew 2022 بأن ما يُفسّر بأنه إيثار في التجارب هو في الواقع نتيجة لارتباك بشأن القواعد، وبأن البشر آخر الأمر تدفعهم المصلحة الذاتية. إلا أن ثمة أدلة قوية على أن البشر يتصرفون غالباً وكما لو أن لديهم تفضيلات تراعي الآخرين. على سبيل المثال، تشير أدلة حديثة، من الروابط العصبية للتفضيلات الاجتماعية، جمعت لتبيّن السلوك الاقتصادي من منظورات متعددة (Camerer, Loewenstein and Prelec 2005)، إلى أن المداولات الاستراتيجية المتعلقة بالمصلحة الذاتية لها دورها، إلا أن المعالجة العاطفية هي الآلية الأساسية. تشمل الدراسات الرائدة Corradi-Dell'Acqua and others 2013؛ Corradi-Dell'Acqua and others 2016؛ Gabay and others 2014؛ Sanfey and others 2003. توصلت دراسة Wang and others 2020 إلى أدلة على أن السلوكيات الإيثارية تخفف الألم الجسدي. للحصول على تحليل تجميعي حديث يؤكد النتائج التي تفيد بأن المعالجة العاطفية هي مفتاح التفضيلات الاجتماعية، يمكن الاطلاع على Cutler and Campbell-Meiklejohn 2019. يثبت Rhoads, Cutler and Marsh 2021 أن السلوك المغلّب لطرف المجتمع لربما يرتبط بنية استراتيجية، ولكن قد يكون الدافع وراءه أيضاً أسباباً إيثارية بحتة. يعتمد العديد من هذه الدراسات على التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي (fMRI). وبالنسبة إلى الحجج الداعية إلى الحذر في كيفية تفسير نتائج هذا التصوير في ضوء نقص المعرفة حول كيفية عمل الدماغ، يمكن الاطلاع على دراسة Bellucci and others 2020. علاوة على ذلك، تمثل حالات الانحراف عن الإنصاف سلوكيات منفرة بدرجة أكبر للأفراد الذين لديهم تفضيلات تغلّب طرف المجتمع (Liu and others 2019)، ولا يمكن تفسير السلوك الإيثاري إلى درجة استثنائية (على غرار المتبرعين بالكلى) من خلال التفكير النفعي (Amormino, Ploe and Marsh 2022؛ Rhoads and others 2023a؛ Rhoads and others 2023b).

58 قد يرتبط بعضها بالوراثة (Benjamin and others 2012؛ Cesarini and others 2008).

59 Fehr and Charness forthcoming.

60 وبالنسبة إلى النتائج التجريبية التي فُسِّرت على أنها تكشف عن التفضيلات الاجتماعية، فقد فسّرت بطريقة مختلفة، هي أن المشاركين كانوا مرتبكين بشأن التجارب، وعندما بدأوا في فهم حقيقة الاختيار وتعلموا، تصرفوا بطريقة تتفق مع نموذج الاختيار الأناني (Burton-Chellew 2022؛ Burton-Chellew and West 2021؛ Burton-Chellew, El Mouden and West 2016؛ Nax and West 2015). هناك أيضاً احتمال أن يكون السلوك غير الأناني مستمداً من المعايير الشخصية وليس من التفضيلات الاجتماعية (Capraro and Perc 2021؛ Capraro and others 2019).

61 تتراوح نسبة السكان الذين لديهم تفضيل اجتماعي يتمثل في النفور من عدم المساواة بين 23 في المائة و68 في المائة، وتتراوح نسبة أصحاب الإيثار بين 12 في المائة و47 في المائة. تحيد عيّنات الطلاب، التي غالباً ما تستخدم في التجارب، عن توزيع التفضيلات على مستوى السكان (على سبيل المثال، تتراوح نسبة التفضيلات الأنانية في عينات الطلاب بين 29 في المائة و58 في المائة؛ Fehr and Charness forthcoming). يبدو أيضاً أن التفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع تقع باتساق أكبر، وتعتمد بدرجة أقل على الخيارات التي يتخذها الناس والتي تنطوي على التفكير الأخلاقي، كما في موازنة المفاضلات بين الغايات والوسائل (Bénabou, Falk and Henkel 2024).

62 Iwasaki 2023.

63 تتضمن دراسة Thielmann, Spadaro and Balliet 2020 تحليلاً تجميعياً حديثاً لنحو 770 دراسة تبلغ عن 3,523 أثر لسلوكيات تغلّب طرف المجتمع في مواقف تعتمد على الترابط المتبادل، على غرار ست ألعاب اقتصادية تشيع دراستها (لعبة الديكتاتور، ولعبة الإنذار، ولعبة الثقة، ومعضلة السجين، ولعبة المنافع العامة، ومعضلة المشاع). عندما يمزج الناس بين الدوافع الخاصة والاجتماعية (كما في حال اللقاح الذي يوفر حماية فردية ولكنه كذلك يعزز مناعة القطيع)، غالباً ما يكون الدافع الاجتماعي محركاً أقوى للسلوك (Böhm and Betsch 2022؛ Korn and others 2020؛ Pfattheicher, Petersen and Böhm 2022). يتبيّن من دراسة Chang and others 2023 أن التذكيرات، وليس الحوافز النقدية، هو ما زاد تناول الجرعات المعززة من لقاحات كوفيد-19 في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية. لمناقشة الظروف التي تدعم فيها التفضيلات التي تغلّب طرف المجتمع التعاون خارج المجموعات، يمكن الاطلاع على Tilman, Dixit and Levin 2019.

64 يمكن الاطلاع على Fehr and Charness forthcoming لمعرفة الآثار النظرية للنفور من عدم المساواة في زيادة التعاون ومراجعة الأدلة التأكيدية.

65 Brekke and Johansson-Stenman 2008؛ Buchholz and Sandler 2017.

66 Elster 1989.

67 Legros and Cislaghi 2020؛ Tverskoi and others 2023.

68 Van Lange and Rand 2022.

69 تقدم دراسة Fehr and Charness forthcoming مناقشة للنظرية ومراجعة للأدلة حول كيف يمكن للمخاوف بشأن الصورة الاجتماعية أن تدفع إلى سلوكيات تغلّب طرف المجتمع. والمخاوف بشأن التصوّرات عن الذات (كيف يرى الفرد نفسه) مهمة أيضاً ولكن يبدو أنها أقل أهمية من غيرها فيما يتعلق بالدوافع (Vu and others 2023).

70 Lergetporer and others 2014.

71 قد تؤدي الأعراف الاجتماعية المفرطة الصرامة في مختلف البلدان إلى انتهاكات أشد، كما أفادت نتائج دراسة Aycinena and others 2022.

72 تشير بعض الأدلة إلى أن المكافآت أكثر نجاعة من العقوبات في زيادة التعاون من أجل توفير المنافع العامة (Rand and others 2009).

73 Elster 1998, 2015b. شدد علماء الاجتماع، منذ صدور دراسة Goffman 1959 على كيفية مساهمة الشعور بالذنب والوصم على الامتثال للأعراف. كما ثبت أن الامتثال للأعراف الاجتماعية والعواطف ذات الصلة، مثل وصمة العار، تؤثر على النتائج الاقتصادية، مثل البطالة (Lindbeck, Nyberg and Weibull 1999). وقد ترسخ الأعراف الاجتماعية إلى أعماق عقلية البشر بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ منها (Granovetter 1985). تحاجج دراسة Basu 2010 بأن "اليد الخفية" لآدم سميث لن تتمكن من توفير المطلوب ما لم توجه بعض الأعراف السلوكيات. لمزيد من التفاصيل والآثار المترتبة على هذا المنطق، يمكن الاطلاع على Basu 2022, 2024.

74 Fehr and Schurtenberger 2018. تحدد دراسة Ohtsuki and Iwasa 2006 ثمانية أعراف للتبادلية غير المباشرة قد تحافظ على استراتيجيات مستقرة تطوّرياً للتعاون في النماذج التطوّرية، ولكن ينخفض عدد هذه الأعراف عندما تكون تقييمات المتعاونين الجيدين خاصة وصاخبة (Fujimoto and Ohtsuki 2023).

75 لا تزال عمليات التطوّرية والنفسية التي تقوم عليها قاعدة التعاون المشروط (أو الأعراف الاجتماعية في إطارها الأوسع) مجالاً نشطاً للبحوث (Gross and Vostroknutov 2022). هناك أدلة على أن علم النفس المتصل بالأعراف يشمل البشر أجمعين، ولكن قد تبرز أعراف مختلفة في سياقات تاريخية وثقافية مختلفة (House and others 2020؛ Kanngiesser and others 2022). ويمكن الاطلاع أيضاً على Heyes 2023 من أجل رأي مختلف. هناك دليل على شمول البشر كلهم في التكافؤ الأخلاقي الإيجابي للتعاون (موثق بالنسبة إلى مجموعة من السلوكيات التعاونية التي لوحظت في السجل الإثنوغرافي لـ 60 مجتمعاً في جميع مناطق العالم Curry, Mullins and Whitehouse 2019؛ يمكن الاطلاع أيضاً على Rossi and others 2023؛ Van Bavel and others 2022، حيث جرى تحديد المبادئ المشتركة بين الثقافات للسلوكيات التي تغلّب طرف المجتمع). يمكن تفسير الامتثال للسلوك التعاوني على أنه ترسيخ للأعراف الاجتماعية في باطن الفرد من خلال التطور الثقافي (Gavrilets and Richerson 2017؛ ولكن ينبغي أيضاً الاطلاع على دراسة Akdeniz and van Veelen 2021 من أجل منظور مختلف، ودراسة Bar-On and Lamm 2023 من أجل الدور المحتمل للهوية الاجتماعية). تبيّن دراسة Tverskoi and others 2023 أن الامتثال للمعايير الشخصية والأعراف الاجتماعية له تأثير أكبر في صنع القرار من المكاسب المادية.

76 ويرجع ذلك جزئياً إلى عمليات المقارنة الاجتماعية. ويمكن الاطلاع على Bergquist and others 2023؛ Helferich, Thøgersen and Frank 2021؛ Bergquist 2023 من أجل تطبيقات على السلوكيات للتخفيف من آثار تغيّر المناخ.

77 وتناقش دراسة Constantino and others 2022 فرص وتحديات الاستفادة من الأعراف الاجتماعية لمعالجة آثار تغيّر المناخ.

78 Gelfand and others 2011؛ Jackson, Gelfand and Ember 2020.

79 Choi and others 2022؛ Jackson and others 2019.

80 Gelfand 2021. وقد يكون التهديد موجوداً في الواقع أو متصوّراً، لأنه، وكما ورد في Buchanan 2020, p. 181: "[...] من الحقائق الجوهرية عن البشر أننا مخلوقات تحركها الاعتقادات، لكننا غير معصومين من الناحية المعرفية، بل نحن معرضون لارتكاب أخطاء جسيمة عند تكويننا لاعتقاداتنا وحفاظنا عليها. وما نعتقد عامل هام في تشكيل تصرفاتنا، وبل يكون أحياناً المعيار الوحيد لتحديد

هذه التصرفات، بيد أننا قد نكون، وفي أحيان كثيرة، مخطئين في اعتقاداتنا. فإذا اعتقدنا، على سبيل الخطأ، أن "الآخر" تهديد لنا، نتفاعل بالقوة والسلبية ذاتها التي كنا لنتفاعل بها لو كان اعتقادنا في محله. فالمهم، حقاً، هو الاعتقادات لا الحقائق".

81 Gelfand 2021؛ Gelfand and others 2021.

82 Gelfand and others 2020.

83 Giuliano and Nunn 2020؛ Gelfand, Gavrilets and Nunn 2024؛ Nunn 2022.

84 Meyer 2010.

85 Pierotti 2013. حول آليات نشر الأعراف (بما في ذلك أدوار وسائل الإعلام والمنظمات الدولية) في بلد معيّن، يمكن الاطلاع على Swindle 2023.

86 حول سياسة رد الفعل العنيف، يمكن الاطلاع على Alter and Zürn 2020a, 2020b. حول الرابط مع الاستقطاب السياسي، يمكن الاطلاع على Röllicke 2023.

87 Sandler 2017؛ Schwerhoff 2016.

88 ورأى البعض أن هذه العِبر تمهّد لعصر ذهبي للعلوم الاجتماعية (Buyalskaya, Gallo and Camerer 2021).

89 تسمى أحياناً وحدات التحفيز.

90 تحاجج دراسة Aumann 2019 بأن العديد من التحيّزات المعرفية تنشأ من مواقف مفتعلة ليست هي ما يواجه معظم الناس في حياتهم اليومية.

91 وبعبارة أدق، تشير الخيارات إلى نفور من الخسائر أكبر من جاذبية تحقيق مكاسب بمقدار مماثل مقارنة مع نقطة مرجعية ما (Kahneman and Tversky 1979؛ Tversky and Kahneman 1992). لاستعراض للتقديرات التجريبية والجهود المبذولة لتحديد قوة النفور من الخسارة، يمكن الاطلاع على Brown and others forthcoming. ولكن هناك أيضاً ظروف لا تتماسك فيها هذه الحجة (Rakow, Cheung and Restelli 2020؛ Zeif and Yechiam 2022).

92 Camerer and others 1997.

93 Alesina and Passarelli 2019.

94 Litovsky and others 2022.

95 Olitsky and Cosgrove 2023.

96 وفقاً للتصنيف المقترح في Chetty 2015.

97 Allcott and Kessler 2019. تقدم دراسة Reck and Seibold 2023 تفصيلاً نظرياً مع تطبيق لتصميم سياسات التقاعد.

98 كما دعت إليه دراسة Sunstein 2022.

99 يمكن الاطلاع على Milkman and others 2021 لتوثيق نجاح التذكيرات في زيادة تناول اللقاحات.

100 Van Bavel and others 2020.

101 Muthukrishna and Henrich 2019. يعد عدم تجانس التصاميم التجريبية عائقاً أمام تعميم النتائج من التجارب، كما هو موضح في Huber and others 2023.

102 وفقاً لدراسة Davis 2023 التي تقدم هذه الحجة لتحسين نظرية العلاقات الدولية.

103 يمكن الاطلاع على دراسة Hecht and others 2023 للحصول على وصف لكيفية تأثير العوامل السياقية على التدخلات السلوكية.

104 كما تحاجج دراسة Stiglitz 2021.

105 ونحن ممتنون لميليسا ليتش على هذه الملحوظة.

106 بالنسبة إلى مقاييس هذه الحزم الثقافية، تستمد دراستا Muthukrishna and Schaller 2020؛ White, Muthukrishna and Norenzayan 2021 من مقياس المسافة الثقافية المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتمد دراسة Obradovich and others 2022 على سلوك 2 مليار شخص في وسائل التواصل الاجتماعي لإنشاء مقاييس لأبعاد ثقافية مختلفة.

107 Brooks and others 2018؛ Kaaronen, Mulder and Waring 2023؛ Lawson and Gibson forthcoming؛ Richerson and others 2016؛ Waring, Goff and Smaldino 2017؛ Waring and others 2015.

108 Bar-On and Lamm 2023.

109 وكما عرّفته دراسة North 1990، فهو يتألف من المؤسسات النظامية وغير النظامية التي تكوّن سلوكيات الناس. ووفقاً لدراسة Schimmelpfennig and Muthukrishna 2023، يمكن اعتبار المؤسسات النظامية "ثقافة متصلبة" موثقة بدقة لتيسير التنسيق والتطبيق، إلا أنها لا تزال مدعومة بالأعراف الثقافية.

110 حاججت دراسة Kaushik Basu 2018 بأن هذه الظاهرة مشروطة بحتة.

111 أحد أهم آثار المعاهدات الدولية إبراز قضية ما في الدوائر المحلية بعد اعتماد المعاهدة مباشرةً، لا نتيجة لعملية مديدة ومطوّلة من التصديق والإنفاذ، ما يعني أن الأفكار تبدو وكأنها أقوى من الالتزامات القانونية (Hoffman and others 2022).

112 ليس المقصود من المناقشة في هذا الفصل الإيحاء بأن العمل الجماعي يمكن أن يختزل دائماً في سلوكيات ذرية يضطلع بها أفراد ذوو ولاية على الذات، تتفاعل لكي تشكل المؤسسات. وكما سبقت الإشارة في بداية الفصل، من الممكن وصف العمل الجماعي بأنه نتيجة ناشئة عن نُظم تكيّف معقدة، حيث يتفاعل أفراد ذوو ولاية على الذات على مستويات متعددة من التجميع في ظل قيود تفرضها المؤسسات النظامية.

113 يمكن الاطلاع أيضاً على Bednar 2023؛ Bednar and Page 2018.

114 Efferson, Vogt and von Flüe forthcoming.

115 Otto and others 2020؛ Sparkman, Howe and Walton 2021؛ Winkelmann and others 2022.

116 Rode and Weber 2016.

117 Centola and others 2018؛ Centola and Baronchelli 2015.

118 توضح دراسة Efferson 2021a أن هذا يمثل تحدياً خاصاً خارج أعراف التنسيق الاجتماعي، التي غالباً ما يُفترض أنها موجودة (Szaszi and others 2018).

119 لم ينجح تكرار الدراسة المذكورة في الإطار 4-3، بشأن ما إذا كان الناس يعيدون المحافظ، في تأكيد النتائج حين يجرى التبليغ عن المحفظة المفقودة في الواقع الملموس وليس عبر البريد الإلكتروني (Yang and others 2023). ولكن يمكن الاطلاع أيضاً على Tannenbaum, Maréchal and Cohn 2023؛ Zhang and others 2023.

120 وخلصت دراسة Cohn, Fehr and Maréchal 2014 إلى أن المصرفيين السويسريين، وعلى الرغم من أنهم عموماً كانوا نزيهين، فقد مالوا إلى تصرفات أقل نزاهة عندما برزت مهنتهم عبر التهيئة. وفي المقابل، عندما برزت مهن أخرى عبر التهيئة، لم يتغيّر السلوك. ولكن لم تتمكن دراسات أخرى من تكرار هذه النتائج في سياقات ثقافية أخرى (Cohn, Fehr and Maréchal 2019). وأجرى Rahwan, Yoeli and Fasolo 2019 نفس الدراسة بين خمس مجموعات سكانية مختلفة في ثلاث قارات، فتبيّن أن النتائج لم تعمم، ويرجع ذلك جزئياً إلى الاختلافات في الثقافة المصرفية في مختلف الولايات القضائية. ويقدم تحليل الصدق الفطري في 23 بلداً أدلة تتفق مع الفرضية القائلة بأن السلوكيات والمؤسسات والثقافة تتطور معاً (Gächter and Schulz 2016).

121 Henrich and others 2001. تلحظ هذه الاستثناءات غالباً في المجتمعات الصغيرة الحجم، وثمة أدلة تشير إلى تشابه أكبر في السلوكيات في المجتمعات الكبيرة الحجم، بالنسبة إلى التعاون على الأقل (Spadaro and others 2022). وبعبارة أخرى، رغم بروز فوارق بين ثقافة وأخرى مع مرور الزمن (بقيت بعضها صغيرة الحجم واستمرت فيها هذه السلوكيات)، قد يكون هناك تقارب في السلوك في المجتمعات الكبيرة الحجم، إلا أن الأدلة لا تزال غير قاطعة.

122 Henrich, Heine and Norenzayan 2010b.

123 Apicella, Norenzayan and Henrich 2020؛ Henrich, Heine and Norenzayan 2010a.

124 Schäfer, Haun and Tomasello 2015. حول أهمية أوجه التشابه الثقافي داخل البلدان وفي ما بينها، يمكن الاطلاع على White, Muthukrishna and Norenzayan 2021.

125 ويقابل هذا نوع التفضيل الاجتماعي الذي لا يتخذ المساواة في الدخل نقطة مرجعية له، كما في حال التفضيلات الاجتماعية القائمة على النفور (Fehr and Schmidt 1999) التي تناولها هذا الفصل سابقاً، بل نوع المساواة الذي يعتبر منصفاً، ويختلف بين فئة سكان وأخرى حسب آرائهم بشأن الإنصاف. لمعرفة آثار هذا المنظور على كيفية قياس عدم المساواة دون توفر مساواة مرجعية مطلقة، يمكن الاطلاع مثلاً على Hufe, Kanbur and Peichl 2022.

126 كما في Fleurbaey 1995، على نحو ما لاحظت دراسة Almås, Cappelen and Tungodden 2020.

127 Almås, Cappelen and Tungodden 2020.

128 Almås and others 2017.

129 Almås and others 2010.

130 يمكن الاطلاع على Almås and others 2022 لتوثيق التباين في الاعتقاد بأن الأغنياء أنانيون من بلد إلى آخر وداخل البلدان.

131 تبيّن دراسة Almås and others 2022 أن وضع رسم بياني لردود على مستوى بلد ما على سؤال من مسح القيم العالمية مفادة: "هل على الحكومة الوطنية أن تضع هدفاً للحد من الفوارق الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء؟" إزاء عدم المساواة في الدخل المتاح لا يسفر عن أي علاقة اقتران وترابط، ولكن عند وضع رسم بياني للإجابات إزاء مقولة "عدم المساواة غير منصفة"، تظهر علاقة اقتران إيجابي قوية بين الاعتقادات بأن عدم المساواة غير منصفة وبين دعم إعادة التوزيع. إلا أن هناك محددات أخرى لتفضيلات إعادة التوزيع؛ ويمكن الاطلاع مثلاً على Charité and others 2022.

132 يمكن الاطلاع على Thomas and Markus 2023.

133 وقد توجه هذه النتيجة الجهود الرامية إلى معرفة من يجب استهدافه وكيف وبأي تدخل. فهل الغرض هو ببساطة تغيير السلوك، أم زيادة الرفاه؟ لا يتفق هذان الهدفان دائماً. ونحن ممتنون لتشارلز إيفرسون على هذه الرؤى. يمكن الاطلاع أيضاً على Berger, Efferson, Vogt and Vogt 2023؛ Efferson, Vogt and von Flüe 2020؛ Fehr forthcoming؛ Richerson, Boyd and Efferson 2024؛ von Flüe, Efferson and Vogt 2024.

134 Brooks, Hoff and Pandey 2018.

135 Carlson and others 2022.

136 Balliet and Lindström 2023؛ Colnaghi and others 2023؛ Fiedler and others forthcoming.

137 Halevy 2017, 2023؛ Halevy, Chou and Murnighan 2012.

138 Halevy and Halali 2015؛ Halevy and others 2006.

139 تصف دراسة Shiller 2017 كيف تشكل الروايات نتائج الاقتصاد الكلي. وتشرح دراسة Levy 2022 العمليات الاجتماعية التي توجه البشر إلى اعتناق الاعتقادات، وكيف تتشكل عادةً بسياق المجموعة التي ينتمي إليها الأفراد، كما تشرح حدود الفرضيات القائلة بأن الاعتقادات تتشكل على أساس تدبر منطقي للمعلومات يضطلع به الفرد. وتستكشف دراسة De Vries 2023 كيف تشكل أربع سرديات مختلفة عن تأسيس الاتحاد الأوروبي النتائج السياسية والاقتصادية والقانونية. للحصول على مراجعة حديثة للأدبيات المتعلقة بعلم نفس الفقر، يمكن الاطلاع على Haushofer and Salicath 2023.

140 Gelfand, Gavrilets and Nunn 2024؛ Nunn 2022.

141 Ellis 2024؛ Richerson, Boyd and Efferson 2024؛ Waring, Wood and Szathmáry 2024.

142 Hoff and Demeritt forthcoming.

143 Hoff and Demeritt forthcoming. لمناقشة كيف يمكن تجميع هذه العِبر والرؤى من أجل تصوّر سبل لاجتياز مخاطر الأنثروبوسين بما يخفف الضغوط عن الكوكب ويحقق التنمية البشرية المنصفة، يمكن الاطلاع على Efferson 2023؛ Efferson, Vogt and von Flüe forthcoming؛ Ellis 2024.

144 Constantino and Weber 2021, p. 151. لاستعراض الأدلة على أن المجموعات المهيمنة اجتماعياً يمكن أن تتحيّز ضد المجموعات الأخرى، يمكن الاطلاع على Morehouse, Maddox and Banaji 2023.

145 Daley, Newell and Twena 2022؛ Fleurbaey and others 2018؛ Scoones and others 2020؛ Stirling 2015؛ Stoddard and others 2021.

146 كما هو موضح في مفاهيم أمارتيا سين (Sen 1985, 2009b) عن الولاية على الذات، التي يعبر عنها كإنجازات وكذلك كحريات. ولصياغات أحدث لأفكار مماثلة، يمكن الاطلاع على Bednar 2023؛ Carugati and Levi 2021.

147 يمكن تصوّر المصالح المشتركة في شكل طيف، يتراوح بين لا شيء، حيث ترجح احتمالات للصراع، والاكتمال، حيث ترجح إمكانات للتعاون، بالاستناد إلى West and Ghoul 2019، في تحليل لكيفية تعايش التعاون والصراع في العالم الطبيعي. وتقع معظم الحالات في مكان ما قرب نقاط النهاية، ما يشير إلى احتمالات الصراع والتعاون. ويمكن النظر إلى توفير المنافع العامة العالمية على أنه استكشاف لمجالات الطيف الأقرب إلى حيث تتوفر مصالح مشتركة، وبالتالي حيث تكون إمكانات التعاون أعلى.

148 Davidai and Tepper 2023. في حين أن هذه نتائج هي على المستوى الفردي، أكدت دراسة متعددة المستويات شملت 43 بلداً أن ثمة تماثلاً في اعتقادات الكسب على حساب الآخرين، تتدرج من مستوى الفرد إلى مستوى البلد (Różycka-Tran and others 2018).

149 Davidai and Ongis 2019.

150 كما يظهر في انخفاض المساعدات المقدمة إلى الآخرين (Chernyak-Hai and Davidai 2022) أو في البلدان التي توافق على استضافة اللاجئين (Piotrowski and others 2019).

151 Carvalho and others 2023.

152 Melis and Raihani 2023, p. 532.

153 O'Madagain and Tomasello 2022. بمعنى آخر، هذا هو جوهر ما يمكن تسميته بالإدراك الثقافي، حسب Tomasello and Vaish 2013؛ Tomasello and others 2005.

154 Gross and others 2020.

155 Melis and Raihani 2023, p. 532.

156 على سبيل المثال، هناك بيّنات على أن دافع الرعاية يرفع مستويات التعاون، إذ تحركه اعتقادات أقرب إلى التفاؤل، فينحو، أكثر من التعاون المدفوع بالغضب، إلى تفضيلات تغلّب طرف المجتمع (Ring, Schütt and Snower 2023). يمكن الاطلاع أيضاً على Akerlof and Snower 2016؛ Bartke and others 2019.

157 تشير بعض البيّنات إلى أن المساهمات في المنافع العامة وديناميات التعاون تظهر طوعاً عندما يتّسع للناس مجال اختيار المنفعة العامة التي يساهمون فيها (Shi and others 2020). وإذا توسع ذلك ليشمل البلدان في الإطار الدولي، يمكن لبلدان مختلفة أن تبادر إلى العمل التطوعي مساهمةً في حفز ديناميات التعاون.

158 هناك فوارق من شخص إلى آخر، حيث تختلف السمات عبر المجالات من حيث احتمالية انضمام الأفراد لفئات أم لا (Kranton and others 2020). يمكن الاطلاع أيضاً على Doğan, Glowacki and Rusch 2022.

159 Romano and others 2017؛ Romano and others 2021a؛ Romano and others 2021b. للحصول على وصف للروابط المتعلقة بالأشخاص الذي يتخذون توجهات أكثر شمولاً، يمكن الاطلاع على Zhang and others 2024.

160 Schimmelpfennig and others 2022.

161 Boeltzig, Johansson and Bramão 2023؛ Vasconcelos and others 2021.

162 Bechtel, Genovese and Scheve 2019.

163 Chinoy and others 2023.

164 Van Bavel and others forthcoming؛ Wagner and others 2020.

165 Bollyky and others 2022a؛ Bollyky and others 2022b؛ Bor, Jørgensen and Petersen 2023؛ Lenton, Boulton and Scheffer 2022.

166 Henkel and others 2023.

167 Berger, Vogt and Efferson 2022.

168 Berger, Efferson and Vogt 2023.

169 لمراجعة نظرية الهوية الاجتماعية بالصلة مع العمل الجماعي، يمكن الاطلاع على Van Zomeren, Postmes and Spears 2008. تصف دراستا Whitehouse and Lanman 2018؛ Whitehouse 2014 انصهار هوية الفرد، والشعور العميق بالاتحاد ضمن المجموعة، على أنه يحفز التعاون داخل المجموعات إلى درجة قد تؤدي إلى مظاهر متطرّفة للتضحية بالنفس. يمكن الاطلاع أيضاً على Huettel and Kranton 2012.

170 Sen 2005, 2006, 2009a. توضح دراسة Dulberg and others 2023 كيف أن تطوّر ذوات متعددة يمكن أن يكون حلاً لمشكلة مزمنة، هي تحقيق التوازن بين الاحتياجات المتعددة في ظروف متغيّرة.

171 وهذا يعني أن فرضية حدوث الانعطاف في ظل ما يفترض أن يكون عرف التنسيق الاجتماعي، قد لا تصمد وأن التدخلات يمكن أن تكون إما غير فعالة أو تؤدي إلى نتائج عكسية (Efferson and others 2015).

172 Efferson and others 2015؛ Efferson, Vogt and Fehr 2020؛ Ehret and others 2022.

173 على افتراض أن العديد من الأشخاص متعاونون بشروط (Berger, Efferson and Vogt 2023).

174 يضع النموذج الكلي البيئي البشر في سياق علاقاتهم مع المفترسين والفرائس (Lehman and others 2021).

175 يمكن وصف فترة النمو السكاني السريع بأنها فترة دخول البشر في تفاعل متبادل مع الحيوانات والنباتات بدلاً من علاقة الافتراس (Pollan 2002)؛ وجاء ذلك عقب تحوّل أول في المنظومة البيئية عندما تمكن البشر من التفوّق على الأنواع التي كانت تفترسهم (Lehman and others 2021). وفي التحوّلين كان لعمليات التطوّر الثقافي دور حاسم. وتنتشر علاقة التبادل بأشكال عديدة عبر مختلف الأنواع في العالم الطبيعي ويرجّح بقاؤها إما عبر المصلحة المشتركة أو بالقسر. ولكن المرجح أن تتطوّر أو لا نتيجة للمصلحة المشتركة، ولاحقاً بالقسر لترسيخ هذه العلاقة (West and others 2021).

176 Colleran 2016.

177 Lehman and others 2021.

178 Lehman and others 2021.

الفصل 5

1 Sen 1991؛ UNDP 2022a. لا يحتكر البشر لا الولاية على الذات من أجل تحقيق الأهداف (التي تظهر في سلوك الزواحف)، ولا الولاية على الذات من أجل تنفيذ النوايا (التي تظهر في سلوك الثدييات). وينطبق الأمر عينه على السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية، الذي تركّز عليه نماذج الخيارات الأنانيّة التي تناولها الفصل 4 (وتظهر في سلوك القردة العليا، على سبيل المثال؛ وجدت دراسة Jensen, Call and Tomasello 2007 دليلاً على أن قرود الشمبانزي مخلوقات عقلانية تلتمس تحقيق المنفعة القصوى في لعبة الإنذار). يبدو أن الحيوانات غير البشرية تتبع أيضاً المعايير الاجتماعية (الوصفية) (بناءً على الحاجة إلى المماهاة، التي يتشاركها البشر مع الحيوانات الاجتماعية الأخرى غير البشرية) (Andrews, Fitzpatrick and Westra 2024؛ Westra and others forthcoming). غير أن البشر، حسب O'Madagain and Tomasello

2022؛ Tomasello 2022، مختلفون من حيث أنهم طوّروا القدرة على تحديد نيّة مشتركة والسعي إلى تحقيقها، وأنهم طوّروا ولاية المجموعة على ذاتها، ويُقال إن هذه النيّة وهذه الولاية هما أساس أصول الإدراك الثقافي (Tomasello and others 2005). وتتباين وجهات النظر حول مسارات التطوّر التي مكّنت البشر من تطوير المعايير الزجرية والأخلاقية (Stanford 2017, 2018)، غير أن تطوّر هذه المعايير دليل على وجود ولاية على الذات تتجاوز السعي وراء المصلحة الذاتية. وقيل أيضاً إن لدى البشر سيكولوجيا أخلاقية مرنة تتيح، من خلال عمليات التفكير والتشاور العامة (الفصل 6)، وضع المعايير الأخلاقية وإنشاء المؤسسات التي تدعمها، التي لا تشمل جميع البشر فحسب، بل ربما تشمل كائنات أخرى أيضاً (Buchanan 2020, 2021؛ Buchanan and Powell 2018). لمزيد من المعلومات حول ولاية الفرد على الذات من وجهة نظر علم النفس، يمكن الاطلاع على Bandura 2001, 2006.

2 Sen 2016, p. 7.

3 بالاستناد إلى بيانات مسح القيم العالمية (الشكل 3-5).

4 هذه التفرقة بين أوجه الرفاه وأوجه الولاية على الذات في التنمية البشرية هي من تأطير دراسة Sen 1985, 1991.

5 Sen 1991.

6 ركزت الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية في البداية على الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والنمو الاقتصادي العادل، الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية. وهذه الاستراتيجيات تحفّز ولاية الأفراد على ذاتهم وتعزّز قدرتهم الإنتاجية لما فيه مصلحتهم الخاصة (Fukuda-Parr 2003, p. 309).

7 بالاستناد إلى نموذج الدكتور إنجل البيولوجي النفسي الاجتماعي، المشروح باختصار في Conti 2022.

8 UNDP 2022a؛ Folke and others 2021.

9 حسب Elster 2015a، يُقصَد بصنع القرار الجماعي العمليات التي تنفذ من خلالها القرارات المنبثقة عن تكوين المعتقدات الجماعية وعن العمل الجماعي. وتشمل هذه العمليات المحاجة، والتصويت، والمساومة.

10 Turchin 2013.

11 أي ما يعادل 47 في المائة من سكان العالم. وفقاً للتقارير بشأن مؤشر هدف التنمية المستدامة 1-3-1 (https://www.social-protection.org/gimi/WSPDB.action?id=32)، اطلع عليها في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

12 بحلول عام 2022، في مراحل التعليم ما قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي. وفقاً لقاعدة بيانات معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (http://data.uis.unesco.org/)، اطلع عليها في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

13 Vaidyanathan 2024.

14 على سبيل المثال، في عام 2023، نُفّذ 150 مليون نشاط في إطار حملة العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة (EIN Presswire 2023).

15 في عام 2023، بالاستناد إلى بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات (https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx)، اطلع عليها في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023).

16 Stiglitz and Carleton and Greenstone 2022؛ Stern 2017.

17 يمكن الاطلاع على Carleton and others 2022.

18 IEA 2023a.

19 Black and others 2023.

20 Papada and others 2023.

21 Tørsløv, Wier and Zucman 2022.

22 بالاستناد إلى OECD 2022، حُشِد 83.3 مليار دولار في عام 2020، أي أقل من 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 85 تريليون دولار في ذلك العام. وفي عام 2022، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي العالمي حد 100 تريليون دولار (قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل 2003، https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/April/weo-report).

23 Vaidyanathan 2024.

24 Sénit 2020.

25 Tørres 2021.

26 Global Witness 2023.

27 بما في ذلك تزايد التجارب السلبية كالغضب والإجهاد والحزن والألم الجسدي والقلق (Clifton 2022).

28 لأدلة حول انعدام الأمن الاقتصادي ودعم الشعبوية (في أوروبا)، يمكن الاطلاع على Guiso and others 2019, forthcoming. وفي حين حاجج البعض أن انعدام الأمن الاقتصادي قد أدى إلى تجزّؤ النظام السياسي (أي إلى ظهور مزيد من الأحزاب "البديلة" التي لا تنحصر مبادئها في تمثيل الشرائح المختلفة الموجودة على امتداد الطيف السياسي)، هناك فرق بين الاستقطاب والتجزّؤ في النُظُم الانتخابية، Norris forthcoming.

29 Rodrik ؛Funke, Schularick and Trebesch 2023 2021.

30 Prados de la Escosura 2022.

31 تشير النتائج إلى أن دعم الديمقراطية قوي وراسخ في دراسة مفصلة لكل من البرازيل وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (Adserà, Arenas and Boix 2023).

32 يمكن الاطلاع على Kurlantzick 2022؛ Nichols 2021؛ UNDP 2023b.

33 طرح هذا السؤال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال مساهمته في تجريب مقياس المؤشر 16-7-2 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

34 يشار إلى فكرة ارتباط الولاية على الذات بالنتائج الجماعية بمصطلح: "الولاية الجماعية على الذات". يمكن الاطلاع مثلاً على Ibrahim 2006؛ Leßmann 2022؛ Pelenc, Bazile and Ceruti 2015؛ Rauschmayer and others 2018.

35 ترتبط الثقة في المؤسسات بعوامل متعددة. يتضمن Hirai 2020 مثلاً إطاراً ترتبط فيه الثقة في المؤسسات بالثقة في نواياها وكفاءتها. ويحاجج Elster 2015a أيضاً أن الثقة في المؤسسات غير محددة بما يكفي أي يمكن أن يُقصد بها أموراً مختلفة (النزاهة، والكفاءة أو حتى الرهبة). ومن المفاهيم المرتبطة بذلك شرعية المؤسسات (Levi, Sacks and Tyler 2009 والفصل 4). وفي هذه المراجع كما في الفصل 6 يُستخدم مصطلحا الثقة في المؤسسات وموثوقيتها بنفس المعنى ويُقصد المدى الذي يشعر به الأفراد أن المؤسسات تنجز ما يتوقع منها.

36 Sen 1991؛ UNDP 2022a.

37 Sen 1977, p. 326.

38 قد تنبثق هذه الالتزامات وعلاقتها بالحفاظ على التعاون عن عدّة مصادر، بدءاً بالأعراف الاجتماعية (الإضاءة 3-4 في الفصل 4)، مروراً بالاستدلالات حول دوافع الآخرين (Carlson and others 2022)، وصولاً إلى القيم الأخلاقية (Stanford 2018)، والآراء الفردية والجماعية حول القضايا التي يجب أن تحظى بالاهتمام لدوافع أخلاقية، هذا الاهتمام الذي يُملي وجهات النظر المختلفة حول التقدم الأخلاقي (Buchanan 2020؛ Sauer and others 2021؛ Sterelny 2019). كذلك يمكن أن تكتسب الالتزامات شكل مدوّنات سلوك ترمي، مثلاً، إلى اتخاذ إجراءات بحق الأفراد الذين ينبذون روح التعاون (حتى لو كانت هذه العقوبة تؤثّر سلباً على المعاقِب)، وهذه المدوّنات هي بمثابة آلية تصون التعاون (Ostrom 2000).

39 Leßmann 2022.

40 من خلال التقدم على مسار الحد من عدم المساواة، والتصدي لانعدام الأمن البشري، وإعادة النظر في الأعراف الاجتماعية المتحيّزة ضد التعاون، وزيادة المساحات المتاحة للتشاور، يمكن التأثير على العوامل التي قد تيسّر أو تعقّد العمل الجماعي الواسع النطاق، كما تصفها دراسة Jagers and others 2020.

41 لمزيد من المعلومات حول العلاقة بين الولاية على الذات والفقر، يمكن الاطلاع على Rahman 2023.

42 Rasmussen and Reher 2023.

43 لتعريف لتصوّرات انعدام الأمن وصلتها بمفهوم الأمن البشري، يمكن الاطلاع على UNDP 2022b.

44 لمزيد من التفاصيل حول الروابط بين الأمن البشري والقيود على مشاركة الناس في العمل الجماعي، يمكن الاطلاع على UNDP 2022b.

45 UNDP 2022a.

46 UNDP 2022b؛ Ziervogel, Cowen and Ziniades 2016.

47 Sen 2009, p. vii.

48 UNDP 2023a.

49 يمكن الاطلاع مثلاً على Schaeffer 2020.

50 UNDP 2023a.

51 UNDP 2023a.

52 UNDP 2023a.

53 Abdul Latif Jameel Poverty Action Lab 2020؛ UNDP 2023a.

54 UNDP 2023a.

55 UNDP 2022a.

56 Corat and Raimondo 2011.

57 Krause, Krause and Bränfors 2018؛ Stone 2015؛ UN Women 2015.

58 Krause, Krause and Bränfors 2018.

59 Stewart, Holdstock and Jarquin 2002؛ World Bank 2018.

60 على سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة النساء من مجموع الموقعين على اتفاقيات السلام 6 في المائة

بين عامي 1992 و2019، Council on Foreign Relations 2023.

61 Huang and Gebhard and others 2020؛ others 2021. وأحد الأسباب زيادة إمكانية الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية لدى الذكور، ما يزيد قابلية التأثر بفيروس كوفيد-19 (Griffith and others 2020).

62 Dang and Nguyen 2021؛ P. Clapp 2023.

63 UN Women 2021. خلصت دراسات عديدة إلى بيّنات على تزايد العنف المنزلي أثناء جائحة كوفيد-19، سواء في البلدان النامية (Agüero 2021؛ Kifle and others 2022؛ Decker and others 2024) أم المتقدمة النمو (Berniell 2021؛ Piquero and others 2021).

64 Blanchflower and Bryson 2022.

65 Brooks, Hoff and Pandey 2018؛ Hoff and Walsh 2019.

66 Lloyd’s Register Foundation and Gallup 2022.

67 UNDP 2020b.

68 لطالما شدد ينس بيكيرت على أهمية التأطير المستقبلي بشأن تمكين المؤسسات من تقديم ”شرعية على أساس الوعد“ بالإضافة إلى عملية الشرعية ونتيجتها (Beckert 2013؛ Beckert 2020؛ Beckert and Bronk 2018؛ Beckert and Suckert 2021).

69 UNDP 2019.

70 يمكن الطلاع على UNDP 2019 من أجل مراجعة للأدبيات بشأن التباين الكبير.

71 ويطلق عليها، في الأدبيات ورسمياً، اسم المنتجات المشتركة، ما يجعل من هذه الحالات منافع عامة عالمية غير بحتة، لأنها تولّد أيضاً منافع خاصة ومحدودة للبلد المتلقي، Cornes and Sandler 1996.

72 وهذه في حيّز الاحتمال فقط لأنها قد تؤدي إلى آثار ومقايضات سلبية كما ناقشتها دراسات Cohen and others 2021؛ Finus and Rübbelke 2013؛ Pittel and Rübbelke 2008. ولمراجعة للمنافع المشتركة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ، يمكن الاطلاع على Deng and others 2018.

73 Ürge-Vorsatz and others 2014.

74 Karlsson, Alfredsson and Westling 2020؛ Negev and others 2022.

75 يبدو أن تكاليف تسعير الكربون مبالغ فيها، على الأقل من حيث الاقتصاد الكلي، Metcalf and Stock 2020.

76 لمزيد من التفاصيل عن هذه المبادرات وعن التكاليف القصيرة المدى للدعم، يمكن الاطلاع على Buchholz, Dippl and Eichenseer 2017 لألمانيا، وعلى Hughes and Podolefsky 2015 لكاليفورنيا.

77 Gerarden 2023.

78 Carvalho, Dechezleprêtre and Glachant 2017.

79 Bollinger and Gillingham 2019.

80 Gillingham and Stock 2018.

81 Nussbaum 2013.

82 Bernauer and Gampfer 2015.

83 Brumme and Rübbelke 2023.

84 Kremer 2006؛ Kremer and Leino 2004.

85 Amin 2016.

86 كما ورد في Chan 2019.

87 King 2006.

88 Glennerster and Jayachandran 2023.

89 Shiller and others 2018. يدعم صندوق النقد الدولي، وجهات أخرى، أدوات الدين السيادي المشروط (IMF 2017). وإذا كانت هذه الأدوات أعلى كلفة من الأدوات المعيارية، تبرز الحاجة إلى دعم هذه الكلفة أو تنسيق توزيعها تفادياً للمراجحة. وقد تؤدي المؤسسات المالية الدولية دوراً في هذا الصدد. تحاجج دراسة Shiller 2006 أن لأدوات الدين السيادي المشروط خصائص تشبه تمويل الأسهم، مع ملاحظة أن التمويل المشابه لتمويل الأسهم في البلدان ذات السيادة (بخلاف الشركات) لا يتوفر عادة.

90 G20 2023a.

91 Haq and Streeten 1995.

92 للمناقشات المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية وما تصفه الأدبيات بأنه عالم ”كسير“، يمكن الاطلاع على Brown, El-Arian and Spence 2023؛ Tucker 2022.

93 UN 2023b.

94 OPHI and UNDP 2023.

95 UNDP 2022b.

96 على سبيل المثال، اقترحت لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي (لجنة ستيغليتز التي عقدت في عام 2008، في خضم الأزمة المالية العالمية) إنشاء مجلس التنسيق الاقتصادي العالمي كخيار (Stiglitz Commission 2009).

97 ولا سيما عبر 171 عضواً في المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية. في عام 2022، أجري تبادل تلقائي لمعلومات حول 12 تريليون يورو من الأصول. يمكن الاطلاع على OECD 2024b.

98 OECD 2024a.

99 United Nations Secretary-General 2023.

100 Alstadsæter and others 2023.

101 Alstadsæter and others 2023.

102 تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خطوة هامة في هذا الاتجاه. وأعلن البنك الدولي مؤخراً عن بيان مهمة جديد: ”لإنهاء الفقر المدقع وتعميم الازدهار المشترك في كوكب يمكن العيش عليه، عبر ترسيخ الشمول والمنعة والاستدامة“، ما يتفق مع منظور كوكبي استشرافي (Development Committee 2023).

الفصل 6

1 العمل الجماعي الدولي يدعم ما وثّقه الجزء الأول من هذا التقرير عن نشأة الترابط العميق وسبل إدارته. وقد نشأت أوجه عديدة لهذا الترابط عن المنظمات والنُظم الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (Keohane 1982)، ومنافع عامة عالمية كثيرة (Kaul, Grunberg and Stern 1999؛ Kaul and others 2003).

2 كما نوقش في الفصل 4، كثيراً ما يكون تحقيق التنسيق بين البلدان أسهل من تحقيق التعاون.

3 يتناول هذا الفصل الاستقطاب من منظورات مختلفة. إلا أن المنظورات كلها تبدأ من التركيز على انقسامات المجتمع بحدود الهويات السياسية، ما يدل على تعميق الفجوة بين الفئات التي تحمل وجهات نظر متباينة بشأن القضايا السياسية، وبشأن النُهج التي ينبغي اتباعها لمعالجة القضايا المجتمعية المعقدة (الإضاءة 1-6). وفي إطار هذا التعريف الفضفاض، يمكن فهم الاستقطاب السياسي على أنه مدى تشبث المواطنين الأيديولوجي بقيمهم واعتقاداتهم السياسية، وبالتالي مدى اتساع الفجوة بين المواطنين الذين يعتنقون قيماً واعتقادات سياسية مختلفة (van Prooijen 2021, p. 2). ويتصل بما سبق مفهوم الاستقطاب العاطفي، ويعرف بأنه الميل إلى النظر بسلبية إلى الأفراد المنتمين إلى فئة أخرى، وبإيجابية إلى الأفراد المنتمين إلى الفئة ذاتها، وبطرائق عادة ما تثير استجابات غريزية أو عاطفية (Iyengar, Sood and Lelkes 2012). والاستقطاب العاطفي يبعث على القلق، لأنه يرسخ التضامن بين أفراد الفئة الواحدة، والعداء للأفراد المنتمين إلى فئات أخرى، فتصبح المصالح والدوافع السلوكية الأخرى ثانوية مقارنة بالشعور الجارف بالانتماء الفئوي. وأثر الاستقطاب العاطفي على السلوك أعمق من الخلاف في الرأي، فهو يطال أوجهاً عديدة من المعيشة (موقع السكن، واختيار الأصدقاء أو شركاء الحياة). وبذلك، يتحوّل الاستقطاب إلى عملية جامحة من تصنيف البشر إلى فئات، ما يوسع الفوارق بينهم، ويرسّخ الاستقطاب (يرتكز هذا النقاش للاستقطاب العاطفي إلى دراسة Baldassarri and Page 2021). وثمّة بينات على أن الاستقطاب يثير استجابات عصبية مختلفة لمواقف مختلفة (Leong and others 2020؛ Moore-Berg and others 2020).

4 Kosse and others 2020.

5 Charness and Chen 2020؛ Charness and Sutter 2012؛ Doğan, Glowacki and Rusch 2022.

6 Appiah 2019, p. 26. الأمر نفسه ينطبق على التشابه الثقافي بين الأشخاص الذين ينتمون إلى الدين نفسه، حتى عندما يعيشون في بلدان مختلفة (White, Muthukrishna and Norenzayan 2021).

7 Romano and others 2021b.

8 لتحليل الاختلاف في التعاون داخل البلدان وفيما بينها، يمكن الاطلاع على Aaldering and Böhm 2020.

9 Buchan and others 2011.

10 Romano and others 2017. تبيّن دراسة Kranton and others 2020 أن سلوكيات الأفراد ”الفئوية“ و”غير الفئوية“ تمتد عبر مجالات مختلفة (من السياسة إلى السياقات الاجتماعية البسيطة). يمكن الاطلاع أيضاً على النقاش اللاحق في هذا الفصل حول تباين المواقف إزاء المشاغل العالمية بين الناس داخل البلدان.

11 Baldassarri and Abascal 2020؛ Buchan and others 2009.

12 Bai, Ramos and Fiske 2020. القوالب النمطية هي في ذاتها عائق أمام التعاون، حيث يعتبر الأشخاص الذين يتصوّر بأنهم يندرجون ضمن أحد هذه القوالب أقل جدارة بالثقة (Stewart and Raihani 2023). وفي دراسة جديدة مثيرة للاهتمام، تبيّن أن الأذواق والتفضيلات الموسيقية تزداد تنوّعاً مع زيارة

الأشخاص لمدن وبلدان جديدة (Kim, Askin and Evans 2024).

13 Gorman and Seguin 2020.

14 أحد التدابير الفاعلة في نزع فتيل الاستقطاب والتطوّر هو الطلب من الناس تكوين أحكام عن أهداف مختلفة قبل التوصل إلى قرار، ما يستدعي إعمال العقل وإخضاع الاعتقادات للتمحيص (Kvam and others 2022).

15 Whitehouse 2018؛ Whitehouse and Lanman 2014.

16 Oeberst and Imhoff 2023.

17 على سبيل المثال، يزداد رجوع المستخدمين إلى الأخبار الحزبية بعد إجراء عمليات البحث على غوغل، ما يعني أن الاختيار عن وعي وإرادة، لا مجرد تعرض سلبي لمعلومات حزبية في "غرف الصدى" (Robertson and others 2023). ورغم ذلك، في وسع وسائل الإعلام الرقمية أن تحرك عمليات الاستقطاب العاطفي عبر تحويل الخلافات بين المجموعات من مجرد تباين في الآراء إلى تصنيف الأشخاص ضمن فئات مختلفة (Törnberg 2022). يمكن الاطلاع على Tokita, Guess and Tarnita 2021 للبحث في كيف تعيد نُظم المعلومات المتحيّزة ترتيب الشبكات الاجتماعية بحيث ترسخ الاستقطاب. Santos, Lelkes and Levin 2021.

18 Jost, Baldassarri and Druckman 2022. غالباً ما يناقش هذا الأمر في إطار ثنائية نُظم الحزبين السياسيين، إلا أن الاستقطاب السياسي يحدث أيضاً في نُظم التعددية الحزبية (Martin-Gutierrez, Losada and Benito 2023)، وقد يتخذ شكلاً لا ينحصر في الحدود الحزبية، حين تتمسك الفئات بمواقف متعارضة لا تحددها خطوط التفرقة الحزبية إزاء القضايا.

19 Charness and Chen 2020.

20 Baldassarri and Page 2021. يمكن الاطلاع أيضاً على McCoy, Rahman and Somer 2018؛ McCoy and Somer 2019.

21 Kingzette and others 2021.

22 Dimant 2024.

23 Lelkes 2016؛ Mason 2015. تبني نظريات الاستقطاب العاطفي على الجهود التي بذلت لتحديد أهمية الهوية الاجتماعية في مدى احترام الأفراد لأنفسهم. وتفترض نظرية الهوية الاجتماعية أن الأفراد يصنفون أنفسهم والآخرين ضمن فئات اجتماعية مختلفة، بناء على الخصائص المشتركة، وأنهم يستمدون إحساساً بقيمة الذات من انتماءاتهم إلى هذه الفئات. Tajfel and Turner 2001.

24 هذا يشمل السلوك على الإنترنت (van der Does and others 2022).

25 يمكن الاطلاع على Iyengar, Sood and Lelkes 2012؛ McCoy, Rahman and Somer 2018.

26 Boese and others 2022؛ Card and others 2022؛ Iyengar, Sood and Lelkes 2012؛ McCoy and Somer 2019؛ Wagner 2021.

27 Levin, Milner and Perrings 2021.

28 يمكن الاطلاع على Van Bavel and others forthcoming لبحث تكاليف الاستقطاب بشأن جائحة كوفيد-19.

29 Vasconcelos and others 2021.

30 يستمد هذا القسم كثيراً من دراسة Bednar 2021. يمكن الاطلاع أيضاً على دراسة Kawakatsu and others 2021، التي تستكشف كيف يعوق الاستقطاب التصميم المؤسسي الذي وضعه ماديسون من أجل معالجة ما أسماه "شرور الطوائف": افترض ماديسون أن آراء الناس تختلف حول قضايا مختلفة، وأنهم لن ينظموا أنفسهم ضمن فئات متضاربة حيال العديد، أو تقريباً كل، هذه القضايا (أي أن تنوّع المصالح في نظام سياسي قائم على مؤسسات تدعم المجتمع التعددي سيكون ترياقاً لشرور الطوائف؛ وهذا المبدأ يقوّضه الاستقطاب). لمراجعة الأدبيات المتعلقة بالمنعة الديمقراطية، Holloway and Manwaring 2023.

31 McCoy and Somer 2019.

32 Iyengar and others 2019.

33 McCoy and Somer 2019.

34 Bradley and Chauchard 2022. غالباً ما تدخل هذه التباينات في الحشد السياسي، إذ يوظّف القادة والمؤثرون، في حملاتهم السياسية، سرديات عن مظالم تتعرض لها فئة ما، وعن تنافس على أساس "نحن أو هم".

35 Hobolt, Leeper and Tilley 2021.

36 Hobolt, Leeper and Tilley 2021.

37 Henkel and others 2023.

38 McCoy, Rahman and Somer 2018.

39 Stewart, McCarty and Bryson 2020.

40 طالما حاجج بذلك رونالد إنجلهارت (يمكن الاطلاع على Inglehart 2020؛ Norris and Inglehart 2011). ولصياغة محدثة لهذه الحجة، التي ترى في القيم منافع رفاهية (أي أن الطلب على القيم يتزايد مع تنامي الدخل)، وارتباط ذلك بالاستقطاب السياسي، يمكن الاطلاع على Enke, Polborn and Wu 2022.

41 Stewart, Plotkin and McCarty 2021.

42 McCoy and Somer 2019.

43 UNDP 2022a.

44 McCoy, Rahman and Somer 2018.

45 McCoy, Rahman and Somer 2018؛ McCoy and Somer 2019.

46 McCoy and Somer 2019.

47 De Dreu and Nijstad 2008.

48 UNDP 2022a.

49 McCoy, Rahman and Somer 2018.

50 Osborne and others 2023 من أجل بحث في الأسباب النفسية للاستبداد، التي تعقّدها نظرة إلى العالم تكتنفها تصوّرات بوقوع تهديد. والنظرات إلى العالم التي لا ترى فيه إلا منافسة تفضي إلى انتهاكات متزايدة للأعراف والممارسات الديمقراطية، دون أن يتخذ ذلك، بالضرورة، شكل الاستبداد.

51 Papada and others 2023.

52 MacKuen and others 2010.

53 لمناقشات حول كيف يعوق الاستقطاب توفير المنافع العامة، والتعاون الدولي في إطاره الأوسع، ولأدلة على هذه الكيفية، يمكن الاطلاع على Bal-dassarri and Page 2021؛ Levin and Weber forthcoming؛ Perrings, Hechter and Mamada 2021.

54 De Vries, Hobolt and Walter 2021؛ Ecker-Ehrhardt 2014.

55 Schneider 2018. تجد دراسة Heinrich, Kobayashi and Lawson 2021 أن القنوات تسير عبر معاداة المهاجرين ومعاداة النخبوية، وهي في الغالب طرق للتعبير عن الاستقطاب السياسي.

56 Bechtel, Genovese and Scheve 2019.

57 على سبيل المثال، تحاجج دراسة Hurd 2022 لصالح الاعتراف بأن التعاون ليس مفيداً في جميع الحالات؛ فهو يولّد مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى، ولا بد من فهم الاستجابات السياسية لهذا الواقع.

58 De Vries, Hobolt and Walter 2021؛ Ecker-Ehrhardt 2014؛ Zürn, Binder and Ecker-Ehrhardt 2012.

59 De Vries, Hobolt and Walter 2021.

60 Bearce and Jolliff Scott 2019.

61 Deitelhoff 2020؛ Dellmuth and Tallberg 2015؛ Schneider 2018.

62 Kertzer and others 2014.

63 Powers and others 2022.

64 Ecker-Ehrhardt 2012.

65 De Vries, Hobolt and Walter 2021.

66 De Vries and Hoffmann 2019.

67 المزيد في De Vries, Hobolt and Walter 2021.

68 Margalit 2012.

69 Norris and Inglehart 2019.

70 De Vries, Hobolt and Walter 2021؛ Walter 2021a.

71 Walter 2021a.

72 Walter 2021a.

73 بالإضافة إلى العلاقات الدولية والتاريخ، التي تتناولهما الإضاءتان 2-6 و3-6، أتاحت العلوم السياسية رؤى بشأن كيفية تحسين العمل الجماعي الدولي. يمكن الاطلاع مثلاً على Cashore and Bernstein 2023؛ Colgan and Hinthorn 2023؛ Guy, Shears and Meckling 2023؛ Keohane and Victor 2016؛ Meckling and Karplus 2023؛ Meckling and Meckling 2023؛ Peng and others 2021؛ Victor, others 2022؛ Lumkowsky and Dannenberg 2022.

74 بالاستناد إلى الحجة التي تبنيها دراسة Kaul and Conceição 2006a، ولا سيما في Kaul and Conceição 2006b.

75 على سبيل المثال، تقديم تمويل دولي بشروط ميسّرة للكلفة الإضافية للاستثمار الذي يسهم في منفعة عامة عالمية، مقارنة بحجم استثمار بلد ما إذا ما اعتبر فقط مكسب هذا البلد وحده (King 2006).

76 Davidai and Tepper 2023.

77 Chernyak-Hai and Davidai 2022.

78 Chinoy and others 2023؛ Davidai and Ongis 2019.

79 تشير النُّهج التطوّرية في تفسير التعاون إلى أن صاحب الولاية على الذات يستعيد، عبر التبادل

والترابط، قيمة استثماره في رفاه الآخرين الذين لديه علاقة ترابط معهم، لأن سلامة أوضاع الآخرين تسهم بدورها في سلامة أوضاع صاحب الولاية الذي قدم التضحية (Stanford 2017).

80 يمكن الاطلاع أيضاً على Rockström and others 2024.

81 يمكن الاطلاع أيضاً على Balliet and Lindström 2023؛ Colnaghi and others 2023.

82 Ostrom 2007, 2009a؛ Ostrom and others 1999.

83 McEvoy and Cherry 2016.

84 Carattini, Levin and Tavoni 2019؛ Rinscheid, Pianta and Weber 2021.

85 Goussebaïle and others 2023.

86 حول تأثير جائحة كوفيد-19 على عدم المساواة في السلطة مثلاً، يمكن الاطلاع على Dávalos and others 2020.

87 Enke 2023b.

88 Enke 2020a؛ Enke and others 2023. رغم أن هذا لا يعني أن لا أهمية للتعليم والدخل. على سبيل المثال، تضمنت دراسة Dechezleprêtre and others 2022 مسحاً شمل 20 بلداً، وغطى المسببات الرئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة في بلدان الدخل المرتفع وبلدان الدخل المنخفض، وأشارت النتائج إلى أن دعم تدابير التصدي لتغيّر المناخ يرتبط بالاعتقادات بشأن سياسات خفض الانبعاثات، وآثارها من حيث التوزيع على الأسر ذات الدخل المنخفض، وتأثيرها على أسر المجيبين. وفي الوقت نفسه، أفاد المجيبون ذوو المستويات الأعلى من التعليم والدخل عن دعم أقوى لسياسات العمل المناخي، ربما نتيجة للطريقة التي يتفاعل بها التعليم والدخل مع عوامل أخرى في تشكيل اعتقادات المجيبين. ومن غير الواضح مدى تفوّق الاعتقادات في الأهمية على المتغيّرات الاقتصادية، في سياق حماية البيئة الوطنية. تحاجج دراسة Kahn and Matsusaka 1997 بأن عوامل الدخل والسعر، وكذلك الاعتقادات، مهمة في السياق الوطني، على الأقل في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلصت دراسة Grandin and others 2022 أيضاً إلى أن للمتغيّرات الاقتصادية أهميتها، ولكن باعتبار الوضع النسبي للمكانة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يميل ذوو المكانة الأعلى إلى دعم البيئة الوطنية.

89 Cappelen, Enke and Tungodden 2022؛ Enke and others 2023.

90 كما حاججت دراسة Enke 2023b.

91 وجدت دراسة Becker 2023 أن تقديرات الأفراد في كينيا لعدم المساواة بين البلدان أقل بكثير من الواقع، وأنهم حين يحصلون على معلومات دقيقة عن درجة عدم المساواة، يتدنى مدى تحمّلهم لعدم المساواة، ولكن لا يتزايد طلبهم للمساعدة الدولية، ما يشير إلى أنهم يفضلون معالجة أوجه عدم المساواة من خلال وسائل أخرى. وهذه النتيجة تتسق مع بيّنات من بلدان كثيرة، تشير إلى أن الأفراد الأفقر ليسوا أكثر دعماً لإعادة التوزيع (Hoy and Mager 2021). وهناك بيّنات على أن الآراء بشأن إعادة التوزيع في البلدان ترتبط بالاعتقادات المتعلقة بمدى إنصاف العمليات التي وُلّدت أوجه عدم المساواة القائمة (Almås, Cappelen and Tungodden 2020؛ Andersen and Almås and others 2022؛ Cohn and others 2023؛ Reyes and Gasparini 2022). ولمراجعة حديثة حول التفضيلات بشأن إعادة التوزيع، يمكن الاطلاع على Mengel and Weidenholzer 2022.

92 وينطبق هذا حتى على الأشخاص المعرّضين للمخاطر والمحتاجين إلى المساعدات الإنسانية، كما هي حال المهاجرين في أحيان كثيرة. وأفادت دراسة Bauer, Boemelburg and Walton 2021 بأن إعادة تأطير هوية المهاجرين بوصفهم، بطبيعة وضعهم، مصدراً للقوة والمهارات بدلاً من تصويرهم وكأنهم ذوو هوية موصومة بالعيوب، دعمت روح المثابرة والثقة لدى المهاجرين، وساعدتهم على النجاح في البلد المضيف.

93 تؤكد دراسة Thomas and others 2020 أن زيادة الولاية على الذات تعني النظر في مجموعة من التدخلات لا تنحصر في تحويل الدخل (يمكن الاطلاع أيضاً على Bossuroy and others 2022)، وأن ما يمكّن الولاية على الذات ويضفي الكرامة غالباً ما يختلف باختلاف الظروف، ما يعني ضرورة التنبه إلى الفوارق الثقافية (يمكن الاطلاع أيضاً على Thomas and Markus 2023). هناك بيّنات من دراسة كبيرة في الصين على أن الخروج من الفقر لا يغيّر بالضرورة التفضيلات إزاء عدم المساواة ولكنه يخفف من الأنانية (Li and others 2023).

94 Bechtel and Scheve 2013؛ Beiser-McGrath and Bernauer 2022.

95 خلصت دراسة Beiser-McGrath and others 2021 إلى ارتفاع دعم اليابانيين لضرائب الكربون المحلية للتخفيف من تغيّر المناخ حين يجري إعلامهم بأن دولاً أخرى تفرض هي أيضاً ضرائب على الكربون. وخلصت دراسة Beiser-McGrath and Bernauer 2019b إلى أن مقترحات إعادة تدوير الإيرادات من ضرائب الكربون تكتسب دعماً شعبياً في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فقط عندما تعتمد بلدان أخرى مرتفعة الدخل ضرائب كربون مماثلة. وخلصت دراسة Beiser-McGrath and Bernauer 2019a إلى أن تزايد عدد البلدان المشاركة في اتفاقية مناخية يزيد من شعبية الاتفاقية في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وأن قلة التزام البلدان الأخرى بمتطلبات الاتفاقية لا يخفض الدعم للعمل المناخي. يبدو أن تباين التأثير من بلد إلى آخر يعود إلى أن البلدان الأخرى أرجح لأن تؤثر في بلدان الدخل المرتفع التي لديها أصلاً مخاوف محلية كبيرة من تغيّر المناخ، وقد قطعت التزامات طموحة في هذا الصدد (Dannenberg and others 2023).

96 Koliev, Page and Tallberg 2022.

97 Doshi, Kelley and Simmons 2019؛ Kelley and Simmons 2015.

98 Tingley and Tomz 2022.

99 Dellmuth and others 2021.

100 يمكن الاطلاع على Balliet and Van Lange 2013.

101 Falk and others 2018.

102 Nunn, Qian and Wen 2023.

103 Yamagishi and Yamagishi 1994.

104 Rathbun 2011.

105 ضرب العديد من المسوح صفحاً عن تحديد معنى الثقة، ولذلك يمكن القول إن الثقة في المؤسسات قد تُفهم على أنها الاطمئنان إلى نزاهة هذه المؤسسات أو شرعيتها أو كفاءتها، وليست هذه الثقة هي بعينها الثقة بمعناها الأعم. ولنقد لمفهوم الثقة في المؤسسات، يمكن الاطلاع على Elster 2015b.

106 Fairbrother 2016؛ Fairbrother, Johansson and Sevä and Kulin 2019.

107 لمراجعة عن هذه المسألة، يمكن الاطلاع على Kaasa and Andriani 2022.

108 تحدد دراسة Herreros 2023 هذا التفاعل على أنه أول آلية من أربع آليات محتملة. تشمل الآليات الأخرى: تعميم تصوّرات الثقة في المؤسسات على السكان أجمعين (بعبارة أخرى: إذا سادت نظرة إلى الدولة على أنها فاسدة، يُنظر إلى معظم السكان على المنوال ذاته)، والاعتقاد بفعالية الدولة (على سبيل المثال، في معالجة أوجه عدم المساواة) والاعتقاد بأن الدولة تعزز الثقة من خلال توفير المعلومات حول من يستحق الثقة.

109 Connaughton and Moncus 2020.

110 Dellmuth and Tallberg 2020.

111 Dellmuth and Tallberg 2021.

112 Torcal and Thomson 2023.

113 من المرجح أن تسلك هذه العلاقة كلا الاتجاهين. ويرى متبعو نهج الثقة الاجتماعية أن الثقة بين الناس، بمعناها الأعم، تثمر ثقة في المؤسسات. وفي الاتجاه الآخر، إذا أدت المؤسسات وظائفها بكفاءة، يرجح أن تدعم الثقة العامة عبر قنوات مختلفة، مثل الثني عن السلوك الانتهازي، وترسيخ التماسك الاجتماعي والشعور بالانتماء (Herreros 2023).

114 Steg 2023.

115 Mildenberger and Tingley 2019. لا سيما وأن الأدلة لا تشير إلى أن السلوكيات الشخصية إزاء تغيّر المناخ، المدفوعة بالاعتقادات الفردية، تمتد لتؤثر في العمل الجماعي (Lacroix and others 2022). ولذلك، من غير المرجح أن تتحقق التوقعات بأن الأفراد المتحمسين، بتصرفاتهم إزاء تغيّر المناخ وتوافق سلوكهم مع اعتقادهم، سيشجعون الآخرين على الاقتداء بهم: يبدو أن المعتقدات من الدرجة الثانية (ما يعتقد الناس أن الآخرين يعتقدونه) لها أهمية حاسمة للعمل الجماعي (Bouman and Steg 2019).

116 Andre and others 2024.

117 Sparkman, Geiger and Weber 2022.

118 هذا هو عنوان دراسة Sparkman, Geiger and Weber 2022.

119 بيّنت دراسة Lees and others 2023 أن التصوّرات الخاطئة في الولايات المتحدة الأمريكية تشمل الأهمية النسبية للتصدي لتغيّر المناخ مقارنة بغيرها من الأولويات في السياسة العامة. بيّنت دراسة Pearson and others 2018 أن التصوّرات الخاطئة بشأن الشواغل البيئية منتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأضافت دراسة Mildenberger and Tingley 2019 بيّنات من الصين عن التصوّرات الخاطئة بشأن تغيّر المناخ. وتقدم دراسة Duffy 2018 أدلة على تصوّرات خاطئة بشأن مجموعة كبيرة من القضايا في بلدان عديدة.

120 تعرف هذه الظاهرة أيضاً باسم الوهم الجماعي، حيث يعتقد الناس، خطأً، أن آراء الآخرين تختلف عن آرائهم، فيتبنون وجهة نظر تخالف اعتقادهم فقط لظنهم أن وجهة النظر هذه هي اعتقاد معظم الآخرين في الفئة.

121 يشمل هذا الأعراف الاجتماعية التي يصعب التكيّف معها (Smerdon, Offerman and Gneezy 2020). تكثر الدراسات حول تأثير تجاهل الأغلبية على السلوك (Prentice and Miller 1993)، ويرتبط بالأنظمة السياسية التي تحقق انتقالاً سريعاً لدى تصحيح التصوّرات الخاطئة (Elster 2015b؛ Frank 2021). توضح دراسة Mastroianni and Dana 2022 أن التصوّرات الخاطئة حول تغيير المواقف

قد تدفع إلى سياسات لا تتفق مع الاعتقادات والتفضيلات الحقيقية لدى الناس.

122 Bouman and Steg 2019؛ Welsch 2022.

123 Ahler 2014؛ Ahler and Sood 2018؛ Bursztyn and Graeber, Roth and Zimmermann ؛Yang 2022 Yudkin, Hawkins and Dixon 2019؛2023.

124 Acemoglu and Wolitzky 2023.

125 Ahler 2014, p. 607.

126 Flores and ؛Druckman and others 2023 Sheffer and ؛Pereira 2021 ؛others 2022 Walgrave and ؛Soontjens 2023 ؛others 2023 others 2023.

127 هناك أدلة قوية على أن الاعتقادات بشأن كيفية الاستجابة لتغيّر المناخ تتشكل بالمنظور إلى العالم وبالانتماء الفئوي (Bumann 2021؛ Dietz and Hornsey and others 2016؛ Whitley 2018؛ Krange, Kaltenborn and Hultman 2021؛ Mayer and Smith 2023) وهذا التفكير المتأثر بالحوافز هو الآلية التي تقود الناس إلى التمسك باعتقاداتهم (Bago, Rand and Pennycook 2023)، إلا أن هذه النتيجة تعرّضت لبعض الطعون (Bayes and Druckman 2021؛ Bowen, Dmitriev and Galperti 2023؛ Druckman and McGrath 2019). تحاجج دراسة Krishnarajan 2023 بأن التفكير المتأثر بالحوافز قد يفسّر التصوّرات بشأن مدى قبول انتهاك الأعراف والممارسات الديمقراطية.

128 قد يظهر استقطاب في الاعتقادات من دون تفكير متأثر بالحوافز، في سياق تتوفر فيه المعلومات بكثرة وتبرز بعض التصوّرات الخاطئة، إذا ما اختار الناس بانتقائية المعلومات التي يريدون الاعتماد عليها وتشاركها مع الفئة التي ينتمون إليها (Bowen, Dmitriev and Galperti 2023).

129 Hornsey and Lewandowsky 2022.

130 Gustafson and Nyhan 2020. وتبيّن دراسة others 2019 كيف أصبح مقترح سياسات الصفقة الخضراء الجديدة موضوع استقطاب في الولايات المتحدة الأمريكية في غضون أربعة أشهر فقط، وكيف أدت وسائل الإعلام الحزبية دوراً هاماً في تأجيج هذا الاستقطاب.

131 Fehr, Mollerstrom and Perez-Truglia 2022؛ Xu ؛Hvidberg, Kreiner and Stantcheva 2023 and others 2023.

132 Alesina, Miano and يمكن الاطلاع أيضاً على Stantcheva 2020.

133 Judge and others 2023؛ Steg 2023.

134 Rojek-Giffin and others 2023.

135 Levy 2022؛ Morehouse, Maddox and Banaji 2023.

136 Ahler 2014؛ Fernbach and Van Boven 2022.

137 Mastroianni and Dana 2022.

138 Ahler and Sood 2018.

139 Carlson and Hill 2022.

140 Jørgensen and Osmundsen 2022.

141 Andre and others 2021؛ Mildenberger and Tingley 2019.

142 Ahler and Sood 2018.

143 Nyhan 2021؛ Nyhan, Porter and Wood 2022.

144 تغيير القوانين، على سبيل المثال، قد يكون أو لا يكون فعالاً في تغيير المفاهيم الخاطئة (Eisner, Turner-Zwinkels and Spini 2021؛ Hoff and Walsh 2019).

145 Wu and others 2022.

146 لمراجعات للآثار المترتبة على اقتصادات المعلومات في سياق المعلومات المضللة، يمكن الاطلاع على Stiglitz and Kosenko 2024a, 2024b.

147 Fernbach and Van Boven 2022.

148 Gur, Ayal and Halperin 2021.

149 Graeber, Roth and Zimmermann 2023.

150 Vlasceanu and others 2024.

151 Dulberg and others 2023؛ Sen 2005, 2009a.

152 Crisp, Hewstone and Rubin 2001.

153 Sen 2009b.

154 Weiss, Ran and Halperin 2023.

155 Luskin and others 2022.

156 Fishkin and Caluwaerts and others 2023؛ Strandberg, Himmelroos and others 2021؛ Grönlund 2019.

157 Caluwaerts and others 2023.

158 Caluwaerts and others 2023.

159 الأسوأ من ذلك أن تؤثّر أجندات ومصالح خفية على بيئة المداولات توخياً لتحيّز النتائج نحو الفئات النافذة (Oreskes and Conway 2011؛ Supran and Oreskes 2021).

160 Powell 2022.

161 Powell 2022.

162 Buchanan 2020.

163 UNDP 2022b.

164 تشير الأدلة إلى أن التأطير يؤثر على نوايا الأشخاص وسلوكياتهم إزاء المشاركة في مواجهة التحديات المشتركة، كتغيّر المناخ، وأن أطر التحفيز أبلغ أثراً من أطر التضحية (Gifford 2014؛ Gifford and Comeau 2011).

165 Cukier, Chuang, Manley and Petersen 2020؛ Mayer-Schönberger and de Véricourt 2022؛ Siegrist and Bearth 2021. تبين دراسة Judge, Fernando and Begeny 2022 أن التغييرات في السلوك تمتد إلى العمل الجماعي وليس الفردي فقط. ويستند هذا إلى المحددات الأوسع للسلوك البشري بما يتجاوز دوافع المصلحة الذاتية التي نوقشت في الفصل 4. يمكن الاطلاع أيضاً على Wildavsky 1987. حتى اللغة يمكن أن يكون لها تأثير، يشمل، مثلاً السلوك الاقتصادي المستشرف للمستقبل: فالخيارات المتخذة في إطار لغة لا تميّز بدقة بين الحاضر والمستقبل تتوجه إلى المستقبل بشكل أكبر من الخيارات المتخذة في إطار لغة تميّز بينهما بدقة (Ayres, Katz and Regev 2023).

166 هذا هو طرح جويل موكير (Greif and Mokyr 2017؛ Mokyr 2013, 2016). لأدلة تجريبية حديثة تدعم فرضيته، يمكن الاطلاع على Almelhem and others 2023.

167 Cointe and Guillemot forthcoming.

168 Patterson and others 2021. ويرجع ذلك جزئياً إلى التفاوت بين السكان من حيث الاستعداد للتحرك (Wiest, Raymond and Clawson 2015).

169 Oreskes 2015.

170 Cann and Raymond 2018.

171 Campante, Depetris-Chauvin and Durante 2024؛ Halevy 2023؛ Jost and others 2017؛ Satici and Lerner and Keltner 2001؛ van Prooijen and others 2015؛ others 2020؛ Wildavsky, Dake and Darwin 2001.

172 مع تصوّرات بوجود تهديد ثقافي بل وتنبؤات بوقوع تطرف يستخدم العنف (Obaidi and others 2023). قد يعزز العثور على عدو أو تهديد مشترك بين المجموعات التعاون في ما بينها (West and others 2006)، لكن هذا التعاون صعب أو غير مرجح بالنسبة إلى القضايا المسببة للاستقطاب، مثل تغيّر المناخ (Chinn, Hart and Soroka 2020؛ Egan and Mullin 2017). ومما يفاقم الاستقطاب أن داعمي اتخاذ إجراءات قوية وسريعة للتصدي لتغيّر المناخ يصنفون كلاً من منكري تغيّر المناخ والداعين إلى تحرك أبطأ للتصدي لتغيّر المناخ ضمن خانة واحدة (Bretter and Schulz 2023). أحد أسباب هذا التفاقم هو الدور الهام الذي تؤديه الهويات والفئات الاجتماعية في تكوين اعتقادات الأفراد بشأن مدى الحاجة إلى العمل للتصدي لتغيّر المناخ (Hornung 2022). وقد يفضي الاستقطاب إلى انهيار العمل الجماعي للتصدي للتحديات الطويلة الأمد. ويقع هذا الانهيار، مهما كان مدى اهتمام الناس بالمستقبل، إذا فرّق الاستقطاب اعتقاداتهم حول إذا ما كان الانهيار سيقع أم لا، ومدى شدته (Barfuss and Mann 2022؛ Barfuss and others 2020).

173 Biermann and Adger and others 2022؛ Croasdale and others 2023؛ others 2022؛ Hickman and others 2021؛ Hickman 2024.

174 Toivonen 2022.

175 Bergquist and others 2022؛ Dechezleprêtre and others 2022. كما يفتح الحوار العملي المنحى المجال لظهور تقييمات متعددة (Pascual and Zafra-Calvo and others 2020؛ others 2023).

176 Hamilton and others 2018.

177 تؤكد علوم الاستدامة أن الحاجة إلى التحرك ملحّة، ولكن كذلك الحاجة إلى التقدم، ولذلك فمن المهم التوصل إلى فهم أوسع للدوافع البشرية كما استكشفها الفصل 4 (Clark and Harley 2020). تبرز الحاجة إلى هذا النوع من الفهم بالنسبة إلى تقديرات كلفة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة (Kotchen, Rising and Wagner 2023)، لا سيما بالنظر إلى أن معالجة آثار تغيّر المناخ تنطوي على مجموعة سياسات اقتصادية ومتعلقة بمجالات أخرى (Blanchard, Gollier and Tirole 2023).

178 Doran and others 2023. ولكن، ثمة بيّنات تشير إلى أن تحديث الاعتقادات قد لا يجري في السياقات الشديدة الاستقطاب، حتى عندما يواجه الناس مخاطر مناخية حقيقية مثل موجات الحر (Anderson and Robinson 2024).

179 تحاجج دراسة Bretter and Schulz 2023 بإمكانية تخفيف حدة الاستقطاب حول تغيّر المناخ عبر الاستعاضة عن التركيز على مكافحة إنكار المناخ بالبحث عن طرق مشتركة لمعالجة حسابات تغيّر المناخ، وباحترام اختلاف وجهات النظر حول مدى سرعة اتخاذ الإجراءات.

المراجع

Aaldering, H., and Böhm, R. 2020. "Parochial Versus Universal Cooperation: Introducing a Novel Economic Game of within- and between-Group Interaction." *Social Psychological and Personality Science* 11(1): 36–45.

Aas Rustad, S., and Østby, G. 2023. "Conflict Measurement." Background Research Paper, United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Abbott, B. W., Bishop, K., Zarnetske, J. P., Minaudo, C., Chapin, F. S., Krause, S., Hannah, D. M., and others. 2019. "Human Domination of the Global Water Cycle Absent from Depictions and Perceptions." *Nature Geoscience* 12(7): 533–540.

Abdixhiku, L., Krasniqi, B., Pugh, G., and Hashi, I. 2017. "Firm-Level Determinants of Tax Evasion in Transition Economies." *Economic Systems* 41(3): 354–366.

Abdul Latif Jameel Poverty Action Lab. 2020. "Enhancing Women's Agency: Cross-Cutting Lessons from Experimental and Quasi-Experimental Studies in Low- and Middle-Income Countries: Evidence Review." Abdul Latif Jameel Poverty Action Lab, Cambridge, MA.

Abeler, J., Nosenzo, D., and Raymond, C. 2019. "Preferences for Truth-Telling." *Econometrica* 87(4): 1115–1153.

Abi-Jaoude, E., Naylor, K. T., and Pignatiello, A. 2020. "Smartphones, Social Media Use and Youth Mental Health." *CMAJ: Canadian Medical Association Journal* 192(6): E136–E141.

Abrams, D., Lalot, F., Broadwood, J., Davies Hayon, K., and Platts-Dunn, I. 2020. "The Social Cohesion Investment: Local Areas That Invested in Social Cohesion Programmes Are Faring Better in the Midst of the Covid-19 Pandemic." Belong - The Cohesion and Integration Network, Manchester, UK.

Acemoglu, D., and Robinson, J. 2022. "Non-Modernization: Power–Culture Trajectories and the Dynamics of Political Institutions." *Annual Review of Political Science* 25(1): 323–339.

Acemoglu, D., and Robinson, J. A. 2012. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty.* New York, NY: Random House.

Acemoglu, D., and Robinson, J. A. 2023. "Culture, Institutions and Social Equilibria: A Framework." Working Paper 28832, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Acemoglu, D., and Wolitzky, A. 2023. "Mistrust, Misperception, and Misunderstanding: Imperfect Information and Conflict Dynamics." Working Paper 31681, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Acemoglu, D., Cheema, A., Khwaja, A. I., and Robinson, J. A. 2020. "Trust in State and Nonstate Actors: Evidence from Dispute Resolution in Pakistan." *Journal of Political Economy* 128(8): 3090–3147.

Adger, W. N., Barnett, J., Heath, S., and Jarillo, S. 2022. "Climate Change Affects Multiple Dimensions of Well-Being through Impacts, Information and Policy Responses." *Nature Human Behaviour* 6(11): 1465–1473.

Adserà, A., Arenas, A., and Boix, C. 2023. "Estimating the Value of Democracy Relative to Other Institutional and Economic Outcomes among Citizens in Brazil, France, and the United States." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(48): e2306168120.

African Centres for Disease Control and Prevention. 2022. "Partnerships for African Vaccine Manufacturing (PAVM) Framework for Action." https://africacdc.org/download/partnerships-for-african-vaccine-manufacturing-pavm-framework-for-action/. Accessed 15 December 2023

Agarwal, R., and Reed, T. 2022. "Financing Vaccine Equity: Funding for Day-Zero of the Next Pandemic." *Oxford Review of Economic Policy* 38(4): 833–850.

Agrawal, V., Sood, N., and Whaley, C. M. 2023. "The Impact of the Global Covid-19 Vaccination Campaign on All-Cause Mortality." Working Paper 31812, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Agüero, J. M. 2021. "COVID-19 and the Rise of Intimate Partner Violence." *World Development* 137: 105217.

Ahler, D. J. 2014. "Self-Fulfilling Misperceptions of Public Polarization." *The Journal of Politics* 76(3): 607–620.

Ahler, D. J., and Sood, G. 2018. "The Parties in Our Heads: Misperceptions About Party Composition and Their Consequences." *The Journal of Politics* 80(3): 964–981.

Ahsanuzzaman, Palm-Forster, L. H., and Suter, J. F. 2022. "Experimental Evidence of Common Pool Resource Use in the Presence of Uncertainty." *Journal of Economic Behavior & Organization* 194: 139–160.

Aichele, R., and Felbermayr, G. 2015. "Kyoto and Carbon Leakage: An Empirical Analysis of the Carbon Content of Bilateral Trade." *Review of Economics and Statistics* 97(1): 104–115.

Aiko, R., and Logan, C. 2014. *Africa's Willing Taxpayers Thwarted by Opaque Tax Systems, Corruption.* Afrobarometer.

Aiyar, S., Chen, J., Ebeke, C. H., Garcia-Saltos, R., Gudmundsson, T., Ilyina, A., Kangur, A., and others. 2023. "Geo-Economic Fragmentation and the Future of Multilateralism." Staff Discussion Note 2023/001. International Monetary Fund, Washington, DC.

Ajzenman, N., Cavalcanti, T., and Da Mata, D. 2023. "More Than Words: Leaders' Speech and Risky Behavior During a Pandemic." *American Economic Journal: Economic Policy* 15(3): 351–371.

Akbari, M., Bahrami-Rad, D., and Kimbrough, E. O. 2019. "Kinship, Fractionalization and Corruption." *Journal of Economic Behavior & Organization* 166: 493–528.

Akdeniz, A., and van Veelen, M. 2021. "The Evolution of Morality and the Role of Commitment." *Evolutionary Human Sciences* 3: e41.

Akerlof, G. A., and Kranton, R. E. 2000. "Economics and Identity." *The Quarterly Journal of Economics* 115(3): 715–753.

Akerlof, G. A., and Snower, D. J. 2016. "Bread and Bullets." *Journal of Economic Behavior & Organization* 126: 58–71.

Al Amin, S., Morrison, S. D., Kabir, M., and Sajib, M. R. U.-Z. 2021. "Challenges for Non-Covid Patients with Chronic Kidney Disease in Bangladesh: An Observation During Coronavirus Disease Pandemic." *Inquiry* 58: 0046958021997337.

Albrecht, G. 2012. "Psychoterratic Conditions in a Scientific and Technological World." In Kahn Jr., P. H., and Hasbach, P. H., (eds.), *Ecopsychology: Science, Totems, and the Technological Species*. Cambridge, MA: MIT Press.

Albrecht, G. A. 2019. *Earth Emotions: New Words for a New World.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Alcalá, F., and Ciccone, A. 2004. "Trade and Productivity." *The Quarterly Journal of Economics* 119(2): 613–646.

Alesina, A., and Giuliano, P. 2013. "Family Ties." *Handbook of Economic Growth.* Elsevier.

Alesina, A., and Giuliano, P. 2015. "Culture and Institutions." *Journal of Economic Literature* 53(4): 898–944.

Alesina, A., and Passarelli, F. 2019. "Loss Aversion in Politics." *American Journal of Political Science* 63(4): 936–947.

Alesina, A., Miano, A., and Stantcheva, S. 2020. "The Polarization of Reality." *AEA Papers and Proceedings* 110: 324–328.

Algan, Y., and Cahuc, P. 2014. "Trust, Growth, and Well-Being: New Evidence and Policy Implications." In Aghion, P. and Durlauf, S. N., (eds.), *Handbook of Economic Growth.* Elsevier.

Algan, Y., Guriev, S., Papaioannou, E., and Passari, E. 2017. "The European Trust Crisis and the Rise of Populism." Brookings Papers on Economic Activity, Brookings Institution, Washington, DC.

Alger, I. 2023. "Evolutionarily Stable Preferences." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 378(1876): 20210505.

Ali, M., and Fjeldstad, O.-H. 2023. "Pre-Colonial Centralization and Tax Compliance Norms in Contemporary Uganda." *Journal of Institutional Economics* 19(3): 379–400.

Ali, M., Fjeldstad, O.-H., and Sjursen, I. H. 2014. "To Pay or Not to Pay? Citizens' Attitudes toward Taxation in Kenya, Tanzania, Uganda, and South Africa." *World Development* 64: 828–842.

Allan, R. P., Barlow, M., Byrne, M. P., Cherchi, A., Douville, H., Fowler, H. J., Gan, T. Y., and others. 2020. "Advances in Understanding Large-Scale Responses of the Water Cycle to Climate Change." *Annals of the New York Academy of Sciences* 1472(1): 49–75.

Allcott, H. 2011. "Social Norms and Energy Conservation." *Journal of Public Economics* 95(9): 1082–1095.

Allcott, H. 2015. "Site Selection Bias in Program Evaluation." *The Quarterly Journal of Economics* 130(3): 1117–1165.

Allcott, H., and Kessler, J. B. 2019. "The Welfare Effects of Nudges: A Case Study of Energy Use Social Comparisons." *American Economic Journal: Applied Economics* 11(1): 236–276.

Allcott, H., and Rogers, T. 2014. "The Short-Run and Long-Run Effects of Behavioral Interventions: Experimental Evidence from Energy Conservation." *American Economic Review* 104(10): 3003–3037.

Allen, D. 2023. *Justice by Means of Democracy*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

Allen, W., Baisden, T., Burgess, J., Crawford, S., Ellis, L., Hall, D., Hall, T., and others. 2023. "A Guide to Just Transitions for Communities in Aotearoa New Zealand," Motu Economic and Public Policy Research, Wellington.

Allingham, M. G., and Sandmo, A. 1972. "Income Tax Evasion: A Theoretical Analysis." *Journal of Public Economics* 1(3): 323–338.

Alm, J., and McClellan, C. 2012. "Tax Morale and Tax Compliance from the Firm's Perspective." *Kyklos* 65(1): 1–17.

Almås, I., Cappelen, A. W., and Tungodden, B. 2020. "Cutthroat Capitalism Versus Cuddly Socialism: Are Americans More Meritocratic and Efficiency-Seeking Than Scandinavians?" *Journal of Political Economy* 128(5): 1753–1788.

Almås, I., Cappelen, A. W., and Tungodden, B. 2020. "Cutthroat Capitalism Versus Cuddly Socialism: Are Americans More Meritocratic and Efficiency-Seeking Than Scandinavians?" *Journal of Political Economy* 128(5): 1753–1788.

Almås, I., Cappelen, A. W., Salvanes, K. G., Sørensen, E. Ø., and Tungodden, B. 2017. "Fairness and Family Background." *Politics, Philosophy & Economics* 16(2): 117–131.

Almås, I., Cappelen, A. W., Sørensen, E. Ø., and Tungodden, B. 2010. "Fairness and the Development of Inequality Acceptance." *Science* 328(5982): 1176–1178.

Almås, I., Cappelen, A. W., Sørensen, E. Ø., and Tungodden, B. 2022. "Global Evidence on the Selfish Rich Inequality Hypothesis." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(3): e2109690119.

Almas, I., Cappelen, A. W., Sorensen, E., and Tungodden, B. 2022. "Attitudes to Inequality: Preferences and Beliefs." *IFS Deaton Review of Inequalities*.

Almelhem, A., Iyigun, M., Kennedy, A., and Rubin, J. 2023. "Enlightenment Ideals and Belief in Progress in the Run-up to the Industrial Revolution: A Textual Analysis." IZA Discussion Paper 16674, Institute of Labor Economics, Bonn, Germany.

Alon, T., Coskun, S., Doepke, M., Koll, D., and Tertilt, M. 2022. "From Mancession to Shecession: Women's Employment in Regular and Pandemic Recessions." *NBER Macroeconomics Annual* 36(1): 83–151.

Alstadsæter, A., Godar, S., Nicolaides, P., and Zucman, G. 2023. *Global Tax Evasion Report 2024.* Paris: EU Tax Observatory.

Alter, K. J., and Raustiala, K. 2018. "The Rise of International Regime Complexity." *Annual Review of Law and Social Science* 14(1): 329–349.

Alter, K. J., and Zürn, M. 2020a. "Conceptualising Backlash Politics: Introduction to a Special Issue on Backlash Politics in Comparison." *The British Journal of Politics and International Relations* 22(4): 563–584.

Alter, K. J., and Zürn, M. 2020b. "Theorising Backlash Politics: Conclusion to a Special Issue on Backlash Politics in Comparison." *The British Journal of Politics and International Relations* 22(4): 739–752.

Altman, S. A., and Bastian, C. 2022. *DHL Global Connectedness Index: An In-Depth Report on the State of Globalization.* Bonn, Germany: Deutsche Post DHL Group.

Altomonte, C., Gennaro, G., and Passarelli, F. 2019. "Collective Emotions and Protest Vote." CESifo Working Paper 7463, Center for Economic Studies and Institute for Economic Research, Munich, Germany.

Alvarez, J., Sollaci, A. B., Andaloussi, M. B., Maggi, C., Stuermer, M., and Topalova, P. 2023. "Geoeconomic Fragmentation and Commodity Markets." IMF Working Paper 23/201, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ambrus, A., Greiner, B., and Pathak, P. A. 2015. "How Individual Preferences Are Aggregated in Groups: An Experimental Study." *Journal of Public Economics* 129: 1–13.

Amin, A. 2016. "Exploring the Role of Economic Incentives and Spillover Effects in Biodiversity Conservation Policies in Sub-Saharan Africa." *Ecological Economics* 127: 185–191.

Amnesty International. 2022. *The Social Atrocity: Meta and the Right to Remedy for the Rohingya.* London: Amnesty International.

Amnesty International. 2023. *DRC: Powering Change or Business as Usual?* London: Amnesty International.

Amormino, P., Ploe, M. L., and Marsh, A. A. 2022. "Moral Foundations, Values, and Judgments in Extraordinary Altruists." *Scientific Reports* 12(1): 22111.

Andersen, A., Franklin, S., Getahun, T., Kotsadam, A., Somville, V., and Villanger, E. 2023. "Does Wealth Reduce Support for Redistribution? Evidence from an Ethiopian Housing Lottery." *Journal of Public Economics* 224: 104939.

Anderson, A., and Robinson, D. T. 2024. "Climate Polarization and Green Investment." NBER Working Paper 32131, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Anderson, B., Böhmelt, T., and Ward, H. 2017. "Public Opinion and Environmental Policy Output: A Cross-National Analysis of Energy Policies in Europe." *Environmental Research Letters* 12(11): 114011.

Anderson, E., and Obeng, S. 2021. "Globalisation and Government Spending: Evidence for the 'Hyper-Globalisation' of the 1990s and 2000s." *The World Economy* 44(5): 1144–1176.

Anderson, W., Seager, R., Baethgen, W., Cane, M., and You, L. 2019. "Synchronous Crop Failures and Climate-Forced Production Variability." *Science Advances* 5(7): eaaw1976.

Andre, P., Boneva, T., Chopra, F., and Falk, A. 2021. "Fighting Climate Change: The Role of Norms, Preferences, and Moral Values." CESifo Working Paper 9175, Center for Economic Studies and Institute for Economic Research, Munich, Germany.

Andre, P., Boneva, T., Chopra, F., and Falk, A. 2024. "Globally Representative Evidence on the Actual and Perceived Support for Climate Action." *Nature Climate Change*.

Andreoni, J. 1989. "Giving with Impure Altruism: Applications to Charity and Ricardian Equivalence." *Journal of political Economy* 97(6): 1447–1458.

Andreoni, J., and Miller, J. 2002. "Giving According to Garp: An Experimental Test of the Consistency of Preferences for Altruism." *Econometrica* 70(2): 737–753.

Andreoni, J., Nikiforakis, N., and Siegenthaler, S. 2021. "Predicting Social Tipping and Norm Change in Controlled Experiments." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(16): e2014893118.

Andrews, K., Fitzpatrick, S., and Westra, E. 2024. "Human and Nonhuman Norms: A Dimensional Framework." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 379(1897): 20230026.

Andries, M., Bursztyn, L., Chaney, T., and Djourelova, M. 2024. "In Their Shoes." Working Paper.

Antinyan, A., and Asatryan, Z. 2020. "Nudging for Tax Compliance: A Meta-Analysis." CESifo Working Paper, Center for Economic Studies and Institute for Economic Research, Munich, Germany.

Anzoategui, D., Comin, D., Gertler, M., and Martinez, J. 2019. "Endogenous Technology Adoption and R&D as Sources of Business Cycle Persistence." *American Economic Journal: Macroeconomics* 11(3): 67–110.

Apicella, C. L., and Silk, J. B. 2019. "The Evolution of Human Cooperation." *Current Biology* 29(11): R447–R450.

Apicella, C. L., Azevedo, E. M., Christakis, N. A., and Fowler, J. H. 2014. "Evolutionary Origins of the Endowment Effect: Evidence from Hunter-Gatherers." *American Economic Review* 104(6): 1793–1805.

Apicella, C., Norenzayan, A., and Henrich, J. 2020. "Beyond WEIRD: A Review of the Last Decade and a Look Ahead to the Global Laboratory of the Future." *Evolution and Human Behavior* 41(5): 319–329.

Appiah, K. A. 2019. "The Importance of Elsewhere." *Foreign Affairs* 98(2): 20–26.

Arasmith, A., Østby, G., and Aas Rustad, S. 2022. "Patterns and Trends of Conflict-Affected Populations, 1990-2020: Advancing a New Measurement Framework." Background Paper for Human Development Report 2021/2022, United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Arce M., D. G., and Sandler, T. 2002. *Regional Public Goods: Typologies, Provision, Financing, and Development Assistance.* EGDI Secretariat, Ministry for Foreign Affairs.

Arellano, C., Bai, Y., and Mihalache, G. P. 2020. "Deadly Debt Crises: Covid-19 in Emerging Markets." NBER Working Paper 27275, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Arhin-Tenkorang, D., and Conceição, P. 2003. "Beyond Communicable Disease Control: Health in the Age of Globalization." In Kaul, I., Conceição, P., Le Goulven, K. and Mendoza, R. U., (eds.), *Providing Global Public Goods: Managing Globalization.* New York, NY: Oxford University Press.

Armstrong McKay, D. I., Staal, A., Abrams, J. F., Winkelmann, R., Sakschewski, B., Loriani, S., Fetzer, I., and others. 2022. "Exceeding 1.5°C Global Warming Could Trigger Multiple Climate Tipping Points." *Science* 377(6611): eabn7950.

Arnhart, L. 1994. "The Darwinian Biology of Aristotle's Political Animals." *American Journal of Political Science* 38(2): 464–485.

Arrow, K. J. 1962. "Economic Welfare and the Allocation of Resources for Invention." *The Rate and Direction of Inventive Activity.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Arrow, K. J. 1969. "The Organization of Economic Activity: Issues." *The Analysis and Evaluation of Public Expenditures: The PPB System: Part 1.* Washington, DC: Joint Economic Committee, United States Congress.

ATAF (African Tax Administration Forum). 2018. *African Tax Outlook 2018*. Pretoria, South Africa: ATAF.

Atari, M., Barbaro, N., Sela, Y., Shackelford, T. K., and Chegeni, R. 2017. "The Big Five Personality Dimensions and Mate Retention Behaviors in Iran." *Personality and Individual Differences* 104: 286–290.

Athey, S., Castillo, J. C., Chaudhuri, E., Kremer, M., Simoes Gomes, A., and Snyder, C. M. 2022. "Expanding Capacity for Vaccines against Covid-19 and Future Pandemics: A Review of Economic Issues." *Oxford Review of Economic Policy* 38(4): 742–770.

Atkinson, Q. D., and Bourrat, P. 2011. "Beliefs About God, the Afterlife and Morality Support the Role of Supernatural Policing in Human Cooperation." *Evolution and Human Behavior* 32(1): 41–49.

Atuire, C. A., and Hassoun, N. 2023. "Rethinking Solidarity Towards Equity in Global Health: African Views." *International Journal for Equity in Health* 22(1): 52.

Aumann, R. J. 2019. "A Synthesis of Behavioural and Mainstream Economics." *Nature Human Behaviour* 3(7): 666–670.

Autor, D. H., Dorn, D., and Hanson, G. H. 2013. "The China Syndrome: Local Labor Market Effects of Import Competition in the United States." *American Economic Review* 103(6): 2121–2168.

Autor, D. H., Dorn, D., and Hanson, G. H. 2016. "The China Shock: Learning from Labor-Market Adjustment to Large Changes in Trade." *Annual Review of Economics* 8(1): 205–240.

Autor, D., Beck, A., Dorn, D., and Hanson, G. H. 2024. "Help for the Heartland? The Employment and Electoral Effects of the Trump Tariffs in the United States." NBER Working Paper 32082, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Autor, D., Dorn, D., Hanson, G., and Majlesi, K. 2020a. "Importing Political Polarization? The Electoral Consequences of Rising Trade Exposure." *American Economic Review* 110(10): 3139–3183.

Autor, D., Dorn, D., Katz, L. F., Patterson, C., and Van Reenen, J. 2020b. "The Fall of the Labor Share and the Rise of Superstar Firms." *The Quarterly Journal of Economics* 135(2): 645–709.

Avoyan, A., and Ramos, J. 2023. "A Road to Efficiency through Communication and Commitment." *American Economic Review* 113(9): 2355–2381.

Axelrod, R., and Hamilton, W. D. 1981. "The Evolution of Cooperation." *Science* 211(4489): 1390–1396.

Axelrod, R., and Keohane, R. O. 1985. "Achieving Cooperation under Anarchy: Strategies and Institutions." *World Politics* 38(1): 226–254.

Aycinena, D., Rentschler, L., Beranek, B., and Schulz, J. F. 2022. "Social Norms and Dishonesty across Societies." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(31): e2120138119.

Ayres, I., Katz, T. K., and Regev, T. 2023. "Languages and Future-Oriented Economic Behavior—Experimental Evidence for Causal Effects." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(7): e2208871120.

Ba, M., Gebremedhin, L. T., Masako, P., Msigallah, F., Kone, K. E., and Baird, T. L. 2021. "Diversity and Solidarity in Global Health." *The Lancet Global Health* 9(4): e391–e392.

Baba, C., Lan, T., Mineshima, A., Misch, F., Pinat, M., Shahmoradi, A., Yao, J., and Elkan, R. v. 2023. "Geoeconomic Fragmentation: What's at Stake for the EU." IMF Working Paper 23/245, International Monetary Fund, Washington, DC.

Badizadegan, K., Kalkowska, D. A., and Thompson, K. M. 2022. "Polio by the Numbers—a Global Perspective " *The Journal of Infectious Diseases* 226(8): 1309–1318.

Bago, B., Rand, D. G., and Pennycook, G. 2023. "Reasoning About Climate Change." *PNAS Nexus* 2(5).

Bahrami-Rad, D. 2021. "Keeping It in the Family: Female Inheritance, Inmarriage, and the Status of Women." *Journal of Development Economics* 153: 102714.

Bahrami-Rad, D., Beauchamp, J., Henrich, J., and Schulz, J. 2022. "Kin-Based Institutions and Economic Development." http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4200629.

Bai, X., Ramos, M. R., and Fiske, S. T. 2020. "As Diversity Increases, People Paradoxically Perceive Social Groups as More Similar." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(23): 12741–12749.

Baimel, A., Juda, M., Birch, S., and Henrich, J. 2021. "Machiavellian Strategist or Cultural Learner? Mentalizing and Learning over Development in a Resource-Sharing Game." *Evolutionary Human Sciences* 3: e14.

Bak-Coleman, J. B., Alfano, M., Barfuss, W., Bergstrom, C. T., Centeno, M. A., Couzin, I. D., Donges, J. F., and others. 2021. "Stewardship of Global Collective Behavior." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(27): e2025764118.

Baldassarri, D. 2020. "Market Integration Accounts for Local Variation in Generalized Altruism in a Nationwide Lost-Letter Experiment." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(6): 2858–2863.

Baldassarri, D., and Abascal, M. 2020. "Diversity and Prosocial Behavior." *Science* 369(6508): 1183–1187.

Baldassarri, D., and Page, S. E. 2021. "The Emergence and Perils of Polarization." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(50): e2116863118.

Ball, L. 2014. "Long-Term Damage from the Great Recession in OECD Countries." *European Journal of Economics and Economic Policies* 11(2): 149–160.

Balliet, D., and Lindström, B. 2023. "Inferences About Interdependence Shape Cooperation." *Trends in Cognitive Sciences* 27(6): 583–595.

Balliet, D., and Van Lange, P. A. 2013. "Trust, Conflict, and Cooperation: A Meta-Analysis." *Psychological Bulletin* 139(5): 1090.

Balsa-Barreiro, J., Vié, A., Morales, A. J., and Cebrián, M. 2020. "Deglobalization in a Hyper-Connected World." *Palgrave Communications* 6(1): 1–4.

Bandiera, O., Barankay, I., and Rasul, I. 2011. "Field Experiments with Firms." *Journal of Economic Perspectives* 25(3): 63–82.

Bandura, A. 2006. "Toward a Psychology of Human Agency." *Perspectives on Psychological Science* 1(2): 164–180.

Bar-On, K. K., and Lamm, E. 2023. "The Interplay of Social Identity and Norm Psychology in the Evolution of Human Groups." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 378(1872): 20210412.

Barbieri, S. 2023. "Complementarity and Information in Collective Action." *Economic Theory* 75(1): 167–206.

Bardhan, P. 2022. *A World of Insecurity: Democratic Disenchantment in Rich and Poor Countries.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Bardhan, P., Ghatak, M., and Karaivanov, A. 2007. "Wealth Inequality and Collective Action." *Journal of Public Economics* 91(9): 1843–1874.

Barfuss, W., and Mann, R. P. 2022. "Modeling the Effects of Environmental and Perceptual Uncertainty Using Deterministic Reinforcement Learning Dynamics with Partial Observability." *Physical Review E* 105(3): 034409.

Barfuss, W., Donges, J. F., Vasconcelos, V. V., Kurths, J., and Levin, S. A. 2020. "Caring for the Future Can Turn Tragedy into Comedy for Long-Term Collective Action under Risk of Collapse." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(23): 12915–12922.

Barnes, J. L., Krishen, A. S., and Chan, A. 2022. "Passive and Active Peer Effects in the Spatial Diffusion of Residential Solar Panels: A Case Study of the Las Vegas Valley." *Journal of Cleaner Production* 363: 132634.

Barnett, M., Buchak, G., and Yannelis, C. 2023. "Epidemic Responses under Uncertainty." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(2): e2208111120.

Barrett, S. 2003a. *Environment and Statecraft: The Strategy of Environmental Treaty-Making: The Strategy of Environmental Treaty-Making.* Oxford: Oxford University Press.

Barrett, S. 2003b. "Global Disease Eradication." *Journal of the European Economic Association* 1(2–3): 591–600.

Barrett, S. 2004. "The Provision Status of Disease Eradication." New York: UNDP.

Barrett, S. 2006a. "Climate Treaties and 'Breakthrough' Technologies." *American Economic Review* 96(2): 22–25.

Barrett, S. 2006b. "Managing the Global Commons." In *Expert Paper Series Two: Global Commons.* Stockholm: Secretariat of the International Task Force on Global Public Goods.

Barrett, S. 2007. "The Smallpox Eradication Game." *Public Choice* 130(1): 179–207.

Barrett, S. 2011. "Stop! The Polio Vaccination Cessation Game." *The World Bank Economic Review* 24(3): 361–385.

Barrett, S. 2013. "Climate Treaties and Approaching Catastrophes." *Journal of Environmental Economics and Management* 66(2): 235–250.

Barrett, S. 2013. "Economic Considerations for the Eradication Endgame." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 368(1623): 20120149.

Barrett, S. 2016. "Coordination Vs. Voluntarism and Enforcement in Sustaining International Environmental Cooperation." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 113(51): 14515–14522.

Barrett, S. 2022. "A Biodiversity Hotspots Treaty: The Road Not Taken." *Environmental and Resource Economics*.

Barrett, S. Forthcoming. "Property Rights to the World's (Linear) Ocean Fisheries in Customary International Law." *Journal of the Association of Environmental and Resource Economists*.

Barrett, S., and Dannenberg, A. 2012. "Climate Negotiations under Scientific Uncertainty." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 109(43): 17372–17376.

Barrett, S., and Dannenberg, A. 2014. "Sensitivity of Collective Action to Uncertainty About Climate Tipping Points." *Nature Climate Change* 4(1): 36–39.

Barrett, S., and Dannenberg, A. 2016. "An Experimental Investigation into 'Pledge and Review' in Climate Negotiations." *Climatic Change* 138(1): 339–351.

Barrett, S., and Dannenberg, A. 2017. "Tipping Versus Cooperating to Supply a Public Good." *Journal of the European Economic Association* 15(4): 910–941.

Barrett, S., and Dannenberg, A. 2022. "The Decision to Link Trade Agreements to the Supply of Global Public Goods." *Journal of the Association of Environmental and Resource Economists* 9(2): 273–305.

Barrett, S., Dasgupta, A., Dasgupta, P., Adger, W. N., Anderies, J., Bergh, J. v. d., Bledsoe, C., and others. 2020. "Social Dimensions of Fertility Behavior and Consumption Patterns in the Anthropocene." *Proceedings of the National Academy of Sciences*.

Barro, R. J., and J.-W. Lee. 2018. Dataset of Educational Attainment, June 2018 Revision. http://www.barrolee.com. Accessed 9 August 2023.

Barro, R. J., and McCleary, R. M. 2003. "Religion and Economic Growth across Countries." *American Sociological Review* 68(5): 760–781.

Barry, J. M. 2004. "The Site of Origin of the 1918 Influenza Pandemic and Its Public Health Implications." *Journal of Translational Medicine* 2(1): 1–4.

Bartke, S., Bosworth, S. J., Snower, D. J., and Chierchia, G. 2019. "Motives and Comprehension in a Public Goods Game with Induced Emotions." *Theory and Decision* 86(2): 205–238.

Bartley Johns, M., Brenton, P., Cali, M., Hoppe, M., and Piermartini, R. 2015. *The Role of Trade in Ending Poverty*. Washington, DC: World Bank.

Bastini, K., Kerschreiter, R., Lachmann, M., Ziegler, M., and Sawert, T. 2023. "Encouraging Individual Contributions to Net-Zero Organizations: Effects of Behavioral Policy Interventions and Social Norms." *Journal of Business Ethics*.

Basu, K. 2010. *Beyond the Invisible Hand: Groundwork for a New Economics.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Basu, K. 2018. *The Republic of Beliefs: A New Approach to Law and Economics.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Basu, K. 2022. "Conventions, Morals and Strategy: Greta's Dilemma and the Incarceration Game." *Synthese* 200(1): 1–19.

Basu, K. 2024. *Reason to Be Happy.* London: Penguin Random House.

Basu, K., Gostin, L., and Hassoun, N. 2021. "Pandemic Preparedness and Response: Beyond the WHO's Access to Covid-19 Tools Accelerator." *Brookings Global Working Paper Series*.

Bau, N. 2021. "Can Policy Change Culture? Government Pension Plans and Traditional Kinship Practices." *American Economic Review* 111(6): 1880–1917.

Bauer, A. M., Edgeworth, M., Edwards, L. E., Ellis, E. C., Gibbard, P., and Merritts, D. J. 2021. "Anthropocene: Event or Epoch?" *Nature* 597(7876): 332–332.

Bauer, C. A., Boemelburg, R., and Walton, G. M. 2021. "Resourceful Actors, Not Weak Victims: Reframing Refugees' Stigmatized Identity Enhances Long-Term Academic Engagement." *Psychological Science* 32(12): 1896–1906.

Bauer, M., Blattman, C., Chytilová, J., Henrich, J., Miguel, E., and Mitts, T. 2016. "Can War Foster Cooperation?" *Journal of Economic Perspectives* 30(3): 249–274.

Bauer, M., Cassar, A., Chytilová, J., and Henrich, J. 2014. "War's Enduring Effects on the Development of Egalitarian Motivations and in-Group Biases." *Psychological Science* 25(1): 47–57.

Bayes, R., and Druckman, J. N. 2021. "Motivated Reasoning and Climate Change." *Current Opinion in Behavioral Sciences* 42: 27–35.

Bearce, D. H., and Jolliff Scott, B. J. 2019. "Popular Non-Support for International Organizations: How Extensive and What Does This Represent?" *The Review of International Organizations* 14: 187–216.

Bearden, J. N., Murphy, R. O., and Rapoport, A. 2005. "A Multi-Attribute Extension of the Secretary Problem: Theory and Experiments." *Journal of Mathematical Psychology* 49(5): 410–422.

Bechtel, M. M., and Scheve, K. F. 2013. "Mass Support for Global Climate Agreements Depends on Institutional Design." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 110(34): 13763–13768.

Bechtel, M. M., Genovese, F., and Scheve, K. F. 2019. "Interests, Norms and Support for the Provision of Global Public Goods: The Case of Climate Co-Operation." *British Journal of Political Science* 49(4): 1333–1355.

Bechtoldt, M. N., Götmann, A., Moslener, U., and Pauw, W. P. 2021. "Addressing the Climate Change Adaptation Puzzle: A Psychological Science Perspective." *Climate Policy* 21(2): 186–202.

Becker, A., Enke, B., and Falk, A. 2020. "Ancient Origins of the Global Variation in Economic Preferences." *AEA Papers and Proceedings* 110: 319–323.

Becker, B. 2023. "International Inequality and Demand for Redistribution in the Global South." *Political Science Research and Methods*: 1–9.

Becker, M. A., and Nouwen, S. M. H. 2019. "International Commissions of Inquiry: What Difference Do They Make? Taking an Empirical Approach." *European Journal of International Law* 30(3): 819–841.

Beckert, J. 2013. "Imagined Futures: Fictional Expectations in the Economy." *Theory and Society* 42(3): 219–240.

Beckert, J. 2020. "The Exhausted Futures of Neoliberalism: From Promissory Legitimacy to Social Anomy." *Journal of Cultural Economy* 13(3): 318–330.

Beckert, J., and Bronk, R. 2018. *Uncertain Futures: Imaginaries, Narratives, and Calculation in the Economy.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Beckert, J., and Suckert, L. 2021. "The Future as a Social Fact. The Analysis of Perceptions of the Future in Sociology." *Poetics* 84: 101499.

Beckwith, C. I. 2009. *Empires of the Silk Road: A History of Central Eurasia from the Bronze Age to the Present.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Bednar, J. 2021. "Polarization, Diversity, and Democratic Robustness." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(50): e2113843118.

Bednar, J. 2023. "Governance for Human Social Flourishing." *Daedalus* 152(1): 31–45.

Bednar, J., and Page, S. E. 2018. "When Order Affects Performance: Culture, Behavioral Spillovers, and Institutional Path Dependence." *American Political Science Review* 112(1): 82–98.

Beiser-McGrath, L. F., and Bernauer, T. 2019a. "Commitment Failures Are Unlikely to Undermine Public Support for the Paris Agreement." *Nature Climate Change* 9(3): 248–252.

Beiser-McGrath, L. F., and Bernauer, T. 2019b. "Could Revenue Recycling Make Effective Carbon Taxation Politically Feasible?" *Science Advances* 5(9): eaax3323.

Beiser-McGrath, L. F., and Bernauer, T. 2022. "Domestic Provision of Global Public Goods: How Other Countries' Behavior Affects Public Support for Climate Policy." *Global Environmental Politics* 22(1): 117–138.

Beiser-McGrath, L. F., Bernauer, T., Song, J., and Uji, A. 2021. "Understanding Public Support for Domestic Contributions to Global Collective Goods." *Climatic Change* 166(3): 51.

Belcher, L. J., Dewar, A. E., Ghoul, M., and West, S. A. 2022. "Kin Selection for Cooperation in Natural Bacterial Populations." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(9): e2119070119.

Bellucci, G., Camilleri, J. A., Eickhoff, S. B., and Krueger, F. 2020. "Neural Signatures of Prosocial Behaviors." *Neuroscience and Biobehavioral Reviews* 118: 186–195.

Bénabou, R., and Tirole, J. 2003. "Intrinsic and Extrinsic Motivation." *The Review of Economic Studies* 70(3): 489–520.

Bénabou, R., and Tirole, J. 2016. "Mindful Economics: The Production, Consumption, and Value of Beliefs." *Journal of Economic Perspectives* 30(3): 141–164.

Bénabou, R., Falk, A., and Henkel, L. 2024. "Ends Versus Means: Kantians, Utilitarians, and Moral Decisions." Working Paper 32072, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Benjamin, D. J., Cesarini, D., Loos, M. J. H. M. v. d., Dawes, C. T., Koellinger, P. D., Magnusson, P. K. E., Chabris, C. F., and others. 2012. "The Genetic Architecture of Economic and Political Preferences." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 109(21): 8026–8031.

Benjamin, N., Mbaye, A. A., and Diop, I. T. 2012. *The Informal Sector in Francophone Africa: Firm Size, Productivity, and Institutions.* Washington, DC: World Bank.

Berger, J., Efferson, C., and Vogt, S. 2023. "Tipping Pro-Environmental Norm Diffusion at Scale: Opportunities and Limitations." *Behavioural Public Policy* 7(3): 581–606.

Berger, J., Vogt, S., and Efferson, C. 2022. "Pre-Existing Fairness Concerns Restrict the Cultural Evolution and Generalization of Inequitable Norms in Children." *Evolution and Human Behavior* 43(1): 1–15.

Bergquist, M., Nilsson, A., Harring, N., and Jagers, S. C. 2022. "Meta-Analyses of Fifteen Determinants of Public Opinion About Climate Change Taxes and Laws." *Nature Climate Change* 12(3): 235–240.

Bergquist, M., Thiel, M., Goldberg, M. H., and van der Linden, S. 2023. "Field Interventions for Climate Change Mitigation Behaviors: A Second-Order Meta-Analysis." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(13): e2214851120.

Bergstrom, C. T., and Hanage, W. P. 2024. "Human Behavior and Disease Dynamics." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 121(1): e2317211120.

Berkley, S. 2020. "COVAX Explained." GAVI, the Vaccine Alliance. Geneva. https://www.gavi.org/vaccineswork/covax-explained.

Bernauer, T., and Gampfer, R. 2015. "How Robust Is Public Support for Unilateral Climate Policy?" *Environmental Science and Policy* 54: 316–330.

Berniell, I., and Facchini, G. 2021. "COVID-19 Lockdown and Domestic Violence: Evidence from Internet-Search Behavior in 11 Countries." *European Economic Review* 136: 103775.

Besley, T. 2020. "State Capacity, Reciprocity, and the Social Contract." *Econometrica* 88(4): 1307–1335.

Besley, T., and Mueller, H. 2021. "Fiscal Capacity and State Fragility." In Chami, R., Espinoza, R. and Montiel, P. J., (eds.), *Macroeconomic Policy in Fragile States.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Besley, T., Jensen, A., and Persson, T. 2023. "Norms, Enforcement, and Tax Evasion." *The Review of Economics and Statistics* 105(4): 998–1007.

Bettencourt, L. M., Lobo, J., Helbing, D., Kühnert, C., and West, G. B. 2007. "Growth, Innovation, Scaling, and the Pace of Life in Cities." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 104(17): 7301–7306.

Bhanot, S. P. 2021. "Isolating the Effect of Injunctive Norms on Conservation Behavior: New Evidence from a Field Experiment in California." *Organizational Behavior and Human Decision Processes* 163: 30–42.

Bicchieri, C. 2016. *Norms in the Wild: How to Diagnose, Measure, and Change Social Norms.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Bicchieri, C., and Dimant, E. 2022. "Nudging with Care: The Risks and Benefits of Social Information." *Public Choice* 191(3): 443–464.

Bicchieri, C., Dimant, E., and Sonderegger, S. 2019. "It's Not a Lie If You Believe It: On Norms, Lying, and Self-Serving Belief Distortion." CeDEx Discussion Paper Series 2019-07.

Biermann, F. 2014. "The Anthropocene: A Governance Perspective." *The Anthropocene Review* 1(1): 57–61.

Biermann, F. 2021. "The Future of 'Environmental' Policy in the Anthropocene: Time for a Paradigm Shift." *Environmental Politics* 30(1–2): 61–80.

Biermann, F., and Kalfagianni, A. 2020. "Planetary Justice: A Research Framework." *Earth System Governance* 6: 100049.

Biermann, F., Hickmann, T., Sénit, C.-A., Beisheim, M., Bernstein, S., Chasek, P., Grob, L., and others. 2022. "Scientific Evidence on the Political Impact of the Sustainable Development Goals." *Nature Sustainability* 5(9): 795–800.

Birch, J. 2019. "Are Kin and Group Selection Rivals or Friends?" *Current Biology* 29(11): R433–R438.

Bird, R. M. 2011. "Subnational Taxation in Developing Countries: A Review of the Literature." *Journal of International Commerce, Economics and Policy* 2(01): 139–161.

Birdsall, M., Campos, J. E. L., Kim, C.-S., Corden, W. M., MacDonald, L., Pack, H., Page, J., and others. 1993. "The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy: Main Report." World Bank Policy Research Paper, World Bank, Washington, DC.

Birshan, M. N., J.; Seong, J.; White, O., 2023. "A New Paradigm for Our Connected World?" McKinsey Global Institute.

Biswas, G., Sankara, D. P., Agua-Agum, J., and Maiga, A. 2013. "Dracunculiasis (Guinea Worm Disease): Eradication without a Drug or a Vaccine." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 368(1623): 20120146.

Black, R., Bennett, S. R., Thomas, S. M., and Beddington, J. R. 2011. "Migration as Adaptation." *Nature* 478(7370): 447–449.

Black, S., Liu, A. A., Parry, I., and Vernon, N. 2023. "IMF Fossil Fuel Subsidies Data: 2023 Update." Working Paper 2023/169, International Monetary Fund, Washington, DC.

Blanchard, O., Gollier, C., and Tirole, J. 2023. "The Portfolio of Economic Policies Needed to Fight Climate Change." *Annual Review of Economics* 15(1): 689–722.

Blanchflower, D. B., A., 2023. "Were Covid and the Great Recession Well-Being Reducing?" Background Research Paper, United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Blanchflower, D. G., and Bryson, A. 2022. "Covid and Mental Health in America." *PloS One* 17(7): e0269855.

Bleck, J., and Van de Walle, N. 2019. *Electoral Politics in Africa since 1990: Continuity in Change.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Blegen, N. 2017. "The Earliest Long-Distance Obsidian Transport: Evidence from the ~200ka Middle Stone Age Sibilo School Road Site, Baringo, Kenya." *Journal of Human Evolution* 103: 1–19.

Blimpo, M., Mensah, J. T., Opalo, K. O., and Shi, R. 2018. "Electricity Provision and Tax Mobilization in Africa." Policy Research Working Paper 8408, World Bank, Washington, DC.

Bloom, D. E., Kuhn, M., and Prettner, K. 2022. "Modern Infectious Diseases: Macroeconomic Impacts and Policy Responses." *Journal of Economic Literature* 60(1): 85–131.

Boadway, R., and Hayashi, M. 1999. "Country Size and the Voluntary Provision of International Public Goods." *European Journal of Political Economy* 15(4): 619–638.

Boadway, R., Song, Z., and Tremblay, J.-F. 2007. "Commitment and Matching Contributions to Public Goods." *Journal of Public Economics* 91(9): 1664–1683.

Bodansky, D. 1995. "Customary (and Not So Customary) International Environmental Law." *Indiana Journal of Global Legal Studies* 3(1): 105–119.

Boeltzig, M., Johansson, M., and Bramão, I. 2023. "Ingroup Sources Enhance Associative Inference." *Communications Psychology* 1(1): 40.

Boese, V. A., Alizada, N., Lundstedt, M., Morrison, K., Natsika, N., Sato, Y., Tai, H., and Lindberg, S. I. 2022. *Democracy Report 2022. Autocratization Changing Nature?* Gothenburg, Sweden: Varieties of Democracy Institute at the University of Gothenburg.

Bogart, E. L. 1920. *Direct and Indirect Costs of the Great World War.* New York: Oxford University Press.

Böhm, R., and Betsch, C. 2022. "Prosocial Vaccination." *Current Opinion in Psychology* 43: 307–311.

Böhm, R., Rusch, H., and Baron, J. 2020. "The Psychology of Intergroup Conflict: A Review of Theories and Measures." *Journal of Economic Behavior & Organization* 178: 947–962.

Böhm, R., Rusch, H., and Gürerk, Ö. 2016. "What Makes People Go to War? Defensive Intentions Motivate Retaliatory and Preemptive Intergroup Aggression." *Evolution and Human Behavior* 37(1): 29–34.

Bolch, K. B., Ceriani, L., and López-Calva, L. F. 2022. "The Arithmetics and Politics of Domestic Resource Mobilization for Poverty Eradication." *World Development* 149: 105691.

Bolhuis, M., Chen, J., and Kett, B. 2023. "Fragmentation in Global Trade: Accounting for Commodities." Working Paper 2023/073, International Monetary Fund, Washington, DC.

Bollinger, B., and Gillingham, K. 2012. "Peer Effects in the Diffusion of Solar Photovoltaic Panels." *Marketing Science* 31(6): 900–912.

Bollinger, B., and Gillingham, K. 2019. "Learning-by-Doing in Solar Photovoltaic Installations." https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2342406.

Bollyky, T. J., and Bown, C. P. 2020. "Vaccine Nationalism Will Prolong the Pandemic." *Foreign Affairs* 29(12): 2020.

Bollyky, T. J., Angelino, O., Wigley, S., and Dieleman, J. L. 2022a. "Trust Made the Difference for Democracies in Covid-19." *The Lancet* 400(10353): 657.

Bollyky, T. J., Hulland, E. N., Barber, R. M., Collins, J. K., Kiernan, S., Moses, M., Pigott, D. M., and others. 2022b. "Pandemic Preparedness and Covid-19: An Exploratory Analysis of Infection and Fatality Rates, and Contextual Factors Associated with Preparedness in 177 Countries, from Jan 1, 2020, to Sept 30, 2021." *The Lancet* 399(10334): 1489–1512.

Bond, R. 2022. *Understanding International Migration: Social, Cultural and Historical Contexts.* Cham, Switzerland: Springer Nature.

Bonomi, G., Gennaioli, N., and Tabellini, G. 2021. "Identity, Beliefs, and Political Conflict." *The Quarterly Journal of Economics* 136(4): 2371–2411.

Boon-Falleur, M., Grandin, A., Baumard, N., and Chevallier, C. 2022. "Leveraging Social Cognition to Promote Effective Climate Change Mitigation." *Nature Climate Change* 12(4): 332–338.

Bor, A., Jørgensen, F., and Petersen, M. B. 2023. "Discriminatory Attitudes against Unvaccinated People During the Pandemic." *Nature* 613(7945): 704–711.

Bordalo, P., Coffman, K., Gennaioli, N., and Shleifer, A. 2016. "Stereotypes." *The Quarterly Journal of Economics* 131(4): 1753–1794.

Bordalo, P., Conlon, J. J., Gennaioli, N., Kwon, S. Y., and Shleifer, A. 2022. "Memory and Probability." *The Quarterly Journal of Economics* 138(1): 265–311.

Bordalo, P., Gennaioli, N., and Shleifer, A. 2022. "Salience." *Annual Review of Economics* 14(1): 521–544.

Bordalo, P., Tabellini, M., and Yang, D. Y. 2020. "Issue Salience and Political Stereotypes." Working Paper 27194, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Bose, D., and Camerer, C. 2021. "Trust and Behavioral Economics." *The Neurobiology of Trust*: 36–53.

Bossuroy, T., Goldstein, M., Karimou, B., Karlan, D., Kazianga, H., Parienté, W., Premand, P., and others. 2022. "Tackling Psychosocial and Capital Constraints to Alleviate Poverty." *Nature* 605(7909): 291–297.

Bott, K. M., Cappelen, A. W., Sørensen, E. Ø., and Tungodden, B. 2020. "You've Got Mail: A Randomized Field Experiment on Tax Evasion." *Management Science* 66(7): 2801–2819.

Bouman, T., and Steg, L. 2019. "Motivating Society-Wide Pro-Environmental Change." *One Earth* 1(1): 27–30.

Bowen, T. R., Dmitriev, D., and Galperti, S. 2023. "Learning from Shared News: When Abundant Information Leads to Belief Polarization." *The Quarterly Journal of Economics* 138(2): 955–1000.

Box-Steffensmeier, J. M., Burgess, J., Corbetta, M., Crawford, K., Duflo, E., Fogarty, L., Gopnik, A., and others. 2022. "The Future of Human Behaviour Research." *Nature Human Behaviour* 6(1): 15–24.

Boyd, R. 2017. *A Different Kind of Animal: How Culture Transformed Our Species.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Boyd, R., and Richerson, P. J. 1985. *Culture and the Evolutionary Process.* Chicago, IL: University of Chicago Press.

Boyd, R., and Richerson, P. J. 1990. "Group Selection among Alternative Evolutionarily Stable Strategies." *Journal of Theoretical Biology* 145(3): 331–342.

Boyd, R., and Richerson, P. J. 2002. "Group Beneficial Norms Can Spread Rapidly in a Structured Population." *Journal of Theoretical Biology* 215(3): 287–296.

Boyd, R., and Richerson, P. J. 2011. "Rapid Cultural Adaptation Can Facilitate the Evolution of Large-Scale Cooperation." *Behavioral Ecology and Sociobiology* 65: 431–444.

Boyd, R., and Richerson, P. J. 2022. "Large-Scale Cooperation in Small-Scale Foraging Societies." *Evolutionary Anthropology: Issues, News, and Reviews* 31(4): 175–198.

Bradley, M., and Chauchard, S. 2022. "The Ethnic Origins of Affective Polarization: Statistical Evidence from Cross-National Data." *Frontiers in Political Science* 4: 920615.

Braithwaite, V. 2004. "The Hope Process and Social Inclusion." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 592(1): 128–151.

Brekke, K. A., and Johansson-Stenman, O. 2008. "The Behavioural Economics of Climate Change." *Oxford Review of Economic Policy* 24(2): 280–297.

Brennan, G., and Pettit, P. 2004. *The Economy of Esteem: An Essay on Civil and Political Society.* New York, NY: Oxford University Press.

Bretter, C., and Schulz, F. 2023. "Why Focusing on 'Climate Change Denial' Is Counterproductive." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(10): e2217716120.

Brooks, A. S., Yellen, J. E., Potts, R., Behrensmeyer, A. K., Deino, A. L., Leslie, D. E., Ambrose, S. H., and others. 2018. "Long-Distance Stone Transport and Pigment Use in the Earliest Middle Stone Age." *Science* 360(6384): 90–94.

Brooks, B. A., Hoff, K., and Pandey, P. 2018. "Cultural Impediments to Learning to Cooperate: An Experimental Study of High- and Low-Caste Men in Rural India." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(45): 11385–11392.

Brooks, J. S., Waring, T. M., Borgerhoff Mulder, M., and Richerson, P. J. 2018. "Applying Cultural Evolution to Sustainability Challenges: An Introduction to the Special Issue." *Sustainability Science* 13(1): 1–8.

Broom, D. 2023. "These Are the World's Biggest Trading Blocs." World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2023/04/growth-summit-2023-world-biggest-trading-blocs/. Accessed 20 November 2023.

Brovkin, V., Brook, E., Williams, J. W., Bathiany, S., Lenton, T. M., Barton, M., DeConto, R. M., and others. 2021. "Past Abrupt Changes, Tipping Points and Cascading Impacts in the Earth System." *Nature Geoscience* 14(8): 550–558.

Brown, A. L., Imai, T., Vieider, F., and Camerer, C. Forthcoming. "Meta-Analysis of Empirical Estimates of Loss-Aversion." *Journal of Economic Literature*.

Brown, G., and Susskind, D. 2020. "International Cooperation During the Covid-19 Pandemic." *Oxford Review of Economic Policy* 36(Supplement 1): S64–S76.

Brown, G., El-Arian, M. A., and Spence, M. 2023. *Permacrisis: A Plan to Fix a Fractured World.* London: Simon & Schuster.

Brown, T. C., and Kroll, S. 2021. "Inequality Hinders Group Efforts to Avoid Environmental Disasters." *Q Open* 1(1).

Bruhin, A., Fehr, E., and Schunk, D. 2018. "The Many Faces of Human Sociality: Uncovering the Distribution and Stability of Social Preferences." *Journal of the European Economic Association* 17(4): 1025–1069.

Brumme, A., and Rübbelke, D. 2023. "Minimum Participation Requirements and the Role of Co-Benefits in International Climate Policy." *Frontiers in Environmental Economics* 1: 1106186.

Bryan, C. J., Tipton, E., and Yeager, D. S. 2021. "Behavioural Science Is Unlikely to Change the World without a Heterogeneity Revolution." *Nature Human Behaviour* 5(8): 980–989.

Bryan, K. A., and Williams, H. L. 2021. "Innovation: Market Failures and Public Policies." In Ho, K., Hortaçsu, A. and Lizzeri, A., (eds.), *Handbook of Industrial Organization.* Elsevier.

Bryant, J., Child, F., Espinosa, J., Dorn, E., Hall, S., Schmautzer, D., Kola-Oyeneyin, T., and others. 2022. "How Covid-19 Caused a Global Learning Crisis." McKinsey & Company, Seattle, WA.

Buchan, N. R., Brewer, M. B., Grimalda, G., Wilson, R. K., Fatas, E., and Foddy, M. 2011. "Global Social Identity and Global Cooperation." *Psychological Science* 22(6): 821–828.

Buchan, N. R., Grimalda, G., Wilson, R., Brewer, M., Fatas, E., and Foddy, M. 2009. "Globalization and Human Cooperation." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 106(11): 4138–4142.

Buchanan, A. 2020. *Our Moral Fate: Evolution and the Escape from Tribalism.* Cambridge, MA: MIT Press.

Buchanan, A. 2021. "The Perpetual Struggle: How the Coevolution of Hierarchy and Resistance Drives the Evolution of Morality and Institutions." *Social Philosophy and Policy* 38(2): 232–260.

Buchanan, A., and Powell, R. 2018. *The Evolution of Moral Progress: A Biocultural Theory.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Buchholz, W., and Peters, W. 2005. "A Rawlsian Approach to International Cooperation." *Kyklos* 58(1): 25–44.

Buchholz, W., and Rübbelke, D. 2017. *The Theory of Externalities and Public Goods: Essays in Memory of Richard C. Cornes.* Springer.

Buchholz, W., and Rübbelke, D. 2019. "International Environmental Problems." *Foundations of Environmental Economics.* Cham, Switzerland: Springer International Publishing.

Buchholz, W., and Sandler, T. 2017. "Successful Leadership in Global Public Good Provision: Incorporating Behavioural Approaches." *Environmental and Resource Economics* 67(3): 591–607.

Buchholz, W., and Sandler, T. 2021. "Global Public Goods: A Survey." *Journal of Economic Literature* 59(2): 488–545.

Buchholz, W., Peters, W., and Ufert, A. 2018. "International Environmental Agreements on Climate Protection: A Binary Choice Model with Heterogeneous Agents." *Journal of Economic Behavior & Organization* 154: 191–205.

Buckley, P., Majumdar, R. 2018. "The Services Powerhouse: Increasingly Vital to World Economic Growth." Deloitte Insights. https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/my/Documents/risk/my-risk-sdg8-the-services-powerhouse-increasingly-vital-to-world-economic-growth.pdf.

Budish, E., Kettler, H., Kominers, S. D., Osland, E., Prendergast, C., and Torkelson, A. A. 2022. "Distributing a Billion Vaccines: COVAX Successes, Challenges, and Opportunities." *Oxford Review of Economic Policy* 38(4): 941–974.

Buggle, J. C. 2017. "Irriggation, Collectivism and Long-Run Technological Divergence" Cahiers de Recherches Economiques du Département d'économie 17.06, Université de Lausanne, Faculté des HEC, Département d'économie.

Buhaug, H., and Gleditsch, K. S. 2008. "Contagion or Confusion? Why Conflicts Cluster in Space." *International Studies Quarterly* 52(2): 215–233.

Bulkeley, H. 2005. "Reconfiguring Environmental Governance: Towards a Politics of Scales and Networks." *Political Geography* 24(8): 875–902.

Bulkeley, H., and Newell, P. 2023. *Governing Climate Change.* Abingdon, UK: Routledge.

Bullen, M., Heriot, G. S., and Jamrozik, E. 2023. "Herd Immunity, Vaccination and Moral Obligation." *Journal of Medical Ethics* 49: 636–641.

Bumann, S. 2021. "What Are the Determinants of Public Support for Climate Policies? A Review of the Empirical Literature." *Review of Economics* 72(3): 213–228.

Burch, S., Gupta, A., Inoue, C. Y. A., Kalfagianni, A., Persson, Å., Gerlak, A. K., Ishii, A., and others. 2019. "New Directions in Earth System Governance Research." *Earth System Governance* 1: 100006.

Burgess, M. G., Pielke, R., and Ritchie, J. 2022. "Catastrophic Climate Risks Should Be Neither Understated nor Overstated." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(42): e2214347119.

Burgio, G., Gómez, S., and Arenas, A. 2023. "Spreading Dynamics in Networks under Context-Dependent Behavior." *Physical Review E* 107(6): 064304.

Burke, W. T. 1991. "Anadromous Species and the New International Law of the Sea." *Ocean Development & International Law* 22(2): 95–131.

Burkholder, B., Wadood, Z., Kassem, A. M., Ehrhardt, D., and Zomahoun, D. 2023. "The Immediate Impact of the Covid-19 Pandemic on Polio Immunization and Surveillance Activities." *Vaccine* 41: A2–A11.

Bursztyn, L., and Jensen, R. 2017. "Social Image and Economic Behavior in the Field: Identifying, Understanding, and Shaping Social Pressure." *Annual Review of Economics* 9(1): 131–153.

Bursztyn, L., and Yang, D. Y. 2022. "Misperceptions About Others." *Annual Review of Economics* 14(1): 425–452.

Bursztyn, L., Cappelen, A. W., Tungodden, B., Voena, A., and Yanagizawa-Drott, D. H. 2023. "How Are Gender Norms Perceived?" Working Paper 31049, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Bursztyn, L., Egorov, G., and Fiorin, S. 2020. "From Extreme to Mainstream: The Erosion of Social Norms." *American Economic Review* 110(11): 3522–3548.

Bursztyn, L., González, A. L., and Yanagizawa-Drott, D. 2020. "Misperceived Social Norms: Women Working Outside the Home in Saudi Arabia." *American Economic Review* 110(10): 2997–3029.

Burton-Chellew, M. N. 2022. "The Restart Effect in Social Dilemmas Shows Humans Are Self-Interested Not Altruistic." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(49): e2210082119.

Burton-Chellew, M. N., and West, S. A. 2021. "Payoff-Based Learning Best Explains the Rate of Decline in Cooperation across 237 Public-Goods Games." *Nature Human Behaviour* 5(10): 1330–1338.

Burton-Chellew, M. N., El Mouden, C., and West, S. A. 2016. "Conditional Cooperation and Confusion in Public-Goods Experiments." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 113(5): 1291–1296.

Burton-Chellew, M. N., El Mouden, C., and West, S. A. 2017. "Social Learning and the Demise of Costly Cooperation in Humans." *Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences* 284(1853): 20170067.

Burton-Chellew, M. N., Nax, H. H., and West, S. A. 2015. "Payoff-Based Learning Explains the Decline in Cooperation in Public Goods Games." *Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences* 282(1801): 20142678.

Buyalskaya, A., Gallo, M., and Camerer, C. F. 2021. "The Golden Age of Social Science." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(5): e2002923118.

Cable, J., Fauci, A., Dowling, W. E., Günther, S., Bente, D. A., Yadav, P. D., Madoff, L. C., and others. 2022. "Lessons from the Pandemic: Responding to Emerging Zoonotic Viral Diseases—a Keystone Symposia Report." *Annals of the New York Academy of Sciences* 1518(1): 209–225.

Caicedo, F. V., Dohmen, T., and Pondorfer, A. 2023. "Religion and Cooperation across the Globe." *Available at SSRN 4371971*. SSRN.

Caillon, S., Cullman, G., Verschuuren, B., and Sterling, E. J. 2017. "Moving Beyond the Human–Nature Dichotomy through Biocultural Approaches Including Ecological Well-Being in Resilience Indicators." *Ecology and Society* 22(4).

Cairney, P., Timonina, I., and Stephan, H. 2023. "How Can Policy and Policymaking Foster Climate Justice? A Qualitative Systematic Review." *Open Research Europe* 3: 51.

Callen, M., Weigel, J. L., and Yuchtman, N. 2023. "Experiments About Institutions." Working Paper 31964, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Caluwaerts, D., Bernaerts, K., Kesberg, R., Smets, L., and Spruyt, B. 2023. "Deliberation and Polarization: A Multi-Disciplinary Review." *Frontiers in Political Science* 5.

Camarena, J. A., Galeano, L., Morano, L., Puig, J., Riera-Crichton, D., Vegh, C., Venturi, L., and Vuletin, G. 2022. "Fooled by the Cycle: Permanent Versus Cyclical Improvements in Social Indicators." *Journal of International Money and Finance* 127: 102670.

Camerer, C. F., Dreber, A., Forsell, E., Ho, T.-H., Huber, J., Johannesson, M., Kirchler, M., and others. 2016. "Evaluating Replicability of Laboratory Experiments in Economics." *Science* 351(6280): 1433–1436.

Camerer, C. F., Dreber, A., Holzmeister, F., Ho, T.-H., Huber, J., Johannesson, M., Kirchler, M., and others. 2018. "Evaluating the Replicability of Social Science Experiments in Nature and Science between 2010 and 2015." *Nature Human Behaviour* 2(9): 637–644.

Camerer, C. F., Ho, T.-H., and Chong, J. K. 2015. "A Psychological Approach to Strategic Thinking in Games." *Current Opinion in Behavioral Sciences* 3: 157–162.

Camerer, C., Babcock, L., Loewenstein, G., and Thaler, R. 1997. "Labor Supply of New York City Cabdrivers: One Day at a Time." *The Quarterly Journal of Economics* 112(2): 407–441.

Camerer, C., Loewenstein, G., and Prelec, D. 2005. "Neuroeconomics: How Neuroscience Can Inform Economics." *Journal of Economic Literature* 43(1): 9–64.

Campante, F., Depetris-Chauvin, E., and Durante, R. 2024. "The Virus of Fear: The Political Impact of Ebola in the United States." *American Economic Journal: Applied Economics* 16(1): 480–509.

Campos, E. J., Lien, D., and Pradhan, S. 1999. "The Impact of Corruption on Investment: Predictability Matters." *World Development* 27(6): 1059–1067.

Cann, H. W., and Raymond, L. 2018. "Does Climate Denialism Still Matter? The Prevalence of Alternative Frames in Opposition to Climate Policy." *Environmental Politics* 27(3): 433–454.

Caparrós, A., and Finus, M. 2020a. "The Corona-Pandemic: A Game-Theoretic Perspective on Regional and Global Governance." *Environmental and Resource Economics* 76(4): 913–927.

Caparrós, A., and Finus, M. 2020b. "Public Good Agreements under the Weakest-Link Technology." *Journal of Public Economic Theory* 22(3): 555–582.

Cappelen, A. W., Enke, B., and Tungodden, B. 2022. "Moral Universalism: Global Evidence." Working Paper 30157, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Capraro, V., and Perc, M. 2021. "Mathematical Foundations of Moral Preferences." *Journal of The Royal Society Interface* 18(175): 20200880.

Capraro, V., Jagfeld, G., Klein, R., Mul, M., and de Pol, I. v. 2019. "Increasing Altruistic and Cooperative Behaviour with Simple Moral Nudges." *Scientific Reports* 9(1): 11880.

Carattini, S., Levin, S., and Tavoni, A. 2019. "Cooperation in the Climate Commons." *Review of Environmental Economics and Policy* 13(2): 227–247.

Card, D., Chang, S., Becker, C., Mendelsohn, J., Voigt, R., Boustan, L., Abramitzky, R., and Jurafsky, D. 2022. "Computational Analysis of 140 Years of US Political Speeches Reveals More Positive but Increasingly Polarized Framing of Immigration." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(31): e2120510119.

Carleton, T., and Greenstone, M. 2022. "A Guide to Updating the US Government's Social Cost of Carbon." *Review of Environmental Economics and Policy* 16(2): 196–218.

Carleton, T., Jina, A., Delgado, M., Greenstone, M., Houser, T., Hsiang, S., Hultgren, A., and others. 2022. "Valuing the Global Mortality Consequences of Climate Change Accounting for Adaptation Costs and Benefits." *The Quarterly Journal of Economics* 137(4): 2037–2105.

Carlson, R. W., Bigman, Y. E., Gray, K., Ferguson, M. J., and Crockett, M. J. 2022. "How Inferred Motives Shape Moral Judgements." *Nature Reviews Psychology* 1(8): 468–478.

Carlson, R. W., Bigman, Y. E., Gray, K., Ferguson, M. J., and Crockett, M. J. 2022. "How Inferred Motives Shape Moral Judgements." *Nature Reviews Psychology* 1(8): 468–478.

Carlson, T. N., and Hill, S. J. 2022. "Experimental Measurement of Misperception in Political Beliefs." *Journal of Experimental Political Science* 9(2): 241–254.

Carlsson, F., and Johansson-Stenman, O. 2012. "Behavioral Economics and Environmental Policy." *Annual Review of Resource Economics* 4(1): 75–99.

Carlsson, F., Gravert, C., Johansson-Stenman, O., and Kurz, V. 2021. "The Use of Green Nudges as an Environmental Policy Instrument." *Review of Environmental Economics and Policy* 15(2): 216–237.

Carton, B., Mongardini, M. J., and Li, Y. 2018. "A New Smartphone for Every Fifth Person on Earth: Quantifying the New Tech Cycle." Working Paper 2018/022, International Monetary Fund, Washington, DC.

Carugati, F., and Levi, M. 2021. *A Moral Political Economy: Present, Past, and Future*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Carvalho, J.-P., Bergeron, A., Henrich, J., Nun, N., and Weigel, J. 2023. "Zero-Sum Thinking, the Evolution of Effort Suppressing Beliefs, and Economic Development." Working Paper 31663, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Carvalho, M., Dechezleprêtre, A., and Glachant, M. 2017. "Understanding the Dynamics of Global Value Chains for Solar Photovoltaic Technologies." *Economic Research Working Paper 40*. World Intellectual Property Organization, Geneva.

Casari, M., and Tagliapietra, C. 2018. "Group Size in Social-Ecological Systems." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(11): 2728–2733.

Cashore, B., and Bernstein, S. 2023. "Bringing the Environment Back In: Overcoming the Tragedy of the Diffusion of the Commons Metaphor." *Perspectives on Politics* 21(2): 478–501.

Cason, T. N., and Mui, V.-L. 1998. "Social Influence in the Sequential Dictator Game." *Journal of Mathematical Psychology* 42(2): 248–265.

Cavalli-Sforza, L. L., and Feldman, M. W. 1981. *Cultural Transmission and Evolution: A Quantitative Approach*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Centola, D., and Baronchelli, A. 2015. "The Spontaneous Emergence of Conventions: An Experimental Study of Cultural Evolution." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112(7): 1989–1994.

Centola, D., Becker, J., Brackbill, D., and Baronchelli, A. 2018. "Experimental Evidence for Tipping Points in Social Convention." *Science* 360(6393): 1116–1119.

Cerra, V., Fatás, A., and Saxena, S. C. 2023. "Hysteresis and Business Cycles." *Journal of Economic Literature* 61(1): 181–225.

Cesarini, D., Dawes, C. T., Fowler, J. H., Johannesson, M., Lichtenstein, P., and Wallace, B. 2008. "Heritability of Cooperative Behavior in the Trust Game." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 105(10): 3721–3726.

Cevik, S. 2023. "Long Live Globalization: Geopolitical Shocks and International Trade." Working Paper 2023/225, International Monetary Fund, Washington, DC.

Chan, N. W. 2019. "Funding Global Environmental Public Goods through Multilateral Financial Mechanisms." *Environmental Resource Econics* 73(2): 515–531.

Chancel, L., Piketty, T., Saez, E., and Zucman, G. 2022. *World Inequality Report 2022*. Paris: World Inequality Lab.

Chang, T. Y., Jacobson, M., Shah, M., Kopetsky, M., Pramanik, R., and Shah, S. B. 2023. "Reminders, but Not Monetary Incentives, Increase Covid-19 Booster Uptake." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(31): e2302725120.

Chapman, J., Dean, M., Ortoleva, P., Snowberg, E., and Camerer, C. 2023. Willingness to Accept, Willingness to Pay, and Loss Aversion. National Bureau of Economic Research.

Charité, J., Fisman, R., Kuziemko, I., and Zhang, K. 2022. "Reference Points and Redistributive Preferences: Experimental Evidence." *Journal of Public Economics* 216: 104761.

Charness, G., and Chen, Y. 2020. "Social Identity, Group Behavior, and Teams." *Annual Review of Economics* 12(1): 691–713.

Charness, G., and Rabin, M. 2002. "Understanding Social Preferences with Simple Tests." *The Quarterly Journal of Economics* 117(3): 817–869.

Charness, G., and Sutter, M. 2012. "Groups Make Better Self-Interested Decisions." *Journal of Economic Perspectives* 26(3): 157–176.

Chater, N., and Loewenstein, G. 2022. "The I-Frame and the S-Frame: How Focusing on Individual-Level Solutions Has Led Behavioral Public Policy Astray." *Behavioral and Brain Sciences*: 1–60.

Chaudhary, N., Salali, G. D., Thompson, J., Dyble, M., Page, A., Smith, D., Mace, R., and Migliano, A. B. 2015. "Polygyny without Wealth: Popularity in Gift Games Predicts Polygyny in Bayaka Pygmies." *Royal Society open science* 2(5): 150054.

Checkel, J. T. 1998. "The Constructive Turn in International Relations Theory." *World Politics* 50(2): 324–348.

Chen, C., and Zeckhauser, R. 2018. "Collective Action in an Asymmetric World." *Journal of Public Economics* 158: 103–112.

Chen, M. W., Mrkaic, M. M., and Nabar, M. M. S. 2019. "The Global Economic Recovery 10 Years after the 2008 Financial Crisis." Working Paper No. 2019/083, International Monetary Fund, Washington, DC.

Chepeliev, M., Osorio-Rodarte, I., and van der Mensbrugghe, D. 2021. "Distributional Impacts of Carbon Pricing Policies under the Paris Agreement: Inter and Intra-Regional Perspectives." *Energy Economics* 102: 105530.

Chernyak-Hai, L., and Davidai, S. 2022. "'Do Not Teach Them How to Fish': The Effect of Zero-Sum Beliefs on Help Giving." *Journal of Experimental Psychology: General*.

Chetty, R. 2015. "Behavioral Economics and Public Policy: A Pragmatic Perspective." *American Economic Review* 105(5): 1–33.

Chetty, R., Friedman, J. N., and Saez, E. 2013. "Using Differences in Knowledge across Neighborhoods to Uncover the Impacts of the Eitc on Earnings." *American Economic Review* 103(7): 2683–2721.

Chinn, S., Hart, P. S., and Soroka, S. 2020. "Politicization and Polarization in Climate Change News Content, 1985–2017." *Science Communication* 42(1): 112–129.

Chinoy, S., Nunn, N., Sequeira, S., and Stantcheva, S. 2023. "Zero-Sum Thinking and the Roots of US Political Divides." Working Paper 31688, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Choi, V. K., Shrestha, S., Pan, X., and Gelfand, M. J. 2022. "When Danger Strikes: A Linguistic Tool for Tracking America's Collective Response to Threats." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(4): e2113891119.

Chowdhury, J. S., Wahab, H. A., Mohd Saad, M. R., Roy, P. K., Hamidi, M., and Ahmad, M. M. 2021. "Ubuntu Philosophy: 'I Am Because We Are' – a Road to 'Individualism' to Global Solidarity." In Wahab, H. A., Chowdhury, J. S., Ah, S. H. B. a. B., and Mohd Saad, M. R., (eds.), *Handbook of Research on the Impact of Covid-19 on Marginalized Populations and Support for the Future*. Hershey, PA: IGI Global.

Chowdhury, S. M., and Topolyan, I. 2016. "The Attack-and-Defense Group Contests: Best Shot Versus Weakest Link." *Economic Inquiry* 54(1): 548–557.

Chuang, F., Manley, E., and Petersen, A. 2020. "The Role of Worldviews in the Governance of Sustainable Mobility." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(8): 4034–4042.

Chudek, M., Brosseau-Liard, P., Birch, S., and Henrich, J. 2013. "Culture-Gene Coevolutionary Theory and Children's Selective Social Learning." In Banaji, M. R. and Gelman, S. A., (eds.), *Navigating the Social World: What Infants, Children, and Other Species Can Teach Us*. Oxford University Press.

Chudek, M., Heller, S., Birch, S., and Henrich, J. 2012. "Prestige-Biased Cultural Learning: Bystander's Differential Attention to Potential Models Influences Children's Learning." *Evolution and Human Behavior* 33(1): 46–56.

Cialdini, R. B., Kallgren, C. A., and Reno, R. R. 1991. "A Focus Theory of Normative Conduct: A Theoretical Refinement and Reevaluation of the Role of Norms in Human Behavior." In Zanna, M. P., (ed.) *Advances in Experimental Social Psychology*. Cambridge, MA: Academic Press.

Cianconi, P., Hanife, B., Grillo, F., Lesmana, C. B. J., and Janiri, L. 2023. "Eco-Emotions and Psychoterratic Syndromes: Reshaping Mental Health Assessment under Climate Change." *The Yale Journal of Biology and Medicine* 96(2): 211.

Claessens, S., Fischer, K., Chaudhuri, A., Sibley, C. G., and Atkinson, Q. D. 2020. "The Dual Evolutionary Foundations of Political Ideology." *Nature Human Behaviour* 4(4): 336–345.

Claessens, S., Sibley, C. G., Chaudhuri, A., and Atkinson, Q. D. 2023. "Cooperative and Conformist Behavioural Preferences Predict the Dual Dimensions of Political Ideology." *Scientific Reports* 13(1): 4886.

Clapp, J. 2021. "The Problem with Growing Corporate Concentration and Power in the Global Food System." *Nature Food* 2(6): 404–408.

Clapp, J. 2023. "Concentration and Crises: Exploring the Deep Roots of Vulnerability in the Global Industrial Food System." *The Journal of Peasant Studies* 50(1): 1–25.

Clapp, P. 2023. "The Disproportionate Impact of the Covid-19 Pandemic on Women in the Workforce." [Webinar]. 14 February. U.S. Census Bureau and the Local Employment Dynamics Partnership. https://www.census.gov/data/academy/webinars/2023/impact-of-the-covid-19-pandemic-on-women-in-the-workforce.html.

Clark, C. J., Connor, P., and Isch, C. 2023. "Failing to Replicate Predicts Citation Declines in Psychology." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(29): e2304862120.

Clark, H., Cárdenas, M., Dybul, M., Kazatchkine, M., Liu, J., Miliband, D., Nordström, A., Sudan, P., Zedillo, E., Obaid, T., McCarney, R., Radin, E., Eliasz, M. K., McNab, C., Legido-Quigley, H., Sirleaf, E. J. 2022. "Transforming or Tinkering: The World Remains Unprepared for the Next Pandemic Threat." *The Lancet* 399(10340): 1995–1999.

Clark, W. C., and Harley, A. G. 2020. "Sustainability Science: Toward a Synthesis." *Annual Review of Environment and Resources* 45(1): 331–386.

Clavin, P. 2013. *Securing the World Economy: The Reinvention of the League of Nations, 1920-1946*. New York: Oxford University Press.

Clayton, S., and Karazsia, B. T. 2020. "Development and Validation of a Measure of Climate Change Anxiety." *Journal of Environmental Psychology* 69: 101434.

Clement, V., Rigaud, K. K., De Sherbinin, A., Jones, B., Adamo, S., Schewe, J., Sadiq, N., and Shabahat, E. 2021. *Groundswell Part 2: Acting on Internal Climate Migration*. Washington, DC: World Bank.

Cliffe, S., Dwan, R., Wainaina, B., and Zamore, L. 2023. The Number of Countries with Coups D'etats and Other Constitutional Changes in Government Is Rising: How Should Donors Stay Engaged? New York, NY: Center on International Cooperation, New York University.

Clifton, J. 2022. *Blind Spot: The Global Rise of Unhappiness and How Leaders Missed It*. Washington, DC: Gallup Press.

Cohen, B., Cowie, A., Babiker, M., Leip, A., and Smith, P. 2021. "Co-Benefits and Trade-Offs of Climate Change Mitigation Actions and the Sustainable Development Goals." *Sustainable Production and Consumption* 26: 805–813.

Cohen, J. 1988. *Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences*. New York: Routledge.

Cohen, J. 2023. "Polio Eradication Effort Struggles with End Game." *Science* 381(6664): 1271–1272.

Cohn, A., Fehr, E., and Maréchal, M. A. 2014. "Business Culture and Dishonesty in the Banking Industry." *Nature* 516(7529): 86–89.

Cohn, A., Fehr, E., and Maréchal, M. A. 2019. "Selective Participation May Undermine Replication Attempts." *Nature* 575(7782): E1-E2.

Cohn, A., Gesche, T., and Maréchal, M. A. 2022. "Honesty in the Digital Age." *Management Science* 68(2): 827–845.

Cohn, A., Jessen, L. J., Klašnja, M., and Smeets, P. 2023. "Wealthy Americans and Redistribution: The Role of Fairness Preferences." *Journal of Public Economics* 225: 104977.

Cohn, A., Maréchal, M. A., Tannenbaum, D., and Zünd, C. L. 2019. "Civic Honesty around the Globe." *Science* 365(6448): 70–73.

Cointe, B., and Guillemot, H. Forthcoming. "A History of the 1.5°C Target." *WIREs Climate Change*.

Colgan, J. D., and Hinthorn, M. 2023. "International Energy Politics in an Age of Climate Change." *Annual Review of Political Science* 26(1): 79–96.

Colgan, J. D., and Keohane, R. O. 2017. "The Liberal Order Is Rigged: Fix It Now or Watch It Wither." *Foreign Affairs* 96(3): 36–44.

Colleran, H. 2016. "The Cultural Evolution of Fertility Decline." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 371(1692): 20150152.

Collins, A., Florin, M.-V., and Renn, O. 2020. "Covid-19 Risk Governance: Drivers, Responses and Lessons to Be Learned." *Journal of Risk Research* 23(7–8): 1073–1082.

Colnaghi, M., Santos, F. P., Van Lange, P. A. M., and Balliet, D. 2023. "Adaptations to Infer Fitness Interdependence Promote the Evolution of Cooperation." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(50): e2312242120.

Conceição, P., and Kim, N. 2014. "The Asymmetric Impact of Growth Fluctuation on Human Development: Evidence from Correlates of Growth Decelerations and Accelerations." *The Journal of Developing Areas* 48(3): 31–45.

Conceição, P., and Mendoza, R. U. 2006. "Identifying High-Return Investments." In Kaul, I. and Conceição, P., (eds.), *The New Public Finance: Responding to Global Challenges.* New York: Oxford University Press.

Conceição, P., Kim, N., and Zhang, Y. 2010. "Overview: Economic Crises and Human Development." *Estudios Económicos* 25(1): 37–62.

Conceição, P., Mukherjee, S., and Nayyar, S. 2011. "Impacts of the Economic Crisis on Human Development and the MDGs in Africa." *African Development Review* 23(4): 439–460.

Connaughton, A., and Moncus, J. J. 2020. "Around the World, People Who Trust Others Are More Supportive of International Cooperation." https://www.pewresearch.org/short-reads/2020/12/15/around-the-world-people-who-trust-others-are-more-supportive-of-international-cooperation/. Accessed 2 June 2023 2023.

Conrad, R., and Lutter, R. 2019. "Generic Competition and Drug Prices: New Evidence Linking Greater Generic Competition and Lower Genetic Drug Prices." US Food and Drug Administration, Center for Drug Evaluation and Research, Silver Spring, MD.

Conradie, I., and Robeyns, I. 2013. "Aspirations and Human Development Interventions." *Journal of Human Development and Capabilities* 14(4): 559–580.

Constantino, S. M., and Weber, E. U. 2021. "Decision-Making under the Deep Uncertainty of Climate Change: The Psychological and Political Agency of Narratives." *Current opinion in Psychology* 42: 151–159.

Constantino, S. M., Sparkman, G., Kraft-Todd, G. T., Bicchieri, C., Centola, D., Shell-Duncan, B., Vogt, S., and Weber, E. U. 2022. "Scaling up Change: A Critical Review and Practical Guide to Harnessing Social Norms for Climate Action." *Psychological Science in the Public Interest* 23(2): 50–97.

Conti, P. 2021. *Trauma: The Invisible Epidemic: How Trauma Works and How We Can Heal from It.* Boulder CO: Sounds True.

Cookson, J. A., Fox, C., Gil-Bazo, J., Imbet, J. F., and Schiller, C. 2023. "Social Media as a Bank Run Catalyst." https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4422754.

Cooper, H., Gibbons-Neff, T., Schmitt, E., and Barnes, J. E. 2023. "Troop Deaths and Injuries in Ukraine War near 500,000, U.S. Officials Say." *New York Times,* 18 August. https://www.nytimes.com/2023/08/18/us/politics/ukraine-russia-war-casualties.html.

Copes, P. 1977. "The Law of the Sea and Management of Anadromous Fish Stocks." *Ocean Development & International Law* 4(3): 233–259.

Coppedge, M., Edgell, A. B., Knutsen, C. H., and Lindberg, S. I. 2022. *Why Democracies Develop and Decline.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Coppedge, M., Gerring, J., Knutsen, C. H., Lindberg, S. I., Teorell, J., Alizada, N., Altman, D., and others. 2022. V-Dem Dataset v12. Varieties of Democracy (V-Dem) Project.

Corat, S. G., and Raimondo, E., 2011. "Gender Equality: A Global Public Good." *The UNESCO Courier* 64(2): 37–38.

Cornelli, G., Frost, J., and Mishra, S. 2023. "Artificial Intelligence, Services Globalisation and Income Inequality." BIS Working Paper 1135, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.

Cornes, R., and Sandler, T. 1996. *The Theory of Externalities, Public Goods, and Club Goods.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Corradi-Dell'Acqua, C., Civai, C., Rumiati, R. I., and Fink, G. R. 2013. "Disentangling Self- and Fairness-Related Neural Mechanisms Involved in the Ultimatum Game: An fMRI Study." *Social Cognitive and Affective Neuroscience* 8(4): 424–431.

Corradi-Dell'Acqua, C., Tusche, A., Vuilleumier, P., and Singer, T. 2016. "Cross-Modal Representations of First-Hand and Vicarious Pain, Disgust and Fairness in Insular and Cingulate Cortex." *Nature Communications* 7(1): 10904.

Cortinovis, N., Crescenzi, R., and Van Oort, F. 2020. "Multinational Enterprises, Industrial Relatedness and Employment in European Regions." *Journal of Economic Geography* 20(5): 1165–1205.

Coulibaly, M., Silwé, K. S., and Logan, C. 2018. "Taking Stock Citizen Priorities and Assessments-Three Years into the SDGs." Policy Paper 51, Afrobarometer, Accra.

Coulibaly, S. K., W., Zeufack, A. G., and Mattoo, A., 2022. *Africa in the New Trade Environment: Market Access in Troubled Times*. Washington, DC: World Bank.

Council on Foreign Relations. 2023. "Women's Participation in Peace Processes." Washington DC. https://www.cfr.org/womens-participation-in-peace-processes/. Accessed 15 February 2023.

Cowell, F. 2003. "Sticks and Carrots." Research Paper 68, London School of Economics, Suntory and Toyota International Centres for Economics and Related Disciplines, London.

Cowls, J., Tsamados, A., Taddeo, M., and Floridi, L. 2021. "The AI Gambit: Leveraging Artificial Intelligence to Combat Climate Change—Opportunities, Challenges, and Recommendations." *AI & Society* 38: 1–25.

Coyle, D. 2023. "Economic Progress and Adam Smith's Dilemma." *National Institute Economic Review* 265: 1–7.

Crabtree, A. 2022. "Looking Forward: Eco-Emotions, Planetary Pressures and Nature-Based Human Development." Background Paper for Human Development Report 2022/2021, United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Crawford, V. P. 2019. "Experiments on Cognition, Communication, Coordination, and Cooperation in Relationships." *Annual Review of Economics* 11(1): 167–191.

Crescenzi, R., and Harman, O. 2023. *Harnessing Global Value Chains for Regional Development: How to Upgrade through Regional Policy, FDI and Trade.* Abingdon, UK: Taylor & Francis.

Crescenzi, R., Dyèvre, A., and Neffke, F. 2022. "Innovation Catalysts: How Multinationals Reshape the Global Geography of Innovation." *Economic Geography* 98(3): 199–227.

Creutzig, F., Acemoglu, D., Bai, X., Edwards, P. N., Hintz, M. J., Kaack, L. H., Kilkis, S., and others. 2022. "Digitalization and the Anthropocene." *Annual Review of Environment and Resources* 47: 479–509.

Crisp, R. J., Hewstone, M., and Rubin, M. 2001. "Does Multiple Categorization Reduce Intergroup Bias?" *Personality and Social Psychology Bulletin* 27(1): 76–89.

Croasdale, K., Grailey, K., Jennings, N., Mole, J., and Lawrance, E. L. 2023. "Planning for the Perfect Storm: Perceptions of Uk Mental Health Professionals on the Increasing Impacts of Climate Change on Their Service Users." *The Journal of Climate Change and Health* 13: 100253.

Crona, B., Folke, C., and Galaz, V. 2021. "The Anthropocene Reality of Financial Risk." *One Earth* 4(5): 618–628.

Cukier, K., Mayer-Schönberger, V., and de Véricourt, F. 2022. *Framers: Human Advantage in an Age of Technology and Turmoil.* London: Penguin.

Curry, O. S., Mullins, D. A., and Whitehouse, H. 2019. "Is It Good to Cooperate?: Testing the Theory of Morality-as-Cooperation in 60 Societies." *Current Anthropology* 60(1): 47–69.

Cutler, J., and Campbell-Meiklejohn, D. 2019. "A Comparative fMRI Meta-Analysis of Altruistic and Strategic Decisions to Give." *NeuroImage* 184: 227–241.

d'Adda, G., Dufwenberg, M., Passarelli, F., and Tabellini, G. 2020. "Social Norms with Private Values: Theory and Experiments." *Games and Economic Behavior* 124: 288–304.

Dahl, R. A. 1957. "The Concept of Power." *Behavioral Science* 2(3): 201–215.

Dal Bó, P., and Fréchette, G. R. 2018. "On the Determinants of Cooperation in Infinitely Repeated Games: A Survey." *Journal of Economic Literature* 56(1): 60–114.

Dalby, S. 2020. *Anthropocene Geopolitics: Globalization, Security, Sustainability.* Ottawa: University of Ottawa Press.

Daley, F., Newell, P., and Twena, M. 2022. Changing Our Ways: Behaviour Change and the Climate Crisis. Cambridge: Cambridge University Press.

Dallas, M. P., Ponte, S., and Sturgeon, T. J. 2019. "Power in Global Value Chains." *Review of International Political Economy* 26(4): 666–694.

Daly, M., and Macchia, L. 2023. "Global Trends in Emotional Distress." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(14): e2216207120.

Dance, S. 2023. "Earth Passed a Feared Global Warming Milestone Friday, at Least Briefly." *The Washington Post*, 19 November. https://www.washingtonpost.com/climate-environment/2023/11/19/climate-change-2c-temperature-heat-record/.

Dang, H.-A. H., and Nguyen, C. V. 2021. "Gender Inequality During the Covid-19 Pandemic: Income, Expenditure, Savings, and Job Loss." *World Development* 140: 105296.

Dannenberg, A., and Barrett, S. 2018. "Cooperating to Avoid Catastrophe." *Nature Human Behaviour* 2(7): 435–437.

Dannenberg, A., and Gallier, C. 2020. "The Choice of Institutions to Solve Cooperation Problems: A Survey of Experimental Research." *Experimental Economics* 23(3): 716–749.

Dannenberg, A., Lumkowsky, M., Carlton, E. K., and Victor, D. G. 2023. "Naming and Shaming as a Strategy for Enforcing the Paris Agreement: The Role of Political Institutions and Public Concern." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(40): e2305075120.

Darwin, J. 2007. *After Tamerlane: The Global History of Empire since 1405.* London: Allen Lane, Penguin Books.

Dasgupta, P., and David, P. A. 1994. "Toward a New Economics of Science." *Research Policy* 23(5): 487–521.

Dávalos, L. M., Austin, R. M., Balisi, M. A., Begay, R. L., Hofman, C. A., Kemp, M. E., Lund, J. R., and others. 2020. "Pandemics' Historical Role in Creating Inequality." *Science* 368(6497): 1322–1323.

Davidai, S., and Ongis, M. 2019. "The Politics of Zero-Sum Thinking: The Relationship between Political Ideology and the Belief That Life Is a Zero-Sum Game." *Science Advances* 5(12): eaay3761.

Davidai, S., and Tepper, S. J. 2023. "The Psychology of Zero-Sum Beliefs." *Nature Reviews Psychology*.

Davidson, M. R., Filatova, T., Peng, W., Verbeek, L., and Kucuksayacigil, F. 2024. "Simulating Institutional Heterogeneity in Sustainability Science." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 121(8): e2215674121.

Davies, B., and Savulescu, J. 2019. "Solidarity and Responsibility in Health Care." *Public Health Ethics* 12(2): 133–144.

Davies, S., Pettersson, T., and Öberg, M. 2023. "Organized Violence 1989–2022, and the Return of Conflict between States?" *Journal of Peace Research* 60(4): 691–708.

Davis, J. W. 2023. "Better Than a Bet: Good Reasons for Behavioral and Rational Choice Assumptions in IR Theory." *European Journal of International Relations* 29(2): 476–500.

Davis, J. W., and McDermott, R. 2021. "The Past, Present, and Future of Behavioral IR." *International Organization* 75(1): 147–177.

De Dreu, C. K. W., and Gross, J. 2019. "Revisiting the Form and Function of Conflict: Neurobiological, Psychological, and Cultural Mechanisms for Attack and Defense within and between Groups." *Behavioral and Brain Sciences* 42: e116.

De Dreu, C. K. W., Fariña, A., Gross, J., and Romano, A. 2022. "Prosociality as a Foundation for Intergroup Conflict." *Current Opinion in Psychology* 44: 112–116.

De Dreu, C. K., and Nijstad, B. A. 2008. "Mental Set and Creative Thought in Social Conflict: Threat Rigidity Versus Motivated Focus." *Journal of Personality and Social Psychology* 95(3): 648.

De Loecker, J., and Eeckhout, J. 2018. "Global Market Power." NBER Working Paper 24768, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

De Loecker, J., Eeckhout, J., and Unger, G. 2020. "The Rise of Market Power and the Macroeconomic Implications." *The Quarterly Journal of Economics* 135(2): 561–644.

De Maio, J. L. 2010. "Is War Contagious? The Transnationalization of Conflict in Darfur." *African Studies Quarterly* 11(4): 25.

De Vries, C. E. 2023. "How Foundational Narratives Shape European Union Politics." *JCMS: Journal of Common Market Studies* 61(4): 867–881.

De Vries, C. E., and Hoffmann, I. 2019. *The Hopeful, the Fearful and the Furious: Polarization and the 2019 European Parliamentary Elections.* Gütersloh, Germany: Bertelsmann Stiftung.

De Vries, C. E., Hobolt, S. B., and Walter, S. 2021. "Politicizing International Cooperation: The Mass Public, Political Entrepreneurs, and Political Opportunity Structures." *International Organization* 75(2): 306–332.

Dean, M., and Ortoleva, P. 2019. "The Empirical Relationship between Nonstandard Economic Behaviors." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(33): 16262–16267.

Dechezleprêtre, A., Fabre, A., Kruse, T., Planterose, B., Chico, A. S., and Stantcheva, S. 2022. "Fighting Climate Change: International Attitudes toward Climate Policies." Working Paper 30265, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Decker, M. R., Wood, S. N., Thomas, H. L., Thiongo, M., Guiella, G., Fiacre, B., and others. 2022. "Violence against Women from Partners and Other Household Members during COVID-19 in Burkina Faso and Kenya." *BMC Public Health* 22(1): 1857.

Degroot, D. 2022. "Beyond Crisis and Collapse: Climate Change in Human History." Background Paper for Human Development Report 2021/2022, United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Degroot, D., Anchukaitis, K. J., Tierney, J. E., Riede, F., Manica, A., Moesswilde, E., and Gauthier, N. 2022. "The History of Climate and Society: A Review of the Influence of Climate Change on the Human Past." *Environmental Research Letters* 17(10): 103001.

Degroot, D., Anchukaitis, K., Bauch, M., Burnham, J., Carnegy, F., Cui, J., de Luna, K., and others. 2021. "Towards a Rigorous Understanding of Societal Responses to Climate Change." *Nature* 591(7851): 539–550.

Deino, A. L., Behrensmeyer, A. K., Brooks, A. S., Yellen, J. E., Sharp, W. D., and Potts, R. 2018. "Chronology of the Acheulean to Middle Stone Age Transition in Eastern Africa." *Science* 360(6384): 95–98.

Deitelhoff, N. 2020. "What's in a Name? Contestation and Backlash against International Norms and Institutions." *The British Journal of Politics and International Relations* 22(4): 715–727.

Delhey, J., Boehnke, K., Dragolov, G., Ignácz, Z. S., Larsen, M., Lorenz, J., and Koch, M. 2018. "Social Cohesion and Its Correlates: A Comparison of Western and Asian Societies." *Comparative Sociology* 17(3–4): 426–455.

DellaVigna, S. 2009. "Psychology and Economics: Evidence from the Field." *Journal of Economic Literature* 47(2): 315–372.

DellaVigna, S., and Linos, E. 2022. "RCTs to Scale: Comprehensive Evidence from Two Nudge Units." *Econometrica* 90(1): 81–116.

DellaVigna, S., Kim, W., and Linos, E. 2022. "Bottlenecks for Evidence Adoption." National Bureau of Economic Research.

Dellmuth, L. M., and Tallberg, J. 2015. "The Social Legitimacy of International Organisations: Interest Representation, Institutional Performance, and Confidence Extrapolation in the United Nations." *Review of International Studies* 41(3): 451–475.

Dellmuth, L. M., and Tallberg, J. 2020. "Why National and International Legitimacy Beliefs Are Linked: Social Trust as an Antecedent Factor." *The Review of International Organizations* 15: 311–337.

Dellmuth, L. M., and Tallberg, J. 2021. "Elite Communication and the Popular Legitimacy of International Organizations." *British Journal of Political Science* 51(3): 1292–1313.

Dellmuth, L. M., Bender, F. A.-M., Jönsson, A. R., Rosvold, E. L., and von Uexkull, N. 2021. "Humanitarian Need Drives Multilateral Disaster Aid." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(4): e2018293118.

DeMarrais, E., and Earle, T. 2017. "Collective Action Theory and the Dynamics of Complex Societies." *Annual Review of Anthropology* 46(1): 183–201.

Demeritt, A., and Hoff, K. 2018. "The Making of Behavioral Development Economics." *History of Political Economy* 50(S1): 303–322.

Demeritt, A., and Hoff, K. 2023. "Using Behavioral Economics to Reduce Poverty and Oppression." *Social Philosophy and Policy* 40(1): 185–209.

Deng, H.-M., Liang, Q.-M., Liu, L.-J., and Anadon, L. D. 2018. "Co-Benefits of Greenhouse Gas Mitigation: A Review and Classification by Type, Mitigation Sector, and Geography." *Environmental Research Letters* 12(12): 123001.

Desmet, K., Ortuño-Ortín, I., and Wacziarg, R. 2017. "Culture, Ethnicity, and Diversity." *American Economic Review* 107(9): 2479–2513.

Development Committee (Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund on the Transfer of Real Resources to Developing Countries). 2023. "Statement by Mr. Mohamed Bin Hadi Al Hussain, DC Chair." DC/S/2023-0034, 12 April. https://www.mof.go.jp/english/policy/international_policy/imf/dc/20230412_1.pdf.

Devetag, G., and Ortmann, A. 2007. "When and Why? A Critical Survey on Coordination Failure in the Laboratory." *Experimental Economics* 10(3): 331–344.

Dietz, T., and Whitley, C. T. 2018. "Environmentalism, Norms, and Identity." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(49): 12334–12336.

Dijk, E. v., and Dreu, C. K. W. D. 2021. "Experimental Games and Social Decision Making." *Annual Review of Psychology* 72(1): 415–438.

DiMaggio, P. 1997. "Culture and Cognition." *Annual Review of Sociology* 23(1): 263–287.

Dimaggio, P., and Markus, H. R. 2010. "Culture and Social Psychology: Converging Perspectives." *Social Psychology Quarterly* 73(4): 347–352.

Dimant, E. 2024. "Hate Trumps Love: The Impact of Political Polarization on Social Preferences." *Management Science* 70(1): 1–31.

Dimant, E., van Kleef, G. A., and Shalvi, S. 2020. "Requiem for a Nudge: Framing Effects in Nudging Honesty." *Journal of Economic Behavior & Organization* 172: 247–266.

DiMasi, J. A., Florez, M. I., Stergiopoulos, S., Peña, Y., Smith, Z., Wilkinson, M., and Getz, K. A. 2020. "Development Times and Approval Success Rates for Drugs to Treat Infectious Diseases." *Clinical Pharmacology and Therapeutics* 107(2): 324–332.

Dinesen, P. T. 2011. "Where You Come from or Where You Live? Examining the Cultural and Institutional Explanation of Generalized Trust Using Migration as a Natural Experiment." *European Sociological Review* 29(1): 114–128.

Dix-Carneiro, R., Pessoa, J. P., Reyes-Heroles, R., and Traiberman, S. 2023. "Globalization, Trade Imbalances, and Labor Market Adjustment." *The Quarterly Journal of Economics* 138(2): 1109–1171.

Dixit, A. 2003. "Clubs with Entrapment." *American Economic Review* 93(5): 1824–1829.

Doğan, G., Glowacki, L., and Rusch, H. 2022. "Are Strangers Just Enemies You Have Not yet Met? Group Homogeneity, Not Intergroup Relations, Shapes Ingroup Bias in Three Natural Groups." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 377(1851): 20210419.

Dollar, D., and Kraay, A. 2003. "Institutions, Trade, and Growth." *Journal of Monetary Economics* 50(1): 133–162.

Dollar, D., and Kraay, A. 2004. "Trade, Growth, and Poverty." *The Economic Journal* 114(493): F22–F49.

Dolšak, N., and Prakash, A. 2022. "Three Faces of Climate Justice." *Annual Review of Political Science* 25(1): 283–301.

Dom, R., Custers, A., Davenport, S., and Prichard, W. 2022. *Innovations in Tax Compliance: Building Trust, Navigating Politics, and Tailoring Reform.* World Bank Publications.

Doney, S. C., Busch, D. S., Cooley, S. R., and Kroeker, K. J. 2020. "The Impacts of Ocean Acidification on Marine Ecosystems and Reliant Human Communities." *Annual Review of Environment and Resources* 45: 83–112.

Dooley, K., Holz, C., Kartha, S., Klinsky, S., Roberts, J. T., Shue, H., Winkler, H., and others. 2021. "Ethical Choices Behind Quantifications of Fair Contributions under the Paris Agreement." *Nature Climate Change* 11(4): 300–305.

Doosje, B., Ellemers, N., and Spears, R. 1995. "Perceived Intragroup Variability as a Function of Group Status and Identification." *Journal of Experimental Social Psychology* 31(5): 410–436.

Doran, R., Ogunbode, C. A., Böhm, G., and Gregersen, T. 2023. "Exposure to and Learning from the Ipcc Special Report on 1.5°C Global Warming, and Public Support for Climate Protests and Mitigation Policies." *NPJ Climate Action* 2(1): 11.

Dorn, E., Hancock, B., Sarakatsannis, J., and Viruleg, E. 2021. "Covid-19 and Education: The Lingering Effects of Unfinished Learning." McKinsey & Company, Seattle, WA.

Doshi, R., Kelley, J. G., and Simmons, B. A. 2019. "The Power of Ranking: The Ease of Doing Business Indicator and Global Regulatory Behavior." *International Organization* 73(3): 611–643.

Dragolov, G., Ignácz, Z., Lorenz, J., Delhey, J., and Boehnke, K. 2013. "Social Cohesion Radar: Measuring Common Ground: An International Comparison of Social Cohesion Methods Report." Gütersloh, Germany: Bertelsmann Stiftung.

Druckman, J. N., and McGrath, M. C. 2019. "The Evidence for Motivated Reasoning in Climate Change Preference Formation." *Nature Climate Change* 9(2): 111–119.

Druckman, James N., Kang, S., Chu, J., N. Stagnaro, M., Voelkel, Jan G., Mernyk, Joseph S., Pink, Sophia L., and others. 2023. "Correcting Misperceptions of out-Partisans Decreases American Legislators' Support for Undemocratic Practices." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(23): e2301836120.

Druedahl, L. C., Minssen, T., and Price, W. N. 2021. "Collaboration in Times of Crisis: A Study on Covid-19 Vaccine R&D Partnerships." *Vaccine* 39(42): 6291–6295.

Dube, G., and Casale, D. 2016. "The Implementation of Informal Sector Taxation: Evidence from Selected African Countries." *Journal of Tax Research* 14(3): 601–623.

Dube, O., MacArthur, S. J., and Shah, A. K. 2023. "A Cognitive View of Policing." Working Paper 31651, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Duckworth, A. L., and Milkman, K. L. 2022. "A Guide to Megastudies." *PNAS Nexus* 1(5).

Duffy, B. 2018. *The Perils of Perception: Why We're Wrong About Nearly Everything.* London: Atlantic Books.

Dugoua, E., and Dumas, M. 2023. "Global Coordination Challenges in the Transition to Clean Technology: Lessons from Automotive Innovation." *Available at SSRN 4620155*.

Duijndam, S. J., Botzen, W. W., Hagedoorn, L. C., Bubeck, P., Haer, T., Pham, M., and Aerts, J. C. 2023. "Drivers of Migration Intentions in Coastal Vietnam under Increased Flood Risk from Sea Level Rise." *Climatic Change* 176(2): 12.

Dulberg, Z., Dubey, R., Berwian, I. M., and Cohen, J. D. 2023. "Having Multiple Selves Helps Learning Agents Explore and Adapt in Complex Changing Worlds." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(28): e2221180120.

Dunne, T., Kurki, M., and Smith, S. 2021. *International Relations Theories: Discipline and Diversity.* New York: Oxford University Press.

Dwenger, N., Kleven, H., Rasul, I., and Rincke, J. 2016. "Extrinsic and Intrinsic Motivations for Tax Compliance: Evidence from a Field Experiment in Germany." *American Economic Journal: Economic Policy* 8(3): 203–232.

Dyer, O. 2020. "Covid-19: Trump Sought to Buy Vaccine Developer Exclusively for US, Say German Officials." *BMJ* 368: m1100.

Easterly, W., Ritzen, J., and Woolcock, M. 2006. "Social Cohesion, Institutions, and Growth." *Economics & Politics* 18(2): 103–120.

Ebi, K. L., Capon, A., Berry, P., Broderick, C., de Dear, R., Havenith, G., Honda, Y., and others. 2021. "Hot Weather and Heat Extremes: Health Risks." *The Lancet* 398(10301): 698–708.

Ecker-Ehrhardt, M. 2012. "Cosmopolitan Politicization: How Perceptions of Interdependence Foster Citizens' Expectations in International Institutions." *European Journal of International Relations* 18(3): 481–508.

Ecker-Ehrhardt, M. 2014. "Why Parties Politicise International Institutions: On Globalisation Backlash and Authority Contestation." *Review of International Political Economy* 21(6): 1275–1312.

Ecker, S., Molina, G. G., Jensen, L., and Ortiz-Juarez, E. 2023. "The Human Cost of Inaction: Poverty, Social Protection and Debt Servicing, 2020–2023." UNDP Global Policy Network Brief, United Nations Development Programme, New York.

Edgeworth, M., Gibbard, P., Walker, M., Merritts, D., Finney, S., and Maslin, M. 2023. "The Stratigraphic

Basis of the Anthropocene Event." *Quaternary Science Advances* 11: 100088.

Efferson, C. 2021a. "Policy to Activate Cultural Change to Amplify Policy." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(23): e2106306118.

Efferson, C. 2021b. "Policy to Activate Cultural Change to Amplify Policy." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(23).

Efferson, C. 2023. "Agentic Processes in Cultural Evolution: Relevance to Anthropocene Sustainability." *Philosophical Transactions of the Royal Society B* 378.

Efferson, C., Vogt, S., and Fehr, E. 2020. "The Promise and the Peril of Using Social Influence to Reverse Harmful Traditions." *Nature Human Behaviour* 4(1): 55–68.

Efferson, C., Vogt, S., and von Flüe, L. Forthcoming. "Activating Cultural Evolution for Good When People Differ from Each Other." *Oxford Handbook of Cultural Evolution.* Oxford: Oxford University Press.

Efferson, C., Vogt, S., Elhadi, A., Ahmed, H. E. F., and Fehr, E. 2015. "Female Genital Cutting Is Not a Social Coordination Norm." *Science* 349(6255): 1446–1447.

Egan, P. J., and Mullin, M. 2017. "Climate Change: US Public Opinion." *Annual Review of Political Science* 20(1): 209–227.

Ehret, S., Constantino, S. M., Weber, E. U., Efferson, C., and Vogt, S. 2022. "Group Identities Can Undermine Social Tipping after Intervention." *Nature Human Behaviour* 6(12): 1669–1679.

Eichengreen, B. J. 1992. *Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression, 1919–1939.* New York: Oxford University Press.

EIN Presswire. 2023. "Over 150 Million Actions Mobilized for the Sdgs: UN SDG Action Campaign Concludes Most Successful Global Week." 9 October. https://www.einpresswire.com/article/660599863/over-150-million-actions-mobilized-for-the-sdgs-un-sdg-action-campaign-concludes-most-successful-global-week-ever.

Eisner, L., Turner-Zwinkels, F., and Spini, D. 2021. "The Impact of Laws on Norms Perceptions." *Personality and Social Psychology Bulletin* 47(7): 1071–1083.

Ellemers, N., Spears, R., and Doosje, B. 2002. "Self and Social Identity." *Annual Review of Psychology* 53(1): 161–186.

Ellingsen, T., Östling, R., and Wengström, E. 2018. "How Does Communication Affect Beliefs in One-Shot Games with Complete Information?" *Games and Economic Behavior* 107: 153–181.

Ellis, E. C. 2024. "The Anthropocene Condition: Evolving through Social–Ecological Transformations." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 379(1893): 20220255.

Elster, J. 1989. "Social Norms and Economic Theory." *Journal of Economic Perspectives* 3(4): 99–117.

Elster, J. 1998. "Emotions and Economic Theory." *Journal of Economic Literature* 36(1): 47–74.

Elster, J. 2015a. *Explaining Social Behavior: More Nuts and Bolts for the Social Sciences.* Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press.

Elster, J. 2015b. *Explaining Social Behavior: More Nuts and Bolts for the Social Sciences.* New York: Cambridge University Press.

Elster, J. 2020. *France before 1789: The Unraveling of an Absolutist Regime.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Emanuel, E. J., Buchanan, A., Chan, S. Y., Fabre, C., Halliday, D., Heath, J., Herzog, L., and others. 2021. "What Are the Obligations of Pharmaceutical Companies in a Global Health Emergency?" *The Lancet* 398(10304): 1015–1020.

Emanuel, E. J., Persad, G., Kern, A., Buchanan, A., Fabre, C., Halliday, D., Heath, J., and others. 2020. "An Ethical Framework for Global Vaccine Allocation." *Science* 369(6509): 1309–1312.

Emara, A. M., and Mohamed, N. M. A. 2023. "Global Economic Fluctuations and Human Development: How Is the Impact Transmitted in Egypt?" *Review of Economics and Political Science* 8(4): 250–270.

Engel, J., Kokas, D., Lopez-Acevedo, G., and Maliszewska, M. 2021. *The Distributional Impacts of Trade: Empirical Innovations, Analytical Tools, and Policy Responses.* Washington, DC: World Bank.

Engelmann, J. B., Meyer, F., Ruff, C. C., and Fehr, E. 2019. "The Neural Circuitry of Affect-Induced Distortions of Trust." *Science Advances* 5(3): eaau3413.

Englander, G. 2019. "Property Rights and the Protection of Global Marine Resources." *Nature Sustainability* 2(10): 981–987.

Engler, P., Honjo, K., MacDonald, M., Piazza, R., and Sher, G. 2020. "The Macroeconomic Effects of Global Migration." In *World Economic Outlook: The Great Lockdown*. Washington, DC: International Monetary Fund.

Engström, P., and Holmlund, B. 2009. "Tax Evasion and Self-Employment in a High-Tax Country: Evidence from Sweden." *Applied Economics* 41(19): 2419–2430.

Enke, B. 2019. "Kinship, Cooperation, and the Evolution of Moral Systems." *The Quarterly Journal of Economics* 134(2): 953–1019.

Enke, B. 2020a. "Moral Values and Voting." *Journal of Political Economy* 128(10): 3679–3729.

Enke, B. 2020b. "What You See Is All There Is." *The Quarterly Journal of Economics* 135(3): 1363–1398.

Enke, B. 2023a. "Market Exposure and Human Morality." *Nature Human Behaviour* 7(1): 134–141.

Enke, B. 2023b. "Moral Boundaries." Working Paper 31701, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Enke, B., and Graeber, T. 2023. "Cognitive Uncertainty." *The Quarterly Journal of Economics* 138(4): 2021–2067.

Enke, B., Fisman, R., Freitas, L. M., and Sun, S. 2023. "Universalism and Political Representation: Evidence from the Field." Working Paper 31265, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Enke, B., Graeber, T., and Oprea, R. 2023. "Confidence, Self-Selection, and Bias in the Aggregate." *American Economic Review* 113(7): 1933–1966.

Enke, B., Polborn, M., and Wu, A. 2022. "Values as Luxury Goods and Political Polarization." Working Paper 30001, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Ensminger, J., and Henrich, J. 2014. *Experimenting with Social Norms: Fairness and Punishment in Cross-Cultural Perspective.* Russell Sage Foundation.

Escande, P. 2023. "At Davos, the End of Globalization Is on Everyone's Mind." *Le Monde,* 17 January. https://www.lemonde.fr/en/economy/article/2023/01/17/at-davos-the-end-of-globalization-is-on-everyone-s-mind_6011910_19.html.

Espagne, E., Oman, W., Mercure, J.-F., Svartzman, R., Volz, U., Pollitt, H., Semieniuk, G., and Campiglio, E. 2023. "Cross-Border Risks of a Global Economy in Mid-Transition." Working Paper 23/184, International Monetary Fund, Washington, DC.

Esses, V. M. 2018. "Immigration, Migration, and Culture." *Oxford Research Encyclopedia of Psychology.*

Etheredge, H. R. 2021. "Assessing Global Organ Donation Policies: Opt-in Vs Opt-Out." *Risk Management and Healthcare Policy*: 1985–1998.

European Commission. 2023. "Recovery Plan for Europe." https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/recovery-plan-europe_en. Accessed 9 February 2024.

Excler, J.-L., Saville, M., Berkley, S., and Kim, J. H. 2021. "Vaccine Development for Emerging Infectious Diseases." *Nature Medicine* 27(4): 591–600.

Excler, J.-L., Saville, M., Privor-Dumm, L., Gilbert, S., Hotez, P. J., Thompson, D., Abdool-Karim, S., and Kim, J. H. 2023. "Factors, Enablers and Challenges for Covid-19 Vaccine Development." *BMJ Global Health* 8(6): e011879.

Eys, M., Bruner, M. W., and Martin, L. J. 2019. "The Dynamic Group Environment in Sport and Exercise." *Psychology of Sport and Exercise* 42: 40–47.

Fairbrother, M. 2016. "Trust and Public Support for Environmental Protection in Diverse National Contexts." *Sociological Science* 3: 359–382.

Fairbrother, M., Johansson Sevä, I., and Kulin, J. 2019. "Political Trust and the Relationship between Climate Change Beliefs and Support for Fossil Fuel Taxes: Evidence from a Survey of 23 European Countries." *Global Environmental Change* 59: 102003.

Falk, A., Becker, A., Dohmen, T., Enke, B., Huffman, D., and Sunde, U. 2018. "Global Evidence on Economic Preferences." *The Quarterly Journal of Economics* 133(4): 1645–1692.

Falk, A., Becker, A., Dohmen, T., Huffman, D., and Sunde, U. 2023. "The Preference Survey Module: A Validated Instrument for Measuring Risk, Time, and Social Preferences." *Management Science* 69(4): 1935–1950.

Falkenberg, M., Galeazzi, A., Torricelli, M., Di Marco, N., Larosa, F., Sas, M., Mekacher, A., and others. 2022. "Growing Polarization around Climate Change on Social Media." *Nature Climate Change* 12(12): 1114–1121.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2022. *The State of World Fisheries and Aquaculture 2022: Towards Blue Transformation.* Rome, Italy: FAO.

FAO (Food and Agriculture Organization), IFAD (International Fund for Agricultural Development), UNICEF (United Nations Children's Fund), WFP (World Food Programme) and WHO (World Health Organization). 2023. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023. Urbanization, Agrifood Systems Transformation and Healthy Diets across the Rural–Urban Continuum.* Rome: FAO.

Farooqui, A. 2023. "Where Are Samsung Phones Made? It's Not Where You Think." https://www.sammobile.com/where-are-samsung-phones-made. Accessed 13 Feb 2024.

Fehr, D., Mollerstrom, J., and Perez-Truglia, R. 2022. "Your Place in the World: Relative Income and Global Inequality." *American Economic Journal: Economic Policy* 14(4): 232–268.

Fehr, E., and Charness, G. Forthcoming. "Social Preferences: Fundamental Characteristics and Economic Consequences." *Journal of Economic Literature*.

Fehr, E., and Fischbacher, U. 2003. "The Nature of Human Altruism." *Nature* 425(6960): 785–791.

Fehr, E., and Gächter, S. 2000. "Fairness and Retaliation: The Economics of Reciprocity." *Journal of Economic Perspectives* 14(3): 159–181.

Fehr, E., and Gächter, S. 2002. "Altruistic Punishment in Humans." *Nature* 415(6868): 137–140.

Fehr, E., and Schmidt, K. M. 1999. "A Theory of Fairness, Competition, and Cooperation." *The Quarterly Journal of Economics* 114(3): 817–868.

Fehr, E., and Schurtenberger, I. 2018. "Normative Foundations of Human Cooperation." *Nature Human Behaviour* 2(7): 458–468.

Feng, A., Li, H., and Wang, Y. 2023. "We Are All in the Same Boat: Cross-Border Spillovers of Climate Shocks through International Trade and Supply Chain." https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4433544.

Fenner, F. 1993. "Smallpox: Emergence, Global Spread, and Eradication." *History and Philosophy of the Life Sciences* 15(3): 397–420.

Fenner, F., Henderson, D. A., Arita, I., Ježek, Z., and Ladnyi, I. D. 1988. *Smallpox and Its Eradication.* Geneva: World Health Organization.

Ferber, M. A., and Nelson, J. A. 2009. *Beyond Economic Man: Feminist Theory and Economics.* Chicago, IL: University of Chicago Press.

Feri, F., Irlenbusch, B., and Sutter, M. 2010. "Efficiency Gains from Team-Based Coordination—Large-Scale Experimental Evidence." *American Economic Review* 100(4): 1892–1912.

Fernbach, P. M., and Van Boven, L. 2022. "False Polarization: Cognitive Mechanisms and Potential Solutions." *Current Opinion in Psychology* 43: 1–6.

Fetzer, T. 2019. "Did Austerity Cause Brexit?" *American Economic Review* 109(11): 3849–3886.

Fiedler, S., Habibnia, H., Fahrenwaldt, A., and Rahal, R.-M. Forthcoming. "Motivated Cognition in Cooperation." *Perspectives on Psychological Science*.

Fikfak, V., Peat, D., and van der Zee, E. 2022. "Bias in International Law." *German Law Journal* 23(3): 281–297.

Fink, L. 2022. "To Our Shareholders." Larry Fink's Chairman's Letter, 24 March. https://www.blackrock.com/corporate/investor-relations/larry-fink-chairmans-letter.

Finnemore, M., and Sikkink, K. 2001. "Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics." *Annual Review of Political Science* 4(1): 391–416.

Finus, M., and Rübbelke, D. T. G. 2013. "Public Good Provision and Ancillary Benefits: The Case of Climate Agreements." *Environmental and Resource Economics* 56(2): 211–226.

Finus, M., Cooper, P., and Almer, C. 2017. "The Use of International Agreements in Transnational Environmental Protection." *Oxford Economic Papers* 69(2): 333–344.

Fishkin, J., Siu, A., Diamond, L., and Bradburn, N. 2021. "Is Deliberation an Antidote to Extreme Partisan Polarization? Reflections on 'America in One Room.'" *American Political Science Review* 115(4): 1464–1481.

Fisman, R., Jakiela, P., Kariv, S., and Markovits, D. 2015. "The Distributional Preferences of an Elite." *Science* 349(6254): aab0096.

Fjeldstad, O.-H. 2006. "Corruption in Tax Administration: Lessons from Institutional Reforms in Uganda." In Rose-Ackerman, S., (ed.) *International Handbook on the Economics of Corruption.* Cheltenham, UK/ Northampton MA: Edward Elgar.

Fjeldstad, O.-H., and Moore, M. 2008. "Tax Reform and State Building in a Globalized World." In Braütigam, D., Fjeldstad, O.-H. and Moore, M., (eds.), *Taxation and State Building in Developing Countries.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Fjeldstad, O.-H., Schulz-Herzenberg, C., and Hoem Sjursen, I. 2012. "People's Views of Taxation in Africa: A Review of Research on Determinants of Tax Compliance." CMI Working Paper. Bergen, Norway.

Fleurbaey, M. 1995. "Equality and Responsibility." *European Economic Review* 39(3): 683–689.

Fleurbaey, M., Bouin, O., Salles-Djelic, M.-L., Kanbur, R., Nowotny, H., and Reis, E. 2018. *A Manifesto for Social Progress: Ideas for a Better Society.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Fleurbaey, M., Kanbur, R., and Viney, B. 2021. "Social Externalities and Economic Analysis." *Social Research: An International Quarterly* 88(1): 171–202.

Flor, L. S., Friedman, J., Spencer, C. N., Cagney, J., Arrieta, A., Herbert, M. E., Stein, C., and others. 2022. "Quantifying the Effects of the Covid-19 Pandemic on Gender Equality on Health, Social, and Economic Indicators: A Comprehensive Review of Data from March, 2020, to September, 2021." *The Lancet* 399(10344): 2381–2397.

Flores, A., Cole, J. C., Dickert, S., Eom, K., Jiga-Boy, G. M., Kogut, T., Loria, R., and others. 2022. "Politicians Polarize and Experts Depolarize Public Support for Covid-19 Management Policies across Countries." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(3): e2117543119.

Foa, R. 2011. "The Economic Rationale for Social Cohesion." Perspectives on Global Development, Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Center, Paris.

Folbre, N. 2008. *Valuing Children: Rethinking the Economics of the Family.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Folbre, N. 2012. *For Love or Money: Care Provision in the United States.* New York: Russell Sage Foundation.

Folbre, N., and Bittman, M. 2004. *Family Time: The Social Organization of Care.* Milton Park, UK: Routledge.

Folk, D., and Dunn, E. 2023. "How Can People Become Happier? A Systematic Review of Preregistered Experiments." *Annual Review of Psychology* 75.

Folke, C., Crona, B. E., Galaz, V., Gordon, L. J., Schultz, L., and Österblom, H. 2019. "Collaborative Approaches to Biosphere Stewardship." In Mandle, L., Ouyang, Z., Salzman, J. E. and Daily, G., (eds.), *Green Growth That Works: Natural Capital Policy and Finance Mechanisms from around the World.* Washington, DC: Island Press/Center for Resource Economics.

Folke, C., Polasky, S., Rockström, J., Galaz, V., Westley, F., Lamont, M., Scheffer, M., and others. 2021. "Our Future in the Anthropocene Biosphere." *Ambio* 50(4): 834–869.

Forti, V. B., C. P., Kuehr, R., and Bel, G. 2020. *The Global E-Waste Monitor 2020 Quantities, Flows, and the Circular Economy Potential.* Bonn: United Nations University/United Nations Institute for Training and Research, Geneva: International Telecommunication Union and Rotterdam, Netherlands: International Solid Waste Association.

Francois, P., Fujiwara, T., and van Ypersele, T. 2018. "The Origins of Human Prosociality: Cultural Group Selection in the Workplace and the Laboratory." *Science Advances* 4(9): eaat2201.

Frank, R. H. 1987. "If Homo Economicus Could Choose His Own Utility Function, Would He Want One with a Conscience?" *The American Economic Review* 77(4): 593–604.

Frank, R. H. 2021. *Under the Influence: Putting Peer Pressure to Work.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Frankel, J. A., and Romer, D. 1999. "Does Trade Cause Growth?" *The American Economic Review* 89(3): 379–399.

Frankel, J. A., and Romer, D. 2017. "Does Trade Cause Growth?" In *Global Trade.* Milton Park, UK: Routledge.

Frenk, J., Godal, T., Gómez-Dantés, O., and Store, J. G. 2022. "A Reinvigorated Multilateralism in Health:

Lessons and Innovations from the Covid-19 Pandemic." *The Lancet* 400(10363): 1565–1568.

Fruttero, A., Muller, N., and Calvo-Gonzalez, O. 2021. "The Power and Roots of Aspirations." Policy Research Working Paper WPS9729, World Bank, Washington, DC.

Fujimoto, Y., and Ohtsuki, H. 2023. "Evolutionary Stability of Cooperation in Indirect Reciprocity under Noisy and Private Assessment." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(20): e2300544120.

Fujita, M., Krugman, P. R., and Venables, A. 2001. *The Spatial Economy: Cities, Regions, and International Trade.* Cambridge, MA: MIT Press.

Fukuda-Parr, S. 2003. "The Human Development Paradigm: Operationalizing Sen's Ideas on Capabilities." *Feminist Economics* 9(2–3): 301–317.

Fukuyama, F. 1993. *The End of History and the Last Man.* New York: The Free Press.

Funke, M., Schularick, M., and Trebesch, C. 2016. "Going to Extremes: Politics after Financial Crises, 1870–2014." *European Economic Review* 88: 227–260.

Funke, M., Schularick, M., and Trebesch, C. 2023. "Populist Leaders and the Economy." *American Economic Review* 113(12): 3249–3288.

G20 (Group of 20). 2023a. *Strengthening Multilateral Development Banks: The Triple Agenda Report of the G20 Independent Experts Group*. New Dehli, India.

G20 (Group of 20). 2023b. "New Delhi Leaders' Declaration." G20, New Delhi.

Gabay, A. S., Radua, J., Kempton, M. J., and Mehta, M. A. 2014. "The Ultimatum Game and the Brain: A Meta-Analysis of Neuroimaging Studies." *Neuroscience and Biobehavioral Reviews* 47: 549–558.

Gächter, S., and Schulz, J. F. 2016. "Intrinsic Honesty and the Prevalence of Rule Violations across Societies." *Nature* 531(7595): 496–499.

Gächter, S., Kölle, F., and Quercia, S. 2017. "Reciprocity and the Tragedies of Maintaining and Providing the Commons." *Nature Human Behaviour* 1(9): 650–656.

Galaz, V. 2022. "Global Environmental Governance in Times of Turbulence." *One Earth* 5(6): 582–585.

Galaz, V., Centeno, M. A., Callahan, P. W., Causevic, A., Patterson, T., Brass, I., Baum, S., and others. 2021. "Artificial Intelligence, Systemic Risks, and Sustainability." *Technology in Society* 67: 101741.

Galor, O., Özak, Ö., and Sarid, A. 2018. "Geographical Origins of Language Structures." *Available at SSRN 3097220*.

Ganapati, S., and Wong, W. F. 2023. "How Far Goods Travel: Global Transport and Supply Chains from 1965-2020." NBER Working Paper 31167, National Bureau of Economic Research, Cambridge MA.

Gavrilets, S., and Richerson, P. J. 2017. "Collective Action and the Evolution of Social Norm Internalization." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 114(23): 6068–6073.

Gebhard, C., Regitz-Zagrosek, V., Neuhauser, H. K., Morgan, R., and Klein, S. L. 2020. "Impact of Sex and Gender on Covid-19 Outcomes in Europe." *Biology of Sex Differences* 11(1): 29.

Gelfand, M. J. 2021. "Cultural Evolutionary Mismatches in Response to Collective Threat." *Current Directions in Psychological Science* 30(5): 401–409.

Gelfand, M. J., Caluori, N., Jackson, J. C., and Taylor, M. K. 2020. "The Cultural Evolutionary Trade-Off of Ritualistic Synchrony." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 375(1805): 20190432.

Gelfand, M. J., Gavrilets, S., and Nunn, N. 2024. "Norm Dynamics: Interdisciplinary Perspectives on Social Norm Emergence, Persistence, and Change." *Annual Review of Psychology* 75(1): null.

Gelfand, M. J., Jackson, J. C., Pan, X., Nau, D., Pieper, D., Denison, E., Dagher, M., and others. 2021. "The Relationship between Cultural Tightness–Looseness and Covid-19 Cases and Deaths: A Global Analysis." *The Lancet Planetary Health* 5(3): e135-e144.

Gelfand, M. J., Raver, J. L., Nishii, L., Leslie, L. M., Lun, J., Lim, B. C., Duan, L., and others. 2011. "Differences between Tight and Loose Cultures: A 33-Nation Study." *Science* 332(6033): 1100–1104.

Genicot, G., and Ray, D. 2017. "Aspirations and Inequality." *Econometrica* 85(2): 489–519.

Genicot, G., and Ray, D. 2020. "Aspirations and Economic Behavior." *Annual Review of Economics* 12(1): 715–746.

Gentile, E., Xing, Y., Rubínová, S., and Huang, S. 2021. "Productivity Growth, Innovation, and Upgrading Along Global Value Chains." In *Global Value Chain Development Report 2021: Beyond Production*. Manila: Asian Development Bank; Beijing: Research Institute for Global Value Chains at the University of International Business and Economics; Geneva: World Trade Organization; Chiba, Japan: Institute of Developing Economies–Japan External Trade Organization; and Beijing: China Development Research Foundation.

Georgieva, D. P., Loayza, N., and Mendez Ramos, F. 2018. "Global Trade: Slowdown, Factors, and Policies." Research and Policy Brief 123899, World Bank, Washington, DC.

Gerarden, T. D. 2023. "Demanding Innovation: The Impact of Consumer Subsidies on Solar Panel Production Costs." *Management Science* 69(12): 7799–7820.

Gertler, P., Heckman, J. J., Pinto, R., Chang, S. M., Grantham-McGregor, S., Vermeersch, C., Walker, S., and Wright, A. 2021. "Effect of the Jamaica Early Childhood Stimulation Intervention on Labor Market Outcomes at Age 31." NBER Working Paper 29292, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Gervais, W. M., Henrich, J., McNamara, R. A., Norenzayan, A., Shariff, A. F., Slingerland, E., and Willard, A. K. 2016. "The Cultural Evolution of Prosocial Religions." *Behavioral and Brain Sciences* 39: e1.

Ghosh, A., Hwang, S. I. M., and Squires, M. 2023. "Economic Consequences of Kinship: Evidence from U.S. Bans on Cousin Marriage." *The Quarterly Journal of Economics*.

Gibbard, P. L., Bauer, A. M., Edgeworth, M., Ruddiman, W. F., Gill, J. L., Merritts, D. J., Finney, S. C., and others. 2022b. "A Practical Solution: The Anthropocene Is a Geological Event, Not a Formal Epoch." *Episodes Journal of International Geoscience* 45(4): 349–357.

Gibbard, P., Walker, M., Bauer, A., Edgeworth, M., Edwards, L., Ellis, E., Finney, S., and others. 2022a. "The Anthropocene as an Event, Not an Epoch." *Journal of Quaternary Science* 37(3): 395–399.

Gifford, R. 2014. "Environmental Psychology Matters." *Annual Review of Psychology* 65(1): 541–579.

Gifford, R., and Comeau, L. A. 2011. "Message Framing Influences Perceived Climate Change Competence, Engagement, and Behavioral Intentions." *Global Environmental Change* 21(4): 1301–1307.

Gillingham, K., and Stock, J. H. 2018. "The Cost of Reducing Greenhouse Gas Emissions." *Journal of Econic Perspectives* 32(4): 53–72.

Giuliano, P., and Nunn, N. 2020. "Understanding Cultural Persistence and Change." *The Review of Economic Studies* 88(4): 1541–1581.

Gleeson, D., Townsend, B., Tenni, B. F., and Phillips, T. 2023. "Global Inequities in Access to Covid-19 Health Products and Technologies: A Political Economy Analysis." *Health & Place*: 103051.

Glennerster, R., and Jayachandran, S. 2023. "Think Globally, Act Globally: Opportunities to Mitigate Greenhouse Gas Emissions in Low-and Middle-Income Countries." *Journal of Economic Perspectives* 37(3): 111–135.

Glennerster, R., Snyder, C. M., and Tan, B. J. 2022. "Calculating the Costs and Benefits of Advance Preparations for the Next Pandemic." Working Paper 30565, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Global Witness. 2023. "Almost 2,000 Land and Environmental Defenders Killed between 2012 and 2022 for Protecting the Planet." Press Release, 13 September. https://www.globalwitness.org/en/press-releases/almost-2000-land-and-environmental-defenders-killed-between-2012-and-2022-protecting-planet.

Gneezy, U., and Rustichini, A. 2000. "A Fine Is a Price." *The Journal of Legal Studies* 29(1): 1–17.

Gneezy, U., Meier, S., and Rey-Biel, P. 2011. "When and Why Incentives (Don't) Work to Modify Behavior." *Journal of Economic Perspectives* 25(4): 191–210.

GOC (Global Ocean Commission). 2014. *From Decline to Recovery: A Rescue Package for the Global Ocean*. Oxford, UK: GOC.

Göcke, M. 2002. "Various Concepts of Hysteresis Applied in Economics." *Journal of Economic Surveys* 16(2): 167–188.

Goeree, J. K., and Louis, P. 2021. "M Equilibrium: A Theory of Beliefs and Choices in Games." *American Economic Review* 111(12): 4002–4045.

Góes, C., and Bekkers, E. 2022. *The Impact of Geopolitical Conflicts on Trade, Growth, and Innovation*. Geneva: World Trade Organization.

Goffman, E. 1959. *The Presentation of Self in Everyday Life.* Garden City, NY: Anchor Books.

Goldberg, P. K. 2023. *The Unequal Effects of Globalization.* Cambridge, MA: MIT Press.

Goldberg, P. K., and Reed, T. 2023. "Is the Global Economy Deglobalizing? And If So, Why? And What Is Next?" NBER Working Paper 31115, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Goldin, C. 2022. "Understanding the Economic Impact of Covid-19 on Women." NBER Working Paper 29974, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Goldsmith, J. L., and Posner, E. A. 1999. "A Theory of Customary International Law." *University of Chicago Law Review* 66(4): 1113–1177.

González, J. L., and Ferencz, J. 2018. "Digital Trade and Market Openness." OECD Trade Policy Papers. Paris: OECD Publishing.

Goodin, R. E. 1995. "Political Ideals and Political Practice." *British Journal of Political Science* 25(1): 37–56.

Gopalan, S., Reddy, K., and Sasidharan, S. 2022. "Does Digitalization Spur Global Value Chain Participation? Firm-Level Evidence from Emerging Markets." *Information Economics and Policy* 59: 100972.

Gorman, B., and Seguin, C. 2020. "Who Supports Global Cooperation? Cooperative Internationalism at the Intersection of Social Class and Economic Development." *Sociological Science* 7: 570–598.

Gouglas, D., Christodoulou, M., and Hatchett, R. 2023. "The 100 Days Mission—2022 Global Pandemic Preparedness Summit." *Emerging Infectious Diseases* 29(3).

Gould, C. C. 2018. "Solidarity and the Problem of Structural Injustice in Healthcare." *Bioethics* 32(9): 541–552.

Gourdel, R., Monasterolo, I., and Gallagher, K. P. 2023. "Climate Transition Spillovers and Sovereign Risk: Evidence from Indonesia." https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4387423.

Goussebaïle, A., Bommier, A., Goerger, A., and Nicolaï, J.-P. 2023. "Altruistic Foreign Aid and Climate Change Mitigation." *Environmental and Resource Economics* 84(1): 219–239.

Graeber, T., Roth, C., and Zimmermann, F. 2023. "Stories, Statistics, and Memory." CESifo Working Paper 10107, Center for Economic Studies and Institute for Economic Research, Munich, Germany.

Graham, C., and Pinto, S. 2019. "Unequal Hopes and Lives in the USA: Optimism, Race, Place, and Premature Mortality." *Journal of Population Economics* 32(2): 665–733.

Grandin, A., Guillou, L., Abdel Sater, R., Foucault, M., and Chevallier, C. 2022. "Socioeconomic Status, Time Preferences and Pro-Environmentalism." *Journal of Environmental Psychology* 79: 101720.

Granovetter, M. 1985. "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness." *American Journal of Sociology* 91(3): 481–510.

Gravert, C., and Shreedhar, G. 2022. "Effective Carbon Taxes Need Green Nudges." *Nature Climate Change* 12(12): 1073–1074.

Green, A., and Janmaat, J. 2011. *Regimes of Social Cohesion: Societies and the Crisis of Globalization.* London: Palgrave Macmillan.

Greif, A., and Mokyr, J. 2017. "Cognitive Rules, Institutions, and Economic Growth: Douglass North and Beyond." *Journal of Institutional Economics* 13(1): 25–52.

Griffith-Jones, S., and Ocampo, J. A. 2018. *The Future of National Development Banks.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Griffith, D. M., Sharma, G., Holliday, C. S., Enyia, O. K., Valliere, M., Semlow, A. R., Stewart, E. C., and Blumenthal, R. S. 2020. "Men and Covid-19: A Biopsychosocial Approach to Understanding Sex Differences in Mortality and Recommendations for Practice and Policy Interventions." *Preventing Chronic Disease* 17: E63.

Grix, M., and Watene, K. 2022. "Communities and Climate Change: Why Practices and Practitioners Matter." *Ethics & International Affairs* 36(2): 215–230.

Gross, J., and De Dreu, C. K. W. 2019. "The Rise and Fall of Cooperation through Reputation and Group Polarization." *Nature Communications* 10(1): 776.

Gross, J., and Vostroknutov, A. 2022. "Why Do People Follow Social Norms?" *Current Opinion in Psychology* 44: 1–6.

Gross, J., Méder, Z. Z., De Dreu, C. K. W., Romano, A., Molenmaker, W. E., and Hoenig, L. C. 2023. "The Evolution of Universal Cooperation." *Science Advances* 9(7): eadd8289.

Gross, J., Veistola, S., De Dreu, C. K. W., and Van Dijk, E. 2020. "Self-Reliance Crowds out Group Cooperation and Increases Wealth Inequality." *Nature Communications* 11(1): 5161.

Grossman, G. M., and Helpman, E. 1991. "Quality Ladders and Product Cycles." *The Quarterly Journal of Economics* 106(2): 557–586.

Guerrero, A. M., Jones, N. A., Ross, H., Virah-Sawmy, M., and Biggs, D. 2021. "What Influences and Inhibits Reduction of Deforestation in the Soy Supply Chain? A Mental Model Perspective." *Environmental Science & Policy* 115: 125–132.

Guinote, A. 2017. "How Power Affects People: Activating, Wanting, and Goal Seeking." *Annual Review of Psychology* 68(1): 353–381.

Guiso, L., Helios, H., Morelli, M., and Sonno, T. Forthcoming. "Economic Insecurity and the Demand of Populism in Europe." *Economica*.

Guiso, L., Herrera, H., Morelli, M., and Sonno, T. 2019. "Global Crises and Populism: The Role of Eurozone Institutions." *Economic Policy* 34(97): 95–139.

Gulley, A. L. 2023. "China, the Democratic Republic of the Congo, and Artisanal Cobalt Mining from 2000 through 2020." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(26): e2212037120.

Gur, T., Ayal, S., and Halperin, E. 2021. "A Bright Side of Sadness: The Depolarizing Role of Sadness in Intergroup Conflicts." *European Journal of Social Psychology* 51(1): 68–83.

Guriev, S., and Papaioannou, E. 2022. "The Political Economy of Populism." *Journal of Economic Literature* 60(3): 753–832.

Guriev, S., and Treisman, D. 2019. "Informational Autocrats." *Journal of Economic Perspectives* 33(4): 100–127.

Guriev, S., and Treisman, D. 2020. "A Theory of Informational Autocracy." *Journal of Public Economics* 186: 104158.

Gustafson, A., Rosenthal, S. A., Ballew, M. T., Goldberg, M. H., Bergquist, P., Kotcher, J. E., Maibach, E. W., and Leiserowitz, A. 2019. "The Development of Partisan Polarization over the Green New Deal." *Nature Climate Change* 9(12): 940–944.

Guterres, A. 2023a. "Opening Statement by the UN Secretary-General at the 78th UN General Assembly." 5 September, New York

Guterres, A. 2023b. "Secretary-General's remarks at Wreath-Laying Ceremony Commemorating the 62nd Anniversary of the Death of Former Secretary-General Dag Hammarskjöld." 13 September. https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2023-09-13/secretary-generals-remarks-wreath-laying-ceremony-commemorating-the-62nd-anniversary-of-the-death-of-former-secretary-general-dag-hammarskj%C3%B6ld (accessed 25 January 2024).

Guttman-Kenney, B., Adams, P. D., Hunt, S., Laibson, D., Stewart, N., and Leary, J. 2023. "The Semblance of Success in Nudging Consumers to Pay Down Credit Card Debt." Working Paper 31926, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Guy, J., Shears, E., and Meckling, J. 2023. "National Models of Climate Governance among Major Emitters." *Nature Climate Change* 13(2): 189–195.

Gygli, S., Haelg, F., Potrafke, N., and Sturm, J.-E. 2019. "The KOF Globalisation Index–Revisited." *The Review of International Organizations* 14: 543–574.

Gyöngyösi, G., and Verner, E. 2022. "Financial Crisis, Creditor-Debtor Conflict, and Populism." *The Journal of Finance* 77(4): 2471–2523.

Hafner-Burton, E. M., Hughes, D. A., and Victor, D. G. 2013. "The Cognitive Revolution and the Political Psychology of Elite Decision Making." *Perspectives on Politics* 11(2): 368–386.

Hagan, J., and Hans, V. P. 2017. "Procedural Justice Theory and Public Policy: An Exchange." *Annual Review of Law and Social Science* 13(1): 1–3.

Hale, T. 2020. "Transnational Actors and Transnational Governance in Global Environmental Politics." *Annual Review of Political Science* 23(1): 203–220.

Halevy, N. 2017. "Preemptive Strikes: Fear, Hope, and Defensive Aggression." *Journal of Personality and Social Psychology* 112(2): 224.

Halevy, N. 2023. "Fear Can Promote Competition, Defensive Aggression, and Dominance Complementarity." *Behavioral and Brain Sciences* 46: e63.

Halevy, N., and Halali, E. 2015. "Selfish Third Parties Act as Peacemakers by Transforming Conflicts and Promoting Cooperation." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112(22): 6937–6942.

Halevy, N., Chou, E. Y., and Murnighan, J. K. 2012. "Mind Games: The Mental Representation of Conflict." *Journal of Personality and Social Psychology* 102(1): 132.

Halevy, N., Sagiv, L., Roccas, S., and Bornstein, G. 2006. "Perceiving Intergroup Conflict: From Game Models to Mental Templates." *Personality and Social Psychology Bulletin* 32(12): 1674–1689.

Hallsworth, M. 2023. "A Manifesto for Applying Behavioural Science." *Nature Human Behaviour* 7(3): 310–322.

Hallsworth, M., List, J. A., Metcalfe, R. D., and Vlaev, I. 2017. "The Behavioralist as Tax Collector: Using Natural Field Experiments to Enhance Tax Compliance." *Journal of Public Economics* 148: 14–31.

Hamamura, T., Li, L. M. W., and Chan, D. 2017. "The Association between Generalized Trust and Physical and Psychological Health across Societies." *Social Indicators Research* 134: 277–286.

Hamilton, L. C., Bell, E., Hartter, J., and Salerno, J. D. 2018. "A Change in the Wind? US Public Views on Renewable Energy and Climate Compared." *Energy, Sustainability and Society* 8(1): 11.

Hammarskjöld, Dag. 1954. "Address by Secretary-General Dag Hammarskjöld at University of California Convocation, Berkeley, California, Thursday, May 13, 1954, at 10:00 a.m. (Pacific Coast Time)." Press release SG/382. https://ask.un.org/faq/14623. Accessed 24 February 2024.

Han, T. A. 2022. "Institutional Incentives for the Evolution of Committed Cooperation: Ensuring Participation Is as Important as Enhancing Compliance." *Journal of The Royal Society Interface* 19(188): 20220036.

Handley, C., and Mathew, S. 2020. "Human Large-Scale Cooperation as a Product of Competition between Cultural Groups." *Nature Communications* 11(1): 702.

Hanlon, M., Mills, L., and Slemrod, J. 2007. "An Empirical Examination of Corporate Tax Noncompliance." In Auerbach, A. J., Hines, J. J. R. and Slemrod, J., (eds.), *Taxing Corporate Income in the 21st Century.* Cambridge: Cambridge University Press.

Hannesson, R. 2011. "Rights Based Fishing on the High Seas: Is It Possible?" *Marine Policy* 35(5): 667–674.

Hanney, S. R., Wooding, S., Sussex, J., and Grant, J. 2020. "From Covid-19 Research to Vaccine Application: Why Might It Take 17Months Not 17Years and What Are the Wider Lessons?" *Health Research Policy and Systems* 18(1): 61.

Haq, M. u., and Streeten, P. 1995. *The UN and the Bretton Woods Institutions: New Challenges for the Twenty-First Century.* London: Palgrave Macmillan.

Hardin, G. 1968. "The Tragedy of the Commons." *Science* 162(3859): 1243–1248.

Harrington, B. 2016. *Capital without Borders: Wealth Managers and the One Percent.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hassoun, N. 2020. *Global Health Impact: Extending Access to Essential Medicines.* New York: Oxford University Press.

Hassoun, N. 2021a. "Against Vaccine Nationalism." *Journal of Medical Ethics* 47(11): 773–774.

Hassoun, N. 2021b. "Equity and Vaccine Allocation: Beyond Ethics in Prioritization to Equitable Production, Distribution and Consumption." Ethics and International Affairs Blog, 12 July. https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/online-exclusives/equity-and-vaccine-allocation-beyond-ethics-in-prioritization-to-equitable-production-distribution-and-consumption.

Hassoun, N. 2021c. "Sufficiency and the Minimally Good Life." *Utilitas* 33(3): 321–336.

Hassoun, N. 2022. "Good Enough? The Minimally Good Life Account of the Basic Minimum." *Australasian Journal of Philosophy* 100(2): 330–341.

Hassoun, N. Forthcoming. *Good Enough? The Minimally Good Life Account of What We Owe to Others and What We Can Justifiably Demand.* New York, NY: Oxford University Press.

Hassoun, N., Friedman, J., and Cosler, L. E. 2022. "A Framework for Assessing the Impact of Disease Treatment." *Tropical Medicine & International Health* 27(2): 192–198.

Hauser, O. P., Rand, D. G., Peysakhovich, A., and Nowak, M. A. 2014. "Cooperating with the Future." *Nature* 511(7508): 220–223.

Haushofer, J., and Salicath, D. 2023. "The Psychology of Poverty: Where Do We Stand?"

Haynes, B. F., Corey, L., Fernandes, P., Gilbert, P. B., Hotez, P. J., Rao, S., Santos, M. R., and others. 2020. "Prospects for a Safe Covid-19 Vaccine." *Science Translational Medicine* 12(568): eabe0948.

He, G., Pan, Y., Park, A., Sawada, Y., and Tan, E. S. 2023. "Reducing Single-Use Cutlery with Green Nudges: Evidence from China's Food-Delivery Industry." *Science* 381(6662): eadd9884.

He, Q., and Silliman, B. R. 2019. "Climate Change, Human Impacts, and Coastal Ecosystems in the Anthropocene." *Current Biology* 29(19): R1021–R1035.

Head, M. J., Steffen, W., Fagerlind, D., Waters, C. N., Poirier, C., Syvitski, J., Zalasiewicz, J. A., and others. 2022a. "The Great Acceleration Is Real and Provides a Quantitative Basis for the Proposed Anthropocene Series/Epoch." *International Union of Geological Sciences* 45(4): 359–376.

Head, M. J., Zalasiewicz, J. A., Waters, C. N., Turner, S. D., Williams, M., Barnosky, A. D., Steffen, W., and others. 2022b. "The Proposed Anthropocene Epoch/Series Is Underpinned by an Extensive Array of Mid-20th Century Stratigraphic Event Signals." *Journal of Quaternary Science* 37(7): 1181–1187.

Heal, G., and Kunreuther, H. 2010. "Social Reinforcement: Cascades, Entrapment, and Tipping." *American Economic Journal: Microeconomics* 2(1): 86–99.

Hébert-Dufresne, L., Waring, T. M., St-Onge, G., Niles, M. T., Kati Corlew, L., Dube, M. P., Miller, S. J., Gotelli, N. J., and McGill, B. J. 2022. "Source-Sink Behavioural Dynamics Limit Institutional Evolution in a Group-Structured Society." *Royal Society Open Science* 9(3): 211743.

Hecht, C. A., Dweck, C. S., Murphy, M. C., Kroeper, K. M., and Yeager, D. S. 2023. "Efficiently Exploring the Causal Role of Contextual Moderators in Behavioral Science." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(1): e2216315120.

Heinrich, T., Kobayashi, Y., and Lawson, E. 2021. "Populism and Foreign Aid." *European Journal of International Relations* 27(4): 1042–1066.

Helbing, D., and Yu, W. 2009. "The Outbreak of Cooperation among Success-Driven Individuals under Noisy Conditions." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 106(10): 3680–3685.

Helferich, M., Thøgersen, J., and Bergquist, M. 2023. "Direct and Mediated Impacts of Social Norms on Pro-Environmental Behavior." *Global Environmental Change* 80: 102680.

Helleiner, E. 2021. "The Return of National Self-Sufficiency? Excavating Autarkic Thought in a De-Globalizing Era." *International Studies Review* 23(3): 933–957.

Henderson, D. A., and Klepac, P. 2013. "Lessons from the Eradication of Smallpox: An Interview with D. A. Henderson." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 368(1623): 20130113.

Henkel, L., Sprengholz, P., Korn, L., Betsch, C., and Böhm, R. 2023. "The Association between Vaccination Status Identification and Societal Polarization." *Nature Human Behaviour* 7(2): 231–239.

Henrich, J. 2000. "Does Culture Matter in Economic Behavior? Ultimatum Game Bargaining among the Machiguenga of the Peruvian Amazon." *American Economic Review* 90(4): 973–979.

Henrich, J. 2009. "The Evolution of Costly Displays, Cooperation and Religion: Credibility Enhancing Displays and Their Implications for Cultural Evolution." *Evolution and Human Behavior* 30(4): 244–260.

Henrich, J. 2016. *The Secret of Our Success: How Culture Is Driving Human Evolution, Domesticating Our Species, and Making Us Smarter.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Henrich, J. 2020. *The WEIRDest People in the World: How the West Became Psychologically Peculiar and Particularly Prosperous.* New York: Farrar, Strauss, and Giroux.

Henrich, J. 2023. "How Culture Made Us Uniquely Human." *Zygon: Journal of Religion and Science* 58(4).

Henrich, J., Alvard, M., Barr, A., Bowles, S., Boyd, R., Camerer, C., Ensminger, J., and others. 2005. "'Economic Man' in Cross-Cultural Perspective: Behavioral Experiments in 15 Small-Scale Societies." *Behavioral and Brain Sciences* 28(6): 795–815.

Henrich, J., and Gil-White, F. J. 2001. "The Evolution of Prestige: Freely Conferred Deference as a Mechanism for Enhancing the Benefits of Cultural Transmission." *Evolution and Human Behavior* 22(3): 165–196.

Henrich, J., and Muthukrishna, M. 2021. "The Origins and Psychology of Human Cooperation." *Annual Review of Psychology* 72(1): 207–240.

Henrich, J., Bauer, M., Cassar, A., Chytilová, J., and Purzycki, B. G. 2019. "War Increases Religiosity." *Nature Human Behaviour* 3(2): 129–135.

Henrich, J., Blasi, D. E., Curtin, C. M., Davis, H. E., Hong, Z., Kelly, D., and Kroupin, I. 2022. "A Cultural Species and Its Cognitive Phenotypes: Implications for Philosophy." *Review of Philosophy and Psychology*.

Henrich, J., Boyd, R., and Richerson, P. J. 2012. "The Puzzle of Monogamous Marriage." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 367(1589): 657–669.

Henrich, J., Boyd, R., Bowles, S., Camerer, C., Fehr, E., Gintis, H., and McElreath, R. 2001. "In Search of Homo Economicus: Behavioral Experiments in 15 Small-Scale Societies." *American Economic Review* 91(2): 73–78.

Henrich, J., Boyd, R., Derex, M., Kline, M. A., Mesoudi, A., Muthukrishna, M., Powell, A. T., Shennan, S. J., and Thomas, M. G. 2016. "Understanding Cumulative Cultural Evolution." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 113(44): E6724–E6725.

Henrich, J., Chudek, M., and Boyd, R. 2015. "The Big Man Mechanism: How Prestige Fosters Cooperation and Creates Prosocial Leaders." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 370(1683): 20150013.

Henrich, J., Ensminger, J., McElreath, R., Barr, A., Barrett, C., Bolyanatz, A., Cardenas, J. C., and others. 2010. "Markets, Religion, Community Size, and the Evolution of Fairness and Punishment." *Science* 327(5972): 1480–1484.

Henrich, J., Heine, S. J., and Norenzayan, A. 2010a. "Beyond WEIRD: Towards a Broad-Based Behavioral Science." *Behavioral and Brain Sciences* 33(2–3): 111–135.

Henrich, J., Heine, S. J., and Norenzayan, A. 2010b. "Most People Are Not WEIRD." *Nature* 466(7302): 29–29.

Herreros, F. 2023. "The State and Trust." *Annual Review of Political Science* 26(1): 117–134.

Herrmann, B., Thöni, C., and Gächter, S. 2008. "Antisocial Punishment across Societies." *Science* 319(5868): 1362–1367.

Hertel-Fernandez, A., Mildenberger, M., and Stokes, L. C. 2019. "Legislative Staff and Representation in Congress." *American Political Science Review* 113(1): 1–18.

Hertel, T. 2004. "Assessing the Provision of International Trade as a Global Public Good." New York: United Nations Development Programme.

Heyes, C. 2023. "Rethinking Norm Psychology." *Perspectives on Psychological Science* 0(0): 1–27.

Hickman, C. 2024. "Eco-Anxiety in Children and Young People: A Rational Response, Irreconcilable Despair, or Both?" *The Psychoanalytic Study of the Child* 77(1): 356–368.

Hickman, C., Marks, E., Pihkala, P., Clayton, S., Lewandowski, R. E., Mayall, E. E., Wray, B., Mellor, C., and van Susteren, L. 2021. "Climate Anxiety in Children and Young People and Their Beliefs About Government Responses to Climate Change: A Global Survey." *The Lancet Planetary Health* 5(12): e863–e873.

Hirai, T. 2020. "The Impact of Trust on the Quality of Participation in Development: The Case of Ukraine." *The International Journal of Social Quality* 10(2): 72–92.

Hirschman, A. O. 1982. "Rival Interpretations of Market Society: Civilizing, Destructive, or Feeble?" *Journal of Economic Literature* 20(4): 1463–1484.

Hirshleifer, J. 1983. "From Weakest-Link to Best-Shot: The Voluntary Provision of Public Goods." *Public Choice* 41(3): 371–386.

Hirte, G., Lessmann, C., and Seidel, A. 2020. "International Trade, Geographic Heterogeneity and Interregional Inequality." *European Economic Review* 127: 103427.

Hobolt, S. B., Leeper, T. J., and Tilley, J. 2021. "Divided by the Vote: Affective Polarization in the Wake of the Brexit Referendum." *British Journal of Political Science* 51(4): 1476–1493.

Hoekman, B. M., Maskus, K. E., and Saggi, K. 2005. "Transfer of Technology to Developing Countries: Unilateral and Multilateral Policy Options." *World Development* 33(10): 1587–1602.

Hoff, K., and Stiglitz, J. E. 2016. "Striving for Balance in Economics: Towards a Theory of the Social Determination of Behavior." *Journal of Economic Behavior & Organization* 126: 25–57.

Hoff, K., and Walsh, J. S. 2019. "The Third Function of Law Is to Transform Cultural Categories." Policy Research Working Paper 8954, World Bank, Washington, DC.

Hoffman, S. J., Baral, P., Rogers Van Katwyk, S., Sritharan, L., Hughsam, M., Randhawa, H., Lin, G., and others. 2022. "International Treaties Have Mostly Failed to Produce Their Intended Effects." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(32): e2122854119.

Hogg, M. A. 2007. "Uncertainty–Identity Theory." *Advances in Experimental Social Psychology* 39: 69–126.

Holland, A., and Pazarbasioglu, C. 2024. "How to Ease Rising External Debt-Service Pressures in Low-Income Countries." https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/01/24/how-to-ease-rising-external-debt-service-pressures-in-low-income-countries.

Holloway, J., and Manwaring, R. 2023. "How Well Does 'Resilience' Apply to Democracy? A Systematic Review." *Contemporary Politics* 29(1): 68–92.

Hornsey, M. J., and Lewandowsky, S. 2022. "A Toolkit for Understanding and Addressing Climate Scepticism." *Nature Human Behaviour* 6(11): 1454–1464.

Hornsey, M. J., Harris, E. A., Bain, P. G., and Fielding, K. S. 2016. "Meta-Analyses of the Determinants and Outcomes of Belief in Climate Change." *Nature Climate Change* 6(6): 622–626.

Hornung, J. 2022. "Social Identities in Climate Action." *Climate Action* 1(1): 4.

Horton, R. M., de Sherbinin, A., Wrathall, D., and Oppenheimer, M. 2021. "Assessing Human Habitability and Migration." *Science* 372(6548): 1279–1283.

Horváth, B., Ivanov, A., and Peleah, M. 2012. "The Global Crisis and Human Development: A Study on Central and Eastern Europe and the CIS Region." *Journal of Human Development and Capabilities* 13(2): 197–225.

House, B. R. 2018. "How Do Social Norms Influence Prosocial Development?" *Current Opinion in Psychology* 20: 87–91.

House, B. R., Kanngiesser, P., Barrett, H. C., Broesch, T., Cebioglu, S., Crittenden, A. N., Erut, A., and others. 2020. "Universal Norm Psychology Leads to Societal Diversity in Prosocial Behaviour and Development." *Nature Human Behaviour* 4(1): 36–44.

Howard, P. H., and Hendrickson, M. 2020. "The State of Concentration in Global Food and Agriculture Industries." In Herren, H., Haerlin, B., and the IAASTD+10 Advisory Group, (eds.), *Transformation of Food Systems: The Making of a Paradigm Shift*. Bochum, Germany: The Foundation on Future Farming.

Howard, P. H., and Hendrickson, M. 2021. "Corporate Concentration in the US Food System Makes Food More Expensive and Less Accessible for Many Americans." https://theconversation.com/corporate-concentration-in-the-us-food-system-makes-food-more-expensive-and-less-accessible-for-many-americans-151193. Accessed 13 January 2024.

Howson, K., and Partridge, A. 2022. "Policy Brief: Digital Identification and Rights Realisation in South Africa." Research ICT Africa, Cape Town, South Africa.

Hoy, C., and Mager, F. 2021. "Why Are Relatively Poor People Not More Supportive of Redistribution? Evidence from a Randomized Survey Experiment across Ten Countries." *American Economic Journal: Economic Policy* 13(4): 299–328.

Hsieh, C.-T., Hurst, E., Jones, C. I., and Klenow, P. J. 2019. "The Allocation of Talent and U.S. Economic Growth." *Econometrica* 87(5): 1439–1474.

Hu, B., Guo, H., Zhou, P., and Shi, Z.-L. 2021. "Characteristics of SARS-CoV-2 and Covid-19." *Nature Reviews Microbiology* 19(3): 141–154.

Huambachano, M. A. 2019. "Indigenous Food Sovereignty." *New Zealand Journal of Ecology* 43(3): 1–6.

Huang, B., Cai, Y., Li, N., Li, K., Wang, Z., Li, L., Wu, L., and others. 2021. "Sex-Based Clinical and Immunological Differences in Covid-19." *BMC Infectious Diseases* 21(1): 647.

Huang, Y. 2022. "The Health Silk Road: How China Adapts the Belt and Road Initiative to the Covid-19 Pandemic." *American Journal of Public Health* 112(4): 567–569.

Huber, C., Dreber, A., Huber, J., Johannesson, M., Kirchler, M., Weitzel, U., Abellán, M., and others. 2023. "Competition and Moral Behavior: A Meta-Analysis of Forty-Five Crowd-Sourced Experimental

Designs." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(23): e2215572120.

Hudson, V. M., Caprioli, M., Bowen, D. L., and McDermott, R. 2023. *Sex and World Peace.* New York, NY: Columbia University Press.

Huettel, S. A., and Kranton, R. E. 2012. "Identity Economics and the Brain: Uncovering the Mechanisms of Social Conflict." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 367(1589): 680–691.

Hufe, P., Kanbur, R., and Peichl, A. 2022. "Measuring Unfair Inequality: Reconciling Equality of Opportunity and Freedom from Poverty." *The Review of Economic Studies* 89(6): 3345–3380.

Hughes, J. E., and Podolefsky, M. 2015. "Getting Green with Solar Subsidies: Evidence from the California Solar Initiative." *Journal of the Association of Environmental and Resource Economists* 2(2): 235–275.

Hughes, T. P., Anderson, K. D., Connolly, S. R., Heron, S. F., Kerry, J. T., Lough, J. M., Baird, A. H., and others. 2018. "Spatial and Temporal Patterns of Mass Bleaching of Corals in the Anthropocene." *Science* 359(6371): 80–83.

Hurd, I. 2022. "The Case against International Cooperation." *International Theory* 14(2): 263–284.

Hurrell, A. 2008. *On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society; Changing Global Orders.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Hurwicz, L. 1996. "Institutions as Families of Game Forms." *The Japanese Economic Review* 47(2): 113–132.

Hvidberg, K. B., Kreiner, C. T., and Stantcheva, S. 2023. "Social Positions and Fairness Views on Inequality." *The Review of Economic Studies* 90(6): 3083–3118.

Hyndle-Hussein, J. 2015. "The Baltic States on the Conflict in Ukraine." OSW Commentary, Centre for Eastern Studies, Warsaw.

Iacoviello, M., and Navarro, G. 2019. "Foreign Effects of Higher US Interest Rates." *Journal of International Money and Finance* 95: 232–250.

Ibrahim, S. S. 2006. "From Individual to Collective Capabilities: The Capability Approach as a Conceptual Framework for Self-Help." *Journal of Human Development and Capabilities* 7(3): 397–416.

Iddrisu, A. G., and Mohammed, J. I. 2019. "Is Political Business Cycle an Enemy to Human Development? Empirical Evidence from Africa." *Economic and Political Studies* 7(3): 337–351.

IEA (International Energy Agency). 2023a. "Government Energy Spending Tracker." https://www.iea.org/reports/government-energy-spending-tracker-2.

IEA (International Energy Agency). 2023b. *Global EV Outlook 2023 Catching Up with Climate Ambitions*. Paris.

IISS (International Institute for Strategic Studies). 2023. *The Amed Conflict Survey 2023.* London: IISS.

Ijzerman, H., Lewis, N. A., Przybylski, A. K., Weinstein, N., DeBruine, L., Ritchie, S. J., Vazire, S., and others. 2020. "Use Caution When Applying Behavioural Science to Policy." *Nature Human Behaviour* 4(11): 1092–1094.

Ikenberry, G. J. 2018. "The End of Liberal International Order?" *International Affairs* 94(1): 7–23.

ILO (International Labour Organization). 2023. ILOSTAT database. https://ilostat.ilo.org/data/. Accessed 9 February 2024.

Im, S., İriş, D., and Ko, H. 2022. "Subjective Beliefs in International Agreements." *The Singapore Economic Review*: 1–31.

IMF (International Monetary Fund). 2001. "Global Trade Liberalization and the Developing Countries." Washington DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2014. *2014 Spillover Report*. Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2017. *State-Contingent Debt Instruments for Sovereigns.* Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2021a. "2021 General SDR Allocation." https://www.imf.org/en/Topics/special-drawing-right/2021-SDR-Allocation. Accessed 15 December 2023.

IMF (International Monetary Fund). 2021b. "IMF Managing Director Announces the US$650 billion SDR Allocation Comes into Effect." Press release 21/248. https://www.imf.org/en/News/Articles/2021/08/23/pr21248-imf-managing-director-announces-the-us-650-billion-sdr-allocation-comes-into-effect. Accessed 15 December 2023.

IMF (International Monetary Fund). 2021c. *World Economic Outlook: Managing Divergent Recoveries*. Washington, DC: IMF.

IMF (International Monetary Fund). 2023a. "2023 Review of Resource Adequacy of the Poverty Reduction and Growth Trust, Resilience and Sustainability Trust, and Debt Relief Trusts." Policy Paper 2023/021, IMF, Washington, DC.

IMF (International Monetary Fund). 2023b. *2021 Special Drawing Rights Allocation—Ex-Post Assessment Report*. Washington, DC: International Monetary Fund.

IMF (International Monetary Fund). 2023c. "The High Cost of Global Economic Fragmentation." https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/08/28/the-high-cost-of-global-economic-fragmentation. Accessed 24 October 2023.

IMF (International Monetary Fund). 2023d. World Economic Outlook database. October 2023 Edition. Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October. Accessed 15 November 2023.

Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response. 2021. *Covid-19: Make It the Last Pandemic.* Geneva: WHO.

Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response. 2022. *Transforming or Tinkering? Inaction Lays the Groundwork for Another Pandemic.* Geneva: WHO.

Ingersoll, K. A. 2016. *Waves of Knowing: A Seascape Epistemology.* Durham, NC: Duke University Press.

Inglehart, R. 2020. *Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Inglehart, R., Haerpfer, C., Moreno, A., Welzel, C., Kizilova, K., Diez-Medrano, J., Lagos, M., and others. 2022. "World Values Survey." Madrid: JD Systems Institute and Vienna: WVSA Secretariat.

Institute for Economics and Peace 2023. *Global Peace Index 2023: Measuring Peace in a Complex World*. Sydney, Australia: Institute for Economics and Peace.

International Human Genome Sequencing Consortium. 2004. "Finishing the Euchromatic Sequence of the Human Genome." *Nature* 431(7011): 931-945.

IRC (International Rescue Committee). 2023a. "World Refugee Day: 110 Million People Displaced around the World: Get the Facts." IRC, 13 June.

IRC (International Rescue Committee). 2023b. "The Top 10 Crises the World Can't Ignore in 2024." 13 December. https://www.rescue.org/article/top-10-crises-world-cant-ignore-2024.

IOM (International Organization for Migration). 2022. *The World Migration Report 2022*. Geneva: IOM.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2007. "Climate Change 2007: The Physical Science Basis." In *Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2021a. *Climate Change 2021: The Physical Science Basis—Summary for Policymakers.* Geneva: IPCC.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2021b. "Climate Change Widespread, Rapid, and Intensifying: IPCC." https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr/. Accessed 10 November 2023.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2022. *Summary for Policymakers in Climate Change 2022: Impacts, Adaptation, and Vulnerabtility. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. Geneva: IPCC.

IPCC (Intergovernmental Panel on Climate Change). 2023. *AR6 Synthesis Report: Climate Change 2023.* Geneva: IPCC.

IRC (International Rescue Committee). 2023. "World Refugee Day: 110 Million People Displaced around the World: Get the Facts." IRC, 13 June.

Isler, O., Gächter, S., Maule, A. J., and Starmer, C. 2021. "Contextualised Strong Reciprocity Explains Selfless Cooperation Despite Selfish Intuitions and Weak Social Heuristics." *Scientific Reports* 11(1): 13868.

ITU (International Telecommunication Union). 2022. *Global Connectivity Report 2022.* Geneva: ITU.

ITU (International Telecommunication Union). 2023. "Facts and Figures 2023." ITU, Geneva.

Iwasaki, M. 2023. "Social Preferences and Well-Being: Theory and Evidence." *Humanities and Social Sciences Communications* 10(1): 342.

Iyengar, S., Lelkes, Y., Levendusky, M., Malhotra, N., and Westwood, S. J. 2019. "The Origins and Consequences of Affective Polarization in the United States." *Annual Review of Political Science* 22: 129–146.

Iyengar, S., Sood, G., and Lelkes, Y. 2012. "Affect, Not Ideology: A Social Identity Perspective on Polarization." *Public Opinion Quarterly* 76(3): 405–431.

Jackson, D., and Köbis, N. 2018. "Anti-Corruption through a Social Norms Lens." *U4 Issue* 7.

Jackson, J. C., Gelfand, M., and Ember, C. R. 2020. "A Global Analysis of Cultural Tightness in Non-Industrial Societies." *Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences* 287(1930): 20201036.

Jackson, J. C., Gelfand, M., De, S., and Fox, A. 2019. "The Loosening of American Culture over 200 Years Is Associated with a Creativity–Order Trade-Off." *Nature Human Behaviour* 3(3): 244–250.

Jagers, S. C., Harring, N., Löfgren, Å., Sjöstedt, M., Alpizar, F., Brülde, B., Langlet, D., and others. 2020. "On the Preconditions for Large-Scale Collective Action." *Ambio* 49: 1282–1296.

Jakob, M., Afionis, S., Åhman, M., Antoci, A., Arens, M., Ascensão, F., van Asselt, H., and others. 2022. "How Trade Policy Can Support the Climate Agenda." *Science* 376(6600): 1401–1403.

Jayaraman, R., and Kanbur, R. 1999. "International Public Goods and the Case for Foreign Aid." In Kaul, I., Grunberg, I., and Stern, M., (eds.), *Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century.* New York: Oxford University Press.

Jensen, K., Call, J., and Tomasello, M. 2007. "Chimpanzees Are Rational Maximizers in an Ultimatum Game." *Science* 318(5847): 107–109.

Jeong, J., Franchett, E. E., Ramos de Oliveira, C. V., Rehmani, K., and Yousafzai, A. K. 2021. "Parenting Interventions to Promote Early Child Development in the First Three Years of Life: A Global Systematic Review and Meta-Analysis." *PLoS Medicine* 18(5): e1003602.

Jiang, S., Bottazzi, M. E., Du, L., Lustigman, S., Tseng, C.-T. K., Curti, E., Jones, K., Zhan, B., and Hotez, P. J. 2012. "Roadmap to Developing a Recombinant Coronavirus S Protein Receptor-Binding Domain Vaccine for Severe Acute Respiratory Syndrome." *Expert Review of Vaccines* 11(12): 1405–1413.

Johns Hopkins University. 2023. "Covid-19 Dashboard." https://gisanddata.maps.arcgis.com/apps/dashboards/bda7594740fd40299423467b48e9ecf6. Accessed 9 February 2024.

Johnson, K. 2019. "A Year of Global Protest." *Foreign Policy,* 23 December.

Jones, B., and Malcorra, S. 2020. *Competing for Order: Confronting the Long Crisis of Multilateralism*. Washington, DC: The Brookings Institution.

Jones, C. I. 1995. "R&D–Based Models of Economic Growth." *Journal of Political Economy* 103(4): 759–784.

Jones, C. I. 2019. "Paul Romer: Ideas, Nonrivalry, and Endogenous Growth." *The Scandinavian Journal of Economics* 121(3): 859–883.

Jones, C. I. 2020. "The End of Economic Growth? Unintended Consequences of a Declining Population." Working Paper 26651, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Jones, C. I. 2022. "The Past and Future of Economic Growth: A Semi-Endogenous Perspective." *Annual Review of Economics* 14(1): 125–152.

Jones, C. I. 2023. "Recipes and Economic Growth: A Combinatorial March Down an Exponential Tail." *Journal of Political Economy* 131(8): 1994–2031.

Jones, R. 2019. "Climate Change and Indigenous Health Promotion." *Global Health Promotion* 26(3_suppl): 73–81.

Jordà, Ò., and Taylor, A. M. 2016. "The Time for Austerity: Estimating the Average Treatment Effect of Fiscal Policy." *The Economic Journal* 126(590): 219–255.

Jordan, J. J., and Kteily, N. S. 2023. "How Reputation Does (and Does Not) Drive People to Punish without Looking." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(28): e2302475120.

Jørgensen, F. J., and Osmundsen, M. 2022. "Correcting Citizens' Misperceptions About Non-Western Immigrants: Corrective Information, Interpretations, and Policy Opinions." *Journal of Experimental Political Science* 9(1): 64–73.

Joshi, A., Prichard, W., and Heady, C. 2014. "Taxing the Informal Economy: The Current State of Knowledge and Agendas for Future Research." *The Journal of Development Studies* 50(10): 1325–1347.

Jost, J. T., Baldassarri, D. S., and Druckman, J. N. 2022. "Cognitive–Motivational Mechanisms of Political Polarization in Social-Communicative Contexts." *Nature Reviews Psychology* 1(10): 560–576.

Jost, J. T., Stern, C., Rule, N. O., and Sterling, J. 2017. "The Politics of Fear: Is There an Ideological Asymmetry in Existential Motivation?" *Social Cognition* 35(4): 324–353.

Judge, M., Fernando, J. W., and Begeny, C. T. 2022. "Dietary Behaviour as a Form of Collective Action: A Social Identity Model of Vegan Activism." *Appetite* 168: 105730.

Judge, M., Kashima, Y., Steg, L., and Dietz, T. 2023. "Environmental Decision-Making in Times of Polarization." *Annual Review of Environment and Resources* 48(1): 477–503.

Kaaronen, R. O., Mulder, M. B., and Waring, T. 2023. "Applying Cultural Evolution to Address Climate and Environmental Challenges." *The Oxford Handbook of Cultural Evolution* (online edition). Oxford Academic. Accessed 12 February 2024.

Kaasa, A., and Andriani, L. 2022. "Determinants of Institutional Trust: The Role of Cultural Context." *Journal of Institutional Economics* 18(1): 45–65.

Kaczorowski, J., and Del Grande, C. 2021. "Beyond the Tip of the Iceberg: Direct and Indirect Effects of Covid-19." *The Lancet Digital Health* 3(4): e205–e206.

Kahn, M. E., and Matsusaka, J. G. 1997. "Demand for Environmental Goods: Evidence from Voting Patterns on California Initiatives." *The Journal of Law and Economics* 40(1): 137–174.

Kahneman, D., and Tversky, A. 1979. "Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk." *Econometrica* 47(2): 263–291.

Kalkowska, D. A., Voorman, A., Pallansch, M. A., Wassilak, S. G. F., Cochi, S. L., Badizadegan, K., and Thompson, K. M. 2023. "The Impact of Disruptions Caused by the Covid-19 Pandemic on Global Polio Eradication." *Vaccine* 41: A12–A18.

Kamin, S. B., Arteta, C., and Ruch, F. U. 2023. "Financial Spillovers of Rising US Interest Rates." In *Global Economic Prospects, June 2023*. Washington, DC: World Bank.

Kanbur, S. R., Sandler, T., and Morrison, K. M. 1999. *The Future of Development Assistance: Common Pools and International Public Goods.* Washington, DC: Overseas Development Council.

Kanem, N., Murray, C. J., and Horton, R. 2023. "The Lancet Commission on 21st-Century Global Health Threats." *The Lancet* 401(10370): 10–11.

Kanngiesser, P., Schäfer, M., Herrmann, E., Zeidler, H., Haun, D., and Tomasello, M. 2022. "Children across Societies Enforce Conventional Norms but in Culturally Variable Ways." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(1): e2112521118.

Karabarbounis, L. 2023. "Perspectives on the Labor Share." NBER Working Paper 31854, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Karabarbounis, L., and Neiman, B. 2013. "The Global Decline of the Labor Share." *The Quarterly Journal of Economics* 129(1): 61–103.

Karlsson, M., Alfredsson, E., and Westling, N. 2020. "Climate Policy Co-Benefits: A Review." *Climate Policy* 20(3): 292–316.

Katzenstein, P. J., Keohane, R. O., and Krasner, S. D. 1998. "International Organization and the Study of World Politics." *International Organization* 52(4): 645–685.

Kaul, I., and Conceição, P. 2006a. *The New Public Finance: Responding to Global Challenges.* New York: Oxford University Press.

Kaul, I., and Conceição, P. 2006b. "Why Revisit Public Finance Today." In Kaul, I. and Conceição, P., (eds.), *The New Public Finance: Responding to Global Challenges.* New York: Oxford University Press.

Kaul, I., Conceição, P., Le Goulven, K., and Mendoza, R. U. 2003. *Providing Global Public Goods: Managing Globalization.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Kaul, I., Grunberg, I., and Stern, M. 1999. *Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century.* New York: Oxford University Press.

Kausel, E. E., and Connolly, T. 2014. "Do People Have Accurate Beliefs About the Behavioral Consequences of Incidental Emotions? Evidence from Trust Games." *Journal of Economic Psychology* 42: 96–111.

Kavlak, G., McNerney, J., and Trancik, J. E. 2018. "Evaluating the Causes of Cost Reduction in Photovoltaic Modules." *Energy Policy* 123: 700–710.

Kawachi, I., and Berkman, L. F. 2001. "Social Ties and Mental Health." *Journal of Urban Health* 78: 458–467.

Kawachi, I., and Kennedy, B. P. 1997. "Socioeconomic Determinants of Health: Health and Social Cohesion: Why Care About Income Inequality?" *BMJ* 314(7086): 1037.

Kawachi, I., Kennedy, B., Lochner, K., and Prothrow-Stith, D. 1997. "Social Capital, Income Inequality, and Mortality." *American Journal of Public Health* 87 (9): 1491–1498.

Kawakatsu, M., Lelkes, Y., Levin, S. A., and Tarnita, C. E. 2021. "Interindividual Cooperation Mediated by Partisanship Complicates Madison's Cure for 'Mischiefs of Faction.'" *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(50): e2102148118.

Keen, S., Lenton, T. M., Garrett, T. J., Rae, J. W. B., Hanley, B. P., and Grasselli, M. 2022. "Estimates of Economic and Environmental Damages from Tipping Points Cannot Be Reconciled with the Scientific Literature." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(21): e2117308119.

Kelley, J. G., and Simmons, B. A. 2015. "Politics by Number: Indicators as Social Pressure in International Relations." *American Journal of Political Science* 59(1): 55–70.

Kemp, L., Xu, C., Depledge, J., Ebi, K. L., Gibbins, G., Kohler, T. A., Rockström, J., and others. 2022a. "Climate Endgame: Exploring Catastrophic Climate Change Scenarios." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(34): e2108146119.

Kemp, L., Xu, C., Depledge, J., Ebi, K. L., Gibbins, G., Kohler, T. A., Rockström, J., and others. 2022b. "Reply to Burgess Et Al: Catastrophic Climate Risks Are Neglected, Plausible, and Safe to Study." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(42): e2214884119.

Kendal, R. L., Boogert, N. J., Rendell, L., Laland, K. N., Webster, M., and Jones, P. L. 2018. "Social Learning Strategies: Bridge-Building between Fields." *Trends in Cognitive Sciences* 22(7): 651–665.

Kendall, R. 2022. "Decomposing Coordination Failure in Stag Hunt Games." *Experimental Economics* 25(4): 1109–1145.

Keohane, R. O. 1982. "The Demand for International Regimes." *International Organization* 36(2): 325–355.

Keohane, R. O. 1984. *After Hegemony.* Pricenton, NJ: Princeton University Press.

Keohane, R. O. 2020. "Understanding Multilateral Institutions in Easy and Hard Times." *Annual Review of Political Science* 23(1): 1–18.

Keohane, R. O., and Victor, D. G. 2016. "Cooperation and Discord in Global Climate Policy." *Nature Climate Change* 6(6): 570–575.

Kertzer, J. D., Powers, K. E., Rathbun, B. C., and Iyer, R. 2014. "Moral Support: How Moral Values Shape Foreign Policy Attitudes." *The Journal of Politics* 76(3): 825–840.

Keynejad, R. C. 2023. "Domestic Violence and Mental Health During Covid-19." *Progress in Neurology and Psychiatry* 27(1): 50–55.

Keys, P. W., Galaz, V., Dyer, M., Matthews, N., Folke, C., Nyström, M., and Cornell, S. E. 2019a. "Anthropocene Risk." *Nature Sustainability* 2(8): 667–673.

Keys, P. W., Porkka, M., Wang-Erlandsson, L., Fetzer, I., Gleeson, T., and Gordon, L. J. 2019b. "Invisible Water Security: Moisture Recycling and Water Resilience." *Water Security* 8: 100046.

Keys, P. W., van der Ent, R. J., Gordon, L. J., Hoff, H., Nikoli, R., and Savenije, H. H. G. 2012. "Analyzing Precipitationsheds to Understand the Vulnerability of Rainfall Dependent Regions." *Biogeosciences* 9(2): 733–746.

Keys, P. W., Wang-Erlandsson, L., Gordon, L. J., Galaz, V., and Ebbesson, J. 2017. "Approaching Moisture Recycling Governance." *Global Environmental Change* 45: 15–23.

Kharpal, A. 2023. "Global Smartphone Market to Hit Decade Low in 2023 but Apple Could Take Top Spot, Research Shows." https://www.cnbc.com/2023/08/17/global-smartphone-market-to-hit-decade-low-apple-could-take-top-spot.html. Accessed 5 September 2023.

Kifle, M. E., Aychiluhm, S. B., and Anbesu, E. W. 2024. "Global Prevalence of Intimate Partner Violence during the COVID-19 Pandemic among Women: Systematic Review and Meta-Analysis." *BMC Women's Health* 24(1): 1–14.

Kim, J. H., Hotez, P., Batista, C., Ergonul, O., Figueroa, J. P., Gilbert, S., Gursel, M., and others. 2021. "Operation Warp Speed: Implications for Global Vaccine Security." *The Lancet Global Health* 9(7): e1017–e1021.

Kim, K., Askin, N., and Evans, J. A. 2024. "Disrupted Routines Anticipate Musical Exploration." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 121(6): e2306549121.

Kim, N., and Conceição, P. 2010. "The Economic Crisis, Violent Conflict, and Human Development." *International Journal of Peace Studies* 15(1): 29–43.

Kindleberger, C. P. 1986. "International Public Goods without International Government." *The American Economic Review* 76(1): 1–13.

King, K. 2006. "Compensating Countries for the Provision of Global Public Services." In Kaul, I. and Conceição, P., (eds.), *The New Public Finance: Responding to Global Challenges.* New York: Oxford University Press.

Kingzette, J., Druckman, J. N., Klar, S., Krupnikov, Y., Levendusky, M., and Ryan, J. B. 2021. "How Affective Polarization Undermines Support for Democratic Norms." *Public Opinion Quarterly* 85(2): 663–677.

Kinnunen, P., Guillaume, J. H. A., Taka, M., D'Odorico, P., Siebert, S., Puma, M. J., Jalava, M., and Kummu, M. 2020. "Local Food Crop Production Can Fulfil Demand for Less Than One-Third of the Population." *Nature Food* 1(4): 229–237.

Kinnvall, C., and Kisić Merino, P. 2023. "Deglobalization and the Political Psychology of White Supremacy." *Theory & Psychology* 33(2): 227–248.

Kirchler, E., Hoelzl, E., and Wahl, I. 2008. "Enforced Versus Voluntary Tax Compliance: The "Slippery Slope" Framework." *Journal of Economic Psychology* 29(2): 210–225.

Kirshner, J. 2022. *An Unwritten Future: Realism and Uncertainty in World Politics.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Kiszewski, A. E., Cleary, E. G., Jackson, M. J., and Ledley, F. D. 2021. "NIH Funding for Vaccine Readiness before the Covid-19 Pandemic." *Vaccine* 39(17): 2458–2466.

Kleven, H. J., Knudsen, M. B., Kreiner, C. T., Pedersen, S., and Saez, E. 2011. "Unwilling or Unable to Cheat? Evidence from a Tax Audit Experiment in Denmark." *Econometrica* 79(3): 651–692.

Klinenberg, E., Araos, M., and Koslov, L. 2020. "Sociology and the Climate Crisis." *Annual Review of Sociology* 46: 649–669.

Knopf, D. A., and Alpert, P. A. 2023. "Atmospheric Ice Nucleation." *Nature Reviews Physics* 5(4): 203–217.

Knuth, D. E. 1972. "Ancient Babylonian Algorithms." *Communications of the Association for Computing Machinery* 15(7): 671–677.

Köbis, N., Jackson, D., and Carter, D. I. 2020. "Recent Approaches to the Study of Social Norms and Corruption." In Mungiu-Pippidi, A. and Heywood, P. M., (eds.), *A Research Agenda for Studies of Corruption.* Edward Elgar.

Koczan, Z., Peri, G., Pinat, M., and Rozhkov, D. 2021. "The Impact of International Migration on Inclusive Growth: A Review." IMF Working Paper 2021/088, International Monetary Fund, Washington, DC.

Kogler, C., and Kirchler, E. 2020. "Taxpayers' Subjective Concepts of Taxes, Tax Evasion, and Tax Avoidance." In Van Brederode, R. F., (ed.) *Ethics and Taxation.* Singapore: Springer Singapore.

Kogler, C., Muehlbacher, S., and Kirchler, E. 2015. "Testing the 'Slippery Slope Framework' among Self-Employed Taxpayers." *Economics of Governance* 16(2): 125–142.

Koliev, F., Page, D., and Tallberg, J. 2022. "The Domestic Impact of International Shaming: Evidence from Climate Change and Human Rights." *Public Opinion Quarterly* 86(3): 748–761.

Komatsu, H., Rappleye, J., and Silova, I. 2022. "Social Mindfulness for Global Environmental Sustainability?" *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(4): e2118710118.

Korbmacher, M., Azevedo, F., Pennington, C. R., Hartmann, H., Pownall, M., Schmidt, K., Elsherif, M., and others. 2023. "The Replication Crisis Has Led to Positive Structural, Procedural, and Community Changes." *Communications Psychology* 1(1): 3.

Korn, L., Böhm, R., Meier, N. W., and Betsch, C. 2020. "Vaccination as a Social Contract." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(26): 14890–14899.

Kosfeld, M., and Rustagi, D. 2015. "Leader Punishment and Cooperation in Groups: Experimental Field Evidence from Commons Management in Ethiopia." *American Economic Review* 105(2): 747–783.

Kosse, F., Deckers, T., Pinger, P., Schildberg-Hörisch, H., and Falk, A. 2020. "The Formation of Prosociality: Causal Evidence on the Role of Social Environment." *Journal of Political Economy* 128(2): 434–467.

Kotchen, M. J., Rising, J. A., and Wagner, G. 2023. "The Costs of 'Costless' Climate Mitigation." *Science* 382(6674): 1001–1003.

Kotzé, L. 2019. "A Global Environmental Constitution for the Anthropocene?" *Transnational Environmental Law* 8(1): 11–33.

Kotzé, L. J., and Kim, R. E. 2022. "Towards Planetary Nexus Governance in the Anthropocene: An Earth System Law Perspective." *Global Policy* 13(S3): 86–97.

Kouamé, W. A. K. 2021. "Trust to Pay? Tax Morale and Trust in Africa." *The Journal of Development Studies* 57(7): 1086–1105.

Kraft-Todd, G. T., Bollinger, B., Gillingham, K., Lamp, S., and Rand, D. G. 2018. "Credibility-Enhancing Displays Promote the Provision of Non-Normative Public Goods." *Nature* 563(7730): 245–248.

Krange, O., Kaltenborn, B. P., and Hultman, M. 2021. "'Don't Confuse Me with Facts'—How Right Wing Populism Affects Trust in Agencies Advocating Anthropogenic Climate Change as a Reality." *Humanities and Social Sciences Communications* 8(1): 255.

Kranton, R., Pease, M., Sanders, S., and Huettel, S. 2020. "Deconstructing Bias in Social Preferences Reveals Groupy and Not-Groupy Behavior." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(35): 21185–21193.

Krasner, S. D. 1991. "Global Communications and National Power: Life on the Pareto Frontier." *World Politics* 43(3): 336–366.

Krasner, S. D. 1999. *Sovereignty: Organized Hypocrisy.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Krause, J., Krause, W., and Bränfors, P. 2018. "Women's Participation in Peace Negotiations and the Durability of Peace." *International Interactions* 44(6): 985–1016.

Kremer, M. 2006. "Global Public Goods in Communicable Disease Control." Paper commissioned by the Secretariat of the International Task Force on Global Public Goods, Stockholm.

Kremer, M., and Leino, J. 2004. "Regional Public Goods and Health in Latin America." In Estevadeordal, A., Frantz, B., and Nguyen, T.R. (eds.), *Regional Public Goods: From Theory to Practice*. Washington, DC: Inter-American Development Bank and Asian Development Bank.

Kremer, M., Levin, J., and Snyder, C. M. 2020. "Advance Market Commitments: Insights from Theory and Experience." *AEA Papers and Proceedings* 110: 269–273.

Kremer, M., Rao, G., and Schilbach, F. 2019. "Behavioral Development Economics." In Bernheim, B. D., Dellavigna, S. and Laibson, D., (eds.), *Handbook of Behavioral Economics: Applications and Foundations 1.* North-Holland.

Kreps, S. E., and Kriner, D. L. 2020. "Model Uncertainty, Political Contestation, and Public Trust in Science: Evidence from the Covid-19 Pandemic." *Science Advances* 6(43): eabd4563.

Krishnarajan, S. 2023. "Rationalizing Democracy: The Perceptual Bias and (Un)Democratic Behavior." *American Political Science Review* 117(2): 474–496.

Kugler, T., Kausel, E. E., and Kocher, M. G. 2012. "Are Groups More Rational Than Individuals? A Review of Interactive Decision Making in Groups." *WIREs Cognitive Science* 3(4): 471–482.

Kumar, A., Blum, J., Le, T. T., Havelange, N., Magini, D., and Yoon, I.-K. 2022. "The mRNA Vaccine Development Landscape for Infectious Diseases." *National Reviews Drug Discovery* 21(5): 333–334.

Kuran, T. 1997. *Private Truths, Public Lies: The Social Consequences of Preference Falsification.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Kurlantzick, J. 2022. *The Revival of Military Rule in South and Southeast Asia: Dangers to the Region's Democratic Future*. Washington, DC: Council on Foreign Relations.

Kvam, P. D., Alaukik, A., Mims, C. E., Martemyanova, A., and Baldwin, M. 2022. "Rational Inference Strategies and the Genesis of Polarization and Extremism." *Scientific Reports* 12(1): 7344.

Kyle, M. K., Ridley, D. B., and Zhang, S. 2017. "Strategic Interaction among Governments in the Provision of a Global Public Good." *Journal of Public Economics* 156: 185–199.

La Ferrara, E. 2019. "Presidential Address: Aspirations, Social Norms, and Development." *Journal of the European Economic Association* 17(6): 1687–1722.

Lacroix, K., Carman, J. P., Goldberg, M. H., Gustafson, A., Rosenthal, S. A., and Leiserowitz, A. 2022. "Does Personal Climate Change Mitigation Behavior Influence Collective Behavior? Experimental Evidence of No Spillover in the United States." *Energy Research & Social Science* 94: 102875.

Lake, M., and Reynolds, H. 2008. *Drawing the Global Colour Line: White Men's Countries and the Question of Racial Equality.* Melbourne, Australia: Melbourne University Publishing.

Laland, K. N. 2017. *Darwin's Unfinished Symphony: How Culture Made the Human Mind.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Lalani, H. S., Nagar, S., Sarpatwari, A., Barenie, R. E., Avorn, J., Rome, B. N., and Kesselheim, A. S. 2023. "US Public Investment in Development of MRNA Covid-19 Vaccines: Retrospective Cohort Study." *BMJ* 380: e073747.

Lamont, M. 2019. "From 'Having' to 'Being': Self-Worth and the Current Crisis of American Society." *The British Journal of Sociology* 70(3): 660–707.

Lamont, M. 2023. *Seeing Others: How Recognition Works and How It Can Heal a Divided World.* New York: Simon&Schuster.

Lamont, M., Adler, L., Park, B. Y., and Xiang, X. 2017. "Bridging Cultural Sociology and Cognitive Psychology in Three Contemporary Research Programmes." *Nature Human Behaviour* 1(12): 866–872.

Lampert, A., Sulitzeanu-Kenan, R., Vanhuysse, P., and Tepe, M. 2022. "A Game Theoretic Approach Identifies Conditions That Foster Vaccine-Rich to Vaccine-Poor Country Donation of Surplus Vaccines." *Communications Medicine* 2(1): 107.

Lane, P. R., and Milesi-Ferretti, G. M. 2018. "The External Wealth of Nations Revisited: International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." *IMF Economic Review* 66: 189–222.

Lang, M., Purzycki, B. G., Apicella, C. L., Atkinson, Q. D., Bolyanatz, A., Cohen, E., Handley, C., and others. 2019. "Moralizing Gods, Impartiality and Religious Parochialism across 15 Societies." *Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences* 286(1898): 20190202.

Lau, V. I., Dhanoa, S., Cheema, H., Lewis, K., Geeraert, P., Lu, D., Merrick, B., and others. 2022. "Non-Covid Outcomes Associated with the Coronavirus Disease-2019 (Covid-19) Pandemic Effects Study (COPES): A Systematic Review and Meta-Analysis." *PLoS ONE* 17(6): e0269871.

Lawson, D. W., and Gibson, M. Forthcoming. "Evolutionary Approaches to Population Health: Insights on Polygynous Marriage, 'Child Marriage' and Female Genital Cutting." In Burger, O., Lee, R. and Sear, R., (eds.), *Human Evolutionary Demography*. Open Book Publishers.

Laxminarayan, R., Reif, J., and Malani, A. 2014. "Incentives for Reporting Disease Outbreaks." *PloS One* 9(3): e90290.

Lazer, D. M. J., Baum, M. A., Benkler, Y., Berinsky, A. J., Greenhill, K. M., Menczer, F., Metzger, M. J., and others. 2018. "The Science of Fake News." *Science* 359(6380): 1094–1096.

Le, T. T., Andreadakis, Z., Kumar, A., Román, R. G., Tollefsen, S., Saville, M., and Mayhew, S. 2020. "The Covid-19 Vaccine Development Landscape." *Nature Reviews Drug Discovery* 19(5): 305–306. https://www.nature.com/articles/d41573-020-00073-5. Accessed 2 February 2024.

Leach, M., MacGregor, H., Ripoll, S., Scoones, I., and Wilkinson, A. 2022. "Rethinking Disease Preparedness: Incertitude and the Politics of Knowledge." *Critical Public Health* 32(1): 82–96.

League of Nations. 1939. "The Development of International Co-Operation in Economic and Social Affairs." Report of the Special Committee. League of Nations, Geneva.

Leamer, E. E. 1995. "The Heckscher-Ohlin Model in Theory and Practice." Princeton Studies in International Economics 77, Princeton University, Princeton, NJ.

Lear, J. 2006. *Radical Hope: Ethics in the Face of Cultural Devastation.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Leblang, D., and Peters, M. E. 2022. "Immigration and Globalization (and Deglobalization)." *Annual Review of Political Science* 25: 377–399.

Lee, J. 2020. "Mental Health Effects of School Closures During Covid-19." *The Lancet Child & Adolescent Health* 4(6): 421.

Lee, J. J., and Haupt, J. P. 2021. "Scientific Globalism During a Global Crisis: Research Collaboration and Open Access Publications on Covid-19." *Higher Education* 81: 949–966.

Lee, S. E., Greene, S. A., Burns, C. C., Tallis, G., Wassilak, S. G., and Bolu, O. 2023. "Progress toward Poliomyelitis Eradication—Worldwide, January 2021–March 2023." *Morbidity and Mortality Weekly Report* 72(19): 517.

Leeks, A., West, S. A., and Ghoul, M. 2021. "The Evolution of Cheating in Viruses." *Nature Communications* 12(1): 6928.

Lees, J., Colaizzi, G., Goldberg, M. H., and Constantino, S. M. 2023. "Misperceptions of Support for Climate Policy Represent Multiple Phenomena Predicted by Different Factors across Intergroup Boundaries." OSF Preprints.

Legros, S., and Cislaghi, B. 2020. "Mapping the Social-Norms Literature: An Overview of Reviews." *Perspectives on Psychological Science* 15(1): 62–80.

Lehman, C., Loberg, S., Wilson, M., and Gorham, E. 2021. "Ecology of the Anthropocene Signals Hope for Consciously Managing the Planetary Ecosystem." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(28): e2024150118.

Leininger, J., Burchi, F., Fiedler, C., Mross, K., Nowack, D., von Schiller, A., Sommer, C., Strupat, C., and Ziaja, S. 2021. "Social Cohesion: A New Definition and a Proposal for Its Measurement in Africa." Discussion Paper 31/2021, German Development Institute, Bonn, Germany.

Leininger, J., von Schiller, A., Sommer, C., Burchi, F., Fiedler, C., Mross, K., Nowack, D., and Strupat, C. 2023. "IDOS' Concept of Social Cohesion." https://www.socialcohesion.info/concepts/concept/idos-social-cohesion-concept. Accessed 13 February 2024.

Leite, T. H., and Ferreira, C. R. 2023. "Cyclicality of Social Indicators: An Analysis of Variance Based on Aggregate Methods for Brazil and Its Regions." *Observatorio De La Economia Latino American* 21(6): 5470–5491.

Lelkes, Y. 2016. "Mass Polarization: Manifestations and Measurements." *Public Opinion Quarterly* 80(S1): 392–410.

Lelkes, Y., Malka, A., and Soto, C. J. 2019. "Are Cultural and Economic Conservatism Positively Correlated? A Large-Scale Cross-National Test." *British Journal of Political Science* 49(3): 1045–1069.

Lenton, T. M. 2013. "Environmental Tipping Points." *Annual Review of Environment and Resources* 38(1): 1–29.

Lenton, T. M., and Williams, H. T. P. 2013. "On the Origin of Planetary-Scale Tipping Points." *Trends in Ecology & Evolution* 28(7): 380–382.

Lenton, T. M., Boulton, C. A., and Scheffer, M. 2022. "Resilience of Countries to Covid-19 Correlated with Trust." *Scientific Reports* 12(1): 75.

Lenton, T. M., Held, H., Kriegler, E., Hall, J. W., Lucht, W., Rahmstorf, S., and Schellnhuber, H. J. 2008. "Tipping Elements in the Earth's Climate System." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 105(6): 1786–1793.

Lenton, T. M., Xu, C., Abrams, J. F., Ghadiali, A., Loriani, S., Sakschewski, B., Zimm, C., and others. 2023. "Quantifying the Human Cost of Global Warming." *Nature Sustainability 6*: 1237–1247.

Leong, Y. C., Chen, J., Willer, R., and Zaki, J. 2020. "Conservative and Liberal Attitudes Drive Polarized Neural Responses to Political Content." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(44): 27731–27739.

Lergetporer, P., Angerer, S., Glätzle-Rützler, D., and Sutter, M. 2014. "Third-Party Punishment Increases Cooperation in Children through (Misaligned) Expectations and Conditional Cooperation." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 111(19): 6916–6921.

Lerner, J. S., and Keltner, D. 2001. "Fear, Anger, and Risk." *Journal of Personality and Social Psychology* 81(1): 146–159.

Leßmann, O. 2022. "Collectivity and the Capability Approach: Survey and Discussion." *Review of Social Economy* 80(4): 461–490.

Levi, M. 1988. *Of Rule and Revenue.* Oakland, CA: University of California Press.

Levi, M. 1999. "Death and Taxes: Extractive Equality and the Development of Democratic Institutions." *Democracy's Value*: 112–131.

Levi, M. 2022. "The Power of Beliefs." *Annual Review of Political Science* 25(1): 1–19.

Levi, M., Sacks, A., and Tyler, T. 2009. "Conceptualizing Legitimacy, Measuring Legitimating Beliefs." *American Behavioral Scientist* 53(3): 354–375.

Levin, S. A., Milner, H. V., and Perrings, C. 2021. "The Dynamics of Political Polarization." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(50): e2116950118.

Levin, S. A., and Weber, E. U. Forthcoming. "Polarization and the Psychology of Collectives." *Perspectives on Psychological Science*.

Levy, N. 2022. *Bad Beliefs: Why They Happen to Good People.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Li, W., Leng, Z., Yi, J., and Zhong, S. 2023. "A Multifaceted Poverty Reduction Program Has Economic and Behavioral Consequences." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(10): e2219078120.

Li, Y., Hu, J., Ruff, C. C., and Zhou, X. 2022. "Neurocomputational Evidence That Conflicting Prosocial Motives Guide Distributive Justice." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(49): e2209078119.

Liang, D., Guo, H., Nativi, S., Kulmala, M., Shirazi, Z., Chen, F., Kalonji, G., and others. 2023. "A Future for Digital Public Goods for Monitoring SDG Indicators." *Scientific Data* 10(1): 875.

Lianos, I., Smichowski, B. C., Lindeboom, J., and Lombardi, C. 2022. "Power in the Food Value Chain: Theory and Metrics." In Ivanov, A., Davis, D. and Lianos, I., (eds.), *Global Food Value Chains and Competition Law.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Libecap, G. D. 2014. "Addressing Global Environmental Externalities: Transaction Costs Considerations." *Journal of Economic Literature* 52(2): 424–479.

Lieder, F., and Griffiths, T. L. 2020. "Resource-Rational Analysis: Understanding Human Cognition as the Optimal Use of Limited Computational Resources." *Behavioral and Brain Sciences* 43: e1.

Lindbeck, A., Nyberg, S., and Weibull, J. W. 1999. "Social Norms and Economic Incentives in the Welfare State." *The Quarterly Journal of Economics* 114(1): 1–35.

Linos, E. 2023. Translating Behavioral Economics Evidence into Policy and Practice. Washington, D.C.: National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine.

Litovsky, Y., Loewenstein, G., Horn, S., and Olivola, C. Y. 2022. "Loss Aversion, the Endowment Effect, and Gain-Loss Framing Shape Preferences for Noninstrumental Information." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(34): e2202700119.

Liu, J., Hull, V., Luo, J., Yang, W., Liu, W., Viña, A., Vogt, C., and others. 2015. "Multiple Telecouplings and Their Complex Interrelationships." *Ecology and Society* 20(3).

Liu, Y., Li, S., Lin, W., Li, W., Yan, X., Wang, X., Pan, X., Rutledge, R. B., and Ma, Y. 2019. "Oxytocin Modulates Social Value Representations in the Amygdala." *Nature Neuroscience* 22(4): 633–641.

Lloyd's Register Foundation and Gallup 2022. *World Risk Poll 2021: A Resilient World? Understanding Vulnerability in a Changing Climate.* London: Lloyd's Register Foundation. https://wrp.lrfoundation.org.uk/LRF_2021_report2-resilience_online_version.pdf (accessed 1 December 2023).

Loomis, E. S. 1968. *The Pythagorean Proposition.* Washington, DC: National Council of Teachers of Mathematics.

Lowes, S. 2022. "Kinship Structure and the Family: Evidence from the Matrilineal Belt." Working Paper 30509, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Lukaszewski, A. W., Gurven, M., von Rueden, C. R., and Schmitt, D. P. 2017. "What Explains Personality Covariation? A Test of the Socioecological Complexity Hypothesis." *Social Psychological and Personality Science* 8(8): 943–952.

Lund, S., Manyika, J., Woetzel, J., Barriball, E., and Krishnan, M. 2020. "Risk, Resilience, and Rebalancing in Global Value Chains." McKinsey Global Institute.

Luskin, R. C., Sood, G., Fishkin, J. S., and Hahn, K. S. 2022. "Deliberative Distortions? Homogenization, Polarization, and Domination in Small Group Discussions." *British Journal of Political Science* 52(3): 1205–1225.

Luttmer, E. F. P., and Singhal, M. 2014. "Tax Morale." *Journal of Economic Perspectives* 28(4): 149–168.

Lybbert, T. J., and Wydick, B. 2018. "Poverty, Aspirations, and the Economics of Hope." *Economic Development and Cultural Change* 66(4): 709–753.

Mace, G. M., Reyers, B., Alkemade, R., Biggs, R., Chapin, F. S., Cornell, S. E., Díaz, S., and others. 2014. "Approaches to Defining a Planetary Boundary for Biodiversity." *Global Environmental Change* 28: 289–297.

MacGregor, H., Leach, M., Akello, G., Sao Babawo, L., Baluku, M., Desclaux, A., Grant, C., and others. 2022. "Negotiating Intersecting Precarities: Covid-19, Pandemic Preparedness and Response in Africa." *Medical Anthropology* 41(1): 19–33.

MacKuen, M., Wolak, J., Keele, L., and Marcus, G. E. 2010. "Civic Engagements: Resolute Partisanship or Reflective Deliberation." *American Journal of Political Science* 54(2): 440–458.

MacQueen, N. 2014. *The United Nations since 1945: Peacekeeping and the Cold War.* London: Taylor and Francis.

Malhi, Y. 2017. "The Concept of the Anthropocene." *Annual Review of Environment and Resources* 42(1): 77–104.

Malinzi, J., Juma, V. O., Madubueze, C. E., Mwaonanji, J., Nkem, G. N., Mwakilama, E., Mupedza, T. V., and others. 2023. "Covid-19 Transmission Dynamics and the Impact of Vaccination: Modelling, Analysis and Simulations." *Royal Society Open Science* 10(7): 221656.

Mantel, H. 2009. *Wolf Hall.* New York, NY: Henry Holt and Co.

Maor, E. 2019. *The Pythagorean Theorem: A 4,000-Year History.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Margalit, Y. 2012. "Lost in Globalization: International Economic Integration and the Sources of Popular Discontent." *International Studies Quarterly* 56(3): 484–500.

Marin, F. R., Zanon, A. J., Monzon, J. P., Andrade, J. F., Silva, E. H. F. M., Richter, G. L., Antolin, L. A. S., and others. 2022. "Protecting the Amazon Forest and Reducing Global Warming Via Agricultural Intensification." *Nature Sustainability* 5(12): 1018–1026.

Marion Suiseeya, K. R., Elhard, D. K., and Paul, C. J. 2021. "Toward a Relational Approach in Global Climate Governance: Exploring the Role of Trust." *Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change* 12(4): e712.

Marquardt, J. 2017. "Conceptualizing Power in Multi-Level Climate Governance." *Journal of Cleaner Production* 154: 167–175.

Marshall, M. G., T. Gurr. 2020. "Polity 5: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2018 (Dataset Users' Manual)."

Martin-Gutierrez, S., Losada, J. C., and Benito, R. M. 2023. "Multipolar Social Systems: Measuring Polarization Beyond Dichotomous Contexts." *Chaos, Solitons & Fractals* 169: 113244.

Martín-López, B., Felipe-Lucia, M. R., Bennett, E. M., Norström, A., Peterson, G., Plieninger, T., Hicks, C. C., and others. 2019. "A Novel Telecoupling Framework to Assess Social Relations across Spatial Scales for Ecosystem Services Research." *Journal of Environmental Management* 241: 251–263.

Martiniello, M. 2022. "Researching Arts, Culture, Migration and Change: A Multi (Trans) Disciplinary Challenge for International Migration Studies." *Comparative Migration Studies* 10(1): 1–11.

Mason, L. 2015. "'I Disrespectfully Agree': The Differential Effects of Partisan Sorting on Social and Issue Polarization." *American Journal of Political Science* 59(1): 128–145.

Mastroianni, A. M., and Dana, J. 2022. "Widespread Misperceptions of Long-Term Attitude Change." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(11): e2107260119.

Matheson, A. W., N., Gray, R., Uia, T., Lindberg, K., Irurzun Lopez, M., Walton, M., Shanthakumar, M., Cumming, J., Firestone, R., and Ellison-Loschmann, L. 2022. "Community-up System Change for Health and Wellbeing: Healthy Families NZ Summative Evaluation Report 2022." Te Whatu Ora—Health New Zealand, Wellington.

Matheson, A., Watene, K., Vujnovich, G., and Mackey, T. 2020. "Collective Impact: Shining the Light on Community Post Covid-19." *The Spinoff,* 27 August. https://thespinoff.co.nz/partner/27-08-2020/collective-impact-shining-the-light-on-community-post-covid-19.

Matina, S.-G. 2020. "E.U. Adopts Groundbreaking Stimulus to Fight Coronavirus Recession." *NY Times*, 20 July. https://www.nytimes.com/2020/07/20/world/europe/eu-stimulus-coronavirus.html.

Mattes, R., and Moreno, A. 2018. "Social and Political Trust in Developing Countries: Sub-Saharan Africa and Latin America." In Uslaner, E. M., (ed.), *The Oxford Handbook of Social and Political Trust.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Maxson Jones, K., Ankeny, R. A., and Cook-Deegan, R. 2018. "The Bermuda Triangle: The Pragmatics, Policies, and Principles for Data Sharing in the History of the Human Genome Project." *Journal of the History of Biology* 51(4): 693–805.

Mayer, A. P., and Smith, E. K. 2023. "Multidimensional Partisanship Shapes Climate Policy Support and Behaviours." *Nature Climate Change* 13(1): 32–39.

Mažar, N., and Soman, D. 2022. *Behavioral Science in the Wild.* Toronto: University of Toronto Press.

Mazrui, A. 2008. Democracy in Crisis in Postcolonial Africa: In Search of Checks and Balances. . *The Role of the Political Opposition for Democracy in Sub-Saharan Africa.* Teleborg Castle, Växjő University, Växjő, Sweden.

McAdams, D., McDade, K. K., Ogbuoji, O., Johnson, M., Dixit, S., and Yamey, G. 2020. "Incentivising Wealthy Nations to Participate in the Covid-19 Vaccine Global Access Facility (COVAX): A Game Theory Perspective." *BMJ Global Health* 5(11): e003627.

McBride, J., and Siripurapu, A. 2022. "What's Next for the WTO?" *Council on Foreign Relations Backgrounder*, 10 June. https://www.cfr.org/backgrounder/whats-next-wto.

McCarthy, F. M., Patterson, R. T., Head, M. J., Riddick, N. L., Cumming, B. F., Hamilton, P. B., Pisaric, M. F., and others. 2023. "The Varved Succession of Crawford Lake, Milton, Ontario, Canada as a Candidate Global Boundary Stratotype Section and Point for the Anthropocene Series." *The Anthropocene Review* 10(1): 146–176.

McConnell, C., Margalit, Y., Malhotra, N., and Levendusky, M. 2018. "The Economic Consequences of Partisanship in a Polarized Era." *American Journal of Political Science* 62(1): 5–18.

McCoy, J., and Somer, M. 2019. "Toward a Theory of Pernicious Polarization and How It Harms Democracies: Comparative Evidence and Possible Remedies." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science* 681(1): 234–271.

McCoy, J., Rahman, T., and Somer, M. 2018. "Polarization and the Global Crisis of Democracy: Common Patterns, Dynamics, and Pernicious Consequences for Democratic Polities." *American Behavioral Scientist* 62(1): 16–42.

McEvoy, D. M., and Cherry, T. L. 2016. "The Prospects for Paris: Behavioral Insights into Unconditional Cooperation on Climate Change." *Palgrave Communications* 2(1): 16056.

McIver, L., Woodward, A., Davies, S., Tibwe, T., and Iddings, S. 2014. "Assessment of the Health Impacts of Climate Change in Kiribati." *International Journal of Environmental Research and Public Health* 11(5): 5224–5240.

McLeman, R., Wrathall, D., Gilmore, E., Thornton, P., Adams, H., and Gemenne, F. 2021. "Conceptual Framing to Link Climate Risk Assessments and Climate-Migration Scholarship." *Climatic Change* 165: 1–7.

McNamara, R. A., and Henrich, J. 2017. "Kin and Kinship Psychology Both Influence Cooperative Coordination in Yasawa, Fiji." *Evolution and Human Behavior* 38(2): 197–207.

McNeil Jr., D. G. 2020. "How Can We Achieve Herd Immunity? Experts Are Quietly Upping the Number." *The New York Times*, 27 December 2020. https://www.nytimes.com/2020/12/24/health/herd-immunity-covid-coronavirus.html.

Meckling, J., and Karplus, V. J. 2023. "Political Strategies for Climate and Environmental Solutions." *Nature Sustainability* 6: 742–751.

Meckling, J., Lipscy, P. Y., Finnegan, J. J., and Metz, F. 2022. "Why Nations Lead or Lag in Energy Transitions." *Science* 378(6615): 31–33.

Medina, L. F. 2013. "The Analytical Foundations of Collective Action Theory: A Survey of Some Recent Developments." *Annual Review of Political Science* 16(1): 259–283.

Medvedev, D., Davenport, D., Talhelm, T., and Li, Y. 2024. "The Motivating Effect of Monetary over Psychological Incentives Is Stronger in WEIRD Cultures." *Nature Human Behaviour* 1–15.

Melin, Thomas. 2023. "War and Conflict Often Lead to High Inflation." University of Gothenburg, 30 March. https://www.gu.se/en/news/

war-and-conflict-often-lead-to-high-inflation. Accessed 13 February 2024.

Melis, A. P., and Raihani, N. J. 2023. "The Cognitive Challenges of Cooperation in Human and Nonhuman Animals." *Nature Reviews Psychology*: 523–536.

Mendoza, R. U. 2023. "Rebalancing Vs Decoupling: China–US Economic Ties and the Global Economy." *The Diplomat*, 10 February.

Mengel, F., and Weidenholzer, E. 2022. "Preferences for Redistribution." *Journal of Economic Surveys* n/a(n/a): 1–18.

Mertens, S., Herberz, M., Hahnel, U. J. J., and Brosch, T. 2022a. "The Effectiveness of Nudging: A Meta-Analysis of Choice Architecture Interventions across Behavioral Domains." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(1): e2107346118.

Mertens, S., Herberz, M., Hahnel, U. J. J., and Brosch, T. 2022b. "Reply to Maier et al., Szaszi et al., and Bakdash and Marusich: The Present and Future of Choice Architecture Research." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(31): e2202928119.

Merz, J. J., Barnard, P., Rees, W. E., Smith, D., Maroni, M., Rhodes, C. J., Dederer, J. H., and others. 2023. "World Scientists' Warning: The Behavioural Crisis Driving Ecological Overshoot." *Science Progress* 106(3): 00368504231201372.

Mesoudi, A., Chang, L., Dall, S. R. X., and Thornton, A. 2016. "The Evolution of Individual and Cultural Variation in Social Learning." *Trends in Ecology & Evolution* 31(3): 215–225.

Metcalf, G. E., and Stock, J. H. 2020. The Macroeconomic Impact of Europe's Carbon Taxes. NBER Working Paper 27488, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Meyer, J. W. 2010. "World Society, Institutional Theories, and the Actor." *Annual Review of Sociology* 36(1): 1–20.

Mian, A., Sufi, A., and Trebbi, F. 2014. "Resolving Debt Overhang: Political Constraints in the Aftermath of Financial Crises." *American Economic Journal: Macroeconomics* 6(2): 1–28.

Micah, A. E., Bhangdia, K., Cogswell, I. E., Lasher, D., Lidral-Porter, B., Maddison, E. R., Nguyen, T. N. N., and others. 2023. "Global Investments in Pandemic Preparedness and Covid-19: Development Assistance and Domestic Spending on Health between 1990 and 2026." *The Lancet Global Health* 11(3): e385–e413.

Michaelsen, M. 2020. "The Digital Transnational Repression Toolkit, and Its Silencing Effects: Special Report 2020 Perspectives on 'Everyday' Transnational Repression in an Age of Globalization." Washington DC: Freedom House

Micheletti, A. J. C., Brandl, E., and Mace, R. 2022. "What Is Cultural Evolution Anyway?" *Behavioral Ecology* 33(4): 667–669.

Mildenberger, M., and Tingley, D. 2019. "Beliefs About Climate Beliefs: The Importance of Second-Order Opinions for Climate Politics." *British Journal of Political Science* 49(4): 1279–1307.

Milkman, K. L., Patel, M. S., Gandhi, L., Graci, H. N., Gromet, D. M., Ho, H., Kay, J. S., and others. 2021. "A Megastudy of Text-Based Nudges Encouraging Patients to Get Vaccinated at an Upcoming Doctor's Appointment." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(20): e2101165118.

Miller, D. T., and McFarland, C. 1987. "Pluralistic Ignorance: When Similarity Is Interpreted as Dissimilarity." *Journal of Personality and Social Psychology* 53(2): 298.

Miller, S. 2020. "Generic Drugs: A Treatment for High-Cost Health Care." *Missouri Medicine* 117(1): 12–13.

Mitchell, R. B. 1994. "Regime Design Matters: International Oil Pollution and Treaty Compliance." *International Organization* 48(3): 425–458.

Mitchell, R. B., Andonova, L. B., Axelrod, M., Balsiger, J., Bernauer, T., Green, J. F., Hollway, J., Kim, R. E., and Morin, J.-F. 2020. "What We Know (and Could Know) About International Environmental Agreements." *Global Environmental Politics* 20(1): 103–121.

Mlaba, K., Banjo, F., and Lowery, T. 2023. "Shocking Photos of Extreme Weather around the World in 2023 So Far." https://www.globalcitizen.org/en/content/photos-extreme-weather-events-2023-climate-change.

Mokyr, J. 2013. "Cultural Entrepreneurs and the Origins of Modern Economic Growth." *Scandinavian Economic History Review* 61(1): 1–33.

Mokyr, J. 2016. "A Culture of Growth." *A Culture of Growth*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Molina, G. G., and Jensen, L. 2023. "Building Blocks out of the Crisis: The UN's SDG Stimulus Plan." UNDP Global Policy Network Brief, United Nations Development Programme, New York.

Molina, G., Ortiz, E., Reyes, A., and Garcia, P. 2014. "Human Development Outliers: Progress That Is Resilient to Shocks." Human Development Research Paper, United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Mondliwa, P., Roberts, S., and Ponte, S. 2021. "Competition and Power in Global Value Chains." *Competition & Change* 25(3–4): 328–349.

Monterrosa, E. C., Frongillo, E. A., Drewnowski, A., de Pee, S., and Vandevijvere, S. 2020. "Sociocultural Influences on Food Choices and Implications for Sustainable Healthy Diets." *Food and Nutrition Bulletin* 41(2_suppl): 59S–73S.

Moon, S., Alonso Ruiz, A., and Vieira, M. 2021. "Averting Future Vaccine Injustice." *New England Journal of Medicine* 385(3): 193–196.

Moon, S., Jambert, E., Childs, M., and von Schoen-Angerer, T. 2011. "A Win-Win Solution? A Critical Analysis of Tiered Pricing to Improve Access to Medicines in Developing Countries." *Globalization and Health* 7(1): 39.

Moore, M. 2023. "Tax Obsessions: Taxpayer Registration and the 'Informal Sector' in Sub-Saharan Africa." *Development Policy Review* 41(1): e12649.

Moore-Berg, S. L., Parelman, J. M., Lelkes, Y., and Falk, E. B. 2020. "Neural Polarization and Routes to Depolarization." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(46): 28552–28554.

Moravcsik, A. 1997. "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics." *International Organization* 51(4): 513–553.

Morehouse, K. N., Maddox, K., and Banaji, M. R. 2023. "All Human Social Groups Are Human, but Some Are More Human Than Others: A Comprehensive Investigation of the Implicit Association of 'Human' to US Racial/Ethnic Groups." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(22): e2300995120.

Morens, D. M., Folkers, G. K., and Fauci, A. S. 2022. "The Concept of Classical Herd Immunity May Not Apply to Covid-19." *The Journal of Infectious Diseases* 226(2): 195–198.

Morin, O., Jacquet, P. O., Vaesen, K., and Acerbi, A. 2021. "Social Information Use and Social Information Waste." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 376(1828): 20200052.

Moscona, J., Nunn, N., and Robinson, J. A. 2017. "Keeping It in the Family: Lineage Organization and the Scope of Trust in Sub-Saharan Africa." *American Economic Review* 107(5): 565–571.

Moscona, J., Nunn, N., and Robinson, J. A. 2020. "Segmentary Lineage Organization and Conflict in Sub-Saharan Africa." *Econometrica* 88(5): 1999–2036.

Moya, C. 2016. "Mechanisms of Collective Action in Transitioning Economies: A Case Study from the Peruvian Altiplano." *American Journal of Physical Anthropology* 2016: 235–235.

Moyer, J. D., Bohl, D., Hanna, T., Mapes, B. R., and Rafa, M. 2019. "Assessing the Impact of War on Development in Yemen." Sana'a: United Nations Development Programme.

Msemburi, W., Karlinsky, A., Knutson, V., Aleshin-Guendel, S., Chatterji, S., and Wakefield, J. 2023. "The WHO Estimates of Excess Mortality Associated with the Covid-19 Pandemic." *Nature* 613(7942): 130–137.

Murdoch, J. C., Sandler, T., and Sargent, K. 1997. "A Tale of Two Collectives: Sulphur Versus Nitrogen Oxides Emission Reduction in Europe." *Economica* 64(254): 281–301.

Murdock, E. G. 2018. "Storied with Land: 'Transitional Justice'on Indigenous Lands." *Journal of Global Ethics* 14(2): 232–239.

Muriuki, J., Hudson, D., Fuad, S., March, R. J., and Lacombe, D. J. 2023. "Spillover Effect of Violent Conflicts on Food Insecurity in Sub-Saharan Africa." *Food Policy* 115: 102417.

Muthukrishna, M., and Henrich, J. 2019. "A Problem in Theory." *Nature Human Behaviour* 3(3): 221–229.

Muthukrishna, M., and Schaller, M. 2020. "Are Collectivistic Cultures More Prone to Rapid Transformation? Computational Models of Cross-Cultural Differences, Social Network Structure, Dynamic Social Influence, and Cultural Change." *Personality and Social Psychology Review* 24(2): 103–120.

Mutz, D. C. 2018. "Status Threat, Not Economic Hardship, Explains the 2016 Presidential Vote."

Proceedings of the National Academy of Sciences 115(19): E4330–E4339.

Myers, N. 1992. *The Primary Source: Tropical Forests & Our Future.* New York: WW Norton & Company, Inc.

Naoi, M. 2020. "Survey Experiments in International Political Economy: What We (Don't) Know About the Backlash against Globalization." *Annual Review of Political Science* 23(1): 333–356.

Narula, R., and Pineli, A. 2019. "Improving the Developmental Impact of Multinational Enterprises: Policy and Research Challenges." *Journal of Industrial and Business Economics* 46: 1–24.

NASA (US National Aeronautics and Space Administration) Earth Obervatory. 2023. "Tracking Canada's Extreme 2023 Fire Season." NASA Earth Obervatory, 24 October. https://earthobservatory.nasa.gov/images/151985/tracking-canadas-extreme-2023-fire-season.

NASA (US National Aeronautics and Space Administration). 2023. "NASA Announces Summer 2023 Hottest on Record." Press Release, 14 September. https://www.nasa.gov/press-release/nasa-announces-summer-2023-hottest-on-record.

National Academy of Medicine. 2022. *Transforming Human Health: Celebrating 50 Years of Discovery and Progress.* Washington, DC: The National Academies Press.

Negev, M., Zea-Reyes, L., Caputo, L., Weinmayr, G., Potter, C., and Nazelle, A. d. 2022. "Barriers and Enablers for Integrating Public Health Cobenefits in Urban Climate Policy." *Annual Review of Public Health* 43(1): 255–270.

Neill, R., Neel, A. H., Cardona, C., Bishai, D., Gupta, S., Mohan, D., Jain, N., Basu, S., and Closser, S. 2023. "Everyday Capabilities Were a Path to Resilience During Covid-19: A Case Study of Five Countries." *Health Policy and Planning* 38(2): 192–204.

Nelson, L. D., Simmons, J., and Simonsohn, U. 2018. "Psychology's Renaissance." *Annual Review of Psychology* 69(1): 511–534.

Nemet, G. F. 2019. *How Solar Energy Became Cheap: A Model for Low-Carbon Innovation.* Abingdon, UK: Routledge.

Newell, J. P., Goldstein, B., and Foster, A. 2019. "A 40-Year Review of Food–Energy–Water Nexus Literature and Its Application to the Urban Scale." *Environmental Research Letters* 14(7): 073003.

Newell, P., and Simms, A. 2020. "Towards a Fossil Fuel Non-Proliferation Treaty." *Climate Policy* 20(8): 1043–1054.

Nichols, M. 2021. "'An Epidemic' of Coups, U.N. Chief Laments, Urging Security Council to Act." *Reuters*, 26 October. https://www.reuters.com/world/an-epidemic-coups-un-chief-laments-urging-security-council-act-2021-10-26/. Accessed 16 November 2023.

Nikiforakis, N. 2008. "Punishment and Counter-Punishment in Public Good Games: Can We Really Govern Ourselves?" *Journal of Public Economics* 92(1): 91–112.

Nisbet, C., Lestrat, K. E., and Vatanparast, H. 2022. "Food Security Interventions among Refugees around the Globe: A Scoping Review." *Nutrients* 14(3): 522.

Nitsch, F. J., Lüpken, L. M., Lüschow, N., and Kalenscher, T. 2022. "On the Reliability of Individual Economic Rationality Measurements." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(31): e2202070119.

NOAA (US National Oceanic and Atmospheric Administration) National Centers for Environmental Information 2023. "Monthly Global Climate Report for July 2023."

Nolan, B., Richiardi, M. G., and Valenzuela, L. 2019. "The Drivers of Income Inequality in Rich Countries." *Journal of Economic Surveys* 33(4): 1285–1324.

Nordhaus, W. 2015. "Climate Clubs: Overcoming Free-Riding in International Climate Policy." *American Economic Review* 105(4): 1339–1370.

Nordhaus, W. 2020. "The Climate Club: How to Fix a Failing Global Effort." *Foreign Affairs* 99: 10–17.

Nordhaus, W. 2021. "Dynamic Climate Clubs: On the Effectiveness of Incentives in Global Climate Agreements." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(45): e2109988118.

Norris, P. Forthcoming. "'Things Fall Apart, the Center Cannot Hold': Fractionalized and Polarized Party Systems in Western Democracies." *European Political Science*.

Norris, P., and Inglehart, R. 2011. *Sacred and Secular: Religion and Politics Worldwide.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Norris, P., and Inglehart, R. 2019. *Cultural Backlash: Trump, Brexit, and Authoritarian Populism.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

North, D. C. 1990. *Institutions, Institutional Change and Economic Performance.* Cambridge: Cambridge University Press.

Nosek, B. A., Hardwicke, T. E., Moshontz, H., Allard, A., Corker, K. S., Dreber, A., Fidler, F., and others. 2022. "Replicability, Robustness, and Reproducibility in Psychological Science." *Annual Review of Psychology* 73(1): 719–748.

Noury, A., and Roland, G. 2020. "Identity Politics and Populism in Europe." *Annual Review of Political Science* 23: 421–439.

Nunn, N. 2008. "The Long-Term Effects of Africa's Slave Trades." *The Quarterly Journal of Economics* 123(1): 139–176.

Nunn, N. 2009. "The Importance of History for Economic Development." *Annual Review of Economics* 1(1): 65–92.

Nunn, N. 2020. "The Historical Roots of Economic Development." *Science* 367(6485).

Nunn, N. 2022. "On the Dynamics of Human Behavior: The Past, Present, and Future of Culture, Conflict, and Cooperation." *AEA Papers and Proceedings* 112: 15–37.

Nunn, N., and Wantchekon, L. 2011. "The Slave Trade and the Origins of Mistrust in Africa." *American Economic Review* 101(7): 3221–3252.

Nunn, N., Qian, N., and Wen, J. 2023. "Trust and Democracy: Political Stability in Times of Economic Crisis." Working Paper.

Nussbaum, M. C. 2013. *Political Emotions.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Nyborg, K., Anderies, J. M., Dannenberg, A., Lindahl, T., Schill, C., Schlüter, M., Adger, W. N., and others. 2016. "Social Norms as Solutions." *Science* 354(6308): 42–43.

Nye Jr, J. S. 2001. "Globalization's Democratic Deficit: How to Make International Institutions More Accountable." *Foreign Affairs* 80: 2.

Nyhan, B. 2020. "Facts and Myths About Misperceptions." *Journal of Economic Perspectives* 34(3): 220–236.

Nyhan, B. 2021. "Why the Backfire Effect Does Not Explain the Durability of Political Misperceptions." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(15): e1912440117.

Nyhan, B., Porter, E., and Wood, T. J. 2022. "Time and Skeptical Opinion Content Erode the Effects of Science Coverage on Climate Beliefs and Attitudes." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(26): e2122069119.

O'Madagain, C., and Tomasello, M. 2022. "Shared Intentionality, Reason-Giving and the Evolution of Human Culture." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 377(1843): 20200320.

Oatis, J. 2023. "Maui Fires: What to Know About Hawaii's Deadliest Disaster, Damage and Death Toll." *Reuters*, 21 August. https://www.reuters.com/world/us/how-did-hawaii-wildfires-start-what-know-about-maui-big-island-blazes-2023-08-11/.

Obaidi, M., Anjum, G., Bierwiaczonek, K., Dovidio, J. F., Ozer, S., and Kunst, J. R. 2023. "Cultural Threat Perceptions Predict Violent Extremism Via Need for Cognitive Closure." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(20): e2213874120.

Obermeier, A. M., and Rustad, S. A. 2023. "Conflict Trends: A Global Overview, 1946–2022." PRIO Paper, Peace Research Institute Oslo, Oslo.

Obradovich, N., Özak, Ö., Martín, I., Ortuño-Ortín, I., Awad, E., Cebrián, M., Cuevas, R., and others. 2022. "Expanding the Measurement of Culture with a Sample of Two Billion Humans." *Journal of The Royal Society Interface* 19(190): 20220085.

OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2023. *Global Humanitarian Overview 2024.* New York: OCHA.

Oeberst, A., and Imhoff, R. 2023. "Toward Parsimony in Bias Research: A Proposed Common Framework of Belief-Consistent Information Processing for a Set of Biases." *Perspectives on Psychological Science*: 17456916221148147.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2023. *PISA 2022 Results (Volume I): The State of Learning and Equity in Education*. Paris: OECD Publishing.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2017. *OECD Guidelines on Measuring Trust.* Paris: OECD.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2018. *Concentration in Seed Markets Potential Effects and Policy Responses*. Paris: OECD Publishing.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2019. *Tax Morale: What Drives People and Businesses to Pay Tax?* Paris: OECD.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2021. *Using Trade to Fight Covid-19: Manufacturing and Distributing Vaccines*. Paris: OECD.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2022. *Climate Finance Provided and Mobilised by Developed Countries in 2016-2020 Insights from Disaggregated Analysis.* Paris: OECD Publishing.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2024a. "Economic Impact Assessment of the Global Minimum Tax: Summary." OECD, Paris.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2024b. "Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes." OECD, Paris.

Oehl, B., Schaffer, L. M., and Bernauer, T. 2017. "How to Measure Public Demand for Policies When There Is No Appropriate Survey Data?" *Journal of Public Policy* 37(2): 173–204.

Ohtsuki, H., and Iwasa, Y. 2006. "The Leading Eight: Social Norms That Can Maintain Cooperation by Indirect Reciprocity." *Journal of Theoretical Biology* 239(4): 435–444.

Olaberria, E. R., Carmen 2022. "The Reversal Problem: Development Going Backwards." Let's Talk Development [Blog], 15 April. https://blogs.worldbank.org/developmenttalk/reversal-problem-development-going-backwards.

Olitsky, N. H., and Cosgrove, S. B. 2023. "Cutting Our Losses: The Effects of a Loss-Aversion Strategy On student Learning Gains." *The Journal of Economic Education* 54(1): 1–16.

Oliver, P. E. 1993. "Formal Models of Collective Action." *Annual Review of Sociology* 19(1): 271–300.

Olson, M. 1971. *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups, with a New Preface and Appendix.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Olson, M. 2012. "The Logic of Collective Action [1965]." *Contemporary Sociological Theory* 124.

Onu, D. 2016. "Measuring Tax Compliance Attitudes: What Surveys Can Tell Us About Tax Compliance Behaviour." *Advances in Taxation.* Leeds, UK: Emerald Group Publishing Limited.

OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative) and UNDP (United Nations Development Programme) 2023. *2023 Global Multidimensional Poverty Index (MPI): Unstacking Global Poverty: Data for High Impact Action.* Oxford, UK: OPHI and New York: UNDP.

Ord, T. 2020. *The Precipice: Existential Risk and the Future of Humanity.* New York: Hachette Books.

Oreskes, N. 2015. "The Fact of Uncertainty, the Uncertainty of Facts and the Cultural Resonance of Doubt." *Philosophical Transactions of the Royal Society A: Mathematical, Physical and Engineering Sciences* 373(2055): 20140455.

Oreskes, N. 2019. *Why Trust Science.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Oreskes, N., and Conway, E. M. 2011. *Merchants of Doubt: How a Handful of Scientists Obscured the Truth on Issues from Tobacco Smoke to Global Warming.* New York, NY: Bloomsburry Press.

Osborne, D., Costello, T. H., Duckitt, J., and Sibley, C. G. 2023. "The Psychological Causes and Societal Consequences of Authoritarianism." *Nature Reviews Psychology* 2(4): 220–232.

Ostrom, E. 1990. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Ostrom, E. 1998. "A Behavioral Approach to the Rational Choice Theory of Collective Action: Presidential Address, American Political Science Association, 1997." *American Political Science Review* 92(1): 1–22.

Ostrom, E. 2000. "Collective Action and the Evolution of Social Norms." *Journal of Econic Perspectives* 14(3): 137–158.

Ostrom, E. 2007. "A Diagnostic Approach for Going Beyond Panaceas." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 104(39): 15181–15187.

Ostrom, E. 2009a. "A Polycentric Approach for Coping with Climate Change." Available at SSRN 1934353.

Ostrom, E. 2009b. *Understanding Institutional Diversity.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Ostrom, E., Burger, J., Field, C. B., Norgaard, R. B., and Policansky, D. 1999. "Revisiting the Commons: Local Lessons, Global Challenges." *Science* 284(5412): 278–282.

Otto, I. M., Donges, J. F., Cremades, R., Bhowmik, A., Hewitt, R. J., Lucht, W., Rockström, J., and others. 2020. "Social Tipping Dynamics for Stabilizing Earth's Climate by 2050." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(5): 2354–2365.

Otto, I. M., Wiedermann, M., Cremades, R., Donges, J. F., Auer, C., and Lucht, W. 2020. "Human Agency in the Anthropocene." *Ecological Economics* 167: 106463.

Overy, R. 2021. *Blood and Ruins: The Great Imperial War, 1931–1945.* London: Penguin.

Pachauri, S., Pelz, S., Bertram, C., Kreibiehl, S., Rao, N. D., Sokona, Y., and Riahi, K. 2022. "Fairness Considerations in Global Mitigation Investments." *Science* 378(6624): 1057–1059.

Pachauri, S., Pelz, S., Bertram, C., Rao, N. D., and Riahi, K. 2023. "Response to Comment on 'Fairness Considerations in Global Mitigation Investments.'" *Science* 380(6646): eadh1463.

Pacheco, P. 2012. "Soybean and Oil Palm Expansion in South America: A Review of Main Trends and Implications of Soybean Production." CIFOR Working Paper 90, Center for International Forestry Research, Bogor, Indonesia.

Palazzo, M., and Vollero, A. 2022. "A Systematic Literature Review of Food Sustainable Supply Chain Management (Fsscm): Building Blocks and Research Trends." *The TQM Journal* 34(7): 54–72.

Papada, E., Altman, D., Angiolillo, F., Gastaldi, L., Köhler, T., Lundstedt, M., Natsika, N., and others. 2023. *Defiance in the Face of Autocratization. Democracy Report 2023*. Gothenburg, Sweden: V-Dem Institute.

Parajuly, K., Kuehr, R., Awasthi, A. K., Fitzpatrick, C., Lepawsky, J., Smith, E., Widmer, R., and Zeng, X. 2019. *Future E-Waste Scenarios*. Bonn, Germany: Solving the E-waste Problem Initiative; Bonn, Germany: United Nations University Vice Rectorate–Sustainable Cycles Programme; and Osaka, Japan: United Nations Environment Programme–International Environmental Technology Centre.

Pascual, U., Balvanera, P., Anderson, C. B., Chaplin-Kramer, R., Christie, M., González-Jiménez, D., Martin, A., and others. 2023. "Diverse Values of Nature for Sustainability." *Nature* 620(7975): 813–823.

Patel, K., Robertson, E., Kwong, A. S., Griffith, G. J., Willan, K., Green, M. J., Di Gessa, G., and others. 2022. "Psychological Distress before and During the Covid-19 Pandemic among Adults in the United Kingdom Based on Coordinated Analyses of 11 Longitudinal Studies." *JAMA Network Open* 5(4): e227629–e227629.

Pattberg, P., and Stripple, J. 2008. "Beyond the Public and Private Divide: Remapping Transnational Climate Governance in the 21st Century." *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics* 8: 367–388.

Patterson, J., Wyborn, C., Westman, L., Brisbois, M. C., Milkoreit, M., and Jayaram, D. 2021. "The Political Effects of Emergency Frames in Sustainability." *Nature Sustainability* 4(10): 841–850.

Pearson, A. R., Schuldt, J. P., Romero-Canyas, R., Ballew, M. T., and Larson-Konar, D. 2018. "Diverse Segments of the US Public Underestimate the Environmental Concerns of Minority and Low-Income Americans." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(49): 12429–12434.

Pecetta, S., Nandi, A., Weller, C., Harris, V., Fletcher, H., Berlanda Scorza, F., Pizza, M., and others. 2023. "Vaccines for a Sustainable Planet." *Science Translational Medicine* 15(685): eadf1093.

Pecetta, S., Tortorice, D., Scorza, F. B., Pizza, M., Dougan, G., Hatchett, R., Black, S., Bloom, D. E., and Rappuoli, R. 2022. "The Trillion Dollar Vaccine Gap." *Science Translational Medicine* 14(638): eabn4342.

Pelenc, J., Bazile, D., and Ceruti, C. 2015. "Collective Capability and Collective Agency for Sustainability: A Case Study." *Ecological Economics* 118: 226–239.

Pellowe, K. E., Meacham, M., Peterson, G. D., and Lade, S. J. 2023. "Global Analysis of Reef Ecosystem

Services Reveals Synergies, Trade-Offs and Bundles." *Ecosystem Services* 63: 101545.

Peng, W., Iyer, G., Bosetti, V., Chaturvedi, V., Edmonds, J., Fawcett, A. A., Hallegatte, S., and others. 2021. "Climate Policy Models Need to Get Real About People—Here's How." *Nature* 594(7862): 174–176.

Pereira, M. M. 2021. "Understanding and Reducing Biases in Elite Beliefs About the Electorate." *American Political Science Review* 115(4): 1308–1324.

Perrings, C., Hechter, M., and Mamada, R. 2021. "National Polarization and International Agreements." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(50): e2102145118.

Persky, J. 1995. "The Ethology of Homo Economicus." *Journal of Economic Perspectives* 9(2): 221–231.

Persson, Å., and Bennich, T. 2023. *Global Sustainable Development Report 2023.* New York: United Nations.

Pew Research Center. 2014. *Political Polarization in the American Public*. Washington, DC: Pew Research Center.

Pfattheicher, S., Petersen, M. B., and Böhm, R. 2022. "Information About Herd Immunity through Vaccination and Empathy Promote Covid-19 Vaccination Intentions." *Health Psychology* 41(2): 85–93.

Pierotti, R. S. 2013. "Increasing Rejection of Intimate Partner Violence:Evidence of Global Cultural Diffusion." *American Sociological Review* 78(2): 240–265.

Pilkington, V., Keestra, S. M., and Hill, A. 2022. "Global Covid-19 Vaccine Inequity: Failures in the First Year of Distribution and Potential Solutions for the Future." *Frontiers in Public Health* 10: 821117.

Pilling, D., and Schipani, A. 2023. "War in Tigray May Have Killed 600,000 People, Peace Mediator Says." *Financial Times,* 15 January. https://www.ft.com/content/2f385e95-0899-403a-9e3b-ed8c24adf4e7.

Piotrowski, J., Różycka-Tran, J., Baran, T., and Żemojtel-Piotrowska, M. 2019. "Zero-Sum Thinking as Mediator of the Relationship of National Attitudes with (Un)Willingness to Host Refugees in Own Country." *International Journal of Psychology* 54(6): 722–730.

Piquero, A. R., Jennings, W. G., Jemison, E., Kaukinen, C., and Knaul, F. M. 2021. "Domestic Violence during the COVID-19 Pandemic-Evidence from a Systematic Review and Meta-Analysis." *Journal of Criminal Justice* 74: 101806.

Pittel, K., and Rübbelke, D. T. G. 2008. "Climate Policy and Ancillary Benefits: A Survey and Integration into the Modelling of International Negotiations on Climate Change." *Ecological Economics* 68(1): 210–220.

Poast, P. 2023. When So Many 'Frozen Conflicts' Go Hot, It's Not Just Coincidence. *World Politics Review.*

Pollan, M. 2002. *The Botany of Desire: A Plant's-Eye View of the World.* Random house trade paperbacks.

Pouliot, V., and Thérien, J.-P. 2023. *Global Policymaking.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Powell, J. A. 2022. "Overcoming Toxic Polarization: Lessons in Effective Bridging." *Law & Inequality* 40: 247.

Powers, K. E., Kertzer, J. D., Brooks, D. J., and Brooks, S. G. 2022. "What's Fair in International Politics? Equity, Equality, and Foreign Policy Attitudes." *Journal of Conflict Resolution* 66(2): 217–245.

Powers, S. T., Perret, C., and Currie, T. E. 2023. "Playing the Political Game: The Coevolution of Institutions with Group Size and Political Inequality." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 378(1883): 20220303.

Powers, S. T., van Schaik, C. P., and Lehmann, L. 2016. "How Institutions Shaped the Last Major Evolutionary Transition to Large-Scale Human Societies." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 371(1687): 20150098.

Prados de la Escosura, L. 2022. *Human Development and the Path to Freedom: 1870 to the Present.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Prentice, D. A., and Miller, D. T. 1993. "Pluralistic Ignorance and Alcohol Use on Campus: Some Consequences of Misperceiving the Social Norm." *Journal of Personality and Social Psychology* 64(2): 243.

Prichard, W. 2015. *Taxation, Responsiveness and Accountability in Sub-Saharan Africa.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Prichard, W. 2022. "Unpacking 'Tax Morale': Distinguishing between Conditional and Unconditional Views of Tax Compliance." Working Paper, International Centre for Tax and Development, Brighton, UK.

Prichard, W., Custers, A. L., Dom, R., Davenport, S. R., and Roscitt, M. A. 2019. "Innovations in Tax Compliance: Conceptual Framework." Policy Research Working Paper 9032, World Bank, Washington, DC.

Prinzing, F. 1916. *Epidemics Resulting from Wars.* London: H. Milford.

Pujolar, G., Oliver-Anglès, A., Vargas, I., and Vázquez, M.-L. 2022. "Changes in Access to Health Services During the Covid-19 Pandemic: A Scoping Review." *International Journal of Environmental Research and Public Health* 19(3): 1749.

Purzycki, B. G., Apicella, C., Atkinson, Q. D., Cohen, E., McNamara, R. A., Willard, A. K., Xygalatas, D., Norenzayan, A., and Henrich, J. 2016. "Moralistic Gods, Supernatural Punishment and the Expansion of Human Sociality." *Nature* 530(7590): 327–330.

Rahman, T. 2023. "Poverty, Agency, and Development." *Social Philosophy and Policy* 40(1): 9–35.

Rahwan, Z., Yoeli, E., and Fasolo, B. 2019. "Heterogeneity in Banker Culture and Its Influence on Dishonesty." *Nature* 575(7782): 345–349.

Rajapaksa, D., Gifford, R., Torgler, B., Garcia-Valiñas, M., Athukorala, W., Managi, S., and Wilson, C. 2019. "Do Monetary and Non-Monetary Incentives Influence Environmental Attitudes and Behavior? Evidence from an Experimental Analysis." *Resources, Conservation and Recycling* 149: 168–176.

Rakow, T., Cheung, N. Y., and Restelli, C. 2020. "Losing My Loss Aversion: The Effects of Current and Past Environment on the Relative Sensitivity to Losses and Gains." *Psychonomic Bulletin & Review* 27(6): 1333–1340.

Rand, D. G. 2016. "Cooperation, Fast and Slow:Meta-Analytic Evidence for a Theory of Social Heuristics and Self-Interested Deliberation." *Psychological Science* 27(9): 1192–1206.

Rand, D. G., and Nowak, M. A. 2013. "Human Cooperation." *Trends in Cognitive Sciences* 17(8): 413–425.

Rand, D. G., Dreber, A., Ellingsen, T., Fudenberg, D., and Nowak, M. A. 2009. "Positive Interactions Promote Public Cooperation." *Science* 325(5945): 1272–1275.

Rao, L.-L., Han, R., Ren, X.-P., Bai, X.-W., Zheng, R., Liu, H., Wang, Z.-J., and others. 2011. "Disadvantage and Prosocial Behavior: The Effects of the Wenchuan Earthquake." *Evolution and Human Behavior* 32(1): 63–69.

Rao, R. 2022. "Smashing Success: Humanity Has Diverted an Asteroid for the First Time." *Nature*.

Rasmussen, A., and Reher, S. 2023. "(Inequality in) Interest Group Involvement and the Legitimacy of Policy Making." *British Journal of Political Science* 53(1): 45–64.

Rathbun, B. C. 2011. "Before Hegemony: Generalized Trust and the Creation and Design of International Security Organizations." *International Organization* 65(2): 243–273.

Rauschmayer, F., Polzin, C., Mock, M., and Omann, I. 2018. "Examining Collective Action through the Capability Approach: The Example of Community Currencies." *Journal of Human Development and Capabilities* 19(3): 345–364.

Ravens-Sieberer, U., Devine, J., Napp, A.-K., Kaman, A., Saftig, L., Gilbert, M., Reiß, F., and others. 2023. "Three Years into the Pandemic: Results of the Longitudinal German Copsy Study on Youth Mental Health and Health-Related Quality of Life." *Frontiers in Public Health* 11: 1129073.

Rawls, J. 1993. *The Law of Peoples.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Reck, D., and Seibold, A. 2023. "The Welfare Economics of Reference Dependence." Working Paper 31381, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Redvers, N., Celidwen, Y., Schultz, C., Horn, O., Githaiga, C., Vera, M., Perdrisat, M., and others. 2022. "The Determinants of Planetary Health: An Indigenous Consensus Perspective." *The Lancet Planetary Health* 6(2): e156–e163.

Regan, P. M. 2002. "Third-Party Interventions and the Duration of Intrastate Conflicts." *Journal of Conflict Resolution* 46(1): 55–73.

Reimann, L., Vafeidis, A. T., and Honsel, L. E. 2023. "Population Development as a Driver of Coastal Risk: Current Trends and Future Pathways." *Cambridge Prisms: Coastal Futures* 1: e14.

Reinsberg, B., and Westerwinter, O. 2021. "The Global Governance of International Development:

Documenting the Rise of Multi-Stakeholder Partnerships and Identifying Underlying Theoretical Explanations." *The Review of International Organizations* 16(1): 59–94.

Reyes, G., and Gasparini, L. 2022. "Are Fairness Perceptions Shaped by Income Inequality? Evidence from Latin America." *The Journal of Economic Inequality* 20(4): 893–913.

Rhoads, S. A., Cutler, J., and Marsh, A. A. 2021. "A Feature-Based Network Analysis and fMRI Meta-Analysis Reveal Three Distinct Types of Prosocial Decisions." *Social Cognitive and Affective Neuroscience* 16(12): 1214–1233.

Rhoads, S. A., O'Connell, K., Berluti, K., Ploe, M. L., Elizabeth, H. S., Amormino, P., Li, J. L., and others. 2023a. "Neural Responses Underlying Extraordinary Altruists' Generosity for Socially Distant Others." *PNAS Nexus* 2(7).

Rhoads, S. A., Vekaria, K. M., O'Connell, K., Elizabeth, H. S., Rand, D. G., Kozak Williams, M. N., and Marsh, A. A. 2023b. "Unselfish Traits and Social Decision-Making Patterns Characterize Six Populations of Real-World Extraordinary Altruists." *Nature Communications* 14(1): 1807.

Richardson, M., Hamlin, I., Elliott, L. R., and White, M. P. 2022. "Country-Level Factors in a Failing Relationship with Nature: Nature Connectedness as a Key Metric for a Sustainable Future." *Ambio* 51(11): 2201–2213.

Richerson, P. J., Boyd, R. T., and Efferson, C. 2024. "Agentic Processes in Cultural Evolution: Relevance to Anthropocene Sustainability." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 379(1893): 20220252.

Richerson, P., Baldini, R., Bell, A. V., Demps, K., Frost, K., Hillis, V., Mathew, S., and others. 2016. "Cultural Group Selection Plays an Essential Role in Explaining Human Cooperation: A Sketch of the Evidence." *Behavioral and Brain Sciences* 39.

Richter, F. 2023. "Charted: Where Does the US Lithium Battery Supply Come From?" https://www.weforum.org/agenda/2023/03/charted-where-does-the-us-lithium-battery-supply-come-from/. Accessed 5 August 2023.

Rigaud, K. K., De Sherbinin, A., Jones, B., Bergmann, J., Clement, V., Ober, K., Schewe, J., and others. 2018. "Groundswell. Preparing for Internal Climate Migration." World Bank, Washington DC.

Ring, P., Schütt, C. A., and Snower, D. J. 2023. "Care and Anger Motives in Social Dilemmas." *Theory and Decision* 95(2): 273–308.

Ringsmuth, A. K., Otto, I. M., van den Hurk, B., Lahn, G., Reyer, C. P. O., Carter, T. R., Magnuszewski, P., and others. 2022. "Lessons from Covid-19 for Managing Transboundary Climate Risks and Building Resilience." *Climate Risk Management* 35: 100395.

Rinscheid, A., Pianta, S., and Weber, E. U. 2021. "What Shapes Public Support for Climate Change Mitigation Policies? The Role of Descriptive Social Norms and Elite Cues." *Behavioural Public Policy* 5(4): 503–527.

Roberts, G., Raihani, N., Bshary, R., Manrique, H. M., Farina, A., Samu, F., and Barclay, P. 2021. "The Benefits of Being Seen to Help Others: Indirect Reciprocity and Reputation-Based Partner Choice." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 376(1838): 20200290.

Robertson, R. E., Green, J., Ruck, D. J., Ognyanova, K., Wilson, C., and Lazer, D. 2023. "Users Choose to Engage with More Partisan News Than They Are Exposed to on Google Search." *Nature*.

Rockström, J., Beringer, T., Hole, D., Griscom, B., Mascia, M. B., Folke, C., and Creutzig, F. 2021. "Opinion: We Need Biosphere Stewardship That Protects Carbon Sinks and Builds Resilience." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(38): e2115218118.

Rockström, J., Gupta, J., Lenton, T. M., Qin, D., Lade, S. J., Abrams, J. F., Jacobson, L., and others. 2021. "Identifying a Safe and Just Corridor for People and the Planet." *Earth's Future* 9(4): e2020EF001866.

Rockström, J., Gupta, J., Qin, D., Lade, S. J., Abrams, J. F., Andersen, L. S., Armstrong McKay, D. I., and others. 2023. "Safe and Just Earth System Boundaries." *Nature* 619: 102–111.

Rockström, J., Kotzé, L., Milutinović, S., Biermann, F., Brovkin, V., Donges, J., Ebbesson, J., and others. 2024. "The Planetary Commons: A New Paradigm for Safeguarding Earth-Regulating Systems in the Anthropocene." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 121(5): e2301531121.

Rockström, J., Steffen, W., Noone, K., Persson, Å., Chapin, F. S., Lambin, E. F., Lenton, T. M., and others. 2009. "A Safe Operating Space for Humanity." *Nature* 461(7263): 472–475.

Rode, J., and Weber, A. 2016. "Does Localized Imitation Drive Technology Adoption? A Case Study on Rooftop Photovoltaic Systems in Germany." *Journal of Environmental Economics and Management* 78: 38–48.

Rodríguez-Pose, A. 2012. "Trade and Regional Inequality." *Economic Geography* 88(2): 109–136.

Rodríguez-Pose, A. 2018. "The Revenge of the Places That Don't Matter (and What to Do About It)." *Cambridge Journal of Regions, Economy and Society* 11(1): 189–209.

Rodríguez-Pose, A. 2022. "The Rise of Populism and the Revenge of the Places That Don't Matter." In Velasco, A., and Bucelli, I., (eds.), *Populism: Origins and Alternative Policy Responses*. London: LSE Press.

Rodríguez-Pose, A., Terrero-Davila, J., and Lee, N. 2023. "Left-Behind Vs. Unequal Places: Interpersonal Inequality, Economic Decline, and the Rise of Populism in the US and Europe." *Journal of Economic Geography* 23: 951–977.

Rodrik, D. 2011. *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy.* New York: WW Norton & Company.

Rodrik, D. 2018. "Populism and the Economics of Globalization." *Journal of International Business Policy* 1: 12–33.

Rodrik, D. 2021. "Why Does Globalization Fuel Populism? Economics, Culture, and the Rise of Right-Wing Populism." *Annual Review of Economics* 13: 133–170.

Rodrik, D. 2023. "Lecture: The Future of Globalization: The Good, the Bad, and the Ugly." https://www.youtube.com/watch?v=icBSxc7XeC0&t=1604s. Accessed 20 August 2023.

Rodrik, D., Subramanian, A., and Trebbi, F. 2004. "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development." *Journal of Economic Growth* 9(2): 131–165.

Roemer, J. E. 2019. *How We Cooperate: A Theory of Kantian Optimization.* Yale: Yale University Press.

Rogers, K., and Mandavili, A. 2020. "Trump Administration Signals Formal Withdrawal from WHO." *The New York Times*, 8 July.

Rojek-Giffin, M., Lebreton, M., Daunizeau, J., Fariña, A., Gross, J., and De Dreu, C. K. W. 2023. "Learning Rules of Engagement for Social Exchange within and between Groups." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(19): e2218443120.

Röllicke, L. 2023. "Polarisation, Identity and Affect - Conceptualising Affective Polarisation in Multi-Party Systems." *Electoral Studies* 85: 102655.

Romano, A., Balliet, D., Yamagishi, T., and Liu, J. H. 2017. "Parochial Trust and Cooperation across 17 Societies." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 114(48): 12702–12707.

Romano, A., Sutter, M., Liu, J. H., and Balliet, D. 2021a. "Political Ideology, Cooperation and National Parochialism across 42 Nations." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 376(1822): 20200146.

Romano, A., Sutter, M., Liu, J. H., Yamagishi, T., and Balliet, D. 2021b. "National Parochialism Is Ubiquitous across 42 Nations around the World." *Nature Communications* 12(1): 4456.

Romer, P. 1993. "Idea Gaps and Object Gaps in Economic Development." *Journal of Monetary Economics* 32(3): 543–573.

Romer, P. M. 1986. "Increasing Returns and Long-Run Growth." *Journal of Political Economy* 94(5): 1002–1037.

Romer, P. M. 1990. "Endogenous Technological Change." *Journal of political Economy* 98(5, Part 2): S71–S102.

Romer, P. M. 1994. "The Origins of Endogenous Growth." *Journal of Economic Perspectives* 8(1): 3–22.

Rommel, T., and Walter, S. 2018. "The Electoral Consequences of Offshoring: How the Globalization of Production Shapes Party Preferences." *Comparative Political Studies* 51(5): 621–658.

Rosenwald, M. S. 2021. "History's Deadliest Pandemics, from Ancient Rome to Modern America." *The Washington Post,* 3 October. https://www.washingtonpost.com/graphics/2020/local/retropolis/coronavirus-deadliest-pandemics/. Accessed 9 February 2024.

Roser, M., and Ritchie, H. 2023. "HIV/AIDS." Our World in Data. https://ourworldindata.org/hiv-aids.

Rossi, G., Dingemanse, M., Floyd, S., Baranova, J., Blythe, J., Kendrick, K. H., Zinken, J., and Enfield, N. J. 2023. "Shared Cross-Cultural Principles Underlie Human Prosocial Behavior at the Smallest Scale." *Scientific Reports* 13(1): 6057.

Roth, J., and Mazziotta, A. 2015. "Adaptation and Validation of a German Multidimensional and Multicomponent Measure of Social Identification." *Social Psychology* 46: 277–290.

Rovenskaya, E., Gomez Echeverri, L., and Patil, P. 2023. "Human Development, Sustainability, and Agency." International Institute for Applied Systems Analysis, Laxenburg, Austria.

Rowntree, O. 2019. *The Mobile Gender Gap Report 2019.* London: GSMA.

Roy, E. A. 2019. "One Day We'll Disappear: Tuvalu's Sinking Islands." *The Guardian*, 16 May. https://www.theguardian.com/global-development/2019/may/16/one-day-disappear-tuvalu-sinking-islands-rising-seas-climate-change.

Różycka-Tran, J., Alessandri, G., Jurek, P., and Olech, M. 2018. "A Test of Construct Isomorphism of the Belief in a Zero-Sum Game Scale: A Multilevel 43-Nation Study." *PloS One* 13(9): e0203196.

Ruggeri, K., and Panin, A., and Vdovic, M., and Većkalov, B., and Abdul-Salaam, N., and Achterberg, J., and Akil, C., and others. 2022. "The Globalizability of Temporal Discounting." *Nature Human Behaviour* 6(10): 1386–1397.

Ruggie, J. G. 1992. "Multilateralism: The Anatomy of an Institution." *International Organization* 46(3): 561–598.

Ruggie, J. G. 1998. "What Makes the World Hang Together? Neo-Utilitarianism and the Social Constructivist Challenge." *International Organization* 52(4): 855–885.

Rustagi, D., Engel, S., and Kosfeld, M. 2010. "Conditional Cooperation and Costly Monitoring Explain Success in Forest Commons Management." *Science* 330(6006): 961–965.

Saad-Roy, C. M., and Traulsen, A. 2023. "Dynamics in a Behavioral–Epidemiological Model for Individual Adherence to a Nonpharmaceutical Intervention." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(44): e2311584120.

Saak, A. E., and Hennessy, D. A. 2018. "A Model of Reporting and Controlling Outbreaks by Public Health Agencies." *Economic Theory* 66(1): 21–64.

Sachs, J. D., Karim, S. S. A., Aknin, L., Allen, J., Brosbøl, K., Colombo, F., Barron, G. C., and others. 2022. "The Lancet Commission on Lessons for the Future from the Covid-19 Pandemic." *The Lancet* 400(10359): 1224–1280.

Sacks, A. 2012. "Can Donors and Non-State Actors Undermine Citizens' Legitimating Beliefs?" Policy Research Working Paper 6158. World Bank, Washington, DC.

Saez, E. 2010. "Do Taxpayers Bunch at Kink Points?" *American Economic Journal: Economic Policy* 2(3): 180–212.

Sala-i-Martin, X. 2007. "Economic Integration, Growth, and Poverty." Integration and Trade Policy Issues Paper, July 2007, Inter-American Development Bank, Integration and Trade Sector, Washington, DC.

Salali, G. D., Juda, M., and Henrich, J. 2015. "Transmission and Development of Costly Punishment in Children." *Evolution and Human Behavior* 36(2): 86–94.

Sampat, B. N., and Shadlen, K. C. 2021. "The Covid-19 Innovation System." *Health Affairs* 40(3): 400–409.

Sandler, T. 1997. *Global Challenges: An Approach to Environmental, Political, and Economic Problems.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Sandler, T. 1998. "Global and Regional Public Goods: A Prognosis for Collective Action." *Fiscal Studies* 19(3): 221–247.

Sandler, T. 2015. "Collective Action: Fifty Years Later." *Public Choice* 164(3): 195–216.

Sandler, T. 2016. "Strategic Aspects of Difficult Global Challenges." *Global Policy* 7: 33–44.

Sandler, T. 2017. "Environmental Cooperation: Contrasting International Environmental Agreements." *Oxford Economic Papers* 69(2): 345–364.

Sandler, T. 2020. "Covid-19 and Collective Action." *Peace Economics, Peace Science and Public Policy* 26(3).

Sandler, T. 2023. "Covid-19 Activities: Publicness and Strategic Concerns." *Games* 14(1): 7.

Sandler, T., and Arce M., D. G. 2002. "A Conceptual Framework for Understanding Global and Transnational Public Goods for Health." *Fiscal Studies* 23(2): 195–222.

Sanfey, A. G., Rilling, J. K., Aronson, J. A., Nystrom, L. E., and Cohen, J. D. 2003. "The Neural Basis of Economic Decision-Making in the Ultimatum Game." *Science* 300(5626): 1755–1758.

Sanogo, T. 2019. "Does Fiscal Decentralization Enhance Citizens' Access to Public Services and Reduce Poverty? Evidence from Côte D'ivoire Municipalities in a Conflict Setting." *World Development* 113: 204–221.

Santomauro, D. F., Herrera, A. M. M., Shadid, J., Zheng, P., Ashbaugh, C., Pigott, D. M., Abbafati, C., and others. 2021. "Global Prevalence and Burden of Depressive and Anxiety Disorders in 204 Countries and Territories in 2020 Due to the Covid-19 Pandemic." *The Lancet* 398(10312): 1700–1712.

Santos, F. P., Lelkes, Y., and Levin, S. A. 2021. "Link Recommendation Algorithms and Dynamics of Polarization in Online Social Networks." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(50): e2102141118.

Satici, B., Saricali, M., Satici, S. A., and Griffiths, M. D. 2020. "Intolerance of Uncertainty and Mental Wellbeing: Serial Mediation by Rumination and Fear of Covid-19." *International Journal of Mental Health and Addiction*.

Sauer, H., Blunden, C., Eriksen, C., and Rehren, P. 2021. "Moral Progress: Recent Developments." *Philosophy Compass* 16(10): e12769.

Saville, M., Cramer, J. P., Downham, M., Hacker, A., Lurie, N., Van der Veken, L., Whelan, M., and Hatchett, R. 2022. "Delivering Pandemic Vaccines in 100 Days—What Will It Take?" *New England Journal of Medicine* 387(2): e3.

Saxena, A., Atuire, C., Banda, A., Baker, B., Chiwa, E., Fleurbaey, M., Herlitz, A., and others. 2022. "Pandemic Preparedness and Response: Key Provisions for a New Treaty." Binghamton, NY.

Schady, N., Holla, A., Sabarwal, S., Silva, J., and Chang, A. 2023. *Collapse and Recovery: How the Covid-19 Pandemic Eroded Human Capital and What to Do About It.* Washington, DC: World Bank.

Schaeffer, K. 2020. "Key Facts About Women's Suffrage around the World, a Century after U.S. Ratified 19th Amendment." Pew Research Center. https://www.pewresearch.org/short-reads/2020/10/05/key-facts-about-womens-suffrage-around-the-world-a-century-after-u-s-ratified-19th-amendment/.

Schäfer, M., Haun, D. B. M., and Tomasello, M. 2015. "Fair Is Not Fair Everywhere." *Psychological Science* 26(8): 1252–1260.

Scheffer, M., Borsboom, D., Nieuwenhuis, S., and Westley, F. 2022. "Belief Traps: Tackling the Inertia of Harmful Beliefs." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(32): e2203149119.

Scheidel, A., Fernández-Llamazares, Á., Bara, A. H., Del Bene, D., David-Chavez, D. M., Fanari, E., Garba, I., and others. 2023. "Global Impacts of Extractive and Industrial Development Projects on Indigenous Peoples' Lifeways, Lands, and Rights." *Science Advances* 9(23): eade9557.

Schelber, N. 2023. "Harvard Scholar Who Studies Honesty Is Accused of Fabricating Findings." *New York Times*, June 24.

Schell, J. 1982. *The Fate of the Earth; the Abolition; the Unconquerable World.* New York: Library of America.

Schelling, T. C. 1965. "Strategic Analysis and Social Problems." *Social Problems* 12(4): 367–379.

Schelling, T. C. 1978. *Micromotives and Macrobehavior.* New York: W. W. Norton & Company.

Schilke, O., Reimann, M., and Cook, K. S. 2021. "Trust in Social Relations." *Annual Review of Sociology* 47(1): 239–259.

Schill, C., and Rocha, J. C. 2023. "Sustaining Local Commons in the Face of Uncertain Ecological Thresholds: Evidence from a Framed Field Experiment with Colombian Small-Scale Fishers." *Ecological Economics* 207: 107695.

Schill, C., Anderies, J. M., Lindahl, T., Folke, C., Polasky, S., Cárdenas, J. C., Crépin, A.-S., and others. 2019. "A More Dynamic Understanding of Human Behaviour for the Anthropocene." *Nature Sustainability* 2(12): 1075–1082.

Schiller, L., Bailey, M., Jacquet, J., and Sala, E. 2018. "High Seas Fisheries Play a Negligible Role in Addressing Global Food Security." *Science Advances* 4(8): eaat8351.

Schimmelpfennig, R., and Muthukrishna, M. 2023. "Cultural Evolutionary Behavioural Science in Public Policy." *Behavioural Public Policy*: 1–31.

Schimmelpfennig, R., Razek, L., Schnell, E., and Muthukrishna, M. 2022. "Paradox of Diversity in the Collective Brain." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 377(1843): 20200316.

Schlüter, M., Baeza, A., Dressler, G., Frank, K., Groeneveld, J., Jager, W., Janssen, M. A., and others. 2017. "A Framework for Mapping and Comparing Behavioural Theories in Models of Social-Ecological Systems." *Ecological Economics* 131: 21–35.

Schneider, C. J. 2018. "The Domestic Politics of International Cooperation." *Oxford Research Encyclopedia of Politics*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Schraeder, P. J. 2000. *African Politics and Society: A Mosaic in Transformation.* Belmont, CA: Thomson/Wadsworth.

Schulz, J. F. 2022. "Kin Networks and Institutional Development." *The Economic Journal* 132(647): 2578–2613.

Schulz, J. F., Bahrami-Rad, D., Beauchamp, J. P., and Henrich, J. 2019. "The Church, Intensive Kinship, and Global Psychological Variation." *Science* 366(6466).

Schwandt, H., and Von Wachter, T. 2020. "Socioeconomic Decline and Death: Midlife Impacts of Graduating in a Recession." NBER Working Paper w26638, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Schwerhoff, G. 2016. "The Economics of Leadership in Climate Change Mitigation." *Climate Policy* 16(2): 196–214.

Schwetz, T. A., and Fauci, A. S. 2019. "The Extended Impact of Human Immunodeficiency Virus/AIDS Research." *The Journal of Infectious Diseases* 219(1): 6–9.

Scoones, I., Stirling, A., Abrol, D., Atela, J., Charli-Joseph, L., Eakin, H., Ely, A., and others. 2020. "Transformations to Sustainability: Combining Structural, Systemic and Enabling Approaches." *Current Opinion in Environmental Sustainability* 42: 65–75.

Semieniuk, G., Ghosh, J., and Folbre, N. 2023. "Technical Comment on 'Fairness Considerations in Global Mitigation Investments.'" *Science* 380(6646): eadg5893.

Sen, A. 1973. "Behaviour and the Concept of Preference." *Economica* 40(159): 241–259.

Sen, A. 1977. "Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory." *Philosophy & Public Affairs* 6(4): 317–344.

Sen, A. 1985. "Well-Being, Agency and Freedom: The Dewey Lectures 1984." *The Journal of Philosophy* 82(4): 169–221.

Sen, A. 1991. *On Ethics and Economics.* New York: Wiley.

Sen, A. 1997. "Maximization and the Act of Choice." *Econometrica* 65(4): 745–779.

Sen, A. 1999. *Development as Freedom.* New York, NY: Anchor Books.

Sen, A. 2005. *The Argumentative Indian: Writings on Indian History, Culture and Identity.* New York: Picador/Farrar, Straus and Giroux.

Sen, A. 2006. *Identity and Violence: The Illusion of Destiny.* New York: W. W. Norton & Company.

Sen, A. 2008. "Why and How Is Health a Human Right?" *The Lancet* 372(9655): 2010.

Sen, A. 2009a. "The Fog of Identity." *Politics, Philosophy & Economics* 8(3): 285–288.

Sen, A. 2009b. *The Idea of Justice.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sen, A. 2013. "The Ends and Means of Sustainability." *Journal of Human Development and Capabilities* 14(1): 6–20.

Sen, A. 2016. "The Ends and Means of Sustainability." In Lessmann, O., and Rauschmayer, F., (eds.), *The Capability Approach and Sustainability.* New York: Routledge.

Sénit, C.-A. 2020. "Leaving No One Behind? The Influence of Civil Society Participation on the Sustainable Development Goals." *Environment and Planning C: Politics and Space* 38(4): 693–712.

Seong, J. W., Birshan, M., Woetzel, L., Lamanna, C., Condon, J., and Devesa, T. 2024. "Geopolitics and the Geometry of Global Trade." McKinsey Global Institute.

Seong, J., White, O., Woetzel, J., Smit, S., Devesa, T., Birshan, M., and Samandari, H. 2022. "Global Flows: The Ties That Bind in an Interconnected World." McKinsey Global Institute Discussion Paper (November).

Settersten, R. A. 2018. "Nine Ways That Social Relationships Matter for the Life Course." In Alwin, D., Felmlee, D., and Kreager, D., (eds.), *Social Networks and the Life Course*. Frontiers in Sociology and Social Research, vol 2. Cham, Switzerland: Springer.

Seyoum, B. 2021. "State Fragility and Human Development: A Study with Special Emphasis on Social Cohesion." *International Journal of Social Economics* 48(1): 39–61.

Shafir, E. 2013. *The Behavioral Foundations of Public Policy.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Shanmugaratnam, T., Summers, L., Okonjo-Iweala, N., Botin, A., El-Erian, M., Frenkel, J., Grynspan, R., and others. 2021. "A Global Deal for out Pandemic Age." *Report of the G20 High Level Independent Panel*.

Sheffer, L., John Loewen, P., Walgrave, S., Bailer, S., Breunig, C., Helfer, L., Pilet, J.-B., Varone, F., and Vliegenthart, R. 2023. "How Do Politicians Bargain? Evidence from Ultimatum Games with Legislators in Five Countries." *American Political Science Review*: 1–19.

Shenai, N., End, N., Koosakul, J., and Said, A. 2023. The Financial Cost of Using Special Drawing Rights. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Shi, L., Romić, I., Ma, Y., Wang, Z., Podobnik, B., Stanley, H. E., Holme, P., and Jusup, M. 2020. "Freedom of Choice Adds Value to Public Goods." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(30): 17516–17521.

Shidore, S. 2023. "The Return of the Global South." *Foreign Affairs*, 31 August.

Shiffman, J., and Shawar, Y. R. 2022. "Framing and the Formation of Global Health Priorities." *The Lancet* 399(10339): 1977–1990.

Shiller, R. J. 2006. "Managing Risks to National Economies: The Role of Macro Markets." In Kaul, I., and Conceição, P., (eds.), *The New Public Finance: Responding to Global Challenges.* New York: Oxford University Press.

Shiller, R. J. 2017. "Narrative Economics." *American Economic Review* 107(4): 967–1004.

Shiller, R., Joy, M., Ostry, J. D., and Benford, J. 2018. *Sovereign GDP-Linked Bonds: Rationale and Design.* Paris and London: CEPR Press.

Shun, K.-l., and Wong, D. B. 2004. *Confucian Ethics: A Comparative Study of Self, Autonomy, and Community.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Sibert, J., Senina, I., Lehodey, P., and Hampton, J. 2012. "Shifting from Marine Reserves to Maritime Zoning for Conservation of Pacific Bigeye Tuna *Thunnus Obesus*." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 109(44): 18221–18225.

Siegrist, M., and Bearth, A. 2021. "Worldviews, Trust, and Risk Perceptions Shape Public Acceptance of Covid-19 Public Health Measures." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(24): e2100411118.

Simmons, J. P., Nelson, L. D., and Simonsohn, U. 2011. "False-Positive Psychology:Undisclosed Flexibility in Data Collection and Analysis Allows Presenting Anything as Significant." *Psychological Science* 22(11): 1359–1366.

Sinding Bentzen, J. 2019. "Acts of God? Religiosity and Natural Disasters across Subnational World Districts." *The Economic Journal* 129(622): 2295–2321.

Sinnott-Armstrong, W., and McKee, P. 2022. "Certain Prosocial Motives Limit Redistribution Aimed at Equality." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(51): e2219059119.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2023. *Trends in World Military Expenditure 2022*. Stockholm: SIPRI.

Sirleaf, E. J., and Clark, H. 2021. "Report of the Independent Panel for Pandemic Preparedness and Response: Making Covid-19 the Last Pandemic." *The Lancet* 398(10295): 101–103.

Sklair, L. 2020. "Globalization and the Challenge of the Anthropocene." In Rossi, I., (ed.), *Challenges of Globalization and Prospects for an Inter-Civilizational World Order.* Cham, Switzerland: Springer International Publishing.

Slaughter, A.-M. 2004. *A New World Order.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Slemrod, J. 2004. "The Economics of Corporate Tax Selfishness." *National Tax Journal* 57(4): 877–899.

Slemrod, J. 2019. "Tax Compliance and Enforcement." *Journal of Economic Literature* 57(4): 904–954.

Smerdon, D., Offerman, T., and Gneezy, U. 2020. "'Everybody's Doing It': On the Persistence of Bad Social Norms." *Experimental Economics* 23(2): 392–420.

Smith, R., Woodward, D., Acharya, A., Beaglehole, R., and Drager, N. 2004. "Communicable Disease Control: A 'Global Public Good' Perspective." *Health Policy and Planning* 19(5): 271–278.

Snyder, C. R. 1995. "Conceptualizing, Measuring, and Nurturing Hope." *Journal of Counseling & Development* 73(3): 355–360.

Snyder, C. R. 2000. *Handbook of Hope: Theory, Measures, and Applications.* San Diego, CA: Academic Press.

Sommer, C. 2019. Social Cohesion and Economic Development: Unpacking the Relationship. Briefing Paper 16/2019, German Development Institute, Bonn, Germany.

Song, X.-P., Hansen, M. C., Potapov, P., Adusei, B., Pickering, J., Adami, M., Lima, A., and others. 2021. "Massive Soybean Expansion in South America since 2000 and Implications for Conservation." *Nature Sustainability* 4(9): 784–792.

Sonntag, D. 2010. *AIDS and Aid: A Public Good Approach.* Springer Science & Business Media.

Soontjens, K. 2023. "Voters Don't Care Too Much About Policy: How Politicians Conceive of Voting Motives." *Research & Politics* 10(2): 20531680231176180.

Spadaro, G., Graf, C., Jin, S., Arai, S., Inoue, Y., Lieberman, E., Rinderu, M. I., and others. 2022. "Cross-Cultural Variation in Cooperation: A Meta-Analysis." *Journal of Personality and Social Psychology* 123(5): 1024–1088.

Sparkman, G., Geiger, N., and Weber, E. U. 2022. "Americans Experience a False Social Reality by Underestimating Popular Climate Policy Support by Nearly Half." *Nature Communications* 13(1): 4779.

Sparkman, G., Howe, L., and Walton, G. 2021. "How Social Norms Are Often a Barrier to Addressing Climate Change but Can Be Part of the Solution." *Behavioural Public Policy* 5(4): 528–555.

Spilker, G., Nguyen, Q., Koubi, V., and Böhmelt, T. 2020. "Attitudes of Urban Residents Towards Environmental Migration in Kenya and Vietnam." *Nature Climate Change* 10(7): 622–627.

Sprengholz, P., Henkel, L., Betsch, C., and Böhm, R. 2023a. "Understanding Climate Polarization: Identification with and Discrimination between Climate Policy Opinion Groups." PsyArXiv Preprint.

Sprengholz, P., Henkel, L., Böhm, R., and Betsch, C. 2023b. "Historical Narratives About the Covid-19 Pandemic Are Motivationally Biased." *Nature* 623(7987): 588–593.

Standing Committee on Fisheries and Oceans. 2002. *Foreign Overfishing: Its Impacts and Solutions*. Ottawa: House of Commons of Canada.

Stanford, P. K. 2017. "Bending toward Justice." *Philosophy of Science* 84(2): 369–376.

Stanford, P. K. 2018. "The Difference between Ice Cream and Nazis: Moral Externalization and the Evolution of Human Cooperation." *Behavioral and Brain Sciences* 41: e95.

Stango, V., and Zinman, J. 2022. "We Are All Behavioural, More, or Less: A Taxonomy of Consumer Decision-Making." *The Review of Economic Studies* 90(3): 1470–1498.

Stanley, S. K., Hogg, T. L., Leviston, Z., and Walker, I. 2021. "From Anger to Action: Differential Impacts of Eco-Anxiety, Eco-Depression, and Eco-Anger on Climate Action and Wellbeing." *The Journal of Climate Change and Health* 1: 100003.

Stantcheva, S., Alesina, A., and Miano, A. 2019. "Immigration and Redistribution." Working Paper 24733, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Staples, A. 2006. *The Birth of Development How the World Bank, Food Agricultural Organization, and the World Health Organization Changed the World, 1945–1965* Kent, OH: Kent University Press.

Statista. 2023. "Number of Smartphone Mobile Network Subscriptions Worldwide from 2016 to 2022, with Forecasts from 2023 to 2028." https://www.statista.com/statistics/330695/number-of-smartphone-users-worldwide/. Accessed 5 September 2023.

Steffen, W., Broadgate, W., Deutsch, L., Gaffney, O., and Ludwig, C. 2015. "The Trajectory of the Anthropocene: The Great Acceleration." *The Anthropocene Review* 2(1): 81–98.

Steffen, W., Richardson, K., Rockström, J., Cornell, S. E., Fetzer, I., Bennett, E. M., Biggs, R., and others. 2015. "Planetary Boundaries: Guiding Human Development on a Changing Planet." *Science* 347(6223).

Steffen, W., Rockström, J., Richardson, K., Lenton, T. M., Folke, C., Liverman, D., Summerhayes, C. P., and others. 2018. "Trajectories of the Earth System in the Anthropocene." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 115(33): 8252–8259.

Steg, L. 2023. "Psychology of Climate Change." *Annual Review of Psychology* 74(1): 391–421.

Stenner, P., and Andreouli, E. 2023. "Revisioning Psychology and Deglobalisation: The Case of Brexit." *Theory & Psychology* 33(2): 209–226.

Sterelny, K. 2019. "Evolutionary Foundations for a Theory of Moral Progress?" *Analyse & Kritik* 41(2): 205–216.

Stets, J. E., and Serpe, R. T. 2013. "Identity Theory." In Delamater, J. and Ward, A., (eds.), *Handbook of Social Psychology.* Dordrecht, Netherlands: Springer.

Stewart, A. J., and Raihani, N. 2023. "Group Reciprocity and the Evolution of Stereotyping." *Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences* 290(1991): 20221834.

Stewart, A. J., McCarty, N., and Bryson, J. J. 2020. "Polarization under Rising Inequality and Economic Decline." *Science Advances* 6(50).

Stewart, A. J., Plotkin, J. B., and McCarty, N. 2021. "Inequality, Identity, and Partisanship: How Redistribution Can Stem the Tide of Mass Polarization." *PNAS* 118(e2102140118).

Stewart, F., Holdstock, D., and Jarquin, A. 2002. "Root Causes of Violent Conflict in Developing Countriescommentary: Conflict—from Causes to Prevention?" *BMJ* 324(7333): 342–345.

Stiglitz Commission. 2009. "Report of the Commission of Experts of the President of the United Nations General Assembly on Reforms of the International Monetary and Financial System." United Nations, New York.

Stiglitz, J. 1998. "Distinguished Lecture on Economics in Government: The Private Uses of Public Interests: Incentives and Institutions." *Journal of Economic Perspectives* 12(2): 3–22.

Stiglitz, J. E. 1995. *The Theory of International Public Goods and the Architecture of International Organizations.* Department for Economic and Social Information and Policy Analysis.

Stiglitz, J. E. 1996. "Some Lessons from the East Asian Miracle." *The World Bank Research Observer* 11(2): 151–177.

Stiglitz, J. E. 1999. "Knowledge as a Global Public Good." In Kaul, I., (ed.), *Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century*. New York: Oxford Academic.

Stiglitz, J. E. 2002. *Globalization and Its Discontents.* New York: W. W. Norton & Company.

Stiglitz, J. E. 2007. *Making Globalization Work.* New York: W. W. Norton & Company.

Stiglitz, J. E. 2015. "Overcoming the Copenhagen Failure with Flexible Commitments." *Economics of Energy & Environmental Policy* 4(2): 29–36.

Stiglitz, J. E. 2021. "The Proper Role of Government in the Market Economy: The Case of the Post-Covid Recovery." *Journal of Government and Economics* 1: 100004.

Stiglitz, J. E., and Greenwald, B. 2014. *Creating a Learning Society.* New York: Columbia University Press.

Stiglitz, J. E., and Kaldor, M. 2013. *The Quest for Security: Protection without Protectionism and the Challenge of Global Governance.* New York: Columbia University Press.

Stiglitz, J. E., and Kosenko, A. 2024a. "The Economics of Information in a World of Disinformation: A Survey Part 1: Indirect Communication." Working Paper 32049, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Stiglitz, J. E., and Kosenko, A. 2024b. "The Economics of Information in a World of Disinformation: A Survey Part 2: Direct Communication." Working Paper 32050, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Stiglitz, J., and Stern, N. 2017. *Report of the High-Level Commission on Carbon Prices.* Washington, DC: World Bank.

Stirling, A. 2015. "Emancipating Transformations: From Controlling 'the Transition' to Culturing Plural Radical Progress 1." *The Politics of Green Transformations*. Routledge.

Stoddard, I., Anderson, K., Capstick, S., Carton, W., Depledge, J., Facer, K., Gough, C., and others. 2021. "Three Decades of Climate Mitigation: Why Haven't We

Bent the Global Emissions Curve?" *Annual Review of Environment and Resources* 46(1): 653–689.

Stone, D., and Moloney, K. 2019. *The Oxford Handbook of Global Policy and Transnational Administration.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Stone, D., and Schmider, A. 2023. "Expert Knowledge for Global Pandemic Policy: A Chorus of Evidence or a Clutter of Global Commissions?" *Policy and Society*: puad022.

Stone, L. 2015. "Quantitative Analysis of Women's Participation in Peace Processes." In O'Reilly, M., Súilleabháin, A. Ó., and Paffenholz, T., (eds.), *Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes*. New York: International Peace Institute.

Strandberg, K., Himmelroos, S., and Grönlund, K. 2019. "Do Discussions in Like-Minded Groups Necessarily Lead to More Extreme Opinions? Deliberative Democracy and Group Polarization." *International Political Science Review* 40(1): 41–57.

Stray, B., Lamb, A., Kaushik, A., Vovrosh, J., Rodgers, A., Winch, J., Hayati, F., and others. 2022. "Quantum Sensing for Gravity Cartography." *Nature* 602(7898): 590–594.

Sturgeon, T. J. 2008. "From Commodity Chains to Value Chains: Interdisciplinary Theory Building in an Age of Globalization." In Bair, J., (ed.), *Frontiers of Commodity Chain Research*. Redwood City, CA: Stanford University Press.

Sturgeon, T. J., and Kawakami, M. 2010. *Global Value Chains in the Electronics Industry: Was the Crisis a Window of Opportunity for Developing Countries?* Washington, DC: World Bank.

Sunstein, C. R. 2022. "The Distributional Effects of Nudges." *Nature Human Behaviour* 6(1): 9–10.

Supran, G., and Oreskes, N. 2021. "Rhetoric and Frame Analysis of Exxonmobil's Climate Change Communications." *One Earth* 4(5): 696–719.

Suzman, M. 2023. "The Roots of the Global South's New Resentment: How Rich Countries' Selfish Pandemic Responses Stoked Distrust." *Foreign Affairs*.

Swidler, A. 1986. "Culture in Action: Symbols and Strategies." *American Sociological Review* 51(2): 273–286.

Swindle, J. 2023. "Pathways of Global Cultural Diffusion: Mass Media and People's Moral Declarations About Men's Violence against Women." *American Sociological Review* 88(4): 742–779.

Sytsma, T. 2020. "RCEP Forms the World's Largest Trading Bloc. What Does This Mean for Global Trade?" https://www.rand.org/pubs/commentary/2020/12/rcep-forms-the-worlds-largest-trading-bloc-what-does.html. Accessed 11 November 2023.

Szaszi, B., Higney, A., Charlton, A., Gelman, A., Ziano, I., Aczel, B., Goldstein, D. G., Yeager, D. S., and Tipton, E. 2022. "No Reason to Expect Large and Consistent Effects of Nudge Interventions." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(31): e2200732119.

Szaszi, B., Palinkas, A., Palfi, B., Szollosi, A., and Aczel, B. 2018. "A Systematic Scoping Review of the Choice Architecture Movement: Toward Understanding When and Why Nudges Work." *Journal of Behavioral Decision Making* 31(3): 355–366.

Szekely, A., Lipari, F., Antonioni, A., Paolucci, M., Sánchez, A., Tummolini, L., and Andrighetto, G. 2021. "Evidence from a Long-Term Experiment That Collective Risks Change Social Norms and Promote Cooperation." *Nature Communications* 12(1): 5452.

Tabassum, N., and Nayak, B. S. 2021. "Gender Stereotypes and Their Impact on Women's Career Progressions from a Managerial Perspective." *IIM Kozhikode Society & Management Review* 10(2): 192–208.

Taberna, A., Filatova, T., Hadjimichael, A., and Noll, B. 2023. "Uncertainty in Boundedly Rational Household Adaptation to Environmental Shocks." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(44): e2215675120.

Tajfel, H., and Turner, J. C. 2001. "An Integrative Theory of Intergroup Conflict." In Hogg, M. and Abrams, D., (eds.), *Intergroup Relations: Key Readings.*

Tajfel, H., Turner, J. C., Austin, W. G., and Worchel, S. 1979. "An Integrative Theory of Intergroup Conflict." In Austin, W. G. and Worchel, S., (eds.), *Psychology of Intergroup Relations.* Brooks/Cole Publishers.

Talhelm, T. 2020. "Emerging Evidence of Cultural Differences Linked to Rice Versus Wheat Agriculture." *Current Opinion in Psychology* 32: 81–88.

Tannenbaum, D., Maréchal, M. A., and Cohn, A. 2023. "A Closer Look at Civic Honesty in Collectivist Cultures." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(49): e2313586120.

te Wierik, S. A., Cammeraat, E. L. H., Gupta, J., and Artzy-Randrup, Y. A. 2021. "Reviewing the Impact of Land Use and Land-Use Change on Moisture Recycling and Precipitation Patterns." *Water Resources Research* 57(7): e2020WR029234.

Teaiwa, K. 2021. "Artist Statement." *Journal of Human Rights and the Environment* 12(1): 100–102.

Thaler, R. H. 2018. "From Cashews to Nudges: The Evolution of Behavioral Economics." *American Economic Review* 108(6): 1265–1287.

Thaler, R. H., and Sunstein, C. R. 2003. "Libertarian Paternalism." *American Economic Review* 93(2): 175–179.

Thielmann, I., Spadaro, G., and Balliet, D. 2020. "Personality and Prosocial Behavior: A Theoretical Framework and Meta-Analysis." *Psychological Bulletin* 146(1): 30.

Thomas, C. C., and Markus, H. R. 2023. "Enculturating the Science of International Development: Beyond the WEIRD Independent Paradigm." *Journal of Cross-Cultural Psychology* 54(2): 195–214.

Thomas, C. C., Otis, N. G., Abraham, J. R., Markus, H. R., and Walton, G. M. 2020. "Toward a Science of Delivering Aid with Dignity: Experimental Evidence and Local Forecasts from Kenya." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(27): 15546–15553.

Thompson, A. Forthcoming. *Humanitarianism on Trial. How a Global System of Aid, Development and Human Rights Emerged through the End of Empire.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Thompson, K. M. 2022. "Polio Eradication: What Kind of World Do We Want?" *The Lancet Infectious Diseases* 22(2): 161–163.

Thompson, K. M., and Kalkowska, D. A. 2021. "An Updated Economic Analysis of the Global Polio Eradication Initiative." *Risk Analysis* 41(2): 393–406.

Thompson, K. M., and Tebbens, R. J. D. 2007. "Eradication Versus Control for Poliomyelitis: An Economic Analysis." *The Lancet* 369(9570): 1363–1371.

Thompson, K. M., Kalkowska, D. A., and Badizadegan, K. 2022. "Health Economic Analysis of Vaccine Options for the Polio Eradication Endgame: 2022–2036." *Expert Review of Vaccines* 21(11): 1667–1674.

Tierney, J. E., Pausata, F. S. R., and deMenocal, P. B. 2017. "Rainfall Regimes of the Green Sahara." *Science Advances* 3(1): e1601503.

Tierney, J. E., Poulsen, C. J., Montañez, I. P., Bhattacharya, T., Feng, R., Ford, H. L., Hönisch, B., and others. 2020a. "Past Climates Inform Our Future." *Science* 370(6517).

Tierney, J. E., Zhu, J., King, J., Malevich, S. B., Hakim, G. J., and Poulsen, C. J. 2020b. "Glacial Cooling and Climate Sensitivity Revisited." *Nature* 584(7822): 569–573.

Tilman, A. R., Dixit, A. K., and Levin, S. A. 2019. "Localized Prosocial Preferences, Public Goods, and Common-Pool Resources." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 116(12): 5305–5310.

Tingley, D., and Tomz, M. 2022. "The Effects of Naming and Shaming on Public Support for Compliance with International Agreements: An Experimental Analysis of the Paris Agreement." *International Organization* 76(2): 445–468.

Toivonen, H. 2022. "Themes of Climate Change Agency: A Qualitative Study on How People Construct Agency in Relation to Climate Change." *Humanities and Social Sciences Communications* 9(1): 102.

Tokita, C. K., Guess, A. M., and Tarnita, C. E. 2021. "Polarized Information Ecosystems Can Reorganize Social Networks Via Information Cascades." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(50): e2102147118.

Tomasello, M. 1999. *The Cultural Origins of Human Cognition.* Cambridge, MA: Harvard university press.

Tomasello, M. 2022. *The Evolution of Agency.* Cambridge, MA: MIT Press.

Tomasello, M., and Vaish, A. 2013. "Origins of Human Cooperation and Morality." *Annual Review of Psychology* 64(1): 231–255.

Tomasello, M., Behne, T., Call, J., Carpenter, M., and Moll, H. 2005. "Understanding and Sharing Intentions: The Origins of Cultural Cognition." *Behavioral and Brain Sciences* 28(5): 675–691.

Tomasello, M., Melis, A. P., Tennie, C., Wyman, E., and Herrmann, E. 2012. "Two Key Steps in the Evolution of Human Cooperation: The Interdependence Hypothesis." *Current Anthropology* 53(6): 673–692.

Tooze, A. 2023. "Global Austerity, Chilean Cybernetics & the Santiago Boys, CPR's Battle Goes on & the Art Market Hits a Wall." https://adamtooze.substack.com/p/global-austerity-chilean-cybernetics. Accessed 3 August 2023.

Torcal, M., and Thomson, Z. A. 2023. "Social Trust and Affective Polarization in Spain (2014–19)." *Electoral Studies* 81: 102582.

Torgler, B., and Schneider, F. 2007. "Shadow Economy, Tax Morale, Governance and Institutional Quality: A Panel Analysis."

Törnberg, P. 2022. "How Digital Media Drive Affective Polarization through Partisan Sorting." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(42): e2207159119.

Tørres, L. 2021. "A Civil or Uncivil Civil Society?" Research Paper, New York University Center on International Cooperation, Pathfiners for Peaceful, Just and Inclusive Societies, New York.

Tørsløv, T., Wier, L., and Zucman, G. 2022. "The Missing Profits of Nations." *Review of Econic Studies* 90(3): 1499–1534.

Towse, A., Chalkidou, K., Firth, I., Kettler, H., and Silverman, R. 2021. "How Should the World Pay for a Coronavirus Disease (Covid-19) Vaccine?" *Value in Health* 24(5): 625–631.

Travers, H., Walsh, J., Vogt, S., Clements, T., and Milner-Gulland, E. J. 2021. "Delivering Behavioural Change at Scale: What Conservation Can Learn from Other Fields." *Biological Conservation* 257: 109092.

Trubowitz, P., and Burgoon, B. 2023. *Geopolitics and Democracy: The Western Liberal Order from Foundation to Fracture.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Tucker, P. 2022. *Global Discord: Values and Power in a Fractured World Order.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Turchin, P. 2009. "A Theory for Formation of Large Empires." *Journal of Global History* 4(2): 191–217.

Turchin, P. 2013. "The Puzzle of Human Ultrasociality: How Did Large-Scale Complex Societies Evolve." In Richerson, P. and Christiansen, M. H., (eds.), *Cultural Evolution: Society, Technology, Language, and Religion.* Cambridge, MA: MIT Press.

Turchin, P. 2015. *Ultrasociety: How 10,000 Years of War Made Humans the Greatest Cooperators on Earth.* Chaplin, CT: Beresta Books

Tverskoi, D., Guido, A., Andrighetto, G., Sánchez, A., and Gavrilets, S. 2023. "Disentangling Material, Social, and Cognitive Determinants of Human Behavior and Beliefs." *Humanities and Social Sciences Communications* 10(1): 236.

Tversky, A., and Kahneman, D. 1992. "Advances in Prospect Theory: Cumulative Representation of Uncertainty." *Journal of Risk and Uncertainty* 5(4): 297–323.

Tyler, T. R. 2023. "Whither Legitimacy? Legal Authority in the Twenty-First Century." *Annual Review of Law and Social Science* 19(1): 1–17.

UCMP (University of California Museum of Paleontology). 2023. "Understanding Global Change – Phosphorus." https://ugc.berkeley.edu/background-content/phosphorus/. Accessed 10 November 2023.

Ulph, A., Pintassilgo, P., and Finus, M. 2019. "Uncertainty, Learning and International Environmental Agreements: The Role of Risk Aversion." *Environmental and Resource Economics* 73(4): 1165–1196.

Ulyssea, G. 2020. "Informality: Causes and Consequences for Development." *Annual Review of Economics* 12(1): 525–546.

Ulyssea, G., Bobba, M., and Gadenne, L. 2023. "Informality." *VoxDevLit* 6(1).

UN (United Nations) and World Bank 2018. *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict.* New York: UN and Washington, DC: World Bank.

UN (United Nations). 2021. "Rapid Spread of Small Arms, Light Weapons Still Threatening World Peace, Exacerbating Plight of Civilians in Conflict Zones, Disarmament Chief Tells Security Council." SC/14656. UN, New York.

UN (United Nations). 2022. *The Sustainable Development Goals Report*. New York: UN.

UN (United Nations). 2023a. *United Nations Secretary-General's SDG Stimulus to Deliver Agenda 2030.* New York: UN.

UN (United Nations). 2023b. "Valuing What Counts: Framework to Progress Beyond Gross Domestic Product." Our Common Agenda Policy Brief 4. New York: UN.

UN (United Nations). 2023c. *The Sustainable Development Goals Report*. New York: UN.

UN (United Nations). 2023d. "Warning over Half of World Is Being Left Behind, Secretary-General Urges Greater Action to End Extreme Poverty, at Sustainable Development Goals Progress Report Launch." Press Release, 25 April. https://press.un.org/en/2023/sgsm21776.doc.htm.

UN Global Crisis Response Group 2023. *A World of Debt: A Growing Burden to Global Prosperity*. New York: United Nations.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2015. *Preventing Conflict Transforming Justice Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325.* New York: UN Women.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2021. *Measuring the Shadow Pandemic: Violence against Women During Covid-19.* New York: UN Women.

UN-Habitat (United Nations Human Settlements Programme). 2022. *World Cities Report 2022 Envisaging the Future of Cities*. Nairobi: UN-Habitat.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2022. *Global Trade Update.* Geneva.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2023. *Trade and Development Report 2023 Growth, Debt, and Climate: Realigning the Global Financial Architecture*. New York: UNCTAD.

Underhill-Sem, Y. J. 2011. "Feminist Political Ecology." In Vusvanathan, N. D., and Nisonoff, L. (ed.), *The Women, Gender and Development Reader.* London: Zed Books.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2022. *World Population Prospects: The 2022 Revision.* New York. https://population.un.org/wpp/. Accessed 1 August 2023.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2023. *World Economic Situation and Prospects 2023.* https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-2023/. Accessed 15 November 2023.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). n.d. "Indigenous People: Culture." https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/mandated-areas1/culture.html.

UNDP (United Nations Development Programme) and Climate Impact Lab. 2022. "Human Climate Horizons." https://horizons.hdr.undp.org/#/news/empowering_people. Accessed 26 October 2023.

UNDP (United Nations Development Programme) and ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2023. "Gaza War: Expected Socioeconomic Impacts on the State of Palestine - Preliminary Estimations until 5 November." https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-11/2301926e-policybrief-gazawar-escwa-undp-english-4pm_1.pdf.

UNDP (United Nations Development Programme). 2009. *Human Development Report 2009: Overcoming Barriers: Human Mobility and Development*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2019. *Human Development Report 2019. Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century.* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020a. *Covid-19 and Human Development: Assessing the Crisis, Envisioning the Recovery*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2020b. *Human Development Report 2020. The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene.* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022a. *Human Development Report 2021/2022. Uncertain Times, Unsettled Lives: Shaping Our Future in a World in Transformation*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2022b. *New Threats to Human Security in the Anthropocene: Demanding Greater Solidarity.* New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2023a. *2023 Gender Social Norms Index. Breaking Down Gender Biases: Shifting Social Norms Towards Gender Equality*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2023b. *Soldiers and Citizens: Military Coups and the Need for Democratic Renewal in Africa*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2023c. *Digital Public Goods for the SDGs: Emerging Insights on Sustainability, Replicability & Partnerships*. New York: UNDP.

UNDP (United Nations Development Programme). 2024. Human Climate Horizons. https://horizons.hdr.undp.org/.

UNESCO (United Nations Educational Scientific and Cultural Organization). 2023. "Scientific Research Cooperation: Why Collaborate in Science? Benefits and Examples." https://www.unesco.org/en/scientific-research-cooperation-why-collaborate-science-benefits-and-examples. Accessed 20 August 2023.

UNESCO (United Nations Educational Scientific and Cultural Organization). 2022. *Journalism Is a Public Good: World Trends in Freedom of Expression and Media Development, Global Report 2021/2022*. Paris: UNESCO.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics. 2023. UIS Developer Portal, Bulk Data Download Service. https://apiportal.uis.unesco.org/bdds. Accessed 19 September 2023.

UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees). 2023a. "2023: A Moment of Truth for Global Displacement." https://www.unhcr.org/spotlight/2023/01/2023-a-moment-of-truth-for-global-displacement/.

UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees). 2023b. *2023 Global Compact on Refugees: Indicator Report*. Geneva: UNHCR.

UNHCR (Office of the United Nations High Commissioner for Refugees). 2023c. Refugee Data Finder. https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2021. *The State of the World's Children 2021: On My Mind: Promoting, Protecting and Caring for Children's Mental Health*. New York: UNICEF.

United Nations Secretary-General. 2023. "Note to Correspondents – on a United Nations Framework Convention on International Tax Cooperation." 30 November. https://www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2023-11-30/note-correspondents-%E2%80%93-united-nations-framework-convention-international-tax-cooperation.

United Nations Statistics Division. 2023. National Accounts Main Aggregates Database. http://unstats.un.org/unsd/snaama. Accessed 15 November 2023.

Uppsala Conflict Data Program. 2023.

Ürge-Vorsatz, D., Herrero, S. T., Dubash, N. K., and Lecocq, F. 2014. "Measuring the Co-Benefits of Climate Change Mitigation." *Annual Review of Environment and Resources* 39(1): 549–582.

USA for UNHCR. 2023. "Rohingya Refugee Crisis Explained." https://www.unrefugees.org/news/rohingya-refugee-crisis-explained/. Accessed 5 November 2023.

Usher, A. D. 2020. "WHO Launches Crowdfund for Covid–19 Response." *The Lancet* 395(10229): 1024.

Usher, A. D. 2021. "A Beautiful Idea: How COVAX Has Fallen Short." *The Lancet* 397(10292): 2322–2325.

Uslaner, E. M. 1999. "Democracy and Social Capital." In Warren, M. E., (ed.) *Democracy and Trust*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Uslaner, E. M. 2008. "Where You Stand Depends Upon Where Your Grandparents Sat: The Inheritability of Generalized Trust." *Public Opinion Quarterly* 72(4): 725–740.

Uslaner, E. M. 2019. "The Historical Roots of Well-Being and Social Cohesion." UNDP Human Development Report Background Paper, UNDP-HDRO, New York.

Vaidyanathan, G. 2024. "A Giant Fund for Climate Disasters Will Soon Open. Who Should Be Paid First?" *Nature*, 29 January. https://www.nature.com/articles/d41586-024-00149-x.

Van Aaken, A. 2018. "Behavioral Aspects of the International Law of Global Public Goods and Common Pool Resources." *American Journal of International Law* 112(1): 67–79.

Van Aaken, A., and Broude, T. 2020. "The Psychology of International Law: An Introduction." *European Journal of International Law* 30(4): 1225–1236.

Van Bavel, J. J., Baicker, K., Boggio, P. S., Capraro, V., Cichocka, A., Cikara, M., Crockett, M. J., and others. 2020. "Using Social and Behavioural Science to Support Covid-19 Pandemic Response." *Nature Human Behaviour*: 1–12.

Van Bavel, J. J., Pärnamets, P., Reinero, D. A., Packer, D., Pärnamets, P., Reinero, D., and Packer, D. 2022. "How Neurons, Norms, and Institutions Shape Group Cooperation." *Advances in Experimental Social Psychology* 66: 59–105.

Van Bavel, J. J., Pretus, C., Rathje, S., Pärnamets, P., Vlasceanu, M., and Knowles, E. D. Forthcoming. "The Costs of Polarizing a Pandemic: Antecedents, Consequences, and Lessons." *Perspectives on Psychological Science*: 17456916231190395.

Van den Boogaard, V., Prichard, W., and Jibao, S. 2018. "Informal Taxation in Sierra Leone: Magnitudes, Perceptions and Implications." *African Affairs* 118(471): 259–284.

van der Does, T., Galesic, M., Dunivin, Z. O., and Smaldino, P. E. 2022. "Strategic Identity Signaling in Heterogeneous Networks." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(10): e2117898119.

Van der Zee, E., Fikfak, V., and Peat, D. 2021. "Introduction to the Symposium on Limitations of the Behavioral Turn in International Law." *AJIL Unbound* 115: 237–241.

Van Doesum, N. J., Murphy, R. O., Gallucci, M., Aharonov-Majar, E., Athenstaedt, U., Au, W. T., Bai, L., and others. 2021. "Social Mindfulness and Prosociality Vary across the Globe." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(35): e2023846118.

Van Doesum, N. J., Murphy, R. O., Gallucci, M., Aharonov-Majar, E., Athenstaedt, U., Au, W. T., Bai, L., and others. 2022. "Reply to Komatsu et al.: From Local Social Mindfulness to Global Sustainability Efforts?" *Proceedings of the National Academy of Sciences* 119(4): e2119303118.

Van Lange, P. A. M., and Rand, D. G. 2022. "Human Cooperation and the Crises of Climate Change, Covid-19, and Misinformation." *Annual Review of Psychology* 73(1): 379–402.

Van Long, N. 2020. "A Dynamic Game with Interaction between Kantian Players and Nashian Players." In Pineau, P.-O., Sigué, S. and Taboubi, S., (eds.), *Games in Management Science*. Springer.

van Prooijen, J.-W. 2021. "The Psychology of Political Polarization: An Introduction." In *The Psychology of Political Polarization*. New York: Routledge.

van Prooijen, J.-W., Krouwel, A. P. M., Boiten, M., and Eendebak, L. 2015. "Fear among the Extremes:How Political Ideology Predicts Negative Emotions and Outgroup Derogation." *Personality and Social Psychology Bulletin* 41(4): 485–497.

Van Roekel, H., Giurge, L. M., Schott, C., and Tummers, L. 2023. "Nudges Can Be Both Autonomy-Preserving and Effective: Evidence from a Survey and Quasi-Field Experiment." *Behavioural Public Policy*: 1–24.

Van Zomeren, M., Postmes, T., and Spears, R. 2008. "Toward an Integrative Social Identity Model of Collective Action: A Quantitative Research Synthesis of Three Socio-Psychological Perspectives." *Psychological Bulletin* 134(4): 504.

Vasconcelos, V. V., Constantino, S. M., Dannenberg, A., Lumkowsky, M., Weber, E., and Levin, S. 2021. "Segregation and Clustering of Preferences Erode Socially Beneficial Coordination." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(50): e2102153118.

Vlasceanu, M., and Doell, K. C., and Bak-Coleman, J. B., and Todorova, B., and Berkebile-Weinberg, M. M., and Grayson, S. J., Patel, Y., and others. 2024. "Addressing Climate Change with Behavioral Science: A Global Intervention Tournament in 63 Countries." *Science Advances* 10(6): eadj5778.

Vicary, S., and Sandler, T. 2002. "Weakest-Link Public Goods: Giving in-Kind or Transferring Money." *European Economic Review* 46(8): 1501–1520.

Victor, D. G., Lumkowsky, M., and Dannenberg, A. 2022. "Determining the Credibility of Commitments in International Climate Policy." *Nature Climate Change* 12(9): 793–800.

Vitousek, P. M., Aber, J. D., Howarth, R. W., Likens, G. E., Matson, P. A., Schindler, D. W., Schlesinger, W. H., and Tilman, D. G. 1997. "Human Alteration of the Global Nitrogen Cycle: Sources and Consequences." *Ecological Applications* 7(3): 737–750.

Vivalt, E. 2020. "How Much Can We Generalize from Impact Evaluations?" *Journal of the European Economic Association* 18(6): 3045–3089.

Vlasceanu, M., Doell, K., Bak-Coleman, J., and Van Bavel, J. J. 2023. "Addressing Climate Change with Behavioral Science: A Global Intervention Tournament in 63 Countries." *Science Advances* 10(06).

Vogt, S., Mohmmed Zaid, N. A., El Fadil Ahmed, H., Fehr, E., and Efferson, C. 2016. "Changing Cultural Attitudes Towards Female Genital Cutting." *Nature* 538(7626): 506–509.

von Flüe, L., Efferson, C., and Vogt, S. 2024. "Green Preferences Sustain Greenwashing: Challenges in the Cultural Transition to a Sustainable Future." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 379(1893): 20220268.

Voors, M. J., Nillesen, E. E. M., Verwimp, P., Bulte, E. H., Lensink, R., and Van Soest, D. P. 2012. "Violent Conflict and Behavior: A Field Experiment in Burundi." *American Economic Review* 102(2): 941–964.

Vu, L., Soraperra, I., Leib, M., van der Weele, J., and Shalvi, S. 2023. "Ignorance by Choice: A Meta-Analytic Review of the Underlying Motives of Willful Ignorance and Its Consequences." *Psychological Bulletin* 149(9–10): 611.

Wagner, C. E., Prentice, J. A., Saad-Roy, C. M., Yang, L., Grenfell, B. T., Levin, S. A., and Laxminarayan, R. 2020. "Economic and Behavioral Influencers of Vaccination and Antimicrobial Use." *Frontiers in Public Health* 8: 975.

Wagner, M. 2021. "Affective Polarization in Multiparty Systems." *Electoral Studies* 69: 102199.

Waichman, I., Requate, T., Karde, M., and Milinski, M. 2021. "Challenging Conventional Wisdom: Experimental Evidence on Heterogeneity and Coordination in Avoiding a Collective Catastrophic Event." *Journal of Environmental Economics and Management* 109: 102502.

Walgrave, S., Jansen, A., Sevenans, J., Soontjens, K., Pilet, J.-B., Brack, N., Varone, F., and others. 2023. "Inaccurate Politicians: Elected Representatives' Estimations of Public Opinion in Four Countries." *The Journal of Politics* 85(1): 209–222.

Wallach, O. 2021. "The World's Tech Giants, Compared to the Size of Economies." https://www.visualcapitalist.com/the-tech-giants-worth-compared-economies-countries/. Accessed 5 November 2023.

Walter, S. 2021a. "Brexit Domino? The Political Contagion Effects of Voter-Endorsed Withdrawals from International Institutions." *Comparative Political Studies* 54(13): 2382–2415.

Walter, S. 2021b. "The Backlash against Globalization." *Annual Review of Political Science* 24: 421–442.

Wang, H., Paulson, K. R., Pease, S. A., Watson, S., Comfort, H., Zheng, P., Aravkin, A. Y., and others. 2022. "Estimating Excess Mortality Due to the Covid-19 Pandemic: A Systematic Analysis of Covid-19-Related Mortality, 2020–21." *The Lancet* 399(10334): 1513–1536.

Wang, Y., Ge, J., Zhang, H., Wang, H., and Xie, X. 2020. "Altruistic Behaviors Relieve Physical Pain." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(2): 950–958.

Waring, T. M., Goff, S. H., and Smaldino, P. E. 2017. "The Coevolution of Economic Institutions and Sustainable Consumption Via Cultural Group Selection." *Ecological Economics* 131: 524–532.

Waring, T. M., Kline, M. A., Brooks, J. S., Goff, S. H., Gowdy, J., Janssen, M. A., Smaldino, P. E., and Jacquet, J. 2015. "A Multilevel Evolutionary Framework for Sustainability Analysis." *Ecology and Society* 20(2).

Waring, T. M., Wood, Z. T., and Szathmáry, E. 2024. "Characteristic Processes of Human Evolution Caused the Anthropocene and May Obstruct Its Global Solutions." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 379(1893): 20220259.

Warr, P. G. 1983. "The Private Provision of a Public Good Is Independent of the Distribution of Income." *Economics Letters* 13(2): 207–211.

Watene, K., and Merino, R. 2018. "Indigenous Peoples: Self-Determination, Decolonization, and Indigenous Philosophies." In Drydyk, J., and Keleher, L., (eds.), *Routledge Handbook of Development Ethics*. Milton Park, UK: Routledge.

Waters, C. N., Head, M. J., Zalasiewicz, J., McCarthy, F. M. G., Wing, S. L., Haff, P. K., Williams, M., and others. 2023. "Response to Merritts et al. (2023): The Anthropocene Is Complex. Defining It Is Not." *Earth-Science Reviews* 238: 104335.

Watson, O. J., Barnsley, G., Toor, J., Hogan, A. B., Winskill, P., and Ghani, A. C. 2022. "Global Impact of the First Year of Covid-19 Vaccination: A Mathematical Modelling Study." *The Lancet Infectious Diseases* 22(9): 1293–1302.

Watts, J., Greenhill, S. J., Atkinson, Q. D., Currie, T. E., Bulbulia, J., and Gray, R. D. 2015. "Broad Supernatural Punishment but Not Moralizing High Gods Precede the Evolution of Political Complexity in Austronesia." *Proceedings of the Royal Society B: Biological Sciences* 282(1804): 20142556.

Weber, M. 2016. "Economy and Society." *Democracy: A Reader.* New York: Columbia University Press.

Webster, S. W., and Albertson, B. 2022. "Emotion and Politics: Noncognitive Psychological Biases in Public Opinion." *Annual Review of Political Science* 25(1): 401–418.

WEF (World Economic Forum). 2022. "5 Ways the Covid-19 Pandemic Has Changed the Supply Chain." https://www.weforum.org/agenda/2022/01/5-ways-the-covid-19-pandemic-has-changed-the-supply-chain/. Accessed 5 August 2023.

WEF (World Economic Forum). 2023a. *A Global Rewiring: Redefining Global Value Chains for the Future*. Geneva: WEF.

WEF (World Economic Forum). 2023b. "What's the Difference between 'Friendshoring' and Other Global Trade Buzzwords?" https://www.weforum.org/agenda/2023/02/friendshoring-global-trade-buzzwords/. Accessed 23 October 2023.

WEF (World Economic Forum). 2023c. *The Global Risks Report 2023: 18th Edition: Insight Report.* Geneva: World Economic Forum.

Weible, C. M., Nohrstedt, D., Cairney, P., Carter, D. P., Crow, D. A., Durnová, A. P., Heikkila, T., and others. 2020. "Covid-19 and the Policy Sciences: Initial Reactions and Perspectives." *Policy Sciences* 53(2): 225–241.

Weiss, C. M., Ran, S., and Halperin, E. 2023. "Educating for Inclusion: Diversity Education Programs Can Reduce Prejudice toward Outgroups in Israel." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(16): e2218621120.

Wellcome Trust. 2022. Covid-19 Vaccines: The Factors That Enabled Unprecedented Timelines for Clinical Development and Regulatory Authorisation.

Welsch, H. 2022. "Do Social Norms Trump Rational Choice in Voluntary Climate Change Mitigation? Multi-Country Evidence of Social Tipping Points." *Ecological Economics* 200: 107509.

Wendt, A. 1992. "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics." *International Organization* 46(2): 391–425.

Wenzel, M. 2005. "Misperceptions of Social Norms About Tax Compliance: From Theory to Intervention." *Journal of Economic Psychology* 26(6): 862–883.

West, S. A., and Ghoul, M. 2019. "Conflict within Cooperation." *Current Biology* 29(11): R425-R426.

West, S. A., Cooper, G. A., Ghoul, M. B., and Griffin, A. S. 2021. "Ten Recent Insights for Our Understanding of Cooperation." *Nature Ecology & Evolution* 5(4): 419–430.

West, S. A., Gardner, A., Shuker, D. M., Reynolds, T., Burton-Chellow, M., Sykes, E. M., Guinnee, M. A., and Griffin, A. S. 2006. "Cooperation and the Scale of Competition in Humans." *Current Biology* 16(11): 1103–1106.

West, S. A., Griffin, A. S., and Gardner, A. 2007a. "Evolutionary Explanations for Cooperation." *Current Biology* 17(16): R661–R672.

West, S. A., Griffin, A. S., and Gardner, A. 2007b. "Social Semantics: Altruism, Cooperation, Mutualism, Strong Reciprocity and Group Selection." *Journal of Evolutionary Biology* 20(2): 415–432.

Westra, E., Fitzpatrick, S., Brosnan, S. F., Gruber, T., Hobaiter, C., Hopper, L. M., Kelly, D., and others. Forthcoming. "In Search of Animal Normativity: A Framework for Studying Social Norms in Non-Human Animals." *Biological Reviews*.

White, C. J. M., Kelly, J. M., Shariff, A. F., and Norenzayan, A. 2019. "Supernatural Norm Enforcement: Thinking About Karma and God Reduces Selfishness among Believers." *Journal of Experimental Social Psychology* 84: 103797.

White, C. J. M., Muthukrishna, M., and Norenzayan, A. 2021. "Cultural Similarity among Coreligionists within and between Countries." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 118(37): e2109650118.

White, C., and Costello, C. 2014. "Close the High Seas to Fishing?" *PLOS Biology* 12(3): e1001826.

White, J. 2023. *In the Long Run: The Future as a Political Idea*. London: Profile Books.

White, O., Woetzel, J., Smit, S., Seong, J., and Devesa, T. 2023. "The Complication of Concentration in Global Trade." McKinsey Global Institute, 12 January.

White, S. C., and Jha, S. 2023. "Exploring the Relational in Relational Wellbeing." *Social Sciences* 12(11): 600.

Whitehouse, H. 2018. "Dying for the Group: Towards a General Theory of Extreme Self-Sacrifice." *Behavioral and Brain Sciences* 41: e192.

Whitehouse, H., and Lanman, J. A. 2014. "The Ties That Bind Us: Ritual, Fusion, and Identification." *Current Anthropology* 55(6): 674–695.

WHO (World Health Organization). 2019. "Two Out of Three Wild Poliovirus Strains Eradicated." 24 October. https://www.who.int/news-room/feature-stories/detail/two-out-of-three-wild-poliovirus-strains-eradicated. Accessed 15 December 2023.

WHO (World Health Organization). 2020. "Coronavirus Disease (COVID-19): Herd Immunity, Lockdowns and COVID-19." Q&A, updated 31 December. https://www.who.int/news-room/questions-and-answers/item/herd-immunity-lockdowns-and-covid-19. Accessed 15 December 2023.

WHO (World Health Organization). 2021a. The Global Health Observatory. Geneva: WHO. https://www.who.int/data/gho.

WHO (World Health Organization). 2021b. "Solidarity Call to Action." Geneva: WHO.

WHO (World Health Organization). 2021c. "World Health Assembly Agrees to Launch Process to Develop Historic Global Accord on Pandemic Prevention, Preparedness and Response." News release, 1 December. https://www.who.int/news/item/01-12-2021-world-health-assembly-agrees-to-launch-process-to-develop-historic-global-accord-on-pandemic-prevention-preparedness-and-response. Accessed 15 December 2023.

WHO (World Health Organization). 2022a. *COVAX Calls for Urgent Action to Close Vaccine Equity Gap*. Geneva: WHO.

WHO (World Health Organization). 2022b. "Mental Health and Covid-19: Early Evidence of the Pandemic's Impact." Scientific Brief, 2 March. Geneva: WHO.

WHO (World Health Organization). 2023. *Criteria for the Certification of Dracunculiasis Eradication, 2023 Update*. Geneva.

Whyte, K. C., C. J., 2016. "Ethics of Caring in Environmental Ethics: Indigenous and Feminist Philosophies." In Gardiner, S., and Thompson, A., (eds.), *The Oxford Handbook of Environmental Ethics.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Wiest, S. L., Raymond, L., and Clawson, R. A. 2015. "Framing, Partisan Predispositions, and Public Opinion on Climate Change." *Global Environmental Change* 31: 187–198.

Wildavsky, A. 1987. "Choosing Preferences by Constructing Institutions: A Cultural Theory of Preference Formation." *American Political Science Review* 81(1): 3–21.

Wildavsky, A., Dake, K., and Darwin, C. 2001. "Theories of Risk Perception: Who Fears What and Why." In Gerrard, S., and others (eds.), *Environmental Risk Planning And Management*. Northhampton, MA: Edward Elgar Pub.

Wilkinson, A., MacGregor, H., Scoones, I., Schmidt-Sane, M., Leach, M., Taylor, P., Ripoll, S., and others. 2023. Pandemic Preparedness for the Real World: Why We Must Invest in Equitable, Ethical and Effective Approaches to Help Prepare for the Next Pandemic. Brighton, UK: Institute for Development Studies.

Wilkinson, A., Parker, M., Martineau, F., and Leach, M. 2017. "Engaging 'Communities': Anthropological Insights from the West African Ebola Epidemic." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 372(1721): 20160305.

Williams, G. J., Graham, N. A., Jouffray, J. B., Norström, A. V., Nyström, M., Gove, J. M., Heenan, A., and Wedding, L. M. 2019. "Coral Reef Ecology in the Anthropocene." *Functional Ecology* 33(6): 1014–1022.

Williamson, A., Forman, R., Azzopardi-Muscat, N., Battista, R., Colombo, F., Glassman, A., Marimont, J. F., and others. 2022. "Effective Post-Pandemic Governance Must Focus on Shared Challenges." *The Lancet* 399(10340): 1999–2001.

Wilson, D. S. 2019. *This View of Life: Completing the Darwinian Revolution.* New York, NY: Knopf Doubleday.

Wilson, D. S., Madhavan, G., Gelfand, M. J., Hayes, S. C., Atkins, P. W. B., and Colwell, R. R. 2023. "Multilevel Cultural Evolution: From New Theory to Practical Applications." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(16): e2218222120.

Winkelmann, R., Donges, J. F., Smith, E. K., Milkoreit, M., Eder, C., Heitzig, J., Katsanidou, A., and others. 2022. "Social Tipping Processes Towards Climate Action: A Conceptual Framework." *Ecological Economics* 192: 107242.

Winkler, M. 2021. "Do Disasters Affect the Tightness of Social Norms." Job Market Paper. Harvard University, Cambridge, MA.

Winters, L. A., McCulloch, N., and McKay, A. 2004. "Trade Liberalization and Poverty: The Evidence So Far." *Journal of Economic Literature* 42(1): 72–115.

WIPO (World Intellectual Property Organization). 2017. "Chapter 4 Smartphones: What's Inside the Box?" In *World Intellectual Property Report 2017 – Intangible Capital in Global Value Chains.* Geneva: WIPO.

Wolf, M. 2023. *The Crisis of Democratic Capitalism.* London, UK: Penguin.

Wolf, M. 2024. The Story Remains One of Integration. *The Financial Times Special Report,* 19 January.

Woolcock, M., and Narayan, D. 2000. "Social Capital: Implications for Development Theory, Research, and Policy." *The World Bank Research Observer* 15(2): 225–249.

Woolley, O., and Harrington, C. 2022. "Law and Governance in the Anthropocene." *Global Policy* 13(S3): 5–10.

World Bank. 2017. *The Sunken Billions Revisited: Progress and Challenges in Global Marine Fisheries.* Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2018a. *Global Investment Competitiveness Report 2017/2018: Foreign Investor Perspectives and Policy Implications.* Washington, D.C.: The World Bank.

World Bank. 2018b. *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict.* Washington, DC: World Bank.

World Bank. 2022. *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course.* Washington DC: World Bank.

World Bank. 2023. World Development Indicators database. Washington, DC. http://data.worldbank.org. Accessed 7 November 2023.

Wouters, O. J., Shadlen, K. C., Salcher-Konrad, M., Pollard, A. J., Larson, H. J., Teerawattananon, Y., and Jit, M. 2021. "Challenges in Ensuring Global Access to Covid-19 Vaccines: Production, Affordability, Allocation, and Deployment." *The Lancet* 397(10278): 1023–1034.

WTO (World Trade Organization). 2023. *Global Trade Outlook and Statistics*. Geneva: WTO.

Wu, F., Zhao, S., Yu, B., Chen, Y.-M., Wang, W., Song, Z.-G., Hu, Y., and others. 2020. "A New Coronavirus Associated with Human Respiratory Disease in China." *Nature* 579(7798): 265–269.

Wu, G. S. T., and Wan, W. T. S. 2023. "What Drives the Cross-Border Spillover of Climate Transition Risks? Evidence from Global Stock Markets." *International Review of Economics & Finance* 85: 432–447.

Wu, J. S.-T., Hauert, C., Kremen, C., and Zhao, J. 2022. "A Framework on Polarization, Cognitive Inflexibility, and Rigid Cognitive Specialization." *Frontiers in Psychology* 13: 1386.

Wu, Q., Ke, L., Wang, J., Pavelsky, T. M., Allen, G. H., Sheng, Y., Duan, X., and others. 2023. "Satellites Reveal Hotspots of Global River Extent Change." *Nature Communications* 14(1): 1587.

Wullenkord, M. C., Tröger, J., Hamann, K. R. S., Loy, L. S., and Reese, G. 2021. "Anxiety and Climate Change: A Validation of the Climate Anxiety Scale in a German-Speaking Quota Sample and an Investigation of Psychological Correlates." *Climatic Change* 168(3): 20.

Xing, Y., Gentile, E., and Dollar, D. 2021. *Global Value Chain Development Report 2021: Beyond Production*. Manila: Asian Development Bank; Beijing: Research Institute for Global Value Chains at the University of International Business and Economics; Geneva: World Trade Organization; Chiba, Japan: Institute of Developing Economies–Japan External Trade Organization; and Beijing: China Development Research Foundation.

Xu, C., Kohler, T. A., Lenton, T. M., Svenning, J.-C., and Scheffer, M. 2020. "Future of the Human Climate Niche." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 117(21): 11350–11355.

Xu, X., Metsälampi, S., Kirchler, M., Kotakorpi, K., Matthews, P. H., and Miettinen, T. 2023. "Which Income Comparisons Matter to People, and How? Evidence from a Large Field Experiment." Working Paper 2023-05, Faculty of Economics and Statistics, Universität Innsbruck.

Xygalatas, D., Mitkidis, P., Fischer, R., Reddish, P., Skewes, J., Geertz, A. W., Roepstorff, A., and Bulbulia, J. 2013. "Extreme Rituals Promote Prosociality." *Psychological Science* 24(8): 1602–1605.

Yagan, D. 2019. "Employment Hysteresis from the Great Recession." *Journal of Political Economy* 127(5): 2505–2558.

Yamagishi, T., and Yamagishi, M. 1994. "Trust and Commitment in the United States and Japan." *Motivation and Emotion* 18(2): 129–166.

Yang, H., Meng, K. C., and Suh, S. 2023. "Spatial Distributions of Stranded Fossil Asset Costs and Benefits from Climate Change Mitigation." *Environmental Research Communications* 5(6): 061001.

Yang, Q., Zhang, W., Liu, S., Gong, W., Han, Y., Lu, J., Jiang, D., and others. 2023. "Unraveling Controversies over Civic Honesty Measurement: An Extended Field Replication in China." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(29): e2213824120.

Yap, M., and Watene, K. Forthcoming. "The Inclusion of Culture in the Sustainable Development Goals: Some Learnings from Gender and Wellbeing in Australia and Aotearoa New Zealand." In Dunhunty, A. B., S., (ed.), *Gender and Development: A 21st Century Renewal in Australia and the Pacific*. Routledge

Yap, M., and Yu, E. 2019. "The Yawuru Way." *Routledge Handbook of Indigenous Wellbeing*, London: Routledge.

Yarkoni, T. 2022. "The Generalizability Crisis." *Behavioral and Brain Sciences* 45: e1.

Yeager, D. S., Krosnick, J. A., Visser, P. S., Holbrook, A. L., and Tahk, A. M. 2019. "Moderation of Classic Social Psychological Effects by Demographics in the U.S. Adult Population: New Opportunities for Theoretical Advancement." *Journal of Personality and Social Psychology* 117(6): e84-e99.

Yildiz, E., and Yüksel, U. 2022. "Understanding the Limitations of Behavioralism: Lessons from the Field of Maritime Delimitation." *German Law Journal* 23(3): 413–430.

Yonzan, N., Gerszon Mahler, D., and Lakner, C. 2023. "Poverty Is Back to Pre-Covid Levels Globally, but Not for Low-Income Countries." Data Blog, 3 October. https://blogs.worldbank.org/opendata/poverty-back-pre-covid-levels-globally-not-low-income-countries. Accessed 5 November 2023.

Youngflesh, C., Montgomery, G. A., Saracco, J. F., Miller, D. A. W., Guralnick, R. P., Hurlbert, A. H., Siegel, R. B., LaFrance, R., and Tingley, M. W. 2023. "Demographic Consequences of Phenological Asynchrony for North American Songbirds." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(28): e2221961120.

Youyou, W., Yang, Y., and Uzzi, B. 2023. "A Discipline-Wide Investigation of the Replicability of Psychology Papers over the Past Two Decades." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(6): e2208863120.

Yudkin, D., Hawkins, S., and Dixon, T. 2019. "The Perception Gap: How False Impressions Are Pulling Americans Apart." New York: More in Common.

Zafra-Calvo, N., Balvanera, P., Pascual, U., Merçon, J., Martín-López, B., van Noordwijk, M., Mwampamba, T. H., and others. 2020. "Plural Valuation of Nature for Equity and Sustainability: Insights from the Global South." *Global Environmental Change* 63: 102115.

Zedillo, E., Thiam, T., Amoako, K., Andersson, G.-B., Bergsten, C. F., Dervis, K., El-Ashry, M. T., and others. 2006. *Meeting Global Challenges: International Cooperation in the National Interest.* Report of the International Task Force on Global Public Goods.

Zeif, D., and Yechiam, E. 2022. "Loss Aversion (Simply) Does Not Materialize for Smaller Losses." *Judgment and Decision Making* 17(5): 1015–1042.

Zeng, T. C., Aw, A. J., and Feldman, M. W. 2018. "Cultural Hitchhiking and Competition between Patrilineal Kin Groups Explain the Post-Neolithic Y-Chromosome Bottleneck." *Nature Communications* 9(1): 2077.

Zhang, R. J., Liu, J. H., Lee, M., Lin, M.-h., Xie, T., Chen, S. X., Leung, A. K.-y., and others. 2024. "Continuities and Discontinuities in the Cultural Evolution of Global Consciousness." *Philosophical Transactions of the Royal Society B: Biological Sciences* 379(1893): 20220263.

Zhang, W., Sun, Y., Liu, S., Zhou, X., Yang, Q., and Zhang, Q. 2023. "Reply to Tannenbaum et al.: Constructive Dialogue Advancing Research on Civic Honesty." *Proceedings of the National Academy of Sciences* 120(49): e2316228120.

Zhu, N., Zhang, D., Wang, W., Li, X., Yang, B., Song, J., Zhao, X., and others. 2020. "A Novel Coronavirus from Patients with Pneumonia in China, 2019." *New England Journal of Medicine* 382(8): 727–733.

Zhvanko, L., and Gatrell, P. 2017. "Europe on the Move: Refugees in the Era of the Great War." In *Europe on the Move*. Manchester, UK: Manchester University Press.

Ziedan, E., Simon, K. I., and Wing, C. 2022. "Mortality Effects of Healthcare Supply Shocks: Evidence Using Linked Deaths and Electronic Health Records." NBER Working Paper 30553, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Zieger, R. H. 1969. *Republicans and Labor, 1919-1929.* Lexington, KY: University of Kentucky Press.

Ziegler, M. S., Song, J., and Trancik, J. E. 2021. "Determinants of Lithium-Ion Battery Technology Cost Decline." *Energy & Environmental Science* 14(12): 6074–6098.

Ziervogel, G., Cowen, A., and Ziniades, J. 2016. "Moving from Adaptive to Transformative Capacity: Building Foundations for Inclusive, Thriving, and Regenerative Urban Settlements." Sustainability: Science, *Practice and Policy* 8(9): 955.

Zimmermann, F. 2020. "The Dynamics of Motivated Beliefs." *American Economic Review* 110(2): 337–361.

Zürn, M., Binder, M., and Ecker-Ehrhardt, M. 2012. "International Authority and Its Politicization." *International Theory* 4(1): 69–106.

Zwaan, R. A., Etz, A., Lucas, R. E., and Donnellan, M. B. 2018. "Making Replication Mainstream." *Behavioral and Brain Sciences* 41: e120.

ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2022

الاتحاد الروسي	56
إثيوبيا	176
أذربيجان	89
الأرجنتين	48
الأردن	99
أرمينيا	76
إريتريا	175
إسبانيا	27
أستراليا	10
إستونيا	31
إسرائيل	25
إسواتيني (مملكة)	142
أفغانستان	182
إكوادور	83
ألبانيا	74
ألمانيا	7
الإمارات العربية المتحدة	17
أنتيغوا وبربودا	54
أندورا	35
إندونيسيا	112
أنغولا	150
أوروغواي	52
أوزبكستان	106
أوغندا	159
أوكرانيا	100
إيران (جمهورية - الإسلامية)	78
أيرلندا	7
آيسلندا	3
إيطاليا	30
بابوا غينيا الجديدة	154
باراغواي	102
باكستان	164
بالاو	71
البحرين	34
البرازيل	89
بربادوس	62
البرتغال	42
بروني دار السلام	55
بلجيكا	12
بلغاريا	70
بليز	z
بنغلاديش	129
بنما	57
بنن	173
بوتان	125
بوتسوانا	114
بوركينا فاسو	185
بوروندي	187
البوسنة والهرسك	80
بولندا	36
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	120
بيرو	87
بيلاروس	69
تايلند	66
تركمانستان	94
تركيا	45
ترينيداد وتوباغو	60
تشاد	189
تشيكيا	32
توغو	163
توفالو	132
تونس	101
تونغا	98
تيمور - ليشتي	155
جامايكا	115
الجبل الأسود	50
الجزائر	93
جزر البهاما	57
جزر سليمان	156
جزر القمر	152
جزر مارشال	102
جمهورية أفريقيا الوسطى	191
جمهورية تنزانيا المتحدة	167
الجمهورية الدومينيكية	82
الجمهورية العربية السورية	157
جمهورية كوريا	19
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	180
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	139
جمهورية مولدوفا	86
جنوب أفريقيا	110
جنوب السودان	192
جورجيا	60
جيبوتي	171
الدانمرك	5
دومينيكا	97
رواندا	161
رومانيا	53
زامبيا	153
زمبابوي	159
ساموا	116
سان تومي وبرينسيبي	141
سان مارينو	43
سانت فنسنت وجزر غرينادين	81
سانت كيتس ونيفس	51
سانت لوسيا	108
سري لانكا	78
السلفادور	127
سلوفاكيا	45
سلوفينيا	22
سنغافورة	9
السنغال	169
السودان	170
سورينام	124
السويد	5
سويسرا	1
سيراليون	184
سيشيل	67
شيلي	44
صربيا	65
الصومال	193
الصين	75
طاجيكستان	126
العراق	128
عُمان	59
غابون	123
غامبيا	174
غانا	145
غرينادا	73
غواتيمالا	136
غيانا	95
غينيا	181
غينيا الاستوائية	133
غينيا - بيساو	179
فانواتو	140
فرنسا	28
الفلبين	113
فلسطين، دولة	111
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	119
فنلندا	12
فيجي	104
فييت نام	107
قبرص	29
قطر	40
قيرغيزستان	117
كابو فيردي	131
كازاخستان	67
الكاميرون	151
كرواتيا	39
كمبوديا	148
كندا	18
كوبا	85
كوت ديفوار	166
كوستاريكا	64
كولومبيا	91
الكونغو	149
الكويت	49
كيريباس	137
كينيا	146
لاتفيا	37
لبنان	109
لكسمبرغ	20
ليبريا	177
ليبيا	92
ليتوانيا	37
ليختنشتاين	12
ليسوتو	168
مالطة	25
مالي	188
ماليزيا	63
مدغشقر	177
مصر	105
المغرب	120
مقدونيا الشمالية	83
المكسيك	77
ملاوي	172
ملديف	87
المملكة العربية السعودية	40
المملكة المتحدة	15
منغوليا	96
موريتانيا	164
موريشيوس	72
موزامبيق	183
موناكو	
ميانمار	144
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	135
ناميبيا	142
ناورو	122
النرويج	2
النمسا	22
نيبال	146
النيجر	189
نيجيريا	161
نيكاراغوا	130
نيوزيلندا	16
هايتي	158
الهند	134
هندوراس	138
هنغاريا	47
هولندا	10
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	4
الولايات المتحدة الأمريكية	20
اليابان	24
اليمن	186
اليونان	33

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One United Nations Plaza
New York, NY 10017
www.undp.org